



سَلْطَنَةُ عُمَان
وزارة التراث القومي والثقافة

سِلْسِلَةُ الزَّهْبِ
فِي
الْفُضُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْفُجُورِ

تأليف الشيخ العلامة الفقيه
محمد بن شامس البطاشي

الجزء الثامن

ن لعمد قساعات
تة لثاء واطا ش ا ب ا

سلامة ~~س~~ ان
وزارة الت
المسببة ~~س~~
الرقم العام :
الرقم الخاص :

السلامة العامة

السلامة العامة
السلامة العامة
السلامة العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الإمامة والأدواء

المقدمة

نبينا محمد المجلا
وداعيا إلى الهدى ومظهرا
لقمع من حاد عن الأديان
برغم من ضل ومن تجبرا
مشمرا عن ساعد الجهاد
وقد وفا بماله كان حمل
سبيله وقد مضوا لقصده
وفلقوا نهامات والرؤسا
وطهروا الأرض من الفساد
وكل من في الأرض قد تجبرا
على عباده الجهاد وقضى
إلا بقائهم لنا أمين
ويقمع الباغي من الأنعام
وصحبه والقادة الأبرار
ويوضحن من أمرها ما التبسا
ويظهر الحق ولا يبالى
منهاجهم من قادة أهل على

الحمد لله الذي قد أرسلنا
إلى الأنعام منذرا مبشرا
أرسله بالسيف والسنان
فأظهر الحق على هام الذرى
ولم يزل يقارع الأعادي
حتى مضى إلى سبيل الله جل
واتبعت أصحابه من بعده
فبذلوا الأموال والنفوسا
وطاردوا الأعداء في البلاد
فدمروا كسرى معاً وقيصرا
أحمده جل كما قد فرضا
أن الأقوام أبدا للدين
ينفذ للحدود والأحكام
يسير فينا سيرة المختار
يحيى من السنة ما قد درسا
يميت للبدعة والضلال
كالعمرين والذي كان على

من جملة المفروض بالإلزام
موجبته ردعا لأرباب السخف
وقام لله بواجب القضاء
ميل لباطل وظلم للملا
له النجاة عند يوم المحنة
فقد هوى على المهاوى والعطب
إذا دعاه في غد باريه
ولطفه النجاة من أهواله

وجعل القضاء في الأنعام
وأوجب الحد على من اقتترف
فمن وفا بما عليه افترضا
بلا ركون ومحاباة ولا
فاز ويرجى من إله المنة
ومن عن الطريق ضل ونكب
ياويحه مما غدا جانيه
ففسأل الرحمن من أفضله

باب الإمامة

والنهي عن منكر أن تظهر
إلا إذا ما كن بالإمام
قدقام بين المسلمين ساعى
إن تمت الشروط فيمن ينصب
توقف لواجب عليه
بالعرف والنهي عن المناكر
بالعدل والإنصاف والأحكام
بذلك القرآن جل وعلا
ويأمرن بالمنكر السخيف
آخرها فيما لنا قد أنزلا
يأمرنا بالقسط أن نقوما
واضحة دلت على ذا الشأن
يبين الحق وما يجلو العمى
ينطق بالباطل تضاف السنن
والنهي عن نكر وعن إدناس
بها يعز دينه المجلا
تلك فروض أمرها تحتما
إلا به فذاك فرض محض
والنهي ملعون بنص الذكر
من آل إسرائيل إذ لم ينكروا
لا يتاهون أتى البيان
لسان داود كذاك نزلا
عليه فيما بينوا وحققوا

الأمر بالمعروف ما بين الورى
لا يستقيمان على التمام
لو ذلك الإمام للدفاع
نصب الإمام العدل أمر يجب
دل على حال الوجوب فيه
وذا من التمام للأوامر
إقامة الحدود والقيام
وردع معتد كما قد أنزلا
وذم من ينهى عن المعروف
فقال كنتم خير أمة إلى
وجاء في الذكر لنا مرسوما
وكم من الآيات في القرآن
وفى كلام المصطفى من ذاك ما
فقال من يسكت عن حق كمن
والأمر بالمعروف بين الناس
جندان من جنود ربى ذى العلى
قال الإمام القطب واعلم أنما
وأن ما ليس يتم الفرض
فكل من ضيع فرض الأمر
قد لعن الله الذين كفروا
عن منكر قد فعلوه كانوا
على لسان الطهر عيسى وعلى
وتارك الأحكام أصلا يصدق

بأنه لم يحكم بما لنا
 كمثلا يصدق ذلكم على
 وجعل الرحمن هذى الأمة
 فى الآية التى مضت وما حصل
 وذا هو الأمر ونهى مثلما
 فمن أبى إمامة الإمام
 أو أنه كان عاييه طعنا
 كذا من كان أبى أن يقيلا
 إن طلبوه وعليه أجمعوا
 فقتله حل بلا اشتباه
 فإن هم قد قتلوه نظروا
 فإنه بما مضى مذكورا
 وهكذا يذكر أيضا عن أبى
 فإنه لحاملى العلم أمر
 عاصم وابن رستم العميد
 بأن يقدموا أبا الخطاب
 ومذ أبى أن يقبل الإمامة
 والسالى شيخنا حين عزم
 وقد تلكا رضى الإله
 نعظم إخطار لذاك المنصب
 فأمر الشيخ به أن يقتلا
 قال اقتلونى فالمات أسهل
 هل لى من ولاية عندكم
 حينئذ لأمرهم قد سلما
 أصدق بيعة له لقد وفا

أنزله الله وما قد بينا
 من يحكم بباطل من الملا
 أفضل أمة بأسنى نعمة
 ذاك لها إلا بخير من عمل
 بينه رب العلى ورسما
 أو أنه عصاه فى الأحكام
 بباطل وأمره قد هجنا
 إمامة وهى لها تأهلا
 وإنه يقتل إذ يمتنع
 إذ ذاك تعطيل حدود الله
 فى غيره كما أتاه عمر
 أسند عهده لأهل الشورى
 عبيدة الحبر لأهل المغرب
 إذ خرجوا للغرب عنه بالظفر
 وابن درار وأبى داود
 ينهج فيهم منهج الصواب
 هموا بأن يعفوا له آثاره
 يبايع البر الخروصى الأتم
 عنه وأمر العقد قد أباه
 لاسيما فى ذا الزمان العصب
 إذا أبى لأمرهم أن يقبلا
 لكن إذا قتلتمونى أسأل
 قالوا له لا كلهم والتأموا
 وقبل البيعة ما تلعثما
 بها إلى أن ذاق كاسات الوفا

قال الإمام القطب نو لم يأمر
لهم بأمر العرف والمناهى
لما يكن للحق من قوام
وغلب الشيطان في البلاد
وظهر الجور مع الفساد
والمصطفى قد قام بالحدود
وإن من واجبننا أن نقتدى
لقوله جل فما آتاكم
والمسلمون اجتمعوا من بعد ما
على أبى بكر ففقدموه
من بعد ما قد أظهر الأنصار
منا أمير قائم ومنكم
وبعد ذاك ترك الأنصار
واتفقوا على أبى بكر الرضى
لديننا إذ بالصلاة أمره
نكيف لا نرضاه نحن الآن
مرادهم بذلك الإمامه
لأنما أمر المعاش قد غدا
كذاك أخذ الصدقات أيضا
تؤخذ من أهل الغنى وتوضع
وذاك للدين القويم راجع
وما سوى العمود فهو يحمل
وإن في أمر النبى الآتى
بالناس تلويح إلى أن أبى
وقيل إن المصطفى خير البشر

ربى عباده بحسن النظر
عن منكر فيه عقاب الله
كلاولئلام من نظام
وأولياؤه على العباد
وانطمست معالم الرشاد
وبالحقوق غاية الجهود
ونتأسى بالنبى أحمد
خذوه وانتهوا كما نهاكم
مات النبى المصطفى مكرما
خليفة لهم وأيدوه
قولا لهم ووقع الشجار
يا معشر المهاجرين قائم
مقالهم إذ وضح النهار
قالوا بأن المصطفى له ارتضى
وهى عمود ديننا والقنطره
خليفة لنا على دينانا
إمامة الظهور والزعامه
معلقا بها كدفع للعدى
معلق بها غداة يمضى
في الفقر إذ هم لهذى موضع
ثم الصلاة فعمود رافع
على العمود هكذا تأولوا
للسيد الصديق بالصلاة
بكر هو الإمام بعد المجتبى
أوصى إليه كان في ذاك سر

لم يك ذا تقية في الحق
صديقنا أى أننى الخليفة
أن ينقذ الأمر الذى أراده
حين بدا الخلاف ما بينهم
فبايعوا منهم فتى كذا أثر
إليه كان فى الحياة بالخبر
يكون غالقـائل لا يلام
قد صار أمر الناس للفاروق
كل على رضا من الناس ولى
من بعدهم هذا الطريق الأنورا
ومن مصيب واضحات الطرق
على ضلال وعمى وظلمه
قد زعمت نجوية الخوارج
نصب إمام قائم تجردا
وإنه يلزم من قد وحدا
ربهم ويقتفوا السبيلا
قال أناس فى الأباضيـنا
وأمرهم مشتهر قد صارا
من أنما ذاك يؤدى إن يكن
وحكم شرع سنة المختار
لم يتكلف عظماء الأمة
نفوسهم فى ذاك إذ تحملوا
وغامروا فى ذلك الأهـوالا
بطاعة المولى العظيم المنة
فى آية فى الذكر نـصا ثبتا

ولا أرى هذا فخير الخلق
ولم يقل ذلك فى السـقيفه
حين أراد ابن أبى عبـاده
بل قال إننى رضيت لكم
أبا عبيدة الأمين أو عمر
إلا إذا يقال إنه أسـر
بأنه من بعده الإمام
وبعد موت السيد الصديق
ثم إلى عثمان أيضا فعلى
والتزمت أمة سيد الـورى
فمن إمام مخطئ للحـق
والله لن يجمع هذى الأمة
وفى كلام للإمام أبـلاج
بأنه لا يلزم أحـدا
وليس يحتاج إليه أبدا
بأن يقيموا بينهم تنزيلا
قال ومثل قولهم يقينـا
هم الأولى ندعوهم النكارا
وردنا عليهم بما زكن
منا لتعطيل كتاب البارى
لولا وجوب النصب للأئمة
ما قد تكلفوا ولما يـيـذلوا
قد بذلوا النفوس والأموالا
وقرن الطاعة للأئمة
وطاعة الرسول كل قد أتى

وحذر الإله أن يخالفوا
وإنما الأمر من الأئمة
وجاء أن أمر عبد مجزع
له أطيعوا ما أقام فيكم
وإن من أطاع لى أميرى
كذلك أيضا من أميرى قد عصى
وجاء أيما أمير ظالم
وعنه أيما أمير قد ظلم
فليستخر من كان فى حضرته
أن يجعلوا من بعد ذاك الحال
فأمر المبعوث للأمام
والأمر للوجوب إن تجردا
وفى الذى عن أنس لنا ورد
وليس فيها قال سلطان فلا
فإنما السلطان ظل الخالق
فينبغى لكل قوم حضرا
أو مسلم منافق قد أظهر
بأن يوالوا لإمام عادل
ويدفعونه عن الأموال
ويلجئون نحوه إن نزلا
قيل ووجه النصب للإمام
أنهم إن جعلوا أمرهم
فإنهم بذا يزول عنهم
ومورث بينهم للفشل
وزال عنهم كل بغض وحسد

فى محكمات الآى أمر المصطفى
كأمره لقرنهم فى الطاعة
أنف عليكم حبشى فاسمعوا
كتاب ربكم كما قد يلزم
أطاعنى يروى عن البشير
فقد عصانى وتولى ناكصا
فهو خليع للرسول الهاشمى
فما له إمارة على الأمم
من أهل دين الحق أو ملته
أفضل فاضل عليهم والى
لنا بأن ننصب للإمام
وهاهنا مجردا قد وردا
عن النبى إن مررت ببـلد
تمل إليها وبها لا تدخل
ورحمة فى الأرض للخالق
لهم قتال مشرك قد كفرا
ضلاله وأعلن التجبرا
يقاتلن كل عدو صائل
به وعن أنفسهم والآل
بهم عدو ودهامم بالبالا
لهؤلاء السادة الأعلام
لواحد من بينهم وقدموا
كل نزاع مذهب نصرهم
إذا أصبحت كلمتهم لرجل
المورث الخذلان فيهم والكمـد

واعتصموا بالجبل لا تفرقوا
أن لا جماعة مع اختلاف
اثنان خير قد أتى من واحد
خير بهذا الخبر المبين
خير كذا راوى الحديث رفعه
فالله غير جامع للأمم
ذر أتى يرفعه إلى النبي
إلى النبي الهاشمي أحمدا
لكم ويكرهن ثلاثا أيضا
لا تشركوا شيئا به تعالى
طرا ولا تفرقوا بينكم
على أمور لكم مولاه
تيلا لكم ويكرهن القالا
وهكذا إضاعة للمال

والذكر ما بين يدينا ينطق
وقد أتى في أثر الأسلاف
وعن رسولنا النبي الماجد
كذا ثلاثة من الاثنين
ومن ثلاثة تكون الأربعه
عليكم قد قال بالجماعة
إلا على هدى كذاك عن أبى
وعن أبى هريرة قد وردا
بأنما الله ثلاثا يرضى
يرضى لكم أن تعبدوه قالا
وأن بجبل ربكم تعتصموا
وأن تتاصموا لمن ولاه
ويكرهن سبحانه تعالى
كذلك أيضا كثرة السؤال

الذى يصلح للإمامة

ممن به الأقوام واثقونا
لهم ولا يخذلهم أو يغدر
وأن يصد من على الدين اعتدى
ذا ورع فى فرح والبوس
لو أنهم قد يجدون فيهم
منه بأمر الحرب حين اضطر ما
واليمن مما ربه موليـه
جواز تقديم الذى قد فضلا

والشرط فى الإمام أن يكونا
بأنه فى النصح لا يقصر
ولا يقصر فى الجهاد للعدى
ويأمنونه على النفوس
وكان ذا ولاية عندهم
أشجع فى يوم الوغى وأعلما
ويقصدون البركات فيه
قال الإمام القطب قد دل على

أن النبي المصطفى خير البشر
عمرأ فتي العاصي الأمير الأطولا
كذلك أيضا عمر الفاروق
من المهاجرين والأنصار
بعد رستم الإمام المؤتمن
من لم يحد عن منهج الصواب
بأنما في القوم منه أعلم
إمامة المفضول مع من فضلا
بذلك الأمر لأهل المشرق
غسان والربيع ذاك الأطيب
ذلك شيء جائز إن عنا
كان على منه أدري بالقضا
وهكذا أيضا معاذ المرتضى
ونجل كعب أي أبى السامى
من الرسول في حديث ثبتت
والاهم قد أضرموا نار الفتن
فأشعلوا حرباً وأى حرب
وأض ركن البغى في انهدام
في زعمهم ذاك الذى قد زوقوا
قد طلبوا من خلفها الرياسة
صلى عليه الله ما بدر سفر
من عصابة وفيهم قد حصل
فخائن لله والرسول
ذلك في تقديم من تقديما
ليس لعز ديننا والنصر

عند وجود الأفضل الزاكي الأبر
سرى سرية وفيها جعل
وكان فيها السيد الصديق
مع صلحاء الناس والأخيار
قال ولما أن تولى الأمر من
نجل الإمام العبد لله
قام ابن فندين الأبى يزعم
وأنه لما يكن محلا
فأرسلت صاحب الإمام المتقى
فاجتمعت رسل الإمام بأبى
بمكة فأفتيهم إنا
دليلهم أن أبا بكر الرضى
كذلك زيد منه كان أفرضا
أعرف بالحلل والحرام
إقراء منه بشهادة أتت
لكن شعيب وابن فندين ومن
قبل وصول رسالهم بالكتب
فكان فيها النصر للإمام
لكنهم قد تبعتهم فرق
وذلكم فيما أرى سياسته
أما الذى يروى عن الهادى الأبر
بأن من يستعملن رجلا
من هو أراضى منه للجليل
والمؤمنين فاعلمن بأنما
لغرض كان له وأمر

وفى تقدم به يراد
وفى تأخر من المنكبين
وجعل الإمامة الكبرى عمر
ولا اتفاق فيهم أنهم
أيضا ومعلوم بلا كلام
أعلم من بعض فلما يقتصر
وذلك الأمر الذى هنا ذكر
لو كان عامر أمين الأمة
حين ما خالجنى شك على
ولم يكن هاذان دون ما شجر
ويعلم الوافر والناقص أن
بأعلم الجماعة الأكياس
واتفقوا عليه كلهم ولن
قلت وتقديم أبى بكر الأبر
ما فيه من دلالة قط على
فالسيد الصديق كان أفضل
وهكذا عثمان فى رأى فتى
وقولهم كان على بالقضا
وهكذا كان أبى أقرأ
ذلك وصف كائن لكل
والعلم غير الفضل دون ما جدل
بفعل خير الخلق حين أمرا
وجوزوا إمامة امرئ ولم
إن كان فى سياسة الحروب
لو عنه كانوا وجدوا وليا

رياسة ومنصبا يشاد
تھاونا وكسلا فى الدين
شورى تدار بين ستة نفر
أعلم من أصحابه كلهم
بأن بعض الستة الأعلام
على الذى أعلم منهم بالآثر
من بعد ما قال أبو حفص عمر
وسالم مولى أبى حذيفة
تقديم شخص منهما على الملا
أعلم من جميع أصحاب عمر
ليس ابن عفان وإن كان فمن
فهاهم ولو أمر الناس
يجمعهم على ضلال ذو المن
والشيخ عثمان على من قد حضر
تقديم مفضول على من فضلا
صحب الرسول دون خلف نقلا
عوف متى بايعه وأثبتا
أعلمهم وكان زيد أفرضا
لآخر الذى هناك مرا
منهم بنوع العلم لا بالفضل
نعم على ما قد ذكرنا يستدل
عمراً فتى العاصى على من ذكرا
تعلم له كبيرة من القدم
صاحب رأى ثابت مصيب
أبر فى أهواله مرضيا

إليه لا يخونهم أو يخذل
لأنما المطلوب دفع الأعدا
كانت فإنه بتقديهم فمن
يقدم على إمامة الملا
بلا إمام لهم تجردا
لأمرهم وثقة مرضيا
إلا إلى عدل ولى ذى وفا
من أمره ويؤمنن فى الجهر
من كان بالبغى علينا ساعى
زالت إمامة الإمام المرضى
للحق مدعنا وقد ألقى يدا
كف عن البغى لعجز قد وجد
فبحصول هذه الأحوال
كمثل حرب فرقة تورطت
فإن أتوه زالت الإمامة
كمثل يوم أو كشهر أو سنة
ما شرطوا عليه مع عقد بدا
زالت إمامة لهذا حالا
إمامة كان بها يضطلع
ويرجع فيها مثل حال أول
لنفسه من بعد عقد وقعا
مع عقدة قد عقدوها أولا
بأن ذلك القتال قد حرم
وبالذى كان لهم من عقد
على شروطهم حديث أسندا

إن يكن الإمام ممن يطمأن
ولا يقصر فى الذى قد حدا
وقمعهم ونصرة الدين فإن
وقيل من يكون فى الوقوف لا
بل إنهم يقاتلون للعدى
إذا هم لم يجدوا وليا
لأنها أمانة لن تصرفا
برنقى يؤمنن فى السر
يقاثل الإمام للدفاع
وبزوال من بغى فى الأرض
أو بزوال بغيه كان غدا
كذلك إن قدرته زالت وقد
أو بزوال ذلك القتال
أو بانقضاء مدة قد شرطت
أو بوصول بلد إمامه
كذلك شرط مدة معينه
فهو إمام لهم ما وجدوا
فإن يكن شرطهم قد زالا
بدون حاجة إلى أن ينزعوا
فإن يجددوا له ويقبل
وغير جائز له أن ينزعا
بدون أن يزول شرط جعله
إلا إذا راب القتال أو علم
وأصل ذلك الوفا بالعهد
والمؤمنون فى الذى قد وردا

ما وافقت شروطهم في الحال كتاب رب العرش ذى الجلال

متى يعقد للإمام

قتالهم لا قبل ذى الأمور
من فجأة القتال أن يبادروا
ضرورة لأجل خوف الفجأة
بأنه يجوز أن يقـدما
لو قبل ما أن يحضر القتال
فيوقع العقد بهـذى الصفة
من بعد ذاك الحال والميقات
لأنما هذا يكون منهم
وهكذا تسارع للمغفره
وقد وقاهم ذو الجلال الكيدا
بأن يسيروا بعد ذى الأمور
فيهم إماما للظهور ساعى
إن كملت فيه الشروط أجمع
وصلح الإمام للمذكور
أن يعملن بكتاب المولى
وأثر الأعلام من سلفا
شرطا سوى ما قد ذكرنا فيه
أمرا بلا مشورة قد تبرم
حكم له على فلان مثلا
ليس له حكم مدى الأزمان
قد تنتهى إلى كذا من الأجل

يعقد في الدفاع مع حضور
وبعضهم رخص مهما حاذروا
فيعقدون عند وقت المكتبة
وقد رأى الإمام قطب العلماء
على الدفاع ماجد مفضـال
لو أنهم ما حاذروا للفجأة
وهكذا لكل حرب تاتى
قد علموا بالحرب أو لم يعلموا
للحرب عدة هناك حاضره
فإن هم قد ظفروا بالأعدا
وقد رأوا بسيرة الظهور
فليجعلوا الإمام للدفاع
ببيعة أخرى عليه توقع
وهى شروط بيعة الظهور
وما على الإمام شرط إلا
وسنة الهادى الأمين المصطفى
وما لهم يشترطوا عليه
كمثل أن لا يقطعن عنهم
ومثل أن يشترطوا عليه لا
أو أنه في الموضع الفلانى
أو إنما الإمامة التى حمل

أو لبلوغ من فلان أو على
فإن يوافقهم على حرام
وإن يكن وافقهم يوما على
فتلكم الإمامة التي حمل
وغير أن يقوم بالحق فما
ومذ أراد الشيخ مسعود الولي
يبايعن العبد للوهاب
وصحبه الأولى له قد تابعوا
على شروط نعقدن لديه
لا يقطعن أمرا وليس يبرم
فقال مسعود متى ما سمعا
لا نعلمن قط في الإمامة
وذاك هو الحكم بالقرآن
ثم اتباع أثر الأسلاف
فكتبوا بهذه الأمور
أجابهم بعض من الأعلام
صحيحة ثابتة وما شرط
أفتى به الربيع فيما ذكرنا
قالا بأن لو صح ما قد أبرموا
فليس للإمام لو قد عدلا
وما له جلد ولا رجم ولا
إلا بحضرة الجماعة الأولى
فتفسد الأحكام والأمور
والقطب قال في كلام كتبنا
بأنما الشور على الإمام

أن الأمور بعده إلى فلا
قد شرطوا فليس بالإمام
شرط ولم يكن حراما حظلا
صحيحة والشرط شرط قد بطل
عليه شيء من شروط لزما
بعد ابن رستم الإمام الأكمل
قام ابن فندين وكان أبى
قالوا بأننا له نبياع
وإن من شروطنا عليه
دون جماعة له تقبلا
وكان في الموقف قد تشجعا
شرطا يكون غير الاستقامة
وسنة المبعوث بالإيمان
أهل الهدى والصدق والعفاف
لصحبهم بالمشرق المعمور
بأنما إمامة الإمام
عليه من شرط فإنه سقط
ثم أبو غسان من أم القرى
من الشروط وبه تحكموا
بقطع كف سارق من الملا
أمر ولا نهى ولا أن يقتل
قد شرطوا الشور عليه أولا
وكلهم أئمة يصيروا
للبعض من أهل عمان النجبا
من جملة المفروض في الإلزام

وأنه بترك ذاك يكفر
كان ضعيفا ذلك الإمام
وقيل إنه من المنـدوب
قلت وذا لو كان لما يشترط
في بعض ما قد كان عنهم يؤثر
أو كان عالما له مقام
وما عليه فيه من وجوب
عليه مع عقد إمامة يقط

الحال التي يلزم فيها تقديم الإمام

ويلزم الناس بأن يقدموا
إن عندهم من عدة ومن عدد
لقول ذي الآلاء والجلال
إن يك منكم مائة لآخر
فإنه ألـزمهم قتـالا
وأهل قوة هم وعدد
يكفيهم ما عندهم من مال
لكل ما عليهم ينزل من
فلينتقوا حينئذ إماما
برأ مهذبا يقيم لهم
يعدل بينهم إذا ما حكما
لا يألون لله نصحا لا ولا
متبعا في سيره أثر السلف
فإن يكن هذا الإمام مثما
كان على الناس جميعا يلزم
ومن قريب وبعيد منهم
من الولايات لله والنصر
في كل ما كان إليه داعي
لهم إماماً قائماً بينهم
كنصف ما لخصمهم كان وجد
سبحانه في سورة الأنفال
ما جاء في الآي نبض ظاهر
ضعفهم سبحانه تعالى
في المال والعلم بدين الصمد
ومن علوم ووفور حال
حوادث الأمور طرا والمحن
يكون من أفضلهم مقاما
ما خطه رب السما عليهم
ويقسمن بالسوا إن قسما
أدينه نصرا همأما فيصلا
مقتفيا في ذاك أعلام الخلف
قلنا من الحال الذي تقـدما
من حاضر لهم ومن باديهم
بأن يؤدوا حقه عليهم
ومن إجابة لكل أمر
من أمر ذي الجلال بالإسراع

فهل من عن ادعاء تخلفا
مخالفا لربه القهار
فإنه سبحانه لقد أمر
والمسلمون إن هم كانوا بما
من عدة وعدد وغير
فلم يقيموا لهم إماما
كانوا ميتين لدين الباري
راضين للنفوس بالدينية
والله لا يرضى بحال عنهم
مع قدرة منهم على إحيائه
وإن هم كانوا بحال دون ما
لكنهم تكلفوا الإمامة
فإنهم قد فعلوا بذاك ما
بل إنهم تطوعوا وكل من
وإن هم لم تك من مقدرة
فاعلم بأن أحسن الأمور
بأن يقيم قادة الإسلام
إلا إذا شاء والشاء فالشرا
إلى الإله الواحد العلام
إذا هم لم يقدروا في الحال
لكن رأينا العلماء لم يجعلوا
كمثل حالة الظهور والدول
مبتغيا بذاك مرضاة الأحد
أكرم بها من خصلة أكرم بها
طوبى لمن قد باع نفسه تفنى

فهو يصير باغيا منحرفا
وللرسول المصطفى المختار
بطاعة الإمام بصافي السور
قلنا من الحال الذي تقدا
ذلك من شرط لنا مذكور
لينفذ الحدود والأحكام
وملبس به كل ذل عارى
ياويحها من خصلة وبه
بأن يميئوا دينه ويهدموا
وصونه بالبيض من أعدائه
قلنا من الوصف الذي تقدا
فعقدوها لامرئ علامه
لم يك واجبا ولا محتما
أبدى تطوعا فخير وحسن
لهم على القيام بالإمامة
مع علمائنا أولى التفكير
بحالة الكتمان بالسلام
من أحسن الأمور ما بين الوري
وهكذا أيضا إلى الإسلام
لسيرة الظهور والكمال
حال الشرا في الفرض حين يفعل
فمن يشا فليشر نفسه بتبذل
لا يرهب الجور أقام أم قعد
طوبى لمن يكون من أصحابها
بجنة تبقى ودار الحسنى

ومن يشا فإنه يقيـم
بين ظهور قومه وعترته
لو أنه لم يبلغن في حالة
فهذه سيرة أسلاف الأولى
لم يكن الخارج فيها قد نقم
وهكذا مقيمهم ما نقم
ولم يك الأمر على ما ذهب
في المسلمين أنهم لا نسع
ويسكنوا قط مع الجبابرة
كانت لهم مقدرة أو لم تكن
أزيد من وسع لها لطفاً أتى
وقد أقام مدة الزمان
مكتتما من بعد ما قد نزل
قلت ولا دليل في إقامة
بعد نزول الوحي والقرآن
بأن يجاهد العدى منازل
بل إنه كلفه الإنذارا
ويعرضن عن أذاهم وإن
حتى أمده بأساد الحمى
وقد أوى لساحة الدينه
حينئذ أنزل ذو الجلال
وجاهد الأعداء في مواطننا
حتى أتاه النصر والتمكين
لكن على ما قد ذكرنا يستدل
بأن يجاهد الأعادي من غدا

مكتتما وما عليه لوم
يعبد ربه لأقصى مدته
كتمانته مثل أبى عبيدة
أكرم بها لكل من رام العلى
على مقيمهم وعابيه وذم
أيضا على خارجهم ولو ما
له الغلاة بيننا وارتكت
لهم إقامة ولا أن يخنعوا
مكتتمين إن أرادوا الآخرة
فالله للنفوس لا يكلفن
من ربنا في الذكر هذا ثبتا
في مكة المبعوث بالإيمان
عليه وحى ربه مفصلا
خير الورى مكتتما بمكة
فأنله لم يأمره في ذا الآن
وضاربا وطاعنا وقتلا
لهم وأن يخبرهم إخبارا
يصبر منهم على نيل المحن
أبناء عمرو من بنى ماء السما
وحل في منزلة مكتتته
عليه فرض الحرب والقتال
عديدة وفيهم قد أثخنا
من ربه وفتح المبين
بأمره سبحانه عز وجل
في النصف منهم حيث كانوا عددا

فالفرض في الجهاد عنه قد سقط
سبحانه بزائد عن وسعنا
خلف لنا بعضهم قد ذكره
فبعضهم أمر الخروج حجرا
للأشعرين روضة الكتب
على الضعيف والقوى منهم
قال به ودان كل خارجي
انفر أبا خالد فيمن قد نفر
لقاعد يشاهد الكبراء
وأنت بين سارق وجاحد
إلى جواز ذينك الأمرين
لنا فعيشوا تحتهم طول المدا
إلى انتها الأعمار قابيعنا

ومن يكن أدون عن ذا وأحط
لطفنا من الباري فما كلفنا
وفي خروجنا على الجبابرة
إلى مذاهب ثلاثة ترى
على السلاطين وذاك ينسب
وأوجب الخروج بعض عنهم
وذلك المذهب للخوارج
لذاك قال بعض من منهم غير
غربنا لم يجعل المعاذرا
تزعّم أن الخارجي مهتدي
ومذهب الصحب أولى التبيين
لأجل ما من خبر قد وردا
قد قال حراثين قد أديننا

عقد الإمامة

أن يعقدوا إمامة على رجل
أفاضل الرجال أرباب الفطن
يبايعون للإمام الكامل
ببيعة العموم وهي الحافله
منهم على يمينه الكريمة
وطاعة المبعوث بالبشائر
والنهي عن منكر عظام
رب العلى والملك الجليل
طرا وحق الملك المعبود

إذا أراد المسلمون في محل
يقدمون ستة إليه من
وقيل خمسة من الأفاضل
وبعدهم يبايع الباقيون له
وإنما بيعتهم بالصفقة
بطاعة الله العظيم القاهر
والأمر بالمعروف في الأنعام
كذا على الجهاد في سبيل
ثم على إقامة الحدود

وقيل بل أقل من يعقد له
إذ قيل في إمامة الأئمة
وعن رضى من الخصوص وهم
فإن يكن قد وقع التراضى
فإنه أقل من يخاطب
اثنان من خيارنا من أهل
وقيل لا حاجة للإمام
إذ المراد هاهنا التراضى
فإن به قد رضى الأعلام
لأنما انفاروق إذ تقدما
بل إنما قدمه الصديق
ثم رضوا به إماما لهم
أوجب للصحة دون العقْد
كذلك أيضا عمر الثانى فتى
قد سلم الأمر بنو أمية
وكان عاملا لهم فأظهرا
والمسلمون قد رضوا إماما
وعن أبى المؤثر جاء إنما
بالرأى من جماعة الإسلام
أما إذا كان برأى منهما
وإنما جاز من الاثنین
لأنما الاثنان حجة هما
وإن هم فى الأمر كانوا اجتمعوا
وقيل مهما قام باثنین فقد
إن يكن الواحد قد تأهلا

اثنان من أهل الصلاح الكمله
لا تثبتن إلا على مشورة
على الرعايا حجة إن قدموا
بفصل فى كل أمر ماضى
له إذا ما وقع التخاطب
علم ومن أهل الهدى والفضل
لعقدة تكون بالكلام
به وإن الكل منهم راضى
أهل الخصوص فهو الإمام
لم يك عن شور قبيلا أبرما
حيث رآه أنه الحقيق
فكان ذلك الرضا عليهم
ودون لفظ باللسان ييدى
عبد العزيز حسبما عنهم أتى
إليه وحدهم بدون عقدة
توبته وأنكر المناكرا
به وكان فاضلا هماما
يكون عقد الرجلين مبرما
وبمشورة من الأعلام
وحدهما فلا نراه أقوما
عقد على قولهم المبين
فالعذر قد ينقطعن بهما
فإنه أفضل بل وأقطع
يقوم بالواحد أيضا إن وجد
للعقد مع تسليم أعلام الملا

لذلك الأمر إليه كالولى
بل تثبتن برضى الواحد قد
وقيل إن كانت يد الإسلام
يجوز عقد بيعة الإمامه
إذا إليه المسلمون أسندوا
كحالة الصحب أهيل الشورى
جميعهم إلى ابن عوف المرتضى
وعندها بايع عثمان وقد
ومثلما ألقى العمانيونا
إلى ابن محبوب الأجل الأفضل
أما إذا كانت يد الجبابره
فإنه لا تقبل الإمامة
إلا على سبيل ما كان قبل
وهو بأن يردهم للحق
وفى الذى يرويه قطبنا الأبر
قوم وهم أكثر من عشرينا
وعندهم علم بسنة الرضا
فهل لهم أن يقدموا لعقد
قال ابن محبوب إذا عندهم
أن يعقدوا إمامة لرجل
فما من الأحكام فى الكتاب
أو أثر الأسلاف ممن رحلوا
فليمسكوا عنه وفيه يرجعوا
ما لم يكونوا خرجوا ماضيها
فما لهم أن ينهضوا ويقدموا

يكون فى عقد النكاح الأمثل
قيل كما بعقده إذا عقد
عالية فى المصر بالأحكام
بصفقة من واحد علامه
أمرهم فى عقدة قد عقدوا
فى حينما قد رجعوا الأمورا
وقلدوه الأمر منهم عن رضا
مضى عليهم عقده الذى عقد
بعد المهنا الأمر أجمعونا
فبايع الصلت إماما وولى
عالية فى مصرنا وقاهره
كما ذكرناه ولا الزعامه
خير بنى مروان علما وعمل
ويحكم بالعدل بين الخلق
قد سئل الحبر ابن محبوب الأغر
ألفا بقطر متجمعونا
والذكر مع آثار من كان مضى
إمامة على أمين مهدي
توجد قوة يجوز لهم
منهم أمين ثقة مبجل
قد علموا أو سنة الأواب
قاموا به وماله قد جهلوا
إلى الذين بالعلوم اضطلعوا
فى الأرض داعين مجاهدينا
حتى يكون فيهم من يعلم

كتاب ربنا وسنة الأبر
وذاك في قتال أعدائهم
في الأرض أهل الجور والفساد
قليدفعوهم عن بلاد لهم
مقدمين منهم إماما
وليمسكوا حالا عن القتال
حتى يكون فيهم هناك من
غيا ين كن ذاك الإمام عالما
أو كان عالم لديه واحد
وإن يكن قروم لهم لا تعرف
في الدين لا ولإنفاذ من بصر
وأنهم من أهل هذى الدعوة
على إمام لهم قد قدموا
في نصبه إلا إذا الإمام
أى من أرادوا أن يبايعوه
لهم أمانة وعلم وبصر
وإن أقاموه ولما يعرفوا
وقام فيهم بأمر الله جل
فالسّمع والطاعة شيء وجب
وجوز الجهاد عند من هم
ما لحد يكن يعلم من قد جاها

وأثر الأسلاف ممن قد غبر
فإن خشوا يستحذون عليهم
ومن سعى بالبغي والعناد
ولينهضوا عليهم كلهم
عليهم مهذبا هماما
والحكم في الخروج في ذا الحال
ييصّر أحكام الجهاد والسنن
أحكام ما قد كان فيه قائما
فليخرجوا إلى العدى وجاهدوا
صلاية بها قديما وصفوا
في الدين أيضا لهم فيما غبر
وقد أرادوا عقدة لبيعة
فغير جائز دخول معهم
وصحبه الغطارف الأعلام
لهم إماما ويقدموه
وورع يردعهم عما حبر
ذاك له ولا لهم وقد وفا
وسار بالحق وفي الحكم عدل
له عليهم إذ وفا محتسبا
كانوا أقاموه ومن قد قدموا
لديه أنه بشيء اعتدى

ألفاظ عقد الإمامة

في عقدة يعقدها أهل الوفا
لله والمبعوث بالخيرات
مناكر وان يزدوا فحسن
وراضيا فقد غدا مبايعا
لهم إماما بالذى قدمنا
طاعة ربنا وسيد الملا
مع بيعة الإمام حين انتخاب
جماعة الإسلام حينما سعت
على الإمام حامل الزعامة
يوم كذا عام كذا تحققا
بيعة صدق ووفاء وعمل
بطاعة الله وطاعة النبي
والأمر بالمعروف أينما نصل
إقامة الحق كما قد يجب
كان قريبا أو بعيدا من فعل
وفي ضعيف الناس والقوى
والحكم أيضا بالكتاب العالى
مع اتباع سنة الأواه
ذوى الحلوم وهداة الأمة
نفسك لله كما يرام
لا ترهب الباطل هان أو علا
ومن عن الحق ثابت طاغيه
حتى تقيم الحق من غير أود

إن أقل ما به قد يكتفى
يباعونه على الطاعات
والأمر بالمعروف ثم النهى عن
وكل من يسمع منهم طائعا
وكان موسى بايع المهنا
ويكتفى بأن يبايعن على
وقال بعض ينبغى أن يكتب
هذا كتاب ما عليه اجتمعت
لأجل عقد منهم الإمامه
وهو فلان بن فلان المنتقى
إنا نبايعنك لله الأجل
ولجميع المسلمين النجب
على الشراء فى سبيل الله جل
والنهى عن مناكر ترتكب
على جميع الناس أينما حصل
غذاك فى العدو والولى
ثم الوفا بعهد ذى الجلال
قسطا وعدلا فى عباد الله
مع اتباع أثر الأئمة
إنك قد شريت يا إمام
على الجهاد فى سبيل ذى العلى
تقاتلن للفئات الباغيه
تبغى بذاك الحال مرضاة الصمد

لست بعاجز ولا مقصّر
الصادقين في الأمور قدما
وثيقة وشرطنا الوكيل
لديك لله العظيم المنّة
إمامة للمسلمين تأتمن
على عباد الملك الديان
ذاك عليه وهو المنان
من المقال والنيات والعمل
إيثار طاعة المليك القادر
لطلب الأجر من القيوم
بغير إهمال ولا تقصير
أو تعرفن عدله من الخطل
بحيثما أنزل نفسه فقد
في حكمنا هان بذا أو ارتفع
في كل حالة وإبعاد الطمع
مع بعد ما من غضب كان يذم
بالكل من شرائع الإسلام
محبة الحق وأهل الحق
تواضع لذي الجلال الكامل
رب العلى سبحانه من غير ذل
وهكذا القبول للنصيحة
في كلما يعنوا من الهموم
أداء ما الله عليك افترضنا
عنه بكليته ياذا النهى
وخائفنا منه بشدة الحذر

أو تلحقن بذى الجلال الأكبر
عليك ما على الشراة الكرم
من أخذت عليهم العهد
غيماء جعلناه من الأمانة
وفي الذى عليه بايعناك من
وما جعلنا لك من سلطان
كمثلما قد أوجب الرحمن
على أتم العدل دون ما خلل
ببصر وصحة السرائر
والنصح في الخصوص والعموم
والرفق والأناة في الأمور
والترك للعجلة في أمر نزل
وإن تكون جاعلا كل أحد
بقدر استحقاقه الذى يقع
وحسن خلق مع شدة الورع
إيثار صفح مع إنفاذ العزم
إمضاء أحكام مع القيام
مع سعة الصدر وحلم رفق
وبغض باطل وأهل الباطل
من غير ضعف والخشوع للأجل
أمانة الأحقاد والحمية
والشور أيضا لذوى العلوم
عليك أيها الإمام المرتضى
جميعه والانتها عما نهى
مراقبا لله فيما قد أمر

وراجيا للفضل من لدنه
 كان من الذنوب قد تقدما
 ومستعدا للمات إن نزل
 ومن حساب وعقاب سيقع
 آناء هذا الليل والنهار
 وفرح والحزن والإصرار
 مقويا له على الفساد
 منقصا له بكل حال
 وصابرا على أداء الحق
 والضحك والإبكا وأى حالة
 أمانة وحالة الأحياء
 عليك واجب به أن تنتهض
 به إذا أردته فلا تخل
 من بعد ما وعيته فقل له
 تلك التي تقدمت في البيعة
 فليتقدم أفضل الأقوام
 يد الإمام يا له من موقف
 فينعم الإمام بعد البيعة
 وثالث كذلك يفعلان
 للناس وهو للأمور أكمل
 وخاتما في يده الميمونة
 فهذه أوصاف عقده الأتم
 يحمد لله بما يطيب
 محمد وآله ومن تلا
 وعقدهم عليه كيف يجري

ومتمسكا بحبل منه
 وتائباً لله من جميع ما
 مع أهبة للالتقا بالله جل
 والذي بعد المات من فزع
 نزود من طاعة الجبار
 وفي العلانية والإسرار
 مبينا للحق والرشاد
 مسفها للباطل والضلال
 وتارك الأدهان عند الخلق
 في حالة السرور والإساءة
 وحالة الأفقار والإغناء
 هذى شروطنا عليك المفترض
 وما يكون منه نفلا فالعمل
 فان يقل قبلت هذا كله
 والكف بالكف بتلك الصفقة
 وذاك عند حضرة الأعلام
 يبايعنه واليد اليمين في
 ويذكر الشروط للإمامة
 ثم يقوم بعد ذاك الثانى
 وكما زاد فذاك أفضل
 فيجعل الكمة فوق الهامة
 وينصين بحذائه العلم
 ثم يقوم بعده الخطيب
 ويثنين ويصلين على
 فيذكرون أمر الإمام البر

ثم يحث الناس كلهم على
 ثم له يبايعون من بقى
 يكبرن في سائر الأوقات
 كذلك التحميد بعد الفرض
 يقول لا إله إلا الله
 ثلاث مرات وبعدها نيقل
 ومن عصى الله فلا طاعة له
 لا حكم عندنا لمن لم يحكم
 لا حكم لا حكم سوى لله
 لا حكم لا حكم سوى لله
 لا حكم لا حكم سوى لله
 لا حكم لا حكم سوى لله
 ثم ثلاثا بعد ذا يقول لا
 مكبرا وحامدا لله جل
 بيعته الأول ثم الأول
 من سائر الناس وكل الفرق
 ويكثر التكبير في الحالات
 وكل وقت للإله يرضى
 مكبرا وحامدا إياه
 لا حكم إلا للإله الفرد جل
 لا حكم إلا للإله أنزله
 غينا بما أنزله ذو العظم
 حبا موالاة لجند الله
 خلفا فراقا لعداة الله
 لا حول لا قوى سوى بالله
 مصليا على رسول الله
 إله إلا الله جل وعلا
 ويقطع التكبير بعد ما حصل

العاقدون على الإمام

وقد مضى أن الإمام يعقد
 من أفضل الأعلام والأقوام
 وقيل اثنان من الأفاضل
 وقيل واحد إذا البقيه
 ولالإمام جائز أن يقبلا
 من غير من كان له وليا
 وقيل أن يعقد أولو الولاية
 ولم يكن يعلم من منهم سبق
 عليه سنة رجال نجد
 وقيل خمسة من الأعلام
 يبايعان للإمام الكامل
 ردوا إليه الأمر في القضي
 إمامة كان لها تأهلا
 ولم يكن ذا ثقة مرضيا
 له وناس كان في البراءة
 لعقده ومن بها قبلا نطق

فإنما إمامة الإمام
حتى يبين أمر هذى البيعة
لأنما أهل الولاية الذرى
فى أول أو آخر أو مع أولى
وصرح الشيخ لنا أبو الحسن
فإنه لا يتولى إلا
أو يقع التسليم والتراضى
وإن يكن لعقدها تولى
وكان قابلا بها منهم برى
وإن له أهل وقوف عقدا
وفى إمامة لها تولى
أو يرتضى به الجميع فمتى
إذ الإمام فرع من قدمه
والفرع لا يصلح طيلة المدا
وقال بعض فى امرى - قد كانا
لكن عليه أهل فسق عقدا
فإن فى قول لبعض العلماء
كذلك إن لم تعرفن حالته
ولا يجوز بعد ذاك عزله
وأثبتوا إمامة لعمره
والمسلمون لم يقدّموه
لكنما الجميع منهم سلما
إذ بان عدله لديهم وظهر
فإنها تنعقدن إن سلما
مع الرضا بل إنما التسليم له

موقوفة فى ذلك المقام
وقيل لا يوقف بعد العقدة
قد صح عقدهم عليه وجرى
براءة قد عقدوا فى محفل
بأن هذا خطأ محض زكن
من قدمته المسلمون أصلا
به فأمره بصير ماضى
أهل براءة ومن قد ضلا
منه ومنهم وبذا فهو حرى
فإنه يوقف فيه أبدا
حتى يبين الحال منه عدلا
رضوا به فعقده قد ثبتا
فى كل حالة ومن زعمه
إن كان فى الأصل فساد وجدا
أهلا لها وأمره استباننا
ولم يغير ذاك قادة الهدى
يثبت عقده الذى قد أبرما
لكنهم بانن لهم عدالته
والقصد قول الحق ثم فعله
عبد العزيز بعد ما قد ظهرا
بل قومه وحدهم ولو
له وقد رضيه إذ تقدما
صلاحه لهم ومن ذا كعمر
لها رجال المسلمين الكرم
أكبر من عقد لمن قد فعله

فإن يكن به الخصوص قد رضوا
 كمثل حال لأبى بكر الأبر
 وقد أتى في أثر لنا يخط
 إلا الذى كان عليه عقدا
 وذو كبيرة فلا يقـدم
 لو كان للدفاع إذ لا يؤمن
 كذلك أيضا لا تولى غانيه
 والطفل كالعبد فلا يولى
 ولو رأينا اليمن منهم في النظر
 فالعبد لا يملك أمر نفسه
 وفي العيون ناقص فربما
 فخذلوه وبقي وحيـدا
 أما النساء فناقصات عقل
 وأنه لا يفالحن أبـدا
 وفي العيون نقصها لا يختفى
 والطفل لو في كل فضل قد سلك
 وربما قد يعلم الصغير
 فيفعلن ما يكون قد حرم
 وما لهؤلاء من حقوق
 ولا يكـونون ولاية أبدا
 وسبب الفتنة في اليعاربة
 إذ حاول الجهال منهم ومن
 بأن يقلدوا إمامة الـورى
 أى كان طفلا غير بالغ الحلم
 وحاملوا العلم الهداة النجبا

كان إماماً لا يجوز يرفض
 وعمر ونجل مروان الأغر
 لا يتولى بإمامة فقط
 من علمائنا الذرى أهل الهدى
 لنا إماما لا ولا يحـترم
 هذا على الدين فلا يمكن
 أمورنا فلتبـعدن ناحيه
 أمر الورى ولو علا وجلا
 وفي سياسة الحروب والظفر
 فهو لدى سيده في حبسه
 به استخفوا بعد ما تقـدم
 لذلك لا نكم العبيدا
 والدين مثلما أتى في النقل
 قوم يولون فتاة وردا
 فلا تليق بالمحل الأشراف
 فإنه ناقص عقل دون شك
 بعدم تكليف له يصير
 في حق غيره كما أن ينهزم
 إذا هم ولوا على مخلوق
 لو أنما الأمر عليهم عقدا
 ومحنة للملك صارت سالبه
 ليس له عقل ولا ممن فطن
 سيف بن سلطان وكان أصغرا
 وقد أبى ذلك أرباب الهمم
 قالوا بأن الطفل في حال الصبى

لا يتولى أمر نفسه فلا
فكان من جراء ما قد ذكرنا
كما تراه وعليه تقف
وجاء عن بعض من الأئمة
على دفاع البغى لكن إن جعل
طاعته لازمة كما أتى
بأنكم صلوا وراء كل
وهكذا صلوا على من برا
وقد أتى لهم أطيعوا واسمعوا
وجاء أيضا أطع الأُمير
وهكذا أطعه لو قد حرمك
والقطب قال أى أطعه فيما
مما يكون طاعة أو مصلحة
وكل شخص لم يولّه فله
وإن إمام للدفاع صرعا
أو فرحين الحرب شب واضطرم
إن كان في إمكانهم أن يجعلوا
عدوهم بدون ما إمام
ولا يصح ينزعن إمام
ويجعلن من يكون أفضل
من بعد ما الأول قد تساما
لأن ذا الأمر يؤدي للفتن
لكنما هذا الإمام يؤمر
وينتهى لنهيـد بدون أن
فإن يكن لم يعملن بأمره

يصح أن يلى إمامة الملا
أسوأ شيء في عماننا جرى
في بابه مفصلا وتعرف
لا يعقدن على أخى كبيرة
فهو إمام ثابت لا ينـزل
في الشأن للصلاة نصا ثبـتا
بر وخلف فاجـر مـضل
وفاجر في غيـبه تجـرا
ما لم يكونوا للصلاة منعوا
لو أنه أنالك التـعـزـيرا
أو أنه قد كان أيضا ظلمك
لم يك فيه آثما ظلوما
تصير منه للعموم لائحـه
أن لا يطيعه على ما فعله
أو أنه لنفسه قد نزعـا
ولوا سواه قائما بما لزم
في تلـكم الحال وإلا قاتلوا
لا يركنوا أصلا إلى انهزام
مدافع قدمه الأعـلام
إن يكن الأفضل معهم وصلا
إمامة الناس وقد تزعـما
والاختلاف بينهم وللمحن
أن يسمع الأفضل فيما يأمر
يكون واجبا عليه ما زكن
ونهيـه في قصـده وسـيره

فلم يكن عليه من شيء ولا
لأنه هو الإمام يعتبر
إلا إذا ما بان أنه عدل
لكهوى وحسد عـراه
وعنه زالت صفة الإمامـه
وإن يجن أو كبيرا قد فعل
أو صمم أصـابه أو قد أسر
فيجعلون غيره وفي الأصم
وسوف يأتي ذكر ما قلناه
وإن عراه دهش أو جنبنا
في حالة القتال والأمر ترك
فإنه لا يخلعن مهمـلا
حاضر عقل غير محدث حدث
فهو كحالة الإمام العدل إن
لا ينزعن بل إنهم يمضونا
ويتركون ذلك الإمامـا
وقال بعض العلماء يترك
ممن يقوم بالذى له جعل
وموجب لطاعة الإمامـام
وهو أخو كبيرة في الحال
لا ينزعن من كبيرا فعـلا
وبايعهـوه للدفاع إلا
مما إلى خذلان أمر الناس
فذاك لا يصلح للإمامـه
وذاك بالإجماع ممن سلفا

بيراً منه للذى قد حصل
لذلك الأفضـل لو هذا أبر
عن الصواب عامدا فيما فعل
غير أن منه لما أتاه
فيجعلون قائمـا مقامه
أو فرغهم للعدو وارتحل
أو خرس أو منه قد زال البصر
خلف وفي الأعمى وأخرس الكلم
في بابه مفصـلا تراه
أو حيرة أو ثقل له عنا
والنهي حينما أصابه الركـك
لأنه مع كل ما قد حصل
ولم يكن من أمره شيئا نكت
صار ضعيفا حاله كبير سن
على قتالهم مجـاهدين
وحيرة فيه وجنبنا قاما
وينصبن من ليس فيه ركـك
لا يحفلن بكارث إذا نزل
إن كان قد ولى على أقوام
فعنده بحسب هذا القـال
من بعد ما ولى إمامـة المـلا
إن كان قد أحدث هذا فعـلا
يؤول في السلم ويوم الباس
فلينزعن من منصب الزعامـه
ثم يولى غيره ممن وفا

ولا يجوز لإمام بوعيا أن ينزعن نفسه ما وجدا ولم يكن ينزعه إلا حدث
على الظهور أو غدا مدافعا إديه قائما بحق وهدى مثل جنون أو سواه ينبعث

حيث يقام الإمام

وإن يكن مات الإمام الأروع أقيم عنه الثان حينما عزل قال فتى الصقر يقام حيثما وكان في العسكر ذاك ومتى وقال بعض يثبتن قال ولا وجاءت الآثار عن أهل الهدى إلا بحيث يحدثن بالأول فهاهنا يكون الاجتماع وغير هذا الأمر بشيء يحجر لكثرت بذلك الأئمة واتسع الفساد في البلاد وبعضهم يقول في الإمامة في أى موضع وأى قطر وإننى يعجبني أن يعقدا في بيضة تكون للإسلام وحيثما يكون جيشه الأتم مثل صحار في الزمان الغابر لو حدث على الإمام وقعا لاسيما إن كان أنصار الهدى أو أنهم لموجب قد خلعوا أو حيثما مات الإمام وانتقل مات الإمام المرتضى واخترما أقيم في غيرهم لم يثبتا ينتظروا بها الذى ترحلا إن الإمام لا يقام أبدا كالموت أو عزل لموجب جلى وعقدة ليس بها نزاع لو أنه يثبت ما قد ذكروا ووقعت أحوال مدلهمة واضطرب الأمر على العباد تثبت حيث اجتمعوا للبيعة إذا رأوا صواب هذا الأمر على الأئمة الذرى أهل الهدى حيث يكون معقل الإمام وناصروه إن يكن أمر دهم ومثل نزوى في الزمان الحاضر قد كان عنها في مكان شسعا ومن بهم حل وعقد وجدا

ليسوا بحاضرين حينما طرا
وذاك دالحالة حينما قتل
ببلد الخضر أو أهل الشورى
فاجتمعوا من بعد ذلك الحال
يقدمهم عيسى وفيهم عامر
وغيرهم من قادة أولى همم
ولا أقول إنهم لو عقدوا
في غير بيضة لكانت بيعته
والقائلون من أئمة الهدى
على الأخير في مكان غير ما
أو في سوى مكان ذلك العسكر
قد حاذروا الوقوع للخلاف
وإن يك الناس قبيل العقدة
فحيثما رأى وقوع العقد
فإنها تثبت قولاً واحداً
فنجل مرشد عليه عقداً
ونجل قيس ذو العلى والسودد
وبنتوف عقدوا لسالم
وفي إمام مات هل يقام
أم لا يقام عنه حتى يقبرا
قال فمهما وجدوا سبيلاً
إلى حصول لإمام مرتضى
فإن من قد مات لا يصلح
وهو إمام عادل يقام
لأنما إمامة الإمام

على الإمام حدث وغيرا
سنيل راشد الخروصى الأجل
والعلما ما حضروا المذكورا
في نزوة للسبع من لياالى
وماجد أعلامنا النحرارر
فبايعوا بها الخليلي العلم
على إمام نهم واعتمدوا
مردودة باطلة إمامته
بعدم الثبوت مهما عقدا
كان به الأول ذاق العدم
فإنما ذاك لأعلى نظر
ومحنة تعد بانكشاف
في حال فترة من الإمامة
أهل الصلاح والهدى والرشد
لأنما المحذور ثم فقدا
ببلد الرشاق قادة الهدى
قد أوقعوا العقد له بمسك
بأمر نور الدين وهو السالمى
من قبل ما أن يقبر الإمام
إمامهم ويضعوه في الثرا
وأمكن الحال لهم وصولاً
من بعد ما الأول نجبه قضى
عليه إلا مثله ذو عدل
حالا متى توفي الإمام
زالت بموته عن الأنام

وإن هم لم يجدوا من مكنة
فإن من أجاب داعي البر
وإن يكن لم يحضر القاضي
وإن يكن لم يحضر المعدي
صلى على جنازة الإمام
ثم المعدي فهو من ينفذ ما
في حضرة من الإمام بعد ما
في حالهم ذاك لأمر البيعة
يصلن عليه قاضي المصر
صلى المعدي طاهر الأعراض
في حين ما مات الإمام المهدي
أفضل من هناك من أعلام
كان به إمامنا قد حكما
أتمه إمامنا وأبرما

ما يؤمر به الإمام

مما به الإمام يؤمرنا
مع الصلاة والسلام العالي
حيفة ذي الآلاء والجلال
وإن يراقبن لله الأجل
ويعلمن له بما ساء وسر
وزينة الدنيا فيلقينها
ويصحبها صلبة المزود
وأول الأمور فيبدأنا
يعودنها الصدق في الأحوال
ثم إلى بقية الجوارح
وإن يراعى سائر الرعية
ويشمل الجميع باهتمامه
حتى إلى البعيد منهم يصلا
إلى القريب وينال الأصغرا
وليجمعن إمامه القرآن في
من بعد حمد الله حمدا أسنى
على النبي المصطفى والآل
سرا وجهرا في جميع الحال
في قوله وفعله إذا فعل
مقدما لأمره نفعا وضر
بوجه من أعرض دوما عنها
منها لما يلقاه بعد في غد
بنفسه فتلك يصلحنا
ثم إلى اليمين والشمال
يعودنها الكف عن قبائح
بنظر الصلاح خد المكتبة
مسويا مع ذاك في أحكامه
من الحقوق مثلما قد وصلا
من ذاك مثلما ينال الأكبرا
أموره طرا ولا ينحرف

لا يوردن أو يصدرن أو يبرم
إلا به فإنما القرآن
فإنه للحجة المنيرة
وإن يحافظن على الصلاة
ويوصى العمال أيضا أجمعاً
في كل وقت يجب السعى إلى
وإن يقيموا دعوة الإسلام
ويحسن السيرة في أصحاب
وخدم ويستديم منهم
مشاوراً ذا الستر والدراية
فإنما الشورى لقاح المعرفة
وأن الاستبداد داع للنكد
وأن يوكلن بالطبقات
وبالنهار سهلها والجبال
مقلدا عليهم في الإمرة
وليتبع جهده أوطارا
وهكذا مكامن العيوب
وليك عنهما لهم مشردا
وليتخذ من القضاة العلما
من كان ذا فقه لدى الأحكام
لكي يسيروا بالذي قد شرحا
ويعملوا في حكمهم بالعدل
ويأمرن عماله أن يتركوا
ويعرضوا عن الشفاعات وعن
ويأمرنهم بوضع الشدة

أمراً ولا ينقضه أو يهدم
أصل لهذا الدين والبيان
للخلق والحجة الشهيرة
فيما لها يكون من أوقات
أن يحضروا المساجد الجوامع
ذكر الإله فيه جل وعلا
في سائر المنابر العظام
طاعته والأولياء الأنجاء
طاعتهم له كذا نصدهم
منهم وأهل العلم والتجربة
قال بذلك الأمر من قد عرفه
كم زل فيه مستبد كم وكم
من يحرسنها مع البيئات
وبرها وبحرها لا يغفلا
أهل البساتين وأهل النجدة
ذي الريب لو قد أمعنوا الفرار
قد عكفوا فيها على الذنوب
وطاردا عن ربيهم ومبعدا
أهل الصلاح والهداة الكرما
يعرف للحلال والحرام
من كل مفروض ونفل وضحا
بين الورى في قولهم والفعل
طرق المحابة بها لا يسلكوا
مسألة تعز تلك أو تهن
على أولى الفسق وأهل الريبة

فاحشة تظهر ما بين الملا
بالحق بين الناس فيما علموا
ولا شذوذ الرأى والتعجرف
من كان لا يأكل مالا بالرشا
فانها الرشوة الخفية
كلهم عوناً على القيام
والرسول المصطفى المختار
ونابذ الشرك وكل من كفر
و ثورة المنافقين أو هفنا
ببأسه وقل حد الغشم
وكل من أفسد أو تسفها
أتقنها بنجدة منه وجد
يشاورن فى الرأى أرباب الهدى
يشاورن صحبه أهل الوفا
يتخذن حاجباً محامى
يرفا عليه حاجباً لم يزل
وقنبر على على مؤتمن
حتى من الله أمان حجبـه
عصمى فانصرفوا على رشد
فجائز تحليفه فى . الصفقة
وكل ما شق على المخلوق
يريد بيعة عليها يحلفن
وهى لعز الدين والأثبات
بالحبس فيما قيل والألية
فكل من يسمع ما قد أبدى

كيلا يرى هناك منكر ولا
وليكن القضاة ممن يحكم
بغير ما جهل ولا تعسف
وليجعلن وزرا ممن يشا
وهكذا لا يقبل الهدية
وليك هؤلاء للإمام
مادام طائعا لأمر البارى
وما أقام لحدود المقتدر
وبالرباط للثغور شحنا
وقمع الظلم وأهل الظلم
وكان آخذا بأيدى السفها
وباشر الأمور وحده وقد
ويستحب للإمام أبدا
تأسيا بالمصطفى فالمصطفى
ولم يكن يكره للإمام
فعمر الفاروق كان جعلاً
وكان حاجباً لعثمان الحسن
والمصطفى كان عليه حجبـه
فقال بعد ذاك إن الله قد
ومن يخاف نكته فى البيعة
بالحج والعقيق وبالتطليق
وهى يمين يجبر الإمام من
إن خاف منه النقض للبيعات
ويجبرن من أبى للبيعة
وما عليهم بيعة بالأيدى

وقد أطاع حينما قد سمعا
ومن عصى من بعد ذاك أجبـرا
ولم ير التحليف نور الدين
يقول إن حلف الطـلاق
وقد روى بأن هادى الأمانة
فى موسم الحج من المدينة
أول بيعة لهذا الطهر
حتى أبلغن للرسـالة
وبايعهـن بعدها بسنة
وهى التى قد نزلت من بعد
وهى بأن لا يشركوا بالأحد
كذلك لا يزنا ولا يقتلوا
كذلك بالبهتان لا يأتونا
ما بين أيديهم وأرجل تخـط
والسمع والطاعة حال اليسر
وإننا نرضى ولو قد فضـلا
ولا ننازع الأمور أهلها
ولا نخاف فى الإله الحاكم
قال النبى بعد أن وفيتـم
ومن غشا من ذاك شيئا فآلا
فأمره إلى الإله البارى
عذبه وإن أراد العفووا
وبايعوا فى ثالث الأعوام
وهى على أن يمنعوا للمصطفى
من كل شىء منه يمنعونا

فدون شك قد غدا مبايعا
وليس من جبر على قطع الشرا
بحلفة الطلاق فى يمين
نعهـن من حلف الفساق
قال لمن أراد للبيعة
حين أتوا وذاك قبل الهجرة
إنكم لتمنعون ظهري
من خالقي وأطهر المقالـه
كما رأيت للنساء من بيعة
بالفتح حينما تجلى السعد
شيئا وأن لا يسرقوا من أحد
أولادهم جميع ذا لا يفعلوا
كمثلما رأيت يفـترونـا
كذلك لا يعصوه فى المعروف قط
ومنشط ومكره والعسر
يوما علينا أحدا من الملا
وأن نقول الحق حيثما انتهى
أى أمره المحتوم لوم لائم
فالجنة الحسنى جزاء لكم
أى أنه أخفاه عنا حالا
إن شاء تعذيبا له بالنار
عنه عفاه ووقاه البلوى
ببيعة لها المحل السامى
صلى عليه ربه وشـرفا
نساءهم طرا مع البنينا

وأبيض الناس بلا تردد
على يد المختار فيما قد كتب
قيل أبو الهيثم أولا عقد
نجل زرارة الهمام الأجد
فإنه يزول من إمامته
وهكذا إن بغيه قد فقدا
أو ذهبت قوته ووهنا
كحرب ناس علموا أو فرقة
أو لكذا كذا من الزمان
في ذاك من بعد انتهاء المشكـ
فهو إمام ثابت الزعامه
حتى يزول فهناك ترتفع
ذكر لها فيما مضى منمقا
عند حضور حربهم لا قبلا
في ذاك قد جئنا به متمما

ثم على حربهم للأسود
أول من كان بكفه ضرب
هو البراء نجل معرور وقد
وقال بعض إن ذاك أسعد
ومن على الدفاع عقد بيعته
إن زال باغ عنهم قد اعتدى
بكونه للحق صار مذعنا
أو بانقضا ما شرطوا من مدة
أو بوصول البلد الفلاني
وغير محتاج بأن يقال له
لقد نزعناك من الإمامه
ما كان ما عليه شرطهم وقع
وهذه مسائل قد سبقا
وقد مضى بأئنه يولى
وما رآه الحبر قطب العلم

ما يجب على الإمام للرغبة وما يجب عليهم له

أن ينظرن لهم بحد المكتة
بنجدة وفطنة وحزم
إذا عليهم ثبتت إمامته
يرفعه للمصطفى الأمي
فهو إمام جائر عن الهدى
من كان قد يرعاه إلا حرما
أعظم بذا بليّة ومحنه

ويلزم الإمام للرعيّة
يسوسهم في الحرب ثم السلم
كمثلما قد لزمتهم طاعته
وعن أبي سعيد الخدري
أشد هذا الناس تعذيبا غدا
وأما راع ولما يرحمها
رب السموات عليه الجنة

وعن أبى إمامة ما من رجل
إلا أتى غدا إلى معبوده
وبره يفكه أو يوثقه
أولها ملامة ندامه
آخرها كذاك يروى عن أبى
وقال عليكم لهم في مرة
فمن وليها منكم فحكمها
لم يقسطن في قسمه فإنما
لعنة الأملاك أجمعينا
وجاء مهما جازت الولاية حل
وحينما هذى الزكاة تمنع
وعندما تظهر أفعال الزنى
وإن تكن قد حقرت فينا الذم
أى ردت الدولة نحوهم لما
ولا خلاف في وجوب الطاعة
إذا هم على الهدى استقاموا
وقد أتى للمصطفى الأواه
فكل من أكرم للسلطان
وكل من أهانه أهانه
وجاء أيضا عن رسول الله
في أرضه يأوى إليه كل من
فإن أتى بالعدل كان الأجر
وإن يجر كان عليه الوزر
وقد أتى من غش للسلطان ضل
ويلزم النفوذ حين يأمر

يلى لأمر عشرة فما أجل
مغلولة يمينه لجيده
أثامه وجوره ويوبقه
أوسطها والخزى في القيامه
إمامة عن النبي الأطيب
تلون بعدى أمر هذى الأمة
لم يعدلن في حكمه وقسما
لعنة ربه عليه دائما
والناس طرا هكذا رويانا
في الأرض قحط وبلاء ونزل
تهلك تلکم المواشى الرقع
فالفقر أيضا يظهرن بيننا
أدیل أهل الكفر عباد الصنم
قد كان منا إذ حقرنا الذمما
والسمع ثم النصر للأئمة
وهكذا عصيانهم أثام
بأنما السلطان ظل الله
أكرمه الله العظيم الشأن
خالقه جل وحت شأنه
بأنما السلطان ظل الله
يظلم من عباده ويمتهن
له كما على الرعايا الشكر
وهكذا على الرعايا الصبر
كذا اهتدى من نصحه له بذل
إمامهم وبالسلاح يحضروا

في حينما يأمرهم بالحضرة
ومن لبيعة الإمام نكثا
ويودعن في سجنه مؤبدا
وتارك معونة الإمام
وإن يكن بتركه شيء تلف
وإن سوء الظن بالإمام
وإن يك الإمام لما يقبلا
عن له كان من العمال
فإنما إمامة الإمام
إن يكن الناقل لما يحسن
وإن يكن إمامهم لم يقبلا
زالت إمامة له وإن قبل
فيقبلان فيرجعن وهكذا
حتى يكون عندهم متهما
فإن يكن بتهمة معهم وسم
وكتب الخبر ابن محبوب إلى
بأنه إذا الإمام صلى
صلاة عيد فإليه يتبدر
يسلمون كلهم عليه
يحسب من بر الرعيات بمن
وذلك الأمر من الراعي ومن
ليس خضوعا للدفن كلا ولا
ومن رأى شيئا من العمال
وهو على تغييره لا يقدر
غرقه إلى الإمام أفضل

في أيما وقت وأى بقعة
يبرأ منه للذي قد أحدثا
حتى يتوب ويعود للهدى
فهو خسيس ساقط المقام
فإنه عاص لأجل ما وصف
من جملة المنوع والحرام
نقلا من الذي إليه نقلا
أن يفعلوا ما ليس بالجلال
بذاك لا تبؤ بانهدام
لنقل مع إمامه المؤمن
نصائحا للمسلمين الفضلا
فعاد ثم ينصحن عما فعل
فلا تزول عندهم بمثل ذا
بأنه لا يقبلان الكلمة
زالت إمامة له ولم تتم
أصحابنا بالمغرب الشم الأولى
كذلك من كان له تولى
أصحابه ومن هناك قد حضر
فإن ذلكم لمن يأتيه
كان لها يرعى وذا فعل حسن
رعية فهو لربى ذى المنن
تجبرا تكبرا على الملا
من كل ما لم يك بالجلال
بنفسه ولا استقطاع ينكر
لطالب الثواب لا يهمك

وليس ذاك غيبة ولا كذب
إن يحسن النقل وكان حقيقا
فإن بين له من الإمام
فالنصح عنه ساقط وقد غدا

كلا ولا طعنا من الآتى وسب
ما صار ناقلًا له وصدقنا
بعض الجفا مع ذلك الكلام
على الإمام حجة فيما بدا

ما يلزم الإمام فعلة

ثم الإمام الفيصل الرضى
يقوم فى مصالح الأموات
ومال من أبقوه من مجنون
ومن يتيم لا يقوم حالا
تلك التى صاحبها ما عينا
وهكذا كفارة واللقطه
وهكذا الوصية المؤبده
كمثل من لمسجد قد أوصى
وهكذا المال الذى قد سبلا
والقبض للدياب ممن قتلنا
ويصرفن ذاك إلى أهليه
يعرف ربه من الأموال
يجعل فى مصالح الإسلام
ويجعلن فى مقال حبر
لا ينفذن قط فى شئ إلى
كذا عليه الحوط للإمامة
قال فتى الخطاب ذاك المعهل
لحقت أن أحاسن عليه

وصى من ليس لـه وصى
وما له أبقوا من التركات
وغائب وأبله مغبون
بنفسه ويقبض الأموال
كما لوقف وزكاة كونا
وضائع الأموال ممن أسقطه
وغيرها من الوصايا المفردة
أو لطريق يجعلن الإيضا
ومثله الحشرى كى لا يهملا
كان بعمد أو خطا ما فعلا
وكل ما لم يقدرن فيه
قليلتركنه ببيت المال
والعز للدولة والقيام
فى بيت مال المسلمين حشرى
أن يظهرن ربه من الملا
طاقته والحفظ للرعيه
لوضاع فى شاطئ الفرات جمل
انظر إلى الحزم الذى لديه

انظر إلى الخوف الذى عليه
لمثل هذ تصالح الإمامه
لله ما أجمله وأعظمه
قد صدق المختار وهو أعلم
لو كان من بعدى نبى يظهر
وقال ما أم طريقا عمر
وكان فيما عنه ايضا نقلا
ويجعلن عليهم عيونا
فكل من لم يفعلن ما أذكر
فى أمره وهو خسيس المنزل
لكنه بذاك لا يخرج من
ما لم يصح منكر لديه
كان يقال إن يوما واحدا
أعظم عند الله من فجور من
وقد رووا عن عمر مقالا
إلى الورى ليأخذوا الأموال
كلا ولا ليشتموا عرضهم
لأجل ما أن يجمعوا شملهم
ويتكفوا الظلم عنهم والبلا
وكى يعلموهم ما قد نزل
ويأخذوا غريضة الأموال
ويدفعوها بعد ما قد أخذوا
ويرفقوا بأهل ذمة ولا
وأى شخص منكم قد ظلمه
أو كان سوطا واحدا قد ضربه

انظر إلى الرأى السديد فيه
بمثل هذا تحسن الزعامه
لله ما أفضله وأكرمه
بحاله حيث يقول لهم
كان فتى الخطاب ذاك عمر
إلا وإبليس اللعين ينفر
يولين الأمتنا والفضلا
ويجعلن على العيون عينا
من الأئمة الذرى مقصر
حيث أضاع أمره وأهمله
ولاية له علينا تلزم
ولم يغيره على أهليه
من عمر جائر ظلوم قد عدا
يفجر وحده على طول الزمن
بأننى لم أبعث العمالا
أو يضربوا أبشارهم قد قالا
وإنما بعثتهم إليهم
وليقاتلوا عدوا لهم
من كل من يظلمهم من الملا
من ربهم وسنة الهادى الأجل
منهم كما ألزم ذو الجلال
فى الفقرا فهم لهذا المنفذ
يكلفوهم فوق طاقة الملا
أميره فى مرة بمظلمه
فى غير حق قد غدا مستوجبه

وأخذن حقوقه مستكملة
من نفسه اقتص لمن قد طلبا
إن على الإمام حفظ الدين
وغير تقصير لما يعانى
بجهده والذب عن رعيته
معتمد الصلاح والإحسان
وقبضه على يمين الظالم
بلا تجاوز وتقصير يقع
يوكلن فى شأن قبض الصدقة
ذاك ولا يؤكلن على الدما
ذاك له من العلوم ما كفى
على الحروب غير أهل العدل
والحكم فى الأعدام النكاية
فجائر حين يولى الجائر
غير ولى فاضل ذى عدل
يخرج أوامر وقد بدا له
فيه الخلاف بين أرباب الرشد
لا يحسن الأخذ لها من الورى
فى غير موضع لها قد جاء
من قبضها لهذه الأحوال
ولم يكن يحسن فيها القبض
من كان حافظا لها وهو ثقة
لو أنه قد كان دون الغير
فى الفضل والمكان والنزاهة
بلا مشورة ولا رأى بدا

فليرفعن إلى كى أقتص له
فالمصطفى الهادى الأمين المحتبى
وقد أتى فى أثر مصون
من غير إهمال ولا توانى
وهكذا حراسة لبيضته
وهكذا عمارة البلدان
ولازم إزالة المظالم
إقامة الحدود حسبما شرع
ولا يجوز لإمامنا الثقة
ودفعها إلا فتى قد علما
والحكم إلا رجلا قد عرفا
كذاك أيضا ما له يولى
العارفين طرق السياسة
فإن يولى غير من قد ذكرا
كذاك فى الأحكام لا يولى
أما الذى فى مخرج الرسالة
فى مثل معنى واحد فقد ورد
وإن على الزكاة ولى جائرا
ويضعنها حيثما قد شاء
فلا يمكنه أولو الأموال
كذاك من عنه تضيع أيضا
والمصطفى كان يولى الصدقة
مجتهدا فيها على التوفير
أى دون غيره من الصحابة
وجائز له يولى أحدا

لكنه يؤمر فيما قيل
وليتفقد الولاية في العمل
والرعيا إن يكن قد قالا
وواحدا من صحبه اختاروا فإن
فواسع يهمله وإلا
وإن يكن قد صح من واليه
وقد أبى من عزله فليستتب
وإن يكن ما صح ما قالوه
لكن ثقة المسلمين أبغضوا
فهاهنا الأولى له القبول
فإنه بعزله لا يأتهم
ويعزل الوالى إذا الرعيه
ولا يكلفهم على دعواهم
وقيل جائز بأن يستعلا
كالقبض للزكاة والجباه
ولا على المحاربات للعدى
أو مع أمين قائم ينظر ما
وإن يكن هذا الإمام استعلا
بيراً منه ثم يستتاب
ويبرأ منه أن لم يتبأ
وقد رأى من كان منه أفضل
وإن يكن ولاه إذ ولاه
فإنه لا بأس فيما قد فعل
وليخرجن من الضمير أصلاً
فإنه سيعلمن يوم القضا

أن يستشير القادة العدولا
فمن رأى منه خيانة عزل
تخيروا لنفسكم عمالاً
كان الذى اختاروا فقيها مؤتمن
لا بد من تفقد لوجلا
ظلم على من قد ولى عليه
فإن أصر يخلعن لما ارتكب
عن ذلك الوالى وما أبدوه
قيامه بينهم وما رضوا
منهم وإن يسمع ما يقولوا
وعزله أولى له وأسلم
يشكون حالاً غير ما مرضيه
بينه بصدق مدعاهم
للمحدثين فى أمانة الملا
ليس على الأحكام والولايه
إلا بعيد الثوب مما قد بدا
يأتون كيلاً يفعلوا المحرما
لحدث قبل متاب حصل
وقيل قبل يلزم . المتاب
وإن يول رحماً أو أقربا
فلا صواب فى الذى قد فعلا
لكونه أصلح قد رآه
إن صلحت نيته لله جل
بأنه قريبه وإلا
يوم يحازى بالذى منه مضى

لكنه للمال لما يرفعها
بطاعة لذا الإمام المؤمن
لأمره فإن لعزل ما قبل
كان من العناد قد تغشما
فإنه باغ بلا إشكال
في أمره وقد أتى بعلة
وبينه لينظروا فيما بدا
فالحق أولى باتباع وأحق
يدن وبالأمر له لم يلتزم
لا بل عصى هذا لرب الخلق

وإن يك الوالى بحق صدعا
إلى إمامه وكان لم يدن
فليكتبن له الإمام يعتزل
غفى الحديد يؤثفن لأجل ما
فإن يكن حارب في ذا الحال
وإن يك احتج لهم بحجة
فليجمعوا بين الإمام المفتدى
ويعلموا المبطل منهم والمحق
قلت ومن بطاعة الإمام لم
كيف يكون صادعا بالحق

إحداث الإمام

مما يكون فعله مدمرا
مع العموم فعله ولا أشتهر
فإن أبى فليتبرأ في سره
عند رعاياه وفي المملكة
مع العموم والخصوص واشتهر
على الذى والى له أن ينكرا
إن لم يكن يعلم مثلما علم
في السر للإمام حيث نافقوا
وبعد ذا سفك دمائه يحل
حتى يحل دمه لما فعل
عن النبى صاحب الشفاعة
من عقبى هم يأمررون لكم

إن أحدث الإمام فعلا منكرا
وقد درى البعض به وما ظهر
فليستتبه من درى بأمره
وما له الإظهار للبراءة
إلا إذا ما كان أمره ظهر
وما لمن كان بأمره درى
وكل من كان بأمره التزم
وإنما عليه أن يفارقا
حتى يبين الحدث الذى فعل
إذ الإمام عزله ليس يحل
وجاء عن عبادة بن الصامت
سوف تكون أمرا عليكم

أمراً بما لا تعرفون وهم
فليس من ذكرتهم عليكم
وإن أتى الإمام أمراً منكراً
فإن أبى من المتأب وأصر
وأمره ونهييه قد لزما
وإن على نفوسهم خافوه
فلهم تقية في الظاهر
ومالهم دفع زكاة المال
ولا يلوا شيئاً من الأعمال
إلا الذي يوافقن للحق
ولا أحب قال بعض الكملة
لأنما طاعته إذ غيرا
لمو ذلك جائز لما استتيا
كلا ولا خطى قضاة الجوره
قال الإمام القطب في عثمانا
وما هنا ففى إمام قد أتى
قلت سياق هذه المسألة
ويستتاب ذلك الإمام سر
وإن يكن مشتهراً فليستتب
لو أنه أذنب ذنباً واحداً
وآب للرحمن ذى الجلال
فإن يتب فما عليه أبداً
كل إمامة بإجماع وقع
إلا بإجماع من الأعلازم
إن على زوال عثمان الأشم

قد يعملون منكراً لديكم
أئمة كذاك عنه يرسم
فليستتب من فعله الذى جرى
فإنه يخلع حالاً لا يقر
على الثقة والهداة العلماء
ومالهم والدم إن نهوه
وليتبروا منه فى السرائر
إليه ما كان بهذا الحال
له ولو كانت من الغلال
من حكمهم بالعدل بين الخلق
بأن يلوا شيئاً من الأحكام له
خارجة من جيدهم لما جرى
عمال عثمان متى أصيبا
بكونهم مع تلکم الجبابره
أحدثه شهرة قد كانا
فى السر ما الكفر به قد ثبتا
فيمن أصر لم يدن بالتوبة
إن ذنبه لم يظهرن ولو كثر
جهرأ وفى الجهر لديهم فليتب
فإن يكن تاب من الذى بدا
فالتوب منه يقبلن بحال
للناس غير ذاك مهما وجدا
قد ثبتت فإنها لا ترتفع
فإن يقل بعض من الأقوام
لم يجمعوا جميعهم كما علم

نقول عثمان لديهم شهرة
ومن درى أن الإمام قد كفر
فقال بعض لا يجوز أبدا
وقال بعض جائز فإن جبي
فليعطها عدلا أمينا مرتضى
يدفعها فيمن لها قد استحق
وإن يكن لأحد قد حبسا
لا ينوين بالحبس للعقوبة
وذلك الإمام صار محدثا
غفى العقوبات له لا يمثل
وإن يكن قد أحدث الإمام ما
وما رأوا من يصلحن إلا
لكنما أمورهم مستتده
فإنه ليسع التغافل
ثم يسيروا بأمورهم على
إذا رجوا قبوله ويهملوا
إذا هم خافوا من المقامومه
وتسع الهدنة في ذاك إذا
وليدفعوا لجوره إن قدروا
وإن يكن بالعدل في أمر أتى
فإنهم يساعده على
حتى يكون لهم حول على
أو أنه بتوب مما اقترفا
والقاض للإمام إن كان انحرف
فليحكم بالعدل بين الناس

أحداثه في عصره وظهرت
ثم على ولاية له جبر
له الدخول وليكن مبتعدا
له جباية كما قد وجبا
ويأمرنه حينما قد قبضا
وقد برى منها وذاك وجه حق
ينوى بأن يكفه عن الأسا
فتلك من وظائف الأئمة
لأنه في أمره قد نكثا
أمر لأنه عن الطريق زل
زال به العقد وما تهدما
من مثله أو هو شرفه فلا
مخافة منه إذا مد يده
عنه لهم والترك والتساهل
مشورة لديه فيما نزلا
فيما يخافوا أنه لا يفعل
ينكشف الحال وتقوى الظلمة
خافوا على أنفسهم من الأذى
له يردوا وعليه ينكروا
من الأمور وعليه ثبتا
ما جاء من حق به وفعل
أن ينزعوه من إمامة الملا
من أمره ويرجعن إلى الوفا
إمامه وحاد عن سير السلف
ويتركن جور الإمام القاسى

ولا يولى قط من أموره
وهكذا الجابى له لا يقبض
وإن على القبض له قد جبرا
ومن له الجائر كان أعطى
يجوز إن كان من الثمانيه
وجائز أن تأخذ العطايا
ما لم تكن تعلم أن ما بذل
وانعقد الإجماع قبلنا على
قال ولكن قومنا قد منعوا
وعندنا يلزم حتما عزلها
والعقد إن صح فليس يبطل
من عقب الأغدار والإنذار
فإن يكن ذا وجب القيام
فبيطلون ما إليه صارا
وليس للإمام قيل ينزع
وهكذا الشارى فلا يجوز له
إلا لعاهة وبعض النبلا
إذا أتى معصية كبرى
إن استتيب وعلى الذنب أصر
فإنه منعزل لو ما طلب
وإن أتى كبيرة وقد أصر
والنزع لم يقبل فقتله يحل
وإن يتب فقال قوم نقبل
لكننا لا نرتضيك أبدا
وقد أبى من اعتزال بعد ما

شيئا إلى الإمام بعد جوره
جباية وأمره فيرفض
فرقها في أهلها كما يرى
من بيت ما لنا زكاة قسما
له بأن يأخذها كما هي
من جائر قد ظلم الرعايا
نفس الحرام فهنا ليس بحل
تحريم عزل لأئمة الملا
للعزل لو تجور فيما تصنع
إن فعلت جورا وبان فعلها
إلا بإحداث وجور يفعل
ثم تماديه على الإصرار
عليه كل الناس والأعلام
ويعزلوه عنهم جهارا
لنفسه إذا أراد يخلع
أن يترك الشرا وأن يعطيه
أجاز أن ينزعهما معتزلا
من المكفرات والخطيره
قلت فإن أصر بعد ما فجر
لنفسه عزلا لقبح ما ارتكب
وقد أبى المتاب مما قد فجر
إن حارب الأعلام بعد ما فعل
منك المتاب أي هذا الرجل
لنا إماما فاعتزلنا وأبعدا
أدلى بتوبة وأبدى الندما

فالحق عنده فلا يجادل
وقيل حد السيف والتبري
قال الإمام القطب عل ذاك في
ليس يجوز أبدا أن تظهر
حتى يحل قتله وذاك إن
لذاك عثمان متى ما كثرت
قد قتلوه بعد الاستتابة
ثم استتابوا بعده عماله
وإن أتى الإمام للكبيرة
فإن يتب فإنه الإمام
إلا إذا كبرة قد كونا
أو لاعت الزوجة أو كان سرق
أو أنه كان بزور شهدا
لكنه لا يرجعن إماما
فإن يكن من ذاك شيئا فعلا
ينفذ فيه الحد والأحكام
إن تاب من فعلته وأصحا
لأنما النفوس منه تنفر
لأن منصب الإمامة الأجل
لا ينبغي بأن يكون المرتقى
ولو لى الرجل المقتول أن
وكونه إمامهم لا يهدم
وإن يكن أحدث أو قد حاربا
فليقتلوه ويولوا أحدا
وإن يكونوا غير غالبية

وهم بغاة إن له قد قاتلوا
أى يثبتان دفعة في الأمر
وصف إمام بالهدى متصف
منه براءة إذا ما غيرا
أصر في الذنب الذى به ارتهن
أحداثه لديهم واشتهرت
له وبعد نكته للتوبة
فمن أناب حالوا استعمله
فيستتاب مع حدوث الورطة
بحاله وارتفع الكلام
مما يكون فيه حد كالزنى
أو قتل النفس بغير وجه حق
فيقبلن منه المتاب إن بدا
ولا يحل ذلك المقام
أقام عنه المسلمون فيصلا
وقيل يبقى بينهم إماما
ولا أرى هذا مقالا وضحا
فغيره بذى الأمور أجدر
أشرف منصب وأعلى وأجل
فيه سوى بر نقى متقى
يقتله بقود ولا يهن
ما كان واجبا عليه لهم
والمسلمون أمرهم قد غلبا
كمثلما منهم بعثمان بدا
فلا يجوز القتل منهم فيه

يقاتلون عنده من جارا
إذ عقدوا للراسبي الأكمـل
ولا أرى ذلك شيئا يلزم
غير الذى قد دونوه فى الأثر
واقعتى حال وقد تفاوتا
منه اعتزالا قبل ما أن يحربوا
وقتلوه حينما تسوروا
على الظهور وترقى منبره
من فجأة القتال حين بادروا
مدافعا فقام بالحق الجلى

حتى يولوا قائما مختارا
كحال أهل النهروان مع على
هذا الذى قالوا به ورسوموا
فإن لى فى ذا المقام لنظر
فإنما القضيتان كانتا
فمن على الأول قاموا طلبوا
ومذ أبى من اعتزال حصروا
ونصبوا من بعد ذاك حيدر
والخارجون عن على حاذروا
غباعوا للراسبي الأمثل

عزل الإمام

عليه بالبيعة أعلام الهدى
داع ودون حدث فيه ارتمى
عزل الإمام الفيصل الهمام
بمن لديه من رجال وانتدب
ليس لهم فى ذاك من كلام
والعزل أيضا حجة من ذى الهدى
لو لم يكن منه له قبول
للنصر حجة قوية العرى
قضية الأصحاب حين قتلا
ما بين ساكت عن القتال
عثمان ما قاموا بنصر للرجل
بطلان عزل بعده لم يسموا

إن الإمام بعد ما قد عقدا
ليس يجوز عزله بدون ما
وإن أراد البعض من أعلام
فامتنع الإمام منه وحرب
وسكت الباقيون من أعلام
فالترك للإنكار حجة غدا
وهو بدون جدل معزول
وترك من لديه كان حضرا
قلت وهذا القول تلميح إلى
عثمان فالصحاب فى ذا الحال
وبين قائم به حتى قتل
والساكتون إن أتونا يدعوا

إلا بعيد قتله عيانا
وقد تولى الأمر بالعنان
من غاب من سواهم وارتحلا
عن الإمام الحدث الذى جرى
عن الورى وتبطل الزعامه
إمامه فمبطل ولو علا
قد نهضوا بالعزل للإمام
بعزل عثمان وقادوا الجحفا
وأوجبت عزلا له واشتهرت
تبت لدى إخوانه بعلم
حتى يبين نكته لديهم
على إمام جائرا طول المدا
ودون أمر يوجب التقدا
فليس ذاك بإمام أصلا
خطا وضلة بإجماع الأول
قال إذا فيكم إمامان ظهر
عنه بالصارم المكين
أن لا يكون أبدا محلا
ما لم يكن لحدث أتاه
إن جاء واحد من الأعلام
سواه بالعقد وبالبيعات
به يزول الأمر حتما عنه
عليه وليحاربن كما يرى
ولم يحارب للذى قد دخلا
لم يظهروا النكير فى المقام

إذا هم لم يدعوا البطلانا
أو بعد أن أقيم عنه ثانى
والحاضرون حجة أيضا على
وقيل هذا إن يكن قد شهرا
مما به تتخلع الإمامه
أما قبيله فمن قد عزلا
لو كان كل القادة الأعلام
والمسلمون لم يقوموا أولا
إلا متى الأحداث منه ظهرت
وإن يكن قال الإمام إننى
فليقبلوا توبته عندهم
وليس تقديم إمام أبدا
من غير إحداث لها قد أجرما
فإن يقدم ولها تولى
وتلك الإمامة التى حمل
وفى حديث للرسول من مضر
فلتضربوا من واحد من ذين
قال الإمام القطب قد دل على
تقديم قائم على سواه
ولازم أيضا على الإمام
مقدما عليه فى الحياة
من غير أن يصح كفر منه
إن ييطان أمره وينكرا
وإن يكن ذاك الإمام اعتزلا
وأمسك الباقون من أعلام

ولم يك الإمام أيضا قدما
فقيل عن أبي سعيدنا الأجل
كلاهما فيه خحقان ومن
وإن كلهم لهذا الأمر
وإن فشا الكلام فيما فرطا
ففى الجميع يوقفن لأجل ما
وإن يكن قد أنكر الإمام
من بعد ما قد أخذ الإمامه
وفوق موضع الإمام قد سما
والصدقات قد جبي والأول
أو قبل أن يعمل شيئا إلا
فإنما إمارة الأول قد
وصار بعد ما هناك وقعا
وإن يك الخاتم هذا سلما
ومع وقوع بيعه الأخير
فإنه لا تقبلن دعواه
بعد ثبوت بيعه الإمامه
وليس ذا بغى وذا عدوان
وإن يكن قد قذف الأعلاما
فإنه يبرأ منه حالا
قال ابن محبوب إذا الإمام قد
لأجل هم كان قد عناه
أو أنه خاف على النفس فلا
إلا إذا رأى اعتزال الأمر
وأنه أقوى لأمر الدولة

نكيره على الذى تقـدما
بأنما العازل والذى انعزل
لديهما فهو على حق زكن
على ولاية لهم قد تجرى
واحتمل الصواب فيه والخطا
كان هنا من احتمال علما
على الذى قدمه الأعلام
وقد تسمى ذاك بالزعامة
وفى الدماء والفروج حكما
ينظر وهو ساكت ما يفعل
لصفقة البيعة قد تولى
زالت فليس بإمام معتمد
مدعيا فقوله لن يسما
وبيت مال المسلمين الكرما
وعقده أظهر للنكير
ولا نكيره الذى أتاه
لذا وصار قائما مقامه
حتى يحارب الإمام الثانى
أو أنه قد قذف الإماما
لأن فعله غدا ضلالا
أراد ان يعتزلن مبتعد
فى الحال أو ضيق قد اعتراه
نقول جائز بأن يعتزلا
أصلح للناس لما قد يجرى
فذاك جائز لـذى الصفة

وإنما ييرا بأمره إلى
وقادة الرأي الهداة العلما
وما لهم أن يقبلوها منه
وإن يشا إمامهم أن ينصبا
فماله ذلك في حياته
وقيل لا يحسن للإمام
لغير إحداث عليه تنتقد
وإن يكن لنفسه قد خلعا
فإنه ضل بذاك وهلك
وجائز بحدث أن يخلعا
وجاز أن لا يخلعن نفسه
ما لم يك الأعلام قاموا حالا
قلت وخلع نفسه لست أحب
لكن يقوم مسرعا بالتوبة
منتصبا في المنصب الذي جعل
فخلعه لنفسه كأنه
إلا إذا كان الذي منه دنا
فالحمد لا تكفيه توبة فقد
والحد لا يقيمه ويوقعه
وواجب عليه حتما يستتر
يخلع نفسه بها أو كان لم
وجائز قد قيل للأئمة
فقد روى أن أبا بكر الرضى
قال له الفاروق لا تقال
وهكذا عن عمر قد رسموا

مشايخ الإسلام ممن عدلا
الراسخين في الأمور قدما
حتى يهيئوا إماما عنه
عنه إماما قد رضيه واجتبي
أن يفعلنه ولا مماته
يخلع نفسه من المقام
لو أنه لم يبق عنده أحد
بغير إحداث لها قد أوقعا
ومسلكا غير الهدى له سلك
لنفسه إن كان فيه وقعا
عندهم بحدث دنسه
بخلعه حيث أتى ضللا
له بما قد جاء وما ارتكب
مبادرا بنادم وأوبة
فيه بإخلاص وإصلاح العمل
تقرير عصيان هنا كونه
من جملة الحدود والذي جنى
منه ولا بد له من نيل حد
إلا إمام فالحدود تخلعه
معصية قارفها لا يظهر
يخلع فإن الستر أمره لزم
أن يطلبوا إقالة في البيعة
قال أقيلونى بيوم عرضا
أو تستقال أيها المفضال
بأنه قد قال يوما لهم

من يأخذنها بالذى فيها حصل
غلا بقبوله فتى الخطاب
والقطب قال ما أراد ما ذكر
خوفا من الأخرى وما تحملا
وقد روى أن الجندى الفيصلا
أى أول القيوام فى عمـانا
من بعد ما قد قتلوا لجعفر
وغيره من قومه العـاهل
كان إذا ما يذكرون تدمع
وفى نفوس المسلمين قد وقع
قالوا له فى حين ذاك لتعتزل
واعترل الأمر وألقى لهم
وقد بقى من بعد ذاك يعدو
وهكذا يروح عندهم وما
فرجعوا إليه بعد ما وقع
فلم يزلوا فى خطابه إلى
وعاد فى منصبه وقاما
قالوا فلو كان اعتزالا واقعا
إلا ببيعة تكون ثانيه
قالوا ولم يذكر ولما يسما
وأنى أقول إن ما ذكر
لأنه للسيف والعمامة
وأنهم قد طلبوا منه بأن
وأنه فى أول تمنعـا
فكيف لا يكون ذا اعتزالا

وأنه لو كان شىء لا يصل
فإنه عن كل حجر أبى
بل إنه قد كان أظهر الضجر
لله من خلافة على الملا
سليل مسعود الإمام الأولا
وخير من قام بها قد كانا
نجل سعيد لظهور منكر
بنى الجندى السادة المـاقل
عليهم عيناه مما يجزع
عليه مما كان منه من جزع
لأمرنا وقد أجاب وقيل
سيفى إمامة إليه قدموا
غدوهم فى كل أمر يـدو
غير من سيرته ما علما
وطلبوا منه الرجوع فامتنع
أن سمع الأمر ومنهم قبلا
لهم بما حمـله إماما
فإنه من بعده لن يرجعا
تعقد ما بينهم علانيه
بأنه بعد اعتزال بويـعا
هو اعتزال كائن بلا شجر
ألقى وذاك الترك للإمامه
يعود فى منصبه الذى زكن
وما أجابهم إلى أن يرجعا
إنى لا أقول ذا المقـالا

لكنه حين أجابهم إلى
ثم استوى في منصب الإمامة
إذ الرضا منهم مع التسليم
قالوا كذا على إذا جاب مع
وكتب الكتاب مع معاويه
على الذى يمضيه عمرو وأبو
من خلع من قد يخلعانه ومن
ففارقتهم المسلمون البرره
وبعد ذاك تاب مما صنعنا
بدون تجديد لبيعة إلى
قلت وبين الحالتين قد أرى
قابن أبى طالب كان لا يرى
وإنما أوقع صلحا طلبا
يظن أن القوم يختارونا
وأنهم سيحكمون فيها
وأنه الأولى بها كان يرى
وذاك كيد من فتى العاصى جلى
وتبع للأشعث الألسد
وحينما بان له أمرهم
لم يرض بالذى رأوه فيه
وشاء فى الأمر هنا أن يرجعوا
بل لم يرَ بأنه منعزل
ولم يزل بأمره مستمسكا
أما الجندى فهم قد طلبوا
بل لظنون أنه تعصبا

ما طلبوا بعد امتناع حصلا
ذلك كاف دون عقد ببيعة
يثبت دون العقد بالتكليم
تحكيمه للحكمين واتبع
هناك فيما بينهم علانيه
موسى لأىما أرادوا ذهبوا
إثبات من قد أثبتا ممن زكن
وباینوا جموعه وعسكره
فرجعوا إليه كلهم معا
أن عاد للتحكيم فيما أقبلوا
فرقا جليا للذى قد نظرا
بأنه منخلع بما جرى
حقن الدما وكان فى الرأى كبا
له بلا شك وينتقوننا
لمن غدا فى الناس من أهلها
دون فتى صخر بلا شك جرى
وفشش فى الرأى جاء من على
وعن قضاء الله ما من بد
وما به عليه كانوا حكموا
وبالذى قد حكموا عليه
وضلل الذى له قد نزعا
بما عليه حكموا وعولوا
مقاتلا بها إلى أن هلكا
منه اعتزالا دون أمر يوجب
لمن غدا من قومه مخضبا

لأمرنا أجاب حالا وقبل
لأنه لم ينخلع لزلّة
ماذا الذى يقوله أو ينظر
فى أول وآخر الأشياء
كمثل ذاك إذ من السر رجح
فى نفسه من قومه أمر جلال
وافترقت أهواؤهم لديه
لهم وبالخلع لهم قد أسمعا
قد قام فى الأمر بعزم فانتك
فخطبنا فى ذلك الخميس
من القيام وأروه الجدا
بدون عقد آخر أو بيعه
إلى الفناء حامل الزعامه

وأنه فى حينما قالوا اعتزل
وعاد فى الأمر بدون توبة
بل قصدهم له بأن يستخبروا
غما رأوا منه سوى الوفاء
وللخليلى الإمام قد وقع
فى المرة الأولى وكان قد حصل
وذاك حين اختلفوا عليه
ومع وصوله لبهلى جمعا
لكنما الشيخ الهمام المالكى
والشيخ ماجد فتى خميس
ولم يروا لذا الإمام بدا
فرجع الإمام فى الإمامة
ولم يزل فى هذه الإمامه

التقية للإمام

لله والعباد أمرا أعظما
لنفسه ولا يرى من ذاك بد
محتسبا فى طاعة الملام
ترويه أخبار العلوم الكرما
وقومه وجنده المحامى
يترك لها قط ولا يعترلا
ولا يكن مضيعا أو مهملا
من بهم يقاتن للعدى
إلا الذى يظلم أو يجور

إن الإمام نفسه قد ألزما
يلزمه الوفا به كما عقد
حتى يموت وفى الذمام
وقد أتى فى أثر للقدما
إن مات أهل طاعة الإمام
فهو على إمامة له فلا
يقوم وحده بحيث وصلا
وإن يك الإمام لما يجدا
أو ينفذن بهم الأمور

في حينه فليقدم ويعد
قد خرجوا عليه ضل واقتن
بأنه لأجل عجز فيه حل
أو أنه قال بهذا القول
عندهم عليه ليس يعجل
وترك القتال حين استقبله
فهو خلع ساقط لا يعذر
أن يترك النهى عن المناكر
من بعدها وأن يرى أعوانا
من التي كان عليها قد حضر
تقية في مثل ذا المقام
عليهم أفعالهم وما يرى
طرا وعاندوه بالإرغام
وجر ذا عليه كل مفسده
للناس إذ خافوا من البليه
من القيام بالأمور أعظما
عباده من الهدى وأنزلا
أن يترك الأحكام طرا مهمله
من حربه ذاك له قد سوغا
حالا على من موجبا قد أبدى
يقيم حدا من حدود ذى العلى
أو يفرغن من قتال الأعدا
لا تسع الأئمة التقيه
تقية في حالة الخصام
قتال من عانده من الملا

إن القعود بالإمام أجدر
وفي إمام يترك قتال من
وإن يكن خلى القتال واحتمل
بقلة الأنصار والرجال
فهو على حسن الظنون يحمل
وإن يكن كنصف أهل الحرب له
ولم يقاتل بالذين حضروا
وليس للإمام من معاذر
إن وقعت رجاء أن يعاننا
على مناكر أشر وأضرر
وبعضهم أجاز للإمام
كمثل أن يكون لو قد أنكرا
تمائلوا عليه بالخصام
واستولت الأعدا عليه المردة
وقد أجاز ربنا التقيه
وليس ما به الإمام التزما
من الذى أوجبه الله على
وإن يكن قد سار في الحرب فله
ويترك الحدود حتى يفرغا
وجائز له يقيم الحدا
وفي الذى عن بعضهم قد جاء لا
على امرئ موجب حد أبدى
وقال بعض العلماء المرضيه
وبعضهم أجاز للإمام
حتى يرى جندا به يقوى على

وقد روى بأن خازما فتى
وراء شيبان الألد المفسد
وحينما وافى إلى عمان
رأى إمامنا الجلندى الأمجد
وقد أراح الناس من شروره
فقال خازم متى ما عينا
إنا خرجنا بالعديد والعدد
وقد وجدناكم له قتلتم
لكننا نطلب أن تعطونا
وتخطبوا لصاحب العراق
فشاور الإمام أعلام المدى
وعتدهم يومئذ هــدال
وفيهم شبيب العمـانـى
وقد أشاروا كلهم أفـيدفعا
ويضمنن لو ارثنى شـيبـانا
ليدفعوا بهذه الأمور
فما رضى خازم إلا الطاعة
قالوا فغير واسع ان يدفعا
وإنما يدفع بالأمـوال
حينئذ إلى العدى تقدموا
وعظم الخطب إلى أن قتل
وبقى الإمام فردا ومعه
فقال ما تقول يا هلال
أنت إمامى فلتكن إمامى
وإن لله على عهدا

خزيمة من العراق قد أتى
يطلبه من بلد لبلد
بمن لديه كان من أعوان
سليل مسعود أذاقه الردى
وطهر البلاد من فجوره
شيبان قد جرع كاسات الفنا
نطلب شيبان الحرورى الألد
فليس من خير بما فعلتم
خاتمه وسيفه المسفونا
بالسمع والطاعة والوفاق
من قومه ومن لديه وجدا
نجل عطية الفتى المفضال
وخلف والجـم من أعيان
للسيف والخاتم أيضا أجمعا
قيمتـه كائـنـة ما كانا
عن دولة الإسلام للمحذور
وخطبة بحضرة الجماعه
عن دولة بالدين من لها سعى
عنها أعاديها وبالرجال
بعزيمة واصطدموا عندهم
صحب الإمام رجلا فرجلا
هلال ما أصبره وأروعـه
قال تقدم أيها المفضال
وها أنا أتلك في الصدام
أن لا أولى عنك أو أصدا

ما خام في موقفه ولا انهزم
محتسبا وصابرا ومقبلا
فجال فيهم جولة لا تنكر
لله ما أعظم ذاك الموقف
فعظم الصراع والنزال
والحقوه موفياً بصحبته
أكرم بمثل هذه الأمور
لله ما أكرم ذى الفعلا
بيعة صدق ووفوا بالبيعة
أحسن ما يجزى به إنسانا
لو خطبوا بطاعة عندهم
في ظاهر الأمر لهذا الشأن
كانوا شراة أو سوى شراة
من دفعهم للسيف لو قد فعلوا
جسوده لخائف من حتفه
لا تسع الأئمة المرضيه
وعند أعوان لدى الأئمة
وقلة الأعوان والأنصار
لأنما التقية التي ذكره
وعند أعوان من الأخوة
بأنه يمكن أن تستعملوا
لما ينالهم إذا ما جاء
قد قاوموا في حينهم خصمهم
لما له من عدة ومن عدد
أن يركنوا لحالة التقية

تقدم الإمام كالطود الأثم
فقاتل الأعداء حتى قتلا
ثم تلاه ذلك الغضنفر
فعرفوه وهو ممن عرفوا
قالوا هلال ذلكم هلال
واحتوشوا من كل جانب به
فاستشهدوا جميعهم بالصير
لله ما أجمل ذى الرجال
باعوا نفوسهم لرب العزة
جزاهم رب العلى الرضوانا
قال ابن محبوب يجوز لهم
يعطوهم الطاعة باللسان
إن حاذوا للدولة النكبات
قلت وخطبة اللسان أسهل
فقد أباح ربنا من لطفه
وقال بعض الناس في التقيه
فقليل ذاك الأمر عند القدرة
ليس مع الخوف من الكفار
قال الإمام القطب في هذا نظر
لا يمكن استعمالها مع قدرة
قال وقد يجاب عما قد خلا
عند وجود ناصر إبقاء
وخشية بأن يكونوا إن هم
يغلبهم خصمهم ذاك الألد
وبعضهم أجاز للأئمة

ويجادوا الأنصار والإخوانا
وكان شاربيا بناس وهم
مثل نساء أو شراب خمر
فالكف والإمساك لما يسمع
إلا إذا بالقلب ذاك ينكر
باليد فالفضل يصير أوفرا
بقلبه وباللسان ما يرى
أنكر بالقلب وبالجنان
أن يجتري بالقلب حين أنكرا
ييال بالموت ولو تعجلا
لا تسمع التقية الأئمة
من زمن الصديق ذاك الأجد
عزان من له الفعال الساميه
أن يتقى أو أن يولى مدبرا
من كان قد والى عليا حيدرا
عصائب الإسلام من طول البلا
عذرا وقد لاموه فيما فعله
بأنكم إذا أجزتم لعلى
إمامنا حين رقى في منصبه
فخاف منه المسلمون للضرر
يعطوه كيما بعضها يبقى لنا
فصالحوا بغيره من البلاد
فإن ذاك لا يجوز لهم
حتى تنفى للهدي وتصفى
إلا الذى يتلى عليكم حين قص

حتى يلاقوا عندهم أعوانا
وإن يكن مر إمام أكرم
قد عكفوا على فعال نكر
أو غير ذا من الحرام الشنع
لو كان منهم خائفا ويحذر
وباللسان وإذا ما أنكرا
وإن يكن ذا غير شار أنكرا
وإن يكن خاف من اللسان
قلت ولا أحب لامرئ شرى
لأنه قد باع نفسه فلا
وقال بعض من هداة الأئمة
قال ولما نعلمن بأحد
إلى زمان لأبى معاويه
أجاز للإمام إن كان شرى
في موقف الزحف وقال اعتذرا
في حالة التحكيم بالخوف على
والمسلمون لم يروا في ذاك له
حجة أهل النهروان الكل
تقية فما الذى يقوم به
أرأيتم لو ملك الروم ظهر
فصالحوا بالبعض من بلادنا
أو أنه تخريب مسجد قصد
أكان ذاك جائزا عندكم
والله قال قاتلوا من تبغى
ولم يك استثنى كما استثنى ونص

قلت وتمثيلهم بما ذكر
فابن أبى طالب حين عقدا
لم يعطه بعض بلاد مسلمه
وإنما عقدة صلحهم على
وخدنه فيمن يرون أهلا
أيضا ولم يكن على حيدر
في حال خوف وتقية لدى
بل إن أمر النصر دوما والغلب
وإنما قضية التحكيم
قد دبرت وقد صغى لها على
لكنما ذاك وفاق قد صدر
وعن قضاء الله ذى الجلال
وقد أجيئ للإمام الشاربي
وجوزوا أيضا له التحولا
لو كان عنده رجال إن هم
وإن يكن هذا الإمام دخلا
بمن بهم قد كان يرجو الظنرا
يلزمه الثبوت حتى يقتلا
وعن أبى المؤثر تروى النقلة
ترك الجهاد والشراء أبدا
لو أنه قد قل من كان معه
وجوزوا له تقيية إذا
إن وهنت قوته والبعض قد
يصالح الأعداء بالمقوال
وذلك إن كان على الدولة قد

فإن فيه نظرا لمن نظر
مع نجل صخر صلحه الذى بدا
مخافة من شره إذ أضرمه
أن ينظر ابن العاص فيما نزلا
ومن رأوا إثباته وعزلا
في حينما تقاتلوا واشتجروا
سليل صخر منذ حربهم بدا
حليفه من حينما الحرب انتشب
مكيدة من مفسد أثيم
ليس لجبن فيه لا أو وجل
منه لأشعث وأمر قد قدر
ليس لنا من مهرب بحال
أن يترك القتال للكفار
عن موقف العدو حين أقبلا
لا يرتجى أمر الدفاع بهم
في موقف الحرب وقد توغلا
ثم تولوا عنه بعد للورا
ما بينهم أو يغلبن مقبلا
أن الإمام الشاربي لا يحل له
حتى يموت في سبيله الهدى
من المجاهدين ممن تبعه
لم يك شاربا وقد خاف الأذى
أجاز ذاك لو على الشرا عقد
ولا يجوز صلحهم بالمال
خاف ضياعا ورأى الصلح أسد

لى عند حازم مع الجلندى
كمثلما يدفع للمؤلفه
صحب الجلندى وبه أفتوه
وسيف شييان معا لحازم

قلت وذا هو الذى تبدى
وجاز لو بالمال فى هذى الصفه
وذا هو القول الذى قالوه
فقد أشاروا هم بدفع خاتم

أحكام الإمام فى الرعية

بقتل إنسان لديه قد حضر
بأنه للقتل ممن يستحق
فما عليهم يسأله البينه
له الإمام أو قريبه الأبر
أو رحم المقتول كيما يعرفا
فإنه على الإمام قد لزم
عليه ما تقوله الشهود
وبالبيان يرفع الخصام
أن يقتلن وليه من الورى
بدون حجة بها قد علما
بقتل شخص يقتلن لا ينظر
من أمر الإمام فيه يقتل
ذاك مصدق بلا توقف
يطلب مدة من الأيام
لعلها حاصلة أمهله
يحضر بياناً فهنا القتل انحتم
حتى يصح الأمر بعد فيه
على الإمام إن هم استقاموا

وجاء فى الإمام إن يكن أمر
وقال قامت حجة عندى بحق
وما هناك تهمة مـكونه
إلا إذا أرادها من قد أمر
أى من بأمر القتل كان كلفا
فإن هم قد سأله ما رسم
يحضرها ليسمع المشهود
إذ صار خصما هاهنا الإمام
ومن له الإمام يوما أمرا
فما له يقتله ملتزما
وقيل إن كان الإمام يأمر
فيه بيان أحد لو يسأل
أو رحم المقتول والإمام فى
لكن إذا كان إلى الإمام
يبين فيها براءة له
فإن تكن مدته تمت ولم
لكنه لا يعجلن عليه
وقيل فى الأعلام هم حكام

وهكذا أيضاً على الرعية
كمثلما أن الإمام حاكم
إن لم يكن في موضع الخصام
وفي الذي لنفسه لن يقبلا
كذلك أيضاً في الذي إليه
بل مثل هذه الأمور يحكم
أما الذي كان يلي الأحكاما
فإنه مصدق فيه كيد
أو أنه كان له قد رجما
غلا يجوز لامرئ أن يسأله
ولا عليه أبدا أن يحضرا
ومنه لا ييرا ولا يعنف
فإن أطاع ربه فيما فعل
وإن يكن في فعله عصاه
وما على الإمام إن يكن قصد
إن يجمعن لهذه الأمور
إذ الرعايا لا تكون خصما
إلا الذي كان عن المعتاد
قال الإمام القطب والحبر الأجل
بنجل مسعود الرضى وأبى
من الأذى والبؤس والضرب ومن
غظاهر بأن ذاك ممّا
أيضا ولم يضربهم عثمان
إلا متى ما أنكروا عليه
وما له جبر الرعايا أبدا

وبينهم فيألهـا مزيه
على الجميع بالرشاد قائم
ما بينه واحد الأنام
كلامه أو لابنه ولو علا
يرجع لا يصدقن فيه
فيها القضاة بالذى لديهم
فيه الإمام وحده إذ قاما
يقطعها ومثل زان قد جلد
أو قاتل جنـد له وأعـدما
بينـة على الذى قد فعله
بينـة يسمعها منه الورى
والله بالغيوب لا يكلف
فحظه الثواب من ذى العرش جل
ففى غد يلتقى الذى جنـاه
يحكم حكما قط أو يقيم حد
كل الرعايا من جميع الدور
لقائم بالعدل فينا حكما
يخرج فهو غير ما مراد
أما الذى قد كان عثمان فعل
ذر وعمار الهداة النجب
تفى وحرم للعطا ومن محن
لا يفعلنه المسلمون حتما
ومنه ما أتاهم الهوان
وأظهروا أحواله لديه
على الرباط وعلى غزو العدى

لنفسه أمر الشرا ملتزماً
فهاهنا الجهاد كلا يلزم
وأهلها من حاضر وبادي
عليهم وحربهم تحـاول
عن الإمام وله لم يعضدوا
هم يغلبون المسلمين الأمتا
أن يخرجوا عند الإمام للعدى
إن خرجوا أو قعدوا هم جانباً
لأنه لا نفع في حربهم
على السلاح إن يكن غزوا قصد
من قال لا كراع لى وينتفى
بغيره لأن من قد عددا
لأنه من حلف الفساق
إن كان محتاجاً بيوم الباس
مؤيداً بأكمل الدلائل

وإنما ذاك على من ألزماً
إلا إذا العدو قد جاءهم
والدفع للأعدا عن البلاد
وإن تكن قد خرجت قبائل
والقاعدون إن هم قد قعدوا
فالخارجون حسبما تبيننا
فإنه يلزم من قد قعدا
وإن يك الجبار بيدو غالباً
فلا خروج هاهنا عليهم
وليس للإمام جبر لأحد
ولا الكراع لا ولا يحلف
ولا سلاح بطلاق لا ولا
ليس يحلفن بالطلاق
وقيل للإمام جبر الناس
وسوف يأتى ذكر ذى المسائل

الإمام إذا عمى أو صم أو خرس

أن الإمام إن أصابه العمى
إلا إذا كان الإمام يسمع
شئ لديه ولذاك يبصر
فإنه لذاك ليس يعزل
يفيق من ذاك الجنون عزلاً
طوراً فقالوا إنه لا يعزلن
خليفة بل ينبغى أن يلقي

وقد أتى فى أثر للقسـدما
أو خرس أو صم فيخـلع
إذا ينادى أو يكون يحضر
أو أنه للمرمر كان يعقل
وإن أصابه جنون وهولا
وإن يكن يفيق طوراً ويجن
ولا أقول مثلاً هذا يبقى

لأنهم في حينما يأتيه
ييقنون من دون إمام فاصل
والحادثات كل حين تنزل
ومن لهذه الأمور يعدل
لأنه لحدث لم يعزل
وقال بعض العلماء تتخلع
أما ذهاب عقله فمجمع
لأنما الأحكام عنه دون ما
أما الكلام والسمع والبصر
وكل ما لم يجمع الناس على
فالإمام جائز أن يأخذ
وكان عبد الملك الخبير الأثم
وزال سمعه فلما يزلا
وكان موسى بن علي قاضيا
وإن بعض العلماء قد طلبوا
وسوف يأتي ذكر ذى الأشياء
وعن فتى محبوب الخبر الأبر
فجائز للمسلمين يجعلوا
كان المهنا الشهم فيما وجدا
فاجتمعت جماعة الناس إلى
قالوا له إن الإمام قد أسن
فأحسن الأحوال لو يجتمع
فخرج القاضي أبو علي
وقد غدا يسأله وينظر
فعرّف الإمام ما يريد

جنونه ويغلبن عليه
يقيم حد الله في النوازل
فلا غنى عن الإمام يحصل
فهو على ولاية لا ينقل
بل بمصيبة من الله العلى
بأربع إمامة إذ تقع
بأنه يزيلها ويخلع
شك تزول حين ذاك انعدما
فإن فيه الاختلاف قد ذكر
أن إمامهم بذاك انعدلا
برأى بعض المسلمين عند ذا
أصابه يقال بعض من صم
لهم إماماً قائماً مبجلاً
نه إلى أن مات عنه راضيا
عزلا له لكن موسى قد أبى
في عاشر الأجزاء باستيفاء
أن الإمام إن يغيب منه البصر
من ينفذن أحكامه ويفضل
طال زمانه إلى أن أقعدا
موسى وكان القاضي المبجلاً
وصار في الضعف إلى ما تتظن
على إمام بالأمور يصعد
إلى الإمام الفصيل السرى
في حاله وأمره يستخير
قاضيه ذلك العالم السديد

وكان ذلك الإمام الأمجد
فقال حين عرف المراما
أبا على إن أطلعت أهـ
ما قام عندهم إمام عاما
وينصبون غيره أرجع إلى
ففى الوصول أنت ما استأذنتنى
فعاد موسى مسرعا من حينه
وفاته قبل إمامه وقد
وإن يكن ساغ له الثبوت فى
واختلفوا فى عزله بينهم
أى غير لازم عليه للأولى
إلا إذا بنفسه كان طلب
وإن على أن يعزلوه اتفقوا
فالاتفاق حجة منهم على
وإن عليه اتفقوا كلهم
فالفرد لا يكون حجة على
إلا إذا الفرد الذى قد خرجا
أخبرهم كان بأبواب الرشد
قال الإمام القطب فالذى معنى
تمسكا بمنصب الإمامه
فالناس فرد منهم عن ألف
بل جرب الواحد حتى قد حصل
ولو أردت ذكر شخص زاد عن
وإن بدا من الإمام واقترب
فليس ذاك بإمام أصـ

صاحب حزم وذكا ينقـ
والله من قد برا الأناما
عمان فيما يطلبون فعلا
وكل حين يخلفوا إماما
حيث خرجت سالما مـ
ولا تقم من بعد قولى البين
وبعد وقت قد مضى لحينه
مات المهنا بعد ذاك بأمد
منصبه لقول بعض السلف
فالانقياد ليس شيئا يلزم
قد طلبوا منه بأن يعتزلا
يعتزل الأمر وفى ذلك رغب
جميعهم كانوا ولم يفترقوا
ذاك الإمام وبذاك انعزلا
إلا فتى خالف ما قد أبرموا
جماعة وقد غدا منعزلا
قد كان أبصر الجميع منهجا
أعملهم أطول باعا وأسد
بأن للإمام فى ذا الموضع
أخذا برأى الواحد العلامة
بل ربما يزيد فوق الوصف
يزيد عن خمسة آلاف رجل
عشرين ألفا لذكرت بعض
ما لم يكن فى عزله به اختلف
يعزل أم لم يطلبوه العزلا

وإن يكن قد غار عقله ولم
حتى إليه عقله قد رجعا
وإن يكن من بعد ما قد قدموا
رد إليه عقله فالثاني
وإن يك الإمام والأخبار
إن يترك الإمام للإمامة
وقد رأوا تقديم غير الأول
فإن ذاك الأمر في قولهم
وإن يكن متفقاً مع بعض
فالقبط قال إنه لا ينزع
حتى يكون الاتفاق منهم
قلت وإن خالف من لا يعتبر
وإن توافقوا بأن يقدموا
لأجل ما مصلحة فامتنعوا
لكنما الأولى له والأسلم
بأن يكون لهم موافقا
إلا لعذر ليس فيه يختلف
وجاء في قول لبعض من مضى
أن يتبرأ من الإمامة حمل
لو أنهم تخالفوا في الأمر
ما لم يكونوا أجمعوا وعولوا
وإن هم قد أجمعوا فليس له
فإن إجماعاً من الأعلام
فكل إجماع بوقت ثبتاً
قد كان في رأى أتى أو قال

يقدموا عنه إماماً محترماً
فهو الإمام لم يكن منخلعاً
عنه إماماً واستوى عليهم
هو الإمام فليقم بالشأن
توافقوا والقادة الأخيار
بدون إحداث ودون عاهة
أعز للإسلام والدين العلى
يجوز للإمام أيضاً وهم
والبعض لم يرض له بالرفض
لنفسه وهم له ولا يخلعوا
ومنه طراً وبذلك يجزموا
خلافه فإن خلفه هــدر
سواء ممن قد يقوم بهم
فالقول قوله فلن ينخلعوا
إذا عليه اجتمعوا وعزموا
على صلاح لهم تحققت
فالقول قوله إذا عنه أنف
ليس يضيق للإمام المرتضى
إلى الذى عنه لها كان قبل
أى في قبول منهم للعذر
طراً على أن منه ليسوا يقبلوا
يخرج من إجماعهم معطلة
يصير حجة على الإمام
من أهله فذلك إجماع أتى
أو كان في حكم وفي أفعال

فلو على نزع لأعمى أجمعوا
لأنهم بذلك الإجماع قد
وإن يكن شاء الإمام ينصب
فليس ذاك الأمر في حياته
والقطب قال لا أرى خلع رجل
هذى إمامة لكم يا قومي
قال ولم نعلم بشخص قد فعل
وقد أتى في أثر قد مرا
منها بدون موجب فلا يحل
وترجعن له وقيل يستحب
وإن يكن عن المتاب قد أصر
وغير معزول بما لا يلزم
إذا الإمام لا يكون أبدا
وإن له يتهم الأعلام
فتلكم الأعلام حجة على
كذلك أيضا إن يكونوا هم معه
قيل وذاك إن تكن أحداثه
وإن يكن متهما وقد بذل
وظهرت عليه تلك التهم
من المتاب انخلعت إمامته
وهذه التي بها قد خلعا
والمسلمون مجمعون في القدم
والقطب عن بعض الشيوخ ينقل
فإنما تكون في معصية
ثم يتوب ثم يفعلنها

ذى خرس أو صمم فليزعموا
صاروا عليه حجة ليست ترد
عنه إماما غيره ويذهب
له ولا بعد انقضا أوقاته
من الأئمة السراة إن يقل
خذوا لها منى بدون لوم
ذاك ولا لقوله ذاك عزل
أن الإمام إن يكن تبرأ
له ومهما تاب من ذاك قبل
يجدد العقد له لذا السبب
فحدث والخلع ما عنه مفر
براءة إلا إذا يتهم
متهما في الدين عن أهل الهدى
لو لم يكن يتهم العوام
هذا الإمام وبقية الملا
فحجة له على من نازعه
شبهة وقد بدا إنكائه
لهم متابا من جميع ما فعل
بأنه ينقض ما يعطيهم
ويعزلن لا تتفعنه توبته
عثمان وهو بالمتاب قد دعا
أن الإمام لا يكون متهم
في التهمة التي بها ينزل
أحدة يفعلها في مرة
ثم يتوب ثم يأتينها

ثم يتوب لا يفى بتوبة
وبعدها يتهمونه على
لأجل ما به أئتنا السور
فآمنوا فكفروا فآزادوا
لم يكن الله لهم ليغفرا
قلت وذا يكون في معصية
إن تاب منها ولها قد قارفا
كمثلما قد تقم الصحابة
جملة أحداث ولما عاتبوا
وبعد ذاك اتهموه بعدم

يذلها للعلماء والأمة
ما كان من متابه قد بذلا
أن الذين آمنوا فكفروا
بينه الله كما يراد
ولا ليهديهم سبلا أنورا
واحدة وفي معاص عدة
أو غيرها وتاب ثم ما وفا
على ابن عفان الذى أصابه
أخبرهم أنى منها تائب
وفائه فكان ما كان وتم

عمال الإمام بعد موت الإمام

إن الإمام إن توفى أو عزل
كذا معديه وقاضيه الأجل
فهم جميعهم على الأعمال
فيحدثن ما يريد فيهم
ومن يوكله الإمام المرتضى
هذا الإمام وولاته الذرى
قلت وذا مخالف لما مضى
ييقون بعد موته كل على
فإن يكن مبدلا فقد لزم
فقد روى أن عليا الأجل
قد استتاب من على أعماله
وإن يكن إمامه قد وكله

فكل من فى موضع له عمل
فى أى موضع له كان عمل
حتى يقدموا إماما تالى
يعزلهم أو أنه يبقيههم
وكالة وبعد ذاك قبضا
أو أنه يعزل فالنقض عرا
من أن عمال الإمام المرتضى
أعماله إن لم يكن مبدلا
أن يستتابوا بعد ما هذا انعدم
من بعد موت بابن عفان نزل
دام لما يعلمه من حاله
على أمور المسلمين جعله

فإن يك الإمام قد مات على
فيلزم الوكيل يحفظن على
والكف عن إنقاذ ما كان جعل
أو يتوافقوا على إمام
فيعطينه بعد هذا الحال
وإن يكن قد صار أمرهم إلى
فليعمل الوكيل في ذا المال
عند مشورة لأهل العدل
ويفعالن ما يفعل الإمام
يعطى لأهل الفقر ما لديه
حتى يصير بعد أمر الناس
فيدفعنه إليه وبرى
ورجل لنفسه كان قطع
وحيثما مات الإمام أهمله
كان يجهل ذاك أو عمد فعل
لو قبل أن يتوب مما فعلا
ومن يشارى لإمام ظهرا
فقال في عقد الشرا بعض الأول
كان الإمام راشد قد شارى
أفتى الشراة الحسن بن أحمد
وقال نجل خالد محمد

حال استقامة ولم يبدلا
ما في يمينه الإمام فعلا
في يده إمامه الذى رحل
يقوم بالنقض وبالإبرام
ما كان في يديه من أموال
غير الهدى والاختلاف حصلا
بما يوافق الهدى بحال
في صرف ما في يده والبذل
في ذاك بالعدل ولا يلام
أو أنه يبيقيه في يديه
لقائم شهم من الأكياس
ما بينه وربّه والبشر
أمر الشرا مع الإمام المتبع
تلزمه التوبة مما فعله
وهو على ولاية لها حمل
وقيل بالوقوف فيه أولا
ويهلك الإمام من بعد الشرا
باق وبعض قال فيه منبتل
قوما ولما عنهم توارى
أن الشرا باق على ما عقدا
إن الشرا زال وليس يوجد

تعدد الأئمة

ولا يولى اثنان في الدفاع
فتقع الفرقة فيهم والفتن
وإن يكن جعل إمامين هنا
وجائز في حالة المدافعة
لعسكريين أو عساكر ترى
اثنان للاثنين كالثلاثة
إذا هم احتاجوا لهذا الحال
إن تكن البلدان قد تفرقت
إذا دفاع واحد لهم جمع
لو أنهم على قتال واحد
لاسيما إذا هم بالدول
وإن تجمعوا فكل منهم
قلت وذى الحالة لابد وأن
لأنما الآراء ليست تتفق
وبالأخص في طباع العرب
مع أن ما قالوه في ذا الموطن
ولم نر في سير الهداة
وهذه الإمامة الكبرى فلا
في العصر في كل الأقاليم التي
فيجعل الإمام للعمال
فيأمرهم بأمر منه
فمن له العقد بحق سبقا
فهو إمام لجميع الخلق

لعسكر مضافة النزاع
إلا إذا فيه صلاح قد زكن
أصلح فالأصلح مما يعتنى
تعدد الأئمة الأروعه
كل إمام يقدم من عسكرا
على ثلاثة بهذى الحالة
وهكذا كل بلاد والى
كل بلاد بإمام ألحقت
لأنما الآرا بذا لا تنصدع
تجمعوا في حالة الشدائد
كانوا يقاتلون من لهم يلى
يقاتلن بمن ولى عليهم
يأتى بها تخالف على الزمن
قط على أمر ولو قد كان حق
فالخلف من شأنهم والمذهب
ما إن سمعناه أتى في زمن
تعدد الأئمة السـرارة
إلا إمام واحد على الملا
يجرى عليها حكم أهل الملة
في كل قطر يجعلن والى
وكلهم في الحق يتبعنه
على الجميع أو يكون مطلقا
في مغرب الدنيا معا والشرق

وإن من تأخرت إمامته
فيجعل السابق هذا عاملا
فمن له عقد إمامة جرى
أو أنه كان على إقليم
ولا على الكل وبعد ولى
على الذى فى الأرض من أنام
فإن من قدم قبلا وعلا
وبعضهم يقول إن من سبق
وهو مقال من يرى من النجب
على بلاد أو على إقليم
فإنه على بنى الإسلام
مما يدل أنه لا يجتمع
كون النبى المصطفى فى عصره
ومن عداه فهم عمال
كذلك فى عصر أبى بكر الأبر
فإن على اثنين عقدا أبرموا
وقال بعض جائز أن يعقدا
وإنما المنوع عقد العاقد
وهكذا ثلاثة أو أكثر
إلا إذا بين الإمامين فصل
ولم يطيقاه فإن زال المصل
زالت إمامة الجميع ووجب
وقيل لو كان بنزوى قائم
جاز لأصحاب حفيت يجعلوا
فإن على إزالة الجبار

عن أول فلا تتم بيعته
إن كان للأعمال قد تأهلا
على بلاد خصت من القرى
بدون إطلاق مع التقديم
أصحاب قرية إماما عدلا
أو أنه كان على الإسلام
يكون للأخير منهم عاملا
هو الإمام للجميع والأحق
بأنه إذا إمام قد نصب
مخصص أى لا على العموم
طرا هو الإمام بالتمام
اثنان فى عصر وأنه منع
هو الإمام الحق دون غيره
بأمره تستند الأحوال
وعمر ومن أتى بعد عمر
فى مدة فعقدهم منهمدم
لكل واحد بمصر حددا
على إمامين بمصر واحد
فإن ذاك الأمر مما يحجر
وحال جبار من الناس مصل
وملك هذين الإمامين اتصل
أن يصطفى الناس إماما منتخب
وفى صحر جائز مراغم
لهم إماما للأمور يفصل
قد قدروا بالقهر من صحر

وزال منها عنهم واتصلا
واختار أهل عقدنا والحل
قلت وفي التمثيل بالجبار
وفاصلا بين حفيت الجائيه
لنظر فـهـذه صحار لا
بل إنما الفاصل أرض السر
إلا إذا وضع القديم كانا
قال ابن محبوب الأجل عقدا
وأهل حضرموت أرباب البصر
وكان ذاك في زمان مسلم
وعقدت برأيه الصواب
قيل يدل للمقـال الأول
وعمر إذ قالت الأنصار
ومنكم أيضا إمام ماجد
وهكذا الإسلام أيضا واحد
وإنه لا يستقيم أبدا
ولا تجوز هذه الأمور
والقطب قال قد يجاب عن أثر
إن الإمامين بمصر واحد
وذاك في رواية إن صحت
وقد أتى في أثر للقمي
ليس يصح الجمع بين اثنين
وجاز في مصرين بالتحقق
ثم أبو الخطاب عبد الأعلى
إن كان لم يعقد لكل واحد

سلطان ذين فالجميع انعزلا
بعد إماما قائما لكل
يكون قاهراً على صحار
بواحة الجو ونزوى السامية
تكون بين البلدين فاصلا
بين حفيت ثم نزوى الغر
غير الذي نحن عليه الآن
أهل عمان الفضلا ذوو الهدى
إمامة لطالب الحق الأبر
أبى عبيدة الأجل الأكرم
في الغرب أيضا لأبى الخطاب
قول أبى بكر الأجل الأفضل
منا إمام قائم نختر
هيات إن الله رب واحد
كذا الإمام واحد لا زائد
سيفان في غمد يكون واحدا
إلا على فرد ولا تدور
صديقنا الزاكي وصنوه عمر
لا يجمعان حسبا في الوارد
ولم تكن قد بدلت من جهة
أن الذي به يقول العلماء
في مصر واحد بدون مين
كطالب الحق لأهل المشرق
في العرب مثلما ذكرنا قبلا
منهم على الدنيا بلا مضاد

وبأمر المؤمنين لا يسم
على جميع المسلمين وولى
وإن يقدم أهل كل قرية
غالاخرون يتولون له
وما عليهم من سؤال يلزم
وإن تكن لغير أهل الدعوة
أو أنهم تخالطوا في القرية
فإنه لا يتولى أبدا
وإن إماما اتفقا عقدا
زالت إمامة الجميع فورا
وجاء عن عزان مهما اختلفا
وبعد ذاك لأمر قد أقاما
فإنما الإمام من هذين
فإن يك الأول لما يعرفا
أعنى رجال العلم والرشاد
قال ابن محبوب الأجل من عقد
فهو الإمام وإذا كلاهما
فإن من قدمه أهل الورع
وإن هما تساويا في الفضل
والعلم أيضا ونكاية العدى
هو الإمام وهو المتبجح

إلا الذى قد كان عقده أنبرم
كل بلاد المسلمين الكل
لهم إماما من أهيل الدعوة
وليتبعوا مقالته وفعله
عن الأولى كانوا له قد قدموا
أى قرية قد عقدت للبيعة
ولم يك الحكم لأهل الدعوة
أو يعلمن من عليه عقدا
بأن يكون أمرهم متحدا
وصار أمر المسلمين شورى
في العسكر الناس على من يصطفى
كل فريق منهم إماما
من سبق العقد له في الحين
فالأمر شورى بين أرباب الوفا
فمن أبى من ذاك فهو عادى
له بموضع الأئمة النجد
في ذلك الموضع كانا قدما
والدين أولى أن يكون المتبجح
وعز دولة ونشر العبد
فمن عليه أولا قد عقدا
ويلزم الثانى إليه يرجع

طاعة الأئمة واختلاف العساكر

طاعته لازمة للكل
أو كان للشرا فيهم ساعى
على الظهور حين قدموه
فإنما حقوقه ملتزمه
عليه أيضا الحقوق لهم
من غير من قدمه وعقدا
حق لغير من له قد قدموا
بين عساكر الدفاع في محل
أو أى هذين هو الإمام
وفرقة لها إمام قاما
يلزمها حق الذى قد ولت
يكن من الاثنين واحد أتم
طاعته واستوجب التقدم
على الأخير حيث أن لا ينكرا
على الأخير ما هنا كلام
بذاك أهل الفضل ممن حضرا
يقدمونه وكان مؤتمن
يقام فى الحال من الأقوام
دون إمام خصمهم إن صالا
وعن حريمهم معاً والآل
قد كان منظورا إليه مؤتمن
يكون منظورا إليه أصلا
بلا إمام لهم وناضلوا

ومن بأمر الصلحا يستولى
لو أنهم ولو للدفاع
لاسيما إذا هم ولو
وإن سوى المنظور كان قدمه
على الذى قدمه وتلزم
وحقه لا يلزم أحدا
وهكذا عليه ليس يلزم
وإن على اثنين خلاف قد حصل
قصاعدا أيهما يقام
وقد أقامت فرقة إماما
على جميعهم فكل فرقة
إن صح هاهنا إمامان ولم
ممن على الجميع منهم لزما
وهو الذى الفضل له قد ظهرا
فإن يكن فإنه الإمام
درى بذاك العسكران أو درى
وإن هم لم يجدوا فى الحال من
أو ما توافقوا على إمام
فإنهم يقاتلون حالا
ويدفعونه عن الأموال
وإنما يعتبر اتفاق من
لا ينظرن الى خلاف من لا
وليفعلوا إذا هم قد قاتلوا

فعل الإمام الفيصل العميد
 كأن يخطوا للبغاة خطا
 لذلك الخط الذى أبديننا
 أو أن يقولوا لهم لا تقطعوا
 فإن هم قد خالفوا ما حددا
 لو عسكر البغاة لما يسرعوا
 جاز قتالهم بذاك الحال
 ولو عليهم قبل ما تقدموا
 أو ذاك حل لإمام ظهرا
 ولجماعة بلا إمام

فى الحجر عن تجاوز الحدود
 ثم يقولوا بعد من تخطى
 فذاك باع معتد علينا
 ذلكم الوادى وعنه امتنعوا
 جاز قتالهم لمن به ابتدا
 فيه ولكن حين لم يمتنعوا
 بدون دعوة ولا إمهال
 إذا فعلتم ذاك قاتلناكم
 قد كان للدفاع أو على الشرا
 وجاز للفرد من الأنعام

سياسة الأئمة

وللإمام العدل ينبغى بأن
 تاسياً بالمصطفى الهادى السبل
 أكمل أصحاب له وأوفر
 وأنه لصحبه لم يزل
 وإن على شئ إمامنا الأبر
 فإنه بدون ما شك أصح
 والمصطفى شاور فيما قد أثر
 فى قصة الأسرى ببدر وهما
 والمصطفى قد مال فى الحال إلى
 والله قد عاتبه حل على
 لولا كتاب من إلهكم سبق
 وشاور الأصحاب حينما عزم

يشاورن فى أمره أهل الفطن
 مع أنه بدون ريب وجدل
 رأيا وحلما وحجى وأغزر
 مشاوراً فى كل أمر معضل
 وصحبه يجتمعوا مما خضر
 من رأيه بنفسه ولو رجح
 صديقنا الزاكى وصفوه عمر
 تخالفا عليه فى رأيهما
 رأى أبى بكر ومنه قبلا
 أخذ الفدا منهم إذ أنزلا
 لمسكم عذابه بحكم حق
 ينزل فى بدر بجيشه الأتم

فقال شخص من بنى الأنصار له
أمنزل هذا لك الله أمر
أم هوب رأى قال سيد الوسط
فقال ماذا موضع النزول بل
وأمر المختار للأصحاب
بأن يصلحوا عيينة على
فقال سعد بن معاذ المرتضى
أيا رسول الله هذا أمر
ولا يصح خلقنا إياه
فقال خير الخلق ما قد قلته
فقال يا خير نبي متبع
في ثمر لنا بشيء أصلا
فكيف فينا يطمع الآن وقد
وعمر الفاروق بين ستة
قال زياد بن سمية لمن
عجلان عن أربعة لا تحجب
عن طارق الليل أتى بشر
وعن رسول صاحب الشعر فإن
فإنه يبطل شغل سنة
ثم المنادى للصلاة إن حضر
وصاحب الطعام فالطعام إن
وأخوان توأمان ذكرا
ليس لواحد من الاثنين قط
فإنما الدين أساس عرفا
فكل ما ليس له أس علم

في الموضع الذي أتى لينزله
تنزله فإننا لنا تمر
بل هو رأى ومكيدة فقط
أنزل على الماء ومنه قد قبل
يوم اجتماع الكفر بالأحزاب
ثلث ثمار طيبة ليرحلا
حين أراد المصطفى أن يفرضا
به أمرت ليس منه عذر
أو هو شيء صالحا تراه
لكم غذا رأى وقد رأيت
إن عيينة الألد ما طمع
في جاهلية علينا قبلا
أعزنا بك المهيمن الصمد
قد جعل الشورى لعقد البيعة
كان عليه حاجبا ومؤتمن
في أي وقت قد أتوني وزمن
أو أنه جاء بخير يسرى
تأخر المذكور وقتا من زمن
فلا تؤخر ذاك بعض لخطه
فلا تكن مؤخرا أو منتظرا
أعيد تسخين عليه يفسدن
الملك والدين لبعض الكبرا
غنى عن الآخر بل به ارتبط
والملك حارس عليه وقفوا
فإنه بدون ريب منهمدم

وكل شيء ما له من يحرس
وقيل من يطلب للرياسة
وعاملوا الأحرار من هذا الملا
وعاملوا العموم أيضا منهم
وعاملوا الأنذال بالمخافة
واستوحش من الكريم أن يجع
فإنما الكريم فيما قالوا
أما اللئيم فإذا يوما شبع
والناس فيما عن زياد قد أثر
وبذوى الأسنان يعنى القدام
والناس لا تصلح فوضى ثم لا
وللأمير ينبغى فيما نقل
بأن تكون ستة أشياء
منها وزير حازم به ائتمن
وفرس يلجأ إليه إن فزع
وصارم عند التقا الأقران
ذخيرة خفيفة الحمل إذا
وامرأة إذا إليها دخلا
طاه إذا لم يشته الطعاما
وقيل مهما كان فى الأمير من
بأن تكون فيه خمس توصف
لا ينبغى بأن يكون ذا كذب
ثم بخير عند ذاك وعدا
وإن بشر يوعـدن لم يخف
والبخل أيضا ليس فيه يحمل

فضائع لو طاب منه المغرس
فليحتمل لمضى السياسة
بمحض ود قال بعض من خلا
برغبة ورهبة لديهم
لهم صراحا ويقمع الشررة
عن بعضهم ومن ليثم إن شبع
إذ أتاه الجوع يوما صالا
صال ومهما جاع ذل وخضع
بعلمائهم وأرباب البصر
كذا بأشرافهم والعظماء
سراة مهما ساد فيها الجهلا
لنا الإمام القطب عن بعض الأول
فيه وعنهما ما له استغناء
يفشى إليه سره الذى أكن
إليه أنجاه وفات من تبع
لم يك بالكل ولا الخوان
ما نابه أمر مهم أخذا
أذهبت الهموم عنه وسلا
أتى له بما اشتهى وراما
شئ فليس ينبغى أو يحسن
من الخصال وهى ما ستعرف
فإنه إن كان للكذب انتسب
لم يرج غيره لما تعودا
لأجل ما من كذب به عرف
فإنه إن كان ممن ييخل

لم يلق ناصحا وليست تصلح
كذلك لا يحسن أيضا فيه
فإن يكن أميرنا ذا حدة
كذلك لا يكن حسودا من نصف
فإنه لأحد لن يشرفا
والجبين لا يليق فيه فمتى
تجرات أعداؤه عليه
وإن من حزم الملوك أن لا
لا يغفلون عنه حينما جرى
غرب برغوث لفيل أسهرا
ومن رماك غله لا تحتقر
فهذه السيوف تحتقر القصر
وقيل لا تحتقرن من كان ذل
وجعلوا عداوة الإنسان
إذا تداركت لظاها أولا
وهي إذا ما تركت ضرامها
وكان بعض الصحب سادات المورى
يترك أظفاراً له لا يقطع
والشأن كل الشأن فى استجادة
وفى انتخاب الأمراء الكبرا
وقد أتى للحكماء النجب
خير لكم من ثعلب محتقر
فليس ينبغى بأن يقتل
إلا امرؤ شهم أخو بسالة
أخو جرأة وذو إقدام

ولاية إلا بمن قد ينصح
تكون حدة لمن يأتيه
سيكثر الهلاك فى الرعية
فإن يكن بحسد هذا عرف
وما صلاح الناس إلا الشرفا
كان جباناً قلبه ما ثبنا
وضاعت الأمور من يديه
يحتقروا عدوهم لو ذلا
لو كان ما بينهم محتقرا
وملك أحمرمه طيب الكرى
لو أن فى ساعده كان قصر
وتعجزن عما تناله الإبر
فربما يشرق بالماء الأقل
كالنار ذات الجمر والدخان
إطفأوها يكون أمرا سهلا
يستحكمين ويصعبن مرامها
إذا أراد غزوة وأضمرا
منها وعدة يراها تنفع
قوادهم وحاملى الألوية
فالأمر بالقواد ثم الأمرا
لأسد يقود ألف ثعلب
يقود ألف أسد غضنفر
فى الجيش أن أمر مهم دهما
وذو شجاعة معاً ونجدة
وثابت الجنان فى الصدام

ورابط الجأش لدى المراس
ومارس الكمأة والرجالا
وقارع الأبطال يوم الكرب
وصابراً يوم الوغى على القصص
وصدر الجميع منه عن نظر
كأنهم من نوع ذا الرئبال
وجها يكون عن طريق صائب
إلى زريبة لها والمحمى
أولها ووسلها فنجوى
وأى بلوى ذاك عنهم يروى
بغيفة كالحمة شوها
وآخر الأمر هو الحمام
إن تك قد تقلصت عن ساق
وكل من بضعف عنها يتلف
كما جناحها تكون الطاعة
لسانها مكيمة إذ تستعر
فالرفق حين تقمع الشدائد
الحرب خدعة كذا عنه أثر
رب العباد أدب الحرب معا
فلتثبتوا لتذكروا ربكم
فأله عند الصابرين ينصر
عند اللقا يكره فى الأمور
فى نفسه بدون ما إجهار
إذ مارس الحروب والأهوالا
والقلة النصر لها طول المدا

وصارم القلب صدوق الباس
توسط الحروب والأهوالا
ونازل الأقران يوم الحرب
وعارفا كان مواضع الفرص
فإنه إن كان مثلما ذكر
صار جميع الجيش والرجال
فإن رأى للقصر بالكتائب
أولا فإنه يرد الغنما
واعلم بأنما الحروب سلوى
وآخر الأمر تكون بلوى
وأنها عابسة شعناء
وأول الحرب هو الكلام
الحرب قالوا مرة المذاق
من يصطر حال الحروب يعرف
وإن جسم الحرب فالتشجاعة
وقلبها التدبير والعين الحذر
سائقها النصر وأما القائد
وفى حديث للرسول من مضر
وقال بعض الحكماء قد جمعا
فى قوله إن فئة لقيتم
لقوله من بعد ذاك فاصبروا
قال ورفع الصوت بالتكبير
لكنه يذكر اسم البارى
واعلم بأن من مضى قد قالا
للكرة الرعب يكون أبدا

يُصحبها الإعجاب في النفوس
حصول هلكة مع التباب
لأنما قلوبهم مجتمعة
من المئات في حديث يرفع
ألفا فلن يغلب من قل يرى
في الحرب عند الخوض للشدائد
وتظهر السرور لو نلت الوصب
تحوج هاربا وقد تولى
أمنّا على مستأمن ومتقى
عند اللقاء حينما البأس نزل
فإنه أخفى لأمر الويل
جراءة عند اللقاء والضرب
ولتذكروا الأضغان حين تستعر
يبعث عند موقف الصدام
حصن المحاربين والجماعة
حينئذ لينزل القضاء
زال الحياء في ذلك الوقوف
أبلغ في يوم الوغى من نجدة
قد هزمت لعسكر لهمام
إياك والبغى وأفعال الشطط
قص به وريده مع العنق
على امتثال أمر ذي الآلاء جل
قد ينتهى عن اتباع الريب
هذا الجليس لأذى قد يصدر
جفاء صاحب إذا ما نزلا

لأنما الكثرة في الخميس
وإنه مع ذلك الإعجاب
وإن خير الصب قليل أربعة
وهكذا خير السرايا أربع
والجيش إن يبلغ إلى اثني عشر
وأنه من أحزم المكائد
إن تفشين في ذلك الحال الغلب
وليحترس من العدى وأن لا
إلى قتال لا ولا تضيق
وقيل كثرة التكابير فشل
أخفوا الحسوس ادرعوا لليل
وأشعروا قلوبكم في الحرب
فإنما ذلك أسباب الظفر
فإن ذكرها على الإقدام
والنترمو الطاعة إن الطاعة
وأنه إن وقع اللقاء
إن لقي السيف لحد السيوف
وعنهم لربما مكيدة
ورب كلمة من الكلام
لا ظفر يكون عند البغى قط
من سل سيف البغى في قول سبق
بقوة القلوب يصبر الرجل
وهكذا بقوة القلوب
وقوة القلب بها يصطبر
من الجليس وبها الصبر على

للكلمة العوراء من أصحابها
قد صدرت منه بحقد وضغن
تكتنن ويدفعن العار
كل الصعاب وأمور تعظم
ما من مكاره الرجال يثقل
خلق الرجال لو يكون أثقلا
كل عزيمة على ما قالوا
تضحك عند من لها أمثال
مشحونة وكل حقد كامن
في وجه أقوام وبشر نظهر
لهم وما يأتونه تهجن
أيادياً وقطعها لأصالح
والحرص حرمان لمن قد فعله
إن الجبان إذ أصابه الخبل
عن أبه وأمه وابن أبر
من لا يناسبه بحال
يقيه بالنفس من الذهاب
أكثر ممن قد يموت مقبلاً

وقوة القلوب نلتقى بها
وكلمة مؤذية ممن تكن
وقوة القلب بها الإسرار
وقوة القلب بها تقتحم
وقوة القلب بها يحتمل
وقوة القلب بها الصبر على
وقوة القلب بها تنال
وقوة القلب بها الرجال
وتلكم القلوب بالضعائن
قال أبوذر بأنا نكشـر
وهذه القلوب منا تلعن
قال على إننا نصافح
واعلم بأن الجبن أى مقتله
والجبن ضعف وكذاك العجز ذل
بعين خصمه على النفس يفر
ويمنع الشجاع في الأهوال
والمال للجار وللأصحاب
ومن يموت مدبراً منخـلاً

باب البغى

عليهم بغير حق والعلو
مجاددا تمردا وكبرا
يمنعه الطغيان والعناد
شخص بكذبة ومنها لم يتب
صار بذاك باغيا ولا يقر
له سبيل للرجوع للهدى
يجبر بالضرب إلى أن يرجعا
فإنه يقاتلن ويقتل
طاقته يقوم بالذى ذكر
لأنهم قد خطبوا في الجملة
مناكر في غير موضع زكن
بحسب القدرة فينا قد جرى
يقوم ما في ذلكم تضيق
ثنتين أو واحدة بقصد
في حال ما بالضرب قد أوجعه
يقصد بدفعه له أن يقتل
فليس فيه دية ولا قود
في نفسه ودمه هدرها
يلزمه كمثما جناه
نما له عنه محيص ومفر
وكان لا يدفعه عند النظر
بالسيف كي يردعه ويمنعه
فماله يلحقه ليضربا

البغى ظلم الناس والتطاول
والباغى من يفعله مصرا
إذا دعى الحق لا ينقاد
قال الإمام الكدemy لو كذب
وطالبوه بالكتاب فأضـر
لكنه لا يقتلن ما وجدا
بل يحبسـن فإن يكن تمنعا
فإن يقاتل أو سلاحا يشهر
يلزم كل مسلم على قدر
ليس يخص حاكم من سـوقه
بالأمر بالمعروف ثم النهى عن
لكنما لزوم ماقد ذكرا
كل امرئ بما له يطيق
وضارب لرجل تعدى
فإنه عن نفسه يدفعه
ولا يزيد فوق دفعه ولا
لكنه إن مات بالدفع الأشد
ولا آثام وهو الذى جنى
وما جناه هو فى سواء
كان قصاصا أو أروشا ما ذكر
وضارب شخصا بسوط أو حجر
إلا الحديد فله أن يقمعه
وضارب شخصا وولى هربا

إن يكن المضروب يلقي حاكماً
أو كان يرجي منه يعطى الحقاً
وإن يكن جميع ذا تعذراً
لكنه بعد إقامة الحجج
لأنه بذا يصير باغياً
أو منصفاً يأخذ منه اللازم
من نفسه لمن له استحقاق
فضربه من بعد ذا لن يحجراً
عليه إن أصر حالاً وانزعج
وغير مقدور عليه عاتياً

إقامة الدعوة على البغاة

وأنه لابد أن تقام
لأنما الأحكام لا تنفذ قط
إلا بعيد أن تقام الحجج
يبحث للمحدث أو للناقض
يطالبانه بأن يعطى ما
وبانقياده لحكم ذي العلى
وبالدخول فى الذى قد نزعا
وبأداء ما عليه يلزم
وقال بعض العلماء يجزيه
وقال بعض إن يك الباغى الألد
مشتهراً بالبغي والإصرار
بأنه للحق لا ينقاد قط
وجائز أن ينفذ فى فيه
لأنه مخاطب فى الأصل
لا يعذر بعدم المطالبة
فالمصطفى اذام قومـه إلى
نهاهم أن يظهروا الأخبارا

على البغاة دعوة أعلاما
والحرب لا تضرم فى أهل الشطط
فى الناكثين ليبين المنهج
عدلين مسلمين ممن نرتضى
كان عليه من حقوق لزما
وللائمة السراة النبلا
عنه من الطاعة حيث امتنعا
شرعا ولا يفعل ما قد يحرم
عدل يقيم حجة عليه
صار به يعرف مع كل أحد
يعرفه البادى مع الحضار
فما علينا دعوة له تخط
كمن أقيمت دعوة عليه
بيذل ما يلزمه بالعدل
فى ذاك من أهل الحقوق الواجبه
مكة عام الفتح يزجى الجحفا
وأنه لمكة قد سارا

وأنه لولا أبو سفيان قد
 لكان بغتة عليهم هجما
 ومن رماك وتخاف إن ذهب
 أو كالعفار فارمه حالا فما
 لأنهم قد شهوا بين الورى
 ولو رمى سواك شخصا مسلما
 وذاك أن المسلمين كالجسد
 ومثل هذا يعرفن بالشبهة
 فمن غدا بالبغي والفساد
 يعرفه جميع أهل البلد
 فما له من دعوة تقام
 قيل ولو لم تره قد فعلا
 فاكتف بالأخبار والقرائن
 وكن بما يلزم فيه دائنا
 وجعلوا أمارة البغي كأن
 أو أن تراه حاملا لقتلى
 فهذه أمارة البغي وقد
 والمشرقيون أجازوا قتلها
 إذا اطمأنوا أنها للكفرة
 ومن بغي عليك ثم دخلا
 وصار حيث إنه لا يوصل
 فها هنا تقام دعوة على
 فليست الدعوة للأفراد
 كمثما كان الرسول يفعل
 فإن هم تمنعوا أو ما طلبوا

صبح جند الله خارج البلد
 حين له الله أهل الحرما
 أن لا تناله كأبناء قتب
 له علينا دعوة فتلزمنا
 بالبغي فاقتلهم متى لهم ترى
 فاهجم عليه وأرق منه الدما
 فهم يد على جميع من فسد
 مع أهل تلك الدار والقرينة
 متصفا والظلم والعناد
 بدون ما ريب ولا تردد
 ولا احترام لا ولا ذمام
 بعينك البغي الذى قد حظلا
 فى أمره وقم له وطاعن
 إن أنت أخطأت الصواب ها هنا
 تراه سائقا لمال يحملن
 لو لم تكن تعلم منه فعلا
 أجاز قتلهم بها أهل الرشد
 بوارج الهند الطغاة قبلا
 أيام حربهم لهؤد الفجره
 فى قومه وعندهم تحصلا
 إليه وحده ولا ينفصل
 أكابر القوم الذين دخلا
 وإنما الدعوة للقواد
 فإنه إلى الملوكة يرسل
 به ولم تنفعهم الرسائل

فلينبذن إليهم على سوا
لأنهم صاروا يداً في الباطل
لو فيهم من ليس يستطيع
لأنما الحكم على الأغلب لا
لكنه إن بان من بعضهم
ولا يظاهرن عليه واعتزل
فإنه لا يؤخذن بفعل من
وإن يكن أصيب في القتال
أما إذا لم يظهرن نكيره
فإنه منهم وقتله يحل
لو كان في علم الإله أنه
فإن من رماه ليس آثماً
بحسب النية ذا الرامى سلم
والغيب أمره إلى الله فما
وإن حماه البعض من قبيلته
فإن من قد ترك التعصبا
لا يقصدونه بضر منهم
وإن تكن عشيرة المقتول لم
من دعوة بل بادرهم أولاً
فإن هذا الفعل ظلم منهم
يلزمهم ثوب مع الضمان
من قود أو دية في المال
أما إذا لم يرتجى الرجوع
وكان من عادتهم قد علموا
فها هنا قولان عنهم إن هم

وجاز حربهم ومن فيهم أوى
والظلم والبغى بمنع الفاعل
خلافهم وقوله مدفوع
على الشذوذ منهم قد جعلنا
بأنه لا يرتضى فعلهم
جندهم وفي السواد ما دخل
كان بغى من قومه ومن فتن
فخطأ يدونه بحال
إحداث قومه ولا تغييره
وليس فيه من آثام إن قتل
لم يك منهم حسبما أكنه
في قتله وهو يكون سالماً
لأنه لم يقصدن لما حرم
كلفنا بعلم ما قد علمنا
وبعضهم لم يرتضى بفعلته
والبغى والظلم وقد تجنبنا
وحربه شرعاً عليهم يحرم
تقم على عشيرة السافك دم
بالحرب لما فيهم قد دخلا
لأنهم تعجلوا عليهم
وبذل ما جنوه بالعدوان
والنفس ما عن ذاك من مجال
منهم إلى الحق وأن يطيعوا
بأنهم بالحق لن يلتزموا
بدون دعوة عليهم هجموا

وإن تصل إلى الحاربينا
فها هنا حل لنا قتلهم
لو حال شغلهم وأمن منهم
ويتبعن مدبرهم والمنهمزم
و مانع يأوون نحووه إذا
وجائز أن يجهزن بلامرا
والكف عن جريح من قد وحدا
ومن دعى للحق ثم امتنعا
كفعل خير الخلق يوم مكة
قلت هجوم المصطفى المختار
لم يك من قبيل أنهم دعوا
بل من قبيل النقض للعهود في
وجاء أن الطهر هادي الأمة
فقال يا على لا تقا تل
وتنذر نهم فبهذا الحال
وجيء يوماً بأسارى للنبي
قالوا رسول الله ما دعانا
فقال خير مرسل أو اه
فقال خير الخلق فيما قىلا
وقال حتى تصلن دعوتى
وقال إن دعونى لا تنقطع
ثم تلا من بعد ذا وأوحيا
إلى تمام الآية الشريفة
وقد روى القطب عن البصرى
أن النبى المصطفى قد تمت

دعوتنا من المبلغين
فى أى حال وعليهم نهجم
وحال نوم وصلاة لهم
ما كان موئل لهم ومعتصم
ما حاذروا من ضرر ومن أذى
على جريح مشرك قد كفرا
مكرمة يراه أرباب الهدى
فيهجمن عليه دون ما دعا
حين أتاها وهم فى غمرة
على أهيل مكة الأشرار
إلى الهدى وأنهم تمنعوا
خزاعة وشأنهم لم يختفى
أرسل حيدرا على سرية
للقوم أو تدعوهم إلى العلى
أمرت قبل البدء بالقتال
من بعض أحياء لبعض العرب
من أحد قط ولا أنبأنا
الله قالوا كلهم الله
من بعد خلوا لهم السبيلا
إليهم وتبلغنهم حجتى
أصلا إلى يوم القيام والقرع
إلى ذا القرآن فيما روىا
فهذه من أوضح الأدلة
وعن سليل عمر المرضى
دعوته فى عصره وانتهت

وانقطعت من بعد موته فلا
معناها الكفار دون دعوة
قال الإمام القطب أيضا وأثر
بأن هذا القول مشبه لما
بأنما الحجة فيما لا يسع
قال وردنا عليهم ذكررا
قال أبو عبيدة الحبر الورع
وهي ليوم الفصل والقيام
فجائز تدفع عن نفسك له
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
وقال إن دعوة الإسلام

دعوة هذا اليوم عنهم نقلا
يقاتلون بعدها دي الأمة
لابن أبي ستة فيما قد ذكر
قال به النكار منا قدما
هو السماع والجميع قد سمع
في الكتب المطولات وجرى
بأنما الدعوة لما تنقطع
إلا الذي فاجأك بالخصام
بدون دعوة هناك مرسله
هذا هو القول الصحيح المعتبر
لم ينته للفصل والقيام

ما يجوز فعله في البقاه

وبينه وما أراد يمنح
في الحال مهذور لما يجترمه
وبعد ما قد كف بغيره وندم
في موضع كان به ولم يتب
بحيثما الحجر عليه قد أتى
لأنما الحجر لبغى وقعا
باغ من أهل قبلة منحرف
أتدرى كيف حكم ربنا جرى
عبد الإله هكذا قد روي
قال النبي الهاشمي الأكرم
يقتل مأسور لها قد كبل
منها وأن فيئها لا يقسم
أي حالة القتال والصال
ه

لم يك ماوى لهم ومستحق
ما خيف شر الباغي لو منهزما
كمثل أن يحدث منه الضر
وبالكلام المسلمين إن مشى
إن سمعوا ذاك المقاتل عنه
بأنه إذا استراح قاتلا
أو يتفكر لحصول المكنة
يطلبه من وجهه لينتصر
أو نصره تأتي إليه من أحد

وقاصد لفعل بغى يدفع
وإن يكن بالدفع مات قدمه
ولا يقاتلوه بعد ما انهزم
لو أنه كان بقي وما هرب
أما إذا ما كان هذا ثبتا
فها هنا حتى يتوب مقلعا
قال الإمام القطب هذا الحكم في
المصطفى قد قال لابن عمرا
فيمن بغى من هذه الأمة يا
قال الإله والرسول أعلم
لا يجهز على جريحها ولا
وهكذا لا يطلب المنهزم
وذلك الكلام في القتال
قال الإمام القطب والجبر الأبر
وليس في الحديث من قيد بأن
وجوز القتال بعض العلماء
أو أنه كف وذاك الشر
بأنه يفرق بالرشا
أو كذب فيهمزوم منه
أو خيفت الشوكه منه والبلا
أو الوثوب إن رأى لغرة
أو يتدبر كيف يحصل الظفر
أو خيف أنه له بعض المدد

ومثل أن يخاف أهل التقوى
فإنهم يقاتلونهم إلى
قال فتى بريدة يروي—ه
كان الرسول المصطفى إن أمرا
أوصاه بالتقوى لذي الجلال
خيراً وبعد ذاك قال اغزوا على
وقاتلوا من بالإله يكفر
اغزوا وقاتلوا ولا تمثلوا
وإن تكن لقيت للأعداء
فادعهم قال إلى ثلاث
فإن أجابوك إليها فاقبل
ادعهم قبلاً إلى الإسلام
فإن أجابوا فاقبلن منهم
إلى الخروج من ديارهم إلى
فإن هم أبوا من التحول
إن الذى من الخروج أبى
ولا يكون قط فى القيامة
إلا إذا كانوا مجاهدين
فإن هم أبوا من الإسلام
فإن أجابوك فمنهم فاقبل
وقاتلهم وإذا حاصرتا
وقد أرادوك لهم أن تجعل
وخدمة للمصطفى فأنت لا
منك الذمام إنكم إن تخفروا
من أن تكونوا تخفروا لخدمة

خذلانهم أو هرباً فيقوى
أن يرجعن طوعاً لأمر ذى العلى
أعنى سليمان إلى أبيه
منه على الجيش أميراً أكبراً
وبالذى لديه من رجال
اسم الآله فى سبيل ذى العلى
ولا تغلوا أبداً أو تغدروا
ولوليد منهم لا تقتلوا
من أهل شرك وذوى عناد
من الخصال دون ما اكتراث
منهم وكف عنهم وامثل
لله ذى الآلاء والإنعام
إسلامهم وبعد ذاك ادعهم
دار المهاجرين فيمن رحلاً
فأخبرهم بكلام أمثال
فحالته يكون كالأعراب
شئ له والفاء عند القسمة
وخارجين عند المسلمين
فاسألهم الجزية بالتمام
وإن أبوا فاستعن الله العلى
لأهل حصن حينما غزوتا
خدمة مولاك العظيم ذى العلى
تفعل ولكن لهم فلتجعل
ذمتكم فإنه لا يسر
مولاكم جل عظيم المنة

وإن أرادوا منك أن تنزلا
لا تفعلن بل أنزلتهم على
فأنت لا تدري نصيب أم لا
والقطب قال بعده فيجب
في الحرب للأعداء لا يعترضوا
لا يبدعوا الأعداء بالقتال
فكل من يمتنعن من حق
كذلك من حد عليه لزما
كمدع ما لم يكن له بحق
أو أنه عن طاعة الأئمة
كفر وفسق فالى الرجوع
ويبذل الحق فإن تاب قبل
وهو حلال الدم فليقتل
لكن ذراريه هنا لا تسبى
ولا يحل منه غير دمه
وجائز أن يستعان في الوغى
وبالسلاح حالة الحرب ولا
في حربهم وما يعيدها تلف
وصح القطب بأن لا يضمنوا
ولازم فيما نرى عليهم
بعد انقضا الحرب إلى الأرباب
وقال بعض إنه يستودع
وقال بعض العلماء تفرق
والمسلمون لازم عليهم
ولا يولوا حالة النزال

لهم على حكم الإله ذى العلى
حكمك لو كانوا رأوه أثقلا
تصيب فيهم حكم ربى جلا
على نبى الإسلام مهما ذهبوا
للقتل من قبل دعاء يفرض
من قبل دعوة لحكم العالى
كان عليه واجبا للخلق
أن يذعنن له وأن يسلموا
إمامة ولاية لا يستحق
يخرج أو أظهر مثل دعوة
يدعونه عن ذلك الصنيع
منه وإلا صار باغيا مضل
حتى يفى طائعا أمر العلى
ولا يباح المال منه نهبا
فإنه أباحه بجرمه
بالخيل والكراع للذى بغى
يضمن ما فيه التلف وصلا
فإن فى ضمانه قد اختلف
لأنه مثل الذى قد أمنا
أن يحفظوا الباقي فى أيديهم
أو وارثيهم مع الذهب
فى بيت مال المسلمين أجمع
قيمته يباع ثم ينفق
أن يثبتوا فى الحرب لا يهزموا
إلا تحرقا إلى قتال

أو متحيزين نحو فئة
وجاء أيضا في مقال حبر
وأنه رخص بعدلهم
لقول خير الخلق لما قال له
بل أنتم الكرار أنا لكم
والقطب قال فعلى ذا القول من
وما له من طاقة فلا ضرر
وفي مقال جاء عن بعض الأول
لو كان لم يبق سوى الإمام
ما جاز أن يصفح قط هاربا
وللإمام يكرهن أن يحضرا
لأن فيه دهشة إذا قتل
ولا يبارز رجل أو يحمل
إلا بأمر من إمامه جلى
وخارج عن الهدى والطاعة
غميئة يموت جاهلياً
ومن بغى فجائز أن يقتل
من حرقهم ونصب منجنيق
وذو الصبى ليس ينال بأذى
وقال بعض لا يحاربونا
إن بعداب الله لا تعذبوا
وجاء لا يعذب بالنار
وجاز قطع نخلهم مع الشجر
في سورة الحشر وما قطعتم
وقد روى القطب به الكراهة

كما أتى بذاك نص الآية
بأنها خصت بيوم بدر
في أحد وقد أتى عفوهم
تخن اللذون قد فررنا الخجله
لفئة وملجأ يأويكم
يدهم العدو من أهل الفتن
مع عجزه عن القتال أن يفر
بأنما الفرار شيء لا يحل
بنفسه في موقف الصدام
بوجهه ولا يولى ذاهبا
بنفسه القتال مع من حضرا
بينهم لأن أمره جلال
على البغاة إن أتوا في رجل
فالأمر فيه للإمام الأكمل
ومن غدا مفارق الجماعة
أعظم بها أعظم بها رزيه
بكل ما لقتله قد أوصلا
ومن سوى ذلكم الطريق
إذ ما عليه حجة في حين ذا
بالحرق بالنار لما يروونا
يعنى بذاك النار فيما كتبوا
إلا إله النار في الأخبار
لقول ذى الآلاء نصاً في السور
من لينة أو أنكم تركتم
عن بعض من أحب للنزاهة

قال وأهل حضرموت القديما
وكل من يمتنعن عليهم
وإن يكن قد أتلأ الإمام
كمثل أشجار وكالبهائم
وجائز أن يقطعن المدا
وجائز أن يمتنعن عنهم
وغيره من كل شيء فيه
وآلة الحرب بالأحرى بأن
بل جاز عندي قتله حيث غدا
يعين بالسلاح أعداء الهدى
والحرق للأموال والدور اختلف
والقديما من صحننا يفتونا
وأنة من أجل ما ذكرنا
إلى توأم الأمناء للنظر
كان بها بعض بنى الجاندى
وخرجوا عن طاعة الإمام
فبلغ الأمر إلى المهنا
وجه صقر أى فتى عزانا
وكان فى الجيش لهم يعاضد
وحينما احتلوا المحاربينا
أحرق مطار ومن كان معه
دون المحاربين للإمام
وحينما قد بلغ الإمام ما
أرسل رسله لى يقوموا
وأنة يدعوه إلى الوفا

لذاك يفعلون فيمن أجرما
من البغاة إن إليهم أقدموا
مال المحاربين حين قاموا
فما عليه من ضمان لازم
عنهم متى ما حاربوا أهل الهدى
من كان يحمل الطعام لهم
نفع لهم يمتنع من يأتيه
يتمنع من لها إليهم يحملن
محارباً وخارجاً عن الهدى
ومن بغى على الإمام واعتدى
فيه فقد أجاز به بعض السلف
بمنع ذاك ويحرمونا
أرسل نجل جيفر المهنا
فيما أصابهم من الحرب الأمر
قد حاولوا ملكاً وضموا جندا
وقتلوا واليه فى توام
فقام فى الحال وما تأنى
وقام عنده أبو مروان
مطار الهندي وهو القائد
والله قد مكنهم تمكيناً
من سفهاء الجيش حين طاعه
بنى الجاندى قادة الطعام
قد كان من مطار فيمن ظلما
ما كان تألفاً هنا عليهم
ليأخذوا ما كان منهم تلفاً

والتأخرون من صحبي الذرى
أى جوزوا الهدم لدور من ظلم
كذاك شاهدنا الأئمة الذرى
عزان قيس وابن راشد العلم
أى يهدمون دور باغ قد أضر
وينسفون الدور أيضا والأطم
رأوا بأن ما لهم من مال
يزيدهم على الإمام قوه
فعاقبوهم على المذكور
لأنما المراد كسر الشوكة
وقد روى أن النبی الهاشمی
من بعض دور وبنسبها أمر
وهكذا نعرف من آثار
بأنما هدم حصون من بغى
وهكذا أيضا عليهم يدخل
أو يذعنوا للحق والرشاد
وجاء ولا يستعیدن أسير
وليس من إثم على من قد قتل
لأنما عليه أن يعتزلا
وغرم من عند البغاة يقتل
وقد نهى عن قتل شيخ فانى
وجاز قتل الشيخ مهما رجعا
لو أنه قد كان لم يقاثل
لكن بما فيه من الذكاء
كذلك المرأة مهما قاتلت

ترخصوا فجوزوا ما ذكرا
وحرق ما لهم بيغى قد علم
فى عصرنا يأتون ما قد ذكرا
ثم الخليلي الإمام ذو الهمم
ويقطعون النخل أيضا والشجر
من أصلها بمن بغى ومن ظلم
ومن حصون وبناء على
ويملاؤهم أنفة ونخوه
بقطع نخلهم وهدم الدور
وهدم ما كان لهم من منعة
فى بعض غزوات له كان رمى
فنسفت من أصلها نص الخبر
قادتنا والسادة الأجبار
من المحاربين مما سوغا
فى هذه الحصون حتى يقتلوا
ويتركوا للجور والعتاد
ولا صبى عندهم مقهور
من لم يكن منهم إذا فيهم حصل
عسكرهم فليناً عنهم منزلا
فى بيت مال المسلمين يجعل
والقتل للنساء والصبيان
إليه أمرهم وصار مرجعا
لديهم بالببيض والذوابل
ينفعهم والكيد والدهاء
أو قد أعانت قومها وصاوت

لو أنها بدون ما سلاح
ويرفعن عن أبى الحواري
ويأكلن مما له قد جمعوا
فما عليه فيه غرم أصلا
إذ يقدمون هم على ذا الحال
والغزو للإمام جائز لمن
قيل ولو بمن به لا يأمن
والأخذ للجزية حل منهم
ولا يقاتل لذوى الصلابة
أعنى بمن لم يتهم كان على
فإن يكن لم يجدن مستعملا
إلا الذى لم يثق به ولم
غير جائز له التعرض
وقيل ليس لإمام فى الهدى
بكافر عن الطريق مائل
إلا إذا كان الإمام قاهرا
وأخذاً فوق يديهم كيلا
وإن لغير المفسدين وجدا
ولا له فى جنده يؤويهم
والقطب قال لا يجوز لأحد
ولو على المشرك مثلما ورد
بأن مشركا له كان لحق
لكى أصيب السهم فى الغنائم
وقال لسنا نستعين أصلا
فجاءه ثانية فقال له

تعينهم فى موقف الكفاح
من يصحبن عامل الجبان
يظن أن أكله موسع
لكن يتوب راجعا للمولى
تدبينا بوجه الاستحلال
غدا بشرك متظاهرا علن
لأن ما لهم حلال بين
أكفرهم وعظم ما قد أجرموا
إلا بمن لم يك ذا تهمة
قال بأن يأخذوه أو يأكلوا
عليهم فى حال حرب نزلا
يأمنه أن يفعل فيهم ما حرم
لحربهم فيتركن ويرفض
أن يستعين فى حروب للعدى
على عدو مجرم وصائل
لن يهتم فى الحرب كان سائرا
يبدلوا عن أمره تبديلا
لا يستعين بالمفسدين أبدا
لو كان ذا مقدرة عليهم
أن يستعين بأخى شرك ألد
فى خبر عن الرسول من معد
قال أريد الغزو معكم منطلق
فرده خير الورى من هاشم
فى أمرنا بمشرك تولى
مثل مقال أول ما قبله

فجاءه ثالثة والمجتبى
وبعد ما قد رده أخيرا
أما كفور غير مشرك ألد
غلإمام جائز في حربه
إن تلك أيدي المسلمين البرره
وقيل ليس لإمام في الهدى
بكل من يجور أو من يظلم
ويمنع الخروج بعض من مضى
وسئل الحبر ابن محبوب الأبر
هل جائز له بأن يغزو مع
يقاتلن المشركين والعدي
وقد روى البعض من الأعيان
وهكذا الحتات نجل كاتب
عند حبيب بن مهلب العلم
وتحت راية له قد قتلا
فأظهر الحبر أبو عبيدة
وذا كانا من خيار العلما
وقال بعض إن موسى ابن أبى
ونجل عبد الله أى محمدا
سار الحرب راشد المشتبك
وقد أتى أن فرقتان بغتا
فإن يكن إمامنا مقتدرا
وبعد ذا فليحكم بينهما
وإن تكن ليست له من قدرة
وخاف منهما بأن يجتمعا

يرده ومن قبوله أبى
أسلم هكذا أتى مأثورا
موافق أو ذو خلاف قد وجد
يحملة ويسـتـعين به
قادرة عليه وهى قاهره
والمسلمين يخرجون للعدى
وأنما القعود أولى بهم
إلا مع الثقات ممن يرتضى
عن مسلم موف بدينه أبر
منافقى عشيره ويتبع
معهم فقال لا يجوز أبدا
عن جعفر الحبر فتى السمان
أنهما سارا مع الكتائب
في غزوة غزا بها قوما وأم
وأن في ذاك كلاما حصلا
أنهما لديه في الولاية
وفقهاء المسلمين الكرما
جابر وهو علم في المذهب
سليل حساس الرضى الأمجدا
في جيش غسان بن عبد الملك
واققتلا على ضلال قد أتى
يقهرهم جميعهم فليقهررا
بما أراه الله في أمرهما
لقهرهم وما له من قـوـة
عليه إن قام عليهما معا

فإنه يضم نفسه لدى
فإن هما تساويا قد كنا
لنفسه لقوة لذيها
لا يقصدن بأن يعينها على
بل إنه يقصد يستعين
فإن تكن تلك التي قد قاموا
فلا يقا تل من لها قد ضما
لأنها لديه بالأمانة
وواجب على الإمام العادل
يخبرهم بما يجوز لهم
فمن يكن من بعد نهى ركبا
فإنه يضم ما قد أتلفا
وإن يكن أرسل يوما جحفا
فنهبوا وأحرقوا المنازلا
ولم يكن لهم بذاك أمرا
من كان قد أحدثه ويظهر
ثم ليعاقبه على ما فعلا
فإن هم قد أحرقوا وأفسدوا
عن الأدا للحق كان امتنعا
فلا ضمان أبدا عليهم
فإنما فعل الخطا ممن أتى
وخطأ من الإمام ماضى
أى خطأ فى حكمهم على أحد
وإن ما يكون دون الدية
فإنه أيضا ببيت المال

من منهما أقرب كان للهدى
فليجتهد فى ضم أحدا هنا
أو لأمر غير تلك فيها
ثانية بما له قد فعلا
بها على الأخرى ولا يهين
لحربها أصابها انهزام
حتى إلى الطاعة يدعو ثما
والشأن فى الأمانة الصيانة
أن يتقدم على القبائل
وبالذى كان عليهم يحرم
شيئا وعن نهى إمامه أبى
من ما له فليغرمنه بالوفى
أو أنه سرية قد أرسل
وسفكوا الدماء أمرا باطلا
فإنه يأخذ بالذى جرى
بغى الذى أحدثه وينكر
ليسكن بذا السبيل الأمثلة
ثم ادعوا بأن ذلك العدو
فإن يكن قد صح ذاك الادعا
وإن يكن بخطأ ذا منهم
فى بيت مال المسلمين ثبتا
أو كان من واليه أو من قاضى
فإن فيه دية ولا قود
من الجراحات بهذى الصفة
ينفذ منه ذاك بالكمال

إلا إذا للحكم كانوا بدلووا
 ذاك الذى لا خلف فيه فهنا
 إلا إذا بالأرث صاحب الدم
 وذاك مثل رجمه للزاني
 أو أنه يقطع كف السارق
 أو كان فى أقل من أربعة
 وليس من أرش لما تولدا
 كموت مجلود أو المقطوع
 وقيل إن مات بتعزير بدا
 فإن غرم مثل ذى الأفعال
 وإن يك الإمام يوما قد ضرب
 مائة سوط مع سوط أو مائه
 يحتاج إن فى ذاك يستتابا
 وإن يكن عزره شديدا
 يضمن ما عن حد تعزير خرج
 وإن يكن هذا الإمام قد ملك
 فما له يقيم أى حد
 بل إنه يحبس من كان جنى
 وقيل بل يقيم حد البارى
 وذاك حتى تضع الحروب
 والحكم بين الناس كالحدود
 وقال بعض إنه لا يدع
 وفى الذى عن بعضهم قد يرفع
 كيلا يكون ذلك الحال له
 وبعضهم ألزمه إلزاما

وخالفوا للحق فيما فعلوا
 حكم القصاص واجب فيمن جنى
 يرض غفى أموال جان مجرم
 ولم يك الزانى أخا إحسان
 حال الصبى أو فى جنون طارق
 دراهم يقطع ذا فى السرقة
 من الحدود الجائزات وبدا
 وما يكون مثل هذا النوع
 أو فسدت رجلاه حين قيد
 يكون مع بعض بيت المال
 شخصا لأجل حدث قد ارتكب
 فإن ذاك سرف قد خطأه
 لأنه قد خالف الصوابا
 يخرج عن حد غدا محدودا
 لأنه مرتكب فيه الحرج
 لبعض مضر كان فيه قد سلك
 كمثل قطع سارق والجلد
 أو يملكن مصره المعين
 وقيل فى ذلك بالخيار
 أوزارها وتهدا القلوب
 فى كل قول لهم موجود
 فصلا لأحكام لديه تقع
 بأن ترك ذاك لا يمتنع
 يشغل عن فتح أراد فعله
 أن يترك الحدود والأحكاما

كيلا يكون شاغلا في الحال
وقاصد بغيه أن يسلبا
أو فعل ما كان حراما كالزنى
فإنه لا يقتلن من بعدما
أو أنه بنفسه قد امتنع
إلا إذا في الابتداء قاتلا
وفر بعد أخذه وقابلا
لرد ذاك المال منه فهنا

حتى يتم الفتح باستكمال
أو يسرقن من أحد وينهبها
أو قبلة أو كان للمس دنا
يمنع من بغي عليه عزمها
فقتله من بعد ذاك لا يسع
أو أنه كان لـ إذا تناولوا
في هرب من جاءه من الملا
يقتل حيث بغيه تعينا

أسباب البغى

ويثبتن البغى فى الأموال
وفى جميع الفحش مهما فعلا
غانية مع مثلها أو كانا
والبغى لا يثبت بالشتم فلا
لذلك المشتوم لكن قد بغى
أو يجلدن بحسب الكلام
فإن يكن قذفا بهذا يجلد
وإن يكن طعنا فحل دمه
ويلزم الباغى ضمان ما جنى
إلا إذا كان به تديننا
قال الإمام القطب وهو الفاضل
ما ينتلفن بين أرباب الهدى
من النفوس أو من الأموال
على أولى الصواب والحق ولا
وقد أتى للشافعى أن ما
فإنه بضمنه وذاك فى
لكنه قد قال فى الجديد ما
وما على المحق من ضمان
دليلنا أن الصحابة الأول
ولم يطالب أحد منهم أحد
وذكروا أيضا عن الزهرى
يقول إن الفتنة العظمى جرت
وهم جميعا متوافرونا

والنفس والفرج بكل حال
لو مع رجال أو نساء حصلا
ذلك منها عند طفل باننا
يكون دم شتائم مجللا
بشتمة يؤدبن لما طغى
ذاك الذى أبداه فى المقام
حدا ثمانين له تعدد
بكل إنسان غدا يعلمه
فى الدم أو فى المال ذاك كونا
فذاك لا يلزم عند صاحبنا
قال صاحبنا الذرى العباهل
وأهل بغى وضلال واعتدا
فلا ضمان لازما بحال
على الذين قد أصابوا الباطلا
أصابه الباغى ولو قد عظما
قديمه رواه بعض السلف
عليه فيه من ضمان لزما
على كلا القولين فى ذا الشأن
ومن لديهم بينهم قتل حصل
بما أصيب من نفوس وسبد
قولا وهاك مقتضى المروى
بين الصحاب مثلما قد ذكرت
فاجمعوا. هناك أجمعونا

كل دم أريق بالتأويل
وكل مال تلف قد وصله
وكل فرج استبيح من أحد
وإن ما قد كان من ذا قائما
ويدفعن من بفحش قصدا
لو أن ذاك الغير لما يستجر
وإن رضى فاحششة والضرا
فذاك الاثنان باغيان
أو ما كمثل به حسب الفعل
والبغي في النفس بما القتل يقع
وهو الذي يفوتن من ضربا
لا سيما بالسيف والبارود
وهكذا الضرب بعود أو حجر
من كلما يثبت منه الجرح
كذلك ما لا يثبتن الجرح به
أو أنه لا يحصلن به ألم
أو مثل رجل أو بثوب أو جسد
أو أنه قد مسه بتعديده
كمثل أن يقبضه من لحيته
أو مسه من بعد ما قد حجرا
لو أنه في ثوبه قد كان مس
وحل بالمس عقيب الحجر
كذلك إن أراد منه ينزع
أو أنه أمسك ما قد ذكرا
لأنما إمساك ذا يأتي بلا

فذاك هدر أينما قتل
بحكم تأويل فلا ضمان له
كذلك بالتأويل ليس فيه حد
بعينه يرد حكما جازما
لأحد ولو عن الغير غدا
بدافع فالدفع مما قد أمر
في نفسه ممن به تجرا
يستوجبان الحد في ذا الشأن
وحكمه عند الإمام العدل
به كضرب بسلاح قد صرع
ولو عصى فيها حديد ركبا
والرمح والخنجر والعمود
أو مثل عظم وبنحو ما ذكر
وربما القتل به يصح
ويحصلن ألم بسببه
كمثل إمساك بكف أو قدم
من أى موضع به كان جسد
كمسة إهانة وسخريه
لكى يهين عرضه بقبضته
عليه أن يمسه وأنكرا
إن كان بعد حجره ذاك لمس
فناله والدفع للتجري
مثل سلاح أو لباسا يخلع
من بعد ما كان عليه حجرا
إهانة ولا تعد حصلا

لقصد تكليم له لا قصد ضر
وذلك المسك لما يقلع
قتاله لأجل ما قد فعله
في البحر حال دفعه فلا شطط

وذا كان أمكسه مما ذكر
فإن يكن من بعد ذاك منعاً
صار بذاك باغياً وحل له
ودفعه عن نفسه ولو سقط

ما يثبت به البغى

من يد من ذا المال كان معه
أو بأمانة لديه حصـله
في يده أو أنه له التقط
يثبت بغى الباغ أو بالمنع
كذلك أيضا بانتقاعه به
به كسكنى وركوب وقعا
إن كان قد أفسده وأعدما
ولو بتفجير بهيمة غدا
رفيقه عن خدمة وصد
في عمل أفسدهم عليه
طلوع نخلة لشخص مثلا
فإنه باغ بذا الصنيع
يقصد إليهما لافساد أتى
والقتل إن لم يندفع وينزجر
وفي وعائه له قد جعللا
أو أنه قد دامه صيره
كالحيوان حينما قد حصلا
تملكا أو لانتفاع جعللا
يرتفعن عنده ويذهب
قتاله لأجل ما قد فعله
أو من غدا في يده بحال
حقا له بنفسه وينفذ
فذلك غير سائغ أن يفعله

يثبت في المال بأن ينزعه
وهو سواء كان ذاك المال له
أو أنه كان برهن قد سقط
وبإرادة لفعل النزاع
أى أنه يمنع من ربه
أى أنه أراد أن يثبته
وهكذا الحمل عليه مثـلما
وهكذا إن للفساد قصدا
جنبى بها لعمل أو طرد
أو إجراء سلكوا لديه
وإن منه القصد إن يمضى إلى
أو أنه يشرع في الطلوع
كذلك الحفر كذا الدفن متى
وكل دفعه لأجل ما ذكر
وكل ما يلقط شخص مثلا
أو أنه في ثوبه قد صره
إن كان مما قد يساق مثلا
وهو سواء كان ذاك فعلا
فقليل رب المال منه يطلب
إلى الإمام المرتضى وليس له
وهو سواء رب ذاك المال
وذلك المنع بكيلا يأخذ
بضرب من كان بغى والقتل له

فالضرب والقتل له إن كان ذا
من يده ويغصبه منه
كذلك إن كان بأرضه فقد
أما سوى ذلك فيقصده
ثم يقاتله عليه
إن لم يجد لأخذه سبيلا
أو إن تكن قد أدت المدافعه
ويجعلن في ذلك المال يده
وماله تعرض للمعتدي
أو أنه من بعد ما قد قبضا
وهو سوا في تلكم الأحوال
بدفع من كان بغى عن ماله
أو كان لم يأمره ما لم يقل
وجوزوا لرب ذلك المال
إن علم المكان وليأخذه من
وقال بعض يقصدن الغاصبا
لو أنه في بيته قد غيبه
أو صره في ثوبه وأرسلا
إن كان لم يعلم له مكانا
أو كان ذا لم يتميز أصلا
وكان خالطا له بغيره
بل إنه يدعو للأحكام
فإن يكن من الذهاب قد أبى
يقاتله كل من كان حضر
وذلك القتال ضرب بالعصى

منازعا في ماله ليأخذ
فها هنا القتال يفعلنه
وقد أبى من الخروج وابتعد
لماله ويمنعنه منه
إذا أبى ويقتله فيه
إلا بأن يرد به قتيلا
لموته في الحال والمصارعة
ويمنعنه منه حيث وجده
إلا إذا بالنع كان مبتدئ
جاء لكى يرده ونهضا
يأمره صاحب ذلك المال
ورده من عنده بحاله
لا تدفعن ولا ترد وأهمكن
أن يقصدن لماله بجال
مكانه ومانعا يقاتلن
بالقتل إن من دفعه كان أبى
أو في متاع أو لباس أذهبه
وما له عليه أن يقاتلا
وكان قد عينه وبانا
من غيره حين به تولى
أو كان لم يخطه مع نفوره
عند القضاة أو مع الإمام
لكى يؤدى ما عليه وجبا
وكل من قد صح عنه الخبر
إن كان ذا معاندا أو بالحصى

مات فهدر دمه لأجل ذا
لأنه منتصر بحال
فهو يصير باغيا كمثله
أو أنه أرداه ميتا واطرح
وديعة إن كان أيضا قتله
بشبهة في هذه لأظهر
المظهر العناد والتغلب
أى صاحب المال الذى قد قاتله
لصاحب المال قتال الأول
لغيره ممن هناك قد حضر
ملا لناس باغتصاب ووثب
ثم على الغير به قد جازا
دفاعه عن ذلك المنهوب
عليه حتى يتركز للنهب
أو كان في القرية وذاك جائى
لم يعلمن بهذه الفعال
مال لمن بغى بهذا الحال
أمواله من بعد ما أن يفرغا
إن كان ذاك عالما بربه
يعطيه من كان لذاك سائلا
بحجة عادلة لم تدفع
منكره قبل دفاع يأتين
وإن يشا قاتله وصارعه
بالنهي فهو واسع إذا جرى
أو الشراة النجب الكرام

وقتله لا يتمدد وإذا
ولا يقاتله أخو الأموال
فإن يكن قاتله لفعله
فإن يكن حال القتال قد جرح
يلزمه الأرش لجرح فعله
والدفع للحد على ما يذكر
وجائز لذلك الباغى الأبى
يقاثل الباغى الذى قد وصله
لأنه لم يك بالمحلال
لما عرفت بل جواز ما ذكر
وإن يكن ذو الباغى يوما قد نهب
وقد تملك الذى قد حازا
فإن للغير بلا وجوب
وهكذا قتاله بالضرب
وهو سواء كان في الصحراء
لو أنه قد كان رب المال
أو أنه قد كان عند المال
ثم يرد للذى كان بغى
ويرجع المال لنحو صاحبه
وإن يكن لم يعلمنه فلا
إلا إذا جاء على ما يدعى
وواجب عليه أن ينهاه عن
فإن يكن لم يتأخر دافعه
وإن يشا في ذاك أن يقتصرا
إلا إذا مروا على الإمام

وعرفوا ذاك فهوؤلاء
ودفعهم عن تلكم الأموال
وإن يقل ذو البغى هذا مالى
وأشك الأمر على من ينزعه
حتى يبين قول هذا الطاغى
فيما لديه ولمن كان نسب
ويضمنن مَنْ مِنْ الباغى نزع
بدون ما إثم إذا لم يك قد
إن لم يك الإفساد فى زمان
وإن يكن فى حالة الدفاع
وجاء فى الديوان أن من رمى
ثم اتقاها من رمى فوقعت
فالضامن الباغى وإن هذا صرف
وزاد فيها قوة فوقعها
وقال بعض العلماء المعتدى
وقد مضى الكلام فى ذا الشأن
يبايت الباغون بالقتال
ويقصدون وقت الاشتغال
وفى رقادهم ويقتلوننا
إذا الصلاة لو تجل حالا
ويقتل الباغى وما قد ركبنا
وهكذا ما يمتنع أيضا به
أو أنه لا يوصلن إليه
بغير إثم وضمان مال
وإنما جاز على البغاة

عليهم القتال للأعداء
ونزعها منهم بكل حال
وذاك ما لم يك بالحلل
فإنه من الجميع يمنع
وجوزوا تصديقه للباغى
يدفع مالم يظهرن منه كذب
ما يفسدن بالنزع حينما وقع
تعمد الفساد فيه وقصد
دفاعه عنه لذك الجانى
فالباغى ضامن بلا نزاع
شخصا على تعدية تغشما
بعد بشخص آخر فصرت
عن نفسه رمية ذاك المقترب
منها فساد ضمنا ذاك معا
فى مثل هذا بالضمان مرتدى
فى سابع الأجزاء فى الضمان
وفى المبيت ومع استغفال
بالأكل والصلاة والأعمال
لو فى الصلاة حيث يدركونا
لا تمنعن دماهم الحلالا
كمثل خيله لئلا يهربا
كفرس قد ناله بغصبه
إلا بقتل ما يرى لديه
فالضامن الباغى لهذا الحال
أن يهجم الطالب حين ياتى

إن كان ذاك المال في أيديهم
لأنما دعوتنا التي تعم
وإن تكن لم تبلغنهم فلا
والدعوة التي تخص وهى ما
فإنهم قد ألزموا النفوس ما
فقد غدت دماؤهم حلالا
كمثلما تحمل بالتبليغ مع
أو أنهم بمنعه قد صمموا
قد بلغتهم قبل ذاك من قدم
عذر لهم إذ تفرقوا ما حظلا
لابد أن تقام فيمن أجرما
بيطلها بنهبهم ما حرما
بذلك الفعل الذى قد آلا
عنادهم وخلفهم إذا وقع

ما يحكم به على الباغي واختلاط الباغي بغيره

أقر أنه يبغى قد أتى
بمال قوم أو دم وقد طغى
ما شهدوا له ببغى ثبثا
لماله المنهوب في يديه
وكان في يديه ذاك قد وجد
معه أسارى قبضتهم اليد
لو واحد كان بذاك نطقا
على امرئ بالصدق كان قد عهد
من جيش أهل البغى والتمويه
وعن رجال بهم قد مرت
في أثرهن طالبات تقصد
أى برجال قعدوا حولهم
من غارة جاءت إليهم عاديه
عليه حينما لهم قد ظهروا
وسرقة رأوا لها عيانا
لهن في الحال بظلم واعتبدا
تراه سائقا لمال يطردن
أو غنم أو إبل أو حمر
على بهيمة وقد كانت معه
بذلك الحال الذى قلناه
لديهم ما شاهدوه وبدا
فليعلن به الذى قبل ذكر
ونزعها منه ومن قتال

يحكم بالبغى على الباغي متى
أو أنهم قد شاهدوا الباغي بغى
وبأمينين فصاعدا متى
وبوجود من بغى عليه
كذلك مال يعرفه لأحد
أو عنده جرحى يرى أو يجد
أو يخبرنه من له قد صدقا
أو أنه أماره البغى وجد
كمثل موت أو جراح فيه
وقد أتى في أثر الأئمة
بهائم في غارة والخرد
ثم استغاثت النساء بهم
قال فهم يخلصون الماشيه
بكل حيلة ومعنى قدروا
لأنه ظلم لهم قد بانا
وليمنعوا النساء ممن قصدا
وإن من أماره البغى بأن
لا يعرفن له كمثل بقر
وهكذا المال إذا ما رفعه
ويغلبن في ظن من يراه
أو العموم أو حقيقة غدا
بأنما ذاك حرام قد حجر
من دفعه عن تلك الأموال

ومنعه عن هذه الأموال وإن يكونوا اتبعوه فوجد لا يهجمن عليه في ذا الحال وما قتالهم له قد سوغا أو يرجعن عليهم من اختلط وأنه في الذكر هذا ثبتا بل يقصدن صاحب الأموال يأخذها يقاتلن عليها فيسفنن دمه إن لم تكن لربها وهو الذي بغى إذا غسلم المال له ليحرزا وإن ذاك المال مغصوب علم يطلبه من عنده صاحبه فكل من يقاتلنه على صاحب ذاك المال أو سواء وساغ للقابض حفظ المال وإن درى بأن ذاك ربه وصار باغيا إذا له منع فذلك الأول بالنزع بغى وإن يكن في يده المال وقع أو بالتقاط أو بنحوه فلا من ربه أو نائب له إذا بالخوف من باغ ولو يقتله لما روى عنهم يموت الرجل على تعدلا ولا يستهلكه

والأخذ للمال بكل حال مختلطا بغيره حين ابتعد بل إنه يطلب بالإمهال كيلا يصيبوا غير من كان بغى فيهم فقتلهم لذا الأمر غلط لولا رجال مؤمنون قد أتى أمواله في مثل هذا الحال من حال دونها متى يأتيها بيده تلك على حفظ زكن لم يعلمنه باغيا في حين ذا أو قد رآه باغيا إذ أحرزا لكنه لم يدر من أين قدم ذاك الذي الباغي هنا غاصبه ذا المال باغ في الذي فعلا إن لم يك القابض قد دراه والذب عنه دون ما جدال فإنه ليس له يحجبه كالأول الذي له كان نزع والثان بالمنع ولا مسوغا من عند باغ أو سواء قد نزع يعذر في المنع له إن فعلا يعلم أن رب هذا المال ذا ذلكن الباغي فلا عذر له ومال شخص غيره لا يأكل على تحبس فذا لا لا يدركه

وواجب تنجیة لـ مال
 وقيل لو كان بلا قتال
 وجائز لمن به الباغی الألد
 عن ذلك المال الذي قد حملا
 لو أنه صاحبه لا يعلم
 إذا له من ذلك الباغی نزع
 أو أنه يدفعه في الفقرا
 وقيل من يطلب باغیا على
 ويجمع الرجال للقتال
 وبعدهما أن قتل الباغی وجد
 مال سواء وهو كان قد طلب
 أو أنه قبل القتال علما
 مال سواء أو يخلط ماله
 فجائز في ذلك النزع معا
 كذلك الهجوم وقت الغفلة
 فان يكن مختلطا طاله نزع
 وليوصلن كلا بكف صاحبه
 ويحرزن ماله ويدفع
 وإن يكن لم يفرزن المختلط
 ومر مرسوم باب القسمة
 ويعسرن فرزه وليس من
 بحجة الإقرار أو بيان
 أو شهرة تكون أو أمارة
 أو خبر ممن له يصدق
 لكننا نلزمه الضمانا

لمسلم بدون ما قتال
 لا تلزم تنجیة لـ مال
 جاز بأن يدفعه وأن يصد
 لورييه وجاز أن يقاتلا
 فيعملن فيه بما قد يلزم
 يعطيه ربه ونعم ما صنع
 إن لم يكن بربه هذا درى
 مال له كان له تقاولا
 فقتل الباغی بهذا المال
 ما أخذ الباغی وما كان حشد
 بمال نفسه الذي منه انتهب
 أن الذي الغاصب كان ظلما
 بمال غيره درى في حاله
 والقتل والقتال مهما وقعا
 والنوم جائز بهذی الصفة
 يفرزه من حين عنده يقع
 أو لفقير إن يكن لم يدر به
 لغاصب أمواله ويرجع
 يفعل فيه مثلما قبل بسط
 في المال أن يختلطن من جهة
 إثم عليه إن لذاك يفعلن
 أو رؤية للبعی بالعيان
 ترجحت وهى التى قد مرت
 أو بعض ذا أو كله يتفق
 في الحكم إن مشاهدا قد كانا

ووقع الإنكار والبيان
وإن يكن قد قتل الباغي وقد
غضامن دياته وما فسد
أو أنه قبل القتال أفسدا
وما عليه من أثم إن هجم
أو ينزعن مالا لديه وجدا
أو قامت الحجة والبيان
أو بالبيان أو بشهرة كما
لو أنه قد ألزم الضمانا
أما الخطا في المال فالمشهور
وقيل ما فيه ضمان لزم
أيضا وفي الإمام إن كان قتل
بأنه كان بريئا فإليه
وإن عليه زور الشهود
وقيل من يقتل حينما أقر
فليس فيه من ضمان حيثما
فهو كمن أقر أنه اخترم
وإنما الغرم عليه لزم
مع أنما المقتول دون لبس
أي قتل نفسه متى أقر
لعظم أمر كان في القتل طرا
تسبب المقتول فيه والخطا
وليس للإنسان حق للأبد
فلو أباح نفسه لقاتل
فغير جائز لشخص يقتل

منعدم لديه والبرهان
بان بأن المال للباغي فقد
حال قتاله له من السبب
أو بعده غضامن لما بدا
عليه حالا وسقاه للعدم
إذا أقر أنه باغ عدا
بأنه باغ ولا نكران
قد مر فيما قبل ذا تقدا
لدية إن ذا خطأ قد بانا
فيه الضمان عندهم يصير
أورده في النيل قطب العلما
شخصا فبان بعد قتل فيه حل
في بيت مال الله منه التأديه
ديانة عليهم تعود
عن نفسه بأنه باغ مضر
أقر أنه امرؤ قد أجرم
ابن فلان فسقاه للعدم
في ذلك القول الذي تقدا
هو الذي أوجب قتل النفس
بموجب القتل وما تبرأ
غاية ذاك أنه خطأ جرى
للزام الضمان ليس مسقطا
بيد قتل النفس منه لأحد
أو جارح أو غير ذى الفاعل
أو أنه فيه لجرح يفعل

وهلك كلاهما إن فعلا
كذلك الأرش لجرح أثرا
وكل من للقتل قد تقدا
فقود يلزمه وإثما
وذاك حيث إنه تقدا
بدون حجة ولا إقرار
وإن يك المبغي عليه هجما
فإن للباغى بأن يقبلة
بأنه المبغي عليه من قدم
وإن يكن اذعانه لم يقبل

ولزم الغرم الذى قد قتل
وقيل لا غرم لما قد ذكرا
بدون أمر جائز قد علما
ثم ضمان المال أيضا لزما
لقتل نفس ولمال حرما
ولا بيان كاشف الستار
على الذى بغى عليه وارتمى
إن كان لم يعلمه إذ تناوله
وليذعنن بحقه إذا علم
يقاتلنه لانتهاه الأجل

الاستعانة على الباغي وجناية الجيش

ولم يكن لديه من معين
ليسوا بمأمونين من معرة
ناسا يقيم بهم دين الهدى
فهو المراد وله تم الوطر
مع أهل جملة ولو فيهم رك
يجعلهم قواد مبعلا
يعينه بكلمة قد كانا
مؤتمنا في دينه مفضلا
باغ أثيم للهدى قد نبذا
يصدقن في قوله أو يؤتمن
برجل ليست له أمانه
حكم إلا له الواحد القيوم
في المال أو في النفس أو هما معا
يصطحبن معه من الملا
للقتل أو لغير قتل يحصل
لعله يفعل شيئا فعله
أو أنه يعذب من قتل
في أثر عن بعض من تقدما
أو كان مقتولا بكفر بادي
عقوبة لذلك الإكفار
أن أبا بكر الإمام الأكرما
من ذلك المذكور شيئا فعلا
فيمن عن الدين الحنيف رجعا

ورجل ذو ثورة في الدين
إلا أناس من أهيل الجملة
قللوا فإنه إذا ما وجدا
ممن يكون آمنا منه الضرر
وإن يكن ذا لم يجد فليشترك
لكن يكون قائدا لهم ولا
وجائز لمن به استعانا
إن كان هذا المستعان رجلا
أو أنه صدقه في أن ذا
أو أن عند المستعين كان من
ولا تصح قط الاستعانة
يجاوزن في ذلك الأثيم
لأجل حقد أو لثأر وقعا
أو خيف منه ذلك الأمر ولا
من يتعدى الحق فيما يفعل
ولو على قتل مباح قتله
محرم كمثل أن يمثلا
والقطب قال إنه قد رسما
أن الذي يقتل بارتداد
يحرق بعد موته بالنار
قال وبعض قومنا قد زعما
وخالدا نجل الوليد الفيصلا
وابن أبي طالب ذاك أوقعا

وأنكر الخبر فتى العباس
قال الإمام القطب والصحيح
قال وقطع الهاشمي الهادي
وأرجل لهم وحين سـملا
من النبي الطهر هادي الأمة
قال وأيضا أنهم قد سـملوا
وقد روى بأنهم قد قطعوا
ورجله وعرزوا الشوك في
وقد روى أن النبي ألمرا
وبعده قال لصحبه الذري
أن تحرقوا فلان مع فلان
والنار لا يعذبن أبدا
فان وجدتموهما حين
ورخصوا يمضى إلى القتال
من قد يجاوزن لحكم ربه
على القتال لا ولما يتفق
ويتركن وفعله لا يلزم
فإن يكن جاوز في القتال
فما عليهم غير نهى من عدا
وإن على إقامة الحد هم
ونزع ما في يده فليفعـلوا
كذلك إن خافوه أن ينضما
وهكذا كل قتال ذكرا
فالمسلمون لم يكن عليهم
من كل فعل جاء من نكابة

عليه ذاك الأمر بين الناس
بأنه منع فلا نبيح
للعربيين من الأيادي
عيونهم فإن ذاك حصـلا
من قبل تحريم لأمر المثلة
عين الرعاية وبهم قد مثلوا
أيدى راع وعليه أجمعوا
عينيه أيضا ولسانه الوفى
بحرق شخصين لأمر صدرا
إنى لكم قد كنت قبلا أمرا
بالنار أمرا دون ما توانى
بها سوى الذى لها قد أوجدا
غاسقوهما من شربة المنون
لو كان حاضرا بذاك الحال
إن كان ذا لم يستعن قط به
معه على الصحبة حينما انطلق
بفعله ترك القتال لهم
ما الله آذنا به في الحال
وليقبلوا على القتال للعدى
قد قدروا عليه في حينهم
أولا فلا وأمره فيهمـلوا
إلى العدو إن نهوه ثما
عند دفاع أو ظهور أو شرا
من ذاك شىء لا وليس يلزم
معرة الجيش من الجنـاية

ذلك من يفعله ويجتـرم
يلزم بيت المال قل أو علا
إن لم يكن أعانه فيما صدر
ومحدث غير الذى يحل
كم تقنع الأحداث عند الحرب
جملة أحداث لها قد رفعوا
من صنع خالد حديث يقرأ
إله إلا الله جل وعلا
قالوا فإنه بها تعـودا
حتى يبين صدقه من كذبه
سبى دبا وغيره مما رفع
جملة أحداث كذا روينـا
من سفهاء الجيش والرعايا
عهد المهنا فى توام جارى
أئمة العدل وأعلام الملا
قد أكلت مال امرئ تعينـا
أو قائد السرية الهمـام
فليقم الإمام مع رجاله
إليه والجانى يغرـموه
فأولياء من غدا مقتولا
من بأمور المسلمين كـفلا
وإن عفوا فالعفو خير منة
جيش الإمام للذى قد حلا
أو أخذ مالهم بغير حق
ثم لقيه من كـمـثله طلب

فى النفس أو فى المال حتما ولزم
لا يلزم إمامنا كلا ولا
ولا الذى كان من الجيش حضر
والجيش من معرة لا يـخلو
من زمن المختار ثم الصـحب
وفى سرايا خالدكم تقـنع
والمصطفى قال إلهى أبرـا
ومرة قد قتلوا من قال لا
والمصطفى عليهم أنكر ذا
قال ألا شققتم عن قلبه
وفى زمان لأبى بكر وقع
ومع أئمة العمانيينـا
تكون فى الجيوش والسرايا
من ذاك ما قد كان من مطـار
ولا يعد ذاك قـادحا على
وإن تكن معرة الجيش هنا
فإنه يقصـد للإمام
وليسـتـعن به لجمع ماله
لجمع ماله ويرجعـوه
وهكذا إن قتلت قتيـلا
إلى الإمام يقصـدون أو إلى
للأخذ بالقصاص أو بالدية
ومالهم يقاتلون أصـلا
وخارج لقصد قتل الخلق
وقد لقى مالا لناس فـنـهب

أو أخذ مال لهم على اعتدا
ونزع المال مع القتل
يرده لربه الذى غصب
لنفسه يأخذ للأموال
حمية وفتنة متى وثب
ذا فعلى الأول أن يقتل
بأنه المال لربه يرد
أخذ الغير ربه متى وثب
باغ لكى يقتله لما صنع
ليس لأخذ مال نفسه قصد
ويمنعنه ما يشاء أن يفعله
فإن بغى فليقصدهن قتاله
مال له بل مال باغ ختلا
يدفع بالمال وبالرجال
نقول جائز بأن يقتل
وقد مضى لثاناه ما بالى
بالبغى فى مال ونفس واعتدا
يدفع من يدا إليه مدا
عليه أو كان بيدل أجرة
يدفع بالممكن دفعا ويذب
يأخذ أحرة لدفع وثمان
ليس على الطالب شيئا وجبا
لمسلم إن كان بالقتال
يقضى به إلى قوات حاله
أن يدفعن البغى عنه والبلا

أبى طالب قتل الورى تمردا
فقاتل الثانى على ذا المال
فذاك جائز له إذا طلب
لا إن يكن أراد بالقتال
فإن يكن أراد ذاك أو طلب
فإنه يصير باغيا على
بثوب من ضلاله ويعتقد
ويدفعن عنه من كان طوب
كذلك المبغى عليه إن تبع
ويأخذ مال باغ متعدد
فإن للباغى بأن يقتل
لكنه يرد ماله له
لأنما الطالب لم يقصد إلى
فصار باغيا بهذا الحال
أما لدى الأحكام فالأول لا
لأنه قد أخذ الأموال
وجائز لكل من قد قصدا
لو مشركا أو غادة أو عبدا
لو كان ذاك الدفع باستعانة
فالدفع فى الجملة شيء قد وجب
وجائز لمن أعاناه بأن
لطلب المال لأن الطالب
إذ لم يكن يلزم رد مال
إلا إذا ما كان فوت ماله
ولا يحمل أخذ أجرة على

ليدفعن عن نفسه بغيا وصل
عن نفسه بنفسه فلينتدب
فهو على الآخذ شيء قد حفظ
لا ينصتن عندهم إليه
عليه أو أمواله أو الحرم
لأن أتاه باغيا ويمنع
من قام بالدفع بأن لا تفعل
بل يدفع الباغي بما يقمعه
مال امرئ وقام من له طلب
منه فقل ربه في حين ذا
دع من بغى وفعله لا تطلب
لقوله بل يطلبنه لو أبى
لو بقتال يورد المنونا
وما عليه من ضمان حاصل
أو بعده إلا بفعل العمد
مالا له في الدفع حين يطلب
من بعد حجر كان من ذى المال
أنفق في الدفع ولا ما غرما
يطلب هذا المال ممن نهبا
إن كان بالحجر له تقدا
فمنه دفع أجره القتال
أن لا يقاتل على مال قهر
لا تتبعنه في الذى قد فعله
أو أن ذلك الذى قد حمله
له قتاله ولا أن يهجم

أى أنه يأخذ أجرا من رجل
لأنما الدفع عليه قد وجب
لو أن ذاك الأمر للمعطى يحمل
والحجر من قد بغى عليه
إذا أتى باغ إليه وهجم
وقام إنسان يريد يدفع
فحجر المقصود بالبغى على
فإن ذاك الحجر لا يمنعه
وهكذا إن يكن الباغى نهب
لكى يرده إلى من أخذا
أى صاحب المال الذى قد نهبا
فإنه لا يترك الطلبا
ويعلن كمن به استعينا
لو أنه قد قال لا تقاثل
بتألف منه بذاك الرد
وإن يكن قد صرف المحتسب
عن النفوس أو عن الأموال
فإنه عليه لا يدرك ما
كذلك إن كان أجيرا ندبا
تلزمه الأجرة لا من ظلما
وإن يكن هناك بيت مال
وقيل إن كان عليه قد حجر
فلا يقاثل وإذا ما قال له
فإننى أعطيت من قبل له
مال له ولم يكن مالى فما

من عنده قط ولا يتبعه
مع رجل ليس وليا قد عدل
فإنه يردّه فإن أبى
حتى ينجيّه من الأهوال
بالكف حتى يظهرن أمرهما
ليقبضن على يمين الظالم
فإنه يدفعه أو يرتدع

عليه في المال ولا ينزعه
ورجل رأى وليه اقتتل
وغير ذلك الولي غلبا
فلينهضن إليه بالقتال
وبعضهم يقول يأمرنهما
ويرفعن أمرهما للحاكم
فإن يكن بذلكم لم يمتنع



استقتال البغاة ومن حل قتله

غليس في استقتاله من منع بالوصف أو دلالة لمن زكن أو نسب قبيلة والجنس إن صدق الوصف في الكلام ذاك الذى فى الموضع الفلانى وهى التى للصلت بالجوار أو يعرفنه بلا تردد من جاءه يريد أن يجنـدله يديه فيه ثمت الشك ارتفع بأنه ممن دماؤه تصل أو روية ما إن لها ممارى لم يأتين من الإمام العدل فإنه مثل الإمام الطاهر إليه ذنبا وله ما ارتكبا وكاذب عليه بالإثم حصل لرجل يخالفن المذهبـا لزوم هذا المذهب الصداق الحسن لمن غدا مخالفا للمذهب كمثل أن ينسب ما قلنا ومر أو ذى نفاق غاسق مقارف ما قد ذكرنا من أمور أولا ينسبه والحج والزكاة ففيل ذاك جائز إذا صحر

ومن أبيح قتله فى الشرع بكل ما يوصل للقتل وإن ويعرف الباغى به فى النفس أو ماله أو كان فى الأرحام كأن يقول صاحب البستان أو أنه صاحب تلك الدار ولا يحل قتله لأحد كمثلما لم يقتلن خرد له حتى أتاه جائر وقد وضع كذا حتى يعلمن من قتل بصحة تكون أو إقرار إن كان أمره بذاك القتل أو قدوة فى الدين مثل جابر ولا يحل لامرئ أن ينسبـا لو أن قتله بغير ذاك حل واختلفوا هل جائز أن تنسبـا ما حل من تصويب ديننا ومن وإنه لم يك بالمصوب لمن يبيح قتله بما ذكره إلى مخالف لدى مخالف أو مشرك يقتل من قد فعلا أو أنه للصوم والصلاة مع قاتل من يفعلن ما ذكر

وقيل لا يجوز ذلك النسب
 في سعة أو أنه في القتل
 أو واجب لكنه في الظاهر
 وهو دعاء للمعاصي قد بدا
 لأن فعله على ذا الحال
 لو استحق القتل بالكفران
 وإن يكن موافق قد فعلا
 فجائز أن يخبرن عليه من
 بمثل ما قلنا من الديانة
 والذي أراد قتله بما
 يسعى به إلى الذي يقتله
 والخلف في سواء ممن لا يحل
 لكونه يخالفن فيه
 أو أنه يجيء عند القتلة
 أو أنه إذا أتاه بقتل
 أو أنه يقتله ويصرع
 فمن تكن هذى صفاته فلا
 وجوزوا الأمر له بما يحل
 وقد عصى المأمور إذ تعدى
 من ذلك أن يخبر جبارا مضل
 فينصفنك منه هذا الظالم
 في بدن الفاعل أو في مال
 أن تخبر الظالم لو كان عدا
 وفي إشارة إلى مستوجب
 من الذنوب موجب للقتل

لأنه عندهم أما كذبي
 تسبب جاء بوجه حل
 إهانة جاء لدين طاهر
 إعانة لفشلهن وجدا
 معصية لله ذي الجلال
 وصح القطب المقال الثاني
 فعلا غدا لدمه محلا
 يقتله ولو مخالفا يكن
 وما ذكرنا قبل ذي الصورة
 يوجب قتله متى فيه ارتمى
 ممن له كان يحل قتله
 له بأن يقتل ذلك الرجل
 سنة قتل حينما يأتيه
 بالحرق أو بالغرق أو بالمشة
 يقتله والمال منه يأكل
 سواء ممن قتله ممتنع
 يأمره بالقتل ولو قد حلا
 وما عليه من ضمان إن عدل
 ولم يجيء بماله قد حدا
 بما يكون أحد فيك فعلا
 ويتعدى ما إلا له حاكم
 ففيه رخصة أتت في قال
 وما عليك في الذي منه بدا
 قتل بفعل كان لم يرتكب
 أو غير موجب لدى ذي الختل

ذلك فيه شدة إن فعلا
لحرمة البهتان والمعرة
مستوجب بغيره أن يقتلا
لم يك من ذنب عليه أقدم
فالكذب في كل زمان مجتنب
تطلبه ممن له خصم شهر
ومن يرجى الدفع للضرار
تحصيل ميراث كمثل كالولد
لمن عليه القتل كان يحدث
من بعده نكاح ذات الخدر
ما يحدثن من بعد ذا إليه
يأتيك من ميراثه الحلال
لم يقصدن بقتله إلا لذا
وجه الإله جل أو مجردا
فينبغي أن يقصدن هذا الرجل
على الذي بقتله قد أضمر
بغير حق بل بظلم فعله
فإنها تحرم كالسرية
أو نفسه أو زوجه أو آله
لو أنه يكره أن يقصد له
بل إنه لعرضه الثمين
قد كان قاصدا به انتصارا
للمسلمين فهو مكروها غدا
أو نفع إسلام بما منه بدا
أراد لا تكريه فيه حلا

لكنما المأمور يرديه على
وصح القطب مقال الشدة
وفيه ترخيص لأن الرجل
فليس في إخباره بأس بما
ومنعوا هذا لخسة الكذب
ومن أبيح قتله فلا ضرر
كذلك من يطلبه بشار
بقتله أو من بقتله قصد
أي ولد القاتل حيث يرث
أو كان يقصدن بذاك الأمر
وذاك لا يحرم من عليه
كمثل زوجة ومثل مال
لو أنه أساء في القتل إذا
إذ لم يكن بقتله قد قصدا
ما هو حق للذي كان قتل
وزوجه لا تحرم فيما نرى
تروجها إلا إذا ما قتله
لينكح من بعده للزوجة
وإن يكن أضرم في ما قتله
فليس من بأس إذا ما قتله
إذ لم يكن منتصرا للدين
كذلك إذ لو دفعه الأضرارا
ووجه ذي الجلال أو نفعا بدا
وإن يكن وجه الإله قصدا
ولم يكن للانتصار أصلا

وجاز أن يعطى على القتل الرشا
 إن علم المأمور أن الأمر
 يحل للأمر بذل الرشوة
 لو أن في ديانة المأمور
 وإن يكن لأمر ليس يحل
 فماله أن يرشون أو يأمر
 لو كان للمأمور قتله يحل

والأمر بالقتل لمن لها يشا
 في دينه دم القتل هــدرا
 والأمر بالقتل لهـذى الصفة
 والمرشى ذاك من المحجـور
 ولا لراش قتله بما فعل
 عليه من يقتله ويعقـرا
 بذلك الذنب الذى له فعـل

أقسام البغاة

وسارق وقاطع وسالب
وقاتل وجارح رجالا
مؤثر في بدن ما أوجعه
لنحو ثوب أو يمد للجسد
وقاصد إلى زنى ليأتيه
عورة إنسان وما منه اختفى
فهكذا الأحكام فيهم تختلف
بالحرب والقتال لو لم يعلم
لو حال نوم كان واستغفال
أغار في غفلتهم بفيلق
لهم ذراريهم وما تنكبا
ورى بغيره كذاك يروى
ويمنعن منه منعاً بعد ذا
عليهم يهجم في المواضع
أو غيره كان من الرجال
كذاك مستخف وليس يعلم
كالقاص أو جماعة الإسلام
فإنه يجبر حتى يرتدع
فها هنا حل بأن يقاتلا
سلاحه وما به تمنعاً
حتى يقاد بعدما تمردا
يؤخذ منه الحق بالكمال
لو لم يقاتل حينما كان أبى

البغى أصناف فمنهم غاصب
وآخذ بخفية أموالاً
مغووث في أى عضو منفعه
ومن يمد يده إلى أحد
قصده إهانة له وسخريه
ومثل ذاك قاصد ليكشفها
وحينما أسماؤهم لا تأتلف
فمظهر لبغيه فليددهم
بأنه يددهم بالقتال
فالمصطفى على بنى المصطلق
فقتل المقاتلين وسبى
وكان أيضاً إن أراد غزوا
والباغى منه يؤخذن ما أخذوا
كغاصب وسالب وقاطع
بالحرب والقتال رب المال
وسارق عليه ليس يهجم
لكنه يدعى إلى الإمام
فإن أبى عندهم أن يرتفع
فإن أبى وجاءهم مقاتلا
ويهجمن عليه كيما ينزعا
ليقدرن عليه أرباب الهدى
لحكم ذى الآلاء والجلال
فإن يكن مكابراً فليضربا

بدون ما أن يقصدوا لموته
 فإن يمت بضربه ذاك فمما
 وفي بغاة أخذوا لمال
 أدرك بعضا منهم وليس مع
 فإن هم كانوا على حال سبق
 يقاتل الطالب كل منلقى
 فهم كشخص واحد في الواقعه
 إذا أصروا كلهم أن يمنعوا
 لو أن من أدركهم ذا الآتى
 قصدهم المكث لكيما يمنعوا
 أو كان عينا حارسا مخبرا
 أو أنه كان معينيا لهم
 لو أنه قد كان سائقا لما
 ولم يكن مقاتلا في حال
 ولا يقاتل ذاهبا عنهم إلى
 وذاهبا عنهم لهم قد تركا
 أو لاندھاشه بيوم الحرب
 كذلك أيضا كائن معهم ظهر
 لكونهم من ذاك لم يعطوه
 وقد أبى من قبض ما قد بذلوا
 ولا بعيذا عنهم بمرحله
 بحيث أن لا ينفعن لهم
 وإن يكن أخو العمى والأعرج
 أو أنه يذب عنهم من لحق
 ويطلبن للحق من قد ذكرنا

أو يقصدوا لموصل لفوته
 عليهم إثم وغرم لزما
 فقام طالب لهم في الحال
 ذا البعض مما أخذوا فينتزع
 في المنع والذب لمن لحق
 منهم ويقتلنه أن يلحق
 من عنده المال ومن ليس معه
 للمال ممن جاءه ينتزع
 تخلفوا عن رفقة البغاة
 من جاء لأحقابهم ويتبع
 بطالب يطلبهم من الورى
 في حال أخذهم وبغى منهم
 قد أخذوا في حال بغى علما
 أخذهم لتلكم الأموال
 حاجته بشأنه مشغلا
 لكونه قد ضل حيث سلكا
 وحينما قد شرعوا في النهب
 بأنه خلاهم وقد نفر
 أو أنهم للنزر قد أعطوه
 أو كونهم كلامه لم يقبلوا
 أو دونها في موضع قد نزل
 شيئا ولا يدفع أمرا عنهم
 والشيخ نفعا منهم قد يرتجوا
 فإنه للقتل أيضا يستحق
 أى ذاهب أو البعيد ان يرى

أو ذو السقام وكذا نحوهم
 إن لم يكن من قاطعين حل
 فإن دعى للحق هذا فأبى
 فإن يكن قاتلهم وما انتفى
 وإن يكن هذا من القطاع
 وقتلهم سرا وجهرا حالا
 وأنهم هم الذين قطعوا
 فصاعدا وقيل مرتين
 وإن يكن بغى لهم لا يعلم
 عليهم كذاك مهما نزعا
 بالحق أو بباطل أو رجعوا
 أو أنهم قد هيئوا للرد
 وتؤخذ الأموال منهم ولو
 من ذلك البغى وغيره هنا
 وإن هم لم يظهروا لتوبة
 فإن حد الله فيهم ينفذ
 وإن هم لتوبة قد أظهروا
 وبعد قالوا إننا لن نعرفا
 لكم أم لسواكم عذروا
 ويلزم من أرباب هذا المال
 وإن هم لتوبة ما أظهروا
 وجاز أن يقاتلوا وتزعوا
 وإن رآهم من لهم قد يطلب
 بأى وجه من وجوه تعلم
 فلا يقاتلهم إلى أن يعرفا

من كل من لا يقتلن منهم
 قتلهم بحيثما قد حلوا
 فإنه يجبر كيما يذهبها
 يقتل حالا ويذاق للفناء
 يقتل حالا دون ما نزاع
 قد أخذوا هناك مالا أم لا
 ثلاث مرات وبغيا أو قعوا
 فصاعدا خلف على قولين
 من سابق فإنه لا يهجم
 هذا الذى قد أخذوه أجمعا
 ذاك إلى أربابه ودفعوا
 ذلك أو تابوا من التعمدى
 تابوا من البغى ومما قد جنوا
 أو منه بالخصوص تابوا علنا
 من بغيتهم إلا بعيد القدرة
 ويضمنون ماله قد أخذوا
 على عموم أو خصوص أشهروا
 لهذه الأموال حتى نصرفا
 فى قولهم إذ للمتأب أظهروا
 بينة صحيحة فى الحال
 فهم بما قالوه ليس يعذروا
 من عندهم جميعها ولا لما
 قد راح من أيديهم ما نهبوا
 وإن ببغى أحد عليهم
 بغيا لهم من قبل ذاك سلفا

غير الذى كان لهم قد يطلب
فإن يكن يعرف بغيا قد سبق
أو اعتداء كائن على الورى
فإن من قام لهم فى الأمر
وإن أتاهم وهم قد وصلوا
به بأموال بأيديهم غدت
أو ربيبة أو أنها حلال
لا يفرزن ما عليه أخذا
فإنه للحق يدعـوهم ولا
إلا إذا كانوا هم ممن تحل
ولا يقاتل مشرك باغ أحل
وهكذا مخالف للمذهب
أسلم لله ودان بالوفى
من بعد بغيمهم وأخذ قد عرف
وإن يكن موحد قد نهبا
مخالفا قد كان أو موافقا
حتى يرد ماله قد نهبا
حتى ولو كان المخالف الألد
وخصوص المشرك لو يبنى على
بلا ديانة إلى الإمام
فيخرجن الحد منه ويرد
فإن يكن ذاك من الحكم أبى
فإنه يجبر حالا فإذا
فإن يكن على ديانة أكل
بل يهجم عليه بالقتال

به من النهب الذى قد نهبوا
من قبل هذا مثل قطع للطرق
من قبل ذا وأمره قد شهرا
يقتلهم فى سرهم والجهـر
منزلهم وخطبوا ما أقبـلوا
وتلك كانت من حرام وجدت
ومن عليه حيزت الأموال
من الذى كان لديهم قبل ذا
يهجم عليهم بالقتال أولا
دماؤه فى كل ترحال وحل
مالا بدين وله كان أكل
إن وجد المشرك ذلك الأبى
أورد للمذهب من قد خالفا
لقوله يغفر لهم ما قد سلف
مالا بلا ديانة مغتصبا
فإنه يقاتلن مطـلـقا
لأهله رضى بذلك أو أبى
يرجع للوفى ما من ذاك بد
شرك إذا كان لـ مال أكل
أو القضاة أو إلى الأعلام
لربه المال وما من ذاك بد
أو كان لم يذعن لحكم وجبا
قاتل يقتل ويصاب بالأذى
فلا يخاصم بعد ما كان فعل
كمثل باغ مسلم بحال

وجائز خصامه إن أملا
والباغى أن يترك لماله نهب
أو كان بالرهن أو استاجر له
فربه يقصد نحوه بلا
وجاز أن يهجم رب المال
وجاز أخذه بلا هجوم
وإن يكن يأخذه بالجهر
أى أن ذا المال له خشية أن
أو ببراءة لأجل ما فعل
وإن يكن عن ماله ذا يمنعه
وإن يقتل وبكل ما يحل
إن يك من في يده المال علم
وإن يكن لم يدر بالحرام
ويحجرون عليه أن يرده
خصومة أو يوضح البيانا
وماله يقصده بالأخذ لا
لأنما القابض معذور هنا
ومال وارث لباغ مثله
في المال بالشراء أو بالهبه
في العلم بالغصب وعدمه وما
من عدم الهجوم بالقتال
وعنده أى عند علم وقعا
وإن يكن يترك رب المال
لم يتبعنه لعذر كمرض
كذلك أيضا عدم التحقق

به إلى حق له أن يصل
مع أحد أمانة وقد ذهب
من يحفظنه من ضياع وصله
أن يهجمن بقتال أولا
لكنه بدون ما قتال
جهرا وخفية بدون لوم
فإنه يخبرهم بالأمر
يحكم بالبغى عليه والفتن
لأنه في ظاهر الأمر مصل
أو حال أيضا دونه فيدفعه
للناس فعله مع الباغى المصل
أن الذى لديه غصب قد ظلم
دعاه للقاضى أو الإمام
لغاصب أو يوقعن عنده
يأخذه منه بغصب كانا
ولا له عليه أن يقتاتلا
إذ ذاك لا يدرك بالعلم لنا
وهكذا من كان قد عامله
أو بصداق فيه أو بأجرة
كان مفرعا هنا عليهما
مع عدم العلم بذاك الحال
إلا إذا ما يعلمن ويمنعنا
من قد بغى بماله في الحال
أو نحو برد أو كمر قد عرض
من أخذ أو كان منه يتبقى

أو غيره أو أنه بدون ما
حتى غدا المال قديما عنده
غلا يضره قعود أولا
فليهمن عليه وليقاتلا
لو كان عند غير باغ أول
أى عند من يعلم أنه غصب
ويهمن على النتائج وعلى
ويهمن على الثمار والغلال
ما قامت العين ولو تغيرا
كما على الأصل الهجوم جوزا
لو أنه غيره إن كانا
ومن له الأصل غدا مخيرا
في أخذه ولو عليه هجما
ويطلبن بدون ما هجوم
ولا قتال إن يكن قد أتلفه
كعنب إن كان خلا كونه
وهكذا الطحين مهما صيره
وإن يكن أخلط بعد ما نهب
أو أنه أخلطه بمسال
فإن يكن مميزا فهو كما
في الحال بالقتال أو سواء
وإن يكن لم يتميز منه قط
يدعوه للحق بلا هجوم
فإن أبى أجبر حتى يقبلا
وإن يكن أخلطه مع ما غصب

عذر من الأعذار عنه أحجما
وبعد ذاك قام كى يرده
ولا ثانيه الذى قد فعلا
عليه كالذى أتاه أولا
ممن درى بأصله المؤصل
أو أنه محرم ومنتهب
نمائه والصوف مهما حصلا
مثل كراء الدار أيضا والجمل
بدون إتلاف لما قد ذكرا
ما قام عينه هنا وبرزا
بدون إتلاف له قد بانا
كالغلة النماء إن تغيرا
أو أخذ قيمة بلا أن يهجما
للحق عند الحاكم الكريم
وإن بتغيير به ما عرفه
ومثل بر إن يكن قد طحنه
خبزا فإنه بذاك غيره
باغ لماله بمال من غصب
سواء من حرم أو للحلال
قام بعينه عليه يهجما
ينزعه من كل من حواه
كالزيت في الزيت وخل قد خلط
فأخذه منه بالتقويم
فإن يقاتل عند ذاك قوتلا
من رجل سواء أيضا ونهب

ثم يقاتلن حتى يؤخذ
ويرجعن بما لغيره يصب
أو لم يميز حينما قد أخذ
شخص لعين ماله الذي حصل
لقسمة المخلوط والذي انبهم
من غاصب لنفسه ذاك نهب
بالغصب حتى يصلن أصله

فيهجن على الجميع عند ذا
يؤخذ منه كل ما كان غصب
لنحو أرباب له ميز ذا
فإن يكن مميزا يأخذ كل
وإن يكن غير مميز قسم
وهكذا يفعل بالذي غصب
لو أنهم تداولوه جملة

قتال الباغي بالهجوم عليه

ينزع منه ماله قد أخذ
منه لذا المال بحق ونفذ
عنه لأخذه وكالمحتسب
من أخذ المال لى يسترجعا
لربه قتاله قد حلالا
حال ذهابه لرد المال
كالعبد أو بهيمة من معتصب
وخيف عند ذا به أن يلحقا
لو أنه كمثـل حر يقع
أو عطش وما كهذا النوع
يربط حتى يتركـن مثـل ذا
ذهابه لطلب على اعتدا
وخيف أن يلحقه متى تبع
عليه بالقتال حين يدهم
وأخذه المال إذا ما يقدر
إن وصل المال إلى أهليه
يرده من أهليه ويقهر
من عندهم أو كان صار عنده
بقبضه من أهله بقوة
لكى يرد المال ممن قبضا
للقتل إن أمكن أن يحويه
تحصيله هذا الذى له أرى
صاحبه أو غيره لينزعه

لا يهجم على أخى بغى إذا
بالبغى إن لم يتبعن من أخذ
كربه ونائب منتدب
وإن يك الباغي الألد اتبعنا
لنفسه أو للذى أراد لا
فيهجم عليه بالقتال
وهكذا إن فر ما كان غضب
وقد مشى بطـلبه منطلقا
أو كان حال دونه ما يمنع
أو مثل برد أو كمثـل جوع
يهجم بالضرب عليه وكذا
ويقتلن من أول إن جددا
لنفسه بعد زوال ما منع
ويأخذنه وليس يهجم
إن لم يكن منه اللـحق يحذر
وهكذا لا يهجم عليه
وكان ذلك الباغي ليس يقدر
ولو مضى إليه كى يرد
لكنه ليس له من قـدرة
والقطب قال إنه إذا مضى
فجائز أن يهجم عليه
وأن يردـه ولو تعمـرا
وأخذ مالا وبعـد تبعه

فقال ما أخذت هذا المالا
لكن أخذته بأنه لي به
بكأمانة كذا إن قال قد
لربه أو إنما سقت له
أو خوف أن يتلف لو بأتى
فإن يقل ذا لا يقاتلوه
أو صدقه عندهم ترجح
أولا فجائز يقاتلوه
والقطب قال لو هم قد كذبوا
غما لهم قتاله لأجل ما
إذ قوله مخافة أن ينزعا
يدل أنه يرد ما جمع
وهكذا إن غلطاً قد ادعى
أو إنما قصدت أن أغيرا
أو وجدوا الآخذ ممن كان لا
فإنه لا يهجم عليه
لكن يخاطبونه فإن يكن
بدون نزع وقتال مزعج
فإنهم يقاتلونه إلى
ومن يكن لديه مال حصلا
أو كوديعة وقد غر به
لا يهجم عليه للذى وقع
من بعد ما قد طلبوه منه
وينزعن منه ولو أن يهجم
أن عينه قامت ولو تغيرا

بأنه ملك لكم حلالا
أو أن هذا المال كان عنديه
أخذته بنية الجمع ورد
خشية أن يؤخذ منكم كله
من قبل الله من الآفات
عليه قط حيث صدقه
من قوله الذى له قد أفصحا
لو بهجوم ثم يأخذوه
مقاله ولم يكونوا صوبوا
غاه به عندهم وزعموا
منكم مقال لين قد وقعا
فلا يقاتلوه حتى يمتنع
وقال قد قصدت مالى أجمعا
على فلان إذ غدا شيرى
يبغى ولا يأكل أموال الملا
ولا يقاتل للذى لديه
بمخرج يقتل فهو يتركن
وإن يكن لم يذكرن لمخرج
أن ينزعوا منه الذى تحصلا
بمثل رعى وقراض جملا
هذا ليأكله عن صحبه
إلا إذا من رده قد امتنع
فها هنا يقاتلوه عنه
عليه فى غفلته ويدهما
لا أن ذهاب عينه له طرا

بل للإمام يطلبن ليذهبا
ليدفع الحق لو المال حضر
ذا المال فات لو بتغيير ركن
عن حاله على اتفاق يتلى
بكخلافه وأمر قد بدا
أو مثل تسليط إذا غربه
من ربه ليأكلنه أجمعاً
بأى وجه من وجوه متلفة
قد قام عينه كما تقدا
به يزول الاسم عما قد عهد
علمت فيما قبل ذا تقدا
لو أنه مغير بحال
زال اسمه عن الذى كان عهد
له من الأحكام حكم علما
ومثله محتسب من الملا
شخص بتوكيل وأمر وجدا
بكوديعة ورعى قرضاً
قد ناب أو محتسب عن ركن
يقاتلن من شاء أن يأتيه
من بعد ما ينزع ذاك منهم
أو أنه فى ماله قد غيباً
بغى قتاله لقصد النزاع
ويأخذن المال من يديه
ذو البغى بعد الأخذ فى وعاه
إن كان للإفساد ما تعمدا

وقيل لا يقاتلن ولو أبى
أو نحو قاض أو لأرباب البصر
كمثلاً يدعى لإعطا الحق أن
أن اسم هذا المال زال أصلاً
كذلك من لديه مال وجدا
أو بوكالة له من ربه
كذلك إن كان له قد منعاً
أو قصد أن يعطيه أو يتلفه
فإنه عندهم فى حكم ما
أوقات لو كان بتغيير وجد
فحكم ما قد قام عينه كما
إجازة الهجوم والقتال
إن لم يكن بذلك التغيير قد
خلاف ما فات فكل منهما
وما إليه ربه قد وصلاً
من ذلك المال الذى كان لدى
أو الذى كان لديه أيضاً
وقبضة من يد أو يد من
وحازه فإنه عليه
من الذين كان فى أيديهم
وإن يسق ذو البغى ما قد نهبا
فلذى يتبعه لدفع
وللقتال يهجم عليه
إن كان ممتازاً ولو ألقاه
وما عليه إن يكن قد فساداً

ويأخذن ماله وليدعا
أو يأخذن حيوانا كان له
من حيوان من بغى ورده
لو كان بالعمد إذا لم يستطع
إلا بإفساد مال من بغى
وما رآه من عليه بغيا
أو أنه فوق رقيق أو جمل
ويترك مال من بغى وما
لو أنه حصل شيئا فيه
كمثل أن يبصر زيت من بغى
فليأخذن وعائه ويهرق
ويأخذن عبده وليدعا
كغنم ولو تضيع في الفلا
وإن يك المال الذي هنا وصف
فالمضامن الباغى هنا لا من قصد
وإن يكن من قد بغى عليه
أمواله أو كان حين ينزع
فإنه في مال من كان بغى
فيذهب مثلا بزيتيه
وحبه في ظرف من كان بغى
من حين ما مضى به وإن فسد
وقال بعض ما عليه من كرا
لأنما ذو البغى هو الموجب
وإن يك المأخوذ لما يدخل
وكان في موضعه خلاه

وعاء باغ حيثما قد وضع
من بعد أن يفرزه ويفصله
بلا ضمان إن يكن أفسده
بأن ينجى ماله مما وقع
فها هنا إفساده قد سوغا
من مال باغ في وعاء ألقيا
فليأخذن ماله ولا ييل
عليه فيه من ضمان لزما
يجعل مال من بغى عليه
قد صب في وعائه وأفرغا
زيتاً به وبعد ذا ينطلق
ما بيديه الباغى كان وضع
بسارق ومثل ذئب أكلا
لغير باغ فأصابه التلف
يأخذ ما كان له من السبد
لم يلق شيئا يجعلن فيه
يفسد بالنزع الذي قد يقع
يتركه أو يجردن مفرغا
في زق من بغى لنحو بيته
وليعطيه كراءه إن أفرغا
فإنه يضمه كما يحدد
ولا ضمان أن فساد قد طرا
لذلك الأمر وهو السبب
في يد مبغى عليه أولا
في مال باغ حيثما ألقاه

لم تلزمه أجره عن الوعا
لأنما الباغي هو الذى جعل
إلا إذا من قد بغى عليه
كذلك ما على بهائم جعل
ويمنع الباغي إذا ما قدرا
كمثل أن يمنع من جناحه
ودوره أو غيرها أو يرجعها
وهكذا من انتفاع يمنع
أما ولى لأخى بغى فلا
لأجل بغى من ولى وقعا
وبعضهم جواز منعه يرى
أو يرجعون وليه الباغي الألد
أو أنه يمنع حتى ينزع
إن يك ذلك الولى قادرا
لأنما الباغي يقال يعمل
فيقهر الولى أن يردده
وإنما المنوع أن يؤخذ من
من أجل ما يفعله الباغي المصل
كذلك أيضا من لديه قد حصل
أن يأخذنه من بغى منه فله
وهكذا يمنعه أن ينتفع
والمنع للولى فيما ذكر
ومال باغ إن يكن قد حلا
بكأمانة وكالوديعة
من كلما فيه الضمان قد يحط

لو طال مكثه بحيث وضعا
للمال فى وعائه ولم يبل
ألفى وعاء يجعلان فيه
محامل أو سفن أيضا حمل
عليه من مال له قد قهرا
وحيوانه ومن بستانه
ما كان آخذا له ويدفعها
كالرعى والسقى ولا يوسع
يمنع من أمواله أن يأكلا
كذلك لا يمنع أن ينتفع
من ماله ونفعه لما جرى
ما كان نازعا له من السبد
منه وفى أربابه فيدفعه
على ولى أظهر المناكرا
من تحت ظل للولى يحصل
إلى الهدى ويقمعن كيده
مال ولى من بغى وينزع
من أخذ مال للورى بغير حل
مثل أمانة وغيرها جعل
يمنعه من ماله إن حصله
بماله حتى يرد ما منعه
أجازه بعض وبعض حجرا
فى يد من بغى عليه قبلا
ومثل رهن عوض عارية
وكل شيء لا ضمان فيه قط

فإن من يبغي عليه ما له حتى يرد ما بغي به وقد وكل ما جاز لرب المال فإنه يجوز للمحتسب فإن يكن مال لباعى بيد جاز له يمنعه من ربه وإن تكن أموال شخص قد بغي فما لمن كان بغي عليه أن إذ من سبيل ماله قط على وهكذا المغصوب من باغ فلا وذلك المغصوب عند من غضب وللذى فى يده الأمانه يمنعه ممن بغي وعاندا ويمنع البعض من البغاة ويحبس حتى يردوا ما هم وجوزوا حبس ولى لهم وهو الذى فى الحق فيهم يؤخذ ونفقات من عن الذهب من عنده إن تك أموال معه ليس على الباعى ولا يتركه ينفقه من ماله ويحسب ويدركن ذاك فى الأحكام وإن يك المنوع مثل جمل فنفقاته على من كان له كذاك أيضا أجرة للقائم

يمنع من كان بغي أمواله أجز أن يمنعه حتى يرد فى كل قول كان من أقوال وجائز للنائب المنتدب محتسب من الورى عن أحد حتى يرد ما بغي الباعى به فى يد إنسان بوجه سوغا يأخذ شيئا منه أو أن يمنعن من بيديه المال كان جعلاً يكون أخذه له محال لأنه محرم فليجتنب لمن بغي واركب الخيانه أو يذعن لمن له الحق غدا من الذهب والمتصرفات ساقوه كله وحتى يغرّموا ومنعه فى كلما قد أجرّموا البالغ العاقل وهو المنفذ يمنع لو ولى باغ أبى أولا فإنها على من منعه مانعه إلى الذى يهلكه عليه ما أنفقه ويكتب وبينه والواحد العالم أو فرس لمن بغي أو للولى إن كان باغ أو وليا قبله به وأجر حارس ملازم

وجوزوا اتباع باغ صالا
أو أنه لأخذها قد قصدا
كلقطة وكدفين وثمر
لو عند غير ربه هذا وقع
على اغتصاب وإذا لم يكن
يدعى إلى الحق إذا قال على
وإنما لم يجز القتال في
وفي حديث للرسول أتى
وذلك القتال ممن فعلا
والقطب قال في الذي عندي يحل
لأنه ليس له أن يمنع
لأسيما صاحب ذاك المال
فذاك لا يمنع من قتاله
فإنما هذا إذا كان ادعى
أى أنه بالمال كان ذهباً
أما بحال أخذه من يد من
فإن من في يده المال غدا
قتلا وذاك لوجوب حفظ ما
وصاحب المال له بحال
على سبيل الانتفاع أو على
ولا يحل للذى قد نزعا
فاتبع الباغي بأن يغيرا
ويأخذن مال من كان بغى
لكنه لما له فليقص
إن سلم الباغي له وعرفه

وقتله إن أخذ الأموالا
لو من سوى مالكها الأخذ غدا
وضالة ومشبه لما ذكر
بكأمانة إذا الباغي نزع
أخذه منه بغصب بين
حرز لربه لذاك فعلا
ذاك لشبهة بهذا الموقف
أن ادرعوا الحدود بالشبهات
مثل الحدود حكمه قد جعل
قتاله لأنه باغ مضل
ذا المال عن صاحبه ويدفع
أو من غدا بيده في الحال
قال وما أبداه في مقالته
ذلك باغ وبه قد هرعا
فلا قتال بعد ما تغيبا
كان لديه مالك أو من يكن
يقاتلنه بلا أن يقصدا
بيده إذ حفظه قد لزما
قتال من أراد أخذ المال
سبيل غرم فليقم مقاتلا
من عنده مال يبغى وقعا
على الذى قد ركب المحجورا
فإن ذاك لم يكن مسوغا
يأخذه من غاصب ومعتدى
وإن يكن عن أخذه قد صرفه

وإنه عانده ودافعا
وفي المخالفين إن كانوا على
هل جاز أن تقاتلن لديهم
وهو سواء قاتلوا من فسقا
والقول بالجواز فيما رسما
وأخذ سهم من غنيمة يحل
وإن هم الحدود قد تجاوزوا
كذلك الخلاف في القتال مع
لو أنهم موافقون. يمنع
وجاء أن بعض أهل المذهب
وفي حديث للرسول يرسم
مع كل وال كان برا مرتضى
وما علينا من لزوم أبدا
قاتل من وافقه ليطلبا
وذاك كالزكاة مثل المالكى
أن يدفعوا له الزكاة وهم
فيشرعن في قتالهم فلا
لأجل ما قلنا من القتال
بدون ما وجه مسوغ له
يكى يرد ماله قد قبضا
وغير مقبول مقال من بغى
كمثله أو أنه كان معه
لو أنهم في عسكر قد كانوا
أو سيرة يجمعها سلطان
إلا إذا صاحبه قد اعترف

قاتله عليه حتى ينزعا
حق خلاف بيننا قد نقلا
وتأخذن السهم مما غنموا
أو من على الإشراف قد تزلقا
هو الصحيح قال قطب العلما
لن يقاتل عندهم لله جل
فما قتالنا لديهم جائز
مطلق أهل الجور أيضا قد رفع
بعض وبعض العلما يوسع
قاتل مع حبيب المهاب
إن القتال واجب عليكم
أو فاجرا لعده قد نقضا
في مثل باغ أو سوى باغ عدا
حقا يراه أنه قد وجبا
إذا دعى لصحبه الموالك
تمنعوا من دفعها وأحجموا
يلزمنا دفاعه إن أقبلا
أما إذا جاء لأخذ مال
فإننا جاز لنا قتاله
لأهله بالكره منه والرضا
على سواء أنه باغ طغى
في بغيه ذاك الذى قد أوقعه
يجمعه الإمام أو سلطان
أو الإمام الفاضل المصان
بأنه باغ عن الحق انحراف

أو أنه قامت عليه البينه وجوزوا تصديق من قد صدقا وفاعل بمن بغى ما يفعل لا يحكم من عليه أنه اعتدى وإنما الباغي سواء ظهرا بحسب ما بان له قد فعلا أو شاهدوا البغى الذى قد كونه عليه لو شخصا وما له نقى بمثله من كل باغ يختل لو أنه ليس بباغ وجدا لأنما الفاعل ما قد ذكرنا لكنه يضمن ذاك أكمل

وجوب الدفع عن النفس والقول في الفرار

أو في منازل بها قد خيموا
لكسب عيش أو مباحات آخر
وقتلهم وأكل أموالهم
من وطن أو بعض ذاك منهم
عليهم لأجل ما قد اجترم
ضاق لما من أمره قد فرط
دفاعه والصد بالقتال
وإنهم قد ركبوا المهالك
حتى بقتل فيهم قد صالا
أمر الفروض كلها أن يعرفوا
لأجل توحيد به قد يحتمي
مكن نفسه ولم يقتل
وقد سقوه بسلاحه الردى
لنفسه وخشية التعدي
هات ولن أذيقك الوبالا
على أمان أنه لن يقتله
بأنه لا يقتله إن فعل
يقتله لا يهلكن لو قتلا
لامرأة ولا لعبد أو رجل
حتى يموت ويذوق للردى
بالقتل أن يرميه فالرمي حجر

والقوم إن كانوا بدور لهم
أو طرق أو خرجوا هم في سفر
وجاء من يريد بغيا فيهم
أو أنه يريد إخراجهم
فالشك في سفك دمائه حرم
وعلم جوره عليهم والخطا
ولازم عليهم في الحال
والعلم حالا بوجوب ذلكا
إن تركوا الدفع أو القتالا
إذ واجب على الذي قد كلفا
حرمة ماله وحرمة الدم
كمثلما يهلك من للقتال
وهكذا معطى السلاح للعدى
لو كان أعطاهم لكيما يفدى
لو ذلك الباغي له قد قالا
وقيل لا يهلك إن أعطاه له
إذا اطمأن قلب ذلك الرجل
أى إن يكن أعطى سلاحه فلا
وقد أتى في أثر أن لا يحل
يرمى سلاحه لمن قد اعتدى
لو أن ظالما له كان جبر

وقيل من أعطى سلاحه العدى
لو أنهم بذلك السلاح لم
وذاك إن لم يك غيره معه
لو قتلوه بسلاحه وقد

فإنه لهالك بما بدا
يسقوه في موقفه ذاك العدم
فإن يكن فإن هذا في سعه
قيل هنا هلاكه ما منه بد

ما تجوز فيه التقية وما لا تجوز

لو أنه يموت أو قد يقتل
حرمها الله بنص الآية
أموال هذا الناس ظلما باطلا
يعط السلاح والثياب للملا
بلا ثياب وبلا سلاح
كلا ولا يستهلك الأموال
يأتى النساء فى محيض نزا
بالحج أو معتكفا ملتزما
هذين لو بهن قد تقيدا
تقية وبعد ذا يقضيهما
يموت فهى جائز أن يأكلا
يأكل خنزيرا وميتة دما
فقادر ينجييه مما دهمه
كان عليه قادرا لو عظم
يكون واجبا له أن يفعل
إلا إذا فى تركه كان الهلك
أمواله أولى له وأفضلا
حتى تحوزة أتى أو تقتلا
تكون عن خير الأنعام ذكره
أن الفريق والحريق شهدا
ومن عليه البيت أيضا يقع
من فوق بيت فأصابه الثوى

الأوجه التى لها لا يفعل
فإنه لا يقتل النفس التى
وهكذا لا يزينن أو يأكلا
وهكذا لا يشرب الخمر ولا
ويقعدن عارى الأشباح
لا يقدفن المحصنات لا لا
ولا النفوس بجساسة ولا
أو فى النفاس أو يكون محرما
والقطب قال جائز أن يفسدا
أى حجة مع اعتكاف أبرما
أما التى إتيانها حل ولا
فى رمضان وهو موطن كما
وإن من قد أخذته الظلمه
يلزمه بأن ينجييه بما
أما قتاله على المال فلا
ولم يكن يكفر إن له ترك
لو أنما القتال قد كان على
قاتل على مالك فيما نقل
حينئذ من شهداء الآخـره
وعن على للرسول أسندا
كذا الغريب واللدنيغ أجمع
كذلك المبطلون والذى هوى

ومن عليه صخرة تنهار
فإنها كمن غدا مجاهدا
وهكذا من دون ماله قتل
كذلك من دون أخيه اخترا
وأمر بالعرف ما بين الوري
ومن على حليها تغار
ينيلها الرحمن أجر الشهدا
ودون نفسه شهيد قد نقل
ودون جاره شهيد كرما
ومن نهى عن منكر وزجرا



اقول في الثبات للعدو وحكم الفرار

على جيوش الحق أن تنهزما
لم ينظروه فهنا لا يحرم
رأهم في حينما تقدما
أو زائدا أو نصف هذا الحد
أكثر منهم وأجل مددا
ما لم يكن بالنبل قد تراموا
وإن تراموا غالثبات واجب
لم يعملوا بينهم الصوارما
أو يتطاعنوا برمح في اليد
بها لمن أراد بغيا يثبتوا
من قوة بمرض أضناهم
أو بذهاب لسلاح لهم
منهم فها هنا الفرار لهم
ليس له في الحق أن ينهزما
من هرب أتاه وانتكاس
بتلكم الهزيمة التي فعل
في المال والنفوس والعتاد
على ضرورة الفرار وانصدع
شيء من القوة للمناضله
وولوا العدو أدبارهم
كلا فراره بحيث يقع
مكن نفسه لمن له ضرب

إذا ترآى الفئتان حرما
لا إن رأهم العدو وهم
أو أنهم كانوا رأوه وهو ما
ومثله كانوا هم في العد
وجوز الفرار إن كان العدى
وقال بعض جاز الانهزام
أو بينادق ولو تقاربوا
لو بعدوا وجوز الفرار ما
أو يتضاربوا بنحو العمد
وذلك مادامت لديهم قوة
وإن تكن ما بقيت لديهم
أو نقصهم عن نصف أعدائهم
أو بهزيمة الذين انهزموا
ومن يفر من عدو حيثما
فوقعت هزيمة في الناس
فانه لزامن بلا جدل
ما كان في الناس من الفساد
وما على سواه ممن قد وقع
من لازم الضمان إن لم يبق له
وحينما قد أدبروا وانهزموا
كمثما جاز لهم فيسع
ما لم يكن في حال ذلك الهرب

قال الإمام القطب جاء في أثر
فما لمن يخشى الإله أبدا
إذا الفرار من عدو جائر
إلا إذا في عدد قد نقصوا
وجاء في مقال بعض العلماء
عند التقا الزحفين إنما حرم
وقبل بدر لم يكن محرما
وإن معنى ماله النص ذكر
أى يوم وقعة لبدر لكم
وإن ذاك اليوم مستقل
قال الإمام القطب من له يخص
وقد أجاز بعده فإنما
بأنه إلى القتل يرجع
وربنا استثنى بهذا الحال
وهكذا تحيى لفئة
أما التحرف الذى قد ذكرا
بصورة المنهزم الذى انطلق
عطفا ليث صائل ريبال
وذلك الحال الذى قد نصف
ثم التحيز الذى فى الآية
إلى جماعة من الإسلام
وقال بعض إنه ولو إلى
لما روى عن عمر إذ وصله
أن أبا عبيدة الجراح
قد قتلوا فى يوم قادسيه

بأن من أصحابه ولو أدبر
يولين وجهه عن العدى
نعمه من جملة الكبراء
عن نصف أعداءهم وقد تقلصوا
أن الفرار لم يكن محرما
فى يوم بدر وحدها كما رسم
وبعدها كذلك أيضا رسما
يولهم يومئذ منه الدبر
أو يوم إذ أنتم لقيتموهم
وكل حكم فله محل
بيوم بدر حيث فيه الذكر نص
أجازه إذا نوى من هزما
من بعد قوة له تجتمع
تحرفا هناك للقتال
أيضاله استثنى بنص الآية
فإنه إن يظهر التصورا
فيعطفن على الذى له لحق
فيسقينه شربة الوبال
من الخداع فى الحروب يعرف
فذاك أن ينضم من جماعة
يقوى بهم فى موقف الزحام
جماعة بعيدة قد حلالا
وهو بطيبة مقال رق له
وصحبه الشاكين للسلاح
فغظمت مع عمر الرزيه

فقال وهو بفنا المدينة
لو أنه انحاز إلينا مقبلا
وقال عبد الله أى نجل عمر
فهربوا قال فلما وصلوا
من خجل أصابهم وأتعبا
تحسراً نحن الأولى فررنا
فقال لابل أنتم الكرار
ومذهب الأصحاب أن من هرب
وإنها موبقة والقطب قد
وذاك فى قتال مشرك وفى
إلا إذا ما فر للتحرف
لفئة قريبة حاضرة
أو كان جيش المسلمين فى العدد
قال وجاء فى مقال فرقة
منزلة العد فجاز أن يقر
إذا درى بأن فيه أكثرا
أو عدة وهو كلام أثرا
وأن فى كلام بعض الصحب ما
قلت ومن يشاهدن اليوم ما
من هذه القنابل المدمره
وهذه المصفحات الهائله
وهذه المدافع المنوعه
بأن له صواب هذا القول
ما تغنين الخيل والرجال
وما تفيد هذه الصوارم

يا رحم الله أبا عبيدة
لفئة كئاله إذ وصلا
خرجت فى سرية عهد الأبر
طيبة فى قعر البيوت دخلوا
قال فقلنا للنبي المجتبى
من العدى وإننا اعترفنا
إنا لكم لفئة أنصار
من زحفه كبيرة قد ارتكب
حكاة للجمهور ممن يعتمد
مناقق عن الهدى منحرف
أو أنه تحسيرا لموقف
لذلك القتال والمعركة
أقل من نصف عدوه الألد
تنزل العدة عند القسوة
ألف من الألف على هذا الأثر
من ضعفه شجاعة وأوفرا
عن بعض من خالفنا من الورى
ناسبه يقول قطب العلما
أحدثه الكفار فى هذا ألزما
وهذه الأسلحة المكسره
وذى الصواريخ الشداد القاتلة
لو وجهوا لجبل لاقتلعه
فالأمر لله الشديد الحول
والضرب والطعان والأبطال
والسمهريات لمن يقاوم

وهذه البنادق المنحطمة
أمرک یا مولای منهم أعظم
فأحصهم یا ذا الجلال عددا
لا هم شرد بهم وشئت
وأرنا فيهم من الآيات
وقيل عن أبى الحوارى الأبر
فليس ذاك بشهيد عندنا
وبعضهم قد جوز الفرارا
وانحط فعل الدفع مهما أسرا
لو أن عنده سلاحه وما
فجائز له بان يسيرا
فغير لازم عليه يقف
بل إنه يمضى لديهم حيثما
كذلك لا يلزمه بأن يفر
وإنما يلزمه حين غدا
أن لا يعينهم على قتل صدر
وإنه لا يدفعن إليهم
إذا أرادوا بالسلاح قتله
أما إذا أعطاهم إياه
ولم يكن بان له أنهم
قصدهم أن يقتلوه حيناً
فلم يكن عليه من جناح
لأنما الدفاع عنه قد سقط
حيث القتال صار لا يجديه
وربما رد عليه الضرر

مولای لطفاً منك إذا العظمه
وباسك اللهم منهم أجسم
ومزقنهم في البلاد بددا
جموعهم رب بكل بقعة
ما يجعلنهم عبرة للآتى
من يقتلن مدبراً في حين فر
یا خيبة المسعى له مما جنى
لمن غدا مدافعاً إذ خارا
عن نفسه إذا عليه قدرا
كان به يدفع من قد ظلما
عندهم حيث غدا أسيرا
عنهم إذا ساروا به وأوجفوا
ساروا به وعنهم لا يحجما
من عندهم من بعد ما كان أسر
في قهرهم وأسبرهم مقيدا
منهم له فإن أعانهم كفر
سلاحه فإن ذاك يحرم
وهالك إن كان أعطاهم له
من بعد أسر منهم أتاه
إذ قبضوا سلاحه لديهم
بذلك السلاح لا يبقونا
متى لهم سلم للسلاح
وإنما يسقط عنه ويحط
مفعة لو شاء أن يأتيه
من فعله وذاك ما لا ينكر

حيث غدا بالأسر في أيديهم
يخدعهم بصفة القتال
ويظهرون ذاك من اللسان
أو أنه فر من الأكبال
أو أنه في عطب قد ارتمي
ما لم يكن أعطاهم الأمانا
فإن يكن صرح بالأمان
إلا إذا لدعوة قد جددا
فما عليه فيه شيء يجب
بقلبه أو باللسان كانا
أن يقتلوه إن يكن لم يفعلا
إن قاتل القوم فغير مخطئ
كلامه نفعاً إذا ما يبدى
فلاحتساب ليس شيئاً لزم
لنكر لم يستطع أن ينكرا
أو كان في شيء وفعله لزم
إلا إذا يقهر للمعصية
بقوله أو فعله إن صدرا
يلزمه الإنكار في ذى الحاله
يفيد منه لو له قد بذلا
يلزمه حيثما المفيد منعدم
لأجل تذكير الورى بما يجب
وقيل ذاك واجب في الحين
أنكر شيئاً ناله منه الأذى
كمثل أن يريق كأس خمر

وأنه لقد يكون لهم
أمن فكيف بعد هذا الحال
وربما ينطق بالأمان
فإن يكن قاتلهم في الحال
وأنه من شرهم قد سلما
فما عليه في الذى قد كانا
بقلبه أو كان باللسان
فذلك القتال حبر أبدا
إلا إذا ما شاء منهم يهرب
لو أنه أعطاهم الأمانا
فإن يكن أعطاهم خوفا على
فإنه كمثل من لم يعطى
محتسب يعلم أن لا يجدى
وأنه يضرب إن تكلمنا
لكنه عليه أن لا يحضرا
وما له الخروج إلا في المهم
وما عليه يخرج بهجرة
وإن يكن يعلم أن المنكرا
يترك والمكروه لن يناله
وإن يكن يعلم أن النكر لا
لكنه مع ذاك لا يخاف لم
لكنما الإنكار منه مستحب
وقصد إظهار شعار الدين
وإن يكن يعلم أنه إذا
لكنه يبطل أمر النكر

لما روى عن النبي المنتخب،
شخص بها مع جائر وهى حق
على صفوف الكافرين مقدما
بأنه يقتل ما بينهم
بذلك البأس الذى قد أظهره
من ذلك الضيغم والليث الأشم
يعتقدوا فى صحبتنا البواسل
غير مبالين لدى النزال
نيل الشهادات لذى الجلال
تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
فى طاعة الله وبذل الصدقة
فيأيسن من حصول التوبة
أن ليس من فائدة إن هجما
صف العدى يريد أن ينازلا
يدخل تحت آية التهلكة
يقتل أو يضرب من كان كفر
وجاه أهل الكفر أيضا يصدع
يقوين بفعله الذى بدا
سيف وفى يديه كأس مترعه
وقتل الناهى حالا فورا
هذا الذى القطب له قد حسنا

فيضربن فإن ذاك مستحب
أفضل شيء كلمة كان نطق
وجائز لمسلم أن يهجما
منفرداً لو أن هذا يعلم
لأنه يكسر قلب الكفرة
لأنهم إن شاهدوا ما قد رسم
إذ صال صولة الهزبر الصائل
أنهم بالموت والوبال
وإنما المقصود بالقتال
قال وأما ما أتى فى الآية
فعن فتى العباس ترك النفقه
وعن براء أن يجى بـزلة
والقطب قال إن يكن قد علما
كذى العمى يطرح نفسه على
فذلك الأمر حرام الفعلة
وإنما استحباب هذا إن قدر
أو كان للمنكر هذا يدفع
أو أنه قلوب أرباب الهدى
أما إذا عاين فاسقا معه
إذا نهاه شرب الخمرورا
فليس من وجه لنهيها هنا

ما يدفع به الباغي

عليه لو كان تراباً أو حجر
منخره بقصد أن يشتغلا
أو بدخان حطب يوريه
يشيره أو فلفل مفتوت
في أنفه أو عينيه به يؤم
يوم لأهل طائف قد حربا
فمات بعد ما لذاك أكلا
بقود جزاء ما قد يفعل
ويقتل الإنسان قاتل الولي
إلا بنار ودخان وبما
كذلك أيضا في القتال حجرا
إلا بنار وبها فيمنع
يجوز للحارس أن يقتل
فإنما يمت فأنه على الهدى
ويهدم الغار عليهم والبنار
قيل بأن ذاك جائز فقط
لأجل فجأة هناك واقعه
ومال صاحب وعن أقربه
أن يدفع عن جميع من ذكر
في الدفع عن من شاء ممن ذكروا
صار لأمر دينوى لا يضر
منهم فلا يأثم لا أو يهلك

ويدفع العدو بالذى قدر
يلقيه في فم العدو أو على
ومثل كلب يرسلن إليه
أو بدخان كان من كبريت
يلقيه في عينيه أو بمثل سم
والمصطفى للمنجنيق نصبا
ورجل أطعم سما رجلا
فالطعم السم لديهم يقتل
وقد أتى في أثر للأول
بكل ما أمكنه إن هجما
والاختناق مثلما قد ذكرا
وقيل في القتال لا يمتنع
وقد أتى في أثر عن الأولى
من شاء ما يحرسه أن يفسدا
ويكسرن للمشركين السفنا
مخافة أن يخرجوا منه وقد
في حالة القتال للمدافعه
ويدفع العدو عن صاحبه
أو رحم أو مال ذين إن قدر
أولا فأنه له التخير
لو اختياره لما كان ذكر
وأنه يترك من قد يترك

لو دفعه يندب عن قد غدا
وهكذا الأرحام بالمراتب
وشيخه في العلم ثم العلم
عن شيخه والعلم لأنما
وإن في ترك الدفاع عنهما
أو ما يؤديه إلى أمر التلف
بدفعه عن نفسه أو دفعه
من كل من ليس له من سبب
وواجب على الفتى أن يدفع
ما كان طامعا بذاك الدفع
أما إذا ما في النجاة ما طمع
فالدفع غير واجب لما بدا
فالدفع أولى عندهم وأجدر
ويؤجرن عند ذي الجلال
إن مات لم يكن مصرا وقصد
وهو شهيد إن غدا مجنولا
جاء امرؤ للطاهر الأواه
إذا قتات في سبيل ذي العلى
يكفر الله الخطايا عني
وحينما أدبر ناداه النبي
ومذ أعاد قوله قال نعم
قال كذا قال لى جبريل
والقطب قال بعد ما ساق الخبر
إلا ديونا وقعت على أحد
فالله عن أصحابها يقضيها

أكثر حقا والدا أو ولدا
كذاك عن جيرانه الأقارب
ووالداه يبدآن بهما
هذان ما له بديل عنهما
يعد ران للنفس خاف العدا
لا إن يكن تلاف غيره يخف
عن غيره من قومه أو ربه
في تلف أصابه وعطبه
من كان في إتلاف نفسه سعى
في نجاته من هول ذاك الموقف
وكان كالمأسور مما قد وقع
وجوزوا له بأن يلقي اليدا
لو فيه كلفة عليه تظهر
على تلاف النفس في ذا الحال
بذاك قرينة إلى الله الصمد
طوبى له وجبذا ما فعلا
قال له أيا رسول الله
محتسبا وصابرا ومقبلا
قال نعم بفضلته والمن
قال أعدما قلت من كتب
يكفرن إلا لدين قد لزم
في مسند الربيع ذا منقول
بسند يرفعه عن ذكر
ثلاثة من أوجه هنا تعد
تفضلا ومنة يوليها

من ضعفت قوته ووهنا
فأخذ الدين لكى يقوى على
فمات والديون ذا لم يقضى
ورجل قد كان عنده رجل
ظلم يجد من كفرن له ولا
إلا بدين وله قد أخذ
فأله ذو الإفضال والإنعام
ورجل يدان كيما يعتصم
أو ينفقته على أهليه
وفي حديث قد روته النقلة
كل خطيئة عليها قد سقط
أما شهيد البحر فهو يغفر
وجاء أيضا في شهيد البر
ومائد في البحر إذ توسط
في البر ثم ما يكون من غمم
فهو كقطع هذه الدنيا
ومن يكن قريبه أو الرحم
أو مثل جوع أو كحر أو غرق
فغير جائز له بلا شجر
لكى ينجى ما كمثل مال
إلا إذا ما كان في الحياة
لأنه ليس يحمل لأحد
إلا إذا ما في الحياة يطمع
أما بأن يقاتلن فيقتلا
لو أنه يعلم في ذا الحال

عن الجهاد للأعداء وانثنى
قتال أعداء الإله ذى العلى
فأله يقضى دينه ويرضى
من أهل إسلام فمات وانتقل
شيئا يواريه به أو يحملا
ثم توفي وهو لم يقض لـذا
يقضى الديون عنه بالتمام
بزوجة عن كل فعل قد يذم
فمات فأله هنا يقضيه
أن شهيد البر يغفرن له
إلا الديون والأمانات فقط
له الجميع وعليه يستتر
بأنه مثل شهيد البحر
فهو كمن في دمه تشحطا
ما بين موجتين في البحر الخضم
في طاعة الرحمن ذى الآلاء
أصابه هلك ببيت انهدم
أو عطش أو مثل برد أو حرق
إلقاء نفسه على ما قد ذكر
أو مثل نفس من كهذا الحال
يطمع بعد هذه النجاة
يجر للنفس هلاكا ونكد
وفي حصول الدفع عن يدفع
فإن ذا شيء له قد حلالا
بأنه يذوق للـوبال

لكن ذاك الأمر لا يحسن له
 ينجين نفسه أو غيره
 وأنه بدون ريب وجدل
 لكى ينجى غيره مما وقع
 قولان عنهم إذا لم يرتجى
 فإن يكن لم يتعرض ما ذكر
 ولم يكن من ماله قد منعه
 لكن أتاه قاصدا له التلف
 وطامع مع ذلكم أن يقتله
 أما إذا ما جاءه نحو السبع
 فالدفع والقتل له ولا يحل
 والدفع قد جاء عن المسلم حل
 وقاتل الحية في نص الخبر
 وقاتل لحية أو عقرب
 وجائز له بأن يدافعها
 لو دفعه عن غيره لو أدى
 ومثل لنفسه فقد كفر
 يوجب من بقتل من قد منعا
 وهكذا المرتد عن إسلام
 وطاعن في ديننا ولو قتل
 ومن يبدل دينه فليقتلوا
 وعن معاذ جاء أيضا في رجل
 لا أجلسن أو يقتلن هذا الرجل
 وعن فتى العباس أيضا قد ورد
 تشتم للنبي كانت وتقع

إلا إذا ما كان حين فعله
 أو ما له مما يريد ضيره
 ليس يجوز يهلك النفس الرجل
 وفي كقصد حية أو كسبع
 في ذاك للنجاة أو للمخرج
 له ولا لغيره من البشر
 أو مال شخص غيره ودفعه
 لكونه مما بضر قد عرف
 وأنه ينجو فقتل جاز له
 أوحية أو نحو غيره هرع
 إلقاء نفسه بدون ما جدل
 لو لتلاف النفس ذاك قد وصل
 كقاتل لشرك فمن كفر
 فمثل قاتل لكافر أبى
 للحيوان إن يكن تسارعا
 إلى تلاف نفسه ما أبدى
 أن يتلفنها بسوى ما قد ذكر
 للحق أو باغ لقد تبرعا
 وقاطع لطرق الأنعام
 أو أنه قد مات قبل أن يصل
 في خبر عن الرسول ينقل
 أسلم ثم لليهود قد عدل
 قضاء ربى والرسول فقتل
 أن امرأ أعمى له أم ولد
 فيه وينهاها ولما ترتدع

وذاث يوم معولا قد أخذا
فهلكت ففقال سيد البشر
وسئل الشيخ سليل بكر
ماذا تقول في الذي قد طعنا
في كل وقت وزمان قال
ماذا تقول أنت يا من يسأل
أنتقتلن في كل وقت يحصل
قال له الطاعن في الدين الأبر
وقال عمروس الهمام لأبى
ثلاثة من الأمور إن تكن
فلتأخذ الخاتم لست أقبل
وطاعن في الدين أيضا ورجل
من يفعلن من هذه الأحوال
وإن على تصويب دين قاتلا
أو مشرك قد ضل أو تسفيه
وهكذا ضلالة لدين
وهكذا ولاية الموافق
وإن على ذلك يقتل أجرا
كان يوالى أحد الأسلاف
ويتقى عن نفسه أو مال
أو مال غيره وإن بجارحه
فيتقى بدين عن كالعين
أو يتقى بما له إن حصله
ولا يكون ساعيا لقتله
ولا بدفعه بما له يعد

فخطه في بطنها وأنفذا
ألا اشهدوا أن دما منها هدر
من قادة المغرب أهل الفكر
في ديننا هل يقتلن علنا
لمن له قد وجه السؤال
فيمن عن الدين الحنيف يعدل
قال نعم في كل وقت يقتل
أعظم منه وأشر وأضر
منصور من قادة أهل المغرب
اليأس لا تأذن لى فيها علن
المانع الحق أقول يقتل
على عوار المسلمين قد يدل
شيئا أقول يقتلن في الحال
عند مخالف يدين الباطلا
بدعة ذى الخلاف والتمويه
ذى الشرك أو براءة من ذين
يؤجر من لذى الفعال يرتقى
لو لم يقاتل أحدا لما جرى
مناغيره ذو الخلاف
أو نفس غيره من الرجال
كمثل رجل ويد مناطحه
وهكذا عن رأسه المصون
كحيوان ومتاع كان له
بدفعه بيده أو رجله
مضيعا لماله ولو فسد

وجائز أن يدفعن عن غيره
ممن أراد الدفع عنه لزما
وإن بتشبيهه لنفسه بمن
أو بعود في مكان حله
أو بالصلاة حيثما يصلى
ذا قدرة على الدفاع للعدى
قال الإمام القطب ذاك مثل أن
ذهاب من بغى إلى ذاك الرجل
فينظرون من بغى له وقصد
فيقتل القاعد للباغى الألد
وهكذا إن كان نفسه نسب
فيقصد الباغى إليه فيثب
وجائز لرجل أن يدفعها
بأن يقول للذى بغى وضل
من شاء أن يبقى عليه من ذكر
أو قال من أهل الصلاح الفضلا
أو أنه من الأئمة الأولى
أو أنه ليس من الأشرار قط
وينسب نفسه أيضا لمن
فيقتلنه ذلك المنتسب
والقطب قال أصل هذا الشأن

أو مال غير إن أتى لضيره
يدفع عنه أو يكن لم يلزما
أراد عنه الدفع كيلا يقتل
كذا ركوبه بهيمة له
إن كان من جاء بذاك الفعل
عن نفسه ومن عليه قد عدا
يسمع ذاك الشخص أو يشاهد
فيتعرضن له بلا وجل
يظن أنه الذى له قصد
فينجون من له الباغى قصد
إلى الذى الباغى له كان طلب
هذا على الباغى فيسقيه العطب
بغيا لباغ إن يكن له سعى
بأنما هذا الفتى أو ذا الرجل
بأن هذا الشخص ذو فضل وبر
أو أنه من فقهاء بني
يرجى بهم حياة دين ذى العلى
أو ليس مبغضا لكم ولا سخط
إليه ذاك الباغى كان يطمئن
مع مكنة منه إليه يثب
جواز إعطا الشرك باللسان

الدفاع

وهو القتال للذى قد طلبا منك سلاحا أو لباسا يخلع عنه الدفاع كأب ومثله أم ولو بدون ما سلاح تشهر عنه الدفاع لو كإغراق بما إلا الذى فيه كمال يعطيه أن يدفعن مالا له جهارا لى يخلى الظلم عن أخيك أو فى طعام كان أو مشروب فإنه عليك من واجبه بأن يذيق نفسه كأس الردى ولا يسلمها لأمر متلف أن ينجون من حيثما قد ولجا سواء أو للمال شاء الأكل لجوره وظلمه على الورى لأخذ مال أو لقتل منزعج له ولا لدفعه أن ينهض عن ديننا أيضا وقتل قاطع أراد به بلا وجوب ثبنا لا يلزم الخروج أن تدافعا أو أنه استخفى على قتال نفس له بأن يصيبها البلا

أما الدفاع فهو فرض وجب فلتك أو من جاء أيضا ينزع أو أنه أراد ضر من لزم وصاحب بما عليه تقدر وبالذى ينجين من لزما ولا يحط عنه أمر التنجيه مكمل أن يأخذه من جارا فالدفع للجائر ما عليك أما الذى تعطيه فى ركوب أو فى لباس قصد أن ينجو به وأنه لا يلزم أحدا إلا عليها وحدها فليتلف أما على الغير إذا كان رجلا مثل دفاع من أراد قتلا أو أنه أراد أن يغيرا كمثله أن يسمع إنسانا خرج فغير لازم بأن يعترضه كذاك قتل طاعن وراجع بل إن ذاك جائز له متى كذاك من كان لمال ضيعا كذاك مستخف لأخذ مال وغير لازم مع الخوف على

إظهار تجويز لمن كان ابتدع
كذلك لا يلزم أن يصوباً
ومن يك الناس إلى ما قد علم
إن كان لا يوصله النشر إلى
في بدن وإن يكن أوصاله
والدفع غير لازم عن مال
إلى تلاف نفسه فإن يكن
فواجب كدفعه عن نفسه
ورخصوا أن ليس من إثم إذا
إذا بقي لديه شيء يستتر
ولا بإعطاء السلاح إن بغى
وليك ما أمسكه أفضله
يعنى بها الخنجر فالسيف الذكر
وذاك في العصر القديم حيثما
وليست العصي من السلاح
شيء من الحديد أما إن جعل
وماله يعطى العدا ما يدفع
وجائز للمرء أن يضارباً
من أحد جميع من كان اعتدى
لو كان صاحب السلاح قد بغى
كمثلما جاز به أن يقتل
لو كان صاحب السلاح قد حجر
أو أنه كان عليه شرطاً
وهكذا سلاح استعاراً
أو أنه استأجر لو ما ذكر

والطعن في دين له كى يرتدع
لديننا مع من يعادى المذهب
بحاجة فنشره العلم لزوم
هلاكه ولا لضر أوصاله
فنشره وتركه جاز له
إن لم يؤد تلاف الأموال
أدى إلى تلافها ما قد زكن
وعن سلاحه معاً ولبسه
أعطى اللباس من له قد أخذ
عورته فما عليه ضرر
لديه منه ما به قد يتقى
وأفضل السلاح سكين له
ثم الردينى يلى ما قد ذكر
كان سلاح القوم ما قد علما
ما لم يكن في رأسها الجراح
فيها حديد فسلحاً لم تزل
به من السلاح لا أو يضع
بالسيف لو كان لذلك طالباً
عليه بالبغى إذا ما وجد
عليه قتله به قد سوغاً
بهيمة أو سباعاً قد أقبل
عليه لا يقاتلن به بشراً
أن لا يقاتلن به من قد سطا
جاز به يقاتل الكفاراً
له القتال حينما قد أجرا

ليس بسيف كان رهنا أو عوض
عن ذلك الرهن معا والعوض
ومن أعار سيفه لمن به
فجائز منه بأن يأخذه
أو بعد أن يلتقى الرجفان
أما إذا ما في القتال قد دخل
قال الإمام القطب عندي يمتنع
إلا إذا كان المعار عنه
ولو يشا أن يأخذن للسيف
وأخذه من بعد ما كان ذكر
وليس للمعير أن يمنع
إلا إذا في المنع للسلاح
كمثل أن يكون بالكفاح
كذلك مهما كان للأعداء
وجائز لرجل يناوئ
إن كان خيراً منه في القتال
وقد أجاز الأخذ للسلاح
من رجل لو من يتيم أو صبي
أو يؤخذ المذكور للكفاح
ولو أبى وما على الآخذ في
في حاله القتال والنزال
وجوز القتال للأعداء
أو باستعارة أخذت لو بلا
لأنما الصارم انما جعل
وهو يعار دائماً ويكرى

إلا إذا الدفع أراد إذ نهض
فليدفعن بأسمر وأبيض
يقاتلن أعداءه في حربه
بأى وقت قد أراد أخذه
أو بعد أن يصطدم الصفان
فإن نزعه هناك لا يحل
بأخذه إذا اللقاء قد وقع
مستغنيا بجوز يأخذه
يأخذه قبل التقا الزحف
فذاك إلقاء له على ضرر
منه إذا كان السلاح معه
كان رأى نوعاً من السلاح
أعرف هذا من أخى السلاح
إنكأ عند ساعة اللقاء
سلاحه لمن به يقاتل
وموقف الصراع والأهوال
للقاض والإمام في الكفاح
أو ذى جنون غائب في المذهب
بأجرة من صاحب السلاح
ذاك ضمان أن يقع في التلف
أو ناله الكسر بهذا الحال
بالسيف يأخذه بالكراء
شرط بأن تمضى به مقاتلاً
للقتل والقتال من حين عمل
ويدفعن به الذى أضرا

من العيال كافر ما أجرمه
 لم يدفعن فلا ضمان عند ذا
 ترخيص بعض العلما الأكياس
 لو أنه للغير يوجب دنا
 نجاته من هوة البلاء
 مادام للعودة منه غطى
 لصاحب حكمهما أيضا غدا
 وبسلاحه كما قبلا رسم
 إن كان قد أعطى السلاح صاحبه
 بسيفه ذاك الذي أعطاه له
 حال القتال لو يلقى القتلا
 لينجون منه حين انصرفا
 أن يظفرن بعدوه الألد
 والجن فهو بالعراء هالك
 إن كان قاصدا لذاك الأمر
 لباسه فليتركن ولا يبذل
 وإن مال شاء أن ينجيـه
 كمن أراد يسمجن في بحر
 وبالسلاح عند باغ نكالا
 هذا بأن ينجو بإبدال يقم
 يبدو له شيء من ارتياب
 واللباس دون ما جناح
 رجا لغيره النجاة إن تكن

وتارك الدفاع عمن لزمه
 وهكذا عن صاحب لكن إذا
 وجاء في الإعطاء للباس
 إن كان عن ذاك اللباس استغنى
 إذا رجا في ذلك الإعطاء
 وقيل بالإطلاق جاز الإعطا
 كذا لباس وسلاح وجدا
 يلزمه ما بلباسه لزم
 وما عليه من آثام ركبـه
 لو صاحب السلاح كان قتله
 وما له أن يتعري أصلا
 لو قصده من العدو الاختفا
 أو أنه بذلك الأمر قصد
 كيلا ترى عورته الملائك
 وبعضهم قد جوز التعري
 أو خوف أن يرى الهلاك من ثقل
 كذاك لاشتغاله بالتنجيـه
 أن منع اللباس من ذا الأمر
 وجاز باللباس أن يبادلا
 إن طلب الباغي لذاك وطمع
 لو في سلاح الباغي والثياب
 ورخصوا في الوضع للسلاح
 لمن رجا النجاة بالوضع وإن

الدفاع عن الصاحب

لصاحبة مع أحد واتحدا
واجبة يدفع من أراد
أو طائر أو سبع حين عدا
أشبه ذاك فعليه للزما
إن عقدت في الكفر والمآثم
في غير ما معصيته للأحد
أو فات عضو منه مما وصفا
بنفس تركه الهلاك يقع
فتركه بنفسه عصيان
أو حيوان ليس من ضمان
حينئذ يكون بالإنسان
أو حيوانه فما له مفر
إن يك من هذين قد كان الحدث
من أحد تضمنه قد امتنع
وما له مع ذاك إرث صائر
ممن غدا الضمان منه لا يصح
لو أنما هلاكه تكونا
كالحيوان وكذا الإنسان
لم يعطها القاتل حيث تلزم
بمن يصح منه ما قد وصفا
بدون عقد سابق قد رتب
وما عليه من ضمان وقعا

وواجب على الذي قد عقدا
في كمباح كان أو عباده
لو كان ضرا من بهيمة بدا
أو غرق أو حرق وكلما
والعقد للصاحبة غير لازم
وعاقد لصاحبة مع أحد
يكفر إن خلاه حتى تلفا
وفي الذي عن بعضهم قد رفعوا
لو لم يكن أصابه هوان
والضرر مهما كان من إنسان
لأنما تعلق الضمان
من حيث إنه هو الذي أضر
ويرثه إن يكن ممن يرث
وضمنوه أن هلاكه وقع
ولم يدافع عنه وهو قادر
إن يكن الهلاك فيه يتضح
وبعضهم لدية قد ضمنا
بمن يصح منهم الضمان
ويحكم بها عليه إن يكن
وما له إرث ولو قد تلفا
وما عليه الدفع عن صحبه
إلا إذا في ذاك قد تبرعا

إن ترك صاحب حيث يخطو
ومثل باغ ما له في ذاك حق
وغير جائز له أن يهرعا
من طالب للبغى والعـدوان
لأنه فرض عليه يدفع
وعن سلاح ولباس كان به
إن تلك قوة له فذو العلى
ولازم يدفع عنه من غوى
من بعد عدم لو أعانه فتى
قلة قدرة له في الأول
ومن يكن له عدو قد دهم
فيترك الدفاع أو أعطاه
فإنه في ذاك ليس يعذر
وحط عنه الدفع دون باس
وللسلاح إن يكن قد زالا
وأنه مع عدم العقول لا
ودهشه وجبنه بدون أن
فإنه ليس يزيل عنه
ولا يزيل عنه فرض الدفع إن
أو أنه كان عليه قد حجر
ويدفعن من له قد أمسكا
لا ينصتن قط هنا إليه
لو كان أدى دفع من قد أمسكا
لو قصد المسك بالإمسك
لأنما ذلك منع قبيلا

والنهي عنه لازم فقط
لو عقدت معه بلا علم سبق
عن صاحب مقدار أن لا يمنعا
إلا إذا ما كان في أمان
عنه وعن أمواله ويمنع
وعن أمانة غدت مع صاحبه
ما كلف النفوس ما لم تحملا
إن حدثت إليه بعض من قوى
وعنه لا يحط دفعا ثبتا
إن حدثت قدرته فيما يلي
ودهش أصابه مما ألتم
صارمه البتار أو كساه
مادام عقله صحيحا ينظر
وحرمة / لا أعطاء للباس
تميزه إذ عاين الأهوالا
تكليف يبغي أبدا على الملا
يزول منه عقله الذى سكن
فرض الدفاع حيث يلزمه
قال له عنى لا تدافعن
أمر الدفاع مثلما قبل ذكر
عن دفع من كان بغى هنالك
ولا ضمان أبدا عليه
لضرر فيه ولو قد هلكا
خوفا على الدافع من هلاك
عن الأداء لحقوق المولى

قال على البر وذاك باين
من جاء عنه للعدو يدفع
عن ممسك وغيره إذ يسعى
سلاحه ليدفعن به الأذى
من مال ممسك له ينتزع
كفرس يعلوه للنضال
يصح منهم اشتراط أولا
عن بعضهم بعضا إذا أمر بدا
عليه حق لأخيه منهم
حق كمثله رحم أو جار
زوجته فشرطهم ذا لا يقع
على كذا وباطل شرطهما
لو عقداه وله قد أبرما
إلها يصير للذهب
تلك الشروط بينهم تحلل
عن حكم ذي الجلال غير جائزه
أو الفساد في كعقل وبدن
شخص على صاحبه شرطا ضبط
ومن جميع الهالك ينجينه
إلى هلاك النفس والتردى
مخير لو قبل المشترطا
وبين أن يتركه ويذرا
قد كان مذكورا كما قد رسما
بمثل هدم وبحرق وغرق
ذاك لواحد فشرطه خطا

والله في كتابه تعاونوا
وإن يك الممسك يوما يمنع
فجائز لمن أراد الدفعا
إن يدفعن ممسكه ويأخذا
كذاك كل ما به قد يدفع
عن نفس ممسك وعن أموال
ومن تعاقد الصحبة فلا
إنهما لا يدفعان أبدا
أو أن كل واحد لا يلزم
كذاك كل من عليه جارى
والعبد مع سيده والزوج مع
ولا يحل الاتفاق منهما
وانحل من أوله وانهدما
فكل شرط ليس في كتاب
وقال بعض العلماء كل
وأنها مبرمة وجائزة
إلا الذى فيه الممات يحصلن
وإن هما قد عقداها وشرط
إن يدفعن كل باغ عنه
لو أن ذاك الحال قد يؤدى
فإن من عليه ذاك شرطا
ما بين أن يمضيه مثلما جرى
وجائز شرطهما وفعل ما
إن لم يكن فيه هلاك يلتحق
وغير جائز بأن يشترطا

أى شرط أن ينجيه من مثل الحرق
وإن هما قد شرطا ما ذكرا
وقادر لئن ينجى من نزل
يلزمه ينجيه إن تحققا
لا إن يكن ذاك الوصول يشته
أما مع الهدم فذاك لا يحمل
وإن يكن لا ينجون فيه
فها هنا له الخيار قتيلا
وما عليه أن ينجيه إذا
كمثل أن يأخذ قاصدوه
وليس يدرى أين ذاك قد مرق
وليس يدرى عند ذاك الحال

ومثل هدم إن عناء أو غرق
فشرطهم منهدم من الذرى
به ضرار دون إتلاف يصل
وصوله إليه حين انطلقا
أو النجاة من ضرار حل به
إلا إذا ظن النجاة أن يصل
إلا بموت من أتى ينجيه
ينجيه أو يتركه قتيلا
لم يحضر من يدفعن عنه الأذى
صاحبه ثم يغيبوه
أو أنه في الماء ناله الغرق
أين ارتمى في تلكم الأهوال

ما يجوز للمدائح

وفي دفاع الباغي والتنجية
لا يحذر المس للعورات
فجائز أن تضرب المعتدي
وجره بها وتقبضن على
وتقبضن من بغى عليه
لتمنعه من عدو مدرك
كذلك في الهروب ممن قد بغى
إخفاء نفسه وإن بين جسد
أو مس عورة لها أو بالنظر
وهي بذات لا تحرم عليه
ولازم تحمله ولو على

لمن بغى عليه بالمضرة
وقبضها ولو لغانيات
في عورة ولو بمس باليد
عورته قبضا لكيما تقتلا
من عورة فلا جناح فيه
أو من وقوع في مضر مهلك
فإنه لهارب قد سوغا
غانية وثوبها إذا وجد
وما لها تمنعه مما ذكر
إذ ذاك من ضرورة تلجيه
كأهلها إن استطاعت تحملا

ما يلزم البغى عليه

ويلزم من بغى عليه
إذ أنه يلزمه من أول
يعرف تحريم دماء من غدا
لأجل توحيد لديهم حصلا
وذلك توحيد وليس يسع
فقليل إن واجباً أن يعلم
وسببهم وواجب أن يعرف
وقال بعض واجب أن يعلم
وقيل تحريم دمائه معاً
وما له فإنما قد لزم
بأن سؤقه غدا محرماً
وقيل علم ذلك المحذور
وإن جهل مثل ذلك الحال
وخير الإنسان في دفع العدى
إلا الذى بتركه قد يحصل
فلم يكن بد من القتال
ولازم عليه دفع من بغى
وما به العورة منه تتكشف
ولا يكن لذاك تاركاً ولا
عدوه لنزع ما عليه
كذلك من له الحقوق تلزم
إلا إذا ما كان يوماً غلباً

تخطئة الباغى لبغى فيه
بلوغه مع حال تكليف جلى
موحداً ومال من قد وحداً
إلا بحقها كما قد نقلاً
جهل به فالجهل شرك أشنع
سلب الموحدين مما حرماً
بأن ضره حرام فى البدن
بأن ماله غدا محرماً
تحريم ما إلى الممات دفعا
عليه فيه عندهم أن يعلم
هذا الذى يلزمه أن يعلم
لما يكن من جملة التوحيد
لم يك اشراكاً بذى الجلال
عن ماله وترك دفع إن بدا
منه التلاف مثل زاد يحمل
عليه عندهم بكل حال
عن اللباس وسلاح أفرغاً
إذ الفتى عليه أن يغشى التلف
يلق إلى الباغى يداً فيصلاً
من السلاح ولباس فيه
لو صاحباً غير ولى لهم
فإنه إن يغلبن وقد كبا

وكان غير قادر أن يدفعها
فالدفع عن لباسه لا يلزمه
والكشف للعبورة لكن يلزم
ما قد ذكرنا وحده فيه ولا
وذلك المال الذى يخير
كان له أو لسواه ولزم
أو أنه لم يك فى الضمانه
والبعض منهم بالهلاك شددوا
وهكذا من كان حقه لزم
أن يتركه من عليه قدرا
وضا من له إذا لم يخفها
وجاء فى الآثار أيضا عن رجل
يسوق أغناما فقالوا للرجل
وإن منعته قتلناك فهل
أو يترك أغنامه أو أن له
وإن يكن قاتلهم وكان لا
فما يكون بعد ذاك حاله
فقد أجازوا للفتى القتالا
وهو مصيب إن لهم قد قاتلا
فإنه بحالة السلاح
وجاز إن خلى لهم أغنامه
ومن عليه الدين لا وفاء له
لو مثله أو دونه ليدفعها
وقيل لا يهرب من حرب العدو
وإن يك الإثماد ذا لم يجد

وصار كالمأسور مما وقعا
ولا عن السلاح من قد يغنمه
عليه أن لا يفعلن لهم
فى غيره ولو أذاقوه البلاء
فى الدفع عنه من أتاه يخطر
ضمانه كالرهن أو غصب علم
وذاك كاللقطة والأمانه
فى حفظ مال مسلم قد وحدا
كصاحب وكقريب محترم
حتى يرى فيه الضياع ظهرا
من الدفاع عنه موتا جرفا
لقيه سراق بواد أو جبل
تنح جانبا وللأغنام خل
قتالهم موسع لما حصل
يختار فى المنزلتين منزله
يطبقهم لكثرتهم فقطلا
عندكم بذا وما ماله
لو طلبوا من عنده عقالا
فإن يكن قاتلهم وجنودا
طوبى له يفوز بالفلاح
وطلب النجاة والسلامه
يجوز أن يهرب ممن قاتله
ما كان من حق عليه وقعا
بل إنه على الديون يشهد
ولم يجد أن يوصين لأحد

أو كان في لوح لحط الفرض
ينوى وفاء دينه مكملًا
بالدفع عن نفس وعن أموال
عبداً وغداة فما من منع
لغير رب العبد فالدفع يسع
أو لصبي فالجواز قد ذكر
أنفسهم ومالههم ينتهب
بأن أمر الطفل مما حجرا
أو قائم بأمره من الوري
بإذن سيد له قد نفذ
بمشارك لا نستعين وهو مر
مال لغير ربه قد حصل
ومال ربه ولو قد نذرا
إن لم يكن عليه حجر يبدو
ذا المال من قيمة عبد أزيدي
يفكه ممن تعدى فيه
عليه لو قيمة هذا أنزلا
لأنه ألزمه الإله
من الحليل في الدفاع للعدى
عن نفس غيرها ومال أخذاً
وذاك بالإطلاق عنهم وردا
تدافع عن نفسها فلا تهن
وأنها عن ساقها لن تكشف
لو أنها تموت إذ تمتنع
أحكامها كالرجل الهجان

لو أنه في حائط أو أرض
يقاتل ويخلصن لذي العلى
وجاز أن يأمر في النـزان
لو كان من يأمره بالدفع
لو ذلك المال الذى عنه دفع
كذلك لو كان لمشارك أمر
لو أن فى ذاك الدفاع تذهب
قال الإمام القطب فى الذى أرى
إلا بأمر من أبىه صدرا
والعبد أيضا مثله إلا إذا
والأمر للمشارك أيضا لخبر
وقيل لا يقاتل العبد على
إلا بإذنه ولو قد كثرا
يقاتلن عليه ذاك العبد
وبعضهم يقول مهما وجدا
فهو الذى يقاتلن عليه
وإن يك المال رقيقا قتلا
أو كان لم يأذن له مولاه
والخود لا تحتاج إذنا أبدا
عن نفسها ومالهها وهكذا
كذلك أيضا فى الجهاد للعدى
وما عليها من وجوب غير أن
فإنها لواجب أن تتلفا
وهكذا لباسها لا تخلع
وهى لى اللزوم والعصيان

والقطب قال في الذي عندى لا
إلى القتال أبدا إلا متى
وهى سواء تخرجن تقااتل
إلا دفاعها مع القتال
وما إلى ذاك يؤدى أو إلى
فإن ذاك واجب ولو حـجر
وهكذا كل امرئ مكلف
من مثل إنسان أو البهيمة
أو حرق أو غرق أو سبع
مع القتال لا يؤخرنهما
دفاع ذلك المضر والأبـا
وإن يقع في ذلك المضر
يخلص النفس فذاك لزما
كمثل من يكون في بحر وقع
فوق المياه لو قليلا أو قدر
فترك المذكور فهو إن غرق
وجاز الانتقاء بالأموال
لو حيوانا ذلك المال غدا
لو حين ما أمسكه قد زهقا
وماله أن يتقى بالثـمـر
بدون إمساك كما يستتر
وكلما اتقى به من مال
يلزم من كان بغى لا المستتر
كمثلما لم يك بالـحـلال
سواء يرفعنه ويضع

يجوز للمرأة أن تنتقلا
كان بإذن من حليها أتى
أو أنها تعين من يقااتل
عن نفسها وسقـرها بحال
تلافها إن هى لما تفعلـا
حليها فحجره لا يعتبر
يخاف في الدفاع أمر التلف
أو غير هذين كمثـل حية
يلزمه الدفاع في ذا الموضع
ولو قليلا وعليه لزما
من ذاك ما لم يك فيه نكبا
فإنه يحتال في ذا الأمر
وهالك إن للتلاف سـلـما
وكان قادرا على أن يمتنع
يعالجن فيه ويسبحن لبر
ومات فهو في الهلاك منزلق
عن نفسه قالوا بكل حال
ليس بإنسان فذا منع بدا
وحين ما كان به قد اتقى
وما عليه إن به يستتر
بحائط ومثل ذاك الشجر
أو بشر ضـمـانه بحال
إلا إذا كان به قد استتر
وذا كان يستترن بمال
أو أنه من الذهب يـمنـع

والاتقا بمال غير يحرم
 أى حيوان أو سواه إلا
 أو بدلالة سوى ما رخصا
 من ماله أو مال غيره لدى
 مما به يقتلن أو يتقى
 رخص للذى بغى عليه
 يضربه به لكىما يمتنع
 وكل شئ من ضمان قد بدا
 والحيوان يدفعن عن مثله
 كان له أو لسواه أيضا
 وما عليه من ضمان ثبتا
 لأن للفجأة فرصة وقد
 لكن إذا ما الحيوان أمكنا
 وهو من الذى به ينتفع
 بما به ذلك لا يموت
 ولا تحاذر قتل من قد قصدا
 للغير إذ حياة نفس المرء من
 وماله أن يقصدن أن يقتلا
 زرعاً له أو زرع من سواه
 وليقصدن الصرف بالكلام
 وما عليه من ضمان فإن تلف
 ولا الذى أفسده من مال
 كذاك ما برجله كان فسد
 والحيوان إن يكن لم يرتدع
 فإنه يردده إلى السورا

وذاك بالإطلاق فى قولهم
 بالإذن من مالك ذاك قبلا
 فيما على الباغى الألد خصصا
 ذاك القتل حينما توفدا
 ففيه رخصة لدى التحقق
 أن يأخذن المال من يديه
 أو يتقى ضربا من الباغى وقع
 فيه فإنه على باغ عدا
 بكل ما أمكن فى محله
 أو أنه يملك منها البعض
 إذا عليه فجأة ذاك أتى
 تنتهزن بكل ممكن وجهد
 دفاعه بغير موته هنا
 ويملكن فإن ذاك يدفع
 عند دفاعه ولا يفوت
 فتلك لو كحيوان إذ عدا
 بهيمة أولى ولو عز الثمن
 لحيوان إن يكن قد دخلا
 ليفسدن فى الزرع إن أتاه
 له أو الضرب بلا ملام
 بالضرب أو بكلم كما وصف
 عند خروجه والانتقال
 أو لبهيم إذ لصرفه قصدا
 بالصرف بالكلام أو ضرب يقع
 عن ذلك المال بما قد قدرا

لماله كذاك مال غيره
أو مثل قتل كائن أو هرب
يمنع من أراد ضرا من حمى
سواه فهو جائز بحال
وحائط ومثل زرب يتقى
أو غيره من كل شوك حضا
أو غيرها من مانع وذائد
تلاف نفس من به ينصرع
من قد أتى لأجل ضرر مختفى
يكابرونه ولن يقاتلا
رؤيته أو زجره إن يجد
مكابرا مقاتلا إن وجدا
ما يهلك فيه حين حصله
من سنة الهادى إلى الرشاد
يمنع للعدو من أن يهجما
حول مدينة بأمر صـدرا
وليس حفر هذه الخنادق
وشأن غيره من أبناء العرب
به لهم أشار سلمان الأجل
كنا بفارس إذا حوصرنا
ما بيننا ومن أتى مقاتلا
بحفره وفيه أيضا حفرا
عانت صفوة الورى من غالب
وأنه ينقل ترب الخندق
وكان ذا شعر لجلد البطن

من موصل لصرفه عن ضره
وإن بما يتلفه من عطب
وجاز للإنسان أن يعمل ما
لو كان ذاك المنع عن أموال
وذلك المانع مثل خندق
بمثل أغصان من السدر يرى
وهكذا إن كان بالجـرائد
من كل شيء ليس فيه يقـع
وذاك فهو إنما يكون فى
بـحيث إن رآه رب المال لا
بل إنه يفر مع مجرد
وإن يك العدو ممن قد غدا
فإنه يجوز أن يحفر له
والحفر للخندق للأعداى
وقيس بعده عليه كل ما
لأنما الخندق كان حفرا
من الرسول أفضل الخلائق
من شأن خير الخلق والزكى النسب
لكنه مكائد الفرس الأول
فقال يا خير الأنـام إنا
نحفر خندقا علينا حائلا
حينئذ خير الأنـام أمرا
وعن براء وهو ابن عازب
يوم أتى أحزابهم بـفيلق
حتى لقد غطى التراب عنى

قال ابن عبد الله جابر الأبر
فعرضت في الحفر كدية لنا
أى قطعة قوية وفي خبر
لا تأخذن الفوس والمعادل
قال فأخبرنا بذلك المصطفى
فأخذ العول ثم قربا
فنثر الثلث هنا وكبرا
مفتاح الشام فوالله أنا
وبعد ذاك ضربة قد ضربا
ورفع الصوت بتكبير وقد
مفتاح الفرس وآلى إننى
وقال باسم الله ثم ضربا
ورفع الصوت بتكبير علن
والله ذى الشأن الأجل الأرفع
وقيل إنهم أقاموا في عمل
وقيل أربعا وعشرين وقد
فمن يكن لمثل خندق حفر
في النفس أو في المال بالإنفساد
فقيل ضامن لمن فيه ارتدى
ووجه من ضمنه فيما ذكر
من قيل أن يشرع في الفساد
كمن يظن رجلا قد أقبلا
كذلك الخلاف إن أخفى له
أو من حديد أو جدار* يقع
وضامن إذا ارتدى فيه فتى

كنا بيوم خندق فيمن حفر
شديدة منها رأينا للعنا
بأنها لصخرة لا تنكسر
منها متى قاموا لها وزاولوا
فجاءنا حتى عليها وقفنا
فقال باسم الله ثم ضربا
وقال قد أعطيت بعد ما جرى
لأبصرن قصورها الحمر هنا
فبت ثلثا آخر وأذهبنا
قال لقد أعطيت والله الصمد
لأبصرن القصر بالمـدائن
ثالثة وللجميع أذهبنا
وقال أعطيت مفتاح اليمن
إنى أرى صنعا من ذا الموضع
خندقهم عشرين يوما عن كمل
قيل بشهر وبنصفه رود
وقد تردى فيه من جاء لضر
أو أنه كان بأخذ بادی
وقيل لا ضمان في ذاك بدا
بأنه عاجله بما أضر
والضر لو جاء لذاك عادى
لقتله عاجله وقتلا
من شجر شوكا لكى يعضله
عليه حينما أتاه يطلع
ولم يكن ذاك لضر قد أتى

ورخصوا أن لا ضمان إن يكن
وفى الذى عن بعضهم قد رفعا
أو حائط له أو الجنان
فعطب السارق أو سواه
وقيل لا ضمان فيما ذكرا
بأن هذا لهو الصواب
أما الذى من خارج الحائط قد
والشوك إن يجذع نخلة جعل
كذلك أيضا حكمه إن وضع
وجائز أن يصرف الباغى الألد
ولو بجعل حائل بينهما
ولو حريقا أو حفيرا ظهرا
ويلجئ الباغى إليه وإلى
وهكذا مطمورة أو ما يقع
بلا لزوم لضمان إن تلف

فاعله لضرر لم يقصد
إن تحت أشجار كشوك وضع
وكان ذا من داخل السيران
فضامن ذاك بما أتاه
قال الإمام القطب بعدما جرى
فى سارق لوزاره التباب
يترك فهو ضامن لما فسد
فليس فيه من ضمان قد حصل
يوماً على الحائط كيما يمنع
عن له بالظلم والسوء قصد
يمنع فعل الظلم ممن ظلما
أو أنه أخفى له وسترا
ما فيه يهوى مثل بئر جعل
عليه مثل حائط قد انصدع
إذ الدفاع جائز لمن رحف

البغى بإرادة الفاحشة

فحشا ولو من رجل متى وثب
فحشا بأخرى مثلها ترتكب
وإن بلمس أو بكشف لأحد
عورته لو كان دون لذة
مدافعا لمن أراد الباطلا
من غير مبغى عليه ذا يكن
يفعل هذى الفعلة الذميمة
أمكنها من نفسه ذا وقعد
ببوك بالكفين منه الذكرا
وإن بغى الفحش من مطالبه
لغيره أو مثل سرج يعتلى
من كلما ليس له أو يقعد
و يدفعن عنه بالصدام
أن ينزعن عن فعل ما قد طلبا
إتلافه لأجل ما كان فعل
من قد أتى عن ذاك يدفعنا
أو حيث توقع الصلاة مثلا
لمن بها يلتذ عند رؤيته
لنظر الناظر نحوه هنا
لنحوه أو لزنى قد حجرا
فإن أبى فدفعه قد حلالا
عورته الكبرى لمن لها يرى

إن يكن الباغى ببغيه طلب
وهكذا المرأة مهما تطلب
أو أنه تلذذا كان قصدا
لينظرن إليه أو لرؤية
فذاك جائز بأن يقاتلا
لو أنه لقتله أدى وإن
أو أنه أراد في بهيمه
يزنى بها أو تتكهنه وقد
أو يفعلن بنفسه كمن يرى
ولينه عن جميع ما يلتذ به
كمثل أن يركب فوق جمل
أو يرقدن فيما عليه يرقد
ويمنعن منه بالكلام
بدون قصد قتله وإن أبى
فها هنا يحل قتله وحل
لكن بشرط أن يقاتلنا
ولينه من كان تعرى في ملا
أو يوصلن لنظر لعورته
لو أنه لم يقصد التمكن
ولا تعرضا إلى أن ينظرا
ينكلن على الذى قد فعلا
وقتله كذاك من قد أظهر

لو رجلا كان ومهما كشفت
فإنه يؤدين كالركبة
ويمنعن من التعرى مطلقا
وهكذا مميز قد دخلا
أن يكشفن عورته الصغيرة
ومن بغى عليه ليس يلزمه
إن يكن الذى بغى عليه
كذلك لا يلزمه أن يعرفا
إذا عليه حجة لم تقم
ما لم يطاوعه لأنه متى
كان مقارنا بذلك إلا
ويحرم عليه أن يطاوعا
وهكذا استمكانه له حرم
فإن يطاوعه فهالكا غدا
ودفعه عليه فرض نزلا
لا يعذرن بجهل تحريم كما
ما كان جاهلا بفرضيته

للعورة التى عليها اختلافا
وفخذ كذلك حكم السرة
لو كان طفلا قد غدا مراهقا
فى السبع والمجنون أيضا جعل
أو يكشفن العورة الكبيرة
تخطئة الباغى لما يجترمه
يريد أن يوقع فحشا فيه
لحرمة الفعل الذى قد وصفا
بأن ذاك الفعل مما حرما
طاوعه فى فعله الذى أتى
ما كان فوت النفس فيه حلا
من قد أراد الفحش فيه وسعى
لو أنه حرمة ذاك ما علم
لو أنه استمكن للذى بدا
لو أنه الحرمة كان جهلا
لا يعذرن فى ترك فرض لزم
وبابنا بهذه قد ينتهى

ما يعلم به مراد الباغي

القتل أم ضر يكون في البدن بضرب من كان بغى بمثل يد أو بسلاح خارج عن اليد لو وقع الضرب الذي منه صدر أو في سلاح أو كخيل قد ركب مالا كمثل جمل بقربه بذاك قتله بقصد إذ فعل يحل أيضا قصده لما ارتكب رميته لنحو ثوب بالرجل فإن قتله من المباح سلاحه وزاحفا لنا ظهر بذاك بغيه لنا عيانا بعضهم بعضا لنا ووقفوا كانوا أغاروا وله قد قصدوا قد أسرعوا مشييتهم إليهم كمثما أن يخرجوا ويشهروا ذلك في القوس الذي تنكبوا من محزم وفي التفاف أولجوا من غمده فالبغى منهم أظهروا حل قتالهم معا والقتل بغيهم بسرعة وأشهروا مضطربين قد أتوا للضرب

يعلم ما مراد باغ قد فتن أو أكل مال كان أو فحشا قصد أو بسلاح في يد مجرد كمثل رمى بسهم أو حجر على لباس من له كان ضرب أو أنه أفسد قد كان به أو غيره فإن للمضروب حل وهكذا لغير من كان ضرب وقد أجازوا قتله لو لم تصل أو بدن يكون أو سلاح وقال بعض إنه إذا شـهر فإنه يقتل حيث بانا وقيل في البغاة مهما صفوا أو أنهم على الذي قد وجدوا من مثل مال أو رجال أو هم أو أنهم سلاحهم قد أظهروا للسهم من كنانة فركبوا أو أنهم لرمية قد أخرجوا أو أنهم للسيف كانوا أشهروا فإن هم بهذا المحل حلوا وهكذا إذا هم قد أظهروا كأن يصيحوا بصياح الحرب

وقد تنادوا بندا الحروب
أو أنهم للنفس كانوا قصدوا
وقيل إن كان عليهم منعاً
يعرف بالخط وغير الخط
والتجأوا إليه ثم جاوزوا
وقصدوا مالا له أو قتلوا
وذلكم في أول ابتداء
أما الذى الحرب له تقديما
فتتله حل بأى موقف
فما له من حرمة ولا ذمم
ففيه لا يوقع قتل إلا
وهكذا المساجد الشم الذرى
لكنه يحاصر فيها إلى
لو أنهم أى من ببغى علموا
كلا ولا اصطفوا إلى القتال
لأنما بغيتهم قد شهرا
ويعرف الباغى بما قد مر من
وكمقال من يجوز قوله
وخبر من أمنا قد وصلا
وبمقال جاء من إمام
أو لشرأ وهكذا إمام
كذلك منظور له في الوقت
وبجميع من عليه جازا
كذلك أيضا كل من يصدق
وقيل لا يقبل في ذا الشأن

وقاصدين المال بالوثوب
وقد تهيئوا لذا واحتشدوا
أن لا يجاوزوا إليه موضعا
مما يجوز الحجر للتخطي
لذلك الخط وعنه برزوا
نفسا هناك أو فسادا فعلوا
بغى من الذى إليهم جائى
وقد بغى وقد أصر مجرما
وأى حالة بلا توقف
إلا إذا ما كان داخل الحرم
بمن به أوقع كان القتل
فيما لنا القطب الإمام ذكرا
أن يخرج منها وبعد يقتل
لم يشهروا كانوا سلاحا منهم
أو أظهروا حرباً لهم في الحال
فصار حلا دمهم بما جرى
ضرب وإشهار سلاح إن يكن
مثل بيان صح معهم عدله
وشهرة ظاهرة بين الملا
لو لدفاع كان أو إحكام
عدل لديه النقض والإبرام
كمثل قاض وكوال مفتى
مقاله مثل ولى فإزا
وبأمانة إذا تتفق
إلا أمينان معدلان

أو كان بالإقرار والإمام
والشروط في الإمام والقاضي على
قد صح عندي بغيه فإن يقل
فإن ذاك الأمر ليس يقبل
وأن من أفسد في أموات
يلزمه أرش الذي قد أفسدا
وإن هم لم يعلموا في الحال
وحل بالبغى قتال من بغى
لو أنه كان مكثرا فقط
أو أنه كان معيننا لهم
بمثل مزار وطبل وغنا
كذلك إن كان يسوق لهم
أو أنه يداوين الجرحى
وقد أتى فيمن رأى أصحابه
فما له قد قيل أن يقتل
إن كان ذا لم يشهدا ابتداء
أو يعرف البغى بإقرار أتى
وليأمرن بالكف من يتهم
فإن يكن لم ينته فيحكم
فإنما الواجب أن يكف
لمن له كان بكف أمرا
فإن يكن بينه ومن أمر
فما عليه غيره وليرجع
وإن يكن هذا على بطل وجب
يؤمر بالكف هنا أو كان لم

ونحوه كأحد الحكام
هذا المقال أن يقول مثلا
سمعت أو عن الشهود قد نقل
عنه ولو ممن غدا يعدل
وهم من الباغين والطفغاة
لوارث البغاة مهما وجدا
فالفقراء أو لبيت المال
ومن لديه كان في بغى طغى
لجيشهم وفي سوادهم سقط
لو أنه بلعب لديهم
أو أنه محرضا كان هنا
بهائم أو أنه يسيقيهم
وكل ما كان كهذا أضحى
بموضع تقتاتن عصابه
أعداءهم لديهم منازل
بغى عليهم حينما قد جاء
أو ببيان أو سواء ثبتا
بالبغى في ذاك القتال منهم
ببغيه منه قد حل الدم
ويظهرن من حاله ما يخفى
لو أنه كان على الحق جرى
بالكف ما صدقه فيما ذكر
إلى القتال لو له لم يسمع
عليه أن يكف حالا وليتب
يؤمر فترك البغى أمر قد لزم

كذلك المعين لا يقتاتل حتى يعرفه ببغى القوم لو أن من قد طلب الإعانة لأنه في ذا المقام مدعى وبعضهم جوز مهما كانا بأن يقتاتلن عنده متى ويبرأن منهم لهذا الحال بدون قول بل متى رآهم فإنه جاز له قتال من وقال بعض إنه يقتاتل لو لم يكن فيهم أناس أمنا إن كان قد صدقهم إذ نطقوا لو لم يقل ذلك إلا رجل وجاز أن يقتاتلن لديهم قوم علينا قد بغوا إذا يرى كمثله أن يرى أسيرا فيهم كذلك إن كان رآهم زحفوا وإن أماراة لبغى ينظرون ولا يعين واحدا منهم على حتى يبين بعد ذاك الأمر وإن يكن علامة البغى يرى فإن من من ذين لن ينكفا حل قتاله وقتله إذا ويبرأن منه وإن سواه لم وليس يبرأ منه إن كان طلب

إن لم يشاهد بغيمهم من أول من لم يقتاتل عندهم في يوم كان وليا وأخا أمانه وهو بلا بينة لم يسمع أمينا المعان واستبان ما قال بغيمهم علينا ثبتا وبعضهم جوز للقتال يقتاتلون للأمين منهم يقتاتل الأمين حالا لا يهن مع قومه إذا اتاهم صائل لو كلهم أهل براءة هنا أنهم قوم بغاة مرقوا منهم ولو من غيرهم ذا يحصل لو لم يكن قالوا له إنهم منهم أماراة لبغى ظهرا أو مال من كانوا مقاتليهم إلى حربهم وما توقفوا في الفرقتين فكيف يأمر تأن ولا يبرأ مما حصل من كان ذا بغى وذا تجرى في الجانبين وبكف أمرا فإنه الباغي وليس يخفى ما غيره كف ولم ينكف ذا ينكف فالقتل لهذا قد حرم كفا وغيره إليه قد وثب

أو أنه كف ولكن لم يكف
وإن بكف لهما قد أمرا
فإنه ييراً حالاً منهما
فإن تكن لديه قوة على
كذلك إن تبغى قبيلتان
ولم تكف غيرها ولم تقف
باغية قتالها يحل
لا يسقط اسم البغى عنها أبدا
لو كان في الطائفتين أمنا
أو كان في إحداهما من يؤمن
في الفرقتين أحد مؤتمنا
وقيل إن كان التقاة الأمانا
فيحكم لهما بأنها على
وإن يكونوا في الجميع رجحوا
أو بزيادة الأمانات على
وإن يكن قوم على قوم بغوا
واتبعوهم حينما قد رحلوا
فأكلوها والبغاة دهموا
فليس للمبغى عليهم أبدا
على الذي لهم من الأموال
أو يتبروا عند ذلك الحال
والأولون إن هم قد قاتلوا
من بعد رد كان أو إبراء
اذ قتلهم من بعد ما قد ردوا
وذلك إلا كل الذي قد ذكرا

سواه ثم للقتال ذا زحف
فلم يكفيا ولبغى ثابرا
لأجل ما عليه كانا أقدما
قتال كل فليقم مقساتلا
وفرقة كفت عن العدوان
فإن من عن القتال لم تكف
بعدم الكف معاً والقتل
إلا بكف ورجوع للهدى
فإن ذاك حكمهم تعيننا
في دينه لاسيما إن لم يكن
أى هذه أو هذه تكونا
في فرقة واحدة ممن هنا
حق وإن غيرها قد أبطلنا
ذلك بالكثر إذ تتضح
من كان معروفا بها بين الملا
فقاتل المبغى عليهم من طغوا
حتى لأموال البغاة وصلوا
من بعد ذا لهم على ما لهم
يقاتلون للبغاة والعدى
حتى يردوها لهم بحال
بجهره من تلكم الأموال
للآخرين حينما قد أقبلوا
فقتلهم حل لهؤلاء
أو أبرئوا بغياً هنا يعد
فإنه إن كان فعله جرى

من كل من كان بغى عليهم
كقائد للقوم أو إمام
فحكمه ذاك الذى قد ذكرا
أما إذا كان لها قد أكلا
فإن أكل ذا مال قد حجر
وجائز لغيره ممن وقع
يقاتلون للبغاة الأول
وذلك لا يحرم عليهم
وإن هم أرباب ذى الأموال
فليأخذوها من يدي من أخذها
وإن هم قد أيسوا أن يعرفوا
أى يصرفوها بعد قبض أوقعوا
والمسلمون إن هم ما قدروا
من أخذ فإنهم ينفوه
فإن يكونوا قد نفوه عنهم
أعنى البغاة الأولين أى على
ليس على من أخذ الأموال
وإن هم عن نفية قد عجزوا
بقوة أو خشية من أن يفر
فإنهم يقاتلون هاهنا
وليخبروا البغاة أنهم لقد

أو ذا من المنظور كان منهم
لديه كل النقض والإبرام
كما مضى موضحا مسطرا
من ليس منظورا إليه فى الملا
وأخذه جميعه لا يعتبر
عليهم بغى البغاة واتسع
ببغيتهم ذاك القديم الأول
ما كان قبيل ذاك حالهم
لم يعرفوها عند هذا الحال
ويحرزوها أو يروهم بعد ذا
أربابهم فلهم أن يصرفوا
فى الفقرا فهم لهذا موضع
أن يأخذوا المال الذى قد يذكر
من جيشهم ذاك ولا يأووه
فالقتل للبغاة حل لهم
نفوسهم يقاتلون المبطلا
لأنه قد ركب الضلالا
من بينهم لأنه محترز
إلى العدى فيعظم به الضرر
على نفوسهم بما قد أمكن
تبرعوا من أخذ لذا السب

حقية أحد الفئتين وبطلانها

محقتين في تقااتل أبدا
من جهة واحدة ذاك أتى
أما بحسب ظاهر قد جرى
أباح ذاك لهما وما حظل
فواقع يقول قطب العلماء
قول أمين قوله قد قبلا
أهل ضلال جائر قتالهم
بمقتضى قول الأمين فيهم
يقاتلوك حسبما قد علموا
بقول ذي أمانة وصدق
إذ لم يكن بغى لديهم حاصل
أو أنهم تعمّدوا أو اختلط
عليك فيه من عقاب لزما
والشرع قد أباح ذاك علنا
باغية مبطله معانده
حق وفرقة تجيء باطلا
في أمرها من بعد بغى قد سبق
من بعد أن كانت على حق وضح
على الهدى يصح دون مريّة
من بعد بغى كان أو معانده
نادمة على الذي قد أوقعت
لله أو لدنيوى منهم
والخوف من ثاروس تشنت

ولا تكون الفئتان أبدا
وغير ما تقااتل أيضا متى
في وقت واحد بنفس الأمر
فكل فرقة مع أن الله جل
بحسب ما قد يظهرن لهما
كمثل أن تقااتلن قوما على
أو بمقال الأمناء أنهم
فأنت جائر تقااتلنهم
وهم كذا أيضا يجوز لهم
فأنت في قتالهم بحق
وهم محقون متى ما قاتلوا
لكنه في الأمناء صار الغلط
عليهم وأنت مبطل وما
إذ قد علمت بمقال الأمناء
وصح أن تكون كل واحدة
وصح أن تكون فرقة على
وصح في واحدة بأن تحقق
وبغى إحداهن أيضا قد يصح
وتبطلان بعد كون فرقة
وصح أن تحقق أيضا واحدة
أن تركت بغيا لها ورجعت
وهو سواء كان ذاك الندم
أو لسوى ذلك مثل الرقعة

وذاك أن تعطى جميع اللازم
أو لأخى القضاء والأحكام
وصح ذاك الأمر أيضا منهما
إذا هما قد تركا بغيهما
وزال عنهما بذاك اسم
وصح إبطال محقة لقد
إن رجعت عن بغيها من قد بغت
ولو بإكرامه على الحق ولم
بل إنها قد طلبت أن تأخذ
فحالهم بمثل ذاك انعكسا
يصير مبغيا عليه بعد ما
وكل من أعان باغيا مضل
أو بعبية — دة أو الأولاد
أو أنه في حصن باغ قعدا
لكنه من بعد ما أن يزجرا
وإن يكن في ذاك لم يكابر
فإنه ينكلن وقد كفر
وهكذا يكفر من كان أحب
لأجل ما بعضهم لنا نقل
ومطلع الشمس تكونن الفتنة
إن كان في فؤاده لذاك حب
والفتنة إن هما تقاطلا
فكلهم في حكم رب العزة
ويحرم عليهم قتال
من بعضهم بعضا ويغرمونا

لأهله أو للإمام القائم
أو لجماعة من الإسلام
من بعد بغى سابق تقدا
ثم على فعلهما قد ندما
بغى فهكذا يزول الحكم
بغى عليها قبل ذلك الأمد
وأذعنت للحق حالا وصفت
ترض محقة بمالها حكم
ما زاد عن حق لها ونحو ذا
فمن له البغى هنا تأسسا
أذعن للحق كما قد لزما
ولو بماله قتاله يحل
إن كان في عسكره والنادى
يحرسه ممن له قد قصدا
فيظهرن عناده مستكبرا
ولم يكن معاندا للزاجر
بحرسه لمن بغى على البشر
بغيا أو الباغى الذى قد ارتكب
أن الفتى بمغرب الشمس يحل
وسيفه منها دماء يقطرن
أو كان في القلب حمية تشب
بدون دعوة هوى وباطلا
صاروا بغاة وأهيل فتنة
بعضهم بعضا وأن ينالوا
ما أتلفوا حالا ويأثمونا

وكل مسلم عليه يحرم حتى إلى أمر الإله يرجعوا وإن يكن أهل الهدى قد قصدوا وخاف أهل البغى أن يكون في كمفسد يفعل غير ما يحل فلا يجوز للبغاة يقفوا لكن لأهل البغى سيف قاطع وذا هو التوبة والرجوع فليرجعوا إلى الهدى من قبل أن فحاررة السيوف أثر وإن هم قد رجعوا إلى الهدى فإنه يصير باغيا وحل والقائمون إن هم قد ركبوا فإن من للمال قد تناولا نعلما مراده أن يفسدا ولم يرد نهبها ولا تملكها لأن أموال البغاة وردا وعلماء المسلمين استعملوا فعل من يأخذ هذا المالا وكل شيء حقه يحتمل أما ركوب الفرج فهو لا يحل وقتل طفل مثله فمن فعل وللبغاة دفع هذا الفاعل قبل مثابهم وبعده على حتى يزول عنهم وينهزم

بأن يعين لفريق منهم ويترك البغى الذى فيه سعى إلى البغاة فى خميس حشدوا جيش الهدى من كان غير منصف وناهب مراده بأن يغفل لدفعهم خشية أن لا ينصفوا إذ أرادوه وحسن مانع نلحق فهو الملجأ المنيع تضمن حرب فيهم وأن تشن يعرفه الباغون مهما عثروا وخصمهم لم يقبلن تمردا لهم قتاله لأجل ما فعل فرجا حراما أو لمال نهبا له احتمال فى الذى قد فعلا ذلك كى به يهين للعدى فمالهم قتاله بذلكا جواز أن تضيعن وتفسدا تضيعها والأمرء الكمل أخذه يبقى به ذا حالا وبطله فلا يقال مبطل فليس للصواب فيه محتمل ذاك فباغ ودفاعه يحل عنهم ومن ينصره فى الباطل نية دفع ما يكون باطلا ومالهم دفع لغيره من ظلم

ولا لهم يدافعوا بقصد
ومال مبغى عليه إن جعل
فجائز أن يهجمن هذا على
إن كان مانعا لداخليه
لو كان داخلوه من كان يرد
كذلك حصن قد بنى ليمنعا
فجاءه من شاء أن يهدمه
حل له يقاتلن من منع
حتى إلى إحراق ذاك يصلاح
أما الذى لم يجعلن لمنع من
فإنه لا يقصدن بغشيم
لكن إذا لم يجدوا أن يخرجوا
إلا بهدم أو بإحراق مضر
وما عليهم غرمه والظالم
وقال بعض العلماء عليهم
وما عليه لا ولا عليهم
من ربه وقيل لا يهدم
إن كان يصلحن لغير ما جعل
وغيره من سائر الأموال
في حالة التغيير للمناكر
فإن من إناء خمر قد ستر
كى يرفعن يده حتى يصلح
ولو أريق الخمر أولا فلا
لأنه إتلاف مال إلا
إلا لخمره فلا بأس نرى

بغيرهم الأول والتعدي
داخل حصن والذرائى والخول
من كان بالحصن وأن يقاتلا
أن يأخذوا ما قد ذكرنا فيه
لربه المال الذى به وجد
لظالم ممن أتاه مسرعا
أو من يشا بناره أن يضرمه
ويسفكن دمه لما صنع
أو يصلن لهدمه مستأصلا
كان به من ظالم فيه قطن
بذلك الإحراق أو بالهدم
للظالمين حيث فيه ولجوا
فليحرقوه بالجحيم المستعر
عليه فى ذاك الضمان اللازم
ضمانه إن أحرقوا أو هدموا
إن كان داخلا بأمر يعلم
أو يحرقن بل إنه يسلم
له فإن هدمه ليس يحل
فحكمه أيضا كهذا الحال
إن جعلت لأجل نكر ظاهر
بيده يضربه من قد أمر
إلى إراقة لخمر فيه حل
يصير كسر جامها محلا
إن كان لا يصلح ذاك أصلا
فيه إذا أتلف أو قد كسرا

كذلك قاطع على من قد طلب
يكون جائزاً له فيها الممر
وحالما كان له ذاك قطع
وإن أوى الباغي إلى شخص وقد
يقاتلن وحده الباغي فقد
في المال والحصن ومهما قاتلا
فهو من الباغي فساداً أعظم
ذاك الذي لا يوصلن إليه
والباغي لا يضمنه كما مضى
وإن يكن ذلكم الباغي دخل
أو ماله وكان ذا لا يوصل
أو بتلاف المال فالتضمن
ليس على هادمه ذاك ولا
لو كان من عليه بغى وقعا
لأن بيت المال للقيام
وقيل بل يضمنه باغ حرب
ومن يقاتل باغياً لا يحذر
لو كان ما يتلفه أو يهدم
وقيل إن كان الذي قد هدمه
فليس فيه من ضمان حقيقاً
وهو مقال كان قطب العلما
كذلك الباغي لدى الأحكام
أما الذي ما بينه وربّه
وقال بعض العلماء يحكم
والقطب قال إن هذا القول

ليهدم الحصن طريقاً قد ركب
فليجهن عليه مثلما ذكر
يقاتلن مطلقاً حتى يدع
أواه في حصن له وقد قعد
ولو قتاله لإفساد يؤد
عليه من أوى له وأنزلا
وما له وحصنه يهدم
إلا بإفساد يكون فيه
إن كان داخلاً بأمر ورضا
لحصن مبغى عليه ونزل
لقتله إلا بهدم يحصل
من بيت مال ربنا يكون
على الذي أتلفه من الملا
هو الذي أتلفه أو صدعا
بالقسط مجعول لدى الإسلام
لأنه في ذلك الأمر السبب
هدماً وإتلافاً إذا ما يقدر
مالاً لأجر أو يتيم فيهم
صاحبه في حال حرب أضرمه
في بيت مال ذي الجلال مطلقاً
قال به مصرحاً وجزماً
ليس عليه فيه من إلزام
فالباغي ضامن لما حل به
به على الباغي إذا ما يهدم
من الشذوذ فاطلب الدليلاً

وإن أتى ذلكم الباغى إلى
ويطلبن من بغى عليه
ليأخذن منه ما كان وجب
لم يدركن عليهم في الحكم
أما مع الله فمهما قدروا
ان صح بغيه لديهم على
وان عن الاخراج هم تمنعوا
لمن بغى ذاك عليه إن وصل
فإن هم قد منعوا لمن بغى
وإن يكن مختلطا لديهم
ولم يقاتلوا عليه حرما

منزل قوم وبه قد دخلا
منهم بأن يخرج به إليه
له بحكم الشرع مع من انتصب
إخراجه على طريق الرغام
يلزمهم إخراجه لا يعذروا
من كان قد طالبه وساءلا
فانهم قد كفروا وضيعوا
لأخذه من حيثما كان حصل
فهاهنا قتالهم قد سوغا
بحيث أن لا يفرزن منهم
لأجل ذا عليهم أن يهجموا

بغى بعض العسكر

على سواء بغى بعض آخر
على مكان واحد إذ أقبلا
من قبل ذاك الحال بغى قد سلف
قبل صلاح فى الذى قد سلفا
فان ذاك حكمه قد يختلف
يحكم بالبغي عليهم والضلا
ضلاله وبعيه على الملا
من قد بغى بنفسه وبدلا
لكن على عسكره المحامى
ولا يعاضدوه فيما كونا
أى موضع كان به البغى حصل
يكون بغيا للجميع شملا
ان أمر البعض من الأعوان
فإنه بأمره الذى بدا
بالبغي حيث أمره ملتزم
عبدا له فحكمه كما ترى
إن سار أقوام إلى أقوام
وحينما كان اللقاء بينهم
ومن أعانهم ولم يكن فعل
فى الحكم ما يلزم من قد فعل
وكثر السواد والمقدرات
ذلك حين اشتبك القتال
منه القتل رأسه حيث يرى

ولا يكون بغى بعض عسكر
لو أن ذين العسكرين نزلا
إن لم يكن لذلك البعض عرف
ولا صلاح أو له قد عرفا
لو كان فى العسكر سلطان عرف
وإن بغى إمام عسكر فلا
إلا إذا كانوا أعانوه على
بل إنه يحكم بالبغي على
كان إماما أو سوى إمام
أن يبرعوا مما الإمام قد جنى
إذا هم كانوا لديه فى محل
وعسكر الإمام بغى البعض لا
إلا الذى يقال فى السلطان
إن يبغي على الورى ويفسدا
يكون باغيا عليه يحكم
وهكذا السيد مهما أمرا
وقد أتى فى أثر الأعلام
يحاولون أن يقاتلوه
كان بجمع الخارجين من قتل
فإنه يلزم من لم يفعل
إن كان فى جيش البغاة سارا
وكان عندهم إلى أن نالوا
وقال بعض إن من قد نظرا

فإنه مشارك في دمه
وجاء عن بعض من الأئمة
وهو بأنه إذا الباغى نظر
ويمكن المتضمن في الحالين
وقيل في قوم تتابعوا على
وقد أعان البعض بالسلاح
وبعضهم أعان بالركوب
حتى دنوا منه وقد تقدما
فإن كل الخارجين في الدم
ومحدث لقطع نخل منهم
أو أنه كان لمال نهبا
أما إذا ما كان فيهم قائد
وهكذا السلطان مهما أمرا
وسيد يأمر عبده هما
في واجب الضمان في الأموال
وهكذا في الحق أيضا كالأدب
لكنه بالقتل ليس يقصد
أو أنه قد كان في مقام
من كل من قد يقتلن في السر
وفي انتباه وبأى حال
إن كان قبل ذاك أيضا أمرا
وقال بعض العلماء يقتل
وذلك أن يأمر بالفساد
ثلاث مرات فبعد الثالثه
وقيل بل يقاد هؤلاء

وماله براءة من غـرمه
قول بقلب هذه العبارة
رأس القتل والضمان لا مفر
ما أجدر الخارج بالتضمن
أن يقتلوا بغير حق رجلا
والبعض بالطعام في الكفاح
وقد تسارعوا إلى الوثوب
إليه بعض منهم فأعدما
تشاركوا من قود ومغرم
أو أنه كان جدارا يهدم
فالغرم كله عليه ركبا
فالغرم كله إليه عائد
قوما له ببغيهم على الوري
كالباغي في جميع ما تقدا
وفي النفوس ما أتوا بحال
ومثل تعزير لمن له ارتكب
إلا إذا في الحرب كان يوجد
من يقطع الطرق على الأنعام
وغفلة ويقتلن في الجهر
يقتله من جاء لا يبالى
بالفعل للفساد ما بين الوري
من بعد أمر ثالث إذ يحصل
أمرا يلي أمرا بلا تمادى
يحل قتله لما قد أحدثه
كلهم للقتل والغناء

إن كان مأمورهم قد قتل بأمرهم فدمهم قد حلالا

أدلة الحكم بالأماره

تقدمت بذكره الإثارة
للحكم من دلائل تبين
عن الرسول ومن الآثار
في الحكم بالبيان واليمين
به من الآثار عمن قد سبق
لحصة لها بدون ريب
عن اجترأ بأمارات أبت
وهاك ما في ذا المقام جائئ
تعرفهم في الذكر هذا يتلى
حال على الشخص غدا مرسوما
بدم كذب ظاهر النصوص
يعقوب أبدى نكره ما قبل
وليس من خرق على الثياب
بأن كذباً ما أتوا محالا
ورأفة فيأكلن يؤسفا
ولا يقصصنه تقصيصا
علامة دما له قد حصلوا
أبدت لها التكذيب واللامه
من حالة التمزيق والتقصيص
إن قبل إن ذلك الشرع نزل
مع أنه كلام غير ربنا

والحكم في البغاة بالأماره
وهاهنا أذكر ما يكون
من الكتاب ومن الأخبار
إذ الأحاديث من الأميين
كذلك بالإقرار والذي لحق
راسخة في داخل القلوب
فكانت القلوب للذي ثبت
وهي التي تذكر في الدماء
فالله بالسيما يقول جلا
فدل ذلكم بأن السيما
وقال قد جاء واعلى القميص
وحين جاءوا بقميصه إلى
لأنه لم ير أثر ناب
فإنه قد استدل حالا
قال متى الذئب بحلم عرفا
وليس يخرقن له قميصا
شاءوا هم برأيهم أن يجعلوا
فقرن الله بها علامه
وهي سلامة على القميص
قال الإمام القطب والحبر الأجل
على سوانا فهو لا يلزمنا

قلنا بأن كل ما قد أنزلا
فإنما أنزله لمنفعه
والاقتدا بما علينا نزلا
إلا إذا كان هنا دليل
أولئك الذين قد هداهم
وجاء في السنة من ذلك في
منها النبي أمر الملتقطا
إلى الذي بوصفه قد جاء
مع العفاص قائما مقامها
وذاك لا يحكم في الوديعة
وقد قضى الرسول بالقيافة
وجعلوها لثبوت النسب
وليس فيها من دلالة تخط
قال الإمام القطب حين وصفا
لم يحكم بقافة قال ومع
على ثبوت تلکم الأمارة
بأنه وافقه حكم وضح
ومنه أن ولدى عفراء قد
في يوم بدر والرسول قال هل
وقد أجاباه بلا فقالا
سيفيكما وحينما قد نظرا
قال لواحد من الاثنين
وقد قضى له النبي بالسلب
ومنه أيضا قوله في البكر
فصمتها أمارة عن الرضا

له علينا الله جل وعلا
ولفوائد لنا قد وضعه
فإنه أصل لنا تأصلا
يصرفه عن أصله نقول
فاقتد في الذكر العزيز بهم
مواضع وهاكها فلتنتفى
أن يدفعن ما له قد لقطا
وجعل الوصف هنا الوكاء
بينه وأوضح الأحكاما
به وما أشبهها والسريقة
والقائمون بعد بالخلافة
دلالة ما إن بها من كذب
إلا مجرد العلامات فقط
لكنما التحقيق أن المصطفى
هذا ففيه لدليل قد وقع
لأنه قد جاء في الرواية
من قائف ومع سماعه فرح
تداعيا قتل أبي جهل الألد
مسحتما سيفيكما مما حصل
من بعد ذاك أرياني حالا
لذينك السيفين ثم اعتبروا
هذا الذي سقاه كأس الحين
لما رأى حسامه قد اختضب
سكوتها إذن عليها جرى
كمثلما قد مر قبلا ومضى

وجوزت شهادة على الرضا
والقطب قال هذه من أبين
ومنه أيضا ما به قد حكما
إذا وجب الحد على من وجدا
قال الإمام القطب ذاك نقلا
كذلك إن تقيأ الخمورا
سليل مسعود الرضا حكما
ولم يكن يعلم أن أحدا
والاعتبار للأمارات وقع
فمنه ما يذكر في النكاح
زفت لشخص ويراها الرجل
لو كان لم تشهدنا نساء
بأن هذه فلانة التي
معتمدا فيها على القرائن
ومنه ما أجيز من قبول
على يدى طفل كعبد وأمه
ومنه ما أجيز للضيوف
بكقضاء حاجة الإنسان
والشرب من كوز له والأنكا
وهكذا تعليق شيء في الوتد
ومنه أن تأخذ ما لا تتبعه
لو ربه تعرفه شخصا
كذا جواز الأخذ للبقية
وفي البيوت بعد أن ينتقلا
كذلك ما عند الحصاد يسقط

بالصمت منها إن يكن تمحضا
أدلة الأحكام بالقرائن
فاروقنا من بعد رأى العلم
فيه من الخمرة ريجا قد بدا
عن بعض صحننا السراة النبلا
قال وبالذى ترى مذكورا
كذلك عن عثمان أيضا رسما
عليهم أنكر ما منهم بدا
بكثرة في الأثر الذى رفع
يجوز وطء غادة رواح
في ليلة الزفاف حين تحمل
ولا رجال حضروا وجاءوا
كان عليها موقعا للعقدة
تلك التى تظهر للمعاین
هدية جاءت من الخليل
فذاك من قرينة قد علمه
من انتفاعهم لدى المضيف
في موضع لها بلا استئذان
على وسادة هناك تركا
وكما كمثل هذا قد وجد
نفس الفتى إذ يسقطن وترفعه
كمثل تمرة وفلس وعصى
على الفدادين وفي الأجنة
منها من الحبوب مما حصلا
من كلما صاحبه لا يلقط

قدمه للضيف أو لغير ذا
من بعد أن قدمه له كل
في زمن إنياس انفلاتا وترك
منه ودائعا إليه وثبوا
وما له من تركة قد تركا
على متاع فبه له حكم
في كل قتل يوجب القودا
عمدا كذاك قولهم قد كانا
قتلت عدواناً وعمداً الرجل
يظهر للشاهد حين يشهد
من القرائن التي قد عرفا
أجيز أن تؤخذ أو تجازا
فإنها علامة لجلبها
بمالهم مناسب في الحال
إن في متاع البيت قد تخاصموا
وللنساء كالقسط والحبال

ومنه أن صاحب الأكل إذا
جاز له الأكل ولو لم يقل
ومنه أن تاجرا كان هلك
ودائعا للناس ثم طلبوا
ففتش إنياس على من هلكا
فكل من أبصر اسمه رسم
وهكذا شهادة من شهدا
بأنه قاتله عدوانا
ولم يكن أقرب من هنا قتل
والعمد وصف قائم بالقلب لن
فجاز أن يشهدا بالعمد اكتفا
ومنه أن هذه الركازا
إذا رأوا علامة الشرك بها
ومنه حكم القاضي للرجال
وللنساء بمالها يبلأ آثم
فاحكم بكالسلاح للرجال

السالب والقاطع

الحكم في القاطع للطريق
على صفوف متنوعات
يكون بالفحش وكل منهما
به ولو قد كان في بعد صدر
بين منازل كذاك في القرى
يرد للقائم بالأمر
إلينا حيث يقول إنما
لم ينته المناقون يعلن
فسرها كل بحسبما يجد
وقطع الطريق علينا ونهب
عليه فالقتل جزاء حضرا
يقتل فمن يمينه ذاك جذم
رجل له يسرى إذا ما قطعنا
طرفا فإن في يدنا ذاك وقع
فإن هذا يصلبن حالا
موحد للملك الديان
أن نقدرن عليه بعمد الفعل
حروبه تلك من التعسف
من أهل قبلة أتنا معتدى
ما جاء فيمن كان مستحلا
من بعد ذاك الفعل حالا وأبى
يترك بعد البغى منه مهملا
إلى الذى به الإله حكما

الحكم في السالب بالتحقيق
والقطع للطريق فهو ياتى
يكون بالقتل وبالأخذ كما
إن كان معروفا بذاك وشهر
أو مرة إن كان منه قد جرى
فإن يكن ذلك في الظهور
فيحكم فيه بما قد حكما
وقوله جل جلاله لأن
واختلفوا في الآية الأولى وقد
فقال عمرو بن قنبر من حرب
مالا ونفسا فإذا ما قدرا
وإن يكن أصاب أموالا ولم
تقطع منه يده اليمنى معا
وإن يكن من أهل شرك وقطع
وقد أصاب النفس والأموال
والصلب لا يكون في إتيان
وإن أتنا ثابا من قبل
يهدر عنه كل ما أصاب في
وليس يعفى أبدا عن أحد
ما قد أصاب في الحروب إلا
فال فإن له الإمام طلبا
فذاك باغ لا يقاربن فلا
أو أنه لنفسه يسلم

أصاب في امتناعه واختار ما
يهدر عنه وبه لن يؤخذ
فيما أصبناه وما كونه
إلها في قوله وأثره
والمسلمون القادة الأعلام
به عليهم ربهم وألزموا
فيهربوا للشرق أو للغرب
من بلد الإسلام أهل القبلة
بعض من التخيير فيهم حالا
إن شاء قتلوا فله قتلهم
يقطعهم وإن يشا نفيا يجد
قد قاله وغيره تكلموا
هل ذاك موقف على الإمام
لها سوى الإمام فهو المنفذ
إنفاذه كسائر الأحكام
قال بأن القتل جائز فقد
لكل قادر بلا تواني
يجوز إلا لإمام في الملا
من قد أخاف الطرق والمذاهب
يرتكب الضلال جهراً بيننا
عليهم إمامنا ويقهرها
بنفسه غرماً كمثلاً وجب
والصلب قبل القتل بعضهم شرط
خشبة يهان حتى يقتل
بأنه يقتل ثم يصلب
في صلبه حياً إلى أن يهلكا

يقاتلن على امتناعه فما
من النفوس والجراحات فذا
إذ لا قصاص بيننا وبينه
وقال والنفي الذي قد ذكره
فذاك إن يطالب الإمام
بأن يقيموا فيهم ما حكما
من قتلهم وقطعهم والصلب
لا يأمنون أبداً في بقعة
قال وليسه على ما قالوا
إن الإمام بالخيار فيهم
وإن يشا يصلبهم وإن يرد
هذا كلام الشيخ عمروس وما
واختلفوا في هذه الأحكام
كسائر الحدود ليس ينفذ
أو سائغ لسائر الأنام
إذا عليه قدروا والبعض قد
في حالة الظهور والكتمان
أما سوى القتل فإن ذاك لا
واعلم بأن ذلك المحاربا
وبالفساد في البلاد أعلنوا
غنا يتوبوا قبل ما أن يقدر
فيغرم الأموال من لها نهب
ويقتل القاتل وحده فقط
يصلب حياً وبطنه على
وفي مقال قد رواه النجب
وقال بعض يصلبن فيتركوا

والقطع من رسغ اليد اليمين وإن من أنواع نفى من غدا فسجنه من نفيه له أشد والنفى راحة له وربما وقيل إن عمر الفاروقا وذلك قيل إنه كان نفى وقيل إن النفى فى الآيات لأنه هو الذى ينفىه وقال بعض العلماء بطلب لا يستقر فى بلاد أبدا لكنما الحبس أراه أمنعا وإن يك الخارج فى الكتمان فلينه جماعة الإسلام فإن يكن لم ينته عن مطلبه وإن على الحبس له لم يقدروا فإنهم يقتلونه إلى وخارج للقطع لكن لم يجد يتبع حتى يقتدرن عليه وإن بأكل المال كان قد عرف فليقتلوه وحدهم أو يأمرؤا وإن بإعطاء لرشوة على إلا الذى كان بقتله قصدا لا للإله الفرد جل وعلا مالا له أو ليكون عنه فى كمثلى سلطان أخى بغى قصد لى يكون بعد هذا الشأن

والرجل من مفضلها المبين محارباً أن يسجن مقيدا لأنه يغيب عن كل أحد يؤذى لمن بقربه قد خيما كان رأى السجون والتضييقا لرجل ولا رتداد قارفا به أريد السجن للطغاة عن أرضنا متى يغيب فيه من كل موضع لنا فيهرب وهكذا حالته طول المدا لجوره والفساد أقطعا أراد أن يقطع فى مكان عن الخروج لأذى الأنام فليسجن سجنا كما يليق به لأنه معاند مستكبر أن يترك خروجه على الملا مالا ولا فحشا وقتلا لأحد ويحبسن بقدر ما يكفيه أو أنه بالأكل والقتل اتصف بقتله من لهم يأتمر قتل لمن كان له قد قتل تعينه أو لحمية فقد أو أنه أراد كيما يأكل محله من بعد قتل متلف يقتله فى حال بغيه أحد هو الذى يحمل فى السلطان

فلا يحل لمريد القتل
وهكذا يقتله لا يأمر
وهكذا عليه لا يدل قط
فإن من لقتله تقصدا
عليه محكوم بحكم من بعي
وما على الناس دفاع من قتل
لأنما دماؤه محالة
وما على الناس بأن يعرفوا
ولا الذي ينجيهم ممن قصدا
ولا الذي ينجيهم من تلف
أو عطش أو مثل جوع أو حرق
اذ ليس من حق له على أحد
وقاعد على فراش قد حرم
وقاطعوا الطريق مهما ضعفوا
بمرض أو مثل جوع بهم
وهكذا عن جلب نفع لهم
فلا يكون قط قطع منهم
فالخلف هل بالحالة التي ترى
كمثل أن تنجهم من هلكة
وهكذا إن هلكوا تصلى
تدفنهم وغير ما قد ذكرا
أو أن ذاك لا يكون لهم
قال الإمام القطب بعدما ذكر
ويقتل القاطع مهما قتل
لو كان طفلا وكذا الغانيه
لا إن يكن أردى لمن لا يقتل

يقتله على كهذا الأصل
على الذي ذكرت فهو يجبر
ليقتلن هذا على هذا النمط
على كذا فذاك باغ أجبرما
إذ لم يكن ذاك له مسوغا
له على ذاك لبغى فيه حل
وما له حق ولا حرمة له
له مريد قتله ويصذرا
لقتله وجاءه تعمدا
يقصده كغرق يوافي
أو انهدام أو سواه قد طرق
كمانع الحق وعبد قد شرد
وامرأة ناشزة فلا يلم
عن قطعهم بمالهم قد يصرف
وعجزوا عن دفع ضر عنهم
قد عجزوا وقد وهى أمرهم
أو منع حق لازم عليهم
يلزم حق لهم على الورى
تجتاحهم أو وقعوا في هوة
عليهم وتفعّلن للغسل
مما يكون لازما من حضرا
إلا إذا ما بان توب منهم
هذا هو الصحيح عندى المعتبر
من كان مقتولا به من الملا
إن كان قد أردى لها علانيه
فيه كعبد مشرك يجنّدل

يأكله أن يعرف بما كان اجترم
أو كان في سر كمن قد غفلا
قتلا له كذا يدل إن يرد
في قطعه نفسا ولو من كان ضل
أو قد أجبرت وكذا الحربيه
فقط فالجواز في هذا نقل
أو ببين كاشف الستار
في حال بغى حين يأتي الأكل
وحده النكال عند القدرة
إلا إذا كان بدين فعلا
يغرم ما أتلفه ومزقا
فاحشة لو ببهيمة يجد
من بعده فبالنكال يرمى
فحقه القتل بلا ملام
غير زمان لإماننا الوفي
موافقها أو كان عبدا هانا
من ليس حرب فتنه قد بطلا
حرب ديانة تـكـون أولا
حرب ديانة لئلا يفعل
يدعى قبيلة دون أن يسفك دم
إن كان عن شرع الهدى تولى
أو بالمشاهدات والعيان
إن شهرت أفعاله في بلدته
تلك التي يسكنها في البلدة
جملة حارات لدى أهليه
كواحد إن قال عندى مشتهر

وأكل المال هنا أو كان لم
لو بعد ما أن يرجعن المنزلا
أو في منام ويعان من قصد
وجوزوا أن يقتلن إذا قتل
لو أنها مشركة ذميّه
أو كان عبدا وإذا مالا أكل
ويعرفن بالأكل بالإقرار
وأنه لا يقتلن إلا
أو مع مجيئه لتلك الفعلة
ويغرم ماله قد أكل
وقال بعض العلماء مطلقا
كذلك قاطع طريقا وقصد
يقتل حال بغيه وأما
وإن يكن في زمن الإمام
وقد أجيز قتله لو كان في
لو ذاك غير محصن لو كانا
وذاك مهما قطع الطرق على
قد سبقت بينهما قط ولا
ولينه من يكون قاطعا على
أو حرب فتنه وللحق الأتم
وما لهم أن يقتلوه إلا
ويعرف القاطع بالبيان
كذلك بالإقرار أو بشهرته
تعتبرن شهرته في الحلة
إن كان ذا في بلد وفيه
لو أنه عند الخصوص قد شهر

عليه بالقطع وما قد يلزم
يحكم أنه لقطع فعلا
أكثر أو قبيلة من الملا
مراده أن يقطعن لهؤلاء
أو كانت البلدة في حد النظر
أو مائة من رجل يأتونا
وقد مضى بيانه فيما سلف
يقطع حسب الأثر المنصوص
جماعة عن فعله وتمنعه
ولو عفا عنه الولي وسمح
قتلهم في الذكر هذا يتلى

بأن هذا قاطع فيحكم
وقاطع على معين فلا
كرجل أو رجلين أو على
أو بلدة وبأن أن الرجال
إلا إذا القبيلة التي ذكر
توصف بالعموم أربعونا
على خلاف في العموم قد عرف
ويدفعن من عن الخصوص
يدفعه بنفسه أو تدفعه
والعفو عن محارب ليس يصح
فلا يجوز للإمام إلا

البغاة إذا عارضوا المبغى عليهم في الطريق

كانوا بمنزل هناك لهم
قربهم فلهم أن يجمعوا
وليتهيئوا لما قد يدهم
جاز لهم تهيؤ لما وجد
أن يشهروا الرماح والصوارما
جرى إليهم يكون عاجلا
حمية تبدى لمن قد أقبل
إظهار ما دل عليه مثالا
عليه أولا تحسبونا أبدا
قاتلتموهم قبل من سنينا
وأنهم لا يرتضوا العدوانا
بمثل رمى أو بضرب يظهر
صار قتاله من المباح
منهم بقتل لو يخافوا الاعتدا
ما دل عن بغى هنا معروف
إليهم ويظهر الصياحا
بغير ما دلالة لحوال
وحكم أهل البغى يحكما
بغيا وخاف القتل منهم والردى
وقد بدا بالقتل والقتال
قتل كأكل المال إذ خافهم
فيهم لضمان لما قد أفسدا
في موضع بالضرب أو تراميا

إن سار قوم في طريق أو هم
فعاينوا شيئا مخوفا يهرع
أموالهم ويجمعوا صاحبهم
ولو بإسراع لمشية وقد
للحرب والقتال لكن دون ما
لجهة الذين خافوهم ولا
ولا نك لم يقبح لا ولا
ولا بإظهار قتاله ولا
مثل صياح للقتال والندا
مثل بنى فلان الذيننا
بل يظهرهم لم الأمانا
فإن يكن فاجأهم من أبصروا
أو أنه أشهر للسلاح
لكنهم لا يبدعوه أبدا
إن لم يكن من ذلك المخوف
كمثل أن يوجه السلاحا
فمن بدا آخر بالقتال
فذاك باغ ويقااتلنا
عليه لو قد كان ذا لم يقصدا
أو أنه قد خاف أخذ مال
فيهم لئلا يصلنه منهم
فإنه في حين بالقتل بدا
والفتتان إن هما تلاقيتا

ودون تحجير هنا ووضع حد
في حاجة أو في مباح قد ظهر
بحكم من بغى عليه يحكم
أعطت أمانا إذ رأتها جائيه
أو فرقة منهن كانت حجرت
وحاذرت بالقتل أن يأتيها
حدا وخطا كان بينهما
فكاسر الأمان ممن وجدا
قتالهم ما فيه من ضمان
ضموا متى ما عاينوا الأحوال
وأنه جاز إليهم وعزم
قد حجروه عند حد يعلم
وأن يقاتلهم فباغ قد عدا
إن كان منه قد تبدى الضرر
أو قعدوا على كماء كائن
على طريق وهناك احتبسوا
ولا الذي دل عليه حالا
قد أظهروا حال قعود منهم
فذاك باغ دون ما إشكال
أو فتكة في ظاهر الأحوال
بالقتل في استخفائه ويعدم
قدمه هدر لأجل ما فعل
بأنه ليس بمستخف لذا
جناية الفعل الذي قد فعله
أو في طريق سلكوا سويه

بلا بداية تكون من أحد
ودون الظهار ليسير أو سفر
فالكل من هاتين باغ مجرم
وإن تكن إحداهما للثانيه
وتلكم الأخرى له قد كسرت
على الذي كان بغى عليها
بأنه لا يتجسس أوزنا
وقد تعداه إليها قاصدا
والمتعدى الحجر باغيان
وإن هم أنفسهم والمالا
وقد تهيئوا لحرب من دهم
فإنهم يقاتلوه إن هم
وقد تعدى حجره المحددا
قد حجروا عليه أو لم يحجروا
كذاك إن تحصنوا في مأمن
أو سبقوا إليه أو هم جلسوا
ولم يكونوا أظهروا قتالا
ولا الذي دل على بغى هم
فمن يقاتلهم على ذا الحال
ومن يك استخفى لأخذ مال
فإنه عليه ليس يهجم
وإن يكن في ذلك الحال قتل
وإن بين من بعد قتل نفذا
فإنه يلزم من قد قتله
وإن يسر قوم على بريه

أو كسلاح أو لباس لهم
فعاينوا من يأخذ للبعض
فإنه جاز لهذا الناظر
ويهجم عليه دون دعوة
لكي يكف النفس عما فعلا
ولا بإقرار من الباغي نفذ
بغى صريح أمره تبينا
لأحد في حينما تناول

وعندهم مال وذاك غنم
وكان مطروحا فويق الأرض
في أول الرفقة أو في الآخر
قتال من نال من الغنيم
أي دون دعوة إلى الحق ولا
ولا شهادة يبغى من أخذ
من ذلك الآخذ فالأخذ هما
لو لم يحزه كان أو ما قتلا

الضرب بالمزاح

ممازحا وماله أن فسادا
أو كسلاح أو لباس عالى
لم يدره ممازحا له بذا
تجاهلا فى الدين عنه نقلا
يكن له فى حين ذا مقاتلا
قتاله وقتله به يحل
لو أن ذاك الفعل منه بادی
أو أنه أيضا يمزقنه
أو كان فى مال له وأتلفه
بما به كان عليه يقضى
لكن بدون ذاك يدفعنه
ولا الذى صح به الكفاح
يبرأ منه للذى قد فعلا
إن تك ذى بدون ضرب صارا
ومنه يبرا للذى يرتكب
لو لم يكن ضرب بهذى الحالة
بغير جائز لذاك حجرا
به لدى العادة حين يصل
إليه بالضرب به جهارا
عليه لو كان له قد أحفظا
وجاز أن يدفعه ويدهمه
يضربه ذاك به مما أعد
لما به يموت من قد مزحا

ويهدرن دم المخوف إن غدا
بسبب الخوف بأخذ مال
إذا رماه خائف منه إذا
لقول خير الخلق لا جهل ولا
وإن يكن دراه مازحا فلا
إلا إذا كان لشيء قد فعل
من كل ما يفعل من فساد
فى كلباس يأخذنه منه
وهكذا إن كان أيضا كشفه
وماله أن يدفعنه أيضا
إن لم يكن هذا الفساد منه
وإن يكن ليس له سلاح
فضربه ليس يصح لا ولا
لو بيديه كان قد أشارا
وإن بها يضرب فهو يضرب
وقيل يبرا منه بالإشارة
لأنما ذاك مزاح قد جرى
وإن يكن لديه مالا يقتل
كالصوف والنبت وقد أشارا
فما له يضربه مغلظا
إن يك بالمزاح فيه اتهمه
لو بالذى أكبر مما قد قصد
لكن بلا قصد هنا توضحا

وإن بضرب مازحا أشار له
فإن في ذلك خلفا قيل لا
ولا له يبرأ منه إلا
وقال بعضهم له أن يضربه
ولو عليه الضرب كان ما سقط
وقال بعض إن يكن منه عرف
فما له أن يضربنه لا ولا
لو وقعت ضربته عليه
وإن يقع منها فساد ضربا
ورجلان اتفقا واجتمعا
بكسلاح كان للمزاح
فإن هما تضاربا تضامنا
وليبرأ منهما من شأهما
ولو درى بأنهما قصدهما
والضرب والرمى لتعليم يجر
ما لم يكن بالرمى ضرب حصلا
ورخص البعض بأن لا يائثما
ما لم يقع بذلك الرمي وجع
في المال قدر ما به النفوس لا
ومن لضارب له قد أذنا
إن يكن الضرب على تعدية
وضامن له إذا ما ضربه
وإن له يأذن في جرح وقد
أبرأه فذلك الإبرأ يصح
وإن يكن من قبلها أن ينجرح

بمؤلم وموجع لو فعله
يضربه ولو أشار مثلا
إن وصلت ضربته المحلا
ويبرأ من له ما قد سببه
أو أنه لم يضربن فيه قط
إن لم يرد تعدية بما اقترب
يبرأ منه للذي قد فعلا
ما لم يك الفساد منها فيه
ويبرأ من له ما قد ركبا
على ترام وتضارب معا
أو طلب التعليم للسلاح
وليبرأ مما هناك كونا
فعلهما إذا رأى الضرب بدا
بذلك المزاح والتعلم
إن كان ذاك يتقى ويحترز
أو كفساد حين ذاك وصلا
ولا براءة تكون منهما
بالضرب أو كان فساد قد وقع
تسمح إذ ذلك ظلم حصلا
يضربه فالكل هالك جنى
ليس لحق لازم من جهة
ويقتلن به إذا ما غيبه
جرحه وبعد براء قد وجد
إن كان دون النفس ذاك يتضح
إبرأهم فباطل ولا يصح

وقال بعض العلماء ييرا
 فإن يك الإبراء قد صح فلا
 أما الهلاك فهو شيء لزم
 لا يسقطن بذلك الإبراء
 وقال هاشم بأن من جرح
 ويهلك المجروح بعد فالديه
 وإن يكن من دمه قد أبرأ
 إن يكن القتل بعمد فرطاً
 وإن يكن تعمداً له جرح
 من جرحه فمات بعد فالديه
 لأنه من نفسه لم يبره
 ولا يصح أبداً إدلال
 وليس فيه قط من عذر وضح
 ولا يصح أبداً أمر به
 ويلزم من بذلك الإدلال
 وإن لمن كان أباح ولزم
 كذا مبيع فرج من وليه
 أو عبده أو من بهيمة له
 أو زوجة كذا حكم العضة

لو قبل جرحه يكون الإبراء
 ديات والقصاص أيضاً بطلا
 عليهما إذ ذاك أمر حرماً
 وهو الذي قبل الجراح جائى
 لرجل وقد عفاه وسمح
 لازمة لجراح مستوفيه
 ذاك القتييل جاز منه الإبراء
 لا إن يكن ذاك على وجه الخطأ
 بدون قتل فعفاه وسمح
 لازمة لو ارث مستوفيه
 بل من جراح فليقم بجبره
 في الضرب والجراح إذ ينال
 وفي النفوس والفروج لا يصح
 لحرمة الإنسان واجتنباه
 هلاك موقع لذاك الحال
 في ذلك التنكيل حسبما اجترم
 لو أنه من أمة لديه
 لاسيما من ولد قد عاله
 وقبلة والمس إن بشهوة

الجبر على الغزو

ليس يصح عندهم بحال
ومن أبى خلاله حيث قعدا
هنا كلاماً وله أطالا
مقالهم أعقبه بما ترى
ترى الجواز واضحاً لمن عرف
عقوبة إن آثروا التخلفا
قد رحبت وأظهروا التتدما
هذا دليلاً للجواز باناً
ووبخ الإله من تولجاً
دلالة على جواز الجبر
للغزو عاصياً لما تولجاً
والجبر حال والفروق ظاهره
يسـتوجبون الجبر في ذا الشأن
ذلك إن لم يك من أفعاله
لهم على غزو العدى أو قهراً

والجبر للغزو وللقـتـال
فالمصطفى لا يجبرن أحدا
والسالمى شـيخنا قد قال
فإنه من بعد ما قد ذكرا
وأنت إن نظرت سيرة السلف
قد هجر المختار من تخلفا
حتى إذا ضاقت عليهم بما
تاب الإله عنهم فكانا
لأنه إلى تبوك خرجا
قلت ولكن ليس في ذا الأمر
نعم يكون من أبى أن يخرج
فذلك العصيان حال شاهره
لو أنهم بذلك العصـيـان
لبين المختار من أقواله
وما سمعنا أنه قد جـبـرا

التقاط السرايا

أو لأناس قطعوا للطريق
قتالها للفرقة الأخرى حبر
لغير هاتين بلا جناح
فتهلكان بعد بالمقاتله
منهم على هذا حمية غدا
عن بغيها وللهدى قد رجعت
لتلكم المضلة المجانبه
وقد غدا قتاله محملا
أم لا سلاح هاهنا عليه
لو لم يكن هذا سلاحا يحمل
وطاعن في ديننا بباطل
ومن عن الدين الحنيف رجعا
إلا إذا ما كان في بطن الحرم
إلا إذا قتالهم فيها جرى
وبطن ذاك المسجد المكرم
ومن مساجد لدينا تحترم
إخراجهم فيخرجون علنا
خشية أن يلحقه رجس ودم
في حال صوم وصلاة لهم
كذاك قال البعض من أئمة
دليل رفقة ولا تعطل
سواه كيلا يقعوا في هلكة
فاتخذوه هم دليلا ساعيا

إذا سرايا لبغاة تلتقى
فإن كل فرقة ممن ذكر
لو أن ذا الحال من المباح
لأن كل الفرقتين مبطله
لأنما التقاتل الذي بدا
وإن تكن إحداهما قد أقلت
فإنه جاز قتال التائبه
ولا يراعى من لباغ قاتلا
احصل السلاح في يديه
يقاتلنه وله فيقتل
فإنه يقتل مثل القاتل
ومثل من للحق أيضا منعا
بحيثما صادفهم وما دهم
أو غيره من المساجد الذرى
فيقتلون لو ببطن الحرم
وذاك أن إخراجهم من الحرم
ليس بممكن ومهما أمكننا
ويقتلون خارجا من الحرم
وأى وقت يوجدون لو هم
أو كان في دلالة لرفقة
والقطب قال إنه لا يقتل
إن لم يكن يوجد عند الرفقة
إلا إذا ما علموه باغيا

فإنه يقتل حالا وهم
وحامل إذا بغت أو قطعت
أو أنها ارتدت فلا تقتل قط
وإن تقابل دفعت هذى بلا
وإن تكن ماتت فلا شيء على
ومثل هؤلاء لا يحرم
ما لم يتوبوا بل قتالهم يحل
لأن ذلك الأمان لهم
لكنه لما يكن محاللا
لو أنهم لقتلهم لن يصلوا
وإن هم أعطوهم أمانا على
فجائز يقاتلوهم لو بلا
وإن يكن يدخل فيمن قد يحل
وكان ذا لا يفرزن منهم
فبالقتال يقصدون من غدا
بدون ما أن يجعلوا هنا حذر
لكنه من بعد ما أن يعذرا
بأن ينادوا جهرة بينهم
بأنه من كان غير حاضر
أو كان غير طاعن أو قاطع
فليخرجن من بينهم وليعتزل
فإن هم قد قاتلوا من كان حل
وعلموا أن لديه كان من
وناله القتل متى ما قبعها
من المحقين بأن لا يقبلوا

بفعلهم قد ضيعوا أمرهم
أو طعنت أو لحق سوق منعت
حتى يرى جميع حملها هبط
قصد لدى دفاعها أن تقتل
من كان قد دافعها وعطلا
دماءهم إعطا أمان لهم
ولو لمن لهم أمانه بذل
ممن أتاه باطل لا يبرم
أن يخدعوهم بأمان بذلا
إلا بما من الخداع جعلوا
خديعة قد بيتوها أولا
أن يخبروهم بنقض حصلا
قتاله من كان قتله حظل
وليس يدري أين حل فيهم
قتاله محاللا ممن عدا
من داخل كيلا يناله الضرر
إلى الذى قتاله قد حجرا
بحيثما يسمع كل منهم
فى ذلك البغى المبين الشاهر
أو غير مرتد وغير مانع
بجانب عن بيضنا إذا تسل
قتاله لديهم ومن يضل
لا يقتلن ولم يقارف للفتن
بينهم لأجل خوفه وقعا
منه إذا قال لهم إذ أقبلوا

بأننى لست من البغاة
أو خشية من البغاة قد وقف
أو أنه صودف في القتال
غليغرموا له الديات كامله
أولا فمن أموالهم جميعا
ليس على من كان قد أرداه
لو أن من كان له قد قتلا
وهكذا الغارة مهما قتلا
يعطون للديات من مالهم
والقطب قال إن ما قد ذكرا
إن كان لا يعرف من ليس يحل
يكف عن قتالهم لما ذكر
وإن يمت من الذين اقتتلوا
ولا يرى أن يجحدنه ولا
إذا أقر أنه قد قاتله
أو أنه قد كان أيضا شواهدا
وذاك إن يصح أن خالدا
وواحد من ذين قد مات ولا
فيحكم بقتل من ذاق البلا
لأنما قتاله إذ فعله
إلا إذا شوهد بعدها سلم
وهكذا إن واحد تقاتلا
عليهما إن هلك المقاتل
عليه وحده ولو قد أنكرا
وهكذا اثنان إن تقاتلا

أو ليست طاعنا على الهداة
أن يقتلوه إن تولى وانحرف
وكل ما كان كهذا الحال
من بيت مال الله مهما كان له
تدفع ما بينهم توزيعا
بنفسه والموت قد سقاه
منهم فذاك حكمه قد جعل
منهم فتى لرجل وجندلا
لو ذلك القاتل منهم يعلم
هنا لمشكل فإن الظاهرا
قتاله فالقتل لكل حظل
لولا رجال مؤمنون في السور
شخص فذا يضمه المقاتل
ينفعه جحوده إن فعلا
أو بينوا عليه بالمقاتله
بأنه قاتل من قد ارتدى
ومحسنا بالسيف قد تجالدا
يعرف من كان له قد قتلا
على الذى كان له مقاتلا
أماره بأنه قد قتل
وما به شيء يودى للعدم
مع رجلين فالضمان حاصل
وإن يموتا فالضمان حاصل
إن ثبت الأمر كمثما ترى
مع رجلين كان أو ما قد علا

واحدة ضمن للثانية
جميعها يعلم كون القاتل
معينا أو أنه لم يعرفا
أن القتال هاهنا قد حلا
في فرقة منهم قتل ارتدى
وقلة الزحام في ذا الحال
ثلاثة فصاعدا مستوفيه
واحدة جميع أهل الفتنة
عدادهم يدون غرما أمكلا
هم الذين يغرمون ما عنا
بما على الميت منها نائب
ويسقطن نصيبه منها هبا
اثنان فهو كالثلاث في الديه
لأربع أو لثلاث صعدت
في الفتنتين في الذي تقديما
كانت وذى ثلاثة مجتمعته
على ضلال وهو لهما طرق
وتلكم الأخرى ببغى واعتدا
ممن على حق يكون وهدي
كان من الباغين قد تخرما
لا تضمن المحقة المقاتله
ويلزم ذاك عند المولى
بعينه ممن يكون مبطلا
من أبطلت بنفسها ولو علا
لواحد من أصحابها قد أردت

فإن من قد مات من ناحيه
وهو سوا في هذه المسائل
من ذلك الجانب كان عرفا
أو أنه لا يعلمن إلا
بين الفريقين وبعد وجدا
وذلك لقلة الرجال
وإن يكن أصحابه كل ناحيه
فيضمن الميت من ناحيه
أى كل تين الفرقتين وعلى
وقيل أهل الجهة الأخرى هنا
ووارث الميت لا يحاسب
وبعضهم جوز أن يحاسب
وقيل إن كان بكل ناحيه
وإن تك الفتات قد تعددت
فالحكم فيهن كما قد حكما
كذلك إن إحدى الفتات أربعة
وذلك إن كان التقا هذى الفرق
وإن تكن إحداها على هدى
فتضمن الباغيه الذى ارتدى
وما على محقة ضمان ما
وبعضهم يقول إن المبطله
كذلك في المبطلتين قبيلا
أو يعلمن من لذا قتلا
فيلزم الضمان هاهنا على
وإن بين أن التى قد حقت

فوحدها تضمنه وقيل ما
بل يوقف الأمر إلى أن يعلم
وقيل لا يحكم بالضممان
أو أنه يقر أو عليه
وهو سوا مبطلتين كانتا
ومن أتى مدعيًا من فرقة
بأنه وليه قد قتل
فإن يكن لم يأت بالبينة
بأنه وليه ما أعدهما
حتى يقر أنه له قتل
وذلك مهما الفتان كانتا
لو أن بعضهم من الأحرار
أو بعضهم نساء أو رجال
وتكلمن فئة بطفل
مقاتلا فيلزم من الغرم في
ما كان دون النفس في الثلث وما
وإن يكن في عسكر البغاة
من قتله يحرم كالأسير
تعارف بحاله لا يقصد
وليدفعنه إذا قابله
وليتقى ضربته ولا يملك
لو أنه قد جاز للأسير
لكل من قد قصد الضرب إلى
لأنه ليس من البغاة
ولا آثام إن يكن قد قتل

في ذلك الأمر ضمان لهما
قاتله ووحده فليغرما
في ذاك أو يشاهدن الجاني
يبينن وبعد ذا يديه
أو فيهما من كان بالحق أتى
على امرئ في الفرقة الثانية
فليأت بالبيان فيما نزل
فليحلفن ذاك برب العزة
ويحبسن إن يكن متهمًا
أو تلکم التهمة عنه تضحل
عاقلتين حينما تلاقتا
والبعض من عبيدنا الأشرار
أو بلغ كذاك أو أطفال
إن كان عندها بوقت الفعل
أمواله أو مال والد وفي
زاد على عاقلة تحتما
أو المحاربين والطفاة
لديهم يكون والمقهور
له بقتل حينما قد يجد
بكلمة ليس يغيب حاله
له من الأمر سوى ما قد نقل
يجازف القتال في الأمور
ناحية قد كان فيها حصلا
فما عليه من ضمان أتى
مريده بالقتل حين أقبل

ومن بإضرار إليه آتى
وواجب على الفتى الأسير
بيتين أنه أسير
فإن يكن أخبرهم بأمره
قاتلهم وقتلوه وهم
يظن أنه من البغاة
وهكذا أيضا على المقهور
مع من بغى أو أنه مقهور
ولم يصدقوا له في خبره
وهو محقون على أمرهم

باب الفتنة

باب به أذكر أمر الفتنة
وفي حديث للرسول يعلن
فلتتخذ قد قال سيفاً من خشب
وعن شريح القاض أيضاً ذكرنا
يمسك في الحال لسانه إلى
وقال بعض العلماء أهل الرشد
إلا وتشملن من فيها غدا
لناله نصيبه منها إلى
وقيل يأتين على الناس زمن
ويصحن كافراً ويصبح
ويمسكين كافراً ذاك زمن
كقطع الليل الذي قد أظلمنا
ذاك زمان النجاة تطلب
ذاك زمان يتحاسبنا
فيتمنى المرء للممات
لا لرضا عن نفسه قد علمه
لكن لما يراه من فساد
وكثرة الأهوال والزلازل
لا ينجون فيه خير عالم
فكيف بالذي يكون دوننا
ووقعت ما بين فرقتين من
وكان فيهم رجالان وسما
وكل واحد من الاثنين من

وأنها أعظم كل محنة
إن تك بين المسلمين الفتن
عن ابن ماجه به نص الكتب
أن فتنة قد وقعت بين الوري
أن تتجلى فلا يكلم الملا
ما فتنة تكون قط في بلاد
حتى ولو كان بنى وجدا
أن تتجلى نعوذ من شر البلا
ومسلما فيه الفتى قد يمسين
وهو بإسلام له متشح
فيه تتابع يكون من فتن
فليس ينجو غير من قد عصا
فيه فلا تصاب حيث تذهب
فيه الوري جماعة ومثنى
فيه ويكرهن للحياة
ولا لكثرة بزاد قدمه
زمانه وحالة العباد
وقلة النجاة للمحاول
وعامل بعلمه يقاوم
من الوري هيات لا ينجونا
نفوسة في الغرب بعض من فتن
بالفضل لن يرتضيا فعلهما
قبيلة ممن أثاروا للفتن

فهرب الاثنان عند الفتنة
فقال شخص منهم للآخر
أتهزم من قومك قومي إن هم
قال له صاحبه وبيننا
أن تهزم من قومك قومي علنا
فإنهم من بعد يستبقونا
قومك لا يبقون فيهم باقيه
قال أحب في القبيلتين
يأكل بعضها لبعض حتى
قال له صاحبه إذ بيننا
أما أنا فلا وحالا قد هرب
والبدء للفتنة بالنزاع
وبتداع كان بالقبائل
ونحو ذا وقوله ما فعلا
إلا لعدم الأولياء الكرما
وغيره مما يثير الساكتا
وباغتخار كان بالآباء
مثل سلاطين لكل منهم
وقال بعض القادة الرضيه
وعصبيات من الناس على
فإن يقيم عنه قتال ومحن
فما يكون أصله قد انتسب
لدنيوى كان كالتنازع
بما يكونون به من أمر
كقولهم إنا بدون نكر

ونزلا كلاهما في بقعة
ماذا تحب أنت في العساكر
تصادموا أم عكس هذا فيهم
أما الذى أحبه فيهم أنا
لأنهم إن يهزموهم هنا
وإن قومي حين يهزمونا
فما الذى تحبه في البادية
بأن تكونا كرحى الطاحون
تفنى وشيء ليس يبقى بتا
كلامه أنت الذى تبقى هنا
بنفسه إلى بعيد وذهب
في أمر دين أو لدنيا داعى
كمثل يال حمير ووائل
بى ما ترون من أذى ومن بلا
أو ليس فيهم قط من يحمى الحمى
ويملا النفوس حقدًا كامنا
وبأكابر من الأحياء
وبخصال الفخر ما بينهم
بأن أصل الفتنة الحميه
غير سبيل اللجم جل وعلا
فإنه بغيا يكون وفتن
على تعصب حمية وشب
تفاخر بين الجميع واقمع
دنياههم في نفعهم والضرر
لسنا من الأولى عليهم يجرى

ما كان جاريا على أهل البلد
في أمر فتح البلد الفلاني
أو أنهم كانوا تنازعوا على
وقد أراد البعض منهم فيه
فقام عن ذلك قتال ونشب
وقد يكون ذلك التفـاخر
وعنه ينشأ بعد ما قد ذكرا
من القتال وسوى القتال
وقد يكون ذاك صدقا منهم
بنفسهم كذاك أحداثهم
فإن ذاك فتنة إذا حدث
لو أن ذلك القتال منهم
وربما تكون تلك الفتنة
كمثلما أن يذكر الغير أحد
على سواء وكذا أن يذكر
كذاك بالفعل كما أن يقتل
ويلقينه حيثما يتهم
وربما تكون هذى الفتنة
كمثل من على صواب نازعا
كمذهب فإن من قد قاتلا
أو أنه قد ذكر الأكابر
مثل الربيع وأبى عبيدة
والصلحاء في الكرامات وفي
كابن أباض وعليه قوتلا
فموته ذاك بقتل وبلا

أو أنه لا يسبق لنا أحد
أو في كذا من غير هذا الشأن
أمر مباح بينهم قد حصل
زيادة عن حقه يأتيه
أو أخذ مال كان عن ذاك انتسب
كذبا وبهتة ناله قد زوروا
من كل أمر أصله قد حبرا
فذاك فتنة بلا جدال
لكن يزدبون به عجباً هم
للفخر والكبر الذي عليهم
عنه قتال وصيال وانبعث
بعد زمان كان من أمرهم
بكلم من غيرهم قد يعلن
بما يكون فيه تفضيلا يعد
ذا الغير حربا من زمان غيرا
أي ذلك الغير امراً مجندلا
به الأخير من مكان لهم
من غير من نازع فيما كوفوا
من الديانات وغيرها معا
مصوبا دين الهدى وناضلا
محاميا بدينهم مفاخرا
وجابر وكبرا الأئمة
نزاهاة وورع وشرف
أو أنه مات عليه مثلاً
قتل على عدل ودين وعلا

كذلك إن زين أفعلهم
أو أنه مذهبهم قد زينا
فمن على ذاك له قد نازعا
ومن ينقص هو أو أبوه
وهكذا عشيرة له كما
فلا يحل أبدا له على
لأنما قتاله على ما
ما لم يكن من شاتميه قد جرى
ما كان قد حل به دفاعه
وهو مجيئه لأجل الضرب
وإن يك الشتم أو النقص حصل
لو لم يواجهه الذى قد شتما
وإن يقاتله الذى قد شاتمته
فإن ذلك القتال منهم
وإن يكن رد إليه مثلما
أو أنه أجابه بما يحل
حل له قتاله لو كان قد
أو أنه رد إليه مالا
يا زان أو يا مشرك هردا
ثم القتال قد يكون فتنا
على الذى الشركة فيه باديه
وهكذا الكلام فى العار
لاسيما ما كان بالشرراء
أو هبة إن واحد قد طلبا
أو أنه أراد كيما يأخذا

مع مبغض مخالف أمرهم
أو دينهم أو سيرة وحسنا
فجائر أخطا السبيل الواسعا
أو شتموه ثم أو عابوه
إن كان بالظلم رماهم من رمى
ذاك قتال إن أتى مقاتلا
ذكرته ظلم وجور قاما
مع ذلك الشتم الذى قد ذكرنا
أو قتله بذاك أو صراعه
فإن يكن فقم له بالحرب
فى الدين طعنا فهناك القتل حل
بالضرب حينما بطعنه رمى
بغير ما طعن هناك قدمه
بغى وجور وضلال يعلم
قال به وما به تكلمنا
فجاء كى يضربه هذا الرجل
أجابه بغير جائز ورد
يجوز مثل أن يقول حالا
إنك زان مشرك تردى
بين الشريكين لأمر قد عنا
مثل أمانة لديهم باقيه
مما يكونا فيه بالسوية
أو كان من إرث لديهم جائى
يأخذه بنفسه منتدبا
أكثر من حق له ونحو ذا

فينشأ القتال ما بينهما
كذاك ما تشارك فيه على
أو كحرام أو كمثله ربيبة
واستويا فيه كنفع حسلا
أو في سواق كان أو طرق الممر
فإن تقاتلا على ما ذكرنا
لأنما ذلكم التقاتلا
أمكنهم بذاك الانتفاع
كالسقى من ماء غدا متسا
من بقعة واسعة أو كان لا
كالزجر من بئر بها ضيق ولا
كذلك العموم إن تقاتلوا
فإنهم في ذاك أهل فتنة
وإن بتشاركوا بشيء فطلب
فمنع الباقيون ذا منه فإن
وإن تكن بين فريقين فتنة
أو هدنة وقتا طويلا ثم قد
فهم أهيل فتنة كانوا على
أم أنهم لم يوقعوا الثاني على
وهكذا جميع من أعانا
وعن معين القلب لا يحط قط
ومن يمت من أهلها مات على
قدمات في طريقه أو في سفر
أو أنه مات بمثل حرق
لو كان أنشئ أو رقيقا إن يكن

على الذي ذكرت من أمرهما
حرز كمثله لقطعة قد حسلا
أو أنه كان مباح الصفة
كحطب صيد وماء وكلا
وهكذا استظلهم بكالشجر
فواجب تنكيلهم لما جرى
ظلم وجور منهم وباطل
معا بمرة له استطاعوا
والغسل فيه واحتطاب وقعا
يمكنهم بمرة أن يفعلوا
تحمل دلوين بها أن ينزلا
على الذي فيه القتال باطل
قتالهم بغى بدون مزية
بعض بنفسه انتفاعا ووثب
قاتلهم فإنه باغ فتنة
فتركها لا يصلح قد زكن
تقاتلا من بعد ذلك الأمد
أصلهم قد أوقعوا التقاتلا
أصل لفتنة لهم تأصلا
لهم وإن بقلبه قد كانا
إلا ضمان المال فهو ما يحط
غير سبيل الله جل وعلا
أبيح أو في طاعة الله انعقر
أو مرض أصابه أو غرق
في قلبه أمر الحمية استكن

وينتبه الكافر شر من عمل
وما لإنسان بأن يقاتلا
أو أنه قاربهم إن كان من
أو رفقة أو عندهم كان على
ولا يصاحب مفتن قط ولا
ولا يبيت في مكان إن تكن
ولا بحيثما يكون المفتن
فإن من يفعل ذاك إن يكن
لو غير موت مثل جرح كسر
فإنه مقارف عظيم
كبيرة من جملة الكبائر
والقطب قال إن معنى ما ورد
في منزل الفتنة هالكا يسم
بميله لباطل بماله
أو إن يصاب بضرار ومتى
أو أنه لم يدر أن المنزل
وإن يبيت مع مفتن قد أقبل
فرجع المفتن عن باطله
جاز له يقاتل عليه
ونازل منزل أهل فتنة
فليدفعن عن نفسه إذا زحف
ويدفعن عن ماله ولا يكن
وواسع عن نفسه بأن يقف
قيل ومن يلزمه أن يمنعه
أو مثل زوج أو قريب ولو يكن

عمله في خبر لنا نقل
معهم إذا الخصم إليهم أقبل
قلناه عندهم بموضع قطن
مثل طريق أزمع الترحلا
يقام عنده بحيث نزل
في ذلك المكان شيء من فتن
مشتبها بالغير لا يعين
أصابه شيء يضر في البدن
ومن أصابه به لا يدرى
ما بينه وربّه جسيما
يبرأ منه لضلال صادر
عنهم بأن من يبيت معتمد
أى إنما مظنة الهلاك ثم
أو ميله بالقلب أو أقواله
لم يك من ذاك له شيء أتى
لفتنة فلا هلاك حصلا
لديه أو بمنزل قد نزل
وثاب من إثم على كاهله
ومنعه من قاصد إليه
أو كان عندهم بمثل رفقة
إليهم من كان مثلهم عرف
دفاعه إعانة لمن فتن
وبيته وماله لمن زحف
من والد أو ولد كان معه
ذلك من أصحاب تكلم الفتن

يدفع عنهم على ن ينصفا
قال الإمام القطب ذاك الأمر لا
إلا على أن يضمن الحقوق
ممن جنى أو ماله إن كانا
ومن يكن عين أهل فتنة
مثلهم أى من جرى بينهم
وقد أرادوا انكشف عن نسائه
فجائز لذلك المعايين
والكشف عن عوراته مقاتلا
قال الثمينى ومثل ذا فعل
قد وقعت بعض حروب الفتن
فاتبعت يفرن واسين إلى
يزيد نجل مخلد وفيه
ولم تكن من أهل تلك الفتن
ليأخذن ما عندها قد وجدا
فنظر الليث أبو خرز إلى
وهو على خيل له كان ركب
ورد جمع يفرن عما قصد
وهزم الغارة ثم اتبعا
قال الإمام القطب كون المرأة
واقعة للحال فى ذى النازله
قال وبالأولى بلا نكران

منهم بعيد ذلكم على الوفا
يحل لو عمن ذكرنا أولا
منهم لأهلها بأن يسوقا
مرجع ذاك الأمر مال بانا
ينتهبون من غدا فى الصفة
وبينه حروب بغى تضم
وعن ذراريه وعن أبنائه
دفاعهم عن كل نهب كائن
عليه إن لم يقصدن الباطلا
يعلى أبو خزر ولله رجل
ما بين واسين وبين يفرن
أن أبلغوهم فى الفرار منزلا
زوجته بمنزل تأويه
فهب شخص نحوها من يفرن
من اللباس وسواه إذ عدا
ما كان من شر إليها أقبلا
فحال بينه وبين ما طلب
من انكشاف عورة ومد يد
مدبرهم ونعم ما قد صنعا
أى هذه ليست من أهل الفتنة
ليست بعله لهذى المسألة
أن يدفع الناس عن الصبيان

الباغى إذا اختلط بأهل الفتنة

بأهل فتنة أصابوا شططا
كل فريق من أهيل الفتن
على فريق كان من أهل الفتن
فلا يقاتله الفريق المفتن
يفرز جانباً بلا نكران
إن كان معروفاً وميزوه
تلك التي كانت قديماً من زمن
في أى حال لو غدا مختلطاً
كمثل أن يحول في قتاله
بين شراب وبسلاح علماً
منعزلاً عن الفريق للفتن
في حينه من أهل تلك الفتن
منه إليهم وبه يتصل
لمن لديه من أهيل الفتنة
وهو لدى من بافتتان وسموا
مرادهم في حينما قد أقبلوا
أو مال غيره وقد تعمدوا
من فتنة له وقد أنابا
وقاطعاً كغيره إن لحقاً
ويستعين بالذى أعانه
حق به استعان شخص مثلاً
على حمية فائماً غدا
إن كان لم يقصد بما قد كانا

لا يقتل الباغى إذا ما اختلطاً
أو يفرزن منهم إن يكن
وقد بغى من غيرهم شخص زكن
وخالط الثانى فلا يعين
حتى يكون من فريق ثانى
وما بقى فلا يقاتلوه
بعينه خشية أن تحيا الفتن
وجوزوا دفاعه لما سطا
إن كان معروفاً ولو عن ماله
ما بينه وبين أكله كما
يفعل ذا به ولو لم يكن
ورخصوا الرجل لم يكن
إن كان قد حاذر ضراً يصل
ولم تكن حمية في النية
بأنه يدافع عن لهم
ولا يخیلهم لكيما يصلوا
وأن لنفس غيره قد قصدوا
وجائز لفتن قد تابا
يقاتل المفتتين مطلقاً
وإن يعين طالب الإعانه
بدون ما حمية وإن على
لكنه أردى لذاك أحداً
بنفسه لا من له استعاناً

حمية بتلك الاسـتـعانة
كذلك من حمية قد قاتلا
بغى عليها أحد من البشر
أو أن ذا البغى الذى قد كانا
اى عسكر الحق جميعا فغدا
حمية فآثم لما قصد
إذا هم لم يعلموا علنا
فإن هم قد علموا ما قصدا
ومن على حق بقاتل أو على
إن كان بينهم وأعدائهم
ما بعض عسكر لهم قد فعلا
من احل قتله على حمية
فإن يثب من فعله جاز له
من القتال عندهم والقتل
وهو هنا أنهم على الهدى
من حدث من بعضهم قد صدرا
وإن يكن قد حرم الأصل فلا
إلا إذا أصلهم قد انقطع
وأهل فتنة إذا ما اجترموا
فإن من يحربهم لفتنة
يقتلهم وذاك مثل القطع
إن تاب من كان لهم قبلا حرب
من قبل أن يحدث ما به يحل
وقد أجيـز قتلهم بحال
لذلك المفتن لو لم يتب

فلا يجوز القصد للحمية
وكان فى جماعة من الملا
فى عسكر قد كان بالحق ظهر
صار على العسكر واستبانا
مقاتلا لديهم وقصدا
وما على العسكر من إثم يعد
محامياً لباطل ومفتناً
فليخرجوه عنهم مبتعدا
ديانة مثل إمام للملا
صار قتال لا يضر لهم
من كل شىء يكن محملاً
أو أكل مال باطلا أو فتنة
ما جاز للمسلم أن يفعله
وينظرن هاهنا للأصل
فإن يكن حلاً فلا ضير غدا
يمضون بالأصل الذى تقررا
ينتقلن قتالهم محملاً
وقدموا المثاب مما قد وقع
شيئاً به يحل منهم الدم
جاز له لأجل هذى الفعلة
والطعن والردة ثم المنع
لفتنة من فتنة قد ارتكب
دم المفاتنين مما قد حظل
على الذى جاءوا من الفعال
من فعله ذاك متاب الذنب

وأهل فتنة إذا ما أبرموا
 إن لم يقع من قبل صلح قد صدر
 شيء من الأفعال مما كانا
 فيطلبن بفعله الذي فعل
 طلابه بذلك الذي فعل
 وليس هذا برجوع منهم
 والصلح عند عدم الفيئة من
 يثبت أن توافقوا عليه
 يكون للطائفتين أمنا
 إن نظرت أكابر القبائل
 يهدر ما من الفريقين بدا
 يجوز صلحهم وإهدارهم
 فمن له حق على سواه
 وإن ذاك الأمر في الأحكام
 وبعضهم يقول هذا الصلح
 ولا يراه تذهب الحقوق به
 وإن يكن ما بين قوم تحدث
 من بعد ما قد كان بعضهم فعل
 فغير جائز لأهل الفتنة
 أن يقتلوا الجاني على ما فعلا
 حتى يكون أصل تلك الفتنة
 وبعضهم رخص فيه لا على
 وذلك أصل فتنة بالتوبة
 أو توبة من فرقة ممن ذكر
 أي قاهر لهم على أن يتركوا
 صلحا فإن نقضه محرم
 أو بعده من أحد ممن ذكر
 يبيح سفك دمه عيانا
 ولا يكون في الذي لنا نقل
 تجديد فتنة وأمر لا يحل
 في الفتنة الأولى التي قد قدموا
 أكابر البغاة أرباب الفتن
 لضرر ألجأهم إليه
 وتحقنن به الدماء حقنا
 والرؤسا الإطفال للنوازل
 قتلا وجرحا أو كمال أفسدا
 وهدمهم ما قد مضى بينهم
 بحررم إن يطلبه إياه
 لا بينهم والملك العلام
 منهدم الأساس لا يصح
 وتهدر الدماء به لصاحبه
 حرب لأجل فتنة تتبع
 أمرا لسفك دمه مما يحل
 من أهل تلك الفرقة الثانية
 سد ذريعة وكفا للبلا
 متقطعا بالصلح أو بالتوبة
 حمية إذا أتى وقتلا
 من الفريقين وترك الثورة
 أو بالذي كان لهم أيضا قهر
 فتنتهم لو دون توب سلكوا

وأهل فتنة إذا ما أبرموا
 إن لم يقع من قبل صلح قد صدر
 شيء من الأفعال مما كانا
 فيطلبن بفعله الذي فعل
 طلابه بذلك الذي فعل
 وليس هذا برجوع منهم
 والصلح عند عدم الفيئة من
 يثبت أن توافقوا عليه
 يكون للطائفتين أمنا
 إن نظرت أكابر القبائل
 يهدر ما من الفريقين بدا
 يجوز صلحهم وإهدارهم
 فمن له حق على سواه
 وإن ذاك الأمر في الأحكام
 وبعضهم يقول هذا الصلح
 ولا يراه تذهب الحقوق به
 وإن يكن ما بين قوم تحدث
 من بعد ما قد كان بعضهم فعل
 فغير جائز لأهل الفتنة
 أن يقتلوا الجاني على ما فعلا
 حتى يكون أصل تلك الفتنة
 وبعضهم رخص فيه لا على
 وذلك أصل فتنة بالتوبة
 أو توبة من فرقة ممن ذكر
 أي قاهر لهم على أن يتركوا

فإن هم قد تركوا للفتنة
فإن من أحدث بغيا منهم
على أناس فقتاله يحل
وقال بعض يرفعن من ضرب
فتقعن على الحرام ضربته
كضارب شخصا محال الدم
فعارضته بعدما كان رفع
فإن على ذلكم الحال ضرب
وقد أطاع أول الأفعال
كذلك إن تاب الذي قد حلالا
وقد تمادى من أراد الضرب له
فلازم ضمانه للتعديه
وصح عكس ما هنا قد وجدا
على حرام وبها فيضرب
كرافع يمينه ليضربا
فأحدث المقصود بالقتال
قبل وقوع ضربة من ضارب
فأول الأمر يكون معصيه
إن علم الضارب بالذي حدث
وإن يكن بفعله ما علما
معصية وهكذا آخره
ولا يؤخذن بها في مال
وفي الديات والأروش يختلف
كذلك فيما بينه وربّه
وهكذا فرج بحرمة قصد

بقهر قاهر لهم أو توبة
من بعد تركها بما قد يرسم
لأجل بغيه الذي له فعل
يمينه على حلال يرتكب
وذاك حيث فسدت طويته
بمثل رمح أو بمثل مخزم
حمية لقومه بما وقع
فقد عدا وباطلا قد ارتكب
ثم عصى في آخر الأحوال
منه الدما من بعد رفع حلالا
ولم يكفه متاب فعله
والقتل حيث واجب أو الديه
وهو بأن يرفع كفا ويذا
على حلال بعده يصوب
أو يقتلن على اعتداء ركبا
ما قد يبيع دمه في الحال
عليه أو قتل من المحارب
وطاعة آخر هذا بادية
فأوقع الضرب على هذا الحدث
فأول الفعل الذي فيه ارتمى
معصية حيث تنهى أمره
ولا بنفس عند هذا الحال
في الحكم قد ألزمه بعض السلف
جاء الخلاف في الذي جاء به
وبعد ذلكم حلالا قد وجد

هل يجرمن بذاك أو لا يحرم
وفى ولى لقتيل قاتلا
أى قاتل الولي فهو إن قتل
ولم يكن عليه من ضمان
وجاز في الطاعن أو ذى الردة
وقاتل محاربا بحرمة
إذا رماه وهو ليس يعلم
يلزمه إثم الذى نواه
والتطب قال كل قتل فعلا
وقد أتاه أحد بنية
يعلم بالحالة أو ما علما
قال وقال بعضهم بالدية
كذلك في الفروج والأموال
بحسب الظاهر ثم قد ظهر
ولا يحل لامرئ قد انهزم
يقتل من يتبعه لأجل
والدمع لو عن نفسه فالواجب
ثم يتوب من ضلال قد أظهر
فإن يكن توبته قد أظهر
ولم يول عند هذا الطالب
فقتل هذا الطالب المقتحم
وجوز الدفاع للذى انهزم
إن تاب منها ونواه قد نزع
عنه إعانة له على الفتن
بأنه ليس له أن يدفعها

فيه اختلاف العلماء يرسم
قاتله حمية وباطلا
له على ذاك فبالإثم حصل
لأنه على الولي جـانى
أن يقتلوا ولو على حمية
في ظاهر الأمر بوقت الفعل
بأنه محلل منه الدم
ولا ضمان في الذى أتاه
أو دونه مما غدا محلا
ليس يجوز فعلها من جهة
فإن حكمه كما تقـدما
في ذى المسائل التى قد مرت
إن أخذت على سوى الحلال
بأنها حل وأمرها اشتهر
من حرب فتنة متى ما يضطرم
قتل حرام أو لأجل أكل
يعتقد الإنصاف هذا الهارب
ويهرب بنفسه مهرولا
لمن أتاه قاصدا إذ أدبرا
حين درى بأن هذا تائب
حل لذاك المدبر المنهزم
لو عن سواء من أولى الفتنة ثم
منها ولم يقصد لمن كان دفع
وقد أتى عن بعض أرباب الفطن
عن نفس إنسان وذا لم يرجعا

عن فتنة كان عليها وقعا
وأنه يترك ذاك المفتنا
ورخصوا أن يدفعن المتبع
إن كان قاصدا بذاك التجيه
لا إن يكن حمية قد قصدا
لو لم يثب منها مهما قصدا
وفاتن إن باغيا أعانا
فجائز لمن له الباغي طرق
يقاتل المفتن الذي عدا
معتقدا بأنه يقاتل
لكونه أعان للباغي على
لا يقصدن بذاك أمر الفتن
وجائز له من المفتن ما
من قتله وتلف الأموال
مادام للباغي هنا معيننا
وبعضهم يقول إن ذاك لا
والقطب قال أجزم بالحل
وقد أتى في أثر الأئمة
واصلحوا من بعد ذا لكن هم
قتلا وقاتلا ولا من أكلا
جاز له يطالبن من قتل
وجائز له بأن يطالبا
فإنما الصلح الذي قد أبرما
لأنما الصلح الذي قد رسما
ومن له عن أخذ حقه منع

وهكذا عن ماله لا يدفعنا
وشأنه حتى يتوب معلنا
عن مثل مالا أو عن النفس دفع
وإن مال غيره ليبقيه
وليس في الدفاع من إثم بدا
حمية ففى ضمانه ارتدى
على الذى فاتته قد كانا
وهو المفتن الذى كان سبق
مع ذلك الباغي إليه قصدا
مفاتنا يحربه ويقتل
بغى وجاء عندهم مقاتلا
تلك التى تقدمت من زمن
حل من الباغي الذى تقدا
وكسر شوكة ولا يبالى
فحكمه حكمه يقينا
يحل إلا بعد توب حصلا
كمثل جزم صاحب للأصل
من يقتلن وليه فى فتنة
لم يذكروا مع عقد صلح أبرموا
مع ذاك مالا لم يكن محلا
وليه وقتله ولا يبل
فى المال أيضا من يكون ناهبا
لا يبطلن حقا له قد لزما
لم ينبرم لبطل حق لزما
فإنه باغ لأجل ما صنع

ويبر الإمام من قد قتل
أن يدفع ما يلزم عليهما
كالمال والقتل وذاك هدر
بهدره وهكذا إن اطلح
من الفريقين وهذا الحال
أما مع الله فلا يبطّل قط
بطيب نفس دون تكليف جرى
وكل من يقتل قاتل الولي
وهكذا إن أخذ الأموال
لأن ذاك الأمر قد تهدم
ومن بفاتن يدل فاتننا
وجائز بجحده عن طلب
وإن بقول ما رأيته أتى
وجائز تحذير أهل الفتن
وجائز أن يفعلن فيه
ما يفعلنه حيثما قد لزما
وما عليه من ضمان إن سئل
إن كان لا يعلم أن السائل
أو كان لا يعلم أيضا أنه
وبعضهم قال الضمان يلزم
وما عليه فيه من قصاص
لأن ذاك خطأ فيه ارتمى
وماله قصد إلى ما فعلا
لأنه تعمد إلا خبّارا
وإن دراه خصمه فأخبره

كذلك من للمال قد تناولا
من دية وغيرها ويغرما
جميعه إن صلحهم تقررا
عليه منظور إليه واتضح
في الحكم قال قطبنا المفضل
إلا الذي صاحبه له يحط
من أحد كان عليه قهرا
من بعد صلح بينهم فلينتقل
يحكم بالرد عليه حالا
بما من الصلح عليه انبرما
فذاك كافر وصار ضامنا
وليخفه بممكن ممن وثب
أو ليس من بنى فلان ذا الفتى
من بعضهم بعضا بكل موطن
بلا لزوم كائن عليه
تنجية النفوس من شر طما
عنه وقد أخبر سائلا وصل
عدوه يطلبه الفوائلا
يريد قتله وقد أكنه
لدية والمال أيضا يغرما
أو وقود ولا يكون عاصي
إذ بعداوة له ما علما
لكنه لا يلزم العواقلا
لمن أتاه يطلب الأوتارا
فضامن لما هناك صيره

بمالهم إن كان عن إذن زكن
 كذا معاملاتهم بحال
 فذاك لا يعاملن منهم
 وبعضهم يقول لا ملاما
 بأنما ذاك حرام ليس له
 وأن تواكلن وأن تصاحبا
 وأمر معروف ولو في الحضر
 للناهي والأمر بالمعروف
 في حال موت وحياة لهم
 وإن هم ماتوا بتلك الصفة
 إلا المواراة ولف للبلدن
 بل يدفنون حيثما تيسرا
 حتى ولو يكون في المزبلة
 لا يرفعون مثلما تعودوا
 كمثل قطاع بغاة أجزموا
 من ليس منظورا لما قد قدموا
 والبيع والقراض معهم يفعل
 فتنتهم وحربهم أن يفعلوا
 أو كسلاح أن أتوا للفتنة
 من كل مالا ضر فيه يعلم
 إذ أنه يجوز يعطى لهم
 من جاء في الحرب لهم والبوس
 إليهم في حالة الكفاح
 مفاتيهم من الرجال
 ما فيه قد يمتنعون مثلا

وجاز الانتفاع من أهل الفتن
 أو هبة تكون أو إدلال
 إلا الذي في يده المحرم
 خشية أن يوافق الحراما
 ما لم يكن يعلم من قد عامله
 وجائز لهم بأن تشاربوا
 وذاك مع نهيم عن منكر
 بقدر وسع دون ما تكليف
 والحق للصحة أيضا يلزم
 إن لم يموتوا في حروب الفتنة
 فلا يسن لهم من السنن
 ولا يؤم بهم المقابرا
 من أى موضع وأى بقعة
 وفوق أعناق الرجال أبدا
 ولا يصلى أحد عليهم
 وقيل بل يصلين عليهم
 وجاز في الاشغال أن يستعملوا
 ويحذرن مما يقويهم على
 لو بإعارة لكالحمولة
 وغير ذا يجوز يعطى لهم
 ولو لدفع الخصم إذا مهم
 ما يدفعوا به عن النفوس
 ولا يجوز الدفع للسلاح
 ليذهبوا به إلى قتال
 فجائز أن يخلوهم إلى

من الحصون ومن الغيران
وكل ما من العدى يحميهم
وجائز أن تدفعن عنهم
لو أنه أراد ضرا يوقع
ويدفعن عنهم جميع ما
ويعملن لهم جميع ما
ولادخول ما كبيت يتركوا
ويدخلون في البيوت معهم
ويجعلوا لهم حصونا تمنع
ويحفظون فيه أموالهم
ويمنعونهم عن الفساد
كذا الفريقان إذا ما ظالما
في حالة واحدة يرد
وهذه مسائل قد ينظر
وكان حاضرا فيدفعن
تقدم لفتنة تكون

ومن قلاعهم ومن بنيان
ويمنعون فيه أموالهم
وتمنعن مريد ضربهم
بمالهم يجوز منه يمنع
يضرهم ومالهم قد ألما
يحفظهم من مانع ومن حمى
ومنزل لهم إليه سلخوا
من قد أرادوا من رجال لهم
مما عليهم من عدو يهرع
وحاجزا فيجعلون لهم
بينهم وبين خصم عادى
كل فريق من له قد خصما
كل فريق عن فساد يبدو
فيها بحالة إلى من ينكر
لا يمنعن الدافع منه هنا
لأن ذاك منكر يبين

الحرب المحقة والمبطلة

وبين قوم بعض حرب ودما
في حالة القتال والهجوم
وتركوا للجور والعناد
في حالة الظهور والقيام
في حين كان أمرهم مكتوما
فهاج حرب بينهم من بعد ذا
أصل قديم بينهم تأصلا
فهو على حق لديه يعلم
فهو على البطل الذي تأصلا
من الذين قد وفوا في حال
بزلة في حال حرب حصلا
لصحه والغرم عنه يبذلوا
تجديد دعوة لمن قد أبطلا
لم يخضعوا في حالة النقائل
من أرضهم بالبعض من إجرام
وبعد أن قضوا هناك حقا
وقد تجاوروا مع السكان
واضطحبوا مختلطين أجمعا
قد أبطلوا حربا زبونا أعضلا
منهم لمن قد خالطوا وعاملوا
يقاتلون المعتدى عليهم
من الرجال المسلمين قبلا

إن كان بين المسلمين أضرمنا
والمسلمون ظفروا بالقوم
فرجع القوم إلى الرشاد
وبذلوا الطاعة للإمام
أو سلموا للمسلمين الكرما
ومكثوا دهرا طويلا هكذا
فإن تكن حربهم قامت على
فإن من كان محقا منهم
وهكذا من كان منهم مبطلا
فإن يقيم عن ذاك أكل مال
أو بعضهم للمال كان أكلا
فليرجعوا المال الذي قد أكلوا
وهم على أصلهم الماضي بلا
وهكذا إن كان أهل الباطل
وقد نفاهم قادة الإسلام
كانت لذلك الخروج سببا
ردوا بحال الضعف في البلدان
وخالطوهم وتناكحوا معا
ثم تحاربوا بإنشاء الأولى
لم يجز القتال فهو باطل
والمسلمون فحلال لهم
وإن يك الرجوع في ذا حلا

يلزم عنه الكف دون ما جدل
وفي نفوس منهم بحال
في ذلك الأمر على حق سبق
باطله وعنه ما تحولا

فذلك القتال بشيء لا يحل
أما وجود الفعل في أموال
فإنه كالحرب في كون المحق
وكون من أبطل منهم على

الهدنة

ولا تكون هدنة من فتنة
بفعل بعض وخصوص منهم
بل بعهود ومواثيق على
كمثل سلطان على الرعية
ومن يكون قوله قد قبلا
وهكذا جماعة الإسلام
فبالذى ذكرته نزول
عن الذى كان إليه نظرا
لا عن مخالف له فإن زحف
إلى الذين صالحوهم هنا
وهكذا أن يزحفن إليهم
وإن يكن مخالف المنظور قد
أو أهل فتنة إليه زحفوا
وإن تك الهدنة ما بينهم
أو للعموم فجميع من دخل
فعنه اسم الفتنة الذى سلف
فإن يكن من بعد ذاك قد زحف
وكل من فى الصلح لما يندرج
والفرق بين مفتن ومن بغى
لكل إنسان وقد يعان
وذاك حال بخلاف الحال
فلا يعان أحد منهم على

قد سبقت بينهم ومحنة
لو عقدوها ولها قد أبرموا
صلح من المنظور منهم جعل
وسيد العبيد فى القضية
كمثل وال وكقاض جعل
النازلين منزل الحكام
فتنتهم وحالهم تحول
وكل من يتبعه من الورى
هذا ومن يتبعه ممن عرف
فهم بغاة بغيم تعيننا
من كان ألقى صلحه لديهم
جاء لحرب أهل فتنة قصد
فهم على البغى الذى قد أسلفوا
من الخصوص للخصوص تبرم
فى صلحهم ذاك الذى قد انفعل
قد زال بالصلح الذى لهم عرف
فإنه بالبغى صار متصف
فهو على الفتنة باق ما خرج
بأن قتل من بغى قد سوغا
عليه حيث ظهر العدوان
فى أهل فتنة من الضلال
سواء حيث الكل صار مبطلا

وإن يقع عهد من المتطور
على جميع الفرقتين حالا
مع النفوس فالذى قد زحفا
إلى الذى حاربه من قبل
ولالأخير ولغيره هنا
إذا الذى هذا إليه زحفا
سواء الحرب الذى تقـدما
أو أنه على سوى ديانة
أو أنه قد كان من موافق
فناقض للعهد والميثاق
طاغ وباغ ظالم يفعل به
وإن هم قد عقدوا صلحهم
أو أنهم على نفوسهم فقط
فإنهم فى كل شىء لم يكن
وناقض فيما عليه الصلح ثم
ومن على الفتنة حربا اعترف
يقبل حين بالمتاب قد نطق
وخارج من فتنة لا ينظر
إلا إذا أمارة تبين
وإن يكن قد بان شىء ينقض
كمثل أن يطالبن بحق
ومن أداء الحق هذا يمتنع
وإن يكن من أمره لم يبين
وكان بالتوبة هذا معترف
فإنه يعان بعدها على

إليهم فى هـذـه الأمور
واصطلحوا أن يهدموا الأموال
من بعد صلح بينهم قد وصفا
صلحهم فقد بغى فى الفعل
دفاع من بغى للأمنه عنى
صار محقا بعد بغى سلفا
كان على ديانة قد أضرم
وكان من مخالف الجماعة
لكنه حاد عن الطرائق
من بعدما أبرم باتفاق
ما يفعلن بالباغى فى مذهبـه
فى المال وحده على أن يهدموا
قد عقدوا للصلح بينهم وخط
عليه صلح بينهم أهل فتن
فإنه فى بغيه قد ارتطم
وبعده بتوبة قد اعترف
فيحكن عليه أنه محق
إلى الذى فى نفسه قد يخطر
هنا بها يراب ذاك المفتن
توبته من فعله ويحضى
عليه ثابت لبعض الخلق
فذاك فى الفتنة باق ما رجع
شىء ولم يعرف بفعل معتن
من كل فتنة لها قد اعترف
من جاءه محاربا مقاتلا

إن كان أدى الحق مثلما وجب
وهكذا يدفع عنه من أتى
وقد بغى من كان قد قاتله
لاسيما من غيرهم ومن يكن
ليس على علم بتلك الفتنة
فإنه باغ كذا إن قاتلا
وإن من يقاتلونه محق
أو أنه أعان من بغى على
ومن أعان لأخى حق على
لو أنه حقية الأمر جهل
حيث على الجهل الصريح أقدم
وإن أعانه على شهادة
بأنه فى ذلك الأمر محق
يلزمه الضمان فى الأموال
وما عليه قود فيما فعل
ويهلك الشاهد إن عمدا نطق
ومالهم عذر بجهل الفتنة
إن كان مما يدركن بالعلم
وشاهدوا وقوعه حيث نزل
وما يجوز فيه قول قاضى
مما يكون القول قوله به
فيلزم القاضى أو الإماما
إن كان فى أموره قد أخطأ
أى ما عليهم فى الذى قد فعلوا
كمثل أن يقاتلوا هم أحدا

إلى جميع من له منه طلب
محاربا إذ توبه قد ثبتا
من أهل فتنة ومن سار له
أبدى قتالا منه مع ذوى الفتن
أو أنهم قد أبطلوا فى الثورة
يدرى بأنهم أصابوا الباطلا
على حمية لديه تنبثق
علم ببغى منهم قد حصلا
عدوه فكالحق جعلا
لكنه عاص لما كان فعل
وقيل لا عصيان فيما رسما
من العدول وذوى الأمانة
فبان أن ذاك مبطل مرق
والنفس لا الإثم لهذا الحال
لأنه على شهادة عمدا
فى مبطل وقال إنه محق
وحرمة القتال فى ذى الصفة
وشاهدوا ذلك دون وهم
وشهدوا بأنه حقا فعل
مثل إمام طاهر الأعراض
وغاب عن سواه من أصحابه
بنفسه ضمانه إن قاما
وما عليهم من ضمان خطأ
بالأمر من إمامهم لو قتلوا
بقوله بأن ذا باغ عدا

أو يرحموا الزاني الذي قد أحصنا
أو يقطعوا فيخرجن أن لا زنى
وما لهم فيما يشاهدونا
من الخطأ والبطل لو أخو القضا
بما لواقع غدا مخالفنا
فقتلوا بالجهل للأحكام
والقاض مثل أن يقولوا لهم
أو اقطعوا وذاك غيما دونا
أو إنما القوم بغاة وهم
ولم يك الفعل الذي قد فعلوا
وجائز لمن بجور قد حكم
يدافعن عنه وأن يمتنعنا
وهكذا قتاله يباح له
وعرف الحكم بأنه صدد
ويدفعن عنه ولا يحل قط
ولا لمحكوم له يطاوع
في الفرع ذاك الحكم أو كان بدم
إذ لا يحل في الذى يرونه
كذلك في الفرع لن قد ركبته
والمال فهو لو يجوز فيه
أو بمدارة هناك واقعته
فإنها تصير إمضاء لما
وإن لفتنة يحاذر أو بلا
وعامة من فئة تقائل
إذا هم قالوا بأننا تبنا

أو يجلدوا من لا يكون محصنا
لا بغى لا سرقة كانت هنا
غدر وما كانوا به يدرونا
قال لهم أو الإمام المرتضى
فاتبعوه في الذى قد وصفا
منهم وبالتقليد للإمام
بأن ذا العبد خذوا وارجموا
ربح من الدينار يقطعونا
ما فعلوه من فعال علموا
بغياه يستوجبوا أن يقتلوا
عليه ظاهر وباطل علم
من ذلك الحكم الذى قد وقعا
وللذى شاهد تلك المشكله
بباطل يعين محكما قهر
لمن عليه ذلك الحكم يخط
لذاك بل عليهم يدافعوا
أو أنه قد كان في المال انبرم
تساهل في القتل أو ما دونه
إذ لا يصح فيهما فعل الهبه
تساهل بكعطا يأتيه
لكن إذا كانت هنا مطاوعه
كان من الحكم بجور أبرما
جاز له في المال أن يساهلا
كانت لأجل فتنة تصاول
منها فما قالوه يقبلنسا

ويحرم من على الذى قد طلبا
بأن يقتلهم عليه
وجاز أن يعاونوا ويدفعوا
حتى إلى أموالهم هم يصلوا
ليدفعوا ذاك إلى أربابه
وإن هم قد قاتلوا خصمهم
وكان مانعا له من بعد أن
فإن ذلك القتال أنهم
ويقبلن قولهم أنهم
إذا هم قد طوبوا بمال
أو أنهم قالوا لقد حكمنا
قاتلكم أو أكلا فقوله
فإن يقل فأنكروا ما قالوا
يقاتلون أو يودوا اللازم

لهم بنفس أو بمال نهيا
من بعد ما قد صرحوا لديه
عنهم عدوا نحوهم قد هرا
أو ما عليهم من حقوق تحصل
ويخرجوا في غدهم من بابه
على نفوسهم ومال لهم
قد أظهروا توبتهم من الفتن
ليس بفتنة وليس يحرم
يأكل وقاتل لم يعلموا
أو بدم من أحد الرجال
هذا الفتى إن قال قد عرفنا
ماض ونقبلن ما بقوله
فغير تائبين منها حالا
عليهم من نحو مال أو دما

حكم مانع ما يستوى الناس فيه

فيه فباغ معند أثيم
والعشب مهما كان في الصحراء
له فإن يسبق إليه إذ سعى
وصح منعه له فهو أحق
جميع من قد جاءه منازعا
أولى به حين له مد يدا
إليه من ذاك المباح الثابت
يأخذ حاجة له ويمضين
أن يأخذن من معدن قد علما
تملكا على دوام فعله
تملكا وجاز ذا له بحق
ذلك والحق له إن قاتلا
وقد أحاطها لقصد الملكة
من شجر أو حجر وألقى
ملكاً له فإن ذاك قبض
يدافعن لديه من قاتله
فيه كمن أقعده الإمام
به فليس لهم أن يرفضوا
أو حجر حاكم به قد وجدا
فيه ولو ذلك قول قد ضعف
لبعد ذاك القول من صوابه
له بجور وضلال مداهم

ومانع ما اشترك العموم
مثل مباح لهم كالماء
بدون أو يسبق من قد منعا
فهو لمن كان إليه قد سبق
وجائز له بأن يدافعاً
وإن يقاتلن عليه إذ غدا
حتى يصيب ما غدا بحاجة
إن كان سابقاً إليه قصد أن
مثل استقاء من كبير أو كما
كذلك ما لم يجز الشارع له
وإن يكن هذا إليه قد سبق
فليس للقتال غاية على
كمثل سابق لأرض ميتة
أو أنه سوى لها أو نقى
يريد أن تكون تلك الأرض
ومن له أعان جائز له
كذلك ما أقعده الحكام
أو من تخاصموا إليه ورضوا
أو أنه فيه بصلح قعدا
أو كان قاعدا بحكم مختلف
مادام لم يجبر على الفتيا به
وإن من يدري بأنه حكم

فغير جائز بأن يقتلوا
لو كان في غيبة ذاك الحاكم
ومن عليه الحكم كان أبرما
في مشهد الناس ولو من وضعوا
وذاك كيلا يقطعوا لعذره
وحل أن يقتلوه إذ هم
وإن يكن ذلك قد تفردا
وعرفا بأن ذاك الحكم
جائز له وللذى أعانا
وأخذن المال منه باختفا
وإن يكن لم يعرف المحكوم له
لأنه بظاهر الأحكام
وجائز يقول قطب العلما
كذلك إن فرق حاكم الوري
أو أنه يعتق عبد قد حكم
وذلك الزوجان والسيد مع
أى إنما الواقع غير ما حكم
فذلك الزوجان لا يجتمع
وهكذا السيد لا يستخدم
ولا يطا لتلك السرية
كذلك في سلطان من قد علما
كيلا يبيح ذاك للبراءة
أو يوجب لنفسه أن يقتل
وجائز إذا هما تغييرا
واحد الزوجين لا يحل له

عليه من يأنف ذاك الباطلا
لأن ذاك الحكم غير لازم
فلا يقاتل من له قد حكما
غير الذى بالحكم كانوا عرفوا
ويبرءوا منه لبادى أمره
قد سمعوا الحكم عليه يبرم
مع من لفصل الحكم كان عقدا
قد كان جورا باطلا وظلما
قتاله على الذى قد كانا
ويقتلن أن الدفاع ما كفى
ذاك فلا يجوز أن يقتلته
قد كان آخذا بلا ملام
له بأن يدفعه ويسلما
بين امرئ وزوجة وقهرا
بظاهر الأمر على المولى الأثم
رفيقه يدرون بالذى وقع
به عليهم حاكم وما أتم
من بعد تفريق بحكم وقعا
عبدا له لو غير ذاك يعلم
في وقت ما كان قضى بالفرقة
بذلك الحكم الذى قد أبرما
من نفسه لأجل هذى الحالة
أو يضرين لذاك أو ينكلا
عن ذلك المحل حيث انقلابا
يهرب عن صاحبه أو يعضله

ولا له أن يمنعه أبدا
ولا لعبد وكذا في الأمة
إن علما الحكم بذاك العتق
وإن يك الرقيق يدعى عدم
فإنه يترك عنده على
وإن يكن حرية قد ادعى
أو بعد تحرير بحكم جارى
وذلك الحال رجوع منه عن
وجائز لمن أتاه العتق
إذا درى بأن ذلك الحكم
وكان لم يعلم بأى صفة
وليس للعبد بأن يقتاتلا
ما لم يكن هناك حكم وقعا
فإن يقع حكم له بها بحق
لأنه جاز له قتال من
ليرجعنه بحال الرق
لو كان قولها هنا قد وجدا
والعبد لا يحل في شرع الهدى
كان لديه إن يكن له شهد
مقالهم في الحكم يقبلنا
ولا له أن يمنعن لنفسه
فإن يكن لنفسه قد منع
قتاله إن كان ذا ما علما
والعبد جاز يدعى بالأمن
أو قول من كان له قد صدقا

من حقه الذى له تأكدا
يمنع عن مولاه أمر الخدمة
حكما على غير طريق الحق
عتق من المولى الكفيل الملتزم
أمر العبودية لن يحولا
من بعد أن كان نفاها مسرا
ينزع من يديه بالإجبار
إقراره ولو رضى يكون قن
قتال من يريد يستترق
له بعتق وسراح قد حكم
قد صار فكاه من الرقية
يوما على حرية تناولا
له بها من حاكم قد صدعا
من حاكم قاتل من له استترق
قد يدعى بأنه عبد وقن
من بعد ما أصاب معنى العتق
بأنه في رقه تقيدا
له بأن يقتاتل سييدا
بأنه حر شهود لا ترد
حتى له الحاكم يحكمنا
ويخرجن من رقه وحبسه
فجائز لسيد ترفعا
من نفسه ما منه عتق لزما
حرية إن أخبروه علنا
بأنه حر وكان انعتقا

ليس له لأجل ما قد علما
على عبودية عبـد أو إما
كان له بذاك حكم يبرمن
إلا إذا بالعتق كانا علما
فلهم المنع بهذى الحاله
وهو الذى بحالهم قد علما

أما المقتال والدفاع هما
وإن يك الحاكم يوما حكما
فلا يحل لهم قتال من
ولا لهم أن يمنعوا نفسهما
أو أنهم أحرار بالأصله
وذاك عند ربهم بارى السما

ما يجوز لولى المقتول

بأن يقتلن من قد قتله
ذاك الذى للشخص كان قتلا
هو الولى للذى قد جندله
يدرى به فى حينما قد جاء له
أو كان لم يدر بإطلاق جلى
يحرز نفسه لئلا تودى
إن كان لم يعلم بمن قد قاتله
وإن يكن يعلمه استسلم له
عن نفسه إن كان ذاك جاهله
فإذا رآه العلماء الأول
لأن ذاك واضح البرهان
يدرك بالعلم لمن له سأل
عن نفسه من جاءه ليصرعا
إلى ولى من يكون اخترمه
إلا إذا شاهد كان قتله
أو قد أقر الجانى بالجنية
بهذه الجناية القاضى الأتم
لو أنه لم يقع التحاكم
هذا الفتى لأنه قد قتلا
قول القتيلى أنه لى قتلا
ذاك الذى ميتا به قد أضى
لأن ذاك مدع ولو عـلا
جناية عليه فى ذا الموضع

ومن يكن ولى إنسان فله
وجاز أن يقتله لو جهلا
إن الذى قد جاءه ليقتله
ويحرم من عليه أن يقتله
بأنه لهـ ولى الأول
بل إنه يهرب منه قصدا
للرجل الذى عليه الدم له
بأنه ولى من قد جندله
وبعضهم جوز أن يقتله
لكنما المختار منها الأول
واختار قطب العلماء الثانى
لأن كونه ولى من قتل
وواجب على الفتى أن يدفعه
وأن يقتلن ويحرزن دمه
وليس للولى أن يقتله
بأنه كان على تعدية
أو شهد العدول أيضا أو حكم
أو قال قاض أو إمام قائم
إنى حكمت بجنـاية على
وماله أن يقتلنـه على
فلان أو جرحنى ذا الجرحا
إذ قوله عليه لما يقبلا
لو جاز للولى قالوا يدعى

بقول مقتول متى به نطق
وليس من شغل بقول الجاني
إن قال إننى أخاض من على
ولا يخلى بمقاله أنا
إلا إذا كان ادعى بدعوة
وليس للولى أن يقتله
ومن يكن لديه حاضرا فلا
وإن يكن لم يدعى بدعوة
يجوز للولى أن يقتله
وقتله في حالة المنام
وليس للجاني بأن يقتله
لو أن عنده وليا ثانى
فإن تكن تعددت عليه
قد حضروا فليدفعن لنفسه
أى من يكون قاتلا في اليوم
فيقتلونه ولو فرادى
وصورة القتل لهم بمرة
فيطعنوا جميعهم لمن جنى
أو أنهم يوكلون رجلا
أو أنهم يعطون أجرا أحدا
وجائز لمن له قد قتل
لو بعضهم من يأخذن للأجرة
فإن يقد هذا لبعض منهم
أو أنه يمهل مقدار ما
أو أنه يوصى بها من قبل

لأنها دعوى ولا تثبت حق
من بعد إقرار أو البيان
نفسى في هذا الذى قد نزلا
أخاض من فى الذى كان عنا
تبرأ منه من الجنية
مع ادعائه الذى قد قاله
يتزك ولى الدم حتى يقتل
تبريه مما كان من جنابة
ويهجم عليه حتى يقتله
يجوز والصلاة والصيام
وكافر إن أظهر مقاتله
أو أنه على سواهم جاني
جنابة والأوليا لديه
بلا اعتبار يومه وأمه
وقاتلا في أمسه من قوم
يطعن كل مثلما أرادا
أن يقبضوا على كمثل صعدة
بطعنة واحدة أو يثخنا
منهم ولو من غيرهم ليقتل
يسقيه عن أمرهم كأس الردى
يأخذ أجرة على ما فعلا
فما عليه فيه من مضرة
فليوص بالعقل إلى باقيهم
يوصى بها أو غيرها ما لزم
ما إن يقيد نفسه للقتل

يوصى لكل واحد بالدية
تخرج من أمواله إن لم تكن
وقيل للباقيين ليس تلزم
فلم تكن عليه من وصية
إن كان بعض منهم قد قصدا
ومن بقى من أولياء الدم لم
وإن هم قد قصدوه أجمع
وهو لبعض منهم أعطى القود
والخلف في المرأة عنهم ينقل
كالأم والأخت وباقي النسوة
فجائز لقاتل يعطى القود
وقال بعض ما لها أن تقتل
وهالك إن قاد أو إن أسلما
وتورثن جناية لعاصب
فغير عاصب لها ليس يرث
وخير العاصب في أخذ الدية
فإن يكن لدية هذا قبل
ومن يرى لامرأة أن تقتل
من بعد موتها لمن لها عصب
وجاء في قول لبعض ينقل
من كان قاتلا وليه الأبر
بأن من كان أتاه وطلب
ويمنع نفسه أو يعلمها
وحقق القطب بأنه هنا
لو ذلك الجاني به ما علما

وإن يكن لم يأت بالوصية
قد بطلت عنه بوجه قد زكن
من دية بها عليه يحكم
لمن بقى منهم ببذل الدية
له وقد أعطاه منه القودا
يطالبوا بدية ولا بدم
أو بعضهم قام إليه يسرع
فليوص للبعض الذى له قصد
قيل لقاتل الولي تقتل
من وارثيه غير تلك الزوجة
لامرأة فهي ولية تعد
وقد بقت إن قتلت من قتل
نفسا لها وقد سقته العدا
فقط لا سواه من مناسب
لو أنه لميت كان ورث
والعفو والقتل فما شا يأتيه
فالوارثون سهمهم فيها حصل
فإن تمت فالقتل عنها نقلا
كمثل ابن وأخ ولو لأب
أن لا يجوز للولي يقتل
إن يكن الجاني الألد ما شعر
يقتله ولي من له نكب
بأن ذا ولي من قد أعدا
يجوز للولي قتل من جنى
وليس للجاني بأن يسلم

لنفسه لن أتى أو يعلما
كذاك في المال الذي قد اغتصب
يمنعه من ربه لو جهلا
فإن يكن جنى عليه فهنا
وبعضهم أجاز للقتال
ولا ضمان فيه إلا إن يقل
ولا يقتل الولي من قتل
في أنه يقتل بالذى قتل
كما إذا كان بعمد قد ضرب
فمات أو هل يقتلنه ذا الولي
حتى له بالقتل يوماً يحكما
فإن يكن قاتله على كذا
وجائز للجنان يمنع الولي
إن حاول الولي حينما قصد
يقتله بما به ليس يحل
أو يقتلنه بمثل حرق
وإن يكن لم يحكم بالقتل
أو لم يكن هناك حاكم فلا
إن يكن القتل الذي لهم وقع
والقطب قال إن يكن له قتل
ولا أقول لازم فيه القود
إن يكن القول الذي به قتل
إلا إذا يوجد قول أوجباً
وذلك مختار أهل الدعوة
ومانع لنفسه من الولي

بأنه ولي من تحسراً
محرم على الذي له غصب
ويكفرن إذا له قد قاتلا
يلزمه ضمان ما فيه جنى
حتى يكون عالماً بالحوال
إنى رب ذلك المـال فخل
وليه إن كان خلف وجادل
أم ليس من قتل على هذا الرجل
لكن بما ليس يؤدي للعطب
أو يقتلنه غيره ممن ولي
لو أنه قول ضعيف رسماً
فكافر وغير حق أخذاً
كذا قتاله من المحال
لقتله وجاء طالب القود
قتل كأن يهدم فوقه جبل
أو غرق أو حية أو خنق
له ولا بالترك عند الفعل
يكون جائزاً له أن يقتل
فيه اختلاف العلماء قد سمع
فلا أقول كافر بما فعل
لكن عليه دية لها يؤد
غير الصحيح الثابت العالى المحل
للقتل بالفعل الذي قد ركباً
كذا رواه القطب للأئمة
باغ على هذا أتى بالزلل

والناس مهما في الولي اختلفوا
فلا يجوز قتله في الحين
إن يقتلن ذلك الجاني الألد
حتى يكون بينهم خصام
وعند عدم الحاكم المبجل
أو ينظرن غيره له إلى
من ذينك القولين مهما بان له
أولا فكل منهما يكف عن
ولو بعفو أو قبول دية
كذلك مهما اختلفوا فيمن قتل
أو في الولي الاختلاف قد وقع
فمثلا مر من الحكومة
وإن أتى مدعيًا من قد قتل
حين قتلته وكان قد عرف
أو مشرك قال وكان قد عرف
وجاء يدعى ولي العبد
كذا ولي المشرك المخل
فإن تكن بينة فيحكم
أولا فإن الأصل في ذا الحال
ويمنعن إمامنا الوليا
بلا سلاح مثل أن يلقيه في
ويمنع الجاني كذلك نفسه
بذلك ليس بالقتال منه
وجوزوا في ذاك بالقتال
إذ الولي قد تعدى الجائزا

هل هو ذا أو ذا ولما يعرفوا
أي ما لواحد من الاثنين
مع اختلاف فيه حسبما تجد
ويحكم القاضي أو الإمام
ينظر من قد ادعى هو الولي
ما كان مأخوذا به معدلا
فيعلمن به متى ما عدله
إراقلة الدما بشيء لم بين
يتفقان باصطلاح مثبت
هل هو حر كان أو عبد مثل
هل هو حر أو عبيد قد خنع
وغيرها إلى انتهاء المسألة
إن الذي قتلت عبد لم يزل
له العبودية فيما قد سلف
بالشرك قبل أن يوافيه التلف
بأنه حر مع التردى
قال لقد وحد للأجل
بما يقوله الولي منهم
يستصحبن بدون ما جدال
أن يقتلن القاتل الأبيّا
بئر وفي نار وأمر متلف
من الولي إن أراد تعسه
بل باختفاء وهروب عنه
يمنع نفسه ولا ييالي
في قتله وقد غدا مجاوزا

وإن يكن أراد أن يمثلا
فإنه ينكلن ويدفع
فيدفعن بالقتال عنها
إلا إذا استحق ذاك مثلا
ويضمن ما به قد فعلا
وبالقتال يمنع إن شاء أن
كمثل أن يحرقه بنار
وبالنكال يوجعن لما حصل
من بعد موته من الأضرار
والأولياء إن تعددوا وقد
وقد عفا أو أنه منه قبض
فإن يكن جاء الولي الثاني
فإنه يقتل مهما علما
وليس من قتل عليه إن جهل
ومن عفا وبعد ذاك قد عدا
فإنه يقتل للذي جنى
فالعفو من إمامنا ليس يصح
سواء العافي أو الذي علم
يسقيه من كأس المنون العلقم
ولو عفا عنه الولي للدم
وكل من يقتل حرا مسلما
أو كان مجنونا على تعدية
إن لم يكن أبا ولم يكن قتل
وتقتل الأم غداة تقتل
وقد روى عن النبي الأجد

بقاتل من قبل ما أن يقتل
عن مثلة لها أراد يصنع
إذ تلك ضلة يحاولنها
كمثل أن يكون قبلا مثلا
من بعد موته إذا ما مثلا
يفعل فيه غير ما به أذن
أو مطلق الفساد والأضرار
وهالك بكما فيه فعل
جميعها في سائر الأبخار
أفاد نفسه لواحد فقد
عقلا عن القتل حالا ونهض
من بعد ما قلنا وأردى الجاني
بفعل عاف قبله تقدا
لكن عليه دية بلا مهل
على الفتى وقد سقاه للردى
لا عفو لا عقل له يجزى هنا
عن قاتل من بعد عفو متضح
بالعفو فالقتل له أمر حتم
بالسوط أو بالصارم المخذم
فإن قتله من المحتم
لو كان أنثى أو كطفل أعدا
فإنه يقتل دون مرية
على ديانة بحق قد فعل
ابنا لها فيما لبعض ينقل
ليس يقاد والد بالولد

يعفى ولو كان أبا من قتل
أو بعد أخذ للديات أولا
إلى جماعة من الإسلام
عن النبي الطاهر الأبواب
من بعد أخذ لديات وقبل
فما له عفو ولو تذللا
أو أنه على ثياب ينتزع
وقيل غير ذاك في التفريع
على ديانة فتاة أو رجل
وذاك بالإجماع من أهل الهدى
أبى الولي ذاك أو كان قبل
أو قيمة العبد بلا تعدى
بمشارك موحد لذى العلى
فالدين رافع له مجدد
ومن غدا أنزل عن محله
في قود والقتل بالتمام

وقاتل على ديانة فلا
كمثل من من بعد عفو قتل
وأمره مع عدم الإمام
وقد روى جابر الصحابي
أن لا أعافى أحدا وقد قتل
كذلك من بعد أمان قتل
كذلك من على سلاح قد صرع
وجوز العفو عن الجميع
قال الإمام القطب كل من قتل
فلا يجوز العفو عنه أبدا
ويقتل العبد إذا حرا قتل
فما له من غير نفس العبد
وانحر لا يقتل بالعبد ولا
لو كان عبدا ذلك الموحد
ويقتلن مشرك بمثله
وسوف يأتى البسط فى الكلام

القتال مع البغاة

فجاءهم باغ من الطغاة
تجربه معاضدا من قد بغى
عن الحرير من أتاها طامعا
ببغيتهم والظلم للعباد
على أهيل الدار من بعض الطرق
ولم يكن بجائز دفعهم
وطلبوا أن يدخلوا دورهم
فإن يقولوا إننا لا نقصد
وكان لا يخاف مع ذا منهم
لم يك من أهل الضلال والفتن
وإن يكن يخاف ضر منهم
ولا يمكنون مما طلبوا
وكابروا وقد بغوا على أحد
ببغيتهم فجائز إن يقتلوا
لكن بلا قصد بأن تعيننا
وصددهم عن أخذ حق لهم
عن ظلمه وهتكه المحارما
بقية الناس ومن لم يظلمن
غلا يجوز مع أبى الحوارى
وقصدوا أن يظلموا كل أحد
أموالهم وكل من لم يظلمن
على بغاة شهروا بالختل
من بغيتنا عليكم قد تبنا

ومن يكن فى بلد البغاة
يريد حربهم فلن يسوغا
لكنه يجوز أن تدافعوا
إن قصدوا استباحة البلاد
وإن يكن للخارجين بعض حق
فاتركهم ليأخذوا حقهم
فإن تمنع البغاة منهم
فسلهم عماله قد قصدوا
إلا الأولى كانوا لنا قد ظلموا
إذا هم تمكنوا ضرا بمن
فغير جائز هنا دفعهم
فليدفعوا عن قصدهم وتحجبوا
وإن أبوا إلا الدخول فى البلد
فادفعهم فإن هم قد قتلوا
لو كان مع أصحابك الباغيننا
ولا بقصد دفع من تقتدموا
بك قصد أن ترد هذا الظالما
أما خروجنا لأجل الذب عن
مع البغاة من أهيل الدار
لكن إذا ما دهمهم فى البلد
فليدفعوهم عن نفوسهم وعن
وإن تقم قائمة بالعدل
وبعد ذا قال البغاة إننا

والحق نعطيكم لدى فلان
وكان لا يؤمن منهم إن هم
فالأخارجون إن يكونوا أهل حق
فيلزم البغاة ممن ظلموا
يلزمهم لحبسهم ينقادوا
وحكمهم في النفس والأموال
فحكمهم ماض عليهم ولا
إلا إذا لنفسهم قد حكموا
ولا ييرون أبدا من ذاك
فإن أبوا عنه فإنهم على
ولم تكن شقشة اللسان
حكما وكان لازما عليه
والمسلمون الأمناء عليهم
وأهل كل طرف في الأرض
مؤتمنون هكذا جاء الأثر
إن عرفوا بالعدل والوفاء
أما إذا ما كان الخارجون
إذا هم ألقوا يدا إليهم
فما على البغاة أن يمكنوا

وكان غير حاضر في الآن
خلوهم أن يغدروا ويظلموا
وأهل عدل بهم قد يثق
ياقوا بأيديهم هنا إليهم
وقيدهم وكلماء أرادوا
وهدمهم كل بناء عالي
يرون منه مهربا أو معزلا
أو آلهم أو لعبيد لهم
بدا ولا عذر لهم هنا
بغيرهم السابق ما تحولا
بالتوب تنفى قط عن إسان
لأجل بغى سابق يجنيه
فيما به من الأمور حكموا
فهم على دينهم والفرص
عن قادة وأهل علم وبصر
ولم يكن ذاك على الإطلاق
على البغاة غير ما مؤنينا
أن يفعلوا ما لا يجوز فيهم
من أنفسهم غير الذي يؤمن

الأمين

على سواهم مشركا أو مفسدا
والعذر والذكت عليهم يحرم
قيل لها التأمين وهو بين
والمصطفى أجاز ما قد كونت
قيل أمانهم أمان يعتمد
ولا أمان لصبي أجمعوا
مقاتل قيل الأمان يجدى
أجاز أمانا من رقيق صدرا
تأمينه يصح إن منه بدا
أمانه ولو بدا منبرما
إلا بإذن من إمام معتمد
أمن قوما قد أصابوا وزرا
بهم إلى نحو الجلندى المرتضى
عندى ولا أمان دونى يبرم
أو قائد السرية الهمام
بدون رايه أمانا منهم
أمانهم وفعلهم منهمدم
فجائز أمان من قد أمانا
بين العمانيين حين اشتجروا
عن غافرية إليهم ياوى
عن قومه لغافرى آوى
له وفى أمورهم قد عولوا

المسلمون هم يبد قد وردا
يسعى بذمة لهم أدناهم
والخلف فى المرأة هل تؤمن
فزينب حليلها قد أمنت
والخلف فى الذمى والعبد ورد
وقيل ما لهم أمان يشرع
وإن يكن مراهما فى حد
وعمر الفاروق فيما ذكرا
وإن يك الذمى فى جيش الهدى
وإن يكن فى غير جيشنا فما
وقال بعض لا أمان لأحد
وكان وضاح أمير أبرأ
ممن يحل دمهم ثم مضى
قال الجلندى لا أمان لهم
وإن يكن تقدم الإمام
على السرايا أنهم لا يبرموا
فهاهنا ليس يجوز منهم
أما إذا لم يتقدم معلنا
من ذلك الأمان هذا الخفر
يخفرن الغافرى الهناوى
والعكس أن يخفر الهناوى
فهم تعارفوا بذأ واستعملوا

عن غافرية هـناويا ألم
عن الهناوية حين اشتجروا
فماله خفارة من أصله
بعضهم بعضا وصار مبطلا
أو يصحبه خفيرا في بلاد
ليخفرن له ذماما ثباتا
يسعى بذمة لهم أدناهم
لهم يضيعوها وأمن أبرما

ولا يخفر الهناوى عندهم
والغافرى ماله يخفر
فمن أتى مخفرا لمثله
لأنهم تقدموا بذا على
ومن يجاور أو يؤمن لأحد
فإنه له قتال من أتى
لأنهم يد على سواهم
وهذه ذمة بعضهم فما

من لا أمان له

ولا لمرتد ولا لمُـنـاع
في الحكم هم بحيث يوجدنا
دماءهم أعطوا أمان لهم
بطل فمالهم أمان ييـرم
أو غيرهم فكله منهـدم
لم يدر منهم الذي قد كانا
أو دنيـوى جائز في الدين
فكله منهـدم من الذرى
ييطـله إعطا أمان حظـلا
تأمينه أيضا بحكم متـضح
شخصا على ديانة وجندلا
أو بعد أخذ دية على الوفا
أو خلقه مثل قصاص أو قود
إلا بإذن من له الحق لـزم
أخذه غصبا ونهبـا من أحد
ممتنع به عن التـأدية
أو حرمة كلا ولا احترام
باغ كمثلهم فلا يحترم

ولا أمان عندنا لـقـاطع
ولا لطاعن ويقتـلونا
حكما من الله ولا يـحـرم
لأن إعطاء الأمان لهم
أعطاهم الامام أو من ظلموا
لو كان من أعطاهم الأمانا
أعطاهم ذاك لأمر دينى
أو أنه كان لأمر حجرا
إذ قتلهم حق لـذى الآلاء لا
كذلك من عليه حد لا يصح
ولا أمان لـامرى قد قتلـا
ولا لقاتل بعيد ما عفا
فكل من عليه حق للأحد
أو دية فأمنه لا يـنـبـرم
وما لمن فى يده مال وقد
ولا لمن عليه حق ذمـة
فما لهم أمن ولا ذمـام
فهم بـعـاة والذى يؤويهم

الجبر على الدفاع

طائفة بدون حق حصلا
عن القتال عندهم وانحرفا
عليه عند بعضهم والقهر
ولا قوام دونها بحال
له اليسار والغنى ووحدا
به ومن يعوله من البشر
بل يلزم المقاتلين حالا
تقوى على الدفع لما قد نزا
على الجميع وظهور من فجر
ونكبة على الجميع جارفه
من جن والغائب والأطفال
من الرجال البالغ الكبارا
أهل الدفاع بالنفوس ألزموا
إليهم توجه الخطاب
حق لأجل الدفع يعرفنا
عنهم بمالههم لدى المكافحه
أو خيف أن يلحق أموالهم
للدفع عنهم بصلح يعتمد
يحرب عنهم بأموالهم
أعز من صلح على إرغام
مقامه من عادل ومنصف
حوزته وسد أبواب الفتن

إن خرجت طائفة تبغى على
فجائز يجبر من توقفها
لأنه دفع يجوز الحبر
وإن يك احتياج إلى أموال
فإنه على رجال من غدا
وكان بالإتفاق لا يحصل ضرر
لا يلزم النساء ولا الأطفال
وإن تكن أموال هؤلاء لا
وخيف من ذاك تولد الضرر
ونوع إذلال يصيب الطائفة
فهل يجوز الأخذ من أموال
فمثل هذا يلزم الأحرارا
لأنهم أهل القتال وهم
والمال قد جاء به الكتاب
ولم يكن في مال من ذكرنا
لكنه أجيزت المصالحه
إن خيف أن يلحق ضربهم
حتى أباحوا قتل أفلاج البلد
وقد أجاز ابن بشير العلم
وقال إن الحرب للإسلام
وذاك للإمام أو من قام في
فمن غدا محتسبا للدفع عن

جـاز له من مالهم أن يأخذوا
لكنهم ليس لهم يقاتلوا
وإن بغت طائفة يوما على
فجائز أن تتعد الأفلاج ثم
لو كان فيها مال من لا يملك
لأنهم إن تركوا وما هم
يحصل ضر بجميع البلاد
لأن من فيها كمثل الجسد
وقد أجاز الصلح من قد أدركوا
كذلك إعطاء الحير وكذا
لنظر المصلحة التي تعم
كمثلما قد ألزموا الممتنع
لحارس إذا الجباه اجتمعوا
لم يعذروا ممتنعاً إن كانا
وذاك مثل ذا الآن المعتبر

مقدار ما يدفع عنهم الأذى
على الذي فيه خلاف حاصل
طائفة وارتكبت ما حظلا
ليدفع الباغي بها ومن ظلم
لأمره مثل يقيم يدرك
يحاولون من فساد لهم
من غائب وذى صبي ومسجد
ما نال بعضا نال كل أحد
من مال من لأمره لا يملك
ضيافة لجائز خوف الأذى
إن كان قاصد الجميع من ظلم
من أهل سوق أجرة أن يدفعها
لدفعها وبعضهم ممتنع
وسطهم قد وضع الدكانا
مصلحة الكل ودفع للضرر

فضائل الجهاد

صلى عليه ربه وبجلا
تقال مع سلطان جور قد مرق
للهاد حمزة بن عبد المطلب
قام بأمر وبه ففقتل
بأنه أخطأ من قد حرما
إذ صوب الحق وخطا الباطلا
وإنما أخطأ هذا حالا
بالمسلمين السابقين الفضلا
وفي عموم وخصوص وجدا
قد قاتلوا في دين ذى الآلا
فقتلوا وقتلوا ما نكلوا
لله موقفاً به لا انصرف
بصارم أو ذابل أصوب
إلى من أن أعبدن الله رب
فالفضل للجهاد من يحصيه
من ذاك ما يوافقن ما ذكر
بر لنا مع الجهاد الأفضل
في لجة البحر متى تبين
يا خيرة الأنعام إن لى عمل
أجر المجاهدين في الله العلى
قال أصوم وأقوم لا أمل
في الله إلا مثل نوم الراقد

قد جاء في المأثور عن خير الملا
لأفضل الجهاد كلمة بحق
وسيد للشهدا فيما نسب
ورجل إلى إمام كان ضل
قال الإمام القطب بدر العلما
جر الفتى لنفسه الغوائل
أو بالدفاع عن سواء قالا
لشبه من كان لذاك فعلا
إذ فعلوا ذلك مثنى موحدا
في حالة الدفاع والشراء
من كان عن دين الحنيف يعدل
قال سليل عمر لئن أقف
مواجه الأعدا ولست أضرب
ولست أرمين بسهم لاحب
سبعين عاما قط لا أعصيه
وجاء في المروى عن خير البشر
وجاء أيضا ما جميع عمل
إلا كمثل تقيلة تكون
وقال شخص لنبيين الأجل
فهل ترانى أدركن بعملى
قال وما يكون ذلك العمل
فقال ما ذاك مع المجاهد

فقال بعد أن لى لـالا
أأبلغن بذلك الإنفـاق
فقال خير الأنبيـا الأشراف
فقال إن أنفقت ذاك المـالا
لم يبلغن شرك نعل من غدا
قال وما من أحد ليغـزون
إلا ويعطيه الإله بعدد
ومن صغير وكبير وذكر
والجنة الخضراء في نص الخبر
ما ترك الجهاد قوم إلا
وجاء إنما الشهيد لا يجد
إلا كمثل ألم للقرصة
أشد للشهيد في الجهاد
بل إنه من الشراب البارد
وأفضل الأنعام فيما وردا
وجاء أن من غزا لغزوة
فإنه أدى لرب العزة
ومن عذاب القبر فيما وردا
وأفضل الغزاة في السبيل
ثم الذى يجىء بالأخبار
لكن أخصهم ولا يزاحم
رباط يوم في سبيل الله جل
وغزوة لفى سبيله أحب
وقد روى البحر لهادى الأمة
لكنه قال جهاد ونيه

فإن أنا أنفقتـه كـمـالا
أجر المجاهدين والسباق
كم قال ستة من الآلاف
وفى سبيل ربنا تعالى
إلى سبيل ربنا مجاهدا
فى سبل الله العظيم ذى المن
عباده من مؤمن ومن جحد
أنش من الأجور قيراطا أغر
تحت ظلال السيف هكذا أثر
ساق إليهم ذو الجلال الذلا
من ألم القتل عن الهادى الرشد
وعنه إن عضه من قملة
من ألم السلاح والجلاد
أشهى إليه فى المصيف الواقد
للبعض بعد الأنبياء الشهدا
فى سبل الله العظيم المنه
بهذه الغزوة كل الطاعة
فى خبر يؤمنن الشهدا
خادمهم فى الخبر المنقول
إليهم فى الليل والنهار
منزلة عند الإله الصائم
خير من الدنيا وما فيها حصل
من أربعين حجة لله رب
لا هجرة من بعد فتح مكة
نسأله جل تمام الأمنيه

جهاد المشركين وقسمة الغنائم

لمن عن الدين القويم مالوا
أو مسلما قد أظهر التمردا
وتنفذ الحدود والأحكام
لا دين مادام الدماء لم تسجم
وقمع كل ظالم ومجرم
عشر سنين جاهرا بالدعوة
يا قوم إنى لكم بشير
لكم ثوابا ليس يفنى للأبد
ويصرفن عنكم كل البلاء
فيه لكم يا قومي الهلاك
والسر والإعلان والإجهار
وينشرن بينهم الإيمان
وسففوها لرأييه وسحروا
يدعوهم بدعوة الإسلام
فأسمعوه الهجر في المحافل
وأنت مجنون وأنت شاعر
لما تقوله من الهذيان
أن يضع السيف على الأعناق
يلونكم في ضمن ما قد نزلا
وقطع الرعوس والمزارد
وأظهر النجدة والبطولة
وأخذن القتلى ولم يقصرا

أما الجهاد فهو القتال
قد كان ذاك مشركا محاددا
فبالجهاد يظهر الإسلام
بالسيف يعلوا لدين فوق القمم
لا دين إلا بالحسام المخدّم
فالهاشمي قد بقى بمكة
يا قوم إنى لكم نذير
أن اعبدوا ربكم فقد أعد
يدخلكم جناته تفضلا
لا تشركوا بالله فلا شرك
يدعوهم بالليل والنهار
ويقرأن عليهم القرآن
فما أجابوا قوله بل أنكروا
وطاف في المواسم العظام
وأكثر التردد في القبائل
قالوا له أنت كذوب ساحر
ولم تكن بتاركى الأوثان
حتى أتى الأمر من الخلاف
وأنزلت عليه قاتلوا الأولى
ولمع السيف على هام العدى
وأوقع الوقائع المهولة
ودمر الشرك وحطم الذرى

واحد أيضا ويوم الخندق
وخير والطائف الشهير
إذ فرّ صفوان وفرّ عكرمه
هدم ركن شركهم وزعزعا
أنت النبي الطاهر المفضال
ما كان والله أخا في الخندق
جموعهم وزحفوا إليه
إذ لمع السيف على القذال
وقد حدى حادى المنايا بهم
وتلكم المواقف الجسيمه
والسمهريات القنا الكساره
كخمرة وحيدر الكرار
والضيغم المقداد نجل الأسود
وانهد ركن الشرك والبطلان
وصنوه من بعده الفاروق
وكسرهم طود الضلال كبرا
وطهر والأرض من الشكوك
وأوقعوا بفارس الشتاتا
والروم ذاقت منهم البليه
للنهر لم تحم العلوج تستر
وحلباً واقتتحو جيونا
وذاق منهم رستم للمر
وألبسوا الذل والهوانا
إذ شاهد الحمام في أركانه
منها هرقل هاربا يبغي النجا

في يوم بدر إذ أتوا بفيلق
وفي قريظة وفي النصير
ويوم فتح مكة المكرمه
وكم وقائع بهم قد أوقعا
فعرّفوه بعد ذا وقالوا
أخ كريم قد قدرت فارفق
واحد إذ جمعوا عليه
فأذعنوا لدين ذى الجلال
وعصفت خيل الإله فيهم
بتلكم الوقائع العظيمه
وتلكم الصوارم البتاره
وبحمة الدين والأنصار
وخالد وابن معاد السيد
قامت قناة الدين والإيمان
وعزمت السيد الصديق
وغزوهم لقيصر وكسرى
هم حطموا الروم على اليرموك
واقتحموا دجلة والفراتا
وافتتحو حمص وقيساريه
وأوغلوا في فارس وعبروا
وقهروا القدس وأجنادينا
وعبروا إلى وراء النهر
وجرعوا كأس الردى ما هانا
وفرّ يزجر من أيوانه
وأوغلوا في الشام حتى خرجا

عليك يا سـورية سـلامى
ولحقت خيلهم كـرمانا
وافتحموا الصين وما والاها
وطـارق ما طـارق وموسى
وأظهروا دعوة ذى الجلال
انظر لهذا الدين من حيث نشأ
حتى أباد قوة الأكاسـره
وعم شرق أرضنا والمغربا
حتى استحالت حالنا وبدلا
واتبعوا أهواءهم وانحرفوا
فهم ملوك يتفـاخرونا
كمثل قيصر ومثل كسرى
فسلط الله عليهم إذ هم
عصائبنا من دول الصليب
وذاك حين تركوا الجهادا
وأخلدوا إلى النعيم الزائل
وصار من منهم تولى أمرا
من عابدى الصليب ذى الاشراك
قد استبدوا وحدهم بالأمر
ما عندهم من حرمة لعالم
يرون أن رأيهم هو الأسد
فانتهكت لذلك المحـارم
وقد بكت على الهدى البواكى
أين بنو الإسلام ما يعجزنا
كانت رجال الدين لا تهاب قط

قال ليوم البعث والقيام
والهند والسند إلى مكرانا
لمطلع الشمس انتهى مداها
قد أوقعوا بالمغرب النحوسا
وطهروا الأرض من الضلال
من طيبة وبعد ذاك انتعشا
ودمر الملوك والقياصره
مذ كان عن منهاجه ما نكبا
من جاء ديننا غير دين ذى العلى
عن دينهم وللضلال انصرفوا
بالشبهوات يتكاثـرونا
ودينهم مطرح لا يدري
قد بدلوا لدينهم وهدموا
ساموهم بالخسف والتعذيب
وخالفوا ربهم عنادا
ونظروا إلى الحطام العاجل
أشد للناس وأنكى ضرا
لا يرحمون عبرة لباكى
واستأثروا بالفى تحت القهر
ولا كبير لا ولا لقيـادم
وأنه الوحى الذى ليس يرد
وارتكب الجرائم العظام
وطال جيد الكفر والإشراك
والغرة الكر بحومات الفنا
إن وقع النزال والأمر اختلط

أَقْتُلُوا أَمْ قَتَلُوا وَمَاتُوا
لَا بَلَّ شَرَابُ الْمَوْتِ لِلْمَجَاهِدِ
فَطَالِبُ الْحَقِّ مَتَى مَا لَاقَى
مَا خَامَ فِي مَوْقِعَةٍ وَلَا نَكَبَ
وَاسْتَقْبَلَ الْمَوْتَ بِغَيْرِ مَا فَرَّقَ
أَحْمَلُ رَأْسًا قَدْ مَلَّتْ حِمْلَهُ
هَلْ مِنْ فَتَى يَحْمِلُ عَنَى ثِقْلَهُ
وَأَنْظُرْ إِلَى فَعَلِ الْفَتَى عِمَارِ
حِينَ لَقِيَ عَصَائِبَ الضَّلَالِ
نَحْنُ ضَرْبُكُمْ عَلَى تَنْزِيلِهِ
ضَرْبًا يَزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ
أَوَّلُكَ الْقَوْمُ وَصِيَّتْ فَخَرَهُمْ
هُمْ غَرَبُوا وَشَرَقُوا وَأَسْثَامُوا
هُمْ بِذَلُوا نَفُوسَهُمْ فِي خِدْمَةِ
ثُمَّ الْمَحَارِبُونَ هُمْ صَنْفَانِ
وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيمَنْ قَدْ بَغَى
وَالْمُشْرِكُونَ فَهُمْ صَنْفَانِ
وَكُلَّهُمْ يَدْعُونَ لِلْإِسْلَامِ
فَإِنْ هُمْ قَدْ قَبِلُوا الْإِسْلَامَ
فِي كُلِّ شَيْءٍ وَكَذَا عَلَيْهِمْ
وَإِنْ أَبَوْا مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ
فَإِنْ مِنْ قَدِّ عِبْدِ الْأَوْثَانِ
فَجَزِيَةِ الصَّغَارِ لَيْسَتْ تَقْبَلُ
وَمَا لَهُمْ وَاقٍ مِنَ الْحَسَامِ
وَإِنْ يَكُنْ رَأَى الْإِمَامُ أَنْ فِي

بِسُوءِ الْمَسَاتِ وَالْحَيَاةِ
أَحْلَى لَدَيْهِمْ مِنْ نَمِيرٍ بَارِدِ
نَجَلِ عَطِيَّةٍ بِجَمْعٍ سَاقَا
بَلَّ إِنَّهُ لَاقَى بِجِدِّ وَوَثْبِ
وَهُوَ يَنَادِي بِلِسَانٍ مُنْطَلَقِ
وَقَدْ مَلَّتْ دَهْنُهُ وَغَسَّالَهُ
إِنْ الشَّقَى مِنْ تَوَلَّى قَتْلَهُ
فِي يَوْمٍ صَفِينٍ لَدَى الْكَرَارِ
وَهُوَ يَنَادِي بِلِسَانٍ عَالِي
فَالْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ عَلَى تَأْوِيلِهِ
وَيَذْهَلُ الْخَالِيلُ عَنْ خَالِيلِهِ
إِنْ كَانَ فِي أَسْمَاعِكُمْ عَنْ أَمْرِهِمْ
وَأَيَّمَنُوا وَأَنْجَدُوا وَأَتَهَمُوا
دِينَهُمْ وَاصْطَبَرُوا لِلْمَحْنَةِ
بَاغٍ وَمُشْرِكٌ أَخُو كُفْرَانِ
وَحَكْمُهُ وَالْقَوْلُ مِنْهُ فَرَا
ذُوو كِتَابٍ وَذُوو أَوْثَانِ
مَنْ قَبْلَ أَنْ يَسْقُوا مِنَ الْحَمَامِ
فَلَهُمْ كَمَا لَنَا تَمَامًا
كَمِثْلُ مَا كَانَ عَلَيْنَا يُلْزَمُ
وَشَرَعَةُ الْمُهَيْمِنِ الْعِلَامِ
مِنْهُمْ وَعَاصَى الْمَلِكِ الدِّيَانِ
مِنْهُ وَلَوْ جَاءَ إِلَيْنَا يَبْذُلُ
إِلَّا اتَّبَاعَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ
صَلَحَهُمْ نَفَعًا لَدِينِنَا يَفِي

فإن ذاك جائز والمصطفى
فعاد صاحبه على الإسلام
ومن يقل بغير ذاك قالاً
وأنه قد صار منسوخاً بما
قد انقضت أشهرهم فيقتلوا
فما لهم من الحمام واقى
وإن يكن منهم فتى قد أمننا
فذا هو الحركم من الرحمن
أما أو لو الكتاب حكمهم بأن
إن قبلوا صاروا به إخوانا
وإن أبوا فجزية الصغار
فإن هم رضوا ببذل الجزية
وإن أبوا من دفعها وأحجموا
يقتلون والذراى تسبى
أهل كتاب أو ذوى أصنام
وقيل فى قريش لا يسبون قط
وفى مقال للعمانيين
قالوا بأن السبى منسوخ بما
فقد روى عنه الرواة فى الكتب
وقال أهل الغرب أرباب الرشد
فالمصطفى هوأزنا كان سباً
وبعد أوطاس كذاك قد أتى
وقد سبى المختار آل المصطلق
أما هوازن فلا تتسبب
فإنهم من مضر قد نسبوا

صالح أهل مكة وقد وفا
بالنصر والفتح الجليل السامى
بأن هذا حكمه قد زالا
فى الصدر من براءة قد رسما
فى كل مرصد وحيث حصلوا
إلا اتباع شرعة الخلاق
فإنه يبلغن المأمنا
فيمن يكون من ذوى الأوثان
يدعوا إلى الإسلام فى كل زمن
لهم كمثما لنا قد كانا
تمنعهم من شفرة البتار
صاروا بذاك الحال أهل ذمة
فما لهم إلا الحسام المخدم
وتغنم الأموال منهم كسبا
فذاك حكمهم على الدوام
لحرمة المختار سبيهم سقط
بأن كل العرب لا يسبوننا
قد كان فى أوطاس عنه رسما
لارق بعدها على أبنا العرب
بأن حكم السبى باق للأبد
لما غزا وهم قريش نسبا
حرب وأمر السبى فيه ثبتا
وعرب هم من خزاعة بحق
إلى قريش بل إليها تقرب
كذا قريش نحوه تتسبب

وما لهم من عقب الهزيمة
يقبض خمسة الإمام العادل
فقال بعض ستة من أسهم
والنبي وذوى القربى ومن
وبعضهم يقول ما لله قط
وإنما يذكر للتبكر
فهذه الدنيا وما فيها غدا
وقال بعض سهم للكعبة
يصرف حيث ذاك مصروف وذا
ومن يقل لاسهم لله يرى
وهى التى من بعد سهم الله جل
وهو الذى صحه القطب وقد
وهو مقال الشافعى وأبى
والبحر أيضا وعطاء والحسن
والنخعى وقتادة الأجل
والطبرى عن فتى العباس قد
أربعة من أسهم سهم النبی
وليس لله ولا للمصطفى
وقيل إن سهم ذى الجلال
وبعد موت الهاشمى سهمه
يجعل فى مصالح الإسلام
وجاء فى قول لحبر واعى
وعمر ثم أبو بكر الرضى
قال على وقتادة حسن

للمسلمين صائر غنيمه
والخلف فى التوزيع عنهم حاصل
يقسم سهم للإله الأعظم
بعدهم كل بسهمهم زكن
سهم من السهام هاهنا يخط
بذكره فى كل قول قد حكى
جميعه لله ملك وجدا
وقيل بل مع سهم هادى الأمة
فى عزة الدين ودفع للأذى
خمس أسهم لها القسم جرى
تقسم بينهم كمثما نزل
قال بأننى أقوله فقد
حنيفة ومالك المهذب
فتى محمد كذا عنهم زكن
وهو الذى يفعله الهادى السبل
حكى بأن الخمس مقسوم فقد
يقول راجع لنحو الأقرب
شئ من السهام مما وصفا
مرجعه لنحو بيت المال
لدولة الإسلام أيضا حكمه
وقوة الدولة والقوام
يصرف فى السلاح والكرام
كذلك يفعلان فيما قد مضى
بأن ذاك للإمام المؤتمن

وجاء قول عن أبي حنيفة
وهى التى من بعده قد ذكرت
وبعضهم يقول راجع إلى
وهى التى من بعد خمس حاصله
أما قرابة النبی الأطيب
يعطى غنيهم مع الفقير
للذكر الواحد سهمان يخط
وقال بعض إنه للفقر
وصحح القطب المقال الأول
قد كان أعطى عمه العباس
وإن يكن لم يوجدن منهم
يكون راجعا إلى الإمام
وما عدا الخمس فذاك يقسم
سهمان للفارس أما الراجل
ولم يكن لأحد منهم بأن
لأنهم فى تكلم الغنيم
والمصطفى إلى بعير قد عمد
وقال ما لكم ولا لى منها
كمثل هذى غير خمس قسما
فإنما الغلول عار حلا
ولكم الركوب والأكل معا
والمصطفى كان له الصفى
وهو الذى يختار مما يغنم
لكنه بنفسه له ترك
وبعده فلا صفى لأحد

بأنه يجعل للأربعة
فى تكلم الآية حيث سطر
أربعة الأخماس مما حصلا
راجعة للجيش والمقاتلة
فهم بنو هاشم والمطلب
منه مع القسمة والتقدير
أما الإناث فلها سهم فقط
ما للغنى فيه حظ قدرا
لأن خير العالمين مرسلا
وهو غنى وله قد واسا
من أحد فالأمر فى سهمهم
حيث يشا فى صالح الإسلام
على المقاتلين طرأ يسهم
فحظه من ذاك سهم كامل
يأخذ قبل القسم شيئا لو يهن
تشاركوا لو ما يقل قيمه
وقد أصاب وبرة منه بيد
أى من غنيمته نحصلنها
فسلموا الخيط معا والمخيطة
كذا شئنا للذى قد غلا
وعلف كذا عنه رقعها
منها وذاك عنهم مروى
من قبل أن تجرى عليه الأسهم
ليكرمن أمتيه بما ملك
وذاك بالإجماع عن أهل الرشد

إلا مقالا عن أبى ثور نقل
قال الإمام السالمى الأفضل
ولا يجوز لامرئ قد دخلا
يأخذ من أموالهم شيئا ولا
يأخذ شيئا وإذا ما دخلا
على أمان منهم فليس له
مما يكون المشركون غنموا
لأنه خيانة لهم وفى
جوازه وعنده ليس يعد
والسبى فى أولادهم إذا هم
وتقتل البالغ عند المكنة
وحكمة السبى على الأبناء
أحدها لكى يجروهم إلى
والثان شفقة بهم حيث قتل
وثالث الأمور قصد القوة
وتوقف الأصول حين تغنم
وكل قول بدليل علما
وعمر الفاروق حينما غنم
وقيل إن شاء الإمام يقسم
وإن يشاء فى يد أهلها ترك
أو بخراج يضربنه على
وغير ذلك إن رآه أجـدرا
كمثل أن يرى بأن لو قسما
لاشتغلوا بها عن الجهاد
والخلف فيمن غل منها قبل أن

بأنه إلى الإمام ينتقل
وهو شذوذ وبه لا يعمل
مع أهل شرك بأمان بدلا
لمن عليه بأمان دخلا
فى دار شرك مسلم تحصلا
ان يشتري هناك ما حصله
أو قد سبوا هناك من بعضهم
رأى المحقق الخليلى الوفى
خيانة لهم كذا عنه نجد
لم يبلغوا وفى النساء منهم
لحكم سعد فى بنى قريظة
قد جاء من ثلاثة أشياء
دين الهدى وذاك خير حصلا
آباؤهم خوف ضياع يتصل
لبيت مال الله رب العزة
وقال بعض المسلمين تقسم
فالمصطفى خير كان قسما
لفارس وقفها وما قسم
أصولهم فليقسم قبضهم
بالجزء من غلالها متى ملك
تلك الأصول ما يشاء فعلا
بحسب المصلحة التى يرى
عليهم وجعلوها أسهما
فليس قسمها من السداد
تكون قسمة فقيل يحرم

فما له منها نصيب جعلا
قبل أوانه وبعض قالا
والصابئون والمجوس يحكم
إلا الذباح والنكاح حظلا
وذاك في الصلح وأما الحرب
ولا يحل مال أهل القبلة
ولم يقل بحلة في الأمة
فحكموا على الذي قد وحدا
فعرضوا لمن عليهم قد أبى
وأمة المختار فارقتهم
ووردت عن الأئمة فيهم
ولم يكن غنم ولا سبى حصل
وهكذا لم يك يوم الدار
ولم يكن في زمن الصديق
لأن من حارب للصديق
ليس بباغ من هنا الفرق حصل
وهاهنا بنا المقام وقفنا

لأنه للشيء فد تعجلا
يقاصصن على الذي قد نالا
بحكم أهل كتب عليهم
منهم ومن أهل الكتاب حلا
ففيه خلف نقلته الكتب
ولو بغوا وارتكبوا للمحنة
إلا خوارج غلوا في الفتنة
إذا بغى بحكم مشرك عدا
بالسيف والمال استباحوا والسبا
وبالضلال حكمت عليهم
جملة أخبار لها قد رسموا
بيوم صفين ولا يوم الجمل
سبى ولا غنم هناك جارى
ذاك ولا صاحبه الفاروق
ذلك مرتد عن الطريق
ومن هناك وقعوا على الزل
على الجهاد بالتمام والوفا

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

على الذى له استطاع فليقيم
فى غير موضع من الذكر الأتم
تأمر بالمعروف لثم الآية
آخرها فيما لنا قد أنزلا
فيمانا لنا أنزله تنزيلا
لا يتناهون عن المنكر
واضحة دلت على الإيجاب
جملة أخبار بهذا الشأن
إلى تمام الخبر المؤلف
فإنه كناطق بالباطل
بقلب قرية على من عمرا
ما إن عصوا للبارى اللطيف
وهكذا عن منكر لم ينجروا
ما فعلت ثلاثة من فرقة
من عن فعال السوء قد ينهونا
قد ركب فعل الخطا علانيه
لم تنه عن سوء ولا له أتت
بأنه نجى لمن كان زجرا
من منكر وعنه ما نهينا
بالعرف مثلما نهت عن منكر
ونجل مسعود وعنه قد أثر
تغيرا عن الذى قد عهدوا

الأمر بالمعروف فرض قد حتم
أوجبه الله المهيمن الحكم
فقال كنتم جل خير أمة
وقال أيضا ولتكن منكم إلى
وأوجب اللعن لإسرائيلا
لأنهم كانوا بنص ظاهر
وكم من الآيات فى الكتاب
وقد أتت عن سيد الأكوان
فلتأمرن قال بالمعروف
وقال فى الساكت عن حق جلى
وجاء أن الله ربى أمرا
وكان فيها جملة المؤلف
لكن بمعروف هم لم يأمروا
وليت شعري قال بحر الأمة
من أهل سبت إذ أتى أنجينا
فإن فرقة نهت والثانيه
وفرقة ثلاثة قد سككت
فالذكر ما نص عليها بل ذكر
قال ابن عباس فكم رأينا
وأمرت صحب النبي الأطهر
منهم أبو ذر وعمار الأبر
ونجل عوف حينما قد شهدوا

والتابعون بعدهم قد أمروا
منهم أبو الشعثا ومسلم الأُبر
وخطب المختار بالمدينة
يأمر بالعرف وينهى عن يدع
ما هاب سلطان بني أمية
والتزمت هذا الطريق الأنوارا
قام الجلندي ناهيا وأمر
ونجل مرشد الإمام ذو العلى
باعوا لنصر دين رب العزة
وسالم الطهر إذا ما سمعا
لا يملكن نفسه من الغضب
أكرم بتلكم الرجال أكرم
والأمر بالمعروف شيء لزم
حتى النساء لازم عليها
وهو على الأئمة السراة
لأنهم لذلك قد تقدموا
وتارك إنكار منكر بدا
لأنه من لم بغير منكر
وجوبه بالعقل مع بشير
والسالمى شيخنا مال إلى
قال لأن العقل لا تأثير له
فالشرع لا العقل الذى بين ما
غمن رجا القبول فهو يأمر
ومن يخف ضرا إذا ما أمرا
والخلف إن لم يخف الضر ولم

وقد نهوا وأمرهم مشتهر
وطالب الحق ومن لهم نصر
ومرة بمكة المصـونه
وعن منكر وبالحق صدع
حتى وفى وهو على المحبة
بعدهم أئمة الدين الذرى
حتى وفى محتسبا وصابرا
كاد نبيا أن يكون مرسلا
نفوسهم أربح بها من بيعة
بمنكر فى موضع قد وقعا
لله أو يزال ما قد ارتكب
تلك لعمرى سيرة التكرم
بقدر الطاقة فيمن قد سما
بقدر طاقة تكون فيها
أوجب والولاة والقضاة
وقصدوه فى قيام لهم
فإنه فيه شريكا قد غدا
يستوجب اللعنة من رب الورى
والقول بالشرع عن الجمهور
أن وجوبه بشرع ذى العلى
إن يوجب شيئا وإن يحلل
حل لنا وما علينا حرما
بالعرف والمنكر عنه يزجر
أو أنه أنكر يوما عذرا
يرج القبول هل عليه قد لزم

ألزمه بعض وبعض عذرا
مالك لا تأمر بالعرف ولا
قال إذا البحر الخضم انفجرا
يعنى بأنما الفساد قد عظم
فالأمر بالمعروف صار كالعبث
ومن يخف ضرا إذا ما أنكرا
وهو بأن ييغض في الفؤاد
وهو على ثلاثة أقسام
فاليد للإمام والحكام
وغيرهم ممن درى أن ينكرا
وعاجز عن كل ذلك أنكرا
وتنكر المرأة بالجنسان
واستخرج البر الخيل إلى الأتم
مما أتى في واضح الآيات
فقال هم بالعرف يأمرونا
قال فقد سوى الإله هاهنا
ومدح الكل بما قد ارتضى
والسالمى شيخنا قد ذكرنا
قال وذا والله تخريج حسن
وحيث كانت النساء تؤمر
وذا هو الوجه لقول الأكثر
من ثم في الإحرام لا تلبي
وإن في الأمر وفي الإنكار
وهى الرياسات وما لنسوة
قلت ولكن ذاك لم يكن على

قيل لبعض من مضى من بصرا
تنهى عن المنكر من قد فعلا
من يستطيع سده من الورى
بحيث أن لا ينفعن فيه الكلم
من حيث إنه به لا يكثر
فبالجنسان ينكران المنكرا
من يفعل المنكر في البلاد
بالييد والقلب وبالكلام
وباللسان علمنا الإسلام
إذ عين المنكر لما ظهرا
بقلبه وعذره قد ظهرا
وما عليها النطق باللسان
إنكارها باليد منها والكلم
في المؤمنين ثم المؤمنات
وهكذا عن منكر ينهونا
بينهم في الوصف حين بينا
والمدح للوجوب شيء اقتضى
مقاله وللمقام حاررا
والله يؤتى فضله لمن ومن
بخفض صوتها بذاك تعذر
إذ لا يغير منكر بمنكر
جهرا ولكن خفية للرب
مناصبا تختص بالأحرار
منها نصيب عند أهل الملة
إطلاقه ولو عليه عولا

يكون بالإعلان والإجهار
إذا دعى لذاك داع وعلم
في حقها لمن لها يحاكم
تنطق مع قاض ومع إمام
على طريقها وجوراً ظهرا
قالت دع المنكر خف رب الوري
بأنهـا إن أنكرته زالا
وفاعل المنكر من أهل السفه
إذ رد أمرا منكرا قد ارتكب
على قبيح وغدا يخوف
في قومه أو الذرى الأعلام
تفريق جمع كان للطعام
فيمابـه قال من الكلام
إذ ذاك كالخداع في الحرب جعل
وذاك للباطل وانحق احتمل
لأنه لاحق كان احتملا
قد أحرقوا ما بيننا موتاهم
ذاك ومهما أظهروه ينكر
يردع من يفعله ويزجر
فاعله يزجر مهما فُلا
أمر الحروب فالجواز رسما
لم تصلح لغيره ولتنبذا
ويخرق الأديم عند الفعل
صوت له وطربا ذا يوقعا
رقص وغناء ولهو حـالا

فليس شرط الأمر والإنكار
وذى النساء ما منعت من الكلم
فإنها جاز لها تخاصم
وتخرجن لمجالس الحكام
غلو رأت من يفعلن منكرا
أو في مكان جائز أن تحضرا
بالرفق حيث تعلمن حـالا
لا سيما إن تك من أهل الشرف
أليس ذاك الأمر شيئا مستحب
ومن أتى إلى أناس عكفوا
يقول قد جاءكم الإمام
وقصده بذلك الكلام
فام يكن عليه من ملام
لو أن ذاك كذب منه حصل
ومن رأى شخصا لفعل قد فعل
فما عليه ينكرن ما فعلا
وينكرن على المجوس إن هم
وما علينا منهم أن ستروا
ولعب العبيد شيء منكرا
ولعب الشطرنج مما حظلا
وقيل من أراده ليعلمـا
وتكسرن آلة اللهـو إذا
وقيل لا بأس بضرب الطبيل
أى جلده الخارج كيلا يسمعا
ولم يرخصوا بضربه على

في الحرب أو أمر مهم قد بدا
في بيته ومن لحق قد منع
حتى يؤدي ما عليه رغما
تتلف إتلافا وما فيها ثمن
وما به غرم غداة يتلف
خير الوري المبعوث بالإيمان
تخلفوا عن جمعة تكاسلا
وحرق العجل فتى عمران
قد صاغه من الحلى السامري
تقطع منه يده لما جنى
يكن من السارق ذا أدنى جرم
أدنى إلى الصواب في المراتب
بفعله وجالب لمن
للناس كلهم إليه يهرع
فإنه جربلاء أعظما
لأنما الناس سراع للفتن
فجرمه ليس بهذا الوصف
في بعضهم يقبله من قد حكم
في معزل عنهم وفي محل
فبعضهم يقبل منهم ما ذكر
وقيل بل يرد وهو المعتمد
للشافعي النور إذ حكا
شخص فإن حقه أن يحرقا
يسبب توجب الإحراق والتنكيلا
بأنه يقتل بالحسام

لكن الأشياء كإرهاب العدى
وغاصب وجائر قد امتنع
فيكسر البيت عليه هدم
والخمر والبنج جميعا والتتن
كذلك كل ما يسكر يوصف
فقد أراق لابنة الدنان
وهم أن يحرق أبيات الأولى
وكسر الخليل للأوثان
وهو على ما جاء في الدفاتر
وشاهر السلاح في سوق لنا
لأنه استخف بالأمر فلم
قلت قياسه على المحارب
لأنما هذا مثير فتن
لأنما السوق هو المجتمع
فمن لفتنة به قد أضرم
إطفأؤه ليس بسهل إن يكن
خلاف حال السارق المستخفى
وقيل ما يقوله أهل النهم
لأنما الثقات أهل الفضل
والخلف في ما قال قصاص الأثر
إذا على متهم ذاك استند
وأول القبولين قد عـزاه
ومحرق بيتا وفيه احترقا
لأن من أحرق شخصا قـيلا
وجاء عن بعض من الأعـلام

وقيل المحرق للمتباع
وقال بعض العلماء تقطع
لأنه بماله قد فعلا
وهو سواء للقليل أحرقا
وقيل لا أو يبلغن ما أحرقه
ومظهر السحر جهارا يقتل
قال اقتلوا الساحر ثم الساحره
فإنه ليس يكون ساحرا
وشاتم الهادى الأمين يقتل
وإن يك الشاتم ذا عهد فلا
والخلف فى الشيعة مهما شتما
ينظم والبعض يرى أن يقتل
لعله يتوب من مقالة
ولم ير ذلك نور الدين
بأنما اعتقاده للزندقة
لعجزه وإن لفرصة وجد
فقتله للدين حتما أنفع
وإن يك الذمى مسلما لطم
وإن يكن للعبد منا لطم
والضم والتقبيل فيه لزما
وفى اليهود والنصارى إن هم
فإنهم قد قيل يؤمرونا
لأجل ما أن يعرفوا فيما بدا
مخالفا لحكم من قد أسلموا
ولا يطيلوا للشعور مثما

تقطع منه اليد بالإجماع
مع يده الرجل لما قد يصنع
صار محاربا وبعض قال لا
أو أحرق الكثير حيث انطلقا
ما يلزم القطع به فى السرقة
نخبر عن الرسول ينقل
كذلك بعض العلماء قد ذكره
إلا إذا أشرك يوما واغترى
إذ شتمه مثل ارتداد يجعل
عهد له من بعد ذا غليقتلا
للعمرين قال بعض العلماء
وأعجب البعض بأن يمهل
ويرجعن للحق من ضلاله
بل قال فى جوهره الثمين
مشابه فيظهرن تملقه
أظهر خبثا من ضمير قد فسد
وللمروق والفساد أقطع
تقطع يمناه لسوء ما اجترم
فيوجعن أدباه وليغمرما
تعزير من لذاك قد تقدا
قد قطنوا بأرضنا وخيموا
لا يتريوا زى مسلمينا
عليهم ولهم مما غدا
فى لبسهم وفى اقتعال لهم
قد كان ذى المسلمين الكرما

تحت اللحي فذاك منع دائما
 لكن على الإكاف أن ينقلبوا
 فهو لهم علامة قد صاروا
 لكن إلى جانبها يلجئون
 إلا إذا من كعبها ذى تقطع
 بحيثما يلبس ذاك المسلم
 ولا يحييهم فتى رآهم
 بكيف أصبحت وعنه فيمر
 كمثل حكم لذوى الكتاب
 كغش شيء جيد مرموق
 بالحبس وال للإمام نصبه
 في كياله ووزنه فليزجرا
 والمسلمين للذى به نزل
 فجائز عليهم أن يطرقا
 فإن هم ما أذنوا في القول
 بدون ما أمر وإذن منهم
 إن استغاثت وبدا عويلها
 من لعب بالدف والغناء
 فالمنع في الجميع قد تحتما
 في الطرق ممنوع ومنكرا يعد
 كذلك الرجال في الإنكار
 جلستم عن النبي يرسم
 في مرمى وفي حديث مطرد
 فينكرن أو كان ذا في ربيعة
 من جملة المنكور والمناهى

وهكذا لا يجعلوا العمائم
 ومالهم على السروج يركبوا
 وليجعلوا في الوسط الزنارا
 ووسط الطريق لا يمشونا
 واللبس للأخفاف منه منعوا
 وهكذا ما لهم التختم
 كذلك لا يسلن عليهم
 تحية المسلم لكن لا ضرر
 وأعط المجوسى معا والصابى
 ومظهر خيانة في السوق
 بما يكون من ردى عاقبه
 كذلك إن منه خيانة درى
 وصائح يصيح بالله الأجل
 فإن يك الباب عليه مغلقا
 يستأذن المغيث للدخول
 فجائز أن يدخلن عليهم
 لو زوجة يضربها حليلها
 وتمنعن حرائر النساء
 كذلك أيضا ينكرن على الإما
 والاجتماع والقعود للخرد
 كان بليل ذاك أو نهـار
 وأعطوا الطريق حقه إن أنتم
 والاجتماع للرجال والخرد
 فإن يكن ذلك في معصيته
 وهيئة الجهل مع السفاه

كمثل إرخاء إزار الجهلا
للأرض مع إطالة الشعور
والتأنثون مهما أظهروا
في هيئة لهن واللباس
وينكرن في ربة الحجال
ويمنعن السفها والجهلا
كمثل دهرة وكالطنبور
وتمنع اليهود والنصارى
وامرأة إن رفعت لصوتها
مع أهلها أو ضحكت أو رفعت
فإنها مأمورة في الجملة
ومظهر زندقة في حال
بحيث إنه يرى للناس
كمثل إحياء ميت بيديه
يعاقبن بالحبس للذى صنع
قلت وهذا هو نفس السحر
إن على أمثال هذا قتلا
شخصا بحضرة الوليد حينما
يقتل إنسانا وبعد حين
فعاظ ذلك الصحابى الأجل
فسل سيفه بذاك الحين
وقال بعد ذاك أحيى نفسا
وتكسر الدهرة والطبول
وفي الذى عن بعضهم قد يؤثر
بذاك الاستماع أمر الموت

من الرجال وفعال الخيلا
إطالة تأتى على الظهور
تشبهها بالخود فهو منكسر
ينكره القائم بين الناس
تشبه بهيئة الرجال
أن يظهروا آلة لهو في الملا
فإنه من جملة المحجور
أن يظهروا خمرهم جهارا
بكخصام كائن في بيتها
صوتا لها بضحك واطلعت
بخفض صوت لو مع التلبية
كالعب في الحضرة بالحبال
أشياء تستغرب في القياس
أو قتل حى ثم قد يحييه
وبعقوبة إلى أن يرتدع
فالحبس لا يكفى لهذا الأمر
بعض صحابة النبی الفضلا
رآه يأتى بعض ما تقودما
يحييه في مرأى من العيون
ما قد رآه من فعال لا تحل
وقده بينهم نصفين
إن كنت ذا مقدرة لذلك
وهكذا زمارة نقول
جاز استماعها لمن يذكر
وما يكون بعد حال الفوت

ذاك ويبيكي والعيون تدمع
شيئا يحل لو بذاك القصد
فاذكر الموت لما قد وقع
إن السماع غير الاستماع
من جملة المنوع والمردود
ويمنعون دائما ويحجبوا
من كان في صحر قد أدركنا
ذاك ومن يفعله لا يردعوا
نجل على وسليمان الحكم
نزوة في أيام نجل جيفر
قد أنكر الغنا أبو الصواري
في عسكر وأنه ليغضب
لأجل ضربها الذي كان بدا
لأنه لضربها كان نقم
من جملة المنكر في الحالات
ضرب ولا حبس إذا ما فعلا
أن إمام حزموت المرتضى
على صراخ كان للأمووات
نكيره في مثل ذا إذ يوجد
عنهم وبالإنكار لا يصرح
في الواد للثياب يغسلونا
بزجرها فإن تمادت تسجن
في النهر للغسل فذاك لا يسع
يأتينه إذ فعله قد حرما
منكرهم فإن ذاك ينكر

كان الفتى الوضاح قيل يسمع
ولا أرى استماعها بالعمد
نعم إذا كان لها قد سمعا
لا يهلكن بذلك السماع
ولعب الزنوج والهناود
وتكسرن دهرتهم إن لعبوا
وقال بعض العلماء إنما
مطار مع أصحابه لا يمنعوا
وذاك في أيام موسى ذي الهمم
ويفعلون ذلكم في عسكر
وقال بعض العلماء الأخبار
وأنكر الدهرة حين تضرب
من ضربها حتى لقد تباعدا
ما بينه ونجل جيفر العلم
وهكذا الصراخ للأمووات
فالمسلمون ينكرونها بلا
وقد روى الخبر ابن محبوب الرضى
قد كان يحبس النساء الخرات
كان الإمام سالم يشدد
أما الخليلي فكان يصفح
وامرأة كانت مع الدنيا
وتتعرى دون ستر يعلن
وامرأتان أو ثلاث تجتمع
يضربن ضربا بالسياط حينما
وفي الممالك إذا ما يظهرون

يحبسهم حاكمنا وليضرب
بدون رأى سادة لهم كما
والخلف فى المرأة بعض وسعا
وقال بعض إنه ذو محررم
وقال بعض لا يكون محرما
من جملة المنكر خلق اللحية
ومن يخاف ربه ويتقى
قد كثر الفساد فى هذا الزمن
قد هتكت ما بيننا حرمتها
تفنتوا فى شأنها وافترقوا
فلم يكن يبقى لها من باقيه
يصلح للشتم وللتقبيح
وبعضهم يقطع منها الأكثرا
وبعضهم يحلق منها ما علا
وبعضهم يجعلها خفافسا
قد بلغوا من السفاهات ومن
أين الحماس ومروءة العرب
بلى وربى كله قد ذهب
بالهف نفسى ما لهذى الداهية
جاءت من الغرب إلينا تهرع
ما لبنى العرب وذى الفعال
بالنبي الإسلام هل جاءكم
إذاك شئ قد عهد تموه
أو صحبه أهل الوفاء والكرم
كلا وحاشى الجاهلية الأول

كذا يقيم الحد فى المرتكب
يراه من فى المسلمين حكما
تساكن العبد وبعض منعنا
سكونه ليس من المحرم
إن لم يك الرضاع ما بينهما
فذاك لا يأتيه ذو المروءة
فإنه أكبر عيب موبق
وصارت اللحية ما لها ثمن
وخفرت وانتهكت ذمتها
فبعضهم جميعها قد يسحق
فصار وجهه كوجه الغانية
ما فيه من شهامة الفحول
من كل جانب ويبقى الأحقرا
ويترك شيئا قليلا أسفلا
شبه اليهود ويجهم ما أنحسا
دناءة أحط شئ يعرفن
والعز والدين أكله ذهب
ونخوة العرب وصرنا ذنبنا
دبت إلينا وأتتنا عاديه
فينا السفاه والفساد تترع
ألا يخافون لذى الجلال
كتابكم بماله أحددتم
عن أحمد وقد سمعتموه
حاشاهم وذى الجلال والعظم
فإنهم لو كفروا بالله جل

لكن نفوس لهم أبيه
ما ألفوا ذاك من الأصول
قد حافظوا على تراث الأول
وهكذا التوفير للشوارب
نسألك اللهم أن تطهرا
بقائم يحمي حمى البلاد

تمنعهم أن يركبوا الدنيه
من عهد هود لا ولا الخليل
وما رضوا دنية من عمل
فإنه من جملة المعائب
بلادنا من كل رجس ظهرا
يأمر بالعرف وبالرشاد

كتاب الحدود

ردعا لأرباب المعاصي والشنع
عن ارتكاب الفحش ما بينهم
بخلقه كيلا يضلوا السبلا
جاءت بذاكم لنا الآيات
على الإمام العدل إذ ينتصب
في جائر يركب أمرا باطلا
إقامة الحدود فيمن أجرم
فرض على المطيع والكنود
والحج والزكاة في الإلزام
سليل مروان كذا لنا حكى
وزوجة لأبه تزوجا
وقال لا جهل ولا تجاهلا
فقال قد أجاد أو قد أحسنا
ليس له يقيم للحدود
أمورنا وأن يكون كرجل
يجوز أن يرجى وأن يؤجلا
عوارض تمنع من فصل القضا
يقام أيضا في بيوت ذى العلى
مسجده فعاب ذاك الحنفى
بأس إلى خمسة أسواط ولا
يضرب والحد به لا يجعل
طاوس عن خير البرايا من مضر

والله ربى للحدود قد شرع
والقصد من ذلك زجر لهم
فذاك لطف منه جل وعلا
وفي القصاص لكم حياة
إقامة الحدود شيء يجب
بالاتفاق والخلاف حصلا
فبعضهم قال عليه لزم
لأنما إقامة الحدود
كحالة الصلاة والصيام
وقد أقام الحد عبد الملك
على غنى من بدوه تهمجا
قام إليه وله قد قتلا
فأبلغوا جابر ما قد كونا
وقيل في الجائر والكنود
وإنما واجبه أن يعتزل
وبعد ما أن يلزم الحد فلا
خشية أن يفوت أو أن تعرضا
ولا يقام الحد في الليل ولا
وابن أبى ليلى أقام الحد في
ومالك يقول بالتأديب لا
والضرب مهما كان موجعا فلا
وقد روى عن ابن عباس الأبر

أن لا يقام الحد في المساجد
وعنه أيضا جنبوا المساجد
ورفع أصواتكم مع الشرا
وهكذا إقامة الحدود
أيضا ولا يؤمن أن يكون من
في المسجد الشريف من حصول
وكدم ما الشأن في المسجد أن
وإن أرادوا الضرب للغياء
وأمرها تقعـدن فيها
وإن هم لقفة لم يجدوا
وإن هم لم يجدوا لها وعاء
يرش بالماء وتقعـدنا
وتلبس لذاك ثوبا وسطا
وإن يكن بالضرب قد تقطعا
فقال بعض يقفون عنها
وقال بعض يتمادون على
بذلك الضرب ومهما لم يكن
فخرقة من بيت مال الله جل
وستر أكتاف إلا ما لم يجب
وامرأة من ضربها تمنعت
فليمسكن ليديها المحرم
من فوق ثوبها وإن تعرضت
حتى شعور رأسها تكشفها
فليضربوها لو تكون عاريه
وتضرب النساء في الحدود

ولا يقاد والد بالولد
صبيانكم ومن لعقل فاقد
والبيع كل ذاك فيها حجرا
فذا دليل المنع في الموجود
ذلكم للحدود حين يضربن
نجاسة كغائط وبول
ينزهن عن مثله ويكرمن
رشوا لقفة ببعض ماء
وتخرجن من العرا يديها
فلغرارة هناك يعمدوا
يسترها فيقصدون موضعا
فيه وعنهما ليس يكشفنا
ليس غليظا أو رقيقا مفردا
ما فوق أكتاف لها قد وضعا
أو تستر الذي تبدى منها
ضرب إذا ما لونها تحولوا
ثوب لها تستر منه للبدن
تجعل للستر على هذا المحل
بل في مقاعد لها أن تضرب
في وقته ولم تكن قد طاوعت
أن يوجدن أولا فمفسد مسلم
في حين ضربها لهم ونهضت
أو بعض جسمها الذي كان اختفى
وجاز ربطها على كالساريه
وغيرها في حالة القعود

قائمة وما مضى لا صواب
 إن ادعت حملا وبان المدعى
 لها أمينات لها تختبر
 فإن بين حمل بهذى حملا
 تضرب أو تخرجه مستكلا
 نظرن نحو هذه الفتاة
 فلم نجد حملا متى اختبرنا
 فما على ضاربها شيء عرف
 ولا على النساء هنا من غرم
 أمر الحمل في الفتاة التيسا
 ضرب لما من الخلاف حملا
 يقول ليس في الفتاة حمل
 يسمع ما البعل به تقولا
 تخبرهم بحملها الذى ألم
 وذاك إن بالحمل كانت علمت
 ولا عليهم فى الذى قد حملا
 والحمل لم يسقط فنوب يجب
 لذلك الضرب بهذى الصفة
 فهلك من أجل ضرب حاصل
 ودية الحمل معا مستوفيه
 عنها فلا تحد ذى لو تحنى
 حتى يتم لابنها الرضاع

وقال بعض العلماء تضرب
 وحامل لا تضربن أو تضعا
 وإن يكن لم يتبين تنظـر
 بغدوة من قبل ما أن تأكلا
 أخبرن بالجمل الذى فيها فلا
 وإن تكن أخبرت اللواتى
 بأننا لهذه نظـرنا
 فضربوها وهنا الحمل تلف
 لأنهم قد فعلوا بالعلم
 وليس من ضرب اذا على النساء
 كذاك إن فيه تخالفن فلا
 وإن هى الحمل ادعت والبعل
 أو عكس ذا فالقول قولها ولا
 وإن هم قد ضربوها وهى لم
 فأسقطته فالضمان ألزمت
 أولا فلا شيء عليها أصلا
 وإن به قد علموا فضربوا
 ولم يكن عليهم من دية
 وإن تعمدا لضرب حامل
 قال الثمينى عليهم الدية
 ومرضع والابن لم يستغنى
 كيلا يصيب الولد الضياع

حد الزانى

باب به أذكر حد الزانى
وقد أتى عن النبى المصطفى
يا أيها الناس أما آن لكم
وإن من أصاب شيئا منكم
فليستتر بستر مولى نعمته
نقم عليه بكتاب الله
والحد فى الزنى على ثلاثة
بالرجم والجلد وبالسيف الخدم
والجلد للبكر ومن بمحرم
وهو سواء كان ذاك محصنا
فالجلد من نص الكتاب ثبتا
والرجم بالسنة والبعض يرى
الشيخ والشيخة مهما زنيا
لكن على التلاوة النسخ أتى
وكان حد ذلك الزناء
بالحبس فى البيت وللرجال
وذاك فى المحصن والبكر رسخ
بآية النور وحد الثيب
قال أبو هريرة جاء رجلا
قال زينب والنبى أعرضنا
قال زينب والنبى يعرض
حتى ثنى مقالاه ورجعه

وما أتى فى ذاك من بيان
فى خبر ينقله أهل الوفا
أن تتناها عن حدود ربكم
من هذه الأقذار مما يحرم
فإن من يبد لنا من صفحته
كذا أتى عن النبى الأواه
جاء من الأصناف فى الرواية
فالرجم للمحصن حد قد لزم
يزنى فيالسيف الحسام المخدم
أو كان بكرا حين جاء بالزنى
فى سورة النور صريحا قد أتى
بأنه فى الذكر أيضا ذكرا
فلترجموهما خديثا رويا
وبقى الحكم كما قد ثبتا
فى أول الإسلام للنساء
بالشتم والتعيير بالأقوال
وبعد ذاك الحد فى البكر نسخ
بالرجم من سنة أزكى العرب
إلى النبى المصطفى الهادى السبل
عنه فجاء بعد ذا معترضا
عنه وذا لقوله لا يرفض
أربع مرات وكل سـمعه

ثم دعاه المصطفى فقال لا
قال فهل أحصنت بعد أم لا
فأمر الهادي الأمين الأكرم
وليس فوق الرحم حد أبدا
وبعضهم يقول بالتغريب في
وذكروا في ذلك التغريب
وقد رووا في قصة العسيف
بأنه عليه بالجلد حكم
واختلفوا في الجمع بين الجلد
كذلك في الوجوب للتغريب
فقال في سبل السلام إن في
دلالة تأتي على وجوب
لمن زنى بكراً وذاك عام
وذاك أنه روى عن الأبر
قد جعل الله له سبلا
الحد جلد مائة وبعده
وثيب بثيب فالجلد
وذلك قول الخلفاء الأربعة
والشافعي وكذا غيرهم
قال ورأى الهادوية الأول
بأنما التغريب شيء ما لزم
فذلك التغريب عنهم قد ذكر
وغير جائز بأن نزيد في
بخبر الآحاد حيث ذلك
إلا إذا ما كان تعزيرا علم

أأنت مجنون فقال لا لا
قال نعم أحصنت قولاً فصلاً
أن يرموه وله قد رجموا
لمحصن ولا لبكر جلداً
من كان بكراً بعد جلده الوفي
بأنه من سنة الحبيب
عن النبي الطاهر الشريف
وبعده تغريب عام ملتزم
والرجم في وقوع هذا الحد
وهناك ما قالوه للتقريب
حديث نجل الصامت البر الوفي
ما قد ذكرناه من التغريب
وأنه لحدده تمام
قال خذوا عني وساق للخبر
البكر بالبكر إذا ما حصلاً
تغريب عام هكذا قد حده
بمائة والرجم هذا الحد
ومالك وأحمد أيضاً معه
وفيه الإجماع ادعى بعضهم
والحنفي والذي عنه حمل
إذ لم يكن في سورة النور رسم
زيادة على النصوص تعتبر
أحكام ذي الآية حكماً منتقى
يوجب للنسخ لما هنا لما
لا أنه حد مع الجلد رسم

قال أما الجمع بين الجلد
فأعلم بأن فقهاء الأمصار
بأن من أحصن فهو يرجم
لأنه في خبر العسيف
بالرجم وحده ولما يذكر
وهكذا قصة ماعز أتت
وما أتى في بعضها الجلد ولو
وفي حديث الغامدية التي
والمصطفى من بعد وضعها رجم
 واحتج من يجمع ما بينهما
وهو الذي له عبادة ذكر
إلى أبي الزبير يرويه هنا
بامرأة فأمر المختار به
فأخبروه أنه قد أحصنا
وما روى أن عليا قد جلد
وبعد جلد لها قد رجما
جلدتها بآية الكتاب
وقد أجيب أن ما قد جاء عن
من بعد كون الحد للزناة
فكان ذاك ناسخا لما سبق
ومن أقرب بالزنى من غامد
فلو يكون الجمع بين الجلد
لاستعمل المختار هذا الجلدا
أما حديث جابر فيحتمل
من قبل أن يعلم بالإحصان

والرجم للمحصن عند الحد
توافقوا بدون ما إنكار
وليس من جلد عليه يلزم
قضى على صاحبة النصيف
هناك جلد غيره لها جرى
من طرق عديدة تفاوتت
كان روه في الذي له روه
كانت لديه بالزنى أقرت
ولم يكونوا ذكروا للجلد تم
بالخبر الذي لنا تقديما
وما رواه ابن جريج من خبر
عن جابر بأن شخصا قد زنى
فجلدوه مائة بسببه
وعندها قال أرجموه علنا
شراة بمائة لها تعد
وقال حين رجمها قد تما
ورجمها بسنة الأواب
عبادة فإنما ذاك زكن
حبسا وتغيرا وشتما أتى
وكان رجم ماعز بعد لحق
وقصة العسيف حسب الوارد
والرجم ثابتا بهذا الحد
في هذه الوجوه حين حدا
بأن يكون الجلد فيه قد حصل
ورجمه من بعد هذا الشأن

قلت وفي سياق ذلك الخبر فجاء أنه بجلد أمـرا بأن ذاك محصن ثم أمر والأمر في شراحة يحتمل فالحق فيما قد ذكرناه هنا بدون تغريب وحـد الثيب والحد واجب على من قد زنى وقيل لا إلا إذا كان أقر على الذى يروى لنا عن أحمد إذ كان لم يرحمه حتى صرحا وأول القولين قول الأكثر وهو مقال الشافعى ذى الفطن قالوا بأن الأصل فى الإقرار فى سائر الإقرار كالقتل معا والمصطفى حين أنيسا قد أمر قال إذا ما اعترفت فارجم ولم فلو يكون ذاك شرطا معتبر لأنما ذلك فى مقـام وذلك البيان لا يؤخر والقطب قال فى الموقا إذ نقله بما أتى عن ماعز فى ذا الخبر حتى يقر أربعـا معـدا وليس ذاك عندنا شرطا ولا لأنما الإقرار من ماعز تم وقال فى سبل السلام قد يدل

ما كان قد دل على ما قد ذكره فجلاوه ثم بعد أخبرا برجمه هذا سياق ذا الخبر هذا فما فيه دليل يحصل بأن حد البكر جلد علنا رجم بلا جلد بسنة النبى إذا أقر مرة بما جنى أربع مرات قياسا معتبرا مع ماعز حين له قد رددا أربع مرات بها قد أفصحا من فقهاءنا بنص الأثر ومالك داود أيضا والحسن عدم اشتراط العد والتكرار جرح ومثل السرقات أجمعا فى قصة العسيف حسبما ذكر يذكر له تكرار الاعتراف ثم ذكر المختار فيما قد ذكر هذا البيان حجة الأعلام عن وقت حاجة على ما أثروا تمسك الأحناف والحنابلة بأنه لا يرحمن من أقر إذ ذاك عن أربعة من شهدا مع مالك والشافعى حصلا واقعة للحال لا حكم جزم لفظ حديث ماعز الذى نقل

في مثل ذا المقام حين سألا
لأنه في ذا الحديث قد ورد
ففي حديث لبريدة نقل
فقال ما شربت هكذا أتى
يستتكنه عساه يجد
في خبر عن ابن عباس وجد
وفي رواية أهل ضاجعتا
قال نعم قال فهل جامعتهما
باسمه الأصلي قال ذا نعم
في ذاك منها وهناك حصلا
كما يغيب مرود في المحمل
قال أتدري ما الزنى الذى حرم
محرمًا كمثما يأتى الرجل
قال فما تبغى بهذا الحال
فأمر الهادى به ثم رجم
بأن الاستفصال شيء لزم
ما يسقط الحد عن الذى زنى
من لفظه الصريح والإظهار
محتملا غير وقاع بين
تلقين من أقر في ذا الباب
قال لها حسب الذى عنه ورد
قالت له لا هنا صراحة
نومك قالت كل ذاك منتفى
بالانتهاك فهو لا يلحق
بعضهم الدخول حد قد بدا

إن على الإمام أن يستفصلا
عن الأمور الموجبات جعل حد
جملة ألفاظ على ذاك تدل
قال أهل شربت خمرا يا فتى
وأنه قام إليه أحد
قلم يجد ريحا به وقد ورد
عك قد قبلت أو غمزتا
قال نعم فقال هل باشرتها
قال نعم فذكر الجماع ثم
قال وذاك منك أيضا دخلا
قال نعم فقال بعد ذاك له
ثم الرشاش في بئر قال نعم
قال نعم أثبت منها لم أبل
من زوجة بصفة الحلال
قال طهارة من الذنب الملم
قالوا فدل كل ما قد رسما
وأنه ينوب أن يلقننا
وأنه لا بد في الإقتران
ذاك الذى يلفظه لم يكن
وقد روى أيضا عن الصحاب
وعن على مع شراحة فقد
لعك استكرهت يا شراحه
قال لعل رجلا أتاك في
وعند صاحب مالك من يعلن
والعقد للإحصان كاف ولدى

وذا هو الأرجح والحر فلا
كذلك لا تحصنه المجنونه
والعبد والصبي لما يحصنا
والحر يحصن إلا ما عندهم
فالخلف هل يحصنها ما قد سبق
وأمة بالعبد زوجت وقد
وبعد تحرير بها الزوج دخل
لأنه من بعد عتقها وقع
لأنها أشرف منه ومتى
فإنه يحصنها وهي فلا
ولا يجوز في الحدود أبدا
فمن عليه الرجم واجب يخط
ومن بسيف حده قد لزما
وفاعل لذاك قيل آثم
ومن يكن قد حد بالجلد وصح
يرجم والأرث لجلده غرم
وان يك الخثى لختى قد نكح
فهم بذاك الحال يحصنان
وإن زنى المشرك ثم أسلما
والعبد مهما قد زنى وكانا
وإن يكن ذا زوجة فليجلدا
وإن زنى وبعد ذاك قد عتق
أى حد عبد أو يحد مثلا
واختلفوا فيمن نقيم الحد
فقال بعض العلما سيده

يحصن بالإماء لو قد دخلا
ومثل ذاك الطفلة المصونة
لحره كذلك من تجننا
وامرأة الذمي حين تسلم
في الشرك أم ليس بإحصان يحق
جرى عليها العتق بعد ما عقد
فالمس لا يكون إحصانا حصل
لكنها تحصن للعبد للكع
ما كان ذا التحرير للزوج أتى
تحصنه وذاك عكس ما خلا
تبديلها عن الذى قد وردا
فإنه بالسيف لا يحد قط
فذاك غير جائز أن يرجما
ولم يكن فيه ضمان لازم
إحصانه من بعد ذاك واتضح
من بيت مال الله حسبما لازم
وكان قد أولج فيها وصالح
وإن أتوا زنى فيرجمـان
فالحـد ساقط بإسلام سما
بكرأ فغرره لما قد هانا
خمسـين جلدة وليس أزيـدا
فالخلف هل يحد حد ما سبق
حد لحر حيثما تعلـى
في العبد إن كان استحق الجلد
يقيمـه وهو الذى يجـلده

وقيل لا يقيم به بل يرفع
 فإن من يقيم للحدود
 قال أبو حنيفة وزفر
 دون موالى تلکم العبيد
 وقال مالك يحد المولى
 إذا الشهود شهدوا بذا معه
 فإنما الإمام فيها يقطع
 والشافعي الحبر بل يحدده
 وأنه عن حسن قد رفعها
 وهى الصلاة والحدود أجمع
 وجاء عنه بدل الصلاة
 وقال بعض الحدود أجمع
 جميع ذا يعود للسلطان لا
 وجاء عن بعض من الأخبار
 ناسا فكانوا يضربون للإمام
 فقل إن ذلكم يحتمل
 ذلك بالتعزير لا بقصد
 لأنهم برفعها لم يؤمروا
 وأنهم قد أمروا بالسبتر
 قلت وفى هذا احتمال غير ما
 وهو بأن يكون ذاك قد وقع
 أى فى زمان لبنى أمية
 فلم يك الصحب يرون لهم
 وجائز لمن أتى فعل الزنى
 إن كان قاصدا بذاك الحال

إلى الإمام أمره ويسرع
 هو الإمام حامل العهد
 يقيم به الإمام فهو الأجدر
 وذلكم فى سائر الحدود
 فى الخمر والزنى وقذف حلا
 وماله فى سرقة أن يقطعه
 كذا عن الليث بن سعد يرفع
 ويقطع المولى كذاك عنده
 ضمن هؤلاء قال أربعة
 والصدقات ثم حكم يوقع
 الجمعة الغراء فى الأوقات
 والفىء والزكاة ثم الجمع
 لغيره من الرعايا لو علا
 أدركت من بقية الأنصار
 إذا زنت فى مجلس لهم ستما
 بأن يكونوا فعلوا ما فعلوا
 إقامة منهم لفعل الحد
 إلى الإمام ولها قد غرروا
 لا رفعها إلى ولى الأمر
 قال به وماله قد رسما
 من بعد ما عهد الإمامة انصدع
 من قهروا بالغصب أمر الأمة
 إقامة الحدود ما بينهم
 بأن يقر بالذى له جنى
 إظهار حق غير ما مبالى

وإن يكن إتلاف نفسه قصداً
وإن من أقر ثم رجعا
فإنه يدرأ عنه الحد
وإنما يقام حد الباري
بنطقه بالقول والشهود
أربعة من الرجال عدلوا
غيثهم أنهم قد أبصروا
بامرأة وفرجه في فرجها
وإنما كان الشهود في الزنى
دون سواء من حدود تقترب
لعظم أمر كان في فعل الزنى
فمن يكن فعل الزنى مقترفاً
ويرجعن إلى إلهه الأجل
وإن يكن قد ثبت الحد لدى
فجائز يحتال في أن يدفعه
وقال بعض جائز أن يهربا
إلا إذا أفضى إلى استخفاف
ومن زنى بامرأة وجالداً
وضربه الأول لم ييرا هنا
وإن يمت غما على الإمام
ومن زنى ثلاث مرات تعد
غمرة واحدة يحسد
وحامل من غير زوج لا تحد
لأنها يمكن أن تغتصبها
وإن أقرت أن حملها أتى

بذاك فهو هالك بلا فتد
من قبل ما في حده أن يشرعاً
لأن تلك شبهة قد تبدو
على امرئ مرتكب الأوزان
إن شهدوا في حضرة الحدود
ما فيهم خود وعبد يرذل
هذا الفتى يزنى له قد نظروا
كالميل في مكحلة في شرجها
أربعة من الرجال الأمناء
كالسرقات والذي كان قد ذف
وقصد ستر من زنت ومن زنى
عليه أن يستر هذا بالخفا
بتوبة وندم عما فعل
إمامه بقول من قد شهدا
عنه إذا رأى مجالا وسعه
إذا رجا المتاب مما أذنبها
منه بأمر الله ذي الإلطاف
ثم زنى ثانية تمردا
فيجلدن ثانية حين زنى
شيء من الضمان في الإلزام
أو مرتين قبل أن هذا يحسد
ولا يكررن عليه الجالد
بسبب الحمل الذي فيها وجد
أو تطرقن في منام غلبا
من الزنى فالحد فيها ثبتا

فإنه يحد للذى جنى
بالغة بذى صبى ومكنت
وقيل لا لأجل شبهة هنا
أو أنه يحد فيما عندنا
بوطئها فالخلف فيها روي
فالحمد بالشبهة منه حظلا
إذ وطئها عليه شيء يحرم
أو كحمار فلها الحد شرع
قد هلك فالحمد أمر لزم
مع الصداق لازم لما ارتكب
جامعها فقال بعضهم يحد
وإن أتى في ذاك باستدلال
من شبهة كان عليها أقدم
بأنما ذلك شيء يحرم
في حينما كان عليها قد عقد
فإنها تحد إن غشاها
حد بل التعزير كاف فيها
لأجل شبهة عليها تعتمد
زوجها بغيره من البلاد
قال أناس لم يكن عليه حد
كانا من الشرط عليه أبرما
إن شاء أن يأتى بالطلاق
فأبرأ المالك من عقر جعل
فلأزم وليس منه بد
لسارق ما كان منه نهبا

وبالغ على صبية زنى
والعكس فيه الخلف وهو إن زنت
قيل تحد ذا منها زنى
ومن بعبدة لأمة زنى
وإن يكن مالکها قد رضا
وإن له فيها نصيب حصلا
وقيل إن الحد فيه يلزم
وامرأة قد أمكنت مثل الضبع
وواطىء زوجته من بعد ما
وقيل لا حد عليه والأدب
كذلك من طلق طلقة وقد
وقيل يدرأ عنه في ذا الحال
فالحمد عنه ساقط لأجل ما
وناكح خامسة ويعلم
فبالدخول حده ولا يحد
وامرأة تزوجت مولاها
وبعضهم يقول ما عليها
وإن تأولت فقول لا تحد
وواطىء مملوكة له وقد
فإنه يحد في قول وقد
ويلحق الابن أباه حسبما
وما على الحليل من صداق
ومن زنى على فتاة لرجل
فالعقر ساقط وأما الحد
وهكذا المسروق مهما وهبا

لله لا يسقطه عفو سبق
وقال بعض ما عليه فيه حد
أما الصداق لازم للفاعل
مع النسا يحد في مقال
وهو الأصح عندنا والأنظر
أفعاله وعن قبيح ينزعا
حد عليه للذي قد فعلا
لأنه هو الزناء الأصغر

تقطع منه يده فالحد حق
ومن زنى من فوق ثوبها يحد
لأجل شبهة بذاك الحائل
والخلف في الجامع للرجال
وقال بعض إنه يعزر
ويحبس حبسا إلى أن يدعا
وعابث بفرحه فذاك لا
وفعله ذلك فعل يحجر

ناكح البهيمة واللوطى

وناكح بهيمة ومن فعل
 قيل يجد ان كحد الزانى
 وقال بعض العلماء يقتل
 وجاء فى قول لبعض يرمى
 قال أبو حنيفة يعزر
 ومالك يقول يرجمان
 والثشافعى كالزنى هذا جعل
 وقد روى فى سبل السلام عن
 يقول من وجدتموه يعمل
 قال اقتلوا الفاعل والمفعولا
 ومن على بهيمة قد وقع
 وعن فتى العباس فى رواية
 فقال فيه إن هذا يرجم
 بأنه ينظر أعلى موضع
 ومنه منكوساً مهاناً يصرع
 قلت وذا منهم قياس جعل
 وذا هو الخسف فإنما قرى
 ونسفت فوقهم جزاء ما
 وما أحقهم بذا العقاب
 فإنهم قد قارفوا من الخطأ
 قد جمعوا مع حالة العصيان
 وانسلخوا من صفة الرجال

كقوم لوط فيهما خلف الأول
 قد أحصنا أو أنهم بكران
 بالسيف من كان لذاك يفعل
 من شاق حتى يموت هدماً
 من لاط ما عليه حد يذكر
 قد أحصنا أو ليس من إحصان
 وصاحباً أبى حنيفة الأجل
 سليل عباس عن الهادى السنن
 كعمل لقوم لوط فاقتلوا
 به حديثاً قد أتى منقولاً
 وجدتموه فاقتلوهما معاً
 فى البكر يوجدن على اللوطية
 وجاء عنه من طريق يرسم
 على البلاد وبناء أرفع
 وبحجارة هناك يتبع
 على الذى فى قوم لوط حصلاً
 أصحاب لوط قلعت من الثرى
 جاءوه من فعل شنيع عظماً
 والخسف والتكيل والعذاب
 أشنع فعل وأحط وأذل
 رذيلة لم تأت من إنسان
 إلى صفات ربة الحجال

رضوا به أخزاهم رب السما
على أناس مثل هؤلاء
عقابهم لسوء ما منهم بدا
فإنه من الزنى لأعظم
رذيلة أحط بل وأثمننا
بأنه يحرق بالنيران
بالنار حيث ارتكبوا الخطيه
وابن الزبير وهشام وعلى
وقال هذا لا يصح حالا
عن ابن عباس بأنه سئل
فقال ما عليه حد ثبتا
قتل بهيمة بها قد فعلا
وذاك أيضا عن علي ينقل
بعضهم ما شأن ذى البهيمه
محمد الأمين فيها أثرا
يؤكل من لحومها أو اللبن
ينتفعن بها على أعمال
من بعد فعل كان فيها قد جرى
بها كذا فقتلها إذا جعل
قيمتها كاملة كما تصح
ويحرم من لحمها مع اللبن
لها وأن يدفنها معطلا
منها فكل الأكل منها يمنع
محمد وبعض أهل المذهب
عليه بالفعل ولكن يآثم

يا قبح ما جاءوا به وقبح ما
لم يضحك الشيطان باستهزاء
فما أحقهم بأن يشهدوا
فمن يقس على الزنى فعلهم
لأنه إلى الزنى قد جمعا
وجاء في اللوطى قول ثانى
وقال بعض أحرق اللوطيه
أربعة وهم أبو بكر الولي
والقطب قد أنكر ذا المقالا
وجاء أيضا عن أبى ذر الأجل
عن الذى كان بهيمه أتى
والخبر الأول قد دل على
مأكولة أو لم تكن ما يؤكل
وقال للبحر عليم الأمة
فقال ما سمعت عن خير الورى
لكن أرى بأنه كره أن
أو أنها من بعد ذاك الحال
وقيل قد أجاب أنها ترى
ثم يقال هذه التى فعل
وعندنا يضمن من لها نكح
لأنها بذى الفعال تحرم
ويؤمرن مالهها أن يقتلا
كيلا نبال طائر أو سبع
وعدم التحريم قول لأبى
وفرعوا أن لا ضمان يلزم

ما يضرب من جسد المحدود وصفة الضرب

يضرب مع إقامة الحدود
الضرب موضعا مخصصا يرى
هذا جواز الضرب في كل البدن
في مرة وكان ذلكم ثملا
لكل عضو حقه بقسط
كذلك المذاكير لها تجنب
اجتناب الرأس أن تنالا
عضوه نصيبه ولا تبطل
بأنه بالضرب في حد أمر
نصيبها بدون ما استثناء
جاء إليه بامرئ قد اجترم
أن يضرب في رأسه لما جرى
موقعه في الرأس منه كانا
في رأسه أيضا عليه الضرب صب
على تعنت كذاك يروى
إلا على الظهر ففي الظهر يحط
والليث أيضا قد أتى في الواقع
كذلك التعزيز حيث يوقع
إلا إذا ما كان في القذف يحد
عليه حين يوقع العذاب
غانية حدا قذف قد وجب
أبو حنيفة لما أتاه

ثم الذي من جسد المحدود
فأله قال فاجلدوا ما ذكرا
وقال بعض قومنا الظاهر من
قال وجيء لعل برجل
فقال للضارب اضرب وأعط
واتق منه الوجه مهما تضرب
وجاء أيضا عن علي قالا
مع المذاكير وبعد أعط الكل
والبعض منهم كان يروى عن عمر
وقال فامنع كل ذي الأعضاء
وقد روى أن أبا بكر الأتم
كان انتفى من ابنه فأمره
قال فإن ذلك الشيطاننا
وعمر لابن عسيل قد ضرب
إذ يسألن في الذاريات ذروا
قال وقال مالك لا ضرب قط
وعن أبي حنيفة والثقات
الضرب في الحدود طرا يقع
مجردا وقائما ولا يمد
فإنه يضرب والثياب
وقيل إن ابن أبي ليلى ضرب
قائمة وأنه خطاه

هذى الرجل لا ولا تمدد
والفحل قائماً ومرسلاً يده
جىء بإنسان من الرعية
أن ينزع القميص عنه ويسل
هذا الذى بالغنب صار مرتدى
بل ان حقه عذاب كامل
لا تنزع القميص عنك يا رجل
وفوقه قميصه الذى عهد
منهم فتى من بعد ما للحد وقع
فإنه يغرم ربع الدية
قال بأنه بعمد قد أتى
وبعد ذا يلزمه حكم القود
من شاهدين هاهنا أو ما علا
فما عليه الحد فيما قد صنع
في خير يروونه عن النبي
فالزوج ما له تراث يعلم
والوارثون لهم ما قد غبر
فمهرها تعطى ولا إرث هنا
فليس للحي تراث قد علم
لأعدة الوفاة والمحاق
منه وبالإقرار في ذى الحالة
بأنها بدون شك زانيه
لها عن الرجم محيص علماً
يحد حد القذف مع حد الزنى
وهو على الزنى وما للقذف حد

وجاء للثبى لا تجرد
وتضرب الفتاة وهى قاعده
وقد روى أن أمين الأمة
مرتكباً حداً قد شاء الرجل
وقال ليس ينبغي لجسدى
ان يضرين وعليه حائل
قال أبو عبيدة البر الأجل
وبعد ذا قام إليه وجلد
ومن برجم شهدوا وقد رجع
فان يقل غلظت في الشهادة
وقيل كلها عليه ومتى
للزور فهو حد قاذف يحد
كذلك إن كان الرجوع حصل
ومن على مملوكة الابن وقع
لأن مال الابن مال للأب
ومن على فعل الزنى قد ترجم
لكن له صداقه الذى مهر
وإن يك الزوج هو الذى زنى
لأنما الزوجان من منهم رجم
وألزموها عدة الطلاق
لأنها تخرج بالشهادة
أربعة قد شهدوا في غانيه
وواحد منهم حليلها فما
ومن يقل على فلانة زنى
وإن تكن قد صدقته ذى تحد

أربعة من الشهود شهدوا
وتشهد النساء أن الجارية
وقال بعض العلماء يرد
وواطىء زوجته من بعد
ومن يقل لأحد فيه فالأدب
وقد مضى بأنما الصداق
والحفر للمرجوم قيل مستحب
وما عز لم يحفرن قط له
لما أحسن الرمي أبدى لله رب
رماء بالعظم من البعير
وقال بعض واجب في المرأة
يحفر للمنكب واليدين
والرأس يبقى خارجا والرقبة
أول من يضربه الشهود
وبعد ذا يرميه من كان حضر
وإن يكن ذا بالزنا قد أقر
وبعد ذا يرميه أيضا من حضر
وبعد ذا من الحفير ينزع
وتجعلن سنن الأموات
واختلفوا في شدة للضرب مع
والله لا تأخذكم من رأفة
وفي الذي ينقل عن مجاهد
ذلك في التعطيل للحدود
وقد زنت جارية لابن عمر
وقيل والظهر وبعض من حضر

أن سليما قد زنت وحددوا
بكر فيدراً الحد عن ذي الغائبه
مقالهن وعليها الحد
مما لها مختلف في الحد
ليس له عنه محيص وهرب
يلزمه لوارث يساق
وقال بعض إنه شيء يجب
بل رجموه وهو بيدى الهولة
حتى إليه عمر ساق العطب
فخر بعد ذاك كالمعقور
وذاك من خوف انكشاف العورة
لديه في الحفير يدخلان
يرمونه حتى يوافي عطبه
ثم الإمام الفيصل العميد
إن كان بالشهادة الزنى استقر
فليرمه قبلاً إمامنا الأبر
حتى يموت حيثما له حفر
فيغسلن وفي التراب يضجع
له إذا ما جاء بالتبوابات
إقامة الحدود كيف ذا يقع
قال بهم في نص تلك الآية
وعن عطا وحسن في الوارد
لا شدة للضرب على الحدود
فضرب الرجلين منها واقتصر
تلا عليه الآية التي تمر

فقال إن الله لم يأمر بأن
في رأسها وحيثما ضربت
قلت وفي ذا الخبر الذى ورد
هم الذين قد يقيمون على
وعن فتى جبير فى المروى
لا تأخذنكم رافة يعنى به
وعن أبى حنيفة قول ورد
والضرب فى أمر الزنى أشد
والضرب للشارب فهو أوجع
وقيل فى الحدود كلها سوا
غير مبرح وذا يكون
وجاء للثورى إنما الزنى
والضرب فى القذف يكون أوجعا
ويجلد الزانى يقال عشرة
حتى تكون مائة تماما

أقتلها أو جلدها أن أجعلن
فإننى فى الضرب قد أوجعت
دلالة بأن سادة العبد
عبيدهم حد الإله ذى العلى
والنخعى الحبر والشعبى
لا تأخذنكم رافة فى ضربه
بأنما التعزير فى الضرب أشد
من ضرب شارب إذا يحد
من ضرب قاذف غداة يوقع
ضربهم عن مالك بعض روى
بين شديد والذى يهون
أشد من ضرب لقذف إن عنى
من ضرب شارب إذا ما وقع
كل امرئ عشر له مقدره
حد الذى قد ركب الأثاما

حد القاذف

صيانة للعرض عن هتك يقع
في سورة النور أتى موضحا
حداً ثمانين كذلك قد نزل
فقاذف بالغير لا حد هنا
وغيره من موبق وأصبر
للمحصنات وهو ما فيه خفا
لمحصن من الرجال الشراف
من كان بالزنى مع الناس عرف
لأجل شبهة قتلك تمنع
لو كان للمهتوك فهو لا يحل
أربعة الشهود بعد ما وصف
فالحدد عنه بعد ذلك زالا
فإنه لحد قذف يجلد
من بعد ما الحد عليه يوقع
لقد ذكرناه بحد الزاني
من بعد ما الرجم على هذا وقع
جزاء ما جاء به وأجرما
إمامه وأمره قد وصلا
وليس للإمام عفو عورفا
حرأ وما به جنون قد ألم
من قذف الطفل ومن لم يعقلا
لو أنهم كانوا بهذا الحال

والحد في القذف لنا الله شرع
والله قد بينه وصرحاً
قد قال فاجلدوهم عز وجل
والشرط أن يكون قذفاً بزنى
كالقذف بالشرك وشرب الخمر
والنص وارد على من قذفاً
وبالقياس الحقوا من قذفاً
معناه أهل عفة فمن قذف
فليس من حد عليه يقع
والقذف في الجرلة كله حظل
وإن يكن أحضر من كان قذف
فشهدوا بصدق ما قد قالوا
وإن هم قد جبنوا أن يشهدوا
وإن هم قد شهدوا فرجعوا
فإن ما فيه من البيان
وبعضهم يقول من منهم رجع
فإن حقاً هذا أن يرجم
وإن يك القاذف قد صار إلى
فليس للقذوف عفو لو عفا
والشرط أن يقذف بالغ الحلم
فلا يحد قاذف العبد ولا
وقذفهم ليس من الحلال

وقاذف مكاتبــــــــــــــــا يحد
وقاذف الأعجم حده لزم
وقاذف الميت حده وجب
وإن يكن وارثه لم يطالب
فقال بعض العلماء يحد
ولا يحد قاذف الشيطان
وقاذف الإنسى بالجــــــــــــــــنى
وحد حد القذف من يقول يا
لأنه قد صار عرفا ويرى
وإن يكن قد قال أنت تعمل
فهاهنا الحد عليه لزم
وفي سليل الزانيين اختلفا
والزان يا بن الزانيين فيــــــــــــــــه
وقيل حد واحد يكفيه
وقال بعض قومنا فيمن قذف
ففيه واحد كما أن قال يا
وبعضهم قال لكل واحد
وإن يقل لكل شخص منهم
وإن يقل لرجل زנית مع
لأنما الفاروق إذ حدأبا
حدهم قيل على المغيرة
وقاذف زوجته برجــــــــــــــــل
ولم يكن عليه من أجل الرجل
ومن يقل لرجل يازانيــــــــــــــــه
قيل يحد وهو الصحيح

إذ صار حرا حين تم العقد
وقاذف الأعمى وقاذف الأصم
إن يكن الوارث للحد طلب
فالخلف في الحد على المرتكب
وقال بعض ما عليه حد
إذ عرضه لم يك بالمصــــــــــــــــان
يحد في قول لهم مرضى
لوطى عن بعض الشيوخ روى
بعضهم لأحد فيما ذكرنا
كعمل لقوم لوط يرذل
بلا خلاف جاء بين العلماء
حدان أم حد لذاك قد كفى
حدان أم ثلاثة عليــــــــــــــــه
عن كل ما كان هنا مبيديه
جماعة بلفظة لها اقترب
زنا فالواحد صار كافيا
حد ولو قال بهذا الوارد
يازان فالفررد بحد يلزم
فلانة فواحد فيه يقع
بكرة مع أصحابه وضربا
بواحد ما حدهم للمــــــــــــــــرأة
فبابه اللعان دون جدك
حد لأجل قذفه الذى حصل
أو قال يازان لتلك الغانيــــــــــــــــه
وقيل لا حد هنا يلوح

لأنه لم يات بالقذف كما
يا فاسق الفرج به خلف فقد
وقيل لا حد عليه حالا
يمكن أن يريد كشف العورة
ومن يقل لرجل يا نفل
إلا إذا ما كان عرف حصلا
وكل قوم لهم في القذف
فالزنج والفرس كذاك الهند
وهكذا غيرهم من الفرق
وقال بعض قومنا ممن سلف
فغن أبى حنيفة لنا ذكر
وغيرهم بأنه لا حد قط
وقد روى عن مالك أهل السنن
فاروقنا قال فتى للثانى
وليس أمى أبدا بزانيه
فقال بعض إنه قد مدحا
وقال آخرون كان لهم
إنا نرى أن يجلد القائل حد
وقاذف أباه أو أمه
بل إن ذا أولى لما قد اقترف
فأين ذا التأفيف ممن قذف
وإن يك الوالد يوما قد قذف
وقاذف المحدود لا يحد
وقيل إن بغير ما تقدا
وقاذف شخصا فحد من قذف

كان فتلك شبهة فيها ارتمى
قيل يحد إذ به الزنى قصد
لأن في مقاله احتمالا
وغيره وذاك بعض شبهة
فما عليه الحد أويا بغل
بينهم فذاك قذف جعل
عرف فذاك راجع للعرف
قذفهم بنطقهم والسند
كل يكون قذفه بما نطق
إن على التعريض بالزنى اختلاف
والشافعى الحبر أيضا وزفر
يكون في التعريض أن يوما فرط
بأن شخصين قد استبا زمن
والله ربى ما أبى بزانى
فشاور الفاروق في ذى البادية
أباه والأم بما أفصحا
مدح سوى هذا الذى تكلم
فجلدوه بثمانين تعدد
فالحد لازم لما قدمه
فالله قد نهاه عن مقال أف
والده بالفحش ظلما وجفا
سليه فالحد فيه مختلف
لأجل فعله الذى يعد
رماه فالحد عليه لزما
وبعده المقذوف بالزنى اعترف

وغيرم ما أصاب قاذفا هنا
وليس من أرش عليه فيحط
لنفسه ساق إليها الوصبا
أربعة تشهد أمر بطلا
أو يرجع الغائب من حيث ابتعد
قال أناس إنه أيضا يحسد
أو يا حمار حقه التعزير
وما أتى عنهم من التخالف
مكملا فاطلب له من بابيه

فيلزم المقذوف حد من زنى
وقيل بل يلزمه الحد فقط
لأنما القاذف قد تسببا
إذ كان يدري أن قوله بلا
وقاذف الغائب ما عليه حد
لعله يقرر بالفعل وقد
ومن يقل يا كلب يا خنزير
وقد مضى بيان ضرب القاذف
في باب حد الزان قد جئنا به

حد الشارب

لأجل صون العقل في الإنسان فكيف يسمى في جنون من عقل يجاد حده ولن يقتصرا فالجلاد للشرب لها ملتزم فجلاده عند زوال الفكر يميزن أرضه من السما لم يذهبن جميع عقله سجن عزره بالجلاد مثلما يرى من أوسط الجاد وعنها لا يزد عنه متى بالضرب كان يوجع جىء إلى حضرته بشارب مقدار أربعين هذا حده من بعده أيضا أبو بكر الأجل فشاور الصحب أولى التحقيق هذى الحدود لثمانين وصل من شرب الخمر ثمانين تعد حسب المقال نحو أربعين حد على شارب ذا المقوت والبعض للإجماع في ذاك ادعى قد كان منقولا لبعض العلما شىء سوى التأديب والتعزير شىء معين به ونقلا

والحد مشروع على السكران لأنما السكر جنون قد حصل وشارب الخمر ولو ما سكرنا لأن نفس شربها محرم وشاب لغير هذى الخمر إن زال عقله إلى أن صار ما وليس يدرى أبدا شيئا وإن وللإمام إن يشا يعزرا وشارب الخمر ثمانين يحد أما ثيابه فليست تنزع وقد أتى عن أنس أن النبى وبجريدتين كان جلده قال ابن مالك ومثل ذا فعل حتى أتت خلافة الفاروق قال ابن عوف المرتضى إن أقل فأمر الفاروق بعد أن يحد وجلده بذى الجريدتين فيه دلالة على ثبوت في سبل السلام هذا رفعها قال وقد نوزع في الدعوى لما لا يلزم في شارب الخمر لأنما المختار ما نص على

عنه بلا قيد وتعيين أتى
 أن الجريد الجلد فيه جعلاً
 شيئاً معيناً لدى الحدود
 ثلاثة من الأقاويل انجلى
 بغيره عند وقوع الحد
 ضرب بنعل ويدين مثلاً
 للناس في الخمر على التحقيق
 لعمر الفاروق من حيث انتصب
 شرب الخمر جلهم قد أقبلوا
 أمر العقوبات بها واستصغروا
 من المهاجرين والأنصار
 نأجمعوا في شارب للخمر
 عن النسائي وغيره ورد
 أن أمير المؤمنين عمراً
 في حالة الخمر وقد قال على
 عشرًا وسبعين جزاء ما ارتكب
 يسكر يهذى واقتري إذا هذى
 من بعدها بالعدد المذكور
 في ذا الحديث البعض من كلام
 أنكره سليل حزم إذ ورد
 وقال والهاذى على ما قد نرى
 لأنه بغير عمد جاء
 إلا مع العمد فذاك يشترط
 تواتراً بأن خير الرسل
 قال وقولنا له قد أيدا

وإنما مطلق ضرب ثبتاً
 قال وفيه لدلالة على
 وهل يكون الجلد بالجريد
 فيه خلاف بينهم جاء على
 أقربها جواز فعل الجلد
 والاقتصار جائز قيل على
 وسبب استشارة الفاروق
 إن غتى الوليد خالدا كتب
 يخبره بأنما الناس على
 وانهمكوا في شربها واحتقروا
 وعنده صحابة المختار
 فقال ما رأيكم في الأمر
 يجاد جلدا بثمانين تعد
 وفي الموطأ مالك قد ذكرنا
 قد استشار صحبه في محفل
 إنا نرى أن تجلدن من شرب
 فإن من يشرب يسكر وإذا
 فجلد الفاروق في الخمر
 وقد روى في سبل السلام
 يقول هذا معضل قال وقد
 لأنه قال إذا هذى افتري
 ليس يعد قوله افتراء
 وأنه لا غرية تكون قط
 قال وقد أخرج بعض عن على
 ما سن في الخمرة شيئاً أبدا

حديث مسلم إلى علي
قال وفيها أن عثمان أمر
وقال لابن جعفر أجلاه وقد
لذاك أربعين جلادة وقد
فالمصطفى بأربعين قد جلد
وزاد أربعين بعد عمر
وقال في سبل السلام واختلف
فمالك وأحمد ثم أبو
إلى وجوب الحد للسكران
لأنما الإجماع قد قام على
فإنه عليه لم ينكر أحد
والشافعي في الذي قد شهرا
بأن حد الخمر أربعونا
لأنه هو الذي كان نقل
وهو الذي الأمر عليه مستقر
قال ومن تتبع الذي نقل
يعلم أن أحوط الأمور
وذاك هو الأربعون جلده
وقال نور الدين حينما ذكر
والصحب في جلد الذي قد يشرب
مصلحة قال وأصلها ظهر
فالقصر للشقة كان منبنى
فتبت الإجماع بعد عمرا
فمن يخالف ذلك الإجماعا
فإن أبى عن المتأب عزلا

في قصة الوليد في الروى
حيطرة بجلده لما سكر
جلده سليل جعفر وعد
قال له أمسك وعنهما لا ترد
ثم أبو بكر كذا ولم يزد
وكل ذلك سنة يعتبر
في ذلك الأعلام ممن قد سلف
حنيفة والهادوى ذهبوا
سبعين مع عشر بلا نقصان
ذلك عهد عمر ونقلنا
في عصره فكان إجماعا يعد
عنه وداود كذا قد يرى
لا زائد عن ذلك يجعلونا
أن النبي المصطفى له فعل
في زمن الصديق ذلك الأبر
مع ما به من اختلاف للأول
ما كان منقولا عن البشير
ولا يزداد فوق هذى العده
أن الذي كان رأى له عمر
خمرا ثمانين تماما يضرب
في السنة الغرا كقصر في السفر
فصار ثابتا ولو لم تكن
على الثمانين وقد تقررا
بيرا منه للذى قد شاعا
فيما لنا عن الربيع نقلنا

قال ولكن قد بقى الإشكال ثم
بأن يزداد في الحدود فوق ما
جوابه أن الصحابة الغرر
وكان هذا الفعل في عصرهم
في ذاك يحث وهم المدول
فلازم نقبل ما قد قبلوا
لا يقبلان منه ومهما خالفنا
ولى ما يقصده فتسأل
قال ومن يقول في ذى الصفة
فإنما الحكمة في ذا الأمر
بأربعين جلدة وغرروا
غفار كله ثمانين ولا
ويمكن القول بأن الحدا
بل إنما ذلك موكول إلى
ومن هناك أمر وصفه اختلف
فجاء عنه الجدل بالفعل
وجاء باليدين أيضا وورد
قال وباختلاف ذى الأحوال
وقد أصاب عمر وجهها أسد
وقطع الإجماع ما كان احتمل
وقد مضى الأمر بهذا الحال
هذا الذى حكاه نور الدين
جئنا به كما له قد وصفا

بأنه كيف يسوغ ويتم
قد سئنه الهادى لنا ورسمنا
ما كان فيهم منكر لما صدر
ولم يكن ينقل عن بعضهم
فيما هو المنقول والمفعول
فمن أتى اليوم يبحث يسأل
للمؤمنين جانبنا وانحرفا
خالقنا الثبات فيما نفعل
بأننى أريد وجه الحكمة
أنهم قد جلدوا في الخمر
بأربعين ضربة تفرر
قصد سوى العدل بما قد حصل
في الخمر لما يك شيئا حدا
رأى الإمام واجتهاد حصل
عن الرسول في روايات السلف
وبالجريد قد أتى في قال
بأربعين وثمانين تعدد
نعرف عدم ضبطه بحال
من أوجه الحق وأبواب الرشد
وصار حجة هناك ما فعل
جلد الثمانين على كمال
مصرحا في الجوهر الثمين
موضحا على التمام والوقفا

حد السارق

قطع يد منه جزاء ما فعل
كربع دينار وما منه أجل
من الدراهم خلاف رفعه
أن يقطع من بدرهم نقى
ليس لذك الأمر من حد عرف
عن صحبنا ترويه عنهم الصحف
عن النبي المصطفى خير الملا
في ربع دينار ومنه صاعدا
في ربع دينار حيث يرفع
قطع كذا عن الأئمة نقلا
من بعد ما هذا الحديث ذكرنا
مسائل وهالك ما في الصحف
لا يشترط في قطع سارق دهم
إلى اشتراط لنصاب قد عرف
قد سبقت وهى بأعلى الصحة
وحسن والظاهرة الأولى
في القل والكثرة حين يقع
ولحديث عن أبى هريرة
إلها السارق فهو يسرق
ويسرق الحبل وقطعا يجد
في قدر وجنس ما قد سرقا
لما به تقطع للساق يد

والحد للسارق في الذكر نزل
والشرط أن يسرق من حرز حصل
قدر ثلاثة وقييل أربعه
وقد روى عن حسن البصري
وقال بعض قومنا ممن سلف
وأول الأقوال فهو ما وصف
وهو الصحيح للذي قد نقلا
بأنه لا قطع إلا إن غدا
وجاء عن عائشة أن اقطعوا
وفي الذي يكون أدنى منه لا
وجاء في سبل السلام ما يرى
قد ورد الخلاف بين الناس في
أولها هل يشترط النصاب أم
فمذهب الجمهور ممن قد ساف
حجتهم هذى الأحاديث التي
ومذهب الخوارج الذي نقل
بأنه لا يشترط بل يقطع
وذاك للإطلاق في ذى الآية
أن النبي المصطفى قال لعن
لبیضة فتقطع من يده اليد
جوابه الآية فيها أطلقا
وذاك الحديث تبيناً ورد

وخبير الديضة فالمراد من
بل المراد هاهنا الإخبار عن
وخسر ما يربحه من سرقة
وهو بأنه إذا تنصّـا
وصار ذاك خلقا معـا
مما يبيع قدره ما يقطع
نظيره وحديث من كان بنى
لـو أنه كمفحص القطاة
قال ومعـلوم بأن ذاك لا
فما مراد المصطفى الحبيب
وقدر النصاب في القطع اختلف
بعد اشتراطهم على أقوال
قال وما قد نهض الدليل
ثلاثة من الدراهم تعد
قال وذاك مذهب قد عرفا
والشافعي مستدلين بما
فإنه في ربع الدينار
وذي الدراهم على المقدار
وقيل لا يكون قطع علما
لأنما قيمة ذلك المجن
وقد أتى عن بعضهم أن المجن
وإنما يقطع من كان سرق
أو بشهادة عليه توجد
فإن أقر وهو في السجن فلا
أو أنه اضطر إلى الإقرار

ذلك غير القطع مع أهل السنن
تحقير شأن سارق قد امتن
وسوء حالة له وخسة
هذى الحقيرات وقد تساهلا
جرأة يسرق ما قد زادا
به فذاك وجه ما قد رغبوا
في لأرض مسجد الوجه ربنا
إلى تمام للحديث الآتى
يصح أن لمسجد يسبلا
إلا البالغات في الترهيب
في حده أيضا جماهير السلف
تبلغ عشرين مع الجـدال
به فما عن بعضهم منقول
أو ربع الدينار ذا هو الأسد
لفقها الحجاز ممن سلفا
قد جاء عن عائشة مقدما
نص روت له عن المختار
قيمتها ربع من الدينار
إن كان دون عشرة دراهم
عشرة دراهم ذاك الزمن
ثلاثة دراهم له الثمن
إذا بسرقة أقر ونطق
من عادلين اثنين مهما شهدوا
قطع بإقرار هناك حصلا
إذ ذاك شبهة بلا إنكار

وتلکم الشبهة فالحدود
كذلك إن أقر ثم رجعا
والخلف في السارق للأربعة
كذلك في أربعة قد سرقوا
وسارق الصبي إن كان طلب
لأنما الطفل ومال الطفل
وسارق شيئا من الغنيمه
ولا على طفل ومجنون يحق
وإن لمال غيره قد سرقا
ذاك بشاهدين أما إن أقر
لأنما إقراره بذا يجز
وإن أقر والذي قد سرقا
والوالدان سرقا مال الولد
كذلك من يسرق مال الكعبة
والشرط في القطع على من قد سرق
فليس من قطع على من سرقا
لم يك ذاك النخل بالحصون
فإن يك النخل ومثله الشجر
وما يكون نائفا خلف الجدر
وسارق ثوبا من الحمام
لأنما الحمام مأذون لمن
كذلك كل موضع قد أذنا
وسارق المسروق ليس يقطع
والعبد مهما كان بالغا فلا
لأن للبالغ أن يمتنع

تدرا بها كما هو المعهود
أو رجع الشهود فيما وقع
من الدراهم لناس جملة
أربعة من رجل وانطلقوا
والده القطع فقطعه وجب
إلى أبيه راجع في العدل
لا يقطعن لهذه الجريمة
كالعبد إن لمال سيد سرق
فإنه يقطع إن تحققا
بسرقه فقطعه مما جبر
لربه بدون ما شك ضرر
في يده فالحق قد تحققا
فليس من قطع عليهما وحد
أو بيت مال الله رب العزة
أن يسرق السارق من حرز محق
لثمر في نخلة تعلقا
ومثلها الأشجار في التبين
محصنا فالحق ما عنه مفر
فإنه لا قطع فيه لو كثر
فليس فيه القطع في الأحكام
أتاه في دخوله أن يدخلن
للناس في دخوله الحكم هنا
وسارق الطير كذلك يرفع
قطع على سارقه من الملا
من سارق قد جاء ويدفعا

وحينما في فعله طاوعه
 يمكن أن يكون باختیار
 وذاك فيه شبهة فمن هنا
 والحر من يسرقه يصير في
 إن كان من بيت له قد سرقا
 يروى عن الربيع وابن جعفر
 وبعضهم أطلق فيه الأمر
 وسارق الطير يقال يقطع
 وسارق بهيمة ثم ذبح
 فقال بعض العلماء يقطع
 لأنها ضمانها تعلقا
 كذاك سارق الطعام أكله
 ومستعير الشيء ثم أنكرا
 لأنه كمنكر الحق على
 وقد روى في سبل السلام عن
 أن فتاة تستعير الأمتعة
 قالت وإن المصطفى الهادي أمر
 تال وذاك مذهب لأحمدا
 ومذهب الجمهور أن ليس يجب
 قال لأن الآية الكريمة
 وأن من يجحد للعبادة
 قالوا وأما الخبر المذكور
 فجاء في جملة أخبار تعد
 ففى البخارى مسلم والبيهقى
 وقد أنى في خبر عن النبى

ولم يمانعه ولا دافعه
 صاحبه بدون قهر جارى
 لا قطع فى سارقه تعينا
 حكم محارب لديننا الوفى
 أو غير بيت صاده وانطلقا
 وذاك إن كان بحدد الصفر
 كان صغيرا أو كبيرا حرا
 إن كان من حرز له ينتزع
 فى منزل وبعد ذابها جمع
 وقيل لا قطع عليه يقع
 به متى ذبحها وانطلقا
 فى منزل قد كان منه ختله
 له فلا قطع لأجل ما ترى
 قول الإمام السالمى جعل
 عائشة زوج النبى المؤتمن
 كانت وتجحد المعير مسرعه
 أن يقطعوا يمينها لما صدر
 وهكذا إسحق عنه وجدا
 فى جحد عاريتة قطع وجب
 فى قطع سارق أتت مرسومه
 ليس يسمى سارقا من جهة
 فى شأن من للحلى تستعير
 بأنها قد سرقت لذا تحدد
 مصرح بذكر ذاك السرقة
 بأنه ليس على المنتهـب

ولا على مختلس ولا على قالوا ومن يجحد للعواري وسارق اللقطة ليس يقطع ويقطع النباش إن كان سرق لأنما القبر الذى فيه ستر وقيل ما عليه من قطع ولا وما على الطرار وهو من سرق كمثل من يأخذ ما فى طرف وهكذا مختلس كمـن سرق وسارق مالا لغائب فلا وسارق اليتيم مهما طلبا وإن يقل إن الذى أخذته فإن تلك شـبهة فيدفع وإن عن الإقرار سارق رجع وبقطع السارق لو من العبد إن كان للمسروق هذا نزعاً كمثل دار كان أو حانوت وهكذا إن كان من سفينة وقيل من بسرقة قد اتهم ثم أقر داخل الحبس فإن فإنما إقراره يحكم به ولا يعد الحبس إكراهاً على وإن بقتل وبسرقة أقر فيحكم عليه بالذى أقر وبعضهم يقول فيه لا يحـد

من خان قطع هكذا قد نقل فذاك خائن بلا إنكار وهكذا سارق ما يستودع من ذاك مقدار النصاب وانطلق حرز فمن هناك قطعه استقر سارق ما كان به قد أقبل ما كان فى الطرة من قطع يحق ثوب لإنسان بحال المختفى لخاتم من أصبع ثم مرق يقطع لو أراد من توكلأ وصيه فالقطع فيه وجبا مالى أو أنى قد اشتريته عنه بها الحد فليس يقطع من قبل أن يقطع فالقطع امتنع أو كان مشركا وهكذا الخرد من حرزه فالقطع فيه شرعا أو غيره كسائر البيوت أخرجه أو ظهر كالبهيمة فأودع الحبس لأجل ما اجترم كان شريرا وهو بالفسق زكن فيقطعن هاهنا بسببه اقراره ان منه يوما حصلا من بعد تهديد وقد كان زعر وذلك الزاعر من أظهر شر حتى يقر آمنا من النكد

ومن أقـر وهو طائع حـكم
والشرط في شهادة على السرقة
أما إذا الشهادة المنمقة
أو المكان أو على الزمـان
كان يقل هذا لكـبش ذا سرقة
أو قال ذا من موضع الفلاني
أو قال هذا في ربيع الثاني
وجاز في الحد الشفاعات متى
غاب يكن إلى الإمام قد وصل
فلا عفا عنه إلا أنه وردا
وقد روى عن النبي المنتقى
إذا أقيم الحد أى إن قطعاً
قال الإمام القطب أما المذهب
يغرم بعد قطعه أو يغرم
قلت وعلى ذا الحديث لم يصح
وليس من قطع على من قد سرق
كذلك لا قطع على من خانا
فيسرقن من حيثما كان دخل
وهكذا من يسرقن من صحبه
وعوقبوا إذا هم قد فعلوا
وسارق بهيمة مع راعى
والجد إن لابن ابنه سرق
والحنفى قال كل ذى رحم
وما على الزوجين قطع إن هم
وقال بعض العلمـما إنهما

عليه بالإقرار إجماعاً علم
بان تكون في المقال تتفق
تخالفت في صفة للسرقة
فليس من قطع لهذا الشأن
وأخر بنعجة قال انطلق
وقال ذاك من مكان ثانى
وذلكم يقول في شعبان
ما لم يكن عند الإمام ثبتاً
وقد عفا ولم يقيم كما نزل
هذا حديثاً للرسول مسنداً
لا يغرم السارق ما قد سرقا
عن ابن عوف المرتضى قد رفعاً
فالغرم لو هناك قطع يجب
من قبله وذاك أمر يلزم
معهم بنقل جيد ويتضح
من المراعى والجبال والطرق
أى داخل من بعد إذن كانا
كحيوان أو متاع أو حـلـك
وهو لديهم فلا قطع به
ذلك بالتعزير أو ينكلوا
جزاؤه القطع بلا نزاع
فالشافعى قال لا قطع يحق
يسرق من أرحامه لا قطع ثم
قد سرقوا المتاع من بعضهم
كالغير فالقطع عليهم لزماً

وما على المضطر من جوع نزل
وعن أبى حنيفة القطب رفع
كحطب يسرق من حرز ولا
ملك له وذلك مثل المشترك
ومن له دين إذا ما سـرقا
كذلك الأجير حين يسـرق
وليس من قطع على من قد سرق
كذلك لا قطع على من سرقا
ولا على الضيف إذا يسرق من
وإن يكن خزانة البيت سرق
والقطع من رسغ اليد اليمين لا
كذلك في سبل السلام قالوا
وجاء أن المصطفى قد قطعاً
وأنه أقل ما يدا يسـم
وقالت الشيعة فيما نقلوا
للـيد من أصل أصابع تحد
ورد ذا أن لا يقال لأحد
لا لفة كلا ولا عرفاً وجد
واختلف الأقوال عن على
بأنه يقطع كان الخنصرا
وقد روى الزهرى فيما يرفع
لأنه حقيقة هو الـيد
أى قطعها من رسغها لا أكثر
أما محل الرجل من حيث جذم
وعن على بعضهم لنا رفع

قطع لأجل شبهة فيها حصل
لا قطع فيما أصله لا يمتنع
من يسرقن مالا وفيه حصلا
أو شبهة الملك كرهن يملك
ممن عليه الدين قد تحققا
مستأجرا لا قطع فيه يلحق
قنديل مسجد وراح منطلق
ثوباً بجبل غاسل قد علقا
بيت وقد كان له فيه أذن
فإنه للقطع حالا يستحق
من فوق رسغ عند صحبتنا الأولى
من مفصل لكفها تزال
من مفصل الكف حديثاً رفعا
والقطع فى الآى على اليد انبرم
بأنما حيدرة قد يفصل
لأنه أقل ما يدعى بيـد
جذت أصابع له مقطوع به
بل هو مقطوع أصابع يعـد
فجاء فى قول لهم مروى
ويقطع الوسطى معا والبنصرا
بأنه من إبطها قد يقطع
وأول الأقوال فهو الأجود
لأنه المأثور عن خير الورى
فإنه يكون مفصل القدم
بأنه للرجل من كعب قطع

وقد روى عنه الإمامية من وسارق في المرة الأولى تجذ وإن يعد ثانية ويجـتري لأنه فعل الصحابة الأول تقطع يسرى تكلم اليـدين وثالث المرات في القول الجلى ورابع المرات تقطعنـا فان يعد من بعد ذاك ضربا وقال بعض تقطع اليـدان وقيل بل تقطع رجل ويد يقول لا يتـرك ابن آدم أى ما له يد بهـا يأكل ما ويحسم المقطوع بعد ما قطع منها دم لأنه تفسد فإن يكن بدون كى قد ترك لأنه لربما يسترسـل ثم من السنة ان تعلقـا ومدع سرقة على أحـد فإن دعواه على ما قالوا وإن تك الدعوى على من يتهـم يحلفن له ويحبسـنا إن قويت تهـمته وضـربه فإنمـا ذلك شئ ياتى ويحبسن من ليس يدرى الحال

معاقد الشراك كان يقطعـن منه اليد اليمين إجماعا نفذ فرجله اليسرى مقال الأكثر أما لدى طاووس فهو ما نقل لقربها من يده اليمين يد اليسار وهو قول الأول رجل بهـا قد يتوكأنا ويتركـن في حبسه معذبا منه ولا تقطع الرجلان وبعد ذا في سجنه يخاد حالته كحالة البهائم يطعمه ويغسل الرجس بما والحسم فهو الكى كما ينقطع منافذ الدما بكى يـدو غربما يصيبه منه الهلك منه دم به التلاف يصل في عتقه يمين من قد سرقا لا يتهـن بهـا لفضل ورشد تلغى ومن واجبهـا الإبطال أو الذى حالته قد تتبهـم وقبل تحليف فيضـربنا وحبسه حين بدا موجبـه بحسب القـوة في التهمات منه ولكن ذاك لا يطال

ويعرفن بأن ذى حالته
بما أتى والحد فى ذلك التلّف
فإن حبسه يطال حيث قر
وقيل لا وهو المقال الأصوب

وقيل فيمن قويت تهمة
فإنه يسجن حتى يعترف
والقطب قال فى الذى قد اشتهر
فقيل بعد الحبس هذا يضرب

حد المرتد

فحققه القتل لما قد وردا
دينياً له فإن هذا يقتل
بعد ثلاث قتله قد وجبنا
منه عسى يبدو له الصواب
تقتل مع بعض إذا ما ارتدت
طول الحياة أو يوافيها الفنا
لها كذاك العبد أيضاً يدخل
يخرج من حكم الحديث حالا
والذل من بعد ارتداد كانا
جزاؤه يخرج من عنده
يزال في ضر لديهم وبلا
من الإمام ليرى فيما نزل
إن شاء وإن أراد قتله
أو مات في ارتداده أين يحل
وقيل للدين الذي له ارتدى
فأمره إلى الإمام في الملا
وكالطلاق حكمها في العدة
فالحديث بالعمام يضرب
مثل ارتداد من هناك يقتل
العميرين في الذي تقدا
بتركها فيقتلن عيانا
يضرب أو يموت إن لم ينزجر

وكل من يرتد عن دين الهدى
عن النبي أن من يبدل
وذاك أن من المتاب قد أبى
وفي الثلاث يطلب المتاب
والخلف عنهم قد أتى في المرأة
واختار بعض العلماء أن تسجن
وإن ظاهر الحديث يشمل
لكنه من حيث كان مالا
فحققه يجرع الهـوانا
إذ كفره ضر على سـديه
وبيعه على البداة فهو لا
وإن يك المرتد يطلب الأجل
بخير الإمام فيه أمهله
والخلف في ميراثه إذا قتل
قيل لأقربيه من أهل الهدى
وبعضهم كالفيء ذاك جمعلا
وتحر من زوجته بالردة
وشاتم المختار والمكذب
إذ شتمه للهاشمي يجعل
وقد مضى ما قيل فيمن شتما
وتارك صلاته إن دانـا
وتارك وبالوجوب قد أقر

من يجحدن شيئا غدا مفروضا
كالصوم والحج زكاة تبذل
وجوبها حتى يجيء بالأدأ
إن دائنا قد كان أو منتهكا
في موقف الكفاح والطعان
وقد مضى الكلام فيه عن كمل

وغيرها من الفروض أيضا
بعد دخول وقته فيقتل
وأدب التبارك إن لم يجحدا
وهكذا من في الحرام سلكا
كذلك داع يا بني فلان
إذ ذاك فعل الجاهليہ الأول



موجب الأدب

وموجب التأديب عندنا اللعب
عليه واللفظ بفتح هجر
وكل شيء للقتال يجنى
شخص بغير اسمه بين العرب
وبالبزاق وحثا التراب
وإن هما قد وصلاه نكلا
إذن بحيث ذاك لن يحلا
وإن يكن أفسد حيثما وصل
وقيل حقه النكال الأعظم
أما الظهور فيجد الجاني
بينهما ما كان فيه الأدب
أو لجماعة من الإسلام
يؤدبونها وحده ولو علا
ولم يحاذر فتنة لذا السبب
للزواج في الفراش والمكان
إن كان يدرى الأدب المحدودا
أسنده لحاكم تتصبا
بأنه الفضل بن عباس أمر
منهم كذا عبيده الذي استرق
أو يأمرن مؤدباً كمثله
إلا بإذن من أبيه كتباً

باب به أذكر موجب الأدب
بأى لهو كسر الحجر
وبالنياحات وبالتغنى
من المقال والفعال كلقب
وبالذى ينقصه من عاب
إذا هما كانا له ما وصلا
ويدخول بيت غيره بلا
إن كان لم يفسد لشيء من دخل
فحقه التعزير في قولهم
وهكذا بالقذف في الكتمان
وإن من فتاته تستوجب
فليأخذن بها إلى الحكام
فإن يصح أدبها هم ولا
وجوزوا له إذا درى الأدب
تؤدب الفتاة في العصيان
وللفتى يؤدب العبيدا
وإن يكن لا يعرفن الأدبا
وذكروا عن الرسول من مضر
يؤدبن أهله من استحق
وللفتى يؤدبن لطفله
وليس للأمر بأن تؤدبا

وإن يمت أبوه أدبته
وكافل اليتيم جائز له
ومن على الأطفال مروهم
فجائز يؤدبنهم إن عرف
وإن أتى بهم إلى القاضي فلا
إلا إذا ما أوضح البيانا
وجاز أن تؤدبن الطفلا
وليس للأعمى بأن يودبا
وجائز يؤدب المجنون
والطفل أدبه إذا أبدى الغضب
كذا على نميمة مقاتله
كذا على التجنيس للثياب
مثل التعري إن يراهق أو إلى
والعبد والمجنون فلتؤدبا
ومن تراه عند غير امرأته
إذا هما تحت لحاف كانا
وإن على ذات حمل وجبا
إلى وضوع حملها وإن هم
فإن بحمل كان فيها علموا
وضارب لرجل فقاومه
فيخرج الحق من الذي بدا
وبعد ذاك يخرجن منهما
وإن يكن له كلاما ما أبدى
فرد ذا له من الكلام
يؤدب الاثنان في ذا الحال

إن عرفت ذاك وأحسنته
يضره ضربا يطيق مثله
لموجب التأديب كانوا أجرموا
ولم يكن من ذاك فتنة يخف
يكن بما يقوله مشغلا
ولو أبا أو سيذا قد كانا
بموجب تأديبه لو ليلا
طفلا وجاز إن أجاد الأدبا
على فعال السوء إذ تكون
وكثرة الضحك بها حق الأدب
شتم وبول في الفراش أرسله
بطالة أخلاق سوء عاب
نار بدون ما إزار جمعلا
على الذي الطفل عليه أدبا
يعزرن أو مع سوى سريته
فما أحقهم بأن يهنا
ضرب فغير جائز أن تضربا
قد ضربوها حاملا أجزاهم
فأسقطت ضمانها عليهم
بالضرب حين جاءه وصاومه
بالضرب حيث إنه قد اعتدى
وكل بحسب ما غدا مجترما
مما إلى القتل كان أدى
كمثل قوله بلا احتشام
وقيل من منهم بدا بالفال

ومن رأى شخصا على أمواله
أى حال إفساد ومهما هربا
وأن له من بعد ذاك قد ضرب
وشاهر سلاحه على رجل
يخرب تسما وثلاثين تعد
وذاك فى الكتمان فيما ذكرنا
على الذى بالعرفه كان أمرا
فإنه يضرب بالنكـال
وشارب النبيذ حيث أسكرا
فواحد يكفيه من تعزير
وأهل فتنة ينكلونا
أى يأخذن بعضهم للبعض
لو أنهم لم يتلاقوا أو هم
وطاعن فى ديننا ينكل
إن يك هذا غير مقدور على
وأبق من سيد فنكلا
وهكذا تنكلن الهارب
ومطلقا من بقتاة قد هرب
وأدب الهارب بالفتاة
أو باتفاقها وما أرادا
وخارج لقطع طرق نكل
وبائع حرا ومن له اشترى
وبائع لريبة وما حرم
وناكح زوجة ابن والتى
لو سفل الابن وزوج الوالد

يفسد جاز ضربه فى حاله
فغير جائز له أن يضربا
فقد تعدى واستحق للأدب
فإنه يعزرن لما فعل
والأربعين لا يكمل العدد
إلا إذا سلاحه قد أشهرا
أو الذى غير فعلا منكرا
وما أحقه بهذا الحال
وبعد ذاك للسلاح أشهرا
لكل ما جاء من الأمور
إن أخذوا السلاح فاتنينا
وقصده لفتنة أن يمضى
لم ير بعض منهم بعضهم
ومانع للحق لا يهمـل
أن يعدمن فى حينه ويقتلا
لأنه كبيرة قد فعلا
من زوجها إلى سواء ذاهبه
أو بصبي وبه السوء طلب
لقصد تزويج عليها ياتى
سوءا بها إذ جاوز البلادا
لو أنه لم يأخذن أو يقتل
أو مال إنسان بلا إذن جرى
ومن به لغير أهله حكم
معها حليل والتى فى عدة
ولو علا لجـد جد باعد

قلت وذا إن كان في الكتمان
يقتل بالسيف الحسام المخدم
وحافر في الدرب والذي نصب
غيتلن بالذي قد نصبا
وقاعد في الدرب أو في السوق
فكل هؤلاء من حقهم
وراكن لظالم ينكل
وإن رأوا أن يحبسوا من فعلا
كذلك من في موضع يخرج حق
أو أنه قال اضربوني بدلا
أو يضربن فلان مستكينا
ليس على زيد وذا بينكم
أو اتبعتم قول زيد فينا
وكان زيد الذي عنوه
وإن أقر الشخص من معاييه
لا يضربوه أو يصرح الرجل
وفاعل موجب تعزير أدب
فعند أخذ الحق منه يبتدا
فيتركن لبرئه إذا انجرح
ويضربن إن لم يكن قد انجرح
وقيل بل يضرب في أماكن
لو أنه منجرح ورفعوا
في وقت واحد إذا يتفق
بحيث ضرب واحد لا يوصل
وقيل تؤخذن بوقت واحد

أولا غفى ظهورنا والشان
لأنه زان بذات محرم
فيها كمثل حجر أو كخشب
مال امرئ أو فيه إنسان كبا
لقصد ضر كان في مخلوق
ينكلون للذي قد أجرموا
كذلك في إخراج حق يحصل
هذا فحبسه لهم قد حلا
فيه بما يعارض الحق نطق
فلان أو لا يضربن أبو العلاء
أو إنما قدرتم علينا
أو قد تحاميتم علينا أنتم
وأنه عدونا يبعيننا
شخصا بفعل الخير يعرفوه
بفعل شيء يجب النكال به
بأنه تعدية له فعل
حد نكال مع قتل ارتكب
بما جناه أولا حين اعتدى
غما يليه لتمام ما اتضح
مرتبا بلا تراخ قد يصح
من جسمه بلا تراخ كائن
بأنها تؤخذ منه أجمع
لكنما الضرب له يفرق
منها إلى الأخير لكن يفصل
بدون تفريق ولا تباعد

وقال بعض يوخذن الأكثر
إن كان فاعلا لموجب الأدب
وإن يك الأكثر منها القتلا
وإن يكن عليه يوما قد وجب
فيؤخذ الجميع في الإمكان
فيؤخذ حق العباد أولا
وبعضهم قدم حق المولى
ولو الأدب المذكور فهو دونا
والعد في التعزير ما لا يصل
لو أن ذاك الأمر في الكتمان
وبعضهم قال إلى السبعينا
وقال كالنكال بعض العلما
بل إنه إلى اجتهاد القائم
فلهم يغلظوا عليه
أو يربطوا عليه كالإزار
وإن رأوا أن يضربوه ضربوا
وفي مقال جاء عن بعض الأول
وموجب النكال كالتعزير

منه بمعنى أنه يعزر
كذلك أيضا في جميع ما وجب
فقتله قبلا يكون الأولى
حق الإله والعباد لسبب
وإن يكن لم يمكن الاثنان
وبعدهم حق الإله ذى العلى
لأنه من العباد أولى
عشرين ضربة يقدرون
لأربعين فهي لا تكمل
وفوق هذا لا يزداد الجاني
يوصل بالتعزير في الجانينا
وليس للنكال حد علما
ونظر في فاعل الجرائم
بمثل قول منهم يؤذيه
ولم يكن في الحبس من إنكار
ونحو ذا مما إليه يذهبوا
أن النكال دون خمسين جعل
ما قد مضى من فعلة الكبير

الحبس وموجب الحبس

بحبس في مال وفي أفعال
فكل من عليه حق وجب
وقد أبى من الأداء ونكل
يجبره جبرا لكي يؤدي
إن كان مما آل للفتوات
ومثل إنفاق على الولي
وإن يكن ذاك على خلافة
ونحوها فمن أبى أن يقبل
ويحبس من خيف أيضا منه
ويحبس في نزع ضر من جعل
إلا بقدر ما إليه يصل
ومن له بهيمة تنعقر
يجبر أن يصرفها منه ولا
وقاتل لرجل أو كأسد
أو وسط داره فما عليه قط
إن كان قد فاجأه ودفعه
ويجبرن على أدا المعاملة
حتى يؤدي ما عليه لزما
وإن يكن هذا خروجا قد طلب
لا ينصتن إليه إن أمكن أن
كمثما أن يقضين الغرما
أو أنه يحيلهم أيضا على

وهكذا بحبس في أقوال
بقوله أو ببيان نصبا
فإنه يحبسه القاضي الأجل
للحق بالسوط بدون حد
كمثل إنفاق على الزوجات
بهيمة أو عبده الأبى
على يتيم غائب من بلدة
فإنه يحبس حتى يفعل
يخرج للطريق يقطعنه
له ولا يعطى على ذاك أجل
وفوق هذا القدر لا يمهل
في موضع يكون منه الضر
يؤخرن قط ولا يمهل
على طريق أو جنان لأحد
يصرفه من حيثما كان سقط
أولا فلازم هنا أن يرفعه
وتعدياته بحبس أثقله
أو يبرأ منه بوجه علما
من حبسه لكي يؤدي ما وجب
يؤدين من حبسه ما قد زكن
ما قد رضوا ما عليه لزما
غريمه ومثل أن يوكلا

من يقضين عنه ما قد لزما
وماله يخرج من حبس متى
إلا بإذن حاكم على الملا
وإن يكن ذا بأداء الحق
وكان في أحباسه مما طلا
بييع من أمواله ما يدفع
ويشاهد أنه لا يدركن
وقال بعض لا يبيع الحكم
حتى يبيع وحده في كلما
روى ابن محبوب وموسى ذاك عن
وكان من رأى أبى عثمان أن
وبعد أن باع وإلا باع ما
وقيل بل ثلاثة من أشهر
لكن إذا في سجنه تمادى
ومدع بأنه لم يحضر
يؤجلن ثلاثة أياما
وإن يكن من البداءة أجلا
إن كان لم يعلم له مطول
وقيل بل يؤجلن لهما
فإن تقضى الأجل المعين
إلا إذا الإعسار فيهم ثبتا
فإنه يزيدهم في الأجل
ومن لديه للأداء ما كفى
يجبر مطلقا على فعل الأدا
ما كان أخدا له في يده

عليه من حق هنا للفرما
ما كان بالذى به قلنا أتى
أو إذن من في الحبس كان جعل
لم يشتغل وبالوفا للخلق
فقيـل إن الحاكم المـجـلا
به الذى كان عليه يقع
شيئا على من باعه القاضى الفطن
أمواله فيما عليه يلزم
عليه من دين وحق لزما
إمام حضرموت فيمن قد سجن
يحبسه الحاكم شهرا إن سجن
يملكه القاضى لدين الفرما
والبعض للشهور لم يعتبر
باع له الحصاة فيمن زادا
لديه ما يدفعه من قدر
إن حضريا كان ذا أقاما
سبعة أيام تكون أطولا
فالماطلون ما لهم تأجيل
كما يرى ذلك من قد حكما
فما لهم إلا ألوا أو يسجنوا
مع اجتهاده وإنصاف أتى
وبالوفا عليهم لا يعجل
وقد أبى فليجبرن على الوفا
إلا إذا بعينه قد وجدا
ولم يكن أخرجه من عنده

فإنه يجبر أن يدفعه
ومن عليه لامرئ حق وجب
ألزمه القاضي أداء ما وقع
أودعه السجن إلى أن يدفعه
إلا إذا يرضى أخو الحق بأن
وإن يكن أراد من عليه
فما عليه الحبس فيما يؤثر
يعترضن من ما له مقداراً
فإن أراد العرض منه قوماً
فإن أبى العرض ولم يعترض
بقدر ما يبيعه وكان له
فإن تقضى الأجل المؤسس
وإن يكن الديون ذا مال فما
لأنما أمواله هي الوفا
وقيل بل يلزمه أن يحضرا
ولا كفيل يلزم من أجل
يندب للإمام أن يتخذ
بحيث لا يخافه أن يكسرا
ويجعلن للإماء والنساء
ومالهم أن يحبسوا الجنس
لو أنه لم يك فيه أحد
وتحبس الحامل في مكان
كيلا يضر حملها والمرضع
إن كان لم يستغني عنها الولد
وإن يكن مستغنياً أو جـداً

بعينه وماله يمنع
وقد أراد مع القاضي الأرب
عليه من حق فإن هو امتنع
ما كان من حق عليه وقعا
يعطيه مدة ووقتا من زمن
ذا الحق من أمواله يوفيه
بل إنما القاضي له خير
حق له أو ينظرن إنظاراً
ينظر العدول ممن علما
أعطاه مدة ولو ذا ما رضى
عليه أن يأتي بمن قد كفله
فما له إلا الوفا أو يحبس
عليه قيل من كفيل لزم
لكن عليه يجبر التصرفا
لهم كفيلاً مثلاً تقررا
وما له مال لكيما يعمل
للحبس موضعاً وما فيه أذى
من بيت مال المسلمين يشتري
حبس وللرجال حبس أسسا
فيما لآخر غداً من حبس
في حين ذاك الحبس كان يوجد
بها يليق واسع الأركان
كيلا يضر من له قد ترضع
ولم تجد من يرضعنه في البلد
فرق ما بينهما وأبعداً

وإن تكن في ذا المكان خافت
أو زوجها إن لم تك الأمانة
بأنها ترجع للسجون
لا تحبس في موضع فيه الضرر
والحبس في مطمورة قد يجعل
إن لم يكن في البئر ماء وإذا
وإن هم لم يجدوا ما قد زكن
وليقفلوا على الذي قد ربطوا
ومالهم في إبطه أن يجعلوا
وإن رأوا ربطاً لركبتيه
من تحت ركبتيه لا ربطهما
وما لصاحب الحقوق أبدا
قد وجب الحبس عليه دون أن
والحبس لا يكون حيث العقرب
وإن يك الإمام شخصاً قد سجن
وحقه النكال مهما خرجا
ومخرج له نكاله وجب
وقيل بل يؤدبن ولو حبس
وإن يكن أدى الذي فيه سجن
وإن يكن يظهر للمسجون
أو يدخلن إليه مثل جنة
وجائز لغيره أن يخرج به
وجوز الخروج منه حالا
إن كان محبوساً على تعدية
للنفس عذر فليقم في الحين

فمع أمانة هناك باتت
وتحلفن إليه مبينه
بالصبح هذى صفة اليمين
تخاف أو يأتى إليها من يضر
وهكذا في البئر ليس يحطل
كان بها فالحبس ممنوع لذا
فليربطوا إلى الحديد من سجن
وركبتيه مالهم أن يربطوا
كحجر وكل شيء يثقل
جاز وجاز ربطهم يديه
من خلفه فذاك منع علما
أو غيره إن يحبس أحدا
يكون في ذاك الإمام قد أذن
أو حيثما الحيات منه تقرب
لا يخرجن إلا إذا له أذن
بنفسه أو غيره قد أخرجا
لو حبسه كان بموجب الأدب
بموجب النكال هذا وليقس
أو زالت التهمة حالا يخرجن
ما كان يخشى منه في السجون
فليخرجن خشية المضرة
ويرجعن إن زال ما قد أزعجه
لكى ينجى النفس والأموال
وما له في عدم التنجيه
وبعد ذا يرجع للسجون

لا يطعمن قط ولا يسقى هنا
وإن يكن بتوبة قد رجعا
فالتوب للذنوب يمحوها
في غير ما تعدية لا يمنع
أراده وفيه يوما أخذا
فليجتنب للهو والناهي
إذا الظلام أسدل الجناحا
وهكذا لا ينصبوا سيرا
فكل ذاك قد غدا محجورا
من ساعة لساعة بالكتس
بمثل صنعة عليها أقبلوا
منعهم وتركهم حسب النظر
جماعة منهم يرجى فضلا
والعلم لا يمنع هذا الجاني
وبالحديث بينهم يسليهم
ثم بها أقر حينما امتهن
أن يتركوه حيثما قد ألزموا
ومنه حق التعديات أخرجوا
كان برأى في الصلاح أبرما
من ولي السجن بأنه ظلم
يجعل ذا قط إليه سبلا
بنظر الحاكم فيما يستحق
تسعة عشر حبسه يقدرن
ما دون أربعين في التقدير
ما دون خمسين من الليالي

ومن يكن على التعدى سجننا
لكي يقر بالذى قد صنعنا
فإنه يسقى ويطعمنا
ومن طعام وشراب من سجن
ويمنع المحبوس من لهو إذا
ويضربن ضربا على الملامى
ويتركوا أن يوقدوا مصباحا
لا يتركوا أن يفرشوا حصيرا
وهكذا لا ينشروا البخورا
وليتفقوا مكان الحبس
وإن هم في الحبس كانوا اشتغلوا
فجائز للمسلمين في الأثر
ومالهم أن يمنعوا من صلى
كذلك من قراءة القرآن
ويمنعن قاعد إليهم
ومن على تعدية كان سجن
فلهم إخراجهم ولهم
وإن هم من حبسه قد أفرجوا
فلهم أن يرجعوه حيثما
وإن يكن يحبس شخص وعلم
فليتركه يخرجن بحيث لا
ومدة الحبس على القول الأحق
وقيل في الموجب للتأديب من
ويحبسن في موجب التعزيز
ويحبسن في موجب النكال

أى كل يوم تجعلان عن ضربة
ولا يرد حاكم فى حاكمه
وجوزوا له ولكن لا يرد
وإن يكن بدون إذن من حكم
وإن أتى شخص إلى السجنان
قد كان أمرا بسجنى يسجنه
اثنتان قالا إنما القاضى أمر
لا يحبس بقل خصم لا ولا
ومثلهم يكون من لا تقبل
ويخرجنه بقل مؤتمن
يأمر أن يخرج هذا الرجل
ويأخذ السجنان أجرة على
من بيت مال الله ذى الجلال
وأجر خدمة الذى قد سجننا
وما له أن يخرج المسجون قط
وإن يكن أغمى على من قد سجن
يخرج منه فإذا ما زالا
وإن يخافوا موته من أجل حر
ورجل يحبسه أشرا
وينظرون بعد هذا الحال
فإن يكن مستوجبا فليرجع
ويحبس العبد بدون إذن
وجاز للحاكم أن يحلفا
وإن أراد زوجها يجتمع
وقال بعض من أولى العلوم

بحسب القل هنا والكثرة
إخراج محبوس لإذن خصمه
فيه له من بعد إخراج يجد
أخرجنه فإن ضربه انقتم
وقال إن حاكم المكان
كذلك إن أتاه من يأتنيه
بحبسه يحبسه لما ذكر
بقول أهل جملة من الملا
منه الشهادات ولا يعدل
بأنما القاضى الذى له سجن
من سجنه فيخرجن ويرسل
حراسة السجن فذا لن يحظلا
أو الذى يعطى له فى الحمال
فهى على المسجون وحده هنا
ليستريح خارجا من الشطط
فى سجنه أو أنه فى السجن جن
يرد حيث كان قبلا حالا
كالبرد لا يخرج للذى ذكر
أصحابنا يخرجنه الأخيار
فيم استحق السجن من أفعالا
فى حبسه بحيث كان وضعا
مولاه إن كان لشيء يجنى
شخصا يوافى السجن وقتا عرفا
فى الحبس عندها فمنه يمنع
يترك فى وقت له معلوم

وإن تكن قد طلبت تجتمع
وألزموا حليلها أن ينفقها
وقيل إذ تحبس في تعديّة
وإن لشخص حبسوا وتطلب
لها عليه الليل والنهار
وقيل تعطى ليلة من أربع
ويسترد الحاكم الجواب من
بأنه أبدى كلاما جارا
أدبه وإن لذلك أنكرا
بنية فإن يكن بها أتى
وإن يكن ما تم من بيان
اتهمته المسلمون أو هم
وقيل مهما اتهموه سجننا
وإن يكونوا اتهموا من ادعى
أو أنهم يتهمون البينة
كذلك مهما اتهموا الضرار في
وقيل لا يسترد الجواب قط
ومن تبرأ من أهيل الدعوة
كذلك من في دينهم قد طعنا
وفي اليهودى إذا ما طعنا
وإن يكن يقصد باللعن رجل
والمنع للحق بقول أو بيد
كذلك الركون أيضا فيه
ومن بذلك أقر نكلا
في المنع للحق الذى قد وجبا

مع زوجها في حبسه فتمنع
لها ويكسوها هناك مطلقا
فمالها عليه من مؤنة
زوجته الحق الذى قد يجب
فمالها لو تعلن الجوارا
ويومها تأوى لذلك المربع
شخص عليه غيره يدعين
إلى القتال فإذا أقررا
فيلزم من المدعى أن يحضرا
أدب قائلا على ما ثبتا
يحلف المنكر بالأيمان
في هذه الأمور لم يتهموا
وقيل لا سجن عليه هاهنا
بأنه أراد ضرا يوقعها
لا يسمعون الدعوة المكونه
كل الدعاوى فمنا فليتوقف
في قول سؤ لم يكن قذفا سقط
فحقه النكال في ذى الصفة
وإن تمادى يقتلن علنا
في ديننا فيقتلن أو لعنا
خصمه يؤدبن لما فعل
ونحو ذا كبيرة هذا يعد
والأمر بالمنع كذا نلفيه
ويحبسن فإن أبى وطاولا
عليه أو على سواه ضرا

بالسوط والحديد حين ضل
فليس فيه من ضمان وقعا
بأكل مال لمعين علم
أو فوقه لأجل ما قد ركبا
أو بينوا عليه في الذي ذكر
قد ادعى يحلفن فيه
في تعديت كن أو معامله
أحلف والطالب عن ذا عدلا
بالحق أو يجيء عنه بالحلف
لأنما نص الحديث قد ورد
يبينن عليه أو فليحلف
فما عليه البأس في الذي فعل
بأنه المحق فيما قد وصف
بكبـزاق أو تراب بانا
أو بينوا عليه فيما فعلا
يحلفن بالله رب العزة
أو أنها بالجسم منه اتصبت
يؤدبن إن يكن قد بزقا
ولم يكن قد وصل الثيابا
فحقه التعزير في ذا الشأن
أخرجه الجناوتى القسور
فإنه يؤدين لما جرى
في المال والنفس غذا لن يجدا
عليه من حد له قد ارتكب
مثل هروبه من العـداله

ودمه لضاربيه حلا
وإن يمت في وقت ما تمنعـا
ويسترد حاكم من اتهم
تعـدية ويضربن الأدبا
ويطلب الأداء منه إن أقر
وإن يكن يجحد ما عليه
وإن يقل لطالب قد وصله
خذ ما ادعيتـه فإنى لك لا
لم يرض إلا أن يقر من وصف
جاز له من خصمه ما قد قصد
في منكر لدعوة مزيف
وإن يكن يأخذ منه ما بذل
وليس من غرم عليه إن عرف
ويسترد من رمى إنسانا
تعـدية فإن أقر نكلا
وإن يكن أنكر أصل الدعوة
وذاك مهما ثوبه قد وصلت
أولا فإنه كما قد سبقا
وعزروه إن رمى الترابا
ومن ينادى يا بنى فلان
قالوا وذا أول حد يذكر
ومن لحجر حاكم قد كسرا
ومن يشا يبيع عبدا اعتدى
أو يخرجن منه ما كان وجب
أو يحبسـن لأن هذى الحاله

لو أن كان إليه انتقم — لا
إلا إذا أخرج — بعث
أو أنه أخرج — مدبرا
وإن من في التعديات قد سجن
إخراجه من حبسه ليصطلح
فذا له وجزاز للقاضي بأن
لأجل ردعه عن العصيان
وجائز أن يدخلن إليه
ويتركه بذاك السجن
حتى يبين بعد ذا الميقات
قال أبو غانم قلت لأبي
هل يحبس الجاني بما يجنيه
قال إذا كانت تخاف الغائلة
وأنه يؤذى الوري إذا خرج
عبد العزيز قال ترك الجاني
من بعدما أخرج منه الحد
فبعد ما استوفى حكم الله في
وشاهدان اتهما إنسانا
وبعد ذاك نزعا قولهما
إن يكن القاضي له يتهم
فإن يكن لم يحبس منه حبسه
فإنه لا يخرج منه منه
لو كان ذاك إنما يتهم
إلا إذا قالوا له أخطأنا
أو أنهم قالوا له كذبنا

يعلم بالذي له قد فعلا
أو بكتابة بعيد الرق
فإنه لا يمنع مما ترى
وشاء من يطلبه بما زكن
لديه في الذي به الحبس اتضح
يرده في حبسه ويرجع
وعن خلاف الملك الديان
خصمه للاصطلاح غيه
ردعا عن القبح الذي قد يجنى
إخراجه له بحق ياتي
مؤرج العلامة المذهب
من بعدما الحد أقيم فيه
منه ويخشى الضر والمخاتله
أطيل حبسه وما في ذا حرج
في حبسه نوع من العدوان
فليس من حبس عليه بعد
شخص يخلى لسبيله يفي
بأنه قد ركب العدوانا
لا ينصتن حاكمنا إليهما
بما به كان الشهود اتهموا
وإن يكن في حبسه قد أجلسه
لنزعه بل فيه يبقينه
لأجل تهمة نبدت منهم
في قولنا أو أننا غلطنا
عليه في الذي له نسبنا

قالوا الذى كانوا به قد زعموا
فإنه فى حبسه يقيقه
سيده أو أنه عاب وسب
أدبه القاضى لأجل ما جنى
حلفه بالله رب العزة
إن ضرب العبد وكان معتدى
بأنه كان لكلب قد قتل
له الجواب من خصيم قد وأد
أو أنه قد كان كلب زرع
فى البدو أو قطرمى عدوانا
هذين ليس يسترد الجانى
وهاك ما رواه بالإفصاح
للزرع أو للزرع باع أو شرا
يوما إذا ما حضرت منيته
من عارف بأمره عليهم
دراهما قد حددت ثمانيه
ومثله يكون كلب الزرع
على الذى يسقيه للمنون
تقدرن بأربعين درهما
بنظر العدول ممن علموا
فإنهم أدرى بهذا الباب
له ولا قيمة مهما يقتل
ديته أربعة دراهما
من الدراهم بعد واقفه
لكلب صيد إن يكن معلما

فما له يحبسـه وإن هم
من بعد أن فى الحبس قد يلقيه
ويطلب الجواب من عبد ضرب
فإن أقـر أو عليه بينا
وإن أتاه منكرا للدعوة
وهكذا يكون حكم السيد
ومن أتى مدعىا على رجل
غير معلـم فليس يسترد
لو أن ذاك الكلب كلب زرع
أو أنه لبدوى كانا
وهكذا أيضا على أثمان
ويرفع القطب عن الإيضاح
يحل بيع الكلب أيضا والشرا
قال وإن كان كذا فقيمتـه
من قاتل تكون بالتقويم
وقد تكون مثل كلب الراعيه
وقال بعض إن كلب الزرع
قيمتـه بنظر العدلين
ودية الكلب الذى قد علما
وقال بعض العلما يقوم
من كل من يسطاد بالكلاب
وغير ما ذكرته فلا ثمن
والقط فى مقال بعض العلما
وقيل عشرون إلى ثمانيه
وقاله بعض أربعون درهما

والكلب للراعى له ثمانيه
كذلك أيضا أخذه من ربه
وقاتل الكلب الذى يعلم
لقتله وهكذا أيضا على
لا يضرب المجنون إلا إن يكن
فإن يكن عن الفساد أخرا
وأنه لا يضربن فوق الأدب
والحاكم العدل إذا ما طلبا
فهل له يجبره ليقبــــــــــــــــلا
إذا رجالا يصلحن غيره
قال الإمام الكدى العالم
سليل عبد الله ذلك العرب
أمر أحمد بن خالد على
قال الإمام إن تشا فافعل لما
أولا فإن الحبس لأبد لكا
وما على حاكمنا التفقــــــــــــــــد
عند مواقيت الصلاة لا وإن
ولازم عليهم أن يطلبوا
فإن رأوا ماء لهذا الوصف
وإن أرادوا أحدا أن يأتى
وخاف إن لم يأتهم بالماء
فلازم يأتیه من مالهــــــــــــــــم
مادام لم يلحقه فى الدين ضرر
والناس فى الحبس لهم منازل
قد استحق حبسه بـزلة

والقط غير جائز أن ترديه
ليس يجوز إن يكن بغصبه
يستردد الجواب فى قولهم
أثمانه بنحو بيع حصلا
فى حال إفساد لشيء منه عن
فإن ضربه لـذاك حـجـرا
فى كل ما كان له قد ارتكب
على السجون قائما وقد أبى
بالحبس أو سواه حتى يفعلا
لذا فجائز يقال جبره
كان سعيد الإمام القائم
من ينتمى إلى الرحيل فى النسب
بعض قرى الجوف وعنهما نكلا
طلبتة وقم به ملتزما
منه إذن فلتتظرن فى أمركا
لكل من فى الحبس كان يوجد
يطلقهم فى حبسهم لما زكن
لنفسه بحيالة تقرب
أولا فإنما الصــــــــــــــــعيد يكفى
إليهم بالماء للصلاة
صلوا بغير ما وضوء جائى
بأجرة مفروضة عليهم
أو ماله أو أنه يخاف شر
فإن يكن فى الحبس شخص فاضل
وهو من أهل الفضل والمروءة

فإنه من حسن أخلاق الحكم
بمثل بسط وبمثل ماء
أو يقضين حبسه بما وجب
وينبغي أن ينفقوا إذا
من بعض أرحام لهم فيختبر
وحامل طعامهم إليهم
إن لم يكن هناك أمر يحذر
قال الإمام الكدومي كانا
جعتي على السجن قوما
فكنت حينما أتاني مرسل
أتركه يدخل ما قد أرسلنا
وربما أفتح كنت الباب له
وإن يكن في الحبس بئر فيه ما
أن يحضرن لدلوه والحبيل
وما عليه لازم أن يجعل
إلا إذا كانوا هم لا يقدروا
فليجعل الخلا لهم بلا غند
ورجل في الحبس كان فشتهم
وقال يا خسيس ثم هذه
فإن يك السجن من ثقافتنا
وناقب الحبس ولم يفض إلى
ويقطرن ويبالغن في
وإن هم في الحبس نقبا أبصروا
على امرئ بعينه ممن سجن
وقيل إن المصطفى لم يكن

أن يكرمه حيثما كان التزم
للشرب والوضوء واستنجاء
وليكن الثواب في ذاك الطلب
جئ إليهم بطعام وغدا
عل به بعض حديد قد ستر
لا بأس أن يدخل ذا عندهم
من الدخول عندهم أو ضرر
إمامنا القائم في عمالنا
وذاك حينما بلغت الحلم
للسجن عنده طعام يحمل
من خل في باب سجن حصلا
فيدخلن بالذي قد حملة
فما على حاكمنا قد لزما
ليستقي من شاء أن يصلي
في السجن أيضا مستراحا وخلا
بحيلة لنفسهم أن يستروا
إذ ذاك مما ليس منه قط بد
هناك للسجان بالقبح وذم
وبعد ذا بالسوء قد أوعده
يعزرن لما عليه قد جنى
خارجة يعزرن إذ فعلا
عقابه وحبسه ليششتقي
ولم يصح ما هناك يظهر
فإنه يلزم من يتهم من
حبس له ولا أبو بكر السنن

لكن ذا قالوا إذا صح معه
يربطه على سواري المسجد
شيئا قليلا لم يؤثر أثرا
في الناس والفجور والعناد
ليردعوا بذاك المفسدين
عثمان في قول لبعض نقلا
له على بالعراق إذ نزل
أن عليا حينما قد وردا
وكان فيه يحبس الذي طمح
للشمس والبرد بدون ما غما
حبسهم بلا غطاء وغما
يسترها في داخل من حبسه
ذلك لم يجعل لهم ستر يكن
بأنما الحبس إذا ما جعل
وما يقى من برده والحر
يستوجب بمثلها الحبس الأشد
بأن تركه عن الحبس
في النظر الذي له قد ينظر
فتركه ما فيه من ملام
من حبسه يحتاج طولا من زمن
كان من الذنب له مجزما
خشية أن ينسى إذا طال الزمن
وبعده سواء فيها حلا
لينظرون في سجن من قد سجن
وعنده بأنه لما فعل

وهكذا الفاروق لما تبعه
على امرئ حق وكان معتدى
وذاك إذ كان الفساد في الوري
وحينما قد كثر الفساد
استحدثوا الأحباس والسجون
أول من كان لحبس جمعا
وقيل بل أول من كان جعل
وجاء عن فضل مقال أسدا
بالكوفة الغراء سجننا قد منح
والحبس مكشوبا يكون للسا
قال الضيا كذا رأينا القدا
فمن أراد يستتر لنفسه
لأنما الحبس عقوبة فمن
وجاء في قول لبعض من خلا
ما يؤمن فيه وقوع الضر
ومن إليه ينسب حال وقد
وقد رأى الحاكم بين الناس
أصلح من حبس له وأجدر
وأنه أعز للإسلام
وينبغي لحاكم إذا سجن
أن يتبين معه صورة ما
ثم يؤرخنه يوم سجن
أو زال عن ولاية تولى
وليتعاهد دفتره له هنا
ومن على التهمة في الحبس جعل

لم يك للحق معاندا بذا
 لم يقدرن على اقتحامه الفتى
 يخشى ضمانه لما قد ارتكب
 تكون معه زوجه حيث سجن
 ذاك ولو كان به تعلا
 بان تكون عنده وما أبت
 وكونه في الحبس عند الزوجة
 والحبس لا راحة قط فيه
 وعند وقت فرضه لم يطلقا
 حاكمنا لأجل ما قد حصلا
 فيما رأيناه عن الثقباب
 أئمة العدل الأولى شاهدنا
 للفرض أو سواء من أمور
 ولا يلوم غير نفسه هنا
 نحن حبسنا مجرما لما أتى
 مدة حبسه لما قد ركب
 وردعه عن فعله المذم
 من شدة الحبس لمن قد أجرما
 وشد رجليه معا والركبة
 كالقتل والسرقة للأنام
 بما له من القبيح اقترفوا
 في سجنه سقم وعين العنا
 يحولوه عندهم لما ألم
 لله ذى الآلاء جل والمنن
 ما كان أدنى للصواب والهدى

فجائز يقتحم الحبس إذا
 وما له أن ينقب الحبس متى
 فإن يكن للحبس هذا قد نقب
 وإن يكن قد طلب المسجون أن
 فلا يجبه الحاكم العدل إلى
 واشتد في علقه لو رغبت
 لأنما الحبس من العقوبة
 نوع من الراحة والترفيه
 وقيل في المقطور مهما أطبقا
 حتى يفوت الوقت لا شيء على
 وأنه يطلق للصلاة
 قلت وفي زماننا وجدنا
 لا يطلقون قط للمقطور
 وهو يصلى مثلما قد أمكنا
 كذا كنا في زمانهم متى
 نتركه في قيده والخشبه
 والقصد من ذلك زجر المجرم
 وإنما يفعل ما قد رسما
 ووضع في القيد والقنطرة
 بفاعلى الجرائم العظام
 والقصد من ذلك كى يعترفوا
 وقيل إن أصاب من قد سجننا
 وأهله قد طلبوا إلى الحكم
 فإن يك الحق الذى فيه سجن
 فلينظر الحاكم فيما قد بدا

وإن يك الحق الذى قد سجننا
فهو من السجون لن يـزالا
وفى كتاب عن أبى نصر الأرب
وما نه مال فقـال ينتفق
قال الإمام الكدى قيل ما
لكن أسارى يطلقون فى البـاد
وإن يكن فى بيت مالنا سعه
أما العبيد فعلى المـوالى
ومن عليه الحبس كان قد لزم
ولم يكن مال لديه أبدا
لا يقدرون أن يقوموا أصلا
فإن يشا حاكمنا أن يطلقا
من بيت مال الواحد الجليل
قلت ولو ألزم بالإنفاق
لكان ذا وجهها من الصواب
أى مثل من عن العيال قد هلك
وساثر السرقة للذى سرق
يلزمه الحبس وإن لم يعلم
وامرأة تستوجب الحبس وقد
فليجبرنها الذى قد أمكننا
لكنه يحتال حتى يجعل
وإن يكن لم يـمكن إلا
وجائز أن يجعلوا فى الجيد
وفى الصبى إن يكن قد فعلا
لا يحبس الصبى لكن لنظر

عليه للعباد قد تكونا
إلا إذا ما الحق عنـه زالا
ومن عليه الحبس كان قد وجب
من بيت مال الله قدر ما استحق
لهم ببيت المال حق لزما
ليسألوا الناس بما الجوع يسد
وأنفق الامام فيهم وسعه
إنفاقهم فى الحبس والإذلال
بالحق أو بتهمة لها اجترم
وعنده آل صغار وجدا
بنفسهم ويطلبون أكلا
هذا وإن شاء عليهم أنفقا
فهو بذاك أيما كفى
ولى من فى السجن والوثاق
كأن ذا من جملة الغياب
فيلزم من وليه الذى ترك
وكان عالما بذلك السرقة
فليس من حبس عليه لزما
أبت على الشارى متى لها قصد
لو أنه يمس منها البدن
فى الكف ما يستتر عن مس البدن
بضربها فالضرب صار حلا
حبلا لكى تسحب من بعيد
موجب حبس قال بعض النبلا
حاكنا يرد مأمنهم صدر

وقيل يحبسون لكن يتركوا
 في مجلس الحاكم أو في مسجد
 كمثـل بيت فيه يحفظونا
 وذاك إن كان عليهم أمنا
 وهم بحد ذاك قد كانوا ولم
 في حبسهم يعاقبون هم بما
 والمسلمون يحبسون في التهم
 والتهـمات في الدما مختلفه
 فالقتل إن ألقى بشخص أثر
 فاتهم الولي بالقتيل
 فإن يكن ذلك المتهم
 تقتل واحن وتعلم
 ومن أتى في الحبس بالإقرار
 وقال بعض المسلمين إن أقر
 وذاك لا يشبه أفعال الخطا
 قال الإمام الكـدـمى وتقول
 قال وغسان الإمام المؤتمن
 وإن يك المقتول ما فيه ادعا
 فالحبس فيه عندهم يأتي أقل
 وإن للوالى بأن يرفع من
 إلى الإمام حيث صار المرجعا
 ولالإمام الفيصل الوجيه
 كذلك التهمة أيضا في السرقة
 من نقب بيت أو كقلع باب
 يسرق شيئا غيره من يرى

في غير موضع الحبس يدرك
 أو موضع ما فيه من تشدد
 وللضرار ليس يتركـونا
 في الموضع الذى لحبس عينا
 يخش عليهم ضياع إن يلم
 يستوجبـن منهم من أجـرما
 مختلفا كل له قدر علم
 وغيرها لكل تهمة صفة
 قتل ولا يدري له مؤثر
 شخصا فيسجنن بالتطويل
 ممن جرى من قبل ذا بينهم
 فحبسه أثقل بل وأعظم
 بالقتل لا قصاص فيه جارى
 بخطأ وهو يحاول المفسر
 فسنتين يحبسـن لما سـطا
 ذاك عن الخبر ابن محبوب الأجل
 سنين جمـة لقتل قد سجن
 إلا بظن منهم قد وقعنا
 كذا الجروح في الذى لها فعل
 بالقتل والدماء قد يتهمـن
 والكل منهم للإمام تبعـا
 أن يجعلن حبسهم لديه
 إن ظهرت أسباب تهمة بحق
 أو صائح بسارق نهـاب
 أو سرقة وأمرها قد ظهر

فإن حبسهم بقدر السرقة
يكون طول الحبس فيه والقصر
وتلحق التهمة من يتهمهم
وقد روى أن المهنا قد حبس
دون مراهق على عهد الإبر
أما القيسود فيقيدوننا
وقدر ما يحتملونها وما
والأخذ بالتهمة شيء اصطلاح
وذاك منهم نظر ما أطوله
وماله في السبنة الغراء
قلت وقد وجدت أيضا في أثر
في تهمة بالقتل كان قد حبس
ثم من التهمة في قول الأول
بأنه صارها حتى غلب
فإن هم قد وجدوا ذى الغانيه
أو وجدوه عندها في بيت
لا يدخلن في مثل ذا الأوان
وإنه إن لم يكن لذا سبب
وإن أبى عن وطئها أن يحلفا
لكن على الصداق يبدى الحلفا
وإن عليه تدعى المرأة ما
ثم من التهمة أن يتهمها
ببيعة على بنى الإسلام
بكرسول أو شهود أو كتب
فيحبسون فإذا ما اجتمعوا

وقبح فعل سارق قد أوبقه
بقدر سرقة وقدر ما اشتهر
إلا العدول فهي تنفى عنهم
في تهمة القتل صبيا ما أنس
سليل محبوب ومن معه حضر
بقدر أحداث لهم يأتونا
يخاف من هروب من قد أجرما
عليه من مضى برأى قد صالح
للمسلمين والجميع قبله
أصل سوى قسامة الدماء
أن النبی المصطفى خير البشر
مقدار ساعة وذا أصل يقس
أن تدعى غانية على رجل
في نفسها وقد وطئها وذهب
وقد تعلقت به من ناحيته
أو خارجا من بيئها في وقت
في بيتها عوقب هذا الجاني
حلف بالله يميننا وذهب
فما عليه الحد إن كان انتفى
بأنه موجب ما اقترفا
دون الجماع يحلفن قسما
جماعة أو رجل تقدما
فإن بين أصل لذا الكلام
يعاقب المتهمون بالأدب
وبرزوا وبان ما قد صنعوا

إليهم ويظهر النكير
وصح ذا بحجة عليهم
تمنعوا عن رأيه وأحجموا
يقيم ثم بعد يحبسهم
حل له قتالهم أو يسمعو
يموت إن ضاربي هو الحسن
ولا لو ارثيه بعد أن فقد
وبعد ذاك غيره قد اتهم
وغيره إن كان لم يحقق
فلان قد كان له قتالا
فما له من رجعة نراه
بأنه كون ما قد كانا
فذاك واسع له ولا يلم
فأخرجوه إذ نفى عنه التهم
وهكذا إلى وضوح الجاني
بسرقه أو حدث هنا زكن
صح وإن ذاك ما جنأه
ولا الذي كان له متهما
تلحقه التهمة والظنون
شخصاً بتهمة بها تلبس
من تلكم التهمة شيئاً ما فعل
حيث بدون حجة حبستني
للنفس إذ أوقعتها على التهم
أكرم به من قائد نفيس
بأنه ليده كان كسر

فإن للإمام أن يسيرا
فإن هم تابوا له واستسلموا
فإنه يحبسهم فإن هم
فإنه لحجة عليهم
فإن هم قد حاربوا وامتنعوا
وإن يك المضروب قال قبل أن
فما له يتهمن عنه أحد
وإن يقل اتهمن أبا الحكم
غذا له وهكذا في السرقة
وهكذا وليه إن قال
وبعد ذا يتهمن سواء
وإن يقل اتهمن فلانا
وبعد ذاك لسواء يتهم
وإن يك الأول في الحبس ارتطم
فلهم أن يحبسوا للثاني
وإن يك الحاكم متھوما سجن
وبعد مدة على سواء
فما على الحاكم شيء لزم
إن يكن المتهم المسجون
كان أبو عبيدة قد حبسا
وبعد مدة بدا أن الرجل
قال ابن مخمس لقد ظلمتني
فقال بل أنت كنت ظلم
وهو أبو عبيدة النفوسى
وخالد إن ادعى على عمر

أو أنه من بيته شيئا ختل
فما على الحاكم في ذا الموضع
شيء من الآثار فيه وقعا
تهمتهم فيؤخذن بالتهمم
ما قد يراه الحاكم الذي نظر
وشرة فيه وقدر الزلة
فليطلب الرافع بالبيننة
بيننة فحقه قد وجبا
فيؤخذ المنكر بالألية
زيد بأن ضربه وجنودلا
فيؤخذن له بحق التهمة
وكان ذاك حاضرا للدعاء
باسمه لا يسمعن فيما زعم
أو يصفن بصفة وتعرفا
وفيه ضرب لم يكن بدامي
أو ورم أو كان مثل خضرة
بالضرب ممن ذو القضا قد عرفه
خصيمه والطفل لا يستعمل
فجائز إلى الصبي يصرفه
لكنه من جهة التخير له
عقوبة والقييد فيمن يجنى
ما عاقبوا به وما قد زجروا
متهم لتهمة فيها كبا
حتى يقرروا حينما ذاقوا الألم
وليس من فعل بنى الإسلام

أو أنه منزله كان دخل
وعمر أنكر دعوى المدعى
فإن يكن بخالد مما ادعى
وعمر ممن عليه قد لزم
والحبس بالتهمة فهو بقدر
من التعدي في حليف التهمة
وإن يك استتضى لحبس التهمة
فإن على ما يدعيه قريبا
وإن تكن ما ثم من بيننة
وذو العمى إن جاء يدعى على
وكان زيد يعبرفن بالصفة
وإن يكن على امرى قد ادعى
وقد أشار نحوه ولم يسم
حتى يسمى رجلا بلا خفا
وذو صبي يرفع للحكام
كمثل سحل أو كمثل حمرة
ويدعى على امرى قد وصفه
فليرسل الحاكم شاريا إلى
وإن يك الحاكم ليس يعرفه
بدون قصد منه أن يستعمله
وما على التهمة غير السجن
والحبس والقييد عليها أكثر
ولا يجوز عندهم أن يضربا
والضرب للناس على أمر التهم
من فعل أهل الجور والظلام

فجاء عن بعض من الأئمة
إلى ثلاثة من الأعوام
فهو إلى ما قد يرى فيه الحكم
قيل ثلاثة من الأيام
أقله وليس فيه لوم
عن النبي المصطفى الهادي السبل
يوما وليلة كذا روى لنا
وقد روى عن بعض من كان خلا
على اتهام ساعة من الزمن
أطلق من كان رمى بالتهمة

واختلفوا في حد حبس التهمة
أكثره اثنا عشر من عام
وما بقي من بعد ذا من التهم
ثم أقل الحبس في الأحكام
وقال بعض ليلة ويوم
وقد روى أبو هريرة الأجل
بأنه في تهمة قد سجننا
وهكذا عن جابر قد نقلنا
أن النبي المصطفى كان سجن
وأنه بعد انتهاء الساعة

كتاب الأحكام

وذلك جمع الحكم في الكلام
خليفة والقاضي الحلا حلا
بالكسر للهمزة في الكلام
منع من العيب لئلا ينفذ
إثبات شيء كائن والنفي له
إن شاء ربي واسع الهبات
منكر فرضان في كل زمن
وأنه فرض على الكفاية
بأن ذاك الأمر معروف حتم
كل يقوم بالذي قد لزمه
فإنه أمر بمعروف بدا
فهو عن المنكر نهى علما
فإنه يكون من هذين
على وجوب الأمر والنهي لنا
بالقسط كونوا فإله تبيينا
من ذاك ما يوضحن طرق المهدي
بيده وباللسان أجمعا
بيده وباللسان لا يدع
بها فبالقلب ويكفى ما صنع
كل أخى إمارة في البلد
والقلب فهو للعوام لزما

باب به أذكر للأحكام
ولفظة الحاكم قد تناولوا
ومادة الحكم من الأحكام
وذا هو الإتقان للشيء كذا
والحكم في لغاتنا المستعملة
أما بهذا الفقه ما سيأتى
والأمر بالمعروف ثم النهى عن
لكنما ذاك بقدر الطاقة
على مكلف أخى عقل علم
أو أن ذاك منكرو ولو أمه
وكل نهى عن نكير وجدا
والأمر بالعرف الذي قد لزما
والحكم بين المتخاصمين
من الأدلة التي تدلنا
ما قد أتى في الذكر قوامينا
وفي حديث المصطفى قد وردا
فمن أطاق الأمر والنهي معا
والقلب فليفعل ومن لم يستطع
وقلبه وإن يكن لم يستطع
وينبغي بأن يلي أمر اليد
وإن يلي أمر اللسان العلما

فإن يكن أمر يد تولى
أو كان أمر القول باللسان
وإن يك العالم يتركنا
فالفرض لا يسقط عن سواء
وإن أتى الترك من السلطان
لا يسقط الفرض عن العالم مع
بل لازم عليهم يقدّموا
أو من يلى الإخراج للحدود
إلا الذى يختص بالإمام
وليس للعوام فيما حققا
لكنه يصح للإنسان
يؤدب الأطفال قالوا بطرف
وهكذا يؤدب المعلم
وقد مضى الكلام باستيعاب
فى ذى المسائل التى قد رسما
وإنما جئنا بها كما ترى
والحكم فى زمان إبراهيم
يدخل فيها يده الشخص المحق
ويدخل البطل فيها يده
وفى زمان للكليم المرتضى
لمن يكون مبطلا تضطرب
وعهـ داود فللسلسلة
وذلك البطل عنه ترتفع
ومع سليمان فللريح وقد

أهل العلوم يجزين فعلا
إلى العموم أو إلى السلطان
للأمر بالعرف ويرفضنا
كمثل سلطان ومن عداه
للبد عند حالة الإمكان
بقية الناس ومن كان تبع
لهم إماما ليقوم بهم
ولو جماعة من الموجدود
غذاك لا يكون للعوام
بأن يقوموا بالحدود مطلقا
تأديب أهله بلا توانى
ثوب إذا فى لعب بهم وقف
أطفاله وبلغا لديهم
فى غير موضع من الكتاب
لها هنا فذكرها تقديما
لأنما الأصل لها قد ذكرنا
قد كان للنار أتى مرسوما
فلم يكن يناله منها حرق
فتحرقنه وتشوى زنده
حكمهم إلى العصى قد فوضا
وللمحق تسكنن إذ يقرب
ذو الحق يسكنها بالقبضة
فلا ينالهـ سوء ما صنع
تسكن للذى على الحق اعتمد

من بعد فوق أرضه وتخبطه
لما كان الحكم عن يقين
أبطل ذاب تحته وما سكن
فباليمين الحامية الحكم تم

وترفع المبطل ثم تسقطه
وفي زمان صاحب القرنين
يجمد تحت من على الحق ومن
وفي زمان المصطفى الوافي الذمم

الحكم

الحكم عندهم من القضاء أعم على اتفاق الخصماء حينما وحكم من قدمه الإمام وليس في حكم الذي قد حكما فليس فيه قط إيصال لمن بالفعل بل يكون باللسان قالوا وقد يكون أيضا فيه أما القضا فالحكم ممن قد نصب مثل جماعة أو السلطان وإن فيه لنفوذا قد كمل وإنه كل قضاء حكم كذلك القاضى معا والحكم والعلم بالقضاء فهو أحد لكن هذا بأمور ميزوا وتلكم الأمور ليس يحسن وربما يحسنها من ليس له وإن يكن قد جعل الخصمان فلازم عليهما ما حكما والشافعى لهما ما ألزما إن وافق الحكم من الذى حكم وأرجح الأقوال ما تقدما وقال في الديوان مهما اختصما

لصدقه على الذى كان حكم قد جعله حكما بينهما أو قدم السلطان والأعلام له الخصوم من نفوذ علما كان له الحق إلى حق زكن فهو كفتوى منه أو بيان ذاك النفوذ إن يكن يأتيه نه إمامنا لحكم وانتخب لا حكم من حكمه الخصمان بالفعل إلا عند عارض حصل والعكس في ذلك لا يتم فيهم خصوص وعموم يعلم أنواع هذا الفقه إذ تعدد زائدة وما أنا سـأبرز لها جميع الفقهاء لو فطنوا في الفقه باع في العلوم أوصله بينهما حكما إلى إنسان به إذا بجائز تقـدما وباللـزوم الحنفى حكما حكما لقاض في البلاد قد علم إذ قدماه وله قد حكما اثنان عند غير قاض علما

فإنه ليس عليه لازما
فإن يكن خصومة قد أثبتا
والمدعى من ذين أيضا ادعى
أو لم يجب فلا يصيب أحد
وذاك لازم له التقادم
وإن هما عليه لم يتفقا
فإن كلا منهما إذا طالب
ما لم يرد المدعى عليه
فإن يكن قد رد للجواب
وليجبرنهما على الحكم كما
ولازم على الذى قد حضرا
كما عليه أن يعين الحاكم
وإن يك الحاكم يوما قعدا
فما له يحكم بين من قصد
أو تلکم القبيلة التى جعل
كذلك إن من ذا المكان قد بعد
إلا إذا ما كان بين أهل
أو بين قوم ليس فيهم حاكم
وقيل فى الخصمين مهما وصلا
بينهما ويرفعن لهما
فواسع لكنه لا يرفعن
كان قريبا أو بعيدا نائيا
ولا يجوز الحكم ما بينهما
إلا إذا مات الذى قد رفعنا
فجائز من بعد أن يختصما

إن يثبت الخصام ما بينهما
ورضا بما به كان أتى
قد أجاب خصمه لما وعى
منهم رجوعا بعد ما قد قعدوا
بينهما حاكم عليهم
واختصما إليه فيما نطقا
هنا رجوعا فله متى أحب
جواب من قد يدعى إليه
فليحكم بالفصل للخطاب
يفعل ذاك من يكون حكما
من الورى يعينه فيما جرى
على الذى كان تعدى اللازما
فى موضع كان له قد حددا
إليه يوما من سوى ذاك البلد
هذا عليها حاكما أو المحل
لا يتبين خصومة بين أحد
بلاده لو خارج المحل
أو من إليه ينتهى التخاصم
لحاكم وشاء أن لا يفصلا
إلى سواء من يكون حكما
إلا إلى الذى لديه مؤتمن
وكرها ذلك أو قد رضى
إلا إذا يأذن من تقدا
لذين أو عليه عزل وقعا
مع من أرادا وله قد قدما

وإن أراد الحكم ما بينهما
فواسع له كذا يجوز أن
لو أن ذلك الأمين لم يكن
وجائز من بعد ما قد أوقعا
وللإمام عزل قاضيه متى
كمثل من أناب يوماً لأحد
وحينما يعزله فمنع عزل
لكنه ليس له أن يعزله
وقال بعض العلماء ليس له
فإن يكن بدون موجب عزل
أما الذى أوصى له الإمام أن
فالمسلمون لا يجوز لهم
إن كان أهلاً أن يقوم فيهم
أوصى أبو بكر الرضى الصديق
خليفة فتمت الوصية
وهكذا أوصى الخليلي الأجل
في الناس غالب فقام فيهم
وقيل معنى ذلك القضاء
وخلقه لكى يؤدى فيهم
وإن للقضاء ما بين السورى
أركانها قاض ومقضى له
كذلك مقضى به وفيه
وليس يوقع القضاء في المسجد
وقيل جائز وقيل يستحب
قال الإمام القطب بعد ما ذكر

من بعد رفع كان منه لهما
يرفع هذين إلى من يؤتمن
بحاكم لأنه قد ائتمن
خصومة بينهما أن يرفعا
شاء ولو بدون موجب أتى
عن نفسه يعزله متى يرد
وأمره من بعد عزله بطل
لكهوى أو عبث قد عن له
بدون أمر موجب أن يعزله
فإنه بذاك ليس ينعزل
يكون بعده إماماً مؤتمن
أن يتركوه في بعيد عنهم
لأن ذا حكم له عليهم
بأن يكون بعده الفاروق
وقلد الخلافة العلية
بأن يقوم بعده إذا رحل
كمثما أوصى له والترموا
هو الدخول بين ذى الآلاء
أمرا من الله وحكما يرم
أهلاً وحكما والجميع ذكراً
ومن عليه قد قضى وناله
من موضع وزمن نلفيه
كذلك لا يحكم بين أحد
وقد قضى فيه الرسول المنتخب
مقالهم وما روه في الأثر

أن القضاء يكرهن من بعده
 صلى عليه ربه وسلاما
 وكل من لم يتأدب أدبا
 كذا زمان الخلفا وقد مضى
 قلت فإن كانت هناك العلل
 فالمنع لا يكون شبيهاً مطرد
 يمكن أن يكون في زمان
 وجاء عنه جنبوا المساجدا
 وكى إليه تصلن الحيض
 وأقلف كذاك أهل العلل
 وقيل جائز له التكلم
 حتى دعاويهم تتم ويتم
 فخرجون بعد ذا ويحكم
 كذاك حينما اليمين تلزم
 وأكثر الأقوال أن الفصل
 كذاك في كل مكان أمكننا
 وقال في الحراب بعض يحكم
 والقطب قال بعد ما قد ذكرنا
 إذ الخصيمان بلا ارتياب
 بل قعدا في مسجد غففيه
 ويستحب أن يكون منزل
 وينبغي أن يكون الحكم
 محتبياً أو متربعا ولا
 وليس من بأس متى ما يقضى
 ويلحقن بالذى قد عده

لأنما الناس هم في عهد
 في أدب وحسن خلق علما
 طوعا وكرها في زمان المجتبى
 ذلك الزمان بذويه وانقضى
 للمنع ما قال الإمام العبدل
 فإن ما قال به مما تجد
 عند ظهور العدل والإمكان
 أن ترفعوا الأصوات فيها والندا
 والنفسا والمشرى المبغض
 فنزه المسجد عنهم واعزل
 في مسجد ما بين من يختصم
 جوابها ويشهد الشهود ثم
 في خارج المسجد ما بينهم
 يحلفنهم خارجا من يحكم
 للحكم في المسجد مما حلا
 من مصره ولو طريقا بيننا
 إذ ليس ذا من مسجد عندهم
 مقالهم بأن فيه نظرا
 لم يدخل في ذلك الحراب
 كان خصامهم بلا تمويه
 فصل القضا وسط البلاد يجعل
 مستقبل القبلة حين يحكم
 بأس بغير ذاك مهما فعلا
 أن يقع دن متكئا بالأرض
 قعود من يختصمان عنده

والقطب قال ينبغي للحاكم بين يديه مطلقا كانا هما أو واحد منهم قويا كانا واشتهر الأمر على التسوية وذلك في التقريب عند الجلسة وإن إليه مشركان اختصما لقوله جل أو أعرض عنهم فليحكمن بالحق مهما يحكم ولل قضاء من طلوع الشمس وليس من بأس بزائد حصل ولا يكن مقصرا بحال فيستريح كي على الأمور وما له يقضى إذا ما أذن أو يفرغ الناس من الصلاة وإن يكن قبل الخروج تعب وأنه لا ينبغي أن يضحكا ويستحب أن يكون عابسا ولا أحب حالة التعبس لكن يكون صامتا وممسكا ويلزم من حالة التواضع وغير ما ترك لحق كان حل برتبة ولو مباحا ظهرا لنفسه أو للذي كان ولي إلا الذي خف كذاك يجتنب عارية قبول كالهديّة

أن يجلس الخصمين مهما يحكم في قوّة أو كان ضعف فيهما وخصمه كان ضعيفا هانا ما بين مسلم وأهل الذمة في حالة الأحكام والخصومة له بأن لا يحكمن بينهما وإن أراد يحكمن بينهم لقوله وإن حكمت فاحكمهم فعوده إلى الزوال المسمى لو طيلة النهار أو كان أقل وليحترز عن حالة الملال يقوى ولا يفضى إلى التقصير في أول من جمعة وأعلنا لأنه وقت صلاة آتى من القضاء يمسك حتى يذهبها مع من يكون حاضرا هنا لكا بدون أن يكون حقا لابساً في موضع ولو بهذا المجلس عن الفضول والبذا هنالكا من غير ما وهن هناك واقع وليجتنب لكل شيء قد يخل في أصله مثل البيوع والشرا لأمره فإن ذاك لا يلي عن التماس حاجة وعن طلب كذاك عن إجابة لدعوة

إلا إلى وليمة لما نقل
وواسع له يعود المرضى
يسلمن على الأنام ويرد
ويأتين مقبدا لغائب
وتحتوى ولاية القضاء
فصل القضا إما بحكم يبرم
والقمع عن ظلم وإيصال أولى
ورابع الأمور فهو النظر
ونظر في مال أيتام وفي
تقديم أوصيا لحفظ المال
وسادس الأمور فهو النظر
إنفاذ هذه الوصايا السابعة
على النساء إن لم يكن لها ولي
وتاسع الأمور فهو النظر
والعاشر النهي عن المنكر
وأهله عدل عليم مجتهد
وإن يكن ذلكم لم يوجد
وتلكم العدالة الإسلام
وعدم الفسق فبالعقل الأتم
والورع الحامى به قد يقف
والورع المذكور ترك ما حرم
وهكذا توقف في الأمور
والورع الزائد عن ذلكم
ولا يليق بالقضاء أبدا
لأنه إن كان ذا جهل

في ذاك مرفوعا إلى هادى السبل
ويشهدن جنازة أن تقضى
أن بدؤه بالسلام لا يصد
لأنه من سنة ابن غالب
قالوا على عشرة أشياء
بالجبر أو صلح يخط لهم
حق إلى حقهم عن كمل
إلى الدما والجرح إذ ينفجر
مال المجانين ومن لم يعرف
غذا هو الخامس من أحوال
في الحبس والذى له يقدر
وثامن الأمور عقد واقع
أو كان لكن قد أتى بمعضل
في صالح العموم حيث يصدر
بالقول أو كان بفعل صادر
فصل أخو فطانة إذا وجد
بشرطه فامثل المقلاد
حرية والعقل واحتلام
يسأل عن أمر عليه منهم
عن كل ما يردى له ويتلف
وما غدا مشتبه ومقتحم
تثبت إلى وضوح يجرى
ليس بشرط في القضا عندهم
من لم يكن يجزم في أمر بدا
فللقضا لم يك ذا بأهل

وهكذا إن كان من وسواس
فليقتض بالجزم وللوسواس لا
قيل وكان بعض أصحابنا إذا
عاد إليهم يطلبون الحلال
فقال شيخ منهم قم أنت لا
بعضهم عن عمر لنا نقل
واثنان قد تخاصما ممن حضر
فجاء كيما يقطع الشجارا
أعطاهما له وقد شاع الخبر
فأرسل الفاروق أن خل القضا
إنى لفصل الحكم بين الخصما
وليتك الأمور لا لتقضى
وإن من شرط الكمال إن يكن
ليتهيا نظـر النوازل
كذلك الترجيح عند ما يقع
والعلم شرط واجب فما القضا
قيل ولا لرجل لم يصل
إن كان قد صودف فى الأعلام
وحقق القطب الإمام المعتمد
لا حد لم يبلغن ولم يصل
عند وجود من لذك وصلا
ومن شروط ذلك الكمـال
ما إن عليه لامرئ دين واجب
وغير محدود حليما فيصلا
ولا يبالى لوم لائم ألم

لأنه من عمل الخناس
يصنع فذاك الأمر يولى الفشلا
ما بين اثنين لحكم أنفسا
منهم لما فى النفس منه حلا
تليق أن تحل هذا المنزلا
بأنه استعمل فى القضا رجل
معه دينار رآه محتقر
أخرج من كم له دينار
من بعد ذا حتى أتى إلى عمر
فلمست صالحا له ومرضى
إن وقع الشجار ما بينهما
دينا على بعضهم لبعض
يجمع للفقه إلى علم السنن
له كذا البحث عن الدلائل
تخالف الأقوال أيا يتبع
منعقـ لجاهل ومرضى
للاجتهاد والمحل الأكمل
من كان بالغاً لذا المقام
أن القضاء ثابت ومنعقد
لرتبة اجتهادهم ولم يحل
إن كان ذا علما وفهما حصلا
عليه كونه غنى المال
وبلديا كان معروف النسب
ومستشيرا فى الذى قد نزل
ومن بطانة لسوء قد سلم

وفي الدهاء غير زائد على
إذ الفقير والذي عليه
كذلك في العيون محقوران
والبادي يعرف الشهودا
وإن غير البلدي ربما
لكي يسوى بينهم لا يركن
أما أخو البدو فليس يجعل
بأنما شهادة البدو على
فهكذا القضا ومهما نصبا
لاسيما وأنه أدنى إلى
وإن من أبوه لا يعرف من
يطعن فيه فهو لا يكون له
وقال بعض جائز أن يجعل
ولا يجوز أكله ومن على
لأنما تجريحه تبينا
وليحلم القاضي عن الخصوم لا
إلا إذا ما حرمة الشرع الأجل
فإنه بمثل ذاك هيئته
كذلك إن أذاه شخص أو شتم
أو أنه للجور كان نسبه
فإنما عقوبة الذي جنى
ويستشير العلما أهل البصر
إلى إصابة الهدى وعدم
خشية أن يختل بالخلاف
وكونه باللوم لا ييالي

من كان من أمثاله من الملا
دين يذل للغنى فيسه
ولسواهما فمحتاجان
ويعرف المقبول والمردودا
يرجحن لموجب قد علما
أو يحصل التناقص المستهجن
لما أتاها في حديث ينقل
أهل القرى إن وصلت لن تقبل
على القضا فعهده قد وجبا
عدم المصانعات ما بين الملا
أجل زنى أو أنه قد التعن
على النفوس هيئة ومنزله
ملتقط فيه صلاح حصلا
مثل الزنى أو غيره قد نكلا
لو أنه أمر المتأب أعلن
يكن على بادرة مستعجلا
تنتهكن فليغضبن لله جل
نتم ما بينهم ورتبته
في مجلس الحكم وعابه وذم
فإنه يلزم أن يعاقبه
لقوله أفضل من عفو هنا
لأنها أقرب دون ما شجر
تناقص على القضاء المبرم
نظامهم ويحصل التناقص
من لائم من شرطه الكمال

بطانة السوء وأرباب المحن
 رأس بلا شك لكل خير
 أهل التقى من قرنا السوء الأولى
 بزائد عن نظـراه في الزمن
 تحمل أهلها أولى الذكاء
 من الفراسات وظن بالمال
 حكم الهدى وشرعنا الجليل
 وما به نص الحديث آتى
 من أجل ذاك لزياد قد عزل
 فضل بعقل نيك قد تغلغلا
 لأنما الصبي دون مـرية
 عليهما فحكمهم لا ييرم
 بأن يكون قاضيا ومرشدا
 أمورنا لمشرك مضل
 على الذين آمنوا من سبل
 إذ ليس مأمونا على الأحكام
 فالحزم والسداد في اجتتابه
 إن كان في مروءة له قدح
 فإنه يشـين بالأخلاق
 لأنما أمر القضا بين البشر
 تصلح خود لإمامة الملا
 لن يفلح من قوم يولوا غانيه
 تكون خودا لو تنال للعلی
 فلم يكن بصالح لامرأة
 لنفسها وزينة عن الوری

واشترطوا سلامة للقاض من
 إذ السلامات من المذكور
 ولكثيرا قيل ما يؤتى على
 وكونه من الدهاء لم يكن
 لأنما زيادة الدهاء
 أن يحكموا بمالهم قد حصلا
 فيفضين ذاك إلى تعطيل
 من نحو إيمان وبينات
 وقد روى أن أبا حفص الأجل
 قال كرهت أحمل الناس على
 والعقل والبلوغ شرط صحة
 وذو الجنون ليس يجرى قلم
 ومشرک ليس يصح أبدا
 لنهى خير الخلق أن نولى
 والله لاكافر لما يجعل
 كذلك الفاسق في الأنعام
 ولم يكن يوثق في شيء به
 وليجتنب أخو القضا ما قد يبيح
 وذاك مثل الأكل في الأسواق
 وإنما يشـرط كونه ذكر
 فرع من الإمامة الكبرى ولا
 لخبر لنا رواه الرواية
 كذلك النائب أيضا عنه لا
 ولعظيم منصب الولاية
 وإن من واجبهـا أن تسترا

بأنه جاز قضاء المرأة
ومطلقا أجاز ذاك الطبري
لأمره قضاؤه لا يسلك
ومن يكتب فهو حر في الأصح
عليه بعض الحق من كتابته
فجائز بأن يكون قاضيا
لكنما سواهما هو الأحق
كذلك فتواهم بلا تفنيـد
وأبكم أعمى وعزلهم لزم
لأنما المقصود مما ذكرا
من ذى العمى وأبكم ومن أصم
فصل القضاء غيره في المحفل
أن يجعلوا القاضى أعمى فيهم
يقوم أو يقوى بما قد حملا
فللضرورات مقام يعـلم
اثنان أو ثلاثة كـزائد
دون سـواه في أمور يحكم
أو كان في ناحية من البلد
وبعضهم جـوزه إطلاقا
جميع من بالحكم كان مبتلى
صاحبه وما به قد حكما
له ولا احتمال فيه ها هنا
فالبطال مردود بكل حال
للناس إلا قاضيا فردا يلى
يقوم واحد به من الملا

وجاء قول عن أبى حنيفة
وذلك في الأموال في قول السرى
والعبد حيث إنه لا يملك
ولو بإذن سيد قد اتضح
لو أنه كان بقى في ذمته
أو كله كان عليه باقيا
وهكذا من كان أيضا قد عتق
وجوزت رواية العبيـد
ولاية الأصم ليست تتبـرم
لو أن ذا الحال عليهم قد طرا
فهم وأفهام وذلك منعدم
وجوزوا من ذى العمى إذا ولى
وقد أتى لا يحسنن لهم
ولا ضعيفا بأمرور الناس لا
إلا إذا لم يجدوا غيرهم
ولا يولى في بلاد واحد
إلا إذا يجعل كل منهم
أو كان في نوع من الناس يحد
وذلك كيلا يحدثوا الشقاقا
لأنما الواجب قد كان على
بأنه لا ينقضن ما أبرما
إلا الذى فيه الخطا تبينا
وليس من قول من الأقوال
ومالهم أن يجعلوا في المنزل
إلا إذا المنزل واسعا ولا

اثنتين أو ثلاثة أو ما أجل
لمدة معلومة وأجل
بدول بأشهر لهم تحد
لم يجدوا من يتولى كل ذا
شخصا يكون لوصول الدعوة
وذا لتبليغ شهادة الوري
فذاك ممنوع بهذى الصفة
شخصا فذاك جائز بلا غند
في غير ما كان له قد رسما
أو من جماعة وأعلام الملا
أو غاب فالحقضى كما كان استقر
يجعل في مكانه إن مرضا
فإن يكن خلاه في مقامه
ولا يكون الحكم منه ماضيا
من الإمام ثم بعده صحا
إن علق القضاء إلى أوان
حين أراد سفرا وارتحلا
منعزل لأجل هذا الشأن
فالثان في مكانه قد استقر
فعاد أو أفاق من ذاك الوصب
هذا الأخير أمره قد نفذ
على فتى بالحق فيهم يصدع
فليحبسوه في مكان لا يضر
أو يتركوه وسواه ينصبوا
شخصا على أمر القضاء أن يجعلوا

فليجعلوا ما يكفين للمحل
وجائز عقد القضاء لرجل
وجائز أن يجعلوه لعدد
أو بسنتين أو بأيام إذا
وما لهم أن يجعلوا في البلدة
وذا لرد لجواب صديرا
وآخر للفصل للحكومة
وإن رأوا أن يجعلوا على الخرد
وما لشخص منهم أن يحكما
إلا بإذن من إمام حصلا
وإن يكن مات الإمام أو أسر
ولا يجوز أبدا لذى القضاء
سواه دون الإذن من إمامه
فإنه ليس يكون قاضيا
وإن أتى ذاك بإذن وضحا
زال من القضاء هذا الثانى
وهكذا إن كان أيضا جعل
وعاد من أسفاره فالثانى
وإن يمت في مرض أو في السفر
وإن يكن بدون تعليق نصب
فذلك الأول قاض وكذا
والرأى للأعلام إذ يجتمعوا
وقد أبى أن يقبلن ما ذكر
حتى يجنيهم إلى ما طلبوا
وإن أراد المسلمون الكمل

قَالُوا جَعَلْنَاكَ عَلَيْنَا قَاضِيًا
تَأْخُذُ مِن قَوِينَا الْحَقُّ كَمَا
لِلضَعْفَاءِ كَمَا تَأْخُذُ مِن
وَإِنْ يَشَاءُ تَحْلِفُهُمْ فَذَلِكَ لَهُ
فَإِنْ يَكُنْ حَلْفُهُمْ فَلْيَقْبِلْ
وَلَا رَمَّ بِأَنْ يَعْينُوهُ عَلَى
وَالْعِلْمُ لِلْقَضَاءِ شَرْطُ صِحَّةِ
لَا مِنْ شُرُوطِ كُنْ لِلْكَمَالِ
لَأَنَّهُ قَدْ قِيلَ لَا يَحْكُمُ مَا
مَصَادِرُ الْأَفْعَالِ فِي الْبِنَاءِ
وَيَعْرِفُنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ
لَأَنَّمَا الْأَحْكَامُ بِالْقُرْآنِ
وَأَثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْ سَبْقًا
جَمِيعِهِ قَدْ كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى
وَذَا هُوَ الصَّحِيحُ قَالَ الْقُطُبُ
وَيَعْرِفُنْ مَعَ ذَلِكَ فِيمَا قِيلَ
وَسُنَّةُ الْهَادِي الْأَمِينِ مِنْ مَضْرُ
وَيَعْرِفُنْ أَثَرُ الْأَسْلَافِ
وَمُتَشَابِهًا وَمُنْسُوخًا وَمَا
وَقَدْ أَتَى فِي أَثَرِ الْقَدَمِ
إِلَّا مَنْ يَجْمَعُ عِنَّمَا حَلَمًا
وَأَنْ يَكُونَ حَافِظَ الْكِتَابِ
مُنْسُوخِهِ مَحْظُورِهِ وَيَعْلَمُ
خُصُوصَهُ مَعَ الْعُمُومِ مِثْلًا
وَيَعْلَمُنْ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ

تَحْكُمُ بِالْحَقِّ بِحُكْمِ مَاضِي
أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَنَا وَرَسْمًا
خُفِيفًا لِلْأَقْوِيَاءِ وَلَا تَهْنُ
لَكِي يَعْينُوهُ عَلَى مَا حَمَلَهُ
أَمَانَةً لَهُمْ وَأَمْرَهُمْ يَلِي
أُمُورَهُ بِمَا لَدَيْهِمْ حَصْلًا
عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْفِطْنَةِ
كَمَا أَتَى عَنْ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِ
بَيْنَ الْوَرَى إِلَّا الَّذِي قَدْ عَلِمَا
وَهَكَذَا مُوَازِنُ الْأَسْمَاءِ
وَالْعِلْمُ بِالنَّصُو وَبِالتَّصْرِيفِ
وَسُنَّةُ الْمُبْعُوْثِ بِالْإِيمَانِ
وَدُونَ الْعِلْمِ لَنَا وَحَقَّقَا
السُّنَّةُ الْعَرَبِ لَنَا قَدْ أَنْزَلَا
وَعَيْنَا يَقُولُ مَسْتَحْبِ
تَفْسِيرِ مَا أَنْزَلَ وَالتَّأْوِيلَا
وَيَعْرِفُ لِاجْتِمَاعِ عَنْ أَهْلِ الْبَصْرِ
مَا مِنْ وَفَاقٍ كَانَ أَوْ خِلَافٍ
قَدْ كَانَ أَيْضًا نَاسِخًا وَمَحْكَمًا
أَنْ الْقَضَاءُ لَا يَكُونُ مَبْرَمًا
وَالْوَرَعُ التَّقْوَى مَعًا وَالْفَهْمَا
وَعَالِمَا بِنَاسِخِ الْخَطَابِ
مُبَاحِهِ مُشَابِهًا وَالْمَحْكَمَا
يَعْلَمُ مَنْدُوبًا وَفَرْضًا حَتْمًا
نَاسِخَهَا الْمُنْسُوخُ فِي الْمَنْقُولِ

ما بين أهل العصر الخوالى
تأويله القياس عالما فطن
عدلا بما يقوله ويفعل
عرب وبالكاب ثم السنة
أقوال أهل الفطنة الأسلاف
فما أحقّه وما أولاه
أهل العلوم والفلاح والهدى
في أمره لا أن يكون مفتيا
شرطا تكون من شروط الصحة
يمتحن القضاة كيما يعلما
على قضاء بلد يستعمله
أما له صاحبه وابتهاجا
من تينك الأمين بعد أمد
ما بين ذين الولدين جاءت
قراءة تكون ما بينهما
كل من الابنين عم الآخر
ومن كيحيى فطنة وفهما
إلى فتى مروان يسعى بعجل
إنى نكحت غادة مكسالا
فها أنا أسأل بعض المدد
إن أنت قد أخبرتنى يا رجل
من القربات آتيك الجدا
هذا حميد بن مجيد العلم
وسيفك البتار قد قلده
فإن باب الجهل لى قد لزما

ويعلمن باختلاف الحال
ولغة العرب وغير ذاك من
مميزا لما عليه ينزل
مشاورا للعلما بلغة
كذلك بالآثار واختلاف
فإن يكن لم يدر ما قلناه
بأن يكون سائلا مسترشدا
ليس بمسئول كذا مستفتيا
وهكذا كلامهم في الفطنة
وكان يحيى وهو نجل أكثما
قال لشخص قد أراد يجعله
في رجلين كل شخص زوجا
فجاء كل منهما بولد
قال فما تكون من قرابة
فلم يكن يعرف ذلك القاضى ما
فقال يحيى بعد ذا للحائر
لأمه فاتفق عنه المعنى
وقيل قد أتى من الشام رجل
يطلب منه نائلا وقالا
وأما زوجتها من ولدى
فقال عبد الملك المفضل
ما كان بين ابنيهما إن ولدا
فقال أيها الأمير ذا الهمم
ما خلف باب لك تمد وليته
سله فإن فتاك فيما دهما

وإن يكن أخطاء كيف الواقع
نادى حميدا وله قد سألأ
إنك ما قدمتنى قط على
لكن على الطعان بالرماح
أحد دين عم ذاك الثانى
وقد روى بعض من الأعلام
وقد روى عن عمر المجد
إذا فتاة أقبلت إليه
فوضعت بين يديه المكتلا
وقال اخرج ما به قد سترأ
إذا به جسم لإنسان حصل
أربع أيضا وبه قبلان
غنظر الفاروق فيما جاء له
ما أنت يا هذا فقال الجسم له
بأننا خلق لخالق الورى
وهذه أخت لنا وقد هلك
فأقسمه بيننا فقال عمر
قولوا وكل قال رأيه الجلى
فراح أرفأ نحوه مبتدرا
قال أمير المؤمنين فلتجب
فقص أرفأ عنده للقصة
وبعد ذاك قد مضى مبادرا
قال له انظر يا على ما جرى
فعند ذا دنا على منهما
فنطقا بمنطق وبيننا

فالعذر لى بدون شك واسع
فقال يا خليفة على الملا
علم بأنساب الورى فتسألأ
والضرب بالببيض وبالصفاح
والثان للآخر خال دانى
بأنما المجيب فيها الشامى
صلى الغداة مرة فى المسجد
تحمل مكتلا وشيء فيه
وعندها نادى لأرفأ عجلا
أخرجه أرفأ أمام عمرا
وفيه رأسان وأعين كمل
وفيه أيضا هكذا دبران
وحينما عاينه قد سألأ
بمنطق بينه وفصله
من جملة الخلق الذى أنت ترى
والدنا وبعض مآل قد ترك
لصحه ممن هناك حضروا
وبعد ذا قال على بعلى
وكان فى حائطه قد أبصرا
فقال ما المهم فى ذا والسبب
فقال معضل ورب الكعبة
ومع وصولة لنحو عمرا
فى إرثهم وأمرهم وما ترى
وقال فى الحال لهم تكلمأ
قال على عند ذا فيما عنا

من أمر ذا الجسم معى حكمان
وينظرن نومهما فإن هما
وغاهما بمرة كانا معا
وإن هما تفاوتا فاثنتان
فى وقت أحدهما فإن هما
فى وقت واحد وبالا فجسد
فكبر الفاروق ثم أثنى
وبعد ذاك اختبروهما بما
إنهما جسمان ثم حكما
وبعد وقت غير ما بعيـد
قال نريد للزواج فادفعـا
فإننا ليس لنا مال وقد
فقال ما تقول فيما قد بدا
فأقبلا على على بغضب
قال سمعت المصطفى يقول لا
فى آخر وغير ذين ينظر
فحملا قال على لعمر
وسيموتون قريبا ويقع
بساعة وبعد ما ثلاث
يطلب أكفانا لهم فى الحان
فاستخبر الفاروق عن موتهما
عند الغروب والأخير حينما
فكبر الفاروق ثم قال
وجاء إنسانا لنحو عمرا
قال وليه فلان قد ضرب

فيطعمان ثم يسقيان
فى حالة قد غمضا عينيها
فجسد ذا واحد قد خنعا
ويطعمان ثم يحرسان
تغوطا من مخرجين لهما
أولا فجسمان هما بلا فند
على على بالفعال الحسنى
قال على فبدا أمرهما
بينهما بما مضى مقـدما
جىء بهم لعمر السديد
من بيت مال الله مهرنا معا
كان على قاعدا فيمن قعد
فقال لا يزوجان أبدا
حرمتنا لأى معنى وسبب
يحل أن يكون فرج دخلا
إليهما فذاك أمر يحجر
قد بدت الشهوة فيهم تنتشر
فى موتهم تفاوت إذا وقع
قد جاء ناعيم على إحداث
من بيت مال الله ذى الجلال
فقال واحد توفي منهما
تشابكت تلك النجوم فى السما
هذا هو العلم ولا جدالا
وفيه ضربة على الرأس ترى
له وفى عينية ماء انسكب

أسود ثم غاب منه البصر
وخرس اللسان منه وانقطع
فضحك الفاروق لما استكرا
فقال عمار بن ياسر الأبر
فإنه له المحلل السامي
فقال قم بنا أيا عمار
فسار بالمضروب حتى وصلا
قال على إن يكن قد صدقا
فكل واحد من المذكور له
فقال عمار ألسنت تنظر
من أين تدري إنما الضوء ذهب
فقال في الشمس أقمه فإذا
قال ذهاب شمه من أيننا
فقال يحرقن تحت أنفـه
فإن تك العينان تدمعان
وإن تكن لم تدمعن عيناه
قال وكيف خرس اللسان
قال اضربوا لسانه بإبرة
أسود فاللسان منه قد ذهب
فذلك الكلام باق قالوا
فقال أخرجوه عنى حتى
فأخرجوه ووليـه معا
ولا درى بعض من القرابة
ثم ازعقوا به شديدا فإذا
فالسمع باق وإذا لم يلتفت

والسمع والشم كما قد تنظر
ماء بصلبه لأجل ما وقع
وقال مثل ذا محال ان يرى
أنفذ به إلى على للنظر
وعارف دقائق الأحكام
فإنما العلم له يسار
به عليا وله قد سألنا
في كل ما كان به قد نطقنا
به تكون دية مكمله
عينيه ليس فيهما تغير
منهن حتى تحكمن بذا السبب
لم تطرفن فنورها قد نفذا
تعرفه أوضح لنا المكتونا
بخرقه تبين حال وصفه
منه فإن الشم غير فاني
فليس من شم به نراه
تعرفه بأيما بيان
فإن يكن بان دم في الضربة
وإن يكن أحمر ما منه سكب
من أين تدري سمعه قد زالا
أخبركم بالحكم فيه بنا
قال اطرقوه حيث لم يكن وعى
في ليله وذاك عند الغفلة
كانت له التفاتة في حين ذا
فالسمع منه ذاهب ومنفلت

قال غمء صلبه من أينما
فقال في ما بارد فليقمدا
فإنه باق وإن بقى على
فإن ماء الصلب منه قد فتر
فقال بالآباء والأمهات
وقيل إن امرأتين قعدا
فجاء ذئب وبابن ذهبيا
واختلعا فبمن بقى منهم وقد
ثم تحكما إلى داود
للمرأة الكبرى وقد أخبرتا
فقال بالسكين فأتوني لكي
فقاتت الصغرى له لا تفعل
فعد ذا قضى به للصغرى
والحكم في القضاء بين الأمة
إن قام بعض منهم به فعد
وإن هم طرا له قد تركوا
موافق الناس ومن قد خالفا
يلزمه ما بينه وربيه
وإن يكون قائما بما لزم
لا امرأة والعبد أو نحوهما
وقيل يجزى واحد في الحوزة
وقيل في الإقليم يكفي رجل
وبعضهم يقول كل الأرض
قال الإمام القطب إن الواحد
والنصب للقضاة أمر لزم

تعلم عن ذهابه يقينا
فإن يكن إحياءه تفردا
حالت له الأولى وما تحولا
فهذه دلائل لما ذكر
نفديك يا مجلى الشبهات
في موضع كل تربى ولدا
من ذينك الابنين حتى غيبا
قالا جميعا إن ابني ذا الولد
وقد قضى بذلك المولى
بعد سليمان بما كان أتى
أقسم نصفين لكم هذا البنى
فالابن ابنها ولا تستعجل
حيث رأى رحمتهما والبر
بأنه فرض على الكفاية
كفى عن الباقيين ممن قد قعد
فإنهم جميعهم قد هلكوا
لأن من خالف أرباب الوفا
يتبعهم في كل ما دانوا به
عائى الجميع من هنا الهلاك عم
ممن عليه ذلكم ما لزم
إن قام بالقضاء بين الأمة
فالفرض ينحط به إن فعلوا
يكفى لها قاض لحط الفرض
الفرسخين ليس يكفى زائدا
على الإمام العدل إذ تقدما

جبره إمامنا أن يفعل
بين الوري بالقسط حكما أبرما
يقضون بالحق وبالصواب
منهم على ومعاذ المؤتمن
ولى ابن مسعود على كوفته
فيها أبا موسى بحكم فصلا
آدم بين ابنيه صار يقضى
من بعد في أمته بالأرض
داود وابنه إلى أن تما
فصل الخطاب وهو فيما روي
ثم يمين منكر للدعاء
يحكم ما بين الوري معلوما
يوما ولا يخاف لوم لائم
سلسلة من السماء ترسل
فيذعن لأداء اللازم
ينالها لأجل ظلم فعلا
وها هنا يرتفع الجـدال
فرفع الجبار للسلسلة
يقضى وباليمين فيما يشترج
فرض كفاية على الناس يخط
بأن يولى ذا الخلاف عمله
يأتمن على أمانة الملا
من أهل دينه وأهل الدعوة
يؤتمن ولا يكون فاصلا
تستعملوا ولا النصاري في الملا

ومن أبى أمر القضا إن يقبلا
كان النبي المصطفى يحكم ما
وكان يأمرن للأصحاب
وأرسل القضاة أيضا لليمن
وعمر الفاروق في مدته
والبصرة الغراء أيضا جملا
وأول القضاة فوق الأرض
ولم يزل كل نبي يقضى
والله قد قض علينا حكما
وكان داود النبي أوتيا
بينه على الذي قد ادعى
وكان داود النبي يوما
ويحكم كذاك للبهائم
وكان إذ يقضى عليه تنزل
فتأخذن أخذا بجيد الظالم
وقيل إن الظالم الألد لا
صاحب الحق لها ينال
حتى أتت قضية اللؤلؤة
وبالبيان بعد ذا له أمر
والحكم من غير العدول لا يحط
لأنما الإمام لا يجوز له
لو أنه في دينه عدل ولا
إلا العدول وذوى الولاية
ثم ضعيف العلم لو منهم فلا
وعن فتى الخطاب لليهود لا

فإنهم في دينهم أهل رشا
ومن يرى شهادة المخالف
في مذهب له ودينه يرى
ويرفعن به إذا ما حكما
لكنه لا يقصدن بالنصب
كما أجاز البعض أن تجاهدا
وجائز أن تأخذن معهم
وقد مضى ما فيه من كلام

وديننا محرم فيه الرشا
جائزة إن كان عدلا ووفى
قضاءه كاف إذا ما صدرا
فرض الكفاية الذي قد لزما
على القضاء في مقال القطب
مع المخالفين كل من عدا
سهما من الذي له قد غنموا
جئنا به قبلا على التمام

لزوم القضاء وآداب القاضى

ويلزم الناس بأن يقدّموا
يأمر بالعرف لهم ويزجر
وإن على ذا لم تكن من قدرة
إيلاء حاكم عليهم منهم
يقرب الحق لأهل الحق
ويبعدن عن حقوق الناس من
ويبعدن عن نفسه العاصى ومن
مسوياً فى الحق ما بين الورى
مصالح الأفراد والعموم
ويعلمن أنه قد ابتلى
بأن من يحكم بين اثنين
وهو حديث قد روى أهل الوفا
وجاء يأتى القاضى فى أخراه
إما يفك عنه عدل عدله
وجاء يؤتى بأخى القضاء فى
وملك على قفاه آخذ
فإن له قيل ادفعنه دفعه
وجاء ما وال يلى لعشرة
مغلولة يده حتى يوقفها
فإن يكن عدلاً بحكم ربه
فى جب مظلّم هناك أسودا
وجاء أيضاً فى حديث وردا

لهم إماماً قائماً بينهم
عن كل منكر وجور يظهر
فإنه يلزم للجماعة
يرضونه للحكم ما بينهم
ومن يطيع لإله الخلق
ليس له عليهم حق زكـ
يضر للناس بمال أو بدن
مراعى حق الخصوم أن يرى
ومنصفاً بالقسط للمظلوم
فى أهل دنياه بأمر معضل
كالذابح النفس بلا سكين
إلى النبى الهاشمى المصطفى
وأنه مغلولة يده
أو يهوين جور به قد فعله
يوم القيام يوم هول الموقف
يلتفتن لعل أمراً ينفذ
فى هوة لقبح ما قد صنع
إلا به يحاء يوم الحسرة
على جسور للجحيم مشرفا
نجا وإلا انخسف الجسر به
يهوى به معذباً مؤبدا
بأنما القاضى به يؤتى غدا

ثم يرى من شدة الحساب ما
ما بين اثنين ولا في ثمرة
ويوشكن أن يتمنى الرجل
بأنه خر من السماء ولم
وقال يوما لأبى ذر وقد
لا تل مالا ليتيم لا ولا
وقال فيها إنها ندامه
إلا الذى بحقها قد أخذ
وإن للقضاة يوم الحرة
وما لهم منها فكك يحصل
والفاسطون حطب للنار
وأبغض الناس إلى الرحمن
وأبعد الناس من الله الأجل
من أمة المختار شيئاً ثم لم
وجاء الفاروق فيما ينقل
على الكفاف لا على فيه
ومثل القاضى الذى قد علما
فكم عسى يسبح هذا كم عسى
وقال فى القضاة بعض العلماء
وفى الحديث بابن سمره ألا
فإن تكن أعطيتها عن مسأله
وإن تكن أعطيتها بدون ما
وقال أمرنى فتى للمجتبى
قال النبى لا أولى عملاً
من طلب القضاء واستعانا

قد يتمنى لا يكون حـكما
واحدة فيألها من حسرة
فيما لنا عن الرسول ينقل
يلى من الأمور شيئاً للأمم
سأله إمارة على بلد
تكن على اثنين أميرا فى الملا
وإنها خزى لدى القيامه
ثمت أدى ما عليه عند ذا
مواقفا بين يدى ذى العزة
إلا إذا فى حكمهم قد عدلوا
قد جاء فى الذكر بلا إنكار
جاء وأعتاهم على الديان
شخص وقد ولى له عز وجل
يحكم بعدل بينهم متى حكم
وددت أن أنجو مما أحمل
وليس لى شىء فأرتجيه
كسابع فى لج بحر قد طما
حتى تراه وسطه منعكسا
جسور للناس على جهنما
لا تسأل الناس أمارة الملا
وكلت نحوها وذا ما أغضله
مسألة أعنت من بارى السما
فى بعض ما ولاك ربى وجبا
من يحرصن عليه أو من سألا
عليه فيما كان قد أتانا

فإنه إليه يوكلن ومن
أنزل ربي ملكا عليه
وجاء أن رجلين أقبلا
قالا فمَنْ ذا يقضين بيننا
فقال بعض الصّحب ثم قد أخذ
وقال مه أن تسرعا إلى
وقد روى للسيد العباس
على سقاية إمارة طلب
بأن نفسا لك قد تحييها
خيرا يا عباس من إمارة
ومن أتى في خبر للمؤمن
ما ازداد عبد قط من سلطان
إلا ويزداد من الرحمن
والشافعي قد أتى مرويا
على أمير مرة وقد أخذ
وبمسح البساط إذ منه دنا
بكم أخذتموه ثم قالوا
وقصده الخروج حتى خرجا
ودخل الخبر ابن عباس الأبر
من بعد طعنة بها قد طعنه
قال له بصرفة المبشر
فإن ربي دفع النفسا
ومصر الأمصار قال عمر
تفتى على يا فتى العباس
وفي سواها قال بعد ذا عمر

قد كان لم يطلبه لا أو يستعن
يسدده في الذي يأتيه
لمسجد المختار فيما قد خلا
فقام شخص حاضر قال أنا
كفا من الحصى إليه قد نبذ
أمر القضا مكره لا تفعل
عم النبي الطاهر النبراس
فقال صفوة الأنام المنتخب
أو أنه قد قال قد تهديها
است بمحصىها على الرواية
باب السلاطين فإنه افتن
قربا عن المبعوث بالإيمان
بعدا وخيبة مع الحرمان
أدخل سفيان الفتى الثوريا
سفيان عنهم يتجافى منتبذ
يقول ما أحسنه ما أحسنا
إنى أريد البول أى محتالا
من عندهم مبتعدا وقد نجا
على أمير المؤمنين أى عمر
كان أبو لؤلؤة وأثخنه
أبشر أمير المؤمنين أبشر
بكم وأفشى بكم الأرزاقا
أفى خلافة لها قد تذكر
قال نعم أيا مير الناس
وددت والله المليك المقتدر

بأننى أخرج منها مثـلما
وقيل إنه أجابهم
وددت أن أخرج منها لا لى
كان فتى مسيب الحبر التقى
وقال من رضى بهذا الحال
وقد روى للمصطفى المؤمن
وجاء عن بعض أولى الذكاء
أشدهم من قربه فرارا
كان ابن سيرين على ما قد ذكر
للشام مرة ولليمامه
كان أبو قلابة إذا طلب
وقد روى أن فتى وهب كتب
بأن يولييه القضا فجننا
ولزم البيت وأنه اطـلع
قال ألا تخرج نحو الخلق
فرفع الرأس إليه قائلا
أما علمت أنما القضاة
والعلماء الأبرار يحشرونا
وفى الذى قد جاءنا عن بعض
إذ جاءه أمر بتقليد القضا
قال فإنى ليلقى أشاور
ثم غدونا من غد إذا على
وقد سألنا ما الذى تبدى
ثم سألنا عنه بعد أهله
حتى إذا أكثر ليل زالا

دخلت لا أجر ولسـت آثما
بأنما المغرور من غررتـم
ولا على سالما بحال
يأكل للخبز معاً والسـلق
فإنه ليس يـكـون والى
لا خير فى ولاية مؤمن
وجدت أدرى الناس بالقضاء
وهكذا أشدهم حـذارا
يراودن على القضاء فيفر
أخرى لأجل طلب السلامة
نعمل القضاء فر وهرب
له خليفة بعصره انتدب
لنفسه مخافة مما عنا
عليه بعض صحبه لما سمع
تحكم بينهم بحكم حق
إلى هنا علمك ياذا وصـلا
مع السلاطين الغداة ياتوا
مع أنبياء الناس أجمعونا
كنا لدى نصر على الجهضى
لبصرة من الأمير فرضا
نفسى وفى غد لكم سأخبر
باب له نعش هناك جعلـا
قالوا لنا بأن نصرا أودى
قالوا لنا بات يصلى ليله
خر بسجدة لها أطالا

قالوا فقمنا ثم حركناه
وإنما يذكر مثل ذلك
مما يخاف أن يقارف الخطأ
وأن يكون حاكما بغير حق
أما إذا كان بحق يحكم
فإنه في فعله مأجور
وإنما القضاة بين الأمة
واثنان في النار فمن قد يعلم
فذاك في الجنة والثاني رجل
وثالث لا يحسن العلم ولا
وعن فتى مسعود جاء لا حسد
فرجل مولاه مالا رزقه
ورجل آتاه علما حكما
والحسد المذكور في خطابه
وخير مجلس به الإنسان
يحكم بالحق به ويأمر
وإن بالقيام بالقسط لقد
والله قد أجرى المقادير على
وبقيام القسط ربى رحما
والعدل في قضية واحدة
وتجدد سبعا بجور مره
والحكم في مسألة بقول
فهو من الجور بلا رحمان
فيترك الأول للذي ظهر
فإن يكن رجوعه لأجل ما

وميتا في الحال ألفيناه
يخشى على الذي يكون حكما
به وأن يكون فيه فرطا
وساقطا على المهاوى منزلق
وعاملا بالحق فيما يعلم
وما عليه أبدا محذور
ثلاثة فواحدا في الجنة
علما ويحكم به إذ يحكم
يحسن للعلم ويقضى بالخطأ
يقضى به في النار ذان نزلا
إلا لاثنين من الناس فقد
وفي سبيل ذي الجلال أنفقه
به وللناس به قد علما
فإنه الغبطة قد عني به
يجلس فيما قد أتى مكان
بالعرف ثم عن قبيح يزجر
قام السما والأرض دون ما فند
أيدي العباد جل ربى وعلا
عباده كذا عليهم أنعم
يخصب سبعا قد أتى لبلدة
واحدة أعظم بها مضره
طورا وقول تارة منقول
يظهر من بعد له في الثاني
له من الحق على الثاني وقر
بان من الحق له وعلما

فإن ذاك الأمر حق فعمله
والحكم بالباطل ما بين الورى
ينقص ثلثى ثمر الأثم جار
والحكم بالعدل إذا ما يفعل
عبادة ستين عاما قاما
وأجر حاكم بيوم إن عدل
يصلين في بيته سبعينا
وإن من في حكمه قد عدلا
هما يضحيان ولا ينقص من
وإن أصاب حاكم فقيل له
وإن يكن أخطأ في الحكم فما
إن في الذى يجوز فيه الرأى لا
وقييل في الحاكم مهما قعدا
محتسباً لربه كالشاهر
مادام في ذاك المكان قاعدا
وعن أبى عبيدة الأجل
أحب عندي جاء في المقال
وإن فضل الحكم ما بين الورى
فضل عظيم ما له من حصر
والحكم بالجور كذاك فيه
وفى الذى عن عائش لنا ذكر
قال أتدرون من الذى سبق
قالوا له الله والرسول
قال هم الذين مهما سمعوا
وإن هم فى الحق يسألونا

ولازم عليه أن يرجع له
فى مرة واحدة إذا جرى
ياويح من أسخط للجبار
فى مرة واحدة ليعدل
فى ليله والنهار صاما
عن حسن أفضل من أجر رجل
عاما على ما قال أو سنينا
فإنه كالقمرين جعللا
ضوءهما شئ على طول الزمن
عشرة من الأجور كامله
عليه شئ من ضمان لزما
فى غير جائز به رأى الملا
يحكم ما بين الورى تجردا
فى سبل الله لسيف باتر
أكرم بهذا لامرئ يبغي الهدى
لئن أكون قاضيا بالعدل
من أن أكون خازناً للمال
بالعدل مثلما إله أمرا
وليس يدري ما له من قدر
إثم عظيم للذى يأتيه
أن النبى المصطفى خير البشر
لظل ذى الجلال فى يوم الفرق
أعلم بالذى لنا تقول
للحق يوما قبلوه ووعوا
أعطوه من يسأل مدعينا

وإن هم للمسلمين حكموا
والمقسطون في حديث قد رسم
يوم القيام وهم الذنبيـا
واعلم بأن أكثر الذين
قد بالغوا في القول في التنفير
حتى لقد أثر بل تقررا
بأن من على القضاء استعمالا
وأنه ألقى إلى التهلكة
وأن هذا غلط كبير
وإنما الواجب قد كان على
تعظيم هذا المنصب الشريف
ويعرفن ما له من قدر
المصطفى الهادي لخير ملة
ووردت في فضله آثار
والله داود النبي مدحها
وأنه فصل الخطاب منحه
بأنه فهمه الأحكاما
فما أتى فيه من التشديد
فإنما ذلك شيء علمها
أو يقضين بدون علم كان له
والقطب قال ينبغي لمن وجد
أن يمعن الفرار منه حذرا
إذ ليس في الأمة خلف يعلم
وأن يكن لم يتعين في أحد
وقد روى أن أميرا ولى

فيحكمون مثل حكم لهم
على منابر من النور الأتم
بالعدل بين الناس يحكمونا
قد ألفوا ودونوا التدوينا
من القضا بغاية التحذير
في ذهن جل الفقهاء والبصرا
فأمر دينه عليه سهلا
بيده مرتميا في الورطة
فأثوب منه واجبا يصير
من قد وغا بما الإله حملا
معتزفا بفضله النيف
في ديننا المكرم المطهر
قد كان مبعوثا به للأمة
جاءت بها الأنبياء والأخبار
في الذكر بالذي له قد رشا
كذا سليمان النبي مدحه
والنقض قد أعطاه والإبراما
قد قيل والتغليظ والوعيد
في حق من بالجور يقضى والعمى
أو يرغب فيه لنيل المنزلة
عنه كفاية تكون بأحد
وذاك سد لذريعة جرى
أن القضاء واجب محتتم
إلا إذا سواه عنه لم يجد
شخصا لخطوة ومذ تولى

أتاه بعد مدة قليلة
وأن يولى أحدا عنه وقد
قال رأيت الناس يـذلونا
وأنتى لست بقادر على
بالخير بالذى به قد يكره
إذا النفوس تتماثلن فمما
أمكن من أخرى وفيها تحدث
وغير ضائر جماعة الملا
إذا هم اختاروه باجتهاد
وإن يكن بالعدل بينهم حكم
وعقبوا إن نصبوا لجائر
فجوره يضرهم والعدل لا
ولا يكون قاضيا على أحد
وهكذا من كان فيه يرغب
أو شرفا أو شاء أن يخلفا
وهكذا إن كان أيضا قد طلب
وإن هم تخالفوا على أحد
فليجعلوا سواه ممن لم يكن
وإنما ينظر في هذا إلى
وقد أتى في أثر للفطن
أن ينفذوا الأحكام ما بين الورى
بدون ما تقيّة أو عجز
فذلك الأمر عليهم يلزم
وإن هم لم يوجدوا ووجدوا
يقدر للأحكام ذا أن ينفذوا

يطلب أن يخلين سـبيله
قال له لأى شىء لم ترد
لى وبخيرتى يعاملـونا
أن أحكمن على الذى لى عاملا
لمثل هذا ينبغى التـنـزه
جاز على واحدة وعلمنا
أمر سوء وهوى تتبعث
حكم من القاضى به لم يعدلا
وقد تحروا فيه للرشاد
فالأحر للجميع منهم يعم
مع علمهم منه بجور صادر
ينفعهم لو أنه قد عدلا
من لا يجوز قوله إذا شهد
أو أنه ما لا به قد يطلب
إرثا أو ادعاه إرثا سلفا
من أمر دنياه به أمرا أحب
هذا يريده وهذا لم يرد
فيه تخالف لخشية المحن
أهل الصلاح والهدى والفضلا
إن وجدت جماعة وأمكنا
ويعدلوا فى حكمهم إذا جرى
وعدم مانع لما قد يجزى
كمثل صوم وصلاة لهم
هناك مسلم ولو منفردا
لعلمه وقوة ونحو ذا

جاز له وقام في مقام
لجنته عليه أن يشاورا
وإن رأى ما حاذر التعطيل
ونم يك الشور له بممكن
على وجوه فلا تلوم له
ونرتجى فيه له الثوابا
قال الامام القطب جاء في أثر
إلا من الإمام أو قاضيه
أو من جماعة يحق تحكم
أو حكم من حكمه الخصمان
فإن حكم هؤلاء ماضى
ولهم أن يجبروا من اختصم
على قبول الحكم لما أبرما
فما عليه لازم أن يجبرا
وقيل في السلطان مهما عدلا
ففعله يجوز في الأنعام
والخلف في الجائر مهما قدما
ليس على نية طوعه ولا
ولا على تقوية لحجة
إلى الإله والقيام في الوري
قيل يجوز منه فيما فعلا
إن لم يجد في الناس من يقوم به
وقال بعض لا يجوز لأحد
يعلم من يكون جارا
بأنما الجور وسوء الفعل

جماعة وحاكم الإسلام
إن أمكن الشور له فيما طرا
عليه والضياح والتبديلا
فأنفذ الحكم بما به غنى
ولا نخطيه على ما فعله
إن قام في أموره احتسابا
أن لا يكون الحكم قط معتبرا
أعني إمام العدل أو واليه
أو تنصن حاكما عليهم
يحكم بالحق بلا تواني
على الوري من ساخط وراضى
عندهم جبرا على أنف رغم
إلا الذي الخصمان كانا حكما
لهم على الحكم الذي منه جرى
وقاضيا عدلا يقيم في الملا
مثل الإمام العدل في الأحكام
لعادل وبيننا قد حكما
قصده ثبوت يده على الملا
ذاك ولكن طلبا للقربة
بالعدل والإنصاف فيما اشتجرا
وواسع فيه له أن يدخل
ويحصل الأجر له بسببه
أن يحكم بأمر جائد ألد
بين الوري وعاند الجبارا
ليس يحل عند أهل العدل

وجاء في الذكر لنا ولا تطع
ولا تكن اخائن أميناً
وقيل لا يجوز للقبضاة
حتى يوليهم لذا إمام
وغير جائز بأن يستعملوا
والمؤمنون حلفاء الله
والقطب قد مال إلى جواز
والحبس في ذلك والعقوبة
لأنما الحاكم فيما حكمه
وليس حاكماً بما لم يأذن
لأنما الجبار واحد غداً
فإن بعد دل وبحق أمراً
وأنه يقبل مهما صددرا
والجائر الجبار ذاك الظالم
فالفرض عنه ساقط كذا إذا
وقد قضى بأمره إذ يقضى
وإن يكن قد طلب الإمام
أن ينصبوا قاض لهم تشاوروا
فالله ربي أمر الرسول
وفي المشورات من الخصال
فإنها سنة خير هادي
وتفتح الباب وتذهبنا
وإن في النزاع يحصل الفشل
وكل من ليس انقياد فيه
فإنه لا خير فيه أصلاً

منهم أثيماً أو كفوراً مبتدع
في خبر عن أحمد يروونا
أن يحكموا كلا ولا الولاية
قدمه بالبيعة الأعلام
على الأنام غير من قد عدلا
في الأرض للأمر وللمناهي
حكم بأمر جائز منجاز
والمنع من مظالم مركوبه
ليس بعارض لتلك الظلمه
به الإله أبداً في موطن
من الذين بينهم قد وجدوا
فذاك أمر منه بالعرف جرى
من كل من جاء به من الوري
إن قام بالذي عليه لازم
بأمر من عنه لحكم أنفذا
فذاك كاف لسقوط الفرض
أو الجماعة الذرى الأعلام
فيه وفيمن يصلح تأمروا
يشاورن صخبه العدولا
أربع عن بعض أولى الكمالات
وتثبتن في الناس للوداد
ضغائننا في الصدر توجدنا
ويذهب النصر وينزل الخلل
في الخير قد قيل إلى أهليه
ليس يكون الخير فيمن ضللاً

ولو علا في القدر والمقام
يحكم في الناس بحكم ماضى
أو الجماعة الذرى الأعـلام
كذا جماعة فأمـره يتم

وما لفرد من بنى الإسلام
أن ينصبـن وحده لقاضى
إلا إذا وكله الإمام
فإن يكن له الإمام قد جزم

سيرة الحاكم

وليتق الله امرؤ قد حكما
ولياخذن من كلام الخصما
لا يتكلف باطنا قد اختفى
وجاء عن بعض من الأكياس
في البحث عن أشياء كيما يصلا
وكتب الفاروق غيما رويا
أن القضا فريضة محتمه
لا ينفعن قول بحق وهو ما
فسوما بين الورى في وجهكا
حتى شريف الناس لا يطمع في
وهكذا الضعيف لا يائس من
من ادعى فاطلبه بالبيننة
والصلح بين الناس جائز خلا
أو أنه حرم للصلال
وإن تكن قضيت في أمس قضا
إن كنت قد راجعت فيه عقلكا
فإنما الرجوع نحو العدل
واغهم لما في الصدر قد تلجلجا
ولم يكن في سنة الأواه
ولنقس الأمور بالأشبهاه
وأشبه الأمور بالحق الأتم

وليتركن ما يجبر المائما
بماله يظهر من أمرهما
فالله بالباطن لم يكلفا
أن عليه لم يكن من باس
للحق مهما راب أمرا في الملا
إلى أبى موسى وكان قاضيا
وأنه لسنة ملتزمه
له نفاذ عند من تكلما
ونظر منك لهم وعدلكا
حيفك للذى له من شرف
عدلك للضعف الذى به زكن
وخذ لمن أنكر بالإلية
صالحا أحل لحرام في الملا
فذاك ممنوع بكل حال
فجائز من بعد ذا أن تقتضا
وقد هديت بعد ذا لرشدكا
خير من الدوام فوق البطل
من كل ما لم يك في الكتاب جا
ثم اعرفن بعد للأشبهاه
واعمد إلى أقربها لله
فاشدد به يدا فلا تلقى ندم

وكل شخص يدعى لبينه
فاجعل له إلى حضورها لأجل
والقاضي لا يكون قاضيا إلى
ليس بكاره لعزل إن دهم
ومن إلى الجور له قد نسبا
أو أنه للجهل كان قد نسب
إما بضرب أو بحبس يردعه
بنية الإعزاز للدين الهدي
وقصة الشعبي حين اختصما
وللفتاة قد قضى لأنمما
فقام غضبان لذلك الرجل
فقد روى بأنه قد ضربه
وهكذا إن أحد الخصمين قد
والضرب في جميع ما قد ذكرا
وقدر المجفو وغالحاكم لا
إلا إذا في مجلس جفاه
من الجفا إن قال قد جهلتا
كذلك إن قال لمن قد شهدا
وكرهوا مع المشوش القضا
أو عطش إن كان ذاك زائدا
كذلك الري إذا ما زادا
كذا نعاس حزن وكسك
لا يحكم الحاكم في حال الغضب
كذلك لا يحكم في حال الشبع
ومجلس الحاكم للقضاء

ولم تكن حاضرة وممكنه
لكي يوافي خصمه متى يحل
أن يقضين بالهدى ويعدلا
مستويا لديه مدح ثم ذم
فينبغي له بأن يؤدبا
أو كان في الحضرة عابه وسب
عن ذاك أو قول غليظ يقمعه
لا قصد الانتقام ممن قد عدا
معه فتاة وفتى تحاكما
حجتها أقوى متى تكلما
وقال في الشعبي قولا قد نقل
إذ عابه وللضلال نسبه
أذى لخصمه فبالضرب يرد
بحسب جرم من جفا وهجرا
يضرب لنفسه فتى تطاولا
بحضرة الناس وقد أذاه
أو جرت أو ظلمت إذ حكما
ظلمت أو زورت فيما قد بدا
كغضب أو مثل جوع عرضا
أو شبع أفرط عما عهدا
عن حده وجاوز المعتادا
والفرح المفرط حين ينزل
يروى حديثا للنبي المنتخب
يعنى به المفرط حينما يقع
فينبغي بأن يكون جائئ

بحيث لا أذى لـديه وضرر يؤذيه أو مثل دخان ينتشر وما له بمجلس أن يرتفع وليس من بأس إذا ما ارتفعاً كمثله أن يقعد في كرسى وبالكلام ذاك الخصمان وما له أن يحكم مضطجعا ولا يكن متكئا إن حكما وهكذا لا يفعل الخصمان فإن يكن مع ذلك الحال حكم وواسع أن يمسن كدرة إن كان محتاجاً إلى ما قد ذكر وما له أن يوقف الرجـالا أو بالسياط حالما قد يقضى كيلا يكون الخوف في الخصمين أو أنه يطلب للرياسة إلا إذا بطلان حق خافا وليتربع للقضا أن يجلس يقلل الكلام حينما قعد وعمر الثاني يقال قد عزل قال لأى موجب عزلتني بأنما الكلام منك أكثر وليعدلن القاضى بين الخصما وهكذا في نظر إلا أحد فإن يسلم عليه فليرد

بمثل شيء نقتن أو مثل حر عليهم إن جالسوا أو مثل قر بل ينبغي له على الأرض يقع أو يقعدن على فراش وضعا أو موضع مرتفع على لا يعلوانه وبالمكان أو راكبا فإن ذاك متعـا بينهم ولا يكون قائما ذاك بحال الحكم في الديوان فالحكم منه ثابت ومنبرم في يده وسيفه في القبضـة فإنه يمسكه ولا ضرر أو العبيد بالسلاح لا لا بين الورى بحكمه ويمضى فيتاجـا عن التبيين بهذه الأمور والزعامة أو كان في ذا قاصدا إنصافا أو أنه يحتبين في المجلس بقدر الحاجة عنه لا يزد عن القضاء قاضيا له جعل قال لأنى عنك قد يبلغنى من كلم الخصمين حين حضروا في الفعل والقول إذا تكلمـا قد بان منه الظلم حالا واللد للكل مثل قوله ولا يزد

لو واحد من دين في الولاية
ولا يعن بالقول خصما منهما
وقيل إن عاين منهم واحدا
فليرشدنه وليلقننه
إذا رأى بأن ذاك الأمر قد
وليرخص الآخر في الكلام
فيما من الدعوى لها قد قدما
بين بدى حاكمنا النبيه
من دعاوى حين جاء يدعى
والقصد من جميع ما قلنا به
وجاء في المنهج أيضا يلزم
بلقن الخصم ويفتحنا
إذا له بان إلى أن يفهمنا
وهو مقال لابن محبوب الأرب
ليس عليه ذاك والبعض يرى
إلا إذا ما الخصم قد كان ثقه
وقيل لا له ولا عليه
وليس للقاضي الرضى يطعم
إلا إذا أطعم كان الثاني
ولا له أن ينظرن إليهما
شزراً ولا أن ينظرن بغضب
ظلما له أو لخصمه فما
وجاز في الحق له أن يضربه
واليد من هذا الإمام أطول
وليعقدن أمامه الخصمين

فلا يزده قيل في ذي الحالة
ولا يلقن حجة مفهما
لا ينهضن بحجة فيما بدا
حجته ليستبين منه
حل به من جهة العى فقد
أن ينهض حالة الخصم
أو في الذى ادعى عليه الخصم
أو يستقيم في الذى يديه
أو في جواب من أتاه مدعى
في ذلك الأمر رضاء ربه
أخا القضا حين إليه اختصموا
له الذى كان يقويننا
حجته الخصم متى تكلمنا
وبعضهم قال له ذا إن أحب
بأنه بذلك لم يؤمرا
وخاف أن يرديه ذا ويزلقه
ولينه عن ذلك أن يأتيه
لواحد ممن إليه اختصموا
كمثل غيره بلا نقصان
ولا إلى شخص يكون منهما
إلا إذا ما بان أنه ارتكب
عليه أن يرهضه ويهضما
إذا أتى للضرب يوماً سببه
من يد غيره لمن ينكل
مسوياً في مجلس لذين

لذلة على النساء باديه
لأجل ضعف قد غدا موصوفا
يسوين في مجلس الخصام
بأنه لمشرك يبعد
وقتا للنساء وقتا ثانيا
أهل المعاديز إذا ما حكما
أب وابن إن هما تخاصما
مع غيره فليرفعن لهما
بنفسه بالحق ما بينهما
قراة له إذا يأتونا
أو عكس ذا ترافعا بعد الجدل
أو حاكم أو لجماعة الورى
في موضع الخصام والتحاكم
بينهما حيث أراداه هما
شئ يرى بالعين حتى يفصلا
ونجل كعب أى أبى المرتضى
زيد بن ثابت يكون حكما
جئناك كى تحكم فيما قد شجر
وإن فى بيت له يؤتى الحكم
يفتى على مسائل الأحكام
يساله عن مشكل لديه
لست بمفت فسالوا لبعض
بأس إذا من الخصام قد خلا
بلا حضور الثان عند الحكم
شئ على الآخر من تكتيره

وقيل بل بقربن الغانيه
وهكذا يقرب الضعيفا
وبين مشرك وذى الإسلام
وفى الذى عن بعضهم قد يوجد
وجائز يجعل للذكران
وجائز له بأن يقدا
ويحكم بين القربات كما
فإن قريبه إليه اختصما
إلى سواء وإذا ما حكما
فحسن ويحكم بيننا
وإن يك استمسك بالقاضى رجل
إلى الإمام أو لقاض آخر
ويحضر الخصمان عند الحاكم
وما له أن يذهبن فيحكما
وإنما يذهب عندهم إلى
وقد تدارا عمر فيما مضى
على قضية وفيها قدما
فوصلا لداره قال عمر
ما بيننا فيما من الأمر انبهم
ويكرهن لحاكم الأنام
كان شريح للذى يأتيه
يقول إني أنا قاض أقضى
وفى أمور الدين إن افتى فلا
وما له أن يسمعن من خصم
خشية أن يسبق فى ضميره

إلى شريح لا تسارر لأحد
أو تفت في الأحكام كل ذا دع
تعم لا إن كان في خصومة
ذلك من مكائد للخصم
ما يحكم فيه ما بين الملا
أو يقضين حاجة الإنسان
ثم ليؤم حيثما قد قصدا
فإن أتى لمنزل الحكومة
على الذي فيه من الأنعام
والرشد والتوفيق ثم العصمة
لما أتى لكل شيء شرف
به إلى القبلة هذا ينقل
ففي قليل يعرضن عنهما
وتتشطن ألسنهم في المحضر
ويذكروا من حاجة ما لهم
وإن يشا يكتبه برسمه
بأنه حلفه وذهبها
تحليفه من بعد تحليف خلا
من حلف بالواحد المعبود
أن يوقع المزاح في الكلام
من جهة المنزل ثم النسب
كذلك والوضيع والشريفا
لا يحفلن قط بالعواقب
متكلا على العلى القادر
حظا من الرفق على ما روى

وكتب الفاروق ذو الرأي الأشد
في مجلس ولا تبع أو تتبع
وجوز الإفتاء في مسألة
قد عنيت وقال بعض القدا
وإن أراد القاض يخرجن إلى
لا يخرجن لذلك المكان
ويتوضا ويصيب للعدا
على وقار وعلى سكيئة
فإنه يبدأ بالسسلام
وليسأل العون مع العافية
واستقبل القبلة لا ينحرف
وشرف المجلس ما يستقبل
وبعد أن يجلس من تخاصم
حتى قلوبهم لذاك تجتري
وتهدأن روعة عليهم
وليشهدن أن يشا في حكمه
وإن يكن حلف خصما كتب
خشية أن يرجع خصمه إلى
وما على الحاكم والشهود
وكرهوا في مجلس الأحكام
وليجعل البعيد مثل الأقرب
وليجعل القوى والضعيفا
وليجعل البغيض كالحبائب
ولا يخف دائرة الدوائر
وقد أتى بأن من قد أعطيا

فإنه لحظه أعطى من
ولياخذ القاضى لكل حال
وليتركن كل خصلة تدم
وإن دعتـه حاجة لمن حجب
وليوصه مع ذا بأن يقدم
كذلك إن دعتـه حاجة الى
كان فتى مبشر فى الأول
وللنبى المصطفى المزمـل
أول من بطيية قد انتخب
وقال فى الديوان ينبغى بأن
وعلمـا ذا ورع حرا فهم
من حيثما يراه ذاك الحـكم
يكتب قول دينك الخصمين
وليتخذ لترجمان يعرف
وشروطه يكون ممن تقبل
وقيل تجزيه أمانة إذا
ولينظرن إلى فم الخصم لدى
ولا يكن محتجبا عنهم بلا
من يحتجب دون حوائج البشر
كذا عن الأفراد أيضا زجرا
فقـال أن يكون بعض منكم
فتأتين أرملة إليه
وقد يقول اقعد إلى ناحيتك
ويأتين إليه أرباب الشرف
فيقعدنه إلى جانبـه

خير ومن يحرمه فهو يحرم
بكلمـا يحمد من أفعال
وكلمـا يجره إلى الندم
فلأمين صادق فلينتخب
من كان سابقا له من خصما
كتابة أو مثل حبس فعلا
يقال كاتبـا لموسى بن على
زيد كذا عثمان أيضا وعلى
لذا أيبـا نجل كعب وكتب
يتخذن كاتبـا ذا مؤتمن
يقعد هذا عن يسار من حكم
ويعملن ما له قد يرسم
والحكم من حاكمنا الأمين
بلغـة الخصمين إذ تختلف
منه الشهادات ومن يعدل
لم يجدن غيرها كمثـل ذا
كلامه مستمعا ما قد بدا
عذر لما عن الرسول نقلا
يحجبه الله غدا ويفتقر
قالوا وما الأفراد يا خير الورى
فى عمل للمسلمين يلزم
أو ذلك المسكين قد يأتـيه
حتى أكون ناظرا فى حاجتك
أو ذو الغنى إليه أيضا ينصرف
ويسألـه ماذا الذى جاء به

ويأمرن عاجلا أن تقضى
وإن يكن إنيه قد تراغعا
وأحد لا يقدرن عليه
فإن يك الحق على من قدرا
وإن يكن على الذى لا يقدر
وليرجعن أمره لله جل
وواسع أيضا له دفعهما
فإن من للحق لا يعطى فلا
وذا هو الأولى لدى والأحق
كمثل أنه إذا لم يعط
يعدو بظلمه على من طلبا
وذلك الحاكم غير قادر
وليجلسن ذو القضا مستقبلا
وليستعن بالله وليصل
ويسأل الرحمن يهدى قلبه
وليتفرغ وقت ذلك القضا
وليقتن لا ينصب الخصومه
وما له أن يقبل الهدايا
أو من صديق كان قد تعودا
أو الذى إليه أرباب الغنى
إن الهدايا رشوة فى الحكم
ولا يجوز لامرىء ولا يحق
وجاز للحاكم أن يأخذ ما
بأن ذاك الأمر مجعول له
وما له يأكل مما جعلا

حاجته بسرعة ليرضى
من كان قادرا له وطائعا
أكبره ولعتو فيفه
عليه فليحكم عليه ما يرى
أن يحكم عليه فهو يعذر
فإنه أشد بأسا وأجل
من أول الأمر متى ما اختصما
يعطى له الحق إذا ما سأل
إلا إذا يخشى فساد من طرق
لظالم حقا له بقسط
ويأخذن فوق ما قد وجبا
يمنع ظلما من ظلوم جائر
إن شاء يقضى وليكن مبسلا
على نبى خاتم للرسل
يثبتن لسانه ولبسه
للخصما إلا لأمر عرضا
إن تك أعذار له معلومه
إلا من القريب فى البرايا
لذاك أو جار له قد وجدا
والفقراء يستوون علنا
وإنها كفر بدون وهم
أن يأخذن شيئا على بطلان حق
أعطيه إن لم يك ريبا فهما
من جهة الحق لكى يبطله
للأغنيا والأقوياء فى الملا

إلا إذا من القريب كانا
وجائز لمن له الحق بأن
أما الذى يأخذها فلا يحل
شيئا من الأموال كيما ينصفه
كذلك المعطى له ليس يحل
لأن ذاك الحال تضييع جرى
قال أبو الشعثاء ليس أنفع
فى عصر ذلك الكنود اللاهى
أن الرشا تصيد للحكيم
وبعضهم دفع الرشا قد منعا
لمن له يحكم لو تيقنا
فإن يكن أعطى لها فهو كمن
وليس للقاضى يبيع لأحد
كيلا يرخصن له ما قد شرى
فينبغى له بأن يوكلا
بحيث لا يعلم غيره بمن
وإن يكن بنفسه قد فعلا
والقاض ملعون يقال إن تجر
ورخصوا أن يرسل الخادم فى
كاللحم والزيت ومثل البقل
وليتولى بيع ما قد يجعل
كمثل مال كان لليتيم
ويجعل الإمام للقاضى الأبر
نفقة وكسوة وكل ما
وينبغى له إذا ما قد درا

أو من صديق عود الإحسانا
يعطى رشوة لمن قد يحكم
له بأن يأخذ من أى رجل
ويأخذن حقه على الصفة
عن حقه يزيد حينما بذل
لماله والله عنه زجرا
لنا من الرشوة بل وأدفع
نجل زياد أى عبيد الله
وتفقأ العين من الحليم
لو أنه بحاجة أن يدفعها
أن له الحق الذى تكونا
يدفعها لأخذ حق لم يكن
أو يشتري من أحد بعض السبد
أو يغلون ما باعه على الورى
سواه فى بيع شراء فعلا
وكله كيلا يدارى فى الثمن
فالببيع ماض لا يقال بطلا
فى موضع يحكم فيه للبشر
ما احتاجه لبيته من تحف
وكما كان كهذا الشكل
فى يده العلم غداة يحصل
أو غائب أو مسجد كريم
من بيت مال المسلمين بالنظر
يحتاجه وآله متمما
تنزه من كل ما قد ذكرا

وإن أراد قبض ما قد ذكرا
وإن يكن في ذاك قد توسعا
فإن ما في التجبر من أرباح
وما عليه الغرم مهما أكلا
وليعط إنفاقا لشهر كملا
فإن يكن قد ضاع ما أعطوه
وإن يكن من منصب الحكم انعزل
لما لديه وإذا يوماً هلك
كذلك المفتى معاً والكاتب
وكل من للمسلمين كانا
وإن يكن ما ثم بيت مال
فيجعلون ذاك من مالهم
وليلزم القاضي مقالا واحدا
إن كان للترجيح أهلا يصلح
إلا إذا رأى متى تلمحاً
فإنه يلزمه أن يرجعاً
وإن رأى أيضاً سوى ذا الثاني
لا يحكم طورا بقول يرسم
لأنما ذاك من الجور غدا
وليجتهد في قصده للحق
وليجتهد في نظر الأقوال
وما له يحكم ليلا إلا
كمثل أن يكون بعض الخصما
وهكذا يحكم وقت الليل
حمالة الأداة أو الوجوه

فينبغي له بأن يقتضرا
أو أنه في التجبر ذاك وضعا
ليس عليه فيه من جناح
به الطريف والذي كان حلا
أو سنة أو ما رأوه أعدلا
له فعن ذاك يعوضوه
فليس من رد عليه قد جعل
فإنه لو ارث كان ترك
والترجمان وهو قول صائب
على أمور لهم معوانا
تجعل منه مؤنة العمال
لكل من قام بأمر لهم
يرجحنه في جميع ما بدا
أو أن غيره له يرجح
بأن غير ذا المقال أرجحاً
لما رآه راجحاً ويتبعاً
أليق فليرجع بلا توانى
وتارة بغير ذاك يحكم
وهو على الأمة تخطيط بدا
وإن يصيب واضحات الطرق
يرجح الراجح منها العالى
إن كان عذرهما هنا تجلى
لسفر أراد أو كلاهما
إن كان هذا الحكم في حميل
فإنه يحكم ليلا فيه

وفي اليمين جائر أن يحكما
فصل القضا وما بقى بينهما
وهكذا إن كان قد تقدما
نكن ذاك المدعى عليه
وقال من كان ادعى أن ليس لى
فإنه في ذلك المذكور
وهكذا في الحبس مهما وجبا
وجاء في بعض الآثار لا
ما بين مغرب وما بين العشا
إلا إذا في تلكم الأوقات
فجائر أن يأمرن فيها وأن
ويرسل الجندي في ذا الوقت
وهكذا الأيام للأعياد
فإن يكن في وقت ليل قد قضى
أو بعد وقت للعشا والفجر
كسفر أو نحوه أو دون ما
كثمة تكون أو سراج
وإن يكن ما تم من إنكار
أو في النهار بعد ذا أقرر
وليتق الإله كل من جرى
كمثل مفت كاتب وحاكم
في خوضهم في المال والدماء
وإن أعلى رتبة قد قيل
قطع شكينة عن القيوم
بالأخذ من طالبه بالحكم له

في الليل مثل ما إذا تقدا
شئ سوى اليمين مما حكما
في ذاك حكم بينهم قد رسما
أنكر دعوى مدع إليه
بينة حلفه بالله العلى
يحلفنه لو مع الديجور
يحبس في الليل أطاع أو أبى
يجلس للقضاء ما بين الملا
وهكذا في سحر كان غشا
يحدث أمر من أمور تاتي
ينهى وأن يسجن من له سجن
أما القضا فيه فذا لا يأتى
لا يجلسن للقضا المعتاد
بين العشا ومغرب فقد مضى
وهو سواء كان ذا لعذر
عذر إذا كان لضوء أضرم
لا إن لضوء القمر الوهاج
وأمضياه دون ضوء نار
به مضى عليهم ومرا
على يديه أمر حكم في الورى
وشاهد وكوزير قائم
والفرج بالحكم وبالإفتاء
في دين الإسلام لنا منقولا
أى قطع شكوى ذلك المظلوم
أو ردعه وزجره أن يفعله

يقول للخصم متى تقدما
أنك ظالم كذا لى يبدون
وإنما أحكم بالتبيين
أديك ما حرمة عز وجل
وشبهة أحق من قضائي
أن يحكم بين اللذين اختصما
منكم بحكم وهو كان يعلم
أو بخصومة له كان استحق
له بقطعة غدت تضطرما
وسوف يدرى الظلم من قد يظلم
به لدى هؤلاء الشهدا
وثم غدى قولهم فلا أرد

كان شريح حينما قد حكما
والله إني لك أقضى وأظن
ولست أقضى قط بالظنون
وإن ما أقضى به ليس يحل
وإنما الحق بلامراء
وقيل إن أراد من قد حكما
يقول إن من له قد أحكم
بأنه ليس له ذاك بحق
فإنما أقطع من جهنما
فإننى بالغيب لست أعلم
وإنما أقضى بما قد شهدا
ولم أنقض قط حرفا أو أزد

كتابة الحكم

قالوا بقرطاس له أن يأتيه عليه أن يأتي عند الادعاء جوابه هذا عليهم يوجب يجعله من كيس بيت المال وحامل الكل عن المذكور لواحد من ذين فيه لاحا قالوا وأسماء تكون لهما كذا قبائل لهم فليرسما فيه الخصام يكتبن ذا أجمعا فليقرأنه على القاضي الأرب ويكتبن بعد ذاك الحين كمثلما جاءت بلا ترييد ويقرأنه عليهم في الملا به من الأحكام قاضيه الأتم بخاتم وفي مكان يدع من أحد أو يختلف إليه أو أن يزداد غير ما عليه لا عند واحد من الخصمين في يده كان أمينا في الملا في ذلك القرطاس إن تذكرنا أن عقل الخط معا والخاتما بخطه لا يشهدن بالفتى

يكلفن الحاكم المدعي يكتب دعواه به والمدعي أيضا بقرطاس وفيه يكتب وإن يشا فمثل هذا الحال فإنه الكافل للأمرور كذا كل ما غدا صلاحا ويكتبن ألفاظ هذين كما وهكذا أسماء آبائهما وهكذا الوقت الذي قد وقعا وبعد أن يكتبه من قد كتب بحضرة من ذينك الخصمين شهادة جاءت من الشهود ويكتب الأسماء والقبائل ويكتبن بعد ذاك ما حكم وبعد ذاك فعليه يطبع محترز بحيث لا يأتيه خشية أن ينقصن فيه ويتركنه في يدي أمين لو ذلك الخصم الذي قد جعلنا وبعد ذاك يحكمن بما يرى قيل ولو لم يذكرن فليحكما وما يراه في كتاب أثبتا

وهكذا لا يحكم قیل به
وقال بعض العلماء يشهد
وقیل إنه يؤديه ولا
ورجل یكتب شیئا لزما
وأنكر الوارث ما قد كتب
فإن یكن قد شهد الشهود
فإن ذاك ثابت وقد لزم
على أخى الحق لوارث عرف
والحاكم الأول إن تغیرا
فی ذلك الديوان مهما وصلا
قال بعض إن يك الأول قد
فذلك الأخير ليس یحكم
وإن یكن دیوان ذلك الحكم
فأخبر الكاتب بالذى به
لو أنه كان أمینا مثل أن
وقیل إن أخبره اثنان
لأنما هذان لم یجرا
وإن یكن أراد هذا سفرا
فلیضع الديوان عند الأمن
خشية أن یتلف من أجل السفر

إلا إذا یذكره وینتبه
به ویحكم كما قد یجد
یحكم به عن بعضهم ذا نقلا
عليه ثم بعد ذاك اخترما
موروثه وشاء أن یغیرا
بأن ذاك خطه المعهود
موروثه أداؤه بلا قسم
إن طلب الوارث من هذا الحلف
فلیحكم الأخير بالذى یرى
إليه من قبل زوال من خلا
زال بأحداث علیه تنتقد
بما على الديوان كان یرسم
أصابه التلف یوماً وانعدم
لا یلتفت هذا إلى خطابه
أخبره اثنان ممن یؤتمن
فلیستغل بما یقولان
منفعة أو یدفعها مضرا
أو مرض علیه أيضا قد طرا
ویخبرنهم بذلك علنا
أو سقمه حق لناس قد سطر

وإذا كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك

وإذا كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك
فإن كان الأمر كذلك

كتابة القاضى لآخر

لغيره قاض ببلده وجد
بأى وجه من وجوه قد أتت
من كان أمضى ما هناك ماضى
قد كان مكتوبا إليه ما زكن
ذلك فى بلاده وذا يجب
وجائز لذى القضا أن يكتب
بدون تعيين ولا أفراد
بعينه ولا يخص أحدا
من ذلك القاضى بلا ملام
هناك خطه بدون ما خفا
ودون خاتم يرى عليه
حكما بعلمه إذا ما فعله
قبوله قد قيل للبينة
أو يكتبن هذا الكتاب وردا
وإنه لثابت الأركان
موت بهذا أو يكون عزل
على مقال صح عندى واستقر
على الذى قلنا به مزيدا
بصيغة الأمر فذاك أوجب
بل يذكرنهم بعدالة فقط
يحتاج للتعديل فى ذا الشأن
يعدلن لديه من قد شهدا

وذاك إن يكتب قاض فى بلد
بما لديه من حقوق ثبتت
لرجل فى بلد للقاضى
على امرىء يوجد فى بلاد من
وينفذ من إليه قد كتب
إن صاحب الحق لذاك طلبا
إلى قضاة الناس فى البلاد
فلا يسمى قاضيا أو بلدا
ويقبل الكتاب فى الأحكام
وفى الحقوق إن يكن قد عرفا
بلا شهادة تكون فيه
ولم يكن ذاك من المكتوب له
بل إنه يجعل فى منزلة
وأنه يلزمه أن يشهدا
إلى من قاضى كذا فلان
خشية أن يحدث أمر مثل
وذلك الكاتب ليس يقتصر
بل إنه لا بد أن يزييدا
يقول اعلم يا فلان يكتب
لا يذكرن اسم الشهود إذ يخط
فإن يكن سماهم فالثانى
أى أنه يحتاج للذى غدا

كاف إذا كان له تحقق —
ولاية له وفي غير العمل
بنية بالحق ممن ادعى
يحكم قاض بكتاب وصلا
بعضهم الحكم بذاك قد جرى
منه كذا إليه ليس يرسل
كتابة القاضي غداة تصل
لا يقبل الكتاب فيها علنا
فيه الخصيمان متى تقدما
فيكتب الدعوى مع الشهادة
بخاتم ثم يعنونه
يلغانه إني من حكما
فما له بفتحه على عجل
فيقر أنه على هذين
به بأنه الكتاب المرسل
وأنه هو الذي قد وصلا
بحالة العدل والائتمان
أو لا فانه يكلفهما
يحكم بالذى به قد أتيا
هذا الكتاب مات أو قد عزلا
إلى الذى كان إليه أرسل
يحكم بما فيه لما قد حصل
هذا بما على الكتاب يرسم
أو مات والكتاب كان لم يصل
من بعده وفي المكان حلا

وقيل تعديل الذى قد سبقا
واختلفوا فى القاض فى غير محل
هل واسع له بأن يستمعا
وجاء عن بعض من الأصحاب لا
إليه من قاض سواء ويرى
والقاض إن مخالفا لا يقبل
وفى الحقوق كلها فتقبل
إلا الحدود والقصاص فهنا
وإنما يكتب فيما اختصما
وليس ذاك حاضرا فى البلدة
ثمت يطويه ويطبعه
ويدفعه لأمينين هما
فإن يكن ذاك الكتاب قد وصل
إلا بحضرة من الخصمين
ويشهد الذين كانوا وصلوا
من ذلك القاضى الذى قد أرسل
فإن يكونا عند هذا الثانى
فانه يجوز قولهما
مزيكا فإن هما قد زكيا
وإن يك القاضى الذى قد أرسل
من قبل أن يكون ذاك وصلا
فوصل الكتاب بعد ذا فلا
وقال بعض العلماء يحكم
وإن يك المنفوذ نحوه عزل
أنفذ ذاك الحكم من تولى

حكم القاضى بعلمه

بعلمه فى كل شىء علما
من بعد أن على القضا قد جعل
فى مجلس القضا بحيث حكما
فى منزل القضاء هذا يحكم
فى البلد الذى به كان حكم
يجاس للقضا بحيث التزما
يعلم هذا من لسان الخصما
لديه عند مجلس التخاصم
يحكم فى الحقوق هكذا جزم
وذلك فى الديوان أيضا رسما
تلك الحدود فى الذى وجدنا
فى مجلس القضاء كان علما
من أحد الخصمين من قول وقع
قبل وقوع ذلك التحاكم
فى مجلس القضا بما قد علما
لا يحكم فى قضية تكن
سماعهم يفصل ما قد فصلا
والأول الأصح مع أهل الوفا
وأنها تنقسم لستبعة
أو اليمين أو نكول إن طرا
لوث لى قسامة فى الفتك
فى لقطة سابع ذى الأشياء

ليس لحاكم الورى أن يحكما
من قبل أن يكون قاضيا ولا
إلا الذى كان به قد علما
وقال بعض بالذى قد يعلم
وقيل هذا يحكم بما علم
ومجلس القضاء فهو حيثما
وقال بعض العلما يقضى بما
فى حالة الخصام والتحاكم
قال أبو حنيفة بما علم
لا فى الحدود قال قطب العلما
قال ولم يصرحوا باستثنا
قال وفى مذهبنا يقضى بما
وما له يحكم بالذى سمع
فى مجلس القضاء والتخاصم
وقال بعض ما له أن يحكما
فيلزم من على مقال به أن
إلا وعنده أمينان على
وهو مقال بعض من قد خالفا
وليحكم بظاهر من حجة
هى اعتراف أو شهادة ترى
أو حوز لى دعاوى الملك
معرفة العفاص والوكاء

محرمة عليه من وجه حصل
تطلب من حق الزواج اللارم
حكومة بينهما ولا يخط
مقاله مهـددا تبرما
ممن بأمر لهما ما شعرا
وقد درى عتاقها من جهة
في هذه الأمور ما بينهما
شخص فجا من يدعى له ولد
إلا أخو القضاء وحده فقد
جملة الشهود بالذى زكن
كذلك ما أشبهه ولا يلم
في الشاهدين بالذى قد يعلم
وليس يحتاج إلى تركية
أدى مع القاضى أو الجماعة
له بان يردھا ويهدما
لكنه إلى سواء يرفع
بصدق شاهدين قد تكلم
له بما قالاً به أن يحكما
ولحصول تهمة فيما بدا
من غير عدل قط لا تعتبر
به فممنوع به أن يحكما

وحاكم يعلم عرسا مع رجل
فاستمسكت به لدى ذا الحاكم
أو من تراشه فلا ينصب قط
لكنه يغالظن عليهم
حتى يسيرا نحو قاض آخر
وهكذا مستمسك بأمة
ويخبرنهما بما قد علما
ومن يمت ويتركن مالا بيد
ولم يكن يدري بذا. الأمر أحد
فليرفعنهم لسواء وليكن
وقيل بل يحكم بالذى علم
وجائز أن يحكم الحاكم
من حالة التجريح والعدالة
وإن يك الشاهد للشهادة
ويعلم القاضى خلافها فما
لأنه بعلمه لا يقطع
وإن يك الحاكم يوما علما
لكن هما ليسا بعدلين فما
لأنه حكم بعلمه غدا
إذ الشهادات التى قد تصدر
في ظاهر الأمر وما قد علما

ما يحكم به القاضى من الأقوال

ما كان للحق القويم أقربا
لنفسه بالحزم والوثيقة
لم يأخذنه عن ثقات ترتضى
ذات محارم له فأبعد
عن النبى المصطفى خير الملا
أيضا بأن من قضى قضاء
وعن ذوى العلوم والهداة
قضاؤه يوم القيام أسودا
من نتته الناس لنا مأثور
فإن يوافق واضحات الطرق
لو كان عن غير الثقة أخذا
فليسألن لعارف بالأمر
عليهما إذ بالسؤال انطلقا
على جواب حملاه أبدا
يرسل أو من جر نفعا مثلا
غير الأمين إن إليه يروى
يميل للخصم وعنه باننا
ذاك الذى أتاه بالجواب
بأنه من قول المسلمين
يأخذنه كمثله عبد ثقة
وزل عن أقوال كل العلما
فغير معذور بما قد قارفا

يختار قاضينا متى تنصبا
ويأخذن حين ارتمى فى الورطة
إذ جاء أن من يحكم قد مضى
فإنه كمن زنى بأحد
الأم والبنت وأخت نقلا
وفى الذى عن النبى جاء
وكان لم يأخذ عن ثقاه
فإنه يكون فيمما وردا
ما بين عينيه ويسـتـجـير
وذاك إن قضى بغير الحق
فليس من إثم عليه عند ذا
وإن يكن للحكم ذا لم يدر
اثنين مأمونين وليسـتـوثـقا
انهما لا يطلعان أحدا
وأحد الخصمين فى ذلك لا
وما له أن يحكم بفتوى
ولا بفتوى الخصم أو من كانا
ولا بما يراه فى الكتاب
إلا إذا يعلمه يقينا
ويحكم بما عن الأمانة
وإن يكن أخطأ فيما حكما
موافق منهم ومن قد خالفا

فردہ للأهل صار لازماً
له به يلزمه أن يغرم
أو أنه أفلس بعد ما جرى
غرمه لنفسه بما ذكر
به وكان من مقال العلما
لو أضعف الأقوال ذاك يبدو

فإن يك المحكوم فيه قائماً
وإن يفت فإن من قد حكما
وإن على تغريمه لن يقدر
فليغرم من ماله فإن قُدر
وكل ما الحاكم يوماً حكما
فحكمه يتم لا يرد

إنفاذ الحكم

إن تمت الدعوى من الذى ادعى
ورد بعد المدعى عليه
وجاء بالبينة الذى ادعى
فليس للحاكم أن يؤجلا
فإن يكن بدون عذر أخرا
وإن يكن قال له من ادعى
لا يحكم له وصار فى سعه
كذلك من يترك حقا حصله
أو أنه لغيره أعطاه
إلى زمان حده وعينا
أما مقال المدعى عليه
فذلك لا يشتغلن قط به
فجائز له بأن يؤخرا
وهكذا يؤخر الحكم إلى
وإن يكن مات الذى قد ادعى
أو بان أن ذلك طفل أو ما
أو كان مات المدعى عليه
بأنه ممن عليه الحكم لا
فليس للحاكم أن يحكم فى
وإن يكن من ادعى عليه فر
فلينفذن عليه حكما وجبا

مع حاكم كان لها قد سمعا
جواب من قد يدعى إليه
أو قد أقر من عليه الادعا
فصل القضاء ساعة ويمهلا
فإنه لهالك بما جرى
لا تحكمن لى بالذى قد وقعا
من ذاك والتأخير حالا وسعه
للمدعى عليه أو أعطاه له
أو طلب التأخير فى قضاه
فذلك للحاكم واسع هنا
أو غيره من حاضر لديه
إلا إذا الأمر عليه يشتبه
حتى يبين حقه ويظهرا
أن نحو مفت للسؤال يرسلا
أو فر من بعد ادعاء وقعا
يختصمان فيه كان حرما
أو بان بعد دعوة إليه
يمضى لأجل مانع قد حصل
هذى الوجوه كلها فليقف
إذ وجب الحكم عليه واستقر
لا يشتغل به ولو قد هربا

وصاحب الحق إذا ما طلبا
وهكذا القاضى له أن يكتب
فليكتبن ما خط من أحكام
أن يكتبن حكومة فليكتبنا
لو صاحب الحق إذا ما طلبا
بينهم القاضى إلى التمام

الحكم للغائب وعليه

ولا يجوز الحكم للغائب إن لم يكن لهم خليفة على فليحكم عليهم ويحكم وقد أباح المصطفى العدناني أن تأخذ من مال زوجها الألد وذلك الأمر على ما أثرا وعنه قال لعلى إن حضر لا تقضين لواحد أو تسما قال أبو حنيفة لا تسما قال وغير جائز عليه وعندنا يجوز أن يستمعا كذاك من يأبى عن الأحكام وينفذ الحكم عليه رغما قال وقد وافقنا داود لقول خير الخلق فيما بينه وجعلها على الذى قد ادعى بأنه إذا البيهان حضا ويستدل بحديث هناد لأنما امتناع ذاك الخصم قال الإمام القطب لكن انظر ويجبرن أيضا بأن يدا قلت وفي حديث هناد فأرى

ولا عليهم دون ما ارتياب ذاك فإن كان لهم قد جعل لهم بمالهم وما عليهم لهند أى زوج أبى سفيان ما كان يكفيها ويكفى للولد حكم على الغائب منه قد جرى لديك خصمان على أمر شجر حجة خصمه متى ما رفعها بينة على امرئ لم يحضر حكم من الحاكم قد يمضيه على الذى عن مصره قد شسعا وعن حضور مجلس الحكم كذا روى القطب الإمام جزما والشافعى عنهما موجود على أخى الدعوى تكون البينة فيه دلالة لمن كان وعى يحكم بالبيان فيما شجرا وهو الصحيح عند أهل النقد يجعل كالحضور عند الحكم بأنه على الحضور يجبر جواب ذاك المدعى لو صدا أشبه أن يكون هذا قد جرى

من النبي الهاشمي مجرى
لا أنه حكم من المختار
إذ ما أتانا أنه قد طلبا
وإنما الحكم على قولهم
فإنما يكون من بعد الطلب
أما الحدود فهي ليس يحكم
وذاك شيء باتفاق الأمة
قال ابن محبوب إذا تولى
أو أنه في السجن قد تماجنا
ويحكم عليه ذاك القاضي
وأحد الخصمين مهما استخلفا
وإذ رأى الحاكم شاء يقضى
قام إلى خليفة قد جعله
فإنه من الخلافة انعزل
على الذي قد ادعى عليه
والقاضي مهما قال قد حكمت
كذلك إن قال على هذا الرجل
إن كان مأموناً على ما يبدى
شهادة من الشهود الأمناء
أو قد أقر بكذا فلان
مادام في القضا ومهما ينعزل
كذلك غير جائز إن اختصم
عليهما بأنه قد حكما

فتوى لهند إذ أتته حسرى (١)
على أبي سفیان كان جاری
حضوره وهو من الحكم أبي
على الذي قد غاب من حيث هم
وبعد أن يمتنعن عما وجب
فيها على من قد يعيب عنهم
وما له مخالف في الملة
عن مجلس الحاكم حيث حلا
فيسمعن عليه من قد بينا
والحكم ها هنا عليه ماضى
على خصومة فتى قد عرفا
على خليفة له ويمضى
ومن خلافة له قد عزله
وليحكم الحاكم فيما قد نزل
بما يبين ها هنا لديه
على فلان بكذا ألزمت
فقوله يجوز دون ما جدل
كذلك مهما قال نمت عندى
على كذا شيء له قد عينا
فذلك جائز ولا نكـران
فلا يجوز بعد ذاك ما نقل
إليه خصمان فقوله يتم
بذا على شخص يكون منهما

تمت معى بدون ما ترديد
عندى بما الدعوى تكون فيه
مجلسه ذلك لم ينصرف
فإنها شرط بكل حالة
فلا تكن بقوله مشغلا
فأمر القاضى فتى أن يحكما
ممن يجوز حكمه مع ذين
وحكمه حكم لذلك الحكم

أو قال فى شهادة الشهود
أو قد أقر المدعى عليه
فذاك منه جائز مادام فى
لكن بقيد تلكم الأمانة
وإن يكن من مجلس تحولا
وإن يك الحكم هناك لزما
ما بين ذين المتخاصمين
فجائز توكيله ذاك تم

الحكم في الأصول والعروض

في الأصل ما كان به قد علما
أو غائبا لكن بأمره درى
والأمناء علموه قـدما
وإن يكن بذاك ليس يعلم
فما له أن يحكم بالإنـمـا
مع شهود المدعين علـمـا
له بما يقول من يختصم
ورجعوا للحاكم العميد
فليحكم القاضي بما قد حددوا
وفي ثبوته متى ما يستقر
أو أمناء علموا بما رسم
وحيوان سائم أو ساعي
وبعضه يحضر مهما كثرا
كذا كذا فهو يصير حكما
يد الذى كان عليه الادعاء
فيه وعند المدعى قد سلما
أو صرفه فذاك حكم يجرى
ونسب والموت والعقاق
إن يثبتن مع حاكم نبيل
لقد حكمت بكذا مبينا
تم لديه وبذاك حكما
من الجراحات بدون لبس

وإنما يحكم من قد حكما
وكان ذاك الأصل حاضرا يرى
وإن يكن بأمره لم يعلم
فإنه يحكم أيضا بهم
والأمناء لا يعلمون أيضا
أو يرسلن إلى المكان الأمناء
فإن أتاه الأمناء وأعلموا
أو بشهادة من الشهود
فأعلموه بالذى قد شهدوا
كذلك الكلام في نزع الضرر
لا يحكم بذاك إلا إن علم
أما سوى الأصول من متاع
لا يحكم فيه حتى يحضرا
وإن يقل للخصم أعط الخصما
وهكذا أيضا إذا ما رفعنا
عن ذلك الشيء الذى تخاصمنا
والأمر منه بثبوت الضرر
أما النكاح وكذا الطلاق
خلافه وكالة الوكيل
فغير محتاج يقول هاهنا
لكنه يثبت ذاك مثـلـما
كذلك النفس ودون النفس

من قد جنى إلى الولى مرغما
يسلمن في الحكم بالجروح
كان عليه من قصاص لزم
عليه إن لم ينأ عن ذا الموضع
في غير تلكم البلاد جائى
يه هنالك الخصام يوقعا
وقد مضى بيانه فيما مضى
ينصب بالإطلاق بعض يدعى
وذاك بالإطلاق بعض رفعا
وإن تبدأ من عليه الادعا
فذاك جائز بلا تمويه
بأن يقول حالة الخصام
من الذى يكون منكم مدعى
ينكر عليه الثان ذلك الكلم
بما لديك يا فتى من كلم
حتى يتم ما له من دعوة
أنا أخو الدعوى بلا تبين
عنه بذاك الوقت حتى يرجعا
فذاك هو المدعى يعد
من ادعى أقرع ما بينهما
فسابقا فسابقا يقدم
يخاف فوته فذاك قدما
ولا بيان ها هنا فيكشف
قرعته فذلك المقدم
يقدم السابق بالسهم

وإنما يحتاج أن يسألما
في النفس والجراح للمجروح
فيأخذن منه القصاص مثلما
والحكم في بلاد من قد ادعى
وإن يكن في حال الادعاء
فيذهبن إلى بلاد المدعى
والدين حيث يوجب دن يقتضى
وقيل إن الحكم حيث المدعى
وبعضهم يقول حيث اجتمعا
ويبدأن بالقول من قد ادعى
والمدعى لم ينكرن عليه
وإن من شأن أخى الأحكام
لمن إليه اختصاصا في موضع
فإن يقل منهم فتى أنا ولم
قال له حينئذ تكلم
وقال للأخير منهما اسكت
فإن يقل كل من الاثنين
فليأمر منهما بأن يرتفعا
من يطلب الخصام منهم بعد
وقيل إن لم يعرفن منهما
وإن تراحم الذين اختصما
إلا الذى كان مسافرا وما
وإن يك السابق ليس يعرف
أقرع بينهم فمن تقدم
وهكذا الحال إلى التمام

باب الشهادات تحمل الشهادة

شهادة بان يجيب مقبلا
 في حملها ريب لمن كان حمل
 في الأصل من شخص هناك وهبه
 بأن ذا أراد قطع الشفعة
 لكى يبيع البعض بعد حان
 بأنما فعل الربى منه بدا
 أو لصحيح كان فى الإيضا ظلم
 إقراره لوارث من المـلا
 بأنه زاد على حق علم
 إن لم يكن عليه حق يلزم
 إرثا فصار يهب الأصولا
 فيه على وارثه تغلغلا
 فى غير معنى وهو لا يبالى
 من بعد أخرى قاصد المضرة
 أو يتلف الأصول والأثا
 عن وارثيه قصد الحرمانا
 آخرها فيه خلاف نقلا
 من حملها وقيل عن أداء
 يكون للتحريم فيما قد وصف
 تحمل وتركه لا يحرم
 فعند هذا يحرم أباه
 فإنه فى ذا يحرمنا

وينبغى لمن دعى أن يحملا
 إن لم تكن حرما ولم يكن حصل
 كمثل أن يستشهدن على هبه
 فتبدون أمانة فى الصفة
 فوهب البعض له من مال
 أو أنه يتهم من أشهدا
 كذاك إن كان مريضا اتهم
 كمثل أن يستشهدنه على
 بمثل حق وله كان اتهم
 أو أنه كان له يتهم
 أو أنه أراد أن يزيلا
 كمثل أن يكون بغض حصلا
 فصار ذا يذهب للأموال
 ويمنح المال لناس مـره
 كيلا يبقى لهم ميراثا
 ليتلفن بذلك الأثمـانا
 وقوله عز ولا ياب إلى
 معناه قبل النهى عن إباء
 فالنهي فى الآية عن بعض السلف
 وقال بعض العلماء لا يلزم
 إلا إذا لم يوجدن سواء
 وإن يكن سواء يوجدنا

فيقـم الهـلاك فوق الكل
من جملة المفروض بالكفاية
يمنعه عن كسب قوت الآل
إلى تلاف نفسه التحمل
إلا إذا كان له قد بذلا
به وينجيـه من الشـرور
إن كان مانع له منه منع
ونحو ذا من كل عارض عرض
عن موضع الحاكم من قد شهدا
عليه أن يسير حيث الحكم
لو فيه حمل لمؤنة غدا
لو كان في عياله ذاك الضرر
فالسـير عنه ساقط بحال
زاد له أو عاجزا أن يحمل
له إذا شـاء بأن يزودا
شـهادة لأحد أن يأكلا
من قبل أخذها بمعروف يحد
ليس بشيء واجب تعينا
فالله يخرج الحقوق بهم
ولو كثيرا الذي أناله
له وقد جاوز حد الإعطا
أو مسجد أو ما كمجراه جرى
تحمل إن كان ذاك عطـلا
وكان محتاجاً لمن ينيل
من بعد أن يكون قد حملها

أو يتركوا جميعهم للحمل
لأنما تحمل الشـهادة
وإن يك القيام بالجمـال
وكان لا مال له أو يوصل
فما عليه لازم أن يحملا
ما يكتفى في ذلك المحذور
وذلك التبليغ عنه يرتفع
كنحو ربح مطر أو كمرض
وقد أتى في أثر لو بعدا
وقد قوى على المسير يلزم
عند الذي أراده أن يشهدا
ما لم ينله ضرر بما ذكر
فإن يكن فيه أو العيال
وإن يكن يقوى على المشى ولا
فإنه يلزم من قد شـهدا
وجائز لمن يشا تحملا
ممن له تلك الشـهادات يؤد
إن كان حمل لشـهادة هنا
وفي الحديث للشـهود أكرموا
وجاز أن يأخذ ما أعطى له
إلا إذا أسرف من قد أعطى
وكان من مال يتيم ما ترى
وجاز للشاهد أخذه على
عن كسب قوت للذي يعول
لا أن دعى إلى إقامة لها

يوجد لها من حامل سواء ثم
من كسب قوت من له قد يكفل
وحملها بهذه الكيفية
فأخذ أجره عليه قد حرم
مما وراء الفرسخين مثلا
تحمّل إقامة أن يأكل
وأنته المختار والمعتبر
من الأدا حيث الأداء وجبا
أدائه أن الضمان قد لزم
فالثوب قد صار له لزاما
 واحتاج ربها إلى الإعاده
إقامة ثانية ليفعل
عنه قد انحط بأولى المرة
في المرة الأولى مع الأداء
أداء ما كان له تحمّل
فالدفع لا يضر من كان دفع
ليشهدن له بزور وخطل
له وأنه له استحقاقا
من عند إنسان لمال وذهب
منه سوى بقول زور زخرفا
بشاهدى زور على ضلال
له به فأخذه قد حرما
على كذا فليرجعنها حالا
أو وارثيه إن يكن ذاق العدم
يعجبني أن يأخذن المالا

وقد دعى إلى تحمّل ولم
ولم يكن يمنعه التحمّل
فإنما إقامة الشهاده
شئ عليه واجب وما لزم
إلا إذا يدعى لكما يحمّل
وبعضهم يمنع من يدعى إلى
وأول القولين فهو الأكثر
وحامل لها وبعد ذا أبى
فضاع مال أو نفوس بعدم
وإن أبى وغيره أقاما
ومن يكن أقام للشهاده
فجائز أن يطلب الأجر على
لأنما فرض أدا الشهاده
إن لم يك القصور منه جائز
وجوز الإعطا لشاهد على
لو أنما الأخذ على ذاك امتنع
وغير جائز بأن يعطى رجل
لو كان يدرى أن ذاك ألحقا
قال فتى محبوب فى شخص غصب
فلم يكن يقدر أن ينتصفا
فلا تحل أكله للمال
لو ذاك الحاكم كان حكما
فإن يكن قد قبض الأموال
إلى الذى كان عليه قد حكم
والكدمي بعد ذاك قالا

إن كان عالما بأن المال له ولم يكن ضلالا شاهديه لكنه يأثم بالأمر على قلت وما قال الإمام الكدemy ويلزم الشاهد إذ تحملا وأنه إن لم يقيم لها على وقد نشأ من أجل ذلك الحال يلزمه ما ضاع لو قد كانا وإن نسي الشاهد أو شك فما لأنما الشك مع النسيان ويحرم على الذي كان شهد بكتب في النوضع للكتابة إن كان واجداً بذلك المحل ولا يضار كاتب قد قالوا نهى عن الترك إلى الإجابة كذا عن التغيير والتحريف في وذا على قراءة الفك أتى وقد نهى أيضا لمن يشهد له وشاهدا له كأن يعجلا كذاك أيضا أن يكفنهما وذلك المحدود فرسخان وإن يك الشاهد قد تحملا في موضع فما عليه يلزم ويندبن تعفف عن حمل وكل ما فيه ولاية على

ولم يشك في الذي قد فعله يحرم من حلاله عليه شهادة الزور إذا ما فعلا هو الصحيح دون ما توهم بأن يؤديها كما قد حملا وجه عليه كان قد تحملا ضياع نفس أو ضياع مال بغير عمد ذاك منه بانا فيه ضمان أو أثم للزما يكون في طبيعة الإنسان له بأن يلح إلحاحا أشد أو شاهد في الحمل للشهادة غيرهما لقوله عز وجل ولا شهيد ربنا تعالى للحمل والكتابة الإقامة كتابة نهى بمالا يختفى والكسر في أول راء ثبتنا عن أن يضر كاتباً قد حصله لذين عن أمر مهم حملا أن يخرجوا عما يحد لهما فما عليهم فوق ذا المكان بشرط أن يؤدينها مثالا يجاوز الموضع حيث رسموا شهادة كتابة وفصل هذا الوري كذاك أيضا جعل

كالخوض في الأعراض طرا والدماء
ومن دعاه لأدا شـــــــــــــهادة
في المال أو في النفس لكن خافا
خاف على النفس أو الأموال
أو أنه خاف على غيرهما
فلا يضيق عندهم عليه
وما له يســــــــــــتودعنها أبدا
وجائز تبليغها لو خافا
وجائز لمن يشا التحملا
أن لا يقيمها سوى في بلدته
وفوق ذا ليس بشيء لـــــــــزما
وإن يشا أجابه إليه
وإن يكن لم يشترط أو اشترط
يسير فرسخين في قول عام
وقيل حيث ربهــــــــا أرادا
وإن يكن يشترط من تحملا
فإن ذاك الشرط باطل متى
وما له يحمل دون وهم
ولا لشخص كان قد أقامــــــــــا
وهكذا عاصية للبعــــــــل
فالحمل للذي ذكرناه انتفى

والمال ما وجدت عنك قيما
مع ظالم قد جار في الولاية
من جائر وحاذر التلافا
أو من عليه يشهدن في الحال
بأن يصيبه أذى من ظلمــــا
أن لا يبلغنهــــا إليه
إلا بإذن من له قد أشهدا
نفسه أو ماله التلافا
أن يشرطن قبل ما أن يحملا
أو موضع عينه بجهته
كما ذكرنا في الذي تقــــدما
بأجرة يأخذها عليه
من بعد ما تحمل الأمر فقط
أو فوق فرسخين في قول رسم
لو كان فوق الفرســــخين زادا
بأنه إن شاء حملا حملا
ما كان في البلاد بذلها أتى
لمن يكون قاتلا بظلم
على فراش قد غدا حراما
ومانع الحق كهذا الشكل
إلا إذا تابوا ودانوا بالوفا

من تقبل شهادته ومن ترد

حرين بالغين عاقلين
قد عرف العدل الذى يعنى هنا
قد بلغ الحنث على التمام
ودون ما فسق وحجر مثبت
إذ الشهادات التى تعتبر
ذو الرق أهليتها ويحجب
عن تلكم المناصب الشريفة
سيرين هذا عنهم قد ثبتا
عن أنس بن مالك ممن خلا
من أمة المزمّل البشير
لما أتى فى محكم من السور
ليس بمرضى لدينا معتبر
شهادة منهم على من أسلما
تجوز عند المالكية الأولى
أبى حنيفة قتادة تقع
من كان من ملته قد حصل
على الذى يكون من أدناهم
على يهودى خسيس الشأن
وذا على ذى صمن منحوس
فأى مشرك على الثانى قبل
أى إن تساوت ملل فتقبل

قبولها يكون من عـدلين
قال الثمينى وبعض قومنا
بأنه حر أخو إسلام
وكان عاقلا بدون بدعة
فيخرجن بالحر عبد يقهر
مرتبة شريفة فيسلب
لنقصه بحالة معروغه
وقد أجازها شريح وفتى
والقول بالجواز أيضاً نقلا
وإن قول المنع للجمهور
ويخرجن بمسلم من قد كفر
ممن به ترضون والذى كفر
وانعقد الإجماع أن لا تلزما
كذا على بعضهم بعضا فلا
وعندنا وعامر الشعبى مع
فجاز أن يشهد مشرك على
وبعضهم أجاز من أعلاهم
كمثلما أن يشهد النصرانى
كذا يهودى على مجوسى
وقال بعض لو تخالف الملل
وأول الأقوال عندى أعـدلى

فلا أرى قبول نصرانى
وهكذا فإن ما بينهم
وفى الشهادات العداوات نرى
لاسيما عداوة لا تـلـزم
ويخرجن بالبالغ الطفل فلا
لأنه لا يضبط الأشياء ولم
ويخرجن بالعاقل المجنون
كذلك أيضا لم يكن مكلفا
وفاسقا بالاعتقاد قصدا
وقوله بدون فسق من فسق
وقوله بدون حـجـر أيضا
ويشهد الأعمى على الأقوال
وجاء قول بجواز ذى العمى
أى يعرغن صوت من تكلم
لو جاء فى جملة ناس وهم
وجاء فى الديوان عن شهادة
فى كل شىء يدركن بالصفه
دراه من قبل ذهاب البصر
كذا يعتق نسب إقرار
وهكذا الإقرار فى الأموال
والتعدييات ويرى بعضهم
قبل ذهاب بصر وما علم
وإن يكن يشهد فى حال البصر
أى أنه أدى لها عند الحكم
وبعضهم قيدها بما إذا

على يهودى وصائبى
عداوة وأمرها لا يتهم
أكبر قادح فلن تعتبرا
لها ديانة فهذى أعظم
يكون قول الطفل مما قبل
يكن مكلفا بشىء ملقـزـم
إذ ليس تمييز له يكون
وغير ضابط لشىء بالوفـا
بصاحب البدعة حينما ارتدى
بكزنى ونحوه مثل السرقة
يخرج محجور فليس يمضى
وهكذا الأصم فى الأفعـال
فى كل ما يعقل فيه الكلمـا
مميزا من غيره إذ فهمـا
تكلموا دراه من بينهم
أخى العمى جائزة بحالة
مثل نكاح وطلاق عرفه
أو أنه بعد ذهاب يعترى
فى النفس أو ما دون ذلك جارى
بذى المعاملات فى الأحـوال
جوازها فيما له قد يعلم
بعد ذهابه فذلك لا ينم
ووقع الأداء فى حال الضرر
بعد العمى فجائز ومنبرم
يشهد بأرض أو بنخلة إذا

من بعد أن يشهد عدلان هنا
بها أخو العمى وكان حددا
ورجعة النكاح حين تفعل
شهادة إلا على أمر جلى
هذا الفتى أو يده قد قطعاً
زوجته فلانة إذ نطقاً
هذا ونحو ذاك مما علما
من قوة الإنباه لا يستعمل
فذاك من ليست له من قوة
وأنها توجد في المغفل
فالفرق بين ذين واضح جلى
لجملة من علماء من مضى
يقرأ من كراسية بيانا
وحاذر المكتوب ما إن يلحقه
حتى الفساد في الجميع لحقا
عرف بعض العلماء عداله
عند توق كان للصغائر
بأنها في كل وقت تعتبر
فهذه عدالة الصحابة
قد تبعوهم لو ترقوا منزلا
يساوينها من لهم كان تلا
وقت إلى هذا الزمان عدا
من العدول جملة وعدما
أشبههم في الوقت لا يعطلا
في ذلك الوقت الذى قد يخلو

وبحدودها هناك عينا
بأنها هي التى قد شهدا
وفي الرضاع والنكاح يقبل
كذلك لا تقبل من مغفل
كقوله رأيت هذا صرعا
وقوله سمعت هذا طلقا
وقوله سمعت هذا شتما
قال الإمام القطب والمغفل
عند وجودها وذو البلادة
أى قوة للانتباه تنجلي
لكنه لذك لم يستعمل
قال ومثل ذاك أيضاً عرضا
فقد أتى عن بعضهم قد كانا
فوقعت في الماء منه ورقه
فجرها بما لديه قد بقا
والقطب قد بين فيما قاله
بأنها تجنب الكبرائر
وقد أتى عن بعض أصحاب النظر
بأهله وهكذا بالجملة
ليست تساويها عدالة الأولى
وهكذا عدالة التابع لا
وهكذا كل زمان بعدا
فلو فرضنا أن وقتا حرما
فإنه لا بد من أن يجمعلا
فذلك الأشبه هو العدل

ولم يك العدول في أهل الحضر
والله من ترضونه قد قالوا
لأنه عن العباد سقرا
فمن عرفته بأفعال التقى
فهو الولي العدل فينا نثبتته
وأنه لو سقتر العباد
فإننا لا نرتضيه ونرد
وكل من بالسوء لم يعرف ولم
ويظهر الصلاح في الأحوال
قال الإمام الكدemy المرتضى
فإن ذاك من تظاهرت به
وتقبلن من أمينتين
عقلتين عند حر عدل
لو وجد العدلان إلا في الزنى
بل شرطه أربعة عدول
وإن يقل من يدعى عليه أن
ففى مقام اثنين قد جعلته
فأحضر الطالب حالا خالدا
ثم بدا للمدعى عليه
فإنه بقوله الأول لا
والحكم بالشاهد واليمين
وذاك قول رفعتة الكتب
وفي الحديث قال شاهدهاك أو
وفي الحدود مطلقا لا تقبل
الرجم والتعزير مع جلد وجب

مثل العدول في البوادی والسفر
وهو رضى أهل الصلاح حالا
معرفة الراضى به من الورى
وكان في ديانة موافقا
لو قبحت في باطن سريرته
وكان قد أبدى لنا عناده
منه الشهادات إذا يوما شهد
يوصف بريية وشيء قد يذم
فإننا نقبله بحال
الثقة الذى لدينا يرتضى
أمانة مع قومه وصحبه
بالغتين ثم حرتين
إن كان هذا بالغاً ذا عقل
ففيه لا يقبل ما قلنا هنا
لا خود فيهم كلهم فحول
يشهد على خالد ذاك الفطن
أو أننى على قد جـوزته
فكان في الدعوى عليه شاهدا
أن لا يجعزه ولا يمضيه
يؤاخذن إن كان عنه نكلا
يمنع في مذهبا المتين
عن مالك فهو إليه يذهب
يمينه للمصطفى الهادى رووا
شهادة النساء لو تعدل
والحد والنكال أيضا والأدب

وقطع سارق غليست تقبل
وبعضهم شهادة النساء
إن كان رجما قد أتى أو جلدًا
وتقبلن في الحدود الباقيه
مثل الرجال وهى أيضا تقبل
كالرتق والعفل وعذرة عدم
وفي قياس الجرح للفتاة
والحيض والإرث وإخراج لحد
عند ولادة إذا ما حضرت
لأجل أمر كإعانة على
وتقبلن كذاك من قابلة
إن لم تكن لنفسها تجر
وقولها ليس يكون معتبر
لأن ذا مما الرجال تعلم
والخلف فيما لا يباشر الرجل
إذ النساء ليس لهن عدد
فيكتفى في ذاك بالأمينه
وقيل باثنتين كل واحد
وبعضهم من أربع ذاك قبل
ومن أخى شرك ومن مملوك
والفاسق الفاعل للكبيره
وقد أصر بعدها ولم يتب
شهادة الرفقة بعضهم على
لا تقبلن إلا إذا ما كانوا
وفي شهادة المسافرينا

إن وحدها أو كان معها رجل
يردها في حالة الزناء
ففى الجميع قولهن ردا
إن فى عدالة أئتنا راقيه
فى كل ما لا ينظرنه الرجل
بكاره وكقصاص قد لزم
وفى بيان الحمل للصلاة
وفى حياة وممات للولد
هناك مع قابلة وشمرت
ولادة المولود حين نزلا
أمينه فى مثل هذى الصورة
أو أنها تدفع ما يضر
بأنه أثنى يكون أو ذكر
وينظرونه فلا ينبهم
فالبعض ذاك من أمينه قبل
يغنى عن الرجال حين تشهد
لأن هذا الأمر للضرورة
عن رجل وذاك حسب القاعده
كل امينتين تأتى عن رجل
مردودة والفاسق المهتوك
ولم يتب وفاعل الصغيره
ويرجعن لربه عما ارتكب
بعض ومن فى سفر تحصلا
أهل أمانة وعدل بانوا
بعض على بعض يرخسونا

لأن ذاك جاء باضطرار وجوزت أيضا من الطفل على إن غيره لم يجدوا عندهم وفي جوازها من الطفل على والطفلتان لا تجوز منهما وقيل في شهادة الأطفال وبعضهم جوزها أيضا على ما لم يلاقوا أحدا وإن هم لحال من كان لهم يكلم وأجمع الأعلام أهل طيبة على الدما وابن أبى مليكة قال وما أدركت أرباب القضا خلاف حالة النساء في المأثم فإنها منهن ليست تقبل لأنما شهادة الصبيان والقبط قال بل قياس المأثم على المسافرين أولى أو على قال ولكن ذاك جرى منا قال وفي مذهبنا فالمنع من وإن بعض قومنا قد اشترط من ذلك التمييز فالشهادة من كل طفل لم يميز لصغر والثان كونهم ذكورا فالخرد كذاك الإنفاق في الشهادة فيها لشاهد على أن قد دخل

وذاك حال غير الاختيار مثل لمثله إذا ما نقلوا وما هناك بالغ يعلم مراقب خلف لهم قد نقلوا كالمرأتين القطب هذا جزما ليست تجوز أبدا بحال مثل لمثل ولها قد قبلوا لاقوا فلا يشغلن بهم فيتبعون ما يلقنهم على جواز هذه الشهادة قال هي السنة دون مرية إلا وحكمهم بذاك قد مضى وموضع الأعراس والولائم على أصح ما لنا قد نقلوا على خلاف الحال في ذا الشأن وهذه الأعراس والولائم ما لا يباشر الرجال مثلا على كلام غيرنا إذ عينا جوازهن وحدها فيما زكن لقول الأطفال شروطا تنضبط لا تقبلن ولم تفد أفاده أو لبلاهة وأمرها ظهر لا تقبلن منهن بل حالا ترد لأن الاختلاف كالتفاوت بينهم في الأمر داخل وحل

وعدم افتراقهم فإن هم
إذ افتراقهم مظنة غدا
ومنه أن لا يدخلن بينهم
وكونهم أولاد مسلمينا
والقطب في هذى الشروط ذكرا
لكل من كان لها لم يذكر
قال وإن ليس يكون من شهد
وليس فيه من عداوة ترى
وبعد أن أدوا لها لا يسمع
لأنما الرجوع عن قولهم
فقولهم هو الذى منهم سبق
ولم تكن شهادة التهاتر
وذا هو النفى كمثل أن شهد
كذا وأنه له لما وهب
أو كان منه دينه لم يأخذا
لأن ذاك من علوم الغيب
وجاز أن يقول إن البائعا
قال ابن يوسف كذا كذا
يجوز أن يشهد بالنفى لذا
وإن أتى المشهور عن موت أحد
بأنه حي ولما يمت
وقد روى القطب عن النصارى
إلا بأوجه تعد أربعه
ليس لخالد على مسلم
وإن خالد وعمرا قسما

تفرقوا لا تقبلن منهم
لكونهم قد علموا ما قد بدا
شخص كبير لو تجمعوا هم
واثنان يشهدان ليس دونا
بأنها مرادة بلا مرا
لعلمها من الذى قد كبرا
ممن له ميل لمشهود وجد
لمن عليه يشهدن بما جرى
منهم رجوع إن هم قد رجعوا
مظنة التعليم من غيرهم
وهو بأن يقبل أولى وأحق
تقبل لو تكون من أخاير
إن لم يكن لخالد على حمد
كذا ولم يبع له هذا القتب
أو أنه لم يفعلن كذا كذا
وهو من المنوع والمحجوب
لم يخبرن بالعيب حين بايعا
يكون محصوراً بوقت علما
بأنه لما يقع وقت كذا
والأمناء شهدوا فى ذا الأمد
فقولهم يقبل فى ذى الصفة
لا تقبلن شهادة التهاتر
واضحة وهاكها منوعه
إلا إذا كان به لم نعلم
هذا الجنان جعلوه أسهما

لم تدخلان في القسمة المقدرة
هذا الجنان غير ذلك الشجر،
وباع عامر لهذا الرجل
ولم يخبره بما فيه بدا
أو أنها منفعة كانت تجر
وكان هذا وارثاً لمن جنى
والحمل ذا يرد مهما شهدا
إذا على ذي حضر كان شهد
على عدوه إذا ما يشهد
شهادة كلا ولا ذي حنة
بأنه قد مال فيها وركن
يحن للمشهود طبعاً كالولد
فحنة الوالد لا تستغرب
بأنه قد مال فيها وانثنى
عذر فإن يشهد فهذا لن نقبل
يقبل لو قد تاب مما فعلا
أنلف نفساً أو يكون مالا
يتلف وقد تاب وأبدى للندم
وسبب الخلف الذي قد عرضا
هل يقبلان بعد توب يبدى
في غاية والشرط من بعد جمل
بالواو هل يرجع في ذا الوصف
كقوله سبحانه في الآية
فقال بعض يرجع الخطاب
لأنما التخصيص بالبعض يرى

إلا ذه النخلة أو ذى الشجرة
وباع زيد أو سعيد لعمر
فإنه في بيعه لم يدخل
ذا الشيء والعيب به قد وجدا
لا تقبلان شهادة تدفع ضر
كشاهد بالقتل عمدا والزنى
كذلك من كان حريصاً للأدا
والبدوى قيل إنه يرد
كذلك لا تقبل أيضاً من عدو
كذلك لا تقبل من ذى ظنة
فالظنة التهمة إن يتهمن
وحنة كأن يكون من شهد
يشهد أمه له أو الأب
أو حنة لعارض تبينا
والبالغ الأقف إن لم يك لا
وشاهد الزور على الراجح لا
إن كان بالزور الذى قد قالا
ويقبلان مطلقاً إن كان لم
وذاك قول للربيع المرتضى
في شاهد الزور ومن قد حدا
خلافهم ذاك الذى عنهم نقل
كذلك الاستثناء عند العطف
إلى الجميع أو إلى الأخيرة
مصرحاً إلا الذين تابوا
إلى جميع ما هناك ذكرنا

هذا هو القول الصحيح المعتبر
قرينة فإنها لتعتبر
بأنما القاذف إن تاب قبل
لن على مغيرة قد شهدوا
من يرجعن منكم إلى الهدى
ثم تلا الآية هكذا ورد
وجل صحبنا الذرى الأئمة
في الثان من أجزاء ذا الكتاب
لو أنه قد تاب مما يفعل
في المال والنفس بكل حالة
تاب فممنه تقبلن إذا شهد
لغلط قد ادعى أو شبهة
لا يحكمن بأنه مزور
عذر له ودون وجهه علما
شهادة المحدثود في قذف فرط
وبائع الحرام بالأثمان
يأوى ولا يخاف من باريه
أو لسوى أبيه كان انتسبا
كره له من أحد من الملا
يغتائبهم لا تقبلنه وانبذ
بغير قدرة عليه ظاهرة
فرط والحج ولما ياتى
عادته ومنه دوما تظهر
إلا إذا الحاكم كان جملة
وهكذا لا تقبلن من شاهد

نحكم وقال قطبنا الأبر
إلا إذا ما منعت مما ذكر
قال لذاك قال جمهور الأول
قال فتى الخطاب ذاك السيد
من بعد ما كان لهم قد جلدوا
فإننا نقبل منه ما شهد
وهو مقال لأبى عبيدة
وقد مضى الكلام في ذا الباب
وقال في الديوان ليست تقبل
إن حكم الحاكم بالشهادة
وإن يك الحاكم لم يحكم وقد
وإن من يرجع عن شهادة
أو نحو ذا من كل ما قد يظهر
حتى يكون راجعا بدون ما
وجاء في الديوان لا تجوز قط
ومدمن الخمر ولا السكران
ومشترى والذى إليه
أو أنه يعاملن في الربا
أو لسوى قبيلة له بلا
وظاعن في المسلمين والذى
كذاك أيضا مطعم الجبابرة
كذا غنى كان في الزكاة
كذاك من أفعال سوء أكثر
ومن وكيل للذى قد وكله
لكيتيم أو لكالمساجد

على الذى يفعل إلا الحكماء
وهكذا الولي مهما شهدا
والخصم إذ يشهد لا نقبله
في قوله بأن هذا أثبر
وهكذا من ساكن فيما سكن
وهكذا من تارك للجمعة
ومن مخنث وممن يدعى
ومن لنفسه يجبر نفعا
ومن وكيل في الذى قد وكلا
كمثل أن يشترين نخيلا
وذلك الشررا به كان يتم
فذاك لا يجوز أما إن غدا
فجائز في قولهم أن يشهدا
بأن ذا الشيء الذى هنا ترى
كان يقول إنه قد ورثه
والقطب للديوان أيضا قد نقل
من تولى أمره كممثل
أو غيرهم إن كان أخبر الحكم
بأن عنده من الشهادة
وإن يكن لم يخبرن الحكماء
وبعضهم يقول إن لم يتهم
ويشهدن بدون إخبار على
وإن يوكل رجل شخصا على
فليشهدن هذا الذى توكلا
بأنه قد باع أو قد وهبا

على الذى كان به قد حكما
في عقدة النكاح حين عقدا
وهكذا القائف أيضا مثله
فلان فهو فيه لا يعتبر
لو بكراء كان ذلك السكن
بدون ما عذر وللجماعة
عروبة ما نالها من موضع
ودافع عنها لضرب دفعا
عليه إن تم به ما فعلا
لأحد عنه غدا وكيلا
فيشهدن بما اشتراه وجزم
بغيره ذاك الشرا منعقدا
وذلككم كمثما أن شهدا
من تولى أمره من الوري
أو اشتراه رجل واستحدثه
بأنه يجوز يشهد الرجل
ذى اليتيم أو كغائب عن أهل
من قبل أن ينطق هذا بالكلم
ما كان نافعا لهم بحالة
فلا يجوز بعد أن تكلموا
جواز ولو لم يخبرن من حكم
من قد تولى أمره من الملا
إتمام بيع أو هبات مثلا
على الذى كان له قد وكلا
ويشهدن بثمن قد وجبا

ويشهدن أيضا على الشيء بأن
ومن شريك لشريكه ترد
وإن يكن لم يشترك لديه
وجاء في الديوان في شهادة
ولالأجير في الذي قد جعله
أما سوى ذاك فإن يكن شهد
وهكذا شهادة المقارض
كذلك الأجير فيما جعل
وجائز إذا له قد شهدا
وإن يبيع زيد لعمر وعرضا
وبعد ذاك أحد من الوري
فجاء زيد شاهدا لعمر
فإن هذا يرفضن رفضا
وتقبلن شهادة في المال من
في دينه وكان ذا موافقا
وفي الذي ليس به يكفر
إن كان غينا ظاهرا بقدرته
وإن يكن قد استحل مالا
فإننا لا نقبلانه أصلا
كمن يقول الأخذ بالأموال
فيشهدن مثلا إن على
أو أنه عليه للسلطان
كذا كذا من غصة أو تبر
كذلك الصغري أيضا يستحل
وقال بعض يقبلن علينا

قد صار للشاري أو المعطى علن
فيما به تشاركوا من السبد
في ذلك الشيء تجوز فيه
شخص لمن قارضه في السلعة
في يده فإننا لن نقبله
لذين فهو جائز ولا يرد
لصاحب المال بها لا نرتضى
ذلك في أيديهما لن تقبلا
في غير ذلك الذي قد حددا
أو أنه قد باع أصلا أيضا
عارض عمرا في الذي له اشترى
في بيعهم وكيف كان يجري
كذلك غير البيع قالوا أيضا
مبتدع إن كان هذا مؤتمن
أو أنه مخالف أهل التقى
لمسلم كذاك ليس يهدر
ولم يك استحل به بدعته
ببدعة يركبها استحللا
أن يشهدن فيما له استحللا
عن الحدود جائز بحال
فلان الجاني لحاكم الملا
أو بيت مال الملك الديان
أو غيره يرد في ذا الأمر
مالا لمن كبيرة كان فعل
مقال من منهم غدا أمينا

في مذهب لهم سواء ظهوروا
وذاك في الأمـوال والحدود
إلا الذي كان به تعلقا
وقال بعض العلماء مطلقا
أى في الحدود والدما والمال
وقد حكى القطب عن التاج الأغر
إن شهادة المخالفين
في كل ما تكفيرنا قد يوجب
لأنهم في الدين خصمنا الألد
وهكذا شهادة الخصم على
والخلف جاء في الحقوق مطلقا
كذلك بالأبـشـار أيضا مع ما
فقيـل لا تجوز فيه أيضا
وإنهم ليسوا بمرضيـنـا
وبعضهم أجاز في الأمـوال
كالدين والإقرار والوصية
لا في الفروج لا ولا الأبدان
وبعضهم أجازها في كل
حتى على الموافقين في القـود
فإن على موافق هم شهدوا
وهو على ولاية فيها نهج
لا مخرج الحدود والبعض يرى
ولا خلاف أنها لا تقبل
لأنها من المكفرات
وأجمعوا أن العدول منهم

هم علينا أو عليهم نظهر
وفي الدما وغير ذا الحدود
براءة فردها تحققا
ترد في جميع ما قد سبقا
وغير ما قلنا من الأحوال
توافق الأصحاب أرباب البصر
مردودة لو كثروا مئينا
أو من ولاية لنا قد يسلب
فالقول من كان مدع يرد
خصم له فإننا لن نقبلا
وكل ما بالمال قد تعلقا
ليس به تكفيرنا قد لزمنا
لقول ذى الآلاء ممن نرضى
من ثم لا نقبلهم علينا
وفي الحقوق قولهم بحال
كذلك الميراث في القضية
مثل الطلاق عدة النسوان
ما وافقوا في حرمة والحل
وفي القصاص قيل منهم لا ترد
فإنه ينفذ فيه القود
إذ ذاك مخرج الحقوق قد خرج
ترد منهم في جميع ما جرى
منهم على الحدود حين تنزل
فردها لهذه الصفات
إن شهدوا تقبل ما بينهم

في الحق والحدود والأحكام وجوزت من كل فرقة على خلافها إذا لهم قد كانت وتقبلن من كتابي على وهكذا تقبل من مجوسي وكل ملة على أخرى فلا وقد مضى أول هذا الباب فيهم وما اخترنا من الأقوال وجوزت من الكتابية في ومسلم جاز على كل المال وتقبلن شهادة من الولي إن كان ذلك النكاح ثبتا وذاك أن يشهد في الصداق وأنه كذا وأنه جعل فإن يكن على النكاح قد شهد كذاك في شروطه كغيبية لأنما عقد النكاح للولي وبعضهم صحح عكس ما ذكر وكما يشترط عند العقد لا لأنما النكاح أمر يطلب فينظرن فيه إلى الإقرار أما الصداق للفتاة يلزم فربما كان إليه يرجع أو أنه كان على الجارية وأول القولين فيما يؤثر

وكلما يجري على الإسلام أخرى ولو هذى تدين مثلا في دينهم شيء من العدالة من كان في الدين له قد مائلا على مجوسي أتى منحوس تقبل لو تكون ممن قد علا ما جاء من قول أولى الألباب جئنا به هناك بالكمال ملتها بدون ما توقف لأمة أشرف منهم وأجل لغادة على الصداق تتجلى على مقال من سواه قد أتى قد كان مفروضا على وفاق معجلا أو أنه إلى أجل فقلوله لأجل ذاك قد يرد عامين لا يقبل في ذي الصفة فعل فلا يشهد على فعل يلي وهو شهوده على عقد صدر على الصداق مثلما كان خلا منه وفي ذمته مرتب منه كمن عليه دين جاري وهو يلي أمورها ويحكم دفع الصداق حينما قد يدفع يحن من ناحية القرابة هو الصحيح العدل والمعتبر

وقال بعض العلما لا تقبل
وذا مع القطب هو الصحيح
ومن أجير جوزت لمن غدا
وجوزت من رجل الزوجة
ومن أخ لأخيه كذاك أم
بحنة وجوزت من الولد
لابن ابنه الصغير إن وجد
فلا تجوز والكبير من ولد
وهو الذى يكون بالغاً عقل
وجوزت من والد للولد
من كل مالا يرجعن فيه إلى
ولا تجوز قيل فى المعاملة
والخلف فى شهادة من الأب
فقال بعضهم تجوز ولدى
وصحح القطب المقال الثانى
أخذ بذلك المقال الأول
وهو المهننا الشهم نجل جيفر
قول محمد فتى زائدة
لابنته مليكة لما شهد
وفى السؤالات يقول وردا
من جهة القبول للشهادة
فإن هما قد وجبا على أحد
قال وقد يعنى بذاك القال
وجاء فى المنهج ما تحكيه
وأمه وجده وجدته

على نكاح وصداق يبذل
فالحق فيه ظاهر يلوح
مستأجرا والرد قول وردا
كما يجوز عكس هذى الصفة
لولد إلا إذا ما تتهم
لأبويه وكذا يجوز جد
أبوه حيا وإذا كان فقدا
أولاده يجوز إن له شهد
وكان حيا أبه أو ارتحل
وذاك فى تعدية من أحد
مال فإن كان غدا لن تقبل
لأن مال ابنه يكون له
على ابنه لابنه المحبب
بعضهم مردودة إن شهدا
قال وعن خميس العماني
إذ قد روى عن الإمام العبدل
فقد أجاز حسبما فى الأثر
على سليله الفتى غداة
لها فأمضى قوله ولم يرد
لم يعتبر أهل العراق أبدا
غير الرضى فقط والعبدالة
فقوله عندهم ليس يرد
لو من أب لولد فى المال
شهادة الابن إلى أبيه
ولأخيه وكذا لامرأته

جائزة وجاز من بعضهم
يوجد ذا عن جابر وعن أبي
وقال إلا والدا للولد
فيما به مالا لابنه يجز
وبعضهم أجازها لو للولد
وذاك مع من قال إن الوالدا
إلا برأيه ولا يجوز أن
لقول خير الخلق كل أولى
وقد روى أن شريحا قد قبل
وهكذا يقبل من حليل
من ذا لها يشهد إلا بعلمها
وجاز عندنا اجتماع الولد
قال الإمام القطب هذا المذهب
وقال بالمنع من الموالك
ووجهه بأن قول زين
لأن كلا منهما يرغب أن
كما يرد قول من منهم أتى
وجائز أن يشهد الأب الأب
خليفة لخالد المجدد
وجوزت على نكاح يجزى
بذاك يشهد لابنه الأجل
أو لابنة له يكون البعل
وإن لها طفل ومملوك حمل
فزال ذا الوصف وقد أداها
كذلك إن منافق لها حمل

لل بعض أيضا وبذاك يحكم
عبيدة ثم الربيع الأطيب
أن يشهدن لا تقبلن للمشهد
أو يدفعن مغرما عنه أضرب
في كل شيء قوله ليس يرد
ليس له من ماله شيء بدا
يحل من مال ابنه أو يعطين
بماله صح لدينا نقلا
من والد لابنه لما نقل
لامرأة وجاء في المنقول
أو والد كان لها يكفلها
ووالد في مشهد متحد
وأنه مع غيرنا للأصوب
أصبح فيما كان عنه قد حكى
كقول واحد لدى التبيين
يوافق الثانى على ما يشهدن
يشهد الثنائى ولما يثبتا
مع حاكم إن سليله عمر
أو أنه كان وكييل أحمد
كذا طلاق رجعة تسرى
بأنه لذاك الأمر فعل
أوقع عندها لذاك الفعل
ومشرك في وصفه الذى حصل
فإن منه يقبلن أداها
فإنه إن تاب بعد ذا قبل

يزول وصفهم ولما تقبلن
فبعد ذاك منهم لمن تقبلا
والقول بالقبول أيضا قد وجد
من قبل ما إن عقله قد ينعدم
إذا أفاق من جنون قد بدا
لكن يقيم مرة ولا يزد
للحق مرتين في ذي النازله
أدائها مع حاكم على الملا
بحيثما الحاكم كان قد درى
أداؤها والحق ليس أكثر
شهادة قدمها من قدما
أشكل أو تحقيقها كان قصد
لها لكى في ذهنه تقررا
يكتبها بعد كتاب جعله
بأنما الأولى لقد صارت عدم
ينتفعن بها وأن لا تقبلا
شهادة كان بها الإثهاد
وفي نكاح وطلاق قد وجب
وفي سوى ذا ليس من إعادة

وإن هم لها أقاموا قبل أن
لأجل ذا الوصف وبعد انتقلا
لأنما القاضى لها قد كان رد
كذلك المجنون ما كان علم
فبالذى يعلمه فليشهدا
ولا يقيم مرتين من شهد
خشية أن يأخذن من يشهد له
إلا إذا ما احتاج ذو الحق إلى
بمرتتين أو يكون أكثر
بأنها واحدة تكررا
وذاك أن ينسى الذى قد حكما
أو بعضها أو أنه عليه قد
فيطلب الشاهد كى يكررا
كذلك الكاتب لا يجوز له
ولا سواه قط إلا إن علم
أو أنها قد فسدت بحيث لا
وقال فى الديوان لا تعاد
إلا شهادة تكون فى النسب
والعتق والموت وفى الخلافة



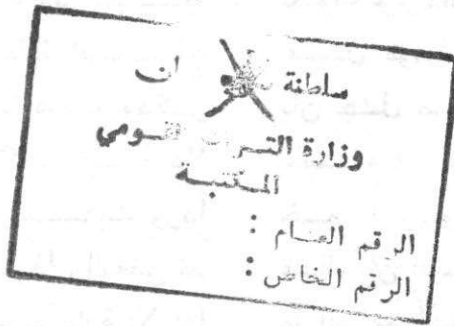
شهادة السماع

عليه حملها كمثلما علم لها إذا يسمع ذاك سمعا ولم يكن من أحد له دعى فذى شهادة السماع لا جدل من صحبتنا جازت بدون رفض عليه بالسماع كان من أحد صوت خلاف عند ناقد نقلا بصوت غير ذلك الناطق به عن قومنا يحكون للنزاع بأن جل صحبتنا أهل البصر عليه فى الديوان قول يتلى خير الشهود قد روه مسندا قال بأن السمع لو كان وجد ما السامع استشهد كان عند ذا قد جعل الحرص على ذى الحالة ولا يليق الاختفا بالفضلا عن ذاك حيث ذاك مما يكره يجوز ممن يختفى أن تقبلا من متكلم ولا تبينين شهادة لغيره مهما تكن قال إذا يسمعه حين شهد لو كان لم يشهده بالذى وقع لم

وسامع شهادة فقد لزم ثم يؤديهـا وإن لم يدعى والقطب قال إن لها قد سمعا ولم يكن مستشهدا بها الرجل قال وإنها لعند البعض وهو سواء عام الذى شهد أولا ولكن فى الشهادات على إن كان مفهوما وذا لم يشتبه قال وفى شهادة السماع فبعضهم شدد فيها وذكر على جوازها كما قد دلا قد استدلوا بحديث وردا ثمت قالوا بعد ذا والبعض قد لما يكن شهادة إلا إذا والبعض من موانع الشهادة كمثل من قد اختفى ليحملا لحملها وينبغى التتزه والقطب قال فى الذى عندى لا لأنه ليس على يقين وما الإنسان بأن يشهد عن إلا إذا اشهده والبعض قد فأنه يشهد بالذى سمع

أقر عند الحاكم النبيه
أو أنه يقول أو قال أقر
كذا ففى قبول قوله اختلف
يراه بعض أنه مما يتم

كذلك إن كان بما عليه
وإن يقل إنى سمعته يقر
عندى بأنه عليه لـخلف
بعض يراه ثابتاً ماض ولم



شهادة الزور

وهكذا الكتمان والتغيير
على شهود الزور والوعيدا
شهادة الزور بصوت شاهر
وكعقوق الوالدين البين
شهوده من أن يكونوا زوروا
إذا الشهود عنده قد وصلوا
فلتخفوا ربكم ولتتقوا
ثلاثة وللخطايا حائل
له ومن عليه بالزور اعتدى
من بعد ما إن يظهرن لتوبته
لديه شاهد بزور واقترا
مناديا من فعله يحذر
فلتحذروا منه وحذروا الوري
وقيل حقه النكال الأكبر
ثم به يطاق كيما يعلموا
يطال حبسه مع العذاب
كالكلب في الخزي وفي الهوان
بالزور أمرا به يجلد
لذاك شعر رأسه ممزقا
قد أتلفوا بزورهم لو عظما
مثل الذي قد يلزم الاثنين
ما كان قول ذاك يغنى أبدا

يحرم في الشهادة التزوير
والمصطفى قد غلظ التهديدا
وقال فيها أكبر الكبائر
وإنها كالشرك بالمهيمن
وينبغي لذي القضا يحذر
كمثلما كان شريح يفعل
يقول إني بكم لأثق
وشاهد الزور يقال قاتل
قاتل نفسه ومن قد شهدا
وقد مضى ما قيل في شهادته
وينبغي لكل من قد ظهرا
يشهرن بأمره ويأمر
يقول إن ذا الفتى قد زورا
وحقه مع بعضهم يعزر
وقال بعض وجهه يحمم
وقيل أو يحدث للمتأب
ويبعثن دالغ اللسان
وكتب الفاروق فيمن شهدا
بأربعين جلدة ويحلقا
ويلزم الزورين غرم ما
ويلزم الواحد من هذين
لأنه لو لم يكن قد شهدا

عليه إلا النصف حين يغرم
كان مقال له لكم أبرما
ما كان قد أتلّفه وأعدّما
على فعال الزور فليرد ذا
فعال لا يجزيه بعض من سلف
وأخذوا أمواله ينتصر
إذ ظلموا له الفتى وقبله
بالزور مع اثنين أو ما قد يزد
ثم أقر بعد بالصنيع
لأنما الحكم بغيره يتم
تقية لأنها فعل حصل
أو غلط من بعد حكم ثابت
عليه أو وارثه إن عدّما
إلا إذا ما كان بالغرم رجع
ذو الحق فالتوبة قد صحت له
فجعل الأصابع في الأذان
في ذلك المحل غيره أحد
يصير ثابتا ويلزم الأدا
أولا فإنه بذلك أثم
في الحكم لكن ذاك كالكتمان
ما فيه ذا الإشهاد كان قد ترك
قد عاد بالإثم وبالضمان
يطلبه من أشهده من القدم
وصاحب الحق بها كان عرف
فلم يكن عليه من ضمان

وبعضهم يقول ليس يلزم
لأنه لولا شريكه لما
وما له من توبة أو يغرم
وإن يكن لرثوة قد أخذ
والحل من ذلك فيه يختلف
وجائز لمن عليه زوروا
من الشهود ومن المشهود له
قال ابن محبوب بأن من شهد
فحكم الحاكم بالجميع
فما عليه من ضمان قد لزم
وفي شهادة بزور لا تحل
ومن بين له خطأ الشهادة
يلزمه الغرم لمن قد حكما
وما له من توبة مما وقع
وبعضهم يقول إن أحله
ومن يك استشهد من إنسان
كيلا يكون سامعا فإن وجد
ممن به الحق إذا ما شهدا
فإنه من الأثام سـ
ولم يكن عليه من ضمان
وكاتم شهادة حتى هلك
فإنه بذلك الكتمان
وإن تكن معه شهادة ولم
حتى أصاب ذلك المال التلف
بأنها مع ذلك الإنسان

بأنها مع ذا غدت من قدم
 من الشهادات له ما نفعه
 حتى أصاب ذلك المال التلف
 وفي الضمان واقع بحالة
 من بعد ما الحكم بقوله وقع
 أو غيره من كل عذر ظهرا
 وفي الضمان الخلف عنهم يوجد
 والقول بالضمان أعلى منزلا
 على امرئ يخاف شرا فيه
 عذر إلى أن يأمن من الضرر
 واختير من هذين قيل الأول
 بل إنه من جملة الأحوال
 صاحب جور ظالما تلحق
 عليه أن يضره بالاغتدا
 لا يعذر في تركه إياها
 فذلك الأدا جائزا غدا
 وإن بعدل قد أتى فالعدل له
 على الذي قد يشهد له أمن
 يؤدين شهادة لديه
 بالقسط والعدل فثم تلزم
 وبعد ذا ريب له قد حصلا
 فقيل يشهدن بها كما علم
 لأجل رينة هناك توجد
 وذا هو الأحوط في القضية
 قط إذا أخبره برييها

وصاحب الحق اذا لم يعلم
 فليخبرنه أنه كان معه
 وإن يكن لم يخبرن بما وصف
 فإن ذاك كاتم الشهادة
 وشاهد الزور إذا كان رجع
 لكن بنسبتيان أتى معتذرا
 فإنه لا يجسسن أو يجلد
 فقيل ضامن وبعض قال لا
 ومن تكن شهادة لديه
 وإن على مال فقيل ما ذكر
 وقيل ما ذاك بعذر يقبل
 لأنه ليس من الأفعال
 كذاك مهما كان رب الحق
 وحاذر الشاهدين من قد شهدا
 فإن يكن مع عادل أداها
 وإن يكن مع جائر ذاك الأدا
 فإن يجر عليه ما قد فعله
 وقيل لا يلزمه ان لم يكن
 وقيل لا له ولا عليه
 إلا إذا تكون حيث يحكم
 وإن من شهادة تحملا
 بأنها على ربا أو ما حرم
 وقال بعض إنه لا يشهد
 أو يشهدن ويخبرن بالريية
 وليس للحاكم يحكم بها

ومن ببعض الدين كان أيقننا
فليشهدن بالذى قد بان له
وإن نسي الشاهد ثم ذكره
كره أن يشهد حتى يذكر
وقيل إن ذكره سواء
من قيل ذا فإن ذاك يشهد
فيما له قال ويتبعنا
ومن بحق شهدوا على أحد
قال الإمام القطب في مذهبنا
وحامل شهادة فارتدا
وبعد ذا تاب فمنه تقبل
أو أنه أدى لها وما انعقد
أما إذا أدى لها وردت
ففيه بعد ذلكم لن تقبل
لأنما بالرد أمرها بطول
ومن أقر عند زيد أو خلف
من ماله لرجل قد عينا
في حالة يجوز فيها أن يقر
كمثل إكراه ونوم سكر
إن كان ما به أقر جحدا
ولا قبول هبة وغير ذا
واستظهر الشيخ أبو ستة أن
في ذلك القبول عند القبض
كذا مقرر عند شخص بشرا
من عند زيد بكذا من الثمن

وأشكل البعض وما تبينا
وليتركن ما كان فيه المشكك
من لا يشك في مقال ذكره
بنفسه من بعد ما تفكرا
فعاد نحوه الذى وعاه
أما إذا كان له يقبل
فما له مع ذاك يشهدنا
وما أبانوا قدره ولا العدد
إلغاء ما قد شهدوا به هنا
من بعد حمل أو نفاقا أبدى
إن لم يؤد في ارتداد يحصل
مع ذلك الأداء حكم لأحد
على نفاق جاءه أو ردة
لو أنه قد تاب مما فعلا
والقول بالقبول أيضا قد نقل
بأنه قد باع شيئا قد عرف
أو قال قد وهبته له أنا
لا إن يكن في حالة لا تعتبر
فجاز يشهدن على المقرر
لو لم يعاين حوزاً منه بدا
كذلك عن بعضهم قد أخذ
لا يحكم بذاك حتى يثبت
كذلك قال القطب عند بعض
شئ معين وعاه ودرى
فذلك الشخص لزيد يشهدن

بثمن على الذى كان أقر
وذاك من شهادة السماع
أى أنه لم يدع للشهادة
شهادة السماع فى الأبناء
وقد مضى الكلام فى النظام
أما اختفا بأمر من يشهد له
أو أنه يعلم لكن ما أمر
أو أنها تكون بالظهور
وصاحب الحق إذا كان علم
أو بشهادة سوى السماع
أو أنه كان بها قد غلط
أو أن رب الحق لما يقدر
أو كان ذو الحق بها لا يعلم
بل إنه لمن له الحق وجب
أو أنه يقول للقاضى الورع
وليقل القاضى متى ما سمعه
فيخبرن بها كما قد علما
لذلك الأداء تمهيـدا ولا
وأنه إن لم يؤدها لـزم
وأنه بمثل ذلك الأدا
وهو المراد فى حديث وردا
هم الذين يبدعون قبـلا
قال الإمام القطب أما من حمل
وحاضرا وعالما كان بها
فلم يكن لشاهد أن يشهدا

إذا أتى بالجحد ذلك المقر
إذ كان شاهدا بغير داعى
ولم يك استشهد فى ذى الحالة
فإنها أما بالاختفاء
فى أمرها وهى على أقسام
وعلمه أو دون علم فعله
لشاهد أن يختفى ويستتر
وبحضور عند ذى الأمور
أمر الشهادات التى هنا رسم
وقد نسيها بعد ذا الإيداع
وعلم الشاهد منه بالخطا
يستشهدن له لأمر صدرا
فليس للشاهد قالوا يكتـم
يقول أو من ناب عنه وانتدب
بأن عندى لفـلان ما نفع
أخبر بما لديك كيما ينفعه
كذلك ينبغى بأن يقـدما
تبطل إن كان لـذا ما استعملا
عليه تالف مع الله الحكم
يكون فيما قيل خير الشهدا
ألا أدلكم بخير الشهدا
أن يسألوا عنها أتانا نقلا
شهادة لبالغ ممن عقل
وقادرا يسأل عن أبوابها
من قبل أن يسأل أو يستشهدا

ييطلها على اتفاق من مضى
بأن خير الناس قرنى ذو الوفا
ثمت يفتشوا بعد ذلك الكذب
من قبل أن يستشهدن ويعنى
بين الحديثين لما تبينا
قلناه مذهب لنا قد رسما
كذلك صحب الشافعى الأوائل
فينبغى التعجيل عند المكتة
أو كان جائزا له بلا طلب
ومخرج من عهدة له هنا
أو مسجد أو ذى جنون وغبى
يقول عندى لفلان من رسم
أد لها فليشهدن بما علم
بحضرة تكون ممن قد شهد
وذا بحضرة الشهود من كتب
بها وقد عارضه من قد بيع
من كان أصل الشيء منه ينقل
بالاشتراك من بائع قد حصله
من واهب ويخرجوا من عهدة

فإن ذاك الأمر غير مرتضى
وهو المراد فى حديث المصطفى
ثم الأولى يلونهم أى من كتب
حتى لئن المرء يشهدنا
والقطب قال لا منافاة هنا
قال وتفسير الحديثين بما
قال ومالك بذاك قائل
وإن فى تأدية الشهادة
إن يكن الأداء منه قد طلب
لأنه أداء فرض عيننا
وحامل شهادة للصبي
فينبغى أن يصلح إلى الحكم
شهادة فإن يقل له الحكم
ومن شرى عرضا كأصل من أحد
وبعد باعه له أو قد وهب
ثم إليه بعد ذا أيضا رجع
أى ذلك البائع وهو الأول
فليخبر الشهود إن ذاك له
أى ذلك الآخر أو بالهبة

اختلاف الشهادات

كألف دينار يكون أو أقل
من شهدوا بتلكم الكمية
أو غيره عرضا بدا أو أصلا
أو أنه عراه فسخ ومضى
إذ القضاء فاسد لا يكفى
من أصله إذ صار بعد منهدم
مثل مكيل كان أو موزون
لى عند ذا الحاكم حين يقعد
منكم ففى ذلك خلف كتبته
غيرهم يقول ذاك ممتنع
كما تحملوا لها من قبل
إلا لداع كان فى ذا الشأن
إن كان لازما له من طرق
عليه أن يأخذ به بمرة
شيئا فشيئا هكذا أو ينفذا
بالبعض فى الأصول قد أفاده
كيل ولا وزن لها قد علما
عشرة من هذه الدنانير
منهم ففى بعشرة كما يحد
فالخلف فى القبول عن أئمة
حيث توافقا بهذى العدة
لأنها بذاك لما تتحد

ومن له على امرئ حق حصل
من أوجه جائزة بحضرة
وقد قضى له بذاك دخلا
ثم استحق ماله كان قضى
فليشهدوا له بذاك الألف
فحكمه كأنه لم ينبرم
وإن له عليه من ديون
وقال للشهود للبعض اشهدوا
وما بقى دعوه حتى أطلبه
بالبعض يشهدن مع بعض ومع
لا يشهدوا له سوى بالكل
وصحح القطب المقال الثانى
وذاك كاستخراج بعض الحق
على امرئ ولم تكن من قدرة
وقد أراد عند ذا أن يأخذ
ويمنعن تأدية الشهاده
وفى العروض هكذا بدون ما
ومدع أن له مع آخر
وقد أتى بشاهدين فشهد
والثان منهم شاهد بخمسة
فقال بعض تقبلن فى الخمسة
وبعضهم يقول إنها ترد

قال فلو أنهما قد شهدا
وبعد ذاك واحد قد زادا
لا تنقصر الأولى فتلك الخمسة
وباتفاق أنها ترد
وواحد منهم بذاك قد شهد
كمثل أن يشهد باثنى عشر
ما زاده هذا فكذبته
وإن أتى مدعيا لخمسة
ويشهدن بخمسة ثانيهم
وإن هما قد شهدا بالعشرة
وهكذا كل شهادة أتت
كمدع لمأتى دينار
لكنهم قالوا دراهما فلا
وإن يكن وافقه اثنان
كذلك إن قال ببيع من وصف
أو أنه قال ببيع النعجة
أو بإجارة أو الصداق
فإن من خالف دعوى المدعى
كذلك مدع بأن الحق حل
أو كان الاختلاف في زمان
وإن يك الجانى ادعى موضحا
ويشهد الشهود أنه عفا
جازت شهادة الشهود وبطل
وتبطلن إن قال شخص قتله
أو في مكان حده أو ضربه

بخمسة من أول عند الأدا
شهادة أخرى لها أفادا
بلا خلاف نعلمنه تثبت
إن ادعى لعشرة تحدد
والثان قد زاد على هذا العدد
لأن ذاك المدعى ما أظهر
دعوة مدع وأبطلته
ويشهدن واحد بعشرة
فتلكم الأولى إذا تنهدم
فكلها تبطل في ذى الصفة
تخالف الدعوى التى قد أثبتت
فيشهد الشهود بالمتقدران
يكون قولهم بذاك قبلا
منهم فقد صحت لهذا الشأن
فقال شاهداه ذاك بالسلف
وهم يقولون ببيع الأمة
من كل ما لم يأت بالوفاق
مقاله ليس له من موقع
وقال شاهداه ذاك لأجل
عقدهم كذلك في المكان
أن الولي قد عفا وسما
على كذا من مغرم قد وصفا
بذاك أمر القتل عن هذا الرجل
وقت كذا أو بكذا قد جندله
في رأسه أو قال عمدا أعطبه

قال به فكله تهـدما
 بأنه وقت كذا شخصاً قتل
 اثنان أنه بذا الوقت وجد
 وذلك البيان منه يبطل
 يسقط عنه القتل للذى حصل
 على شهادة إذا تقـدم
 من الشهود حينما كل نطق
 بها ولو تختلف الألفاظ ثم
 منزله زيـدا وحاز المعطى
 له به فذا اتفاق يعتبر
 وقيل لا اتفاق في ذا الحال
 ينطق ذا بمثل ما هذا نطق
 أحد ذين عريياً بانا
 ففسر اللفظ له عـدلان
 تأدية لتلك المعـاني
 يشهد ذا وذاك بالمـات
 من قبل أن يكون حكم وقعا
 قد جاء عنهم وسوى الطلاق
 وإن هما قالا علينا شـبها
 مقالهم إن لم يكن حكم وقع
 لا يشتغل بقولهم والحكم تم
 شهادة فالحكم فيها يجتب
 من بعد حكم ضمنا ما وقعا
 يضمن كله أو النصف فقد
 ومن خلاف جاء للأعلام

أو بخطا وخالف الآخر ما
 وشاهدان شهدا على رجل
 في موضع قد عيناه وشهد
 في موضع قد عينا فيقتل
 وقال وائل بن أيوب الأجل
 وقد أتى في أثر لا يحكم
 إلا إذا ما اللفظ والمعنى اتفق
 وقيل مهما اتفق المعنى حكم
 وشاهد على امرئ إن أعطى
 ويشهد الثانى بأنه أقر
 قيل وذا المختار في الأقوال
 إلا إذا الألفاظ كانت تتفق
 ودل للأول أن لو كانا
 وأعجميا كان ذاك الثانى
 لجاز فالمطلوب في ذا الشأن
 كمثما لو كان بالوفاة
 والشاهدان إن هما قد رجعا
 باطلة فيما سوى العتاق
 وقيل لا يحكم فيهما بها
 أو قد نسينا أو غلطنا يستمع
 وإن يقولوا ذاك بعد ما حكم
 كذلك الحاكم مهما يسترب
 والشاهدان إن هما قد رجعا
 وإن يك الراجع واحدا فقد
 وقد مضى ما فيه من كلام

إلا إذا جار ولو كان جهل
بالجور جاء في حديث علما
كان رضى بالجور حتى ينفذا
أو المجانين أو الحور الخرد
يضمن إن بالعمد جاء ذلكا
في الطفل وحده ضمانه حصل
ومشرك بالله ذى الآلاء
رقبة العبد عليه جملا
عند أناس فالأدا للذين
بمحضر من بعضهم ولو علا
ولو رضى الغائب عن محل
من ذلك الحق عليه أولا
لكان ذاك جائزا إذ لا ضرر
يجوز الأدا بهذى الحالة
على امرئ مكيل أو موزون
جازت شهادة بهذا الموضع
للدين كله إذا ما حضروا
فيحكم بعد ذلك الحكم
بما ينوبه على الإجمال
فيحكم له ولا يحابى
أى من عليه الحق كان سطرأ
لبعضهم والحكم عندها انبرم
إعادة للحكم بعدما خلا
قلنا بلا خلف أتى للعلما
ووارثين جملة له ترك

وما على الحاكم تضمين حصل
فالويل للقاضى إذا ما حكما
ويل لمانع وللراضى إذا
وحاكم على شهادة العبد
أو كان بالأطفال أو من أشركا
وإن يكن لم يتعمد ما فعل
ويلزم الضمان بالنساء
وسيد للعبد فيما قابلا
وإن تكن شهادة لاثنتين
بمحضر يكون من هذين لا
لأنما الحق غدا للكل
كيلا يكون الضرر أو مكر على
فلو رضى جميعهم بما ذكر
ومن يجز تجزى الشهادة
ورجل كانت له ديون
بشاهدين ثم مات المدعى
لبعض وارثيه لكن يذكروا
وإنه للمدعى الذى انعدم
لذلك الوارث فى ذا الحال
أو يعلمن كمية المناب
ويأخذ الباقيون ذاك الآخرا
بتلكم الشهادة التى تتم
إن يعطينهم منابهم بلا
وجوزت تجزئة كمثما
والمدعى عليه إن كان هلك

فليشهدن لرب ذا الدين على
وغرم الحاكم بالشهادة
وإن تكن شهادة مع شهدا
غير مكيل كان أو موزون
فمات من كان له الحق فلا
من وارثي الهالك حتى يحضرا
وتمنعن تجزئة الشهادة
وإن يمت في هذه المسألة
فليشهدوا للمدعى هنا على
وليذكروا بأن هذا الحقا
ويأخذن المدعى إذ بينا
باقى الذين ورثوا من افتقد
ومن له على امرئ دين لزم
فجاء بعض وارثيه وادعى
والمدعى عليه صار منكرا
ويطلب اليمين ثم حلفا
ويبعون للبيان فليحد
بينى على قول لبعض ذكره
والقطب قال الحق عندي أن لا
وقد أتى في أثر إن قال من
أبطلت ما لى كان من شهادة
فإنها تقبل إن لم يكن
وقال قد أبطلت ما قد كان لى
وبعد ذاك قد أتى بها فلا
ومن يبع نصف جنان لرجل

بعض الذين ورثوا من قد خلا
جميع من يأخذ من ذى التركة
على كأصل أو سواء وجدا
لأحد على امرئ مديون
يشهد لواحد به من حملا
جميعهم فيشهدوا بما جرى
عندهم حتما بهذى الحالة
من يدعى عليه بالكمية
بعض الذين ورثوا من رحلا
من جهة الموروث ذا استحقا
بذى الشهادة المؤادة هنا
لو أنه أشهد مع بعض فقد
وذاك ديناراً تمت اخترم
بماله ينوب منهما معا
وما إذا بينة فيظهر
ثم أن باقيةم يبغي الوفا
عليهم ببيانهم ولو وجد
قطع الحقوق باليمين الفاجره
تقطع حقا ذى اليمين أصلا
قد ادعى في حضرة القاضى الفطن
ثم أتى من بعد بالبينة
يقصد نحو رجل معين
من الشهادات لدى ذا الرجل
تقبل بعد ما لها قد أبطلا
أو أنه أعطى له وقد قبل

أو أنه أعطى له مستوفيا
 في أول العقدين حين عقدوا
 أو واهب وجاءنا ينزاع
 بالبيع يدعى لهذا الوصف
 وبعد أن يكون قد حصله
 أن يشهدوا به له مرتبا
 بذلك النصف له قد حكما
 من بعدما الأول قد حصله
 بمرة لكن بمرتبتين
 عن وضعها الأول حين تتبنى
 ينقصا عما له تحملا
 بل مثل أخذ أول يأتي الأدا
 وكان مشهدا على ما قد فعل
 على شهود الأولين جعله
 وللشهود بعد ذا قد صاروا
 بل يشهدوا بواحد من ذين
 كان كذا في أول أمرهما
 مات امرؤ منهم متى الشرا انعقد
 عارضه البائع من بعد أمد
 ويخبرون كيف أمره جرى
 بالموت من شريكه الذي رحل
 فعارض البائع شخصا منهما
 على منابه الذي تعيننا
 لأنما البائع قد باع لكل
 مميزا عن غيره في الأول

وبعد ذاك باع نصفا بقيا
 على شهادة الذين شهدوا
 وبعد ذا أبدى النكير البائع
 فالمشترى ثبوت ذاك النصف
 فليشهد الشهود بالنصف له
 فليدع النصف الأخير طالبا
 فيشهدان ويقولان بعد ما
 وباع نصفا آخر أيضا له
 وما لهم أن يشهدوا بتين
 كيلا تغير الشهادات هنا
 فالشاهدان لا يزيدان ولا
 ولا يغيران شيئا أبدا
 كذلك من يقرض دينارا رجل
 وبعد ذاك آخر أقرضه
 فإنه إن وقع الإنكار
 لا يشهدان قط بالاثنتين
 ويشهدان بعد بالثاني كما
 واثنان مهما اشترى أرضا وقد
 غورث الشريك سهمه وقد
 فليشهدن له شهود الاشترا
 وأنه دار إلى هذا الرجل
 وإن هما هذا الشراء قسما
 في سهمه لم يشهدوا له هنا
 إن له نصفًا من الأرض حصل
 ولم يبيع مناب هذا الرجل

ثم الشهادات فإنما تؤد
وإن يك المشتريان استمسكا
فإن ذاك الأمر قالوا فيه
و من يبيع بشاهدين مالا
بمثل زيد أو ينقص فيه
فعارض البائع من قد اشترى
بما به قد كان أخذ المشتري
أى من زيادة ومن نقصان

كمثل ما تحملت ولا يزد
بذى الشهود كلهم هنالك
تردد عنهم هنا نحكيه
فغير الشارى به أحوالا
كمثل غرس يجلبن إليه
فليشهد الشهود بالذى جرى
وبالذى أحدث من تغيير
يأتو به بكامل اليبان

تغير الشهود عن حالهم

إن شهدا مع حاكم فارتدا
لا يحكمنا بها على المختار
أما الذى نأفق لا يحكم قط
عند الذى يمنع من شهادة
وذلك المرتد كالميت لم
فجوزت شهادة قد أدى
على مقال غير ما تقدا
وإن يكن مات اللذان شهدا
أو قد تحبنا فإن الحكماء
وقال فى المنهج من قد شهدا
أو أنه قد غاب أو قد جنى
بما به على الحقوق قد شهد
لأنه كمثل ميت جعل
بما أتى من منطق الشهود
بقاء من على الحدود شهدوا
حتى يقام الحد فى الحدود
وتركوا شهادة لم يشتغل
قال الإمام القطب فيما عندي
يترك منه ما بقى وليغرموا
وشاهد فرد لما شهدا
فيشهدن من بعد ذاك آخر
وإن يمت من ادعى من قبل ما

أو نافقا من بعد حكم يبدى
لو كان فى المرتد هذا جارى
بقوله ذاك بلا خلف يخط
من كان قد يفعل للكبيرة
ييق له من حكمنا شئ علم
مع حاكم من قبل أن يرتدا
بأنه المختار عند العلماء
أو واحد من ذين زاره الردى
يحكم بالذى لديه قدما
مع حاكم ثم أصابه الردى
فإنما الحاكم يحكمنا
أما الحدود والقصاص فليرد
قال الإمام القطب من شرط العمل
ومن شهادة على الحدود
على شهادة لديهم حددوا
فإن يكن يشرع فى الحدود
بتركهم إن كان فى الحد دخل
إن تركوها قبل ثم الحد
ما كان واقعا عليه منهم
لكونه جاء بها منفردا
لديه فهي منهما لا تهدر
أن يبرم الحاكم حكما بهما

أو مات مدعى عليه أو هما
إذ ليس بالممكن أن يجـدد
ولا يصح أن يضاع المال
وإن يك الحاكم مات أو عزل
فلأخير جائز أن يحكما
لا إن يكن بحدث قد انعزل
وإن يمت من يدعى أو مدعى
وورث الحاكم من قد رحلا
مع حاكم سواه فهو يقطع
واردد شهادة أتت من رجل
لذلك الشاهد هل عندك من
لا إن أتى سؤاله من الحكم
مقابل المختار أن ليست ترد
كمثما ليست ترد إن يكن
وقيل إن الشاهد ما لهم
من حاكم ومدع وإن هم
من دون ما أن يأمرن الثانى
وإن يك الشاهد قد أداها
أى قبل ما أن يسأل الحاكم له
مردودة على الذى قد رفعها
إلا إذا ما كان رب الحق لم
وجاز أن يشهد فيما قد حضر
إلا الأصول فتجوز فيها
حتى تحد بحدود تعرف
فإنها ليست تجوز منهم

ماتا جميعا فيها فليحكما
لذكرها من بعد موت وحدا
وقد درى الحاكم ما قد قالوا
عن حكمه بدون أحداث تحل
بما مع الأول صح منهما
كرشوة زوروجور قد فعل
عليه بعد ما الخصام وقعا
فليأخذن من حيثما قد وصلا
ما بين وارث وخصم يقع
بعد سؤال مدع فى الأول
شهادة لى ولها تؤدين
وذا على المختار والقول الأتم
أن يسألنها المدعى ثم يؤد
حاكنا السائل عما قد زكن
أن يشهدوا إلا بأمر يعلم
قد شهدوا بأمر شخص منهم
تبطل قد حكاه فى الديوان
من قبل أن يسأل فى أداها
أو يسألنه المدعى فباطله
على اتفاق بينهم قد وقعا
يكن بها من قبل ذاك قد علم
لا فى الذى قد غاب عنهم واستتر
عندهم شهادة عليها
فإن هم حدودها لم يصفوا
شهادة على الأصول ترسم

ولا تجوز في الذي قد جهلا
من كل شيء لم يكن معبرا
والسيف في القراب غير ظاهر
وإن يكن من ذاك بعض يظهر
والشاهدان إن هما أرادا
فينبغي لكل فرد منهما
يصلين على النبي المصطفى
ثم يقول قد شهدت بكذا
فإنه يصفه بصفته
ثم يقول الثان منهما كما
وإن يقل شهدت بالذي شهد
فقال بعض العلماء يجزيه
وإن يقل شهدت مثلما شهد
فإنما الأمثال قالوا تختلف
ورجلان اختصما عند الحكم
يكلف الحاكم من كان ادعى
فإن تكن لديه من بينة
وإن يقل بأنها لغائبه
فليعطه الحاكم في ذاك أجل
وهو على مقدار بعد البينة
فإن يكن أحضرها عند الأجل
وإن يكن لم يحضرها حكما
إلا إذا جاء بعذر قبلا
وذاك ما لم يعلمن مطول
وإن أتى بشاهدين فبطل

كقصعة من الشعر مثالا
من الأواني لا إذا ما عبرا
وهكذا الطعام في المطامر
فإنها جائزة تعتبر
قد قيل أن يقدم الإشهادا
من قبل أن إشهاده قد قدما
صلى عليه ربه وشرفا
وإن يكن لم يحضر لديه ذا
كما يدلنا على معرفته
قال به الأول إذ تكلمنا
به فلان فالخلاف قد وجد
ذاك وقيل غير مجز فيه
به فلان هكذا ولم يزد
فليس يجزيه على قول السلف
والمدعى عليه أنكر الكلم
أن يأتيه ببيان سمعا
يأت بها للفصل في القضية
أتى بها من حيث كانت ذاهبه
يأتى إليه ببيان قد قبل
وقربها من مدة معينه
فقد وفا بما عليه قد جعل
عليه في الحال ولو تبرما
فإنه يزداد مع ذا أجلا
وأنه مقصده التطويل
مقالهم لأجل داع قد حصل

وبعد ذلك ادعى أن معــــه
فإنه يؤجلن أيضا أجل
ثم ادعى أن له غيرهم
فإنما حاكمنا عليه
يحضر ما له من الشــــهود
وجاءنا في أثر قد رفعنا
أجله حاكمنا تأجيلا
فإن يكن جاء بها عند الأجل
بمحضر الخصم أو الوكيل
أولا فإن القاضي يسمعها
وبعد يحتج عليه فمتى
كمرض أو مثل موت من لزم
فليأمرن ذلك أن يردّها
وإن يك الحاكم لم يعذره في
فلينفذ سماعها عليه
وذاك من بعد احتجاج قد خرج
فيما عليه صح عند الحاكم
ومدع ما مع سواه حصلا
ما لم يكن ذلك فاحشا مضر
وإن يكن في جمل أو عبد
فربه يؤمر فيما قيل
والمدعى يؤجلن قــــدرا
وهكذا من يدعى إبراء
فإنه يؤجلن ليحضر
لكنه في مدة التأجيل

بينه وجاء يطلب السعه
فإن أتى بها وقولها بطل
وشاء تأجيلا ليأتى بهم
يحتج في الثالثة تأتيه
بلا زيادة على التــــمديد
وأن من بينه قد ادعى
ويكتبن تأجيله المفصولا
يسمعها حاكمنا بلا مهل
إن كان قد وافاه للتأجيل
ممن أتى ثمت يكتبنها
جاء بعذر في تخلف أتى
قيامه به كوالــــد وأم
ليحضر الخصم هناك عندها
غيابه ذاك وفي التــــخلف
إن كان قد عدلها لديه
عليه إن كانت لديه من حجج
فينفذ الحكم بأمر جازم
يؤجلن قد قيل ما تأجيلا
فإن يكن ضر فيمنع الضرر
أو في متاع ادعاه يــــدى
أن لا يغييه ولا يزيلا
يمكنه بينه أن يحضرا
من نحو دين لازم قد جاء
بينه بصدق ما قد ذكرنا
يلزمه يحضر للكفيل

فإن يزيّفوا لـذا البيان
يؤجلن بقدر ما يكفيه
بأنه إن لم يكن قد أحضرا
فإنه من بعد ذاك تبطل
وقال بعض أكثر الآجال
واحتج في الثالث أن لا أجلا
ثم عليه ينفذ من حكما
قال ابن محبوب يؤجلنا
ويطلبن أجلا بدون حد
وإن يك البيان ذا لم يحضر
فإنه يؤجلن له عدد
وقال في الثالث من آجال
بآخر الآجال كي تأتيني
فإن مضى وبالبيان ما أتى
وكل ما يجوز فيه الخبر
فرجعوا عن قولهم وأحجموا
من أثبتوا بقولهم ذلك له
وإن هم لم يرجعوا إلا متى
غذلك الحاكم لا يشغل
وإن يقل من أهل جملة نفر
وقال بعد ذلكم اثنتان
فالقول من هذين قالوا جائز
وإن يكن قد قال هذا الأما
وقال أهل الجملة الأوائل

واحتج أيضا ببيان ثانى
لكن تقام حجة عليه
بينه لأجل تقررا
حجته وقوله لا يقبل
ثلاثة يعطى لهذا الحال
أكثر من هذا لدينا حالا
ما صح عنده بحكم جزما
مادام يأتيه ويطلبنا
حتى يرى كل بيانه نفد
عند تمام الأجل المقرر
ثلاث مرات وعنهما لا يزد
إني أجلتك بالإمهال
بكل ما لديك من تبين
فلينفذ الحكم كما قد ثبتا
من أمناء إن له قد أحضروا
من قبل أن يقعد فيه الحكم
فليشتغل بقولهم لا يهمل
أقعد حاكمنا وأثبتنا
بقولهم وحكمه لا يبطئ
ثلاثة فلان مات وقبر
حى ومأمونان كانا ذان
وذلك بالحياة أيضا فائز
إن فلان مات ثم دفنا
حى فإن القول منهم باطل

رجوع الشاهدين عن الشهادة

وشاهدان شهدا أن عمر
وكان قبلا مسها وقد حكم
وبعد ذاك رجعا فالقاضي
وضمنا للزوج ما قد أصدقا
وإن هما على الطلاق شهدا
ورجعا من بعد موته فلا
وإن يكن مات الحليل وهنا
بأنه طلق للفتاة
وبعد عن قولهما قد رجعا
ومدع بأنه قد فادی
وقد أتى في ذاك بالبيننة
وبعد ذاك الشاهدان رجعا
لهذه الفتاة ما قد أذهبها
وغير جائز لها أن يرجعا
وذاك في الأحكام بين البشر
إلا إذا ما كان بالمراجع
كذا الفتاة ما لها أن تجعل
في الحكم أو مع ربها باريها
إلا يرجعة تكون أو على
وإن تكن على الحليل تدعى
أو ادعت بأنه فاداهـا
فحكم الحاكم بالطلاق

طلق زوجته سليما ثم مر
بذلك الطلاق قاضينا الحكم
لا يشتغل والحكم منه ماضى
لزوجته حيث غدا مطلقا
والزوج حتى حين ذا منهم بدا
ضمان في الإرث الذى قد حصلا
قد شهدا من بعد موت وفنا
من قبل ذا ثلاث تطليقات
فضامنان إرث تلك أجمعـا
على رضا زوجته سعادا
ففرق الحاكم بعد الحجة
فضامنان للذى قد أوقعـا
لها من المهر وما قد خيـبـا
من بعد تفريق هناك وقعا
وبينه وذى الجلال الأكبر
أو بنكاح آخر قد أوقعه
له إليها إن أتاها سبلا
لو علمت رجوع شاهديها
تزوج بعد الذى كان خلا
بأنه طلقها في موضع
وبينت هذى على دعواها
أو بالفدا على الحليل الراقى

وبعد ذاك الشاهدان رجعا
 من حيث أن لا يجعلن سبيلا
 لو شاهداه عند ذا لم يرجعا
 ومالها تزوج أو تعلمها
 أو تعلمن بأنه فاداهما
 وزوجها ليس له أن ينكحها
 حتى تبين منه هذى الغانية
 أما إذا كان هو الذى ادعى
 وجاء بالبليان فى الذى ادعى
 فإنها تعتد فى ذا الحال
 ويرجع الشهود فى الشهادة
 وليتزوج أختها إن تمت
 وشاهدان شهدا أن لرجب
 فحكم الحاكم بالشهادة
 فإنه بذاك لا يشتغل
 وما نشأ عن ذلكم من غلة
 ولم يكن عليهما مما نما
 وشاهدان شهدا على رجل
 فقتل الولي من قد شهدا
 وبعد قتل كائن قد رجعا
 وإن يكن منهم فتى قد رجعا
 وقيل مهما رجعا فليغرما
 وإن يك الراجع واحدا يؤد
 وإن هما قد شهدا على رجل
 فحكم القاضى على العاقلة

فإن للزوج لها أن يرجعها
 عليه هكذا الفتاة قتيلا
 إن لم يكن هذا طلاقا أوقعا
 أن فتاها بالطلاق قد رمى
 وأنها قد بلغت مداهما
 خامسة أو أختها موصحا
 وبعد ذا جاز له علانيه
 ذاك الفداء أو طلاقا أوقعا
 والشاهدان بعد حكم رجعا
 وتعتد التزويج بالرجال
 أو أنهم لم يرجعوا بحالة
 عدتها فما هنا من حرمة
 على سعيد ألف دينار ذهب
 ورجعا فى ذاك بعد مدة
 ولسعيد ضمنا ما ييذل
 ومن نما قبل حصول التوبة
 من بعد أمر التوب شئ لزمنا
 بأنه تعدية شخصا قتل
 عليه بالقتل هنا تعمدنا
 فيقتلن للذى قد صنعا
 فإنه يقاد حتى يصرعا
 لدية توزعن بينهما
 جميعها ونصفها قول ورد
 بأنه بخطأ شخصا قتل
 لأجل قولهم ببيذل الدية

فرجعا فبهما لا يشتغل
وليغرمما هما لتلك العاقلة
أربعة قد شهدوا على زنى
فرجم الإمام ذلك الرجل
وما لهم إرث إذا ما كانوا
وبعضهم يقول ما عليهم
وإن يك الراجع بعضا ضمنا
، إن يكن ذلك ليس محصنا
فرجعوا من بعد ذاك ضمنوا
وإن يكن مات بجلد أو هنه
كل شهادة إذا ما رجعا
أو أنه لأجل نسيان طرا
ما كان تالفا بها من كلما
وإن يكن لذلك القاضى ظهر
بطلان تلك الشهادات فما
لكن إذا ما الشيء كان قائما
وإن هما على طلاق شهدا
فرجعا فإنهما ! الأول
وقيل ما لم تتزوجنا
وقيل لا ترجع بعد ما حكم
لو أنها لم تتزوج بأحد
والشاهدان لازم عليهما
وهى مع الزوج الأخير باقية
وإن تكن أرض لدى إنسان
وأبه من أبه أيضا إلى

ولتغرم العاقلة الذى فصل
ما دفعته من ديات كامله
من رجل وكان ذاك محصنا
فرجعوا فليقتلوا لما حصل
ممن له الإرث غداة مانوا
قتل ولكن دية فليغرموا
منابه من دية لما جنى
فحده الإمام جلدا للزنى
لأرث جلده كما يعين
فيغرمون الدية المكونه
شاهدها عنها لسهو وقعها
فإنه لغارم بلا مرا
ليس به حكم القصاص لزما
من بعد ما أنفذ حكمه ومر
عليه من غرم لذاك لزما
فإن رده يكون لازما
وقد تزوجت سواء أحدا
ترجع فيما قال بعض الأول
فإنها إليه ترجعنا
لها بتطليق وجبها انصرم
إلا برجعة كتجديد يحد
غرم الصداق كاملا متمما
لا تنزعن منه هذى الغانيه
آلت إليه من أبيه الفانى
ثلاثة الأجداد هذا وصلا

فإنها جائزة في بابها
من غير آباء له واتصلا
أيضا يكون في الذي قد نقضى
له أو الإرث ولما يزد
تشهد بالملك وفيهم لا تعد
إلا بقول وبيان صدق
ف قيل جائز بأن يشهد له
بل ينطق الشاهد حين سئلا
فيحكم له به لأجل يد
له أو اشتراه ثم ذهب
له بوجه ما ومعه حصلا
من ذا فيحكم به من قد حكم
بالقطع إنه له ولا يلم

فمن له يشهد بعد ذا بها
وهكذا الميراث مهما حصلا
وحكم غير الأرض حكم الأرض
وقال بعض يشهدن باليد
واليد في غير بنى آدم قد
فليس من شهادة بالرق
والشئ إن في يد شخص حصله
بأنه له وبعض قال لا
بأنه في يده ولا يزد
وإن يكن يعلم أن قد وهبا
أو أنه ورثه أو دخلا
فقال بعض يشهدن بما علم
وقال بعض جائز يشهدن ثم

استيداع الشهادة

على جوازه وبعض يحجر
وذا كمثله مرض وسفر
ويمنعن في غير ذا المذكور
بعض جوازه ولم يضيقا
أصحابنا جوازه معتبرا
لعظم شان ذين في الوجود
لأحد كان له استحقا
حتى غدا مسافرا أو قد هلك
لأنما التصنيع لما يثبتا
عليه أن يستوثقن لما عنا
إلا بإذن ربها فهو اشترط
شهوده صارت وحق عهدا
من كان الإشهاد له فذا لزم
ثلاثة الأيام أو ما قد كثر
بأن يخاف الموت منه أن يصل
صاحبها في وضعها في المؤمن
لديه قبل أخذ إذن معتبر
يخبر ربها بمن يستودع
كيلا يضيع والحقوق تهدرا
هم الذين قد يقومون هنا
أمانة لربها ويوصلوا
مع حاكم قدمه الأعلام

والخلف في جوازه والأكثر
وبعضهم أباحه لضرر
ونحو هذين من الأمور
والأكثر اختلفوا فأطلقا
وفي الشهادات جميعها يرى
إلا لدى القصاص والحدود
أيضا وذاك الحد ليس حقا
وإن يكن إيداعها هذا ترك
فما عليه فيه شيء قد أتى
منه بل الذي له الحق هنا
وذلك الإيداع لا يجوز قط
لأنها أمانة له لدى
يستودعها في الذي به علم
وجائز بدون إذن في سفر
والمرض الشديد مثله جعل
أو انقطاع القول قبل الإذن من
أو خاف أن لا يلتقى حال السفر
فواجب على الذي قد يودع
إن كان قد أمكنه أن يخبرا
وقيل لا يلزمه فالأمانة
بما يليق بهم فيحملوا
ويشهدن بها كما تقام

بأن يقول مودع فيه متى
عندى شهادة على الثبات
حيث يكون في الأداء يلزم
ويخبرن بأن ذى الشهادة
لا تودعن شهادة ممن شهد
وهكذا لا تحملن إذ تحمّل
وجائز في قول بعض الفطناء
وذاك في المال وأخذ منهم
وجاز أن يردها من تودع
وذاك ما لم يتوار البعض عن
لأنه إن كان قد توارى
أمكن أن يكون قاضيهم حكم
وإن ذا المودع فيه أودعا
فذلك الحال يؤديهم إلى
وصورة استيداعها يقول من
إنى قد شهدت أن لذا الرجل
وإن ذاك كائن من قبيل
فإن أراد منكم أن تشهدا
والأولون إن هم قد نزعوا
غالآخرون ما لهم أن يشهدوا
وما على من أودعت لديهم
إذا هم قد شهدوا عند الحكم
بأن يقولوا للذى قد يحكم
وجائز أن ذكروا من شهدوا
يودعها الواحد في اثنين

أراد أن يبلغها ويثبتها
أو أنها تكون بالصفات
ذلك في شهادة تقدم
شهادة الإيداع لا زياده
إلا مع الأمين في دين الصمد
إلا من الأمين ممن يقبل
أن يودعنها عند غير الأمناء
كما الشهادات تجوز بهم
فيه إلى الذى لها قد يودع
بعض من الاثنين أو ينتقلن
بعضهم عن بعضهم وسارا
بتلك أو سواء والأمر انحسم
ذلك في سواء أيضا وسعى
أخذ الحقوق مرتين بالولا
يودع للمودع فيهما علن
على فلان ألف دينار مثل
كذا كذا يذكر باللفظ الجلى
له بما قد قلته فلتشهدا
قولهم وعنه كانوا رجعوا
إذ حملوا من عندهم ما وجدوا
أن يذكروا من أخذها عنهم
لكن هم يبينون القول ثم
شهادة الإيداع ما نرويكم
من عنده بلا لزوم يوجد
قالوا وفي أكثر من هذين

وهم جميعهم ولو قد كثروا
لأنهم عن واحد قد حملوا
وهو سوا أودعهم هذا وذا
أو أنه في غيبة أو أودعا
ويودع المريض كالمسافر
في واحد إذا هم لم يجدوا
وإن من عن ذين قد تحملا
فما له يخبر في حين الأدا
كيلا يؤول ذا إلى بطلان
لأن قول واحد عن واحد
وأنه إن لم يخبر لأحد
توهم الحاكم أنه حمل
فيحكم بقوله مع آخر
في عدم الإخبار عند من حكم
لأنه قد صحت الشهادة
أما أخو الحاكم فليس يقبل
وأنه عن واحد قد حملا
ويضمن عند ذي الجلال
إن كان قاصدا بإخبار فعل
وحامل عن المريض فمري
أو كان عن مسافر قد حملا
فما له يشهد بالذی حمل
وقال بعض واحد في واحد
في كل شيء جائز أن يودعا
فأول القولين قول مسلم

فإنهم عن واحد يعتبروا
فقولهم كقوله لا يفضل
بحضرة البعض مع البعض كذا
جميعهم بمرة وأسمعا
ونحو هذين لداع ظاهر
هناك إلا واحداً من يشهد
لأجل ضيق واضطرار حملا
بأن إيداعا به ما شهدا
مقاله مع حاكم المكان
يعتبرونه كنصف شاهد
بأن إيداعاً به ما قد شهد
شهادة لا مودع فيه رجل
وليس من إثم على هذا جرى
بذلك الإيداع في نص الكلم
لديه بالإيداع قد أفاده
له إذا أخبر كيف يحمل
فقوله ذلك مما أبطل
إن آل أمره إلى الإبطال
إبطال ما من الشهادات حمل
من مرض كان له قد يعترى
وذاك من أسفاره قد أقبلا
إن كان واحداً إذ العذر انعزل
يستودعن أى شاهد في شاهد
فيه وذاك عن ضمam رفعاً
أبى عبدة الأجل العلم

يستودع الواحد للشهادة
وهكذا أربعة تستودع
وقيل جائز من الثمانية
وفي أقل وإذا مات أحد
فما لمن كان بقى أن يشهدا
وتودع المرأة في ثنتين
وجائز أن يشهدن الحى عن
بأن يقول إننى لأشهد
في إنما محمد قد أشهده
كذا كذا فتلك صورة الأدا
ويقبل الحاكم للبيننة
وعن نساء يقبلن لو كنا
وهكذا عن الذى لا يقدر
وعن إمام وعن القاضى الأجل
وقيل لا يقبل عنهما متى
وامرأة قد أشهدت لرجل
وزينب فقيل ليس يقبل
كمثلما لو مات قاض فى بلاد
بأنه قضى لعمرو بكذا
وقيل فى مشهد اثنين على
ثم أتى وقد نسى والشهادة
فإن ذاك منهما لا يقبل
قلت إذا الأول قد كان ادعى
فلا أرى قبول قول منهما
فإن فى الإخبار عن خير الورى

فى اثنين والاثنان فى أربعة
فى ضعفها وفوق ذاك يمنع
فى ستة العشر وعنهما راقيه
أو جن أو قد غاب من هذا البلد
لأنهم كمثل واحد بدا
ورجل يكون مع هاتين
ميت إذا كان لذك يحملن
أن فلانا قد أتانى يشهد
أن عليه لأخيه مسعده
وغيرها عن بعضهم قد وجدا
عن مثلهما إن تلك كانت غابت
فى البلد الذى به شهدنا
فى مجلس الحكم لديه يحضر
أن ولى الحكم سواهم فى المحل
ما فى بلاد الحكم كانا ثبتا
على رضاع كان منها لعلى
عنها سوى عدلين إن هم حصلوا
وواحدا أشهد عنه لم يزد
لم يجزعه غير عدلين لذا
شهادة وبعد ذاك ارتحلا
قد حفظا ما لهما قد أشهدا
عن ابن محبوب الرضى ينقل
نسيان ما حملة وأودعا
عن الصواب خارجا مقتحما
قبول مثل ذاك حينما جرى

إذا نسي الراوى رواية نقل
فإنها تقبل في قولهم
نعم إذا أنكرها من أودعا
كأن يقل إنى ما أودعت قط
وامرأة شاهدة في حال
مثل شهادة بها الرجال
فيشهدن من بعد موتها رجل
قيل وبعض العلماء منعا
بأن يكون خبر عند رجل
أو كان مما ليس يرجعنا
مع غيره فإن يكن قد أوقعا
وقد حكى القطب عن الديوان
إلا بمشهور هلال الرؤية
وبعضهم يقول جاز ينقل
وذاك في التهمة ممنوع بأن
يتهمن شخصا بأنه عدا
فإنه لا يودعن للتهمة
والجرح مثل أن يزكى المؤتمن
أو يشهدن له لقد زكى ثم
فذاك لا يودع للتزكية

وقد وعاهها عنه من لها حمل
وذا كمثل ذاك فيما أعلم
فإن من هذين ذى لن يسمعا
في ذين شيئا فكلهم سقط
يقبل منها ما أتت من قال
ليس لهم شأن ولا اتصال
عنها فحجة وقوله قبل
في تلكم الأخبار أن يستودعا
مما يعود لخصومة مثل
لها فمما له يودعنا
لم ينتقل عنه ولم يرتفع
النقل لا يجوز في ذا الشأن
ثلاثة تكون عن ثلاثة
في كلما المشهور فيه يقبل
يكون إنسان هناك مؤتمن
على امرئ أو ما له تمردا
كذلك الكلام في التزكية
لرجل أو أنه يجرح
أو أنه جرح عند من حكم
وهكذا الجرح بهذى الصفة

الخبر

قد قيل نقل الخبر المبين
والموت إن لم يك نكر ينتسب
فإننا لا نقبلن الخبرا
شهادة على خلافة النسب
لو لم يك الإنكار في القضيـه
في هذه الخلافة التي ترى
فالقول بالإخبار فيها ممتنع
من حيثما ثبوتـه كان استقر
لو أنكر الراهن ما كان نقل
قد كان مقبوضا لدى من ارتهن
واقصر الأشيـاخ في الديوان
على خلافة ورهن رهنا
شخص بأن ذا أبوه مسرعا
فما على المنكر من أيـمان
يشـتغلن ببيان حـصلا
وكان معروفا بهذا البلد
في السن منه أمره قد ظهرا
أو لم يكن يمكن غيما قد ظهـر
فإن ذاك ظاهر البطـلان
ويـدعيه زوجها له ولد
إن كان معروفا بأنه وضع

يجوز من مؤتمنين اثنين
فصاعداً على نكاح ونسب
فإن يك الخصمان قد تـاكرا
إلا لدى شهادة كما تجب
أو ولد وهكذا الوصـيه
وكان بعضهم أجاز الخبرا
ما لم يقع تـاكر فإن وقع
وجائز في الرهن أيضا الخبر
كذلك من حيث ثبوت للأجل
قالوا وذا لأجل كون ما رهن
قال ابن يوسف الأجل الشان
على جواز خبر من أمنـا
وقد أتى في أثر إن ادعى
وأنكر الثاني بلا بيان
كذلك سائر القـرابات ولا
من مدع بنوة من أحـد
أنسابه أو من يكون أكبرا
أو كان ذا مساويا لمن ذكر
أن يلدن هذا لـذاك الثاني
والطفل إن لدى فتاة قد وجد
فأنكرت فنكرها لا يستمع

من بعد ستة من الشهور
 كذا الفتاة تدعى في نسلها
 فأنكر الزوج فلن تسامعه
 أكثر من ستة أشهر وفا
 والقطب قال وكذاك فيه
 إن يكن الوطء من الحليل
 قال وقال البعض لو لم يكن
 وجاز أيضا خبر من أمنا
 وعيبة من غائب وحضرة
 وفي ثبوتها بأن قد قالوا
 ونزعها أى يجبرون إن وقع
 أو قام بالدفع لها المضرور
 ويقبلن في القصاص الخبر
 وقيمة العناء في الإجارة
 في الأصل لو هناك إنكار حصل
 فيخبرون أن من كان جنى
 أو أن ذا له قصاص ثبتا
 ويجبرون أن ذا لذا جرح
 وإنما عناء ذا الأجير
 كذا كذا أو إن هذا قد قبض
 أو إن ذا له على هذا عنا
 ويخبرون عن مواشى حمدا
 أما إذا ما في العروض تقسدا
 لأنما العروض قد تنتقل

من يوم تزويج بها مشهور
 بأن هذا ابنها من بعلاها
 ونكره إن سكنت هذى معه
 أو أنه على الفراش عرفا
 لو لم تكن تسكن ذى لديه
 أمكن للفتاة في المعقول
 بينهما الوطء غدا بالممكن
 في قسمة إذا رووها علنا
 كذاك في الحدوث للمضرة
 قد ثبتت كذا ولا تحال
 حكم عليها أنها لتتزع
 لو أنه قد وقع النكير
 من أمنا وفي جروح تبصر
 وهكذا الإفساد من ماشية
 فقولهم يقبله القاضي الأجل
 قد أخذ القصاص منه علنا
 على فلان أو على هذا الفتى
 وإنه أعطاه أرشا كان صح
 قومه العادل بالتقدير
 عناه من خالده وقد نهض
 وهو كذا كذا وقد تعينا
 بأنها قد أفسدت أصل عدى
 فليس يجزى دون ما أن يشهدوا
 فالضعف فيها من هناك يحصل

وتجزين عنه بكل حالة
لو أنه قد وقع الإنكار
إن لم يصح لهم عند النظر
مع النكير خبر ويتضح

وخبر يجزى عن الشهادة
حيث تصح تلکم الأخبار
وجائز فقط ذلك الخبر
أن يشهدوا وذاك حيث لا يصح

مشهور أهل الجملة

وهو ثلاثة من أهل الجملة
وفي إياس ونكاح العرب
وهكذا في رؤية الهلال
أو يقع الإنكار ما بينهم
من قبل تبليغ لمشهور يعد
كنا قتلنا لسعيد أو حمد
أودية له يسلمونا
بذا وقسم ما له فلا يقع
وقيل كل ذاك جاز بهم
على فلان أو له واريننا
فكل ذاك لا يجوز بهم
إلا مقال قد دفناه هنا
فعلا لغيرهم فهم يكدبوا
إن يعرفن الولد الذي نسب
لرجل من زوجة له تحد
بأنه فلان الفلاني
وامرأتان قول كل يقبل
ثلاثة الرجال في ذى الصفة
هو الفلاني فلان بن فلان
فإن يكن فان قولهم يرد
شخص وقالا إن هذا الرجال
أنسا به لأجل ما عنهم أتى

وجوز المشهور دون مرية
في موت غائب ثبوت نسب
وفي إمامة وفي الأميال
وذاك ما لم تقعن التهم
فيما يكون فيه حق لأحد
وأهل جملة إذا قالوا لقد
فإنهم بذاك يقتلونا
أما نكاح زوجته فممتنع
وهكذا بالموت ليس يحكم
وإن يقولوا إننا صلينا
أو ذاك نعشه كقبر يرسم
وجاز في ذلك قول الأمناء
وأهل جملة إذا ما نسبوا
وجاء في الآثار يثبت النسب
بأنه على فراش قد ولد
أو أمة أو يشهدن اثنتان
نجل فلان أو يكون رجل
أو يشهدن من أهيل الجملة
إذا يقولوا إن هذا الرجال
إن لم يكن هناك ريب قد وجد
واثنان مأمونان يشهدا على
لهو فلان بن فلان ثبتا

فليس من شغل بمن يحول
 كان أميناً أو سوى أمين
 وهكذا الكلام مهما تثبت
 والأمناء كأهل جملة إذا
 وعن شهادة لهم على النسب
 وأهل جملة يقولوا هات
 أو ذا أخو فلان أو ذى أمه
 فهذه شهادة لا تقبل
 وإن يقع في خبر المشهور
 من قبل تبليغ أتى أو عنده
 إن آخر الحاكم منه النظرا
 أو رده لأجل أمر قد ألم
 من قبل أن يقبله فها هنا
 أما إذا ما أبلغوه الخبرا
 فحدثت من بعد ذلك التهم
 بعد قبول ذاك في أمر وقد
 فأنكر الخصم لذلك الخبر
 قبل خصومة لهم فليمضى
 لأنما قبولها تقبدا
 أقل مشهور لدى البيان
 وامرأتان ويقال رجل
 وذا على مقال من كان يرى
 وشرطهم بأن يكونوا عقلا
 وجوز الأمين مع اثنين
 وقيل في النساء لا يقبلنا

أنسابه عن ذا ولا من يعدد
 إذ صار ثابتاً بالأولين
 أنسابه يوماً بأهل الجملة
 ما رجعوا عن قولهم من بعد ذا
 فليس من شغل بهم ولا تصب
 زوجة عامر على بتات
 أو خاله أو جده أو عمه
 منهم وبالجواز قول ينقل
 شيء من التهمة كالنكير
 لم يقبلوا كذلك أيضا بعده
 في قولهم وللقبول أخرا
 فيحدث الإنكار بعد كالتهم
 لا يقبلنه لأجل ما عنا
 وقبل الحاكم منهم ما جرى
 أو وقعت خصومة عند الحكم
 يرجع للإخبار ما كان يحد
 والقاضي كان قابلا لما ذكر
 أخبرهم فمالها من نقض
 من قبل إنكار متى ما اختصما
 ثلاثة وقيل بل اثنان
 وأربع من النساء تحصل
 إجازة النساء فيما شهرا
 أحرار فالعبيد لما تقبلا
 من أهل جملة بدون مين
 في خبر المشهور وحدها

وقد مضى الكلام في ذلك في
وجاء في المشهور يكفى اثنان
والحد في الشهرة أن ينتشرا
حتى يصير ليس من إنكار
بحيث أن لا تدفعن في وقتها
لكثرة الأولى لها قد نقلوا
وقيل لا يصح حتى يأتي
لأنما المخبر شاهد فلن
والخلف في عداد أهل الشهرة
ثلاثة أو خمسة معتبره
وعشرة واثنان في مقال
وبعضهم يقول أربعونا
وقيل بل كعد أهل بدر
وهم ثلثمائة وعشـره
وجاء في الآثار عن أبي الحسن
بأن ذى النخلة للنعمان
وثالث لو كان ذا في غير ما
ولم يكن يسمع من إنسان
فواسع أن تشهد بالنخلة
وبعضهم يقول في الأموال
وكتب الإمام راشد الأجل
بأنما الأطماع في الناس نمت
يلقون أيديهم على أموال
فالوجه أن تأمر من ينادى
بأن كل أحد يلقي يدا

باب الصيام فبذاك فاكنتي
في قول بعض الناس جملين
ذا الأمر ما بين الورى ويظهرا
عليه من تواتر الأخبار
ولا يكون الريب في صحتها
لو لم يكن فيهم ثقات عدلوا
لديهم بعض من الثقات
يقبل إن لم يك ذاك مؤتمن
ومن بهم تتم مهمما أتت
وقال بعض العلماء هم عشرة
وقيل عشرون على كمال
وقال بعض العلماء سبعونا
وصحب طالوت بيوم النهر
وفوقها ثلاثة مقدره
بأنه إن قال واحد زكن
وبعده قال بـذاك ثانى
مجلس واحد لمن تكلم
بأنها لم تك للنعمان
له لقول هذه الثلاثة
ليست تصح شهرة بحال
نجل سعيد من أئمة الأول
في مال بعضهم وزادت وطمت
ناس ويدعونها بحال
ويظهر الحجة في البلاد
في مال غيره بلا حق بدا

بأنه ملك له يحويه
لا يطلبن منه بيان فيه
لقول أهل البلاد المشهور
تكن هنا مقصرا أو مهملا
فكان هذا الأمر رأياً قد وقع
وانحسم الفساد من ذى المسألة
مع أحد باسم شخص واسم أب
فجائز بذاك يشهدنا
قد كان مشهورا كما تقدا
أباه لكن بسماع شـهرا
سلالة الخطاب من دون مرا
أبى قحافة لدينا ثبتا
طالب ندرى صدق هذا النسب
ذاك بشهرة وسمع قد وصل
عليه والقطب له قد رفعا
فى قود حد قصاص قد يخط
والحق للعباد أيضا جائى
يذوق فيها الجانى سوء ماجنى
لمسلم على ديانة حمل
بالجهـر ذاك أو يكن بغيلة
والشارى والولى إن لقيه
من حجة إذا عفالم يقتل
قتلا بحكم الشرع يلزمه
أو زائدا وعرفوه طرا
فإن للجيران فى ذا الأمر

ثم يجوزه ويدعيه
فإنه يعاقبن عليه
بل يرجعن فى هذه الأمور
فاعرف لذا واعمل به حالا ولا
حتى يزول الظلم حالا والطمع
لذلك الإمام قد وفق له
وإن يكن مشتهرا أمر النسب
ولم يكن أباه يدركنا
بأنه ابن فلان مثـلما
لو لم يكن رآه ذا ولم يرى
كمثما نعرف نحن عمرا
ونعرفن أن أبا بكر فتى
وهكذا أيضا على بن أبى
ولم نكن نراهم لكن حصل
وقد أتى فى أثر قد أجمعا
بأنما الشهرة لا تجوز قط
لأن فيها حق ذى الآلاء
فأصلها عقوبة من ربنا
إلا الذى قالوه إن من قتل
يجوز قتله بأمر الشهرة
يقتله الإمام أو واليه
أو غيرهم وليس فيه للولى
فعفوه لا يسقطن عنه
ونازل عند أناس شـهرا
بأنه الأزهر نجل عمرو

أن يشهدوا بأنه فلان
والتوارثان مهما قتل
أو علموا بعدم التسابق
وجاء ترخيص هنا ان يعمل
وعلمنا الحاصل بالمشهور
ولم يكن يحتاج ذاك للنظر
لأحد لم يك تمييز يتم
وقال بعض نظري عرفنا
أيضا على مقدمات حاصله
وهي التي تحقق كون الخبر
أى كونه أخبار جمع قد وقع
تواطؤ منهم على فعل الكذب

نجل فلان ذلك الإنسان
لم يعلم المقتول منهم أولا
توارثا كمثّل أهل الفرق
بقول من كان لهم قد قتل
قد صححوا بأنه ضروري
لأنه يحصل دون ما شجر
لديه من هنا ضرورة علم
لكون ذاك العلم قد توقفا
عند الذى يسمع ثم عقله
على تواتر يجيء مشتهر
وكون ذاك الجمع ممن يمتنع
وكونه عما يحس منتسب

الفرق بين الشهادة والخبر

بأنها قول بحيث يلزم
يعنى ثبوت الحكم دون وهم
من كان قد قال به من الملا
تخرج منه حالة الرواية
تختص مع حال الأداء البين
أن يحكم بمقتضاها ملتزم
مراده القبول دون وهم
أن يحكم بما هناك قد سمع
قاض لأن الحاكم العالى المحل
بيانه فى نظمنا متمما
أى ثبتت عدالة محصله
لكونه بأمرها قد علما
ذاك بلا شك ولا نكران
فرق ثمانا من سنين تحسب
وأسألن أحبار كل جهة
من تدين كى يبين لى ما قد حصل
شرط الذكورية والحورية
عند الروايات وبعض منه قط
تصورا لتين لا ما قلتم
فإنه فرع تصور علم
عن الرواية التى قد ثبتت
بعض من الأعلام أرباب الفطن

شهادة عرفها بعضهم
على أذى الحكم ثبوت الحكم
بمقتضى السماع مهما عدلا
فأول التعريف فى ذى الصفة
لأنها لم تك بالمعين
فلم تكن موجبة على الحكم
وقوله سماع ذاك الحكم
أى يقبل الحاكم ذلك الورع
وقال حاكم هنا ولم يقل
أعم من قاض كما تقدا
وقوله إن عدل القائل له
لذلك القائل مع من حكما
أو أنه يعلم بالبيان
قال القرافى أقمت أطلب
بين شهادة لهم رواية
وأطلبن تحقيق ماهية كل
فيخبرونى أن فى الشهادة
وعدد وذاك ليس يشترط
فقلت إنما أريد منكم
أما اشتراط ما ذكرتموه ثم
وخرج تمييز شهادة أتت
قال إلى أن قد وجدت الفرق عن

وهكذا إخبارهم أيضا متى
ورؤية الهلال من رواية
لأنما ذلك إخبار علم
أى عن وجوده كذا الإخبار عن
لو أثبتت هذى الروايات هنا
إذ كونها جاءت على أمور
أما هلال الفطر من شوال
إذ مقتضى ذاك براءة الذمم
ومن يرى ما مر من إيدان
هلال شهر الصوم والولاية
فإنه يشترط فيه العدا
وانتفقوا بأنه ليس على
ليسمع الشهود في مكان
ومن عليه البيّنات قد لزم
ويحمل الوصى لليتيم
وعاجز أن يحمل البيّانا
فخصمه مخير ما بين أن
وبين أن يكتب ذو الحكم إلى
ويبعثن بما يصح عنده
وإن ذاك يتعيننا
لا تحملن في مقال قد وجد
في نسب دين ولا وصية
لكن هذى تسمعن في بلد
على حملها كذا في الضرر
يقول من يشهد أشهدن على

عن الأذان من مؤذن أتى
في رمضان ثم شهر الحجة
عن سبب أوجب للحكم الأتم
ولاية المجهول حاله تكن
تلك الشهادات لأمر بينا
جزئية وهى من المحصور
فذاك من شهادة بحال
من صومه وإن شهره انصرم
بالطهر والرجس وبالأذان
بأنه من جانب الشهاداة
عدالة ذكورة في الشهاداة
حاكمنا أن يخرجن منتقلا
لهم ولو كان المكان دانى
عليه أن يحضرها مع الحكم
بيانه من ماله المعلوم
وفي سوى بلاده قد كانا
يخرج في محله ليسمعن
والى البلاد يسمعن معدلا
إليه حتى يحكمن بعده
إذا أبى الخصيم يخرجنا
بيننة من بلد إلى بلد
كذا في إرث وفي وكالة
صاحبها لو كان قدرة يجد
أيضا وفي الأحداث هكذا ذكر
إقرار زيد بكذا مفصلا

على الذى من ذاك الإقرار وصف
أو غيرها وليس بالبطـلان
وإن يكن ذلك بالعيـان
على كذا وزاد قوله ولا
وإن يقل شهدت أن ما حصل
إذ إنما زوجته حرام
فلا يفرق بينه وزوجته
حتى يقولوا بربا قد حرمنا
ونحو ذاك من وجوه الحرمة
وإن يقل لمن عليه يشهد
بكلمة في ذا الكتاب قد أرى
ومن عليه يشهدن اثنين
فجاء ذان الشاهدان لأحد
ف قيل ذاك لا يجوز لهم
وقيل بل يكتبها بما لا
كما يؤدى معرب عن لحن
ومثلاً يحملها بكثرة
وعكس ذا بدون ما تغيير
ومثلاً يحمل قولاً بلغه
وإن يك القارىء كتاباً دفعاً
وقال قد كتبت هذا بيدي
على بالذى يكون فيه
وليس للأمى أن يشهد قط
وإن يقل لحاكم من شهدا
من أين ذا الحق الذى تكلمنا

في ذا الكتاب من بيوع أو سلف
لى قط من علم إلى ذا الآن
قال لقد شهدت في ذا الشأن
أعلم أن ذاك مما بطـلا
في يد عامر حرام غير حل
فذاك لا تجرى به الأحكام
والمال لا نخرجه من قبضته
أو بطلاق كان ما بينهما
في ذلك المال وهذى الزوجة
أشهدن عليك يا محمد
قال نعم جاز عليه وجرى
فمات ذا أو غاب بعد حين
يكتب ما أشهدهم من افتقد
بل يحفظانه كما قد علموا
يغير المعنى ولن ينالوا
لحنا لمعنى اللفظ غير شائن
لفظ ويحمل الأدا بقلة
شئ من المعنى مع التعبير
وبسوى تلك الأدا قد بلغه
وكان مختوما بختم صنعا
وقال للشاهد بعض فاشهد
فإن ذاك جائز عليه
عليه أو يقرأ عليه ما يخط
عليه سل ذين اللذين شهدا
بأنه على كانا علما

أو قال للذى له قد شهدا
أن يسألنهما كما هذا ذكر
وكل من لم يعرفنه الحكم
سائرة لوجهها أو كان لا
وقد أقر خصمه بأنها
له عليه فله أن يحكما
وإن له العدلان كانا أخبرا
فإنه ليس له أن يشهدا
لكنه يشهد إن أخبرنى
فإن يكن قد قال فى الشهادة
وقيل ثابت وقيل إن عرف
وزال عنه الريب لو قد أبصرا
جاز له وفى مقال قد ورد
وقد أراه تلك عدلتان
فإنه جاز له أن يشهدا
بأنه إن أخبرته واحده
فجائز وقال بعض إن يقل
ولو فتاة إنها فلانه
كمثما أجاز بعض النبلا
وقيل مهما أشهدتك من لا
من خلف باب أو كستر يوجد
لا إن تكن لم تعرفنها أبدا
لأجل ما تشابه الأصوات
وقيل لا يشهد من قد شهدا
كذلك الخلاف فى الحكم أتى

فإن للحاكم إذ تجردا
أو يتركن لهما ولا ضرر
إن ذكرا أو كان أنثى تعلم
يعرفها لو كشفته مثلا
هذا الذى قد كان يشهدنا
بذلك الإقرار ممن خصما
بأن ذى علانة من قد ترى
بأنها علانة إن شهدا
بها الأمينان بقول بين
هذه علانة فغير ثابت
فى قلبه لها كمثما وصف
لها قليلا إذ إليها نظرا
إن يك اسمها شهيرا فى البلد
وإنها لهى تشهدان
وجاء فى قول البعض وردا
وتشهد الأخرى لها معاضده
له بذاك ثقة كان قبل
فجائز والمقصود الإبانة
بواحد تعديل من قد عدلا
تشك فى عرفان تلك أصلا
وقد عرفتها يجوز تشهد
إلا بصوت كان منها قد أتى
وقيل جائز بصوت أتى
إلا على وجه له كان بدا
كان عليها أولها قد ثبتا

وقد أجاز بعض أهل الدعوة
ليلا بلا نار ولا بدر بدا
معرفة الذى عليه يشهد
تزوج امرؤ بليل ثم قد
واحتج أنه مع الظلام
فأمر الشيخ أبو مالك أن
إذا هم فى الزوج قد تيقنوا

تحملا لهذه الشهادة
إذا تيقن الذى قد شهدا
وهو أبو مالك ذاك الأمجد
أراد بالنهار فسخه ورد
أوقع تزويجا على حذام
يبلغوا شهادة كما زكن
معرفة إذ ذاك أمر بين

التركية والتجريح

والجرح ما يزيل غيم الشبهة
رفع وتطهير كذا وتنميته
زيادة تأتي له في الشأن
من دنس أصابه وحله
نفى الذى شهادة قد بطلا
تركين من لم تكن توالى
من لم تكن له تركينا
تركيته أبدا في موطن
ولامرىء مشارك في النسب
وصاحب الحنة إن أهل وفا
من ذلك الجرح الذى تعينا
وذاك في الدين فساد إن وجد
يطرح قوله ولن يحترما
ذكر لها فيما علينا أنزلا
ولا زمان لأبى بكر العلم
وقولهم مع ذى القضا مقبول
وأخذوا على الشهادات الرشى
وانشرت معالم الفجور
فاجتهدوا وعدلوا وجرحوا
قال له شخص لديه حضرا
شيئا ولم تفعله فيما قد خلا
قال شريح عند هذا الأمر

باب به أذكر في التركية
في لغة العرب يقال التركي
وهذه تركية الإنسان
وهكذا رفع تطهر له
وأطلقوا تركية أيضا على
ومنه ما عن بعضهم في قال
وهكذا أيضا توالينا
معنى توالى أحدا لم تكن
إنك للبعد توالى والأب
ودافع ومن بجر عرغا
وإنما التجريح مأخوذ هنا
لأنما الجرح فساد في الجسد
وسمى التجريح طرحا حيثما
وهذه تركية الشهود لا
ولم تكن في زمن الهادى الأتم
فالمسلمون كلهم عدول
وبعد أن طال الزمان ومشى
وشهدوا بباطل وزور
تفحص الحكام لما نصحوا
وعن شريح وهو قاضى عمرا
أبا أمية أراك تفعل
وذاك في تركية بالسر

لما رأيت الناس أحدثوا لنا
وقيل في السؤال عن شهدا
لكنه من بعدما كان فشا
قد أمروا لذاك بالسؤال
عن حالة الفتى بيوم قد وصف
وجوز التعديل كالتركية
إلأعلى أمر الحدود المخزيه
فأن يك الحاكم يعرفنهم
وإن يكن لم يعرفنهم أهلا
أو يرفعنهم لغيره ولا
وذلك التجريح مقبول على
على الحدود وسوى الحدود
وصفة التعديل فهو إن جهل
فيسألن الأمننا تركيته
لو خصمه تركية ما طلبا
ويطلن شهادة له متى
وقيل لا يطلب ذلك الحكم
إلا إذا الخصم لها كان طلب
وإن من حاكمنا يدريه
ويجزيان أمننا اثنتان
وقال بعضهم أمين مفرد
والقطب قال في الذي قد شهرا
إلا أمينان أو اثنتان
وقيل في السؤال عن قد شهد
وفيهِ يكفى واحد قد عدلا

أحدث أيضا لهم تبينا
بأن تلك بدعة لم تعهدا
شهادة الزور وأخذ للرشا
عن عفة عدالة بحال
ذاك الذى هم فيه لاما قدسلف
عندهم في كلما شهادة
فلا تجوز في الحدود التركيه
بثقة فليحكم من بهم
كلامهم كأنه لم ينقلا
يطلب لهم تركية من الملا
كل الشهادات إذا ما حصل
يقبل إن جاء على الشهود
حاكنا حالة شاهد وصل
من بعد أن أقام ذا شهادته
يطلبها حاكمنا متدبا
دراه غير جائز حين أتى
تركية لشاهد بها ألم
والأول الصحيح في نص الكتب
لا يقبلن تركية عليه
كذا أمين وأمينتان
وهكذا أمانة إذ توجد
أن ليس يجزى للذى قد ذكرا
عند أمين من ذوى الإيمان
في سره تعديل سر ذا يعد
وذلك يكفيه إذا ما حصل

عن صفة التعديل في العلانيه
قد قيل عن تعديل سر إن حصل
والقطب قال في كلام وافي
ما لم يكن يطلع القاضي على
وليس يكفى أبدا تعديل
وينبغي للقاضي إن لم يعرفا
في حالة السر وحال الجهر
وقد أتى أن ملاك الأمر
وقال بعض العلماء إن ظهرت
فأن أهله عدول غير من
وهكذا من كان قد أقاما
وليحكم بأولياء الحكم
ومن يكون للإمام والى
وليس يحتاج لقاض يفصل
لو غاب عنه أمرهم حتى يصح
يوجد ذا عن ابن محبوب الأتم
وغير ثابت على الخصم الألد
أى إن يكن بنفسه قد عدلا
حتى يقول إنه لقد صدق
ووزوا تعديله عليه
ويقبلن من واحد إن عدلا
ومن سوى عدلين ليست تقبل
وصحوا الوقوع للتزكية
كمثلا يصح ذاك أيضا
وبعضهم يقول في السؤال لا

وإن هذا لا يكون كافيه
وذلكم عن ابن رشد قد نقل
ومذهب الأصحاب هذا كافى
خلافه من قبل حكم فصلا
عبد ولا تجريحه مقبول
شهوده يسأل عنهم ذا الوفا
وليتحر العدل في ذا الأمر
تركيبة الشهود حال السر
دعوتنا في بلد وانتشرت
في عنقه حد لربى ذى المن
على حرام يركب الآثاما
وما عليه يسألن عنهم
فهو على ولاية بحال
يسأل عنهم من لهم يعدل
خلافها لديهم ويتضح
فاشدد بدا بما يقول ذا العلم
تعديل من لخصمه كان شهد
من يشهدن لخصمه من الملا
في قوله أو أن ماقد قال حق
إذ ذاك كالأقرار إذ يبيديه
كذلك إن ولاية قد نقل
براءة والجرح حين ينقل
من قبل أن يقام بالشهادة
من بعد أن تقام قبل الإضا
يجوز عن عدالة أن يجعل

وقبلها ما فيه من إفاده
واقترضوا عليه في التاج الأتم
وضعفهم اثنين حين شهدا
أربعة من الشهود الجائيه
نصفهم والزيد يمنعونا
عند ثلاثين من الذكران
أى ستة وعشرة قد تعلم
فليحكمنا حاكمنا علانيه
لو حال ستة وعشرة جهل
أو ثم مانع لهم قد زيفا
حصول أربع شهادات تعد
وهكذا شهادة الملاعن
اثنين أيضا وثلاثين تلا
حد إليه تنتهى في الكثرة
من كان ذا ولاية محققة
بأنه للثقة الذى عرف
وغيرها ذاك الذى لم يثبت
متابه بعد أثام قد صدر
حد الولايات ولم يستكمل
من كان عنده أمينا يقبل
يجوز في شهادة أن يقبلن
يقدمن في كل بلدة ثقته
أخبارها أهل الهدى والرشد
ليستقيم الحال ما بينهم
إلى المعدلين من لهم نصب

إلا متى أقيمت الشهاده
قال الإمام القطب والحبر العلم
يعدل الاثنان منا واحدا
وهكذا تعدل الثمانيه
وسنة العشر يعادلونا
أى ليس يحتاج يزكى اثنان
لسنة العشر ولكن وإن هم
قد عدلوا لتاكم الثمانيه
بالشاهدين الأولين إذ فصل
إلا إذا لهم بسوء عرفا
قال الإمام القطب وجه ذا العدد
مثل شهادة الزناء الكائن
وجوزوا تتابعاً فيها إلى
وقال بعض ليس للتركية
وإنما يزكى لنا الثقة
على الشهير ويرى بعض السلف
حقيقة الشهادة الجائرة
أى لم يبين منه غسوق أو ظهر
لو أنه قد كان لما يصل
وإنما يعدل المعدل
وقال بعضهم يزكى كل من
وينبغي لمن تولى منطقه
ويسألن عن ثقات البلد
فيجعل الأمور في أيديهم
ويجعل التعديل حينما انتدب

وقيل لما يك بالمقبول
وتنزعن تركية بها أتى
ينزعها من يعرفن أو الثقه
فيهم ولكن لإصابة الهدى
ولا يجوز الحكم عن شهادة
من قبل نزع فإذا ما حكما
على أخى الحكم إذا النزع علم
فما على الحاكم من ضمان
ومن يزكى أحدا لم يكن
بأن يكن بذاك قد دراه
فإن بباطل وزور شهدا
وإن ثم يكن لم يدر أنه شهد
فليحثن عن حاله أو يوقنا
بمالك الذى عليه شهدا
فيضمنن لذلك المشهود
وإن يكن لم ينزع المعدل
وكان غير ثقة لكن أتى
فحكم الحاكم بالمعدل
فإن من عدله فى الأول
إن كان فى مرته الأخيرة
وقال فى التاج إذا ما رجعا
أى أنه عدله ولم يكن
فإنه تنقض القضاة
وقيل لا نقض ولكن إن عمد
يلزمه المتأب للديان

إلا من المنصوب للتعديل
من بعد ما الحكم مضى وأثبتا
إن لم يزكيا الشهود لثقته
فيما به قد شهدوا وما بدا
من ينزعون عنه للتركية
من بعد نزع فالضمان لزما
وإن أتى النزع وكان قد حكم
إذا ما له عمد بهذا الشأن
أهلا لتعديل غدا فى موطن
أو يجهلن بالحال إذ زكاه
فإن هذا فى ضمانه ارتدى
بباطل ولا بحق واقتصد
وإن يك العلم به ما أمكنا
أو أنه يحتاط فيما قد بدا
عليه بعد التوب للمعبود
تعديله ممن له يعدل
بالحق فى شهادة قد أثبتا
ثانية من بعد حكم أول
يضمن بينه وما بين العلى
بباطل يشهد فى القضية
معدل من بعد حكم وقعا
لديه عدلا ثم بعد يرجعن
وليس من غرم بذى الكيفية
تعديل من ليس بعد إن شهد
ويغرم المتلف فى ذا الشأن

وجاء في الديوان من ذلك ما
 إن رجع المعدلون قبلا
 وإن هم من بعد حكم رجعوا
 وإن يك الشهود أيضا رجعوا
 بكلمة قد غرموه أجمعاً
 فضامنون وإذا ما قد رجع
 عليهم وإن هم قد رجعوا
 على الشهود دون من قد عدلا
 وإن يذك الأمانة الشهوداء
 فحكم الحاكم في ذا بهم
 مع ذلك الحاكم ثم شهدوا
 فإنه إن كان هذا الحاكم
 ولم يكن عاين منهم شرا
 وإن يغيبوا عنه قدر سنة
 وقيل بل أربعة من أشهر
 وقال بعض أبدا فيحكمكم
 ما ييطان لتاكم الشهادة
 وإن موسى بن علي المرتضى
 كمان يعيد للسؤال بعد كل
 عن حالة الشهود غير مقتنع
 ولا يزكى شاهد لصاحبه
 وقيل إنه يزكيه إذا
 ولا يزكى والد من قد شهد
 كذلك الخلاف في تركية
 وهكذا تركية الأقارب

أذكره لينجلي عنك العمى
 حكم فلا يحكم بذاك أصلا
 فضامنون للذى قد يقع
 من بعد ذاك فعليهم يرجعوا
 وإن يك الشهود قبلا رجعا
 بعد المزكون فلا غرم يقع
 معا فذلك الضمان يقع
 إذ بالشهود الحكم كان فصلا
 في مرة لفصل حكم قد بدا
 وبعدها ثانية تقدموا
 على خصومة هناك تعقد
 عندهم في منزل يلزم
 فجائز أن يحكم آخرى
 أو زائدا وقيل قدر ستة
 فالحكم ممنوع لهذي الصور
 بقولهم ما لم يرى عليهم
 مستصحباً منهم لتلك الحالة
 من خير أصحاب لنا ممن مضى
 أربعة من أشهر كذا نقل
 بما درى من أمرهم وما سمع
 أى من يكون شاهدا بجانبه
 قول الخليلي الإمام المحتذى
 لابنه أو بنته على سب
 أم شهود ولد في الجملة
 شهود أقربيهم الحباب

وغير محتاج إلى التزكية
قال الإمام القطب جمهور السلف
بأنه لا تقبلن إلا
قال وأما كون هذا يحضر
وأنه بالقبح لما يعرفها
ومن يكون يعرفه الحاكم
فإنه لا يقبلن فيه
تركبة الشهود شيء واسع
ومودع لمن به قد أودعا
لأنه نائبه فإن غدا
فهو كمن لنفسه قد زكى
ولا يزكى العبد شاهدا وإن
كذلك من له نصيب وقعا
ولا وكيل أو خليفة ومن
يقول من زكى امرأ هذا الرجل
عندى أمين أو مزكى قد عدل
وإن يكن على أمين اقتصر
أو قال عدل وحده ونحوذا
وقد أجاز بعضهم أن يقتصر
واختلفوا إن قال عدل أو رضى
وجاء في الديوان قول ينقل
إذا أرادوا أن يزكوا الشهدا
معنا ثقات جائزون إن هم
كذلك مسلمون مؤمنون
أو متقون أو يقولون هم

في سفر لحالة الضرورة
من صحبنا وغيرهم ممن عرف
ممن يكون دون شك عدلا
صلاتنا في مسجد ويعمر
فإن ذاك منه ليس يكتفى
بسوء حال ونه ملازم
تركبة من أحد تأتيه
لو حالة الكتمان ذاك واقع
تجاوز والبعض لذاك منع
مزكيا له متى ما شهدا
لذلك منع بعضهم قد يحكى
قد كان هذا العبد ممن يؤتمن
في دعوة فقوله لن يسمعا
معه أمانة على ما يؤتمن
أو أن زيد بن سعيد الأجل
أو أنه عدل مزكى قد قبل
أو أنه على مزكى في الخبر
فذاك لا يجزى به أن يؤخذ
على سوى لفظ مزكى من ذكر
ولم يزد هل للجواز يقتضى
بأنما يقول من يعدل
بأن هؤلاء أى من شهدا
قد شهدوا ونقبلن قواهم
أو صالحون ثم صادقونا
اهل امانة تركى لهم

أو أننا لا نعرفن فيهم
وإن يقل في دينه ذا الرجل
له شهادة ولا تثبت له
وإن يقل إنى له أئتمن
أو أنه عندي أمين فبذا
وجوز التجريح في الظهور
لأنه مظنة للفتنة
في حالة الكتمان باليسير
فإنه لا تتولد الفتنة
لأجل خيفة من الإمام
فإن تولد فنهنا الإمام
قلت فإن كانت هناك العنة
فليس ذاك الأمر شيئاً مطرد
فذاك ممنوع وإن لم يحذر
وإن هم قد شهدوا في حالة
على مقال المنع في الكتمان
يعلم منهم حالة الصلاح
وإن يكن لم يعرفهم كلفا
وإن يكن لم يجدن أحدا
أو أنه للغير يرفعنهم
والبعض منهم قد أجاز الجرحا
وليس من خير بما تولد
على أخى الحكم كمن قد شهدا
إذ ذاك حق يلزم المجرحا
ولا يلوم أحدا بما بدا

شيئاً سوى الخير ولسنا نعلم
لثقة أو فيه عدل تقبل
بذلكم ولاية محصاه
أو أثقن به كذاك يعلن
عنه الشهادات إذن لن تؤخذ
فقط في المختار والمشهور
ولم يكن إطفاء هذى المحنة
خلاف حال الأمر في الظهور
فيه بتجريح لشخص إن يكن
والمسلمين القادة الأعلام
يطغى لظاها والذرى الأعلام
خوف حدوث فتنة مضله
بل إن تحاذر فتنة أن تتقد
فإن في التجريح ما من ضرر
ذلكم الكتمان بالشهادة
فإن يك الحاكم في المكان
فليحكم بهم بلا جناح
لهم مزيكا لكيما يعرفا
أصلح ما بينهم فيما بدا
ورفعهم بدون ريب أسلم
في حالة الكتمان ثم الطرحا
من فتته بشأنه ممن عدا
أو أنه على خصيمه اعتدى
أن يقبلنّه غداة طرحا
لكن يلوم نفسه حيث ارتدى

وذلك التجريح فهو إن شهد
فيا تين هذا بشهادتين
إنهما كبيرة قد فعلا
أو للوضوء ليس يحسنان
من الفروض أو هما لا يعرفا
أو أنهم ممن على الخف مسح
كراهة شديدة أو فيهما
بحيث لا يجيز من كان حكم
كالدفع من دون غناء ينتسب
أن لم يكن على الإله الباري
ولم يكن أتلف أموالا به
ولم يكن كذبه يهتانا
وجاء في الديوان عن أهل المهدى
بفعلهم شيئا من الكيائ
بأنه بغيرها بجرح
وإن يك المجرحون عرفوا
حق فإنه يجوز لهم
وقيل في العدلين مهما شهدا
فجاء هذا بشهود أربعة
بأن دين الأولين زورا
فإنه لا يلتفت إليهم
وقيل تقبل الشهادات على
وإن يقل من ادعى أن الأولى
لهم نصيب حاصل في الدعوة
فإن يكن جاء بها فتبطل

أشأن بالحق غدا على أحد
عدلين جرحا للأولين
وذكرها لا يلزم مفصلا
أو للصلاة أو سوى ذا الشأن
لفظ التحيات كما قد وصفا
أو نحو ذا من كل مكروه وضح
أخلاق سوء تظهرن عليهما
شهادة ممن بها كان ألم
والاجتماع حوله وكالكذب
ولا على رسوله المختار
ولا نفوسا متلفا بكذبه
فإن ذا كبيرة إن كانا
بأنما يجرحن الشهدا
وجاء أيضا في مقال آخر
من خلق النسوة إذا يتضح
أن الذي له الشهود وصفا
مع ذاك إن شاءوا يجرحوهم
يوما على شخص بحق حددا
فشهدوا شهادة مجتمعة
وإن ذاك منهما محض افترا
والحق لازم بمن تقدموا
من شهدا أنهما قد أبطلا
قد شهدوا على مع قاضي الملا
فإنه يطلب بالبينة
شهادة الشهود لو قد عدلوا

بينه على الذى تقوله
على الذى كان به قد يدعى
ذاك وغير لازم يأتيه
يجرحن الشهود فى موضع
يجرح الشهود لما سمعا
من الورى مجرحا لمن شهد
بشاهدين آخرين جاء
شهوده وقولهم قد طرحا
قد ادعى ومنكر إذا يكن
ومثلهم فى الآخر المضاد
فكل شخص يأتين بما يجد
جرحه قوم سواهم ورد
قدم من أثبت للجراحة
بان له حين عليه قد شهد
بظاهر من أمره قد بان له
أعدل فى الواجب أن تقدا
بينه التجريح طرا أولى
زادوا على الشهود فى الجراحة
وحاز فى اثنين أن يجتمعا
على الأخير والكلام تما

ويحكم عليه إن لم تك له
وإن يشا يحلفن المدعى
فإنه لا يدركن عليه
والقاضى لا يكلفن المدعى
لكن إذا أراد من كان ادعى
فليقل الحاكم هات أن تجد
وبعد ذا فالمدعى إن شاء
يجرحان من هما قد جرحا
ويبلغ التجريح من جانب من
لسته مع عشر فى واحد
وبعضهم يقول ما لذك حد
وإن يعدل شاهدا قوم وقد
وقد تساوى الكل فى العدالة
لأنه من باطن الشاهد قد
ما لم يكن يدري به من عدله
والبينات إن تكن إحداهما
وذاك قول مالك وقيسلا
وإن يك الشهود فى العدالة
فهاهنا القولان أيضا رفعا
على فتى من الشهود ثما

باب الدعاوى ومن القول قوله

وللقعود ما الجميع حاوى
 فى قطعة تكون أو فدان
 أو أنه عرض مع القاضى الأتم
 أو نحو هذين وذاك يدعى
 أو صدقات أو بآرث أو بهبه
 عن صاحب له ولو تقدا
 شخص عليه ببيان قبلا
 يلزمه البيان فيما يدعى
 يكون قاعدا بهذه فمن
 ونحو ذا من كل عقد كسبه
 وبعد ذاك مدعى الشراء
 معاوضات بينهم قد جعل
 لما به من زيـد دعوة نرى
 دعوى خروج الملك للذى اشترى
 فذى زيادة لها تأخرا
 وآخر للنصف أو للربع
 أو لم يكن فى يد شخص منهم
 أو عكس ذاك الادعاء منه صدر
 ويقعدن منهما من ادعى
 إذ لم يكن مخاصم عليه
 يقعد فيما فيه قد تنازعا
 لأنما الكل كما تفييه

باب به أذكر للدعاوى
 وقد أتى إذا تداعى اثنان
 أو غير ما قلنا به أصلا علم
 ذا بشراء أو قياض مدعى
 إن بحيازة غدا مستوجبـه
 لم يقعدن فى ذاك شخص منهما
 فذاك موقوف إلى أن يصل
 لأن كلا مدعى والمدعى
 وقيل مدعى الحيازات بأن
 فمدعى الإرث فمدعى الهبه
 بدون ما معاوضات جائى
 ونحوه مما به عقد على
 والقطب قال إنما تأخرا
 لأن فى دعوى الشراء أو كالشراء
 وعقدة وعوض كما ترى
 وإن يكن لكل شخص يدعى
 والمدعى قد كان فى أيديهم
 أو ادعى أرضا وما ادعى الشجر
 فلا قعود فى الذى تنازعا
 على الذى ليس نزاع فيه
 وقيل من لكل منهما ادعى
 وفى الذى ليس نزاع فيه

من ثم يقعدن على الجميع
فبعد إيمان هناك أوقعا
يقسم كل بنصيب قاله
وكل ما يكون فيها قد بقى
أو يدعى ما كان فيها قد يحط
فبعد إيمان عليهم يقسم
بها وما قد كان فيها حلا
وما بها يكون من أمتعة
فاختصما عليه بعد حين
من قبل الشراء قد حصله
بأن هذا الشيء في يديه
شخص له المرهون كان جعلاً
منهم على الدعوى الذى قد كانا
يقسم نصفين لهم توزيعاً
هذا برهن عنده حوايه
أو أجرة أو بصدق كسبه
أو يدعيه بحيازة وصف
فجاء كل منهما بالبينه
فالشئ ما بينهما نصفان
في ذاك أولى أن يكون حازه
حيازة لحائز معنى
أولى به في هذه القضية
أولى من الهبات أو رهن طرا
أولى من الشراء من جديد
لأن هذى كلها مجتلبه

آت على ذا البعض بالشيوخ
وقيل ما عليه قد تنازعا
من كل واحد بأنه له
وهكذا في مدعى الجوالق
وفى الذى قد يدعى لها فقط
ف قيل إن ما عليه اختصموا
وقيل مدعى الجميع أولى
كذلك أيضا سائر الأوعية
والشئ مهما كان مع اثنين
فقال واحد بأنه له
وذلك الآخر يدعيه
من قبل الرهن ولم ينسب إلى
فليطلبن الحاكم البيانا
فإن هما جاء به جميعاً
وهكذا أيضا إذا ادعاه
والثان أيضا يدعيه بهبه
أو بتراث أو بتوليد سلف
أو بحكومة لقاض معلنه
على الذى ادعاه في ذا الشأن
وقال بعض مدعى الحيازة
إن كان مما فيه تثبتنا
وقال بعض مدعى الحكومة
وبعضهم يقول مدعى الشراء
وقال بعض مدعى التوليد
والرهن والميراث أيضا والهبة

فإنه يحكم بالتبين
وبعد ذا في الشيء قد ينصفا
فهو يصير للذي قد أقسما
أو يحلفن وليس عن ذاك مفر
على التلاد فهو ما بينهما
شيء وفي أيديهما ذا حصلا
وواحد بالنصف منه قنعا
على الذي أبدوه من دعواهما
لمدعى الكل على ما شاعا
نصفاً فلا ينال غير الربع
قيل لمدعى الجميع ذا يرد
تحالفا وبعد يقسمان
من يدعى الجميع وحده هنا
من يدعى النصف بها وأثبتا
والنصف للثاني بلا تردد
أولى متى ما تقع الخصومة
والإرث حيث هذه مكتسبه
وفي سواها دون ما تبديل
إن لم يكن هناك من بيان
إتلاف ما عليه يقعدنا
إخراجه من ملكه وحكمه
ما لم يبين فيه رب الدعوة
لكنه لخصمه يحلف
بيد شخص وله قد وصفوا
يلغنه الأمانة ما علموا

وإن يبين أحد الخصمين
وإن هما قد عجزا تحالفا
وإن أبى من حلف بعضهما
وقيل بل يحبس هذا أو يقر
وإن يكن بين كل منهما
واثنان مهما يتنازعا على
وواحد للكل من ذاك ادعى
فإن تكن بينة لديهما
يصير ما بينهما أرباعا
ثلاثة من أسهم والمدعى
وقيل بالأثلاث قسمه وقد
وإن يكن ما ثم من بيان
على الذي قلنا ومهما بينا
يأخذه جميعه وإن أتى
يأخذ من ذلك نصفا فقد
ومدعى النتاج في اليهيمه
من مدعى الشراء فيها والهبة
والقاعد القابض في الأصول
لكنما ذاك مع الأيمان
وقاعد باليعد يمنعنا
كأكله وشربه وهدمه
بمثل بيع كائن أو هبة
أو أنه عن البيان يضعف
والأمناء إن له قد عرفوا
وفيه قد توزع مع من يحكم

بأن يقولوا إننا عرفنا
فيقعد الحاكم فيه من يكن
وجوز البعض لهم أن يشهدوا
قائلوا وما الناس به تعارفوا
بأن ما قد كان موجودا بيد
واليد بالملك تكون شاهده
فلا تكون اليد في أولاد
وفي بهيمة تدعى اثنان من
ومن برجل أو بقرن قبضا
فالقول قول ممسك مما ذكر
واختير أن القول قول ذي الرسن
وذاك فيما كان يعتاد الرسن
فإنما القاعد فييه من قبض
من غير موضع به يمسك لا
وقيل إن أمسكها من الرسن
من شعر رأس فهما سيان
وممسك من رجلها مع من غدا
فإن يك الإمساك من هذا يقع
فإنها بينهما نصافان
وإن يكن في عادة من أحد
أو غالبا فللذي قد أمسكا
أولا فيقسمانها نصفين
والقول قول المرء فيما لبسا
وخاتم في أي أصبع يحمل

دا بيدي هذا له وجدنا
بيده لقول من قد ائتمن
بالقطع أنه له إن شهدوا
فيما يكون بينهم وألفوا
شخص فإنه له ملك يحد
والآدمى بان عن ذى القاعده
آدم للملك دليلا بآدى
يكون قد أمسكها من الرسن
أو أنه من شعر رأس عرضا
لا ممسك برسن لها قهر
لأنه المعتاد منه يمسك
له فأما غيره مما يكن
من جسمه لو أنما القبض عرض
يمسكها من رسن كما خلا
أو اللجام والأخير يمسك
لا يقعدن واحد للثاني
من قرنهما أو شعر رأس وجدا
عادتهم على سواء إن وقع
إن لم يكن هناك من بيان
ما قد ذكرناه يكون فقد
به إذ الراجح ذا هنالك
من عقب التحليف باليمين
من نحو نعل وثياب تكتسى
أو جره (١) أو أنه له حمل

(١) أو جره معطوف على لبس في البيت السابق .

وغيرها فيه خلاف قد رفع
برجله في قول بعض النبلا
بيده أو غيرها هنالك
أو أنه غطى به أو مهده
أو أنه قد كان في وعاء
أو أنه استعاره من الورى
وفي وعاء كان أو غير وعاء
أو باغتصاب منه أو أمانة
عليه يستعمله فيما رسم
بكل شيء كان فيه حلا
أو ربه أولى بما فيه يحل
ثانيهما المختار في الديوان
ذلك في أيديهما قد بانا
كمثل بيت أو بهيمة حصل
والبيت أولى عند هذى الصفة
في البيت من جميع ما قد وجد
فيما عليها كائن من آلة
كانت ولما تخرجن من عنده
من مثل حبل كان أو حديدة
كقفة أن تربطن فيها
إليه أيضا كحديدة فكن
مقلوعة بجانب منقلبه
له وفي أغنامه مثل جمل
له وما كمثل ذاك قد علم
في إبل وكحمار ياتى

أو ساقه إن بيديه قد دفع
وفي الذى أمسكه باليد لا
بأنه يقعد فيما أمسكا
أو أنه قد قاده أو وسده
كذلك فيما كان قد رعاه
أو في وعاء بيديه بكرا
أو أنه في بيته قد وقع
لديه قد كان بمثل سرقة
ونحو ذا من كل شيء قد حرم
فيه خلاف هل يكون أولى
لأنما بيده هذا حصل
إذ في وعاء كان ذا قولان
وربه أولى إذا ما كانا
ومن يكن بيده بوجه حل
فإنه من صاحب البهيمه
بما على بهيمه وما غدا
ويقعدن صاحب البهيمه
حمل ومن حمل إذا في يده
وفي الذى كانت به تربط تى
وفي الذى قد يربطن إليها
والفأس أيضا وكذا ما تربطن
مضروبة في الأرض أو كخشبه
كذلك فيما كان أيضا في إبل
في إبل لهوشاة في غنم
أما الذى خالفه كشاة

في خيله فإنه لا يقعد
بل يقعدن فيه بمثل رعى
ويقعدن فيما يكون بيد
كان من الأصول ما قد حصل
والشركاء قاعدون بعدد
ولم تكن شركتهم تعتبر
وحكمهم كواحد إذا هم
من المسائل التي قد ذكرت
لا ينظرن هناك كيف اشتركوا
أما الذي قد كان موجودا بيد
فإن من قد كان في يديه
وما غدا في عوض فففيه
ما لم يكن من اشترى فيه دخل
بالبيع بالخيار أو بالهبة
كمثلما إلى بلوغ الطفل
من البيوع قيل والإجارة
فصاحب الشيء بما فيه أحق
ويقعد الإنسان في أرض عمر
أو كان فيها رابطاً نحو فرس
أو بجلوس كممثل صنعة
وهي ثلاث من سنين حددوا
وبجواز الماء أو سواء
فيما يكون بيديه قد حصل
وتلكم الثلاث فيما عملا
وإنما يكون ما قد ذكرا

فيه بكونه هناك يوجد
أو مثل سوق أو بمثل سقى
طفل ومجنون له وأعبد
أو كان ذاك من عروض مثلاً
رءوسهم فيما بأيديهم وجد
بل إنما إلى الرءوس ينظر
قد قعدوا أيضاً بشيء يعلم
في الباب من أوله وسطرت
إذ يدعيه كل من تشاركوا
أحدهم أو بعضهم أيضاً وجد
أولى من الغير يصير فيه
يقعد من باع بلا تمويه
كذلك الموقوف من مال حصل
أو مثل بيع يوقعن لمدة
يوقف أو ما مثل هذا الشكل
ومن صدق لازم للمرأة
ما لم يكن سواه للشيء استحق
لها بغرس وبناء وقهر
أو كان بالسكون فيها قد أنس
بمدة الثبوت للحيازة
إن تمت الثلاث فهو يقعد
فالعشر من سنينه مداه
لو أنه كان بدون ما عمل
وذاك مثلاً ذكرنا أولاً
من الحيازة التي هنا ترى

إذا بأرض غيره قد دخلا
ويحصدن ويعطين ويمنع
ولم يكن منه لذاك حجر
وقد أقام مدة الحيازة
فإنها تصير بالحيازة
ويقعد الإنسان فيما قد دفن
وما على أشجاره غير الغلل
وذاك إن كان بفحص وهو لم
ويقعدن فيما بدوره وما
لو أنه لم يسكنن فيها وإن
كما يجوز فهناك يقعد
وإن يكن يسكنها كما لا
قيل هو القاعد والبعض يرى
ومن يكن مع زوجه في دار
فإنه بالدار ليس يحكمكم
فالزوج في مال الفتاة يعمر
ورجلان في كبيت سـكنا
بأنه للرجلين أو يكن
أو كان معروفا لشخص منهم
أو رجل وامرأة وكانوا
أو أنهم كانوا من الأطفال
أو كان زوج وفتاته وقد
فإنه لا يقعدن منهم
وهكذا إن مات منهم أحد
وقيل إن تنازع الزوجان

ويحرثن ويعمرن جملا
وصاحب الأرض يرى ويسمع
كلا ولا منع له ونكر
في تلكم الأرض بهذى الحالة
لذلك العامر بعد المدة
بأرضه من كل شيء وخزن
فما له فيه قعود قد حصل
يكن له حرز هناك قد علم
في داخل البيوت قد كان ارتمي
كان هناك أحد فيها سكن
ساكنها فيما بها قد يوجد
يجوز فالخلاف فيها ألا
صاحبها القاعد فيما ذكرا
يجوزها وقام بالعمار
له بلا شهادة قد تبرم
والحوز ليس حجة لو يشهر
وكان ذاك البيت معروفا هنا
لم يدر أنه لمن كان سكن
وهم ذكور أو إناث تعلم
بلغ أصحاب عقول بانوا
كذا المجانين بلا إشكال
تخالفا فيما على البيت وجد
شخص لآخر غداة اختصموا
فالحي للوارث ليس يقعد
فالزوج قاعد بهذا الشأن

في كل منسوب إلى الرجال
وتتعد المرأة فيما ينتسب
وبعضهم قال الحليل يقعد
بعد موت واحد فيقعد
وقيل إن مات الحليل فهي لا
وإن تكن هي التي قد أودت
وقيل إن الحي ليس يقعد
إلا على شيء به يقعد في
وبعضهم قال الفتاة تتعد
وقيل إن الحر ممن ذكرا
كذلك البالغ أيضا يقعد
وإن تك الزوجة في حكم الولي
فإنه لا يقعدن منهم
ومن يكن في يده شيء علم
وقيل في المعروف بالتعيين
قبل تزواج فليس يقعد
ومن له من النساء أربع
فالكل من هذى النساء تتعد
وإن تكن واحدة منها
وتلكم الأخرى من النساء
فإنه تتعد كل واحدة
وأرض خالده تكون فيها
فتتبتن في مكان يقرب
بأنها منها وما تبين
أو أنها من أرضها ذي نبتت

كالسيف والبندق والنبال
إلى النساء كحلى فضة ذهب
في كلما كان هناك يوجد
حي لوارث الذي يفتقد
تقعد للوارث بعد ما خلا
فالزوج قاعد لأهل التركة
ليت منهم إذا ما يفتقد
حياتهم رواه بعض السلف
في البيت فيه السكن منها يوجد
يقعد للعبد إذا ما اشتجرا
للطفل إن كان خصام يوجد
لم يجلبنها زوجها ولم يلي
شخص لآخر إذا ما اختصموا
كان به أولى إذا فيه اختصم
بكل واحد من الزوجين
فيه لثان بعد عقد يوجد
أو اثنتان ثم بعد يصرع
فيما إليها يلتجى ويقصد
تلجأ المواشي نحوها أدركنا
تعرف في الأصل من الأشياء
فيما به تعرف حسب القاعده
شجرة لعامر يحويها
من أصلها أخرى بحيث يحسب
بأنها من أصلها تكونت
فصاحب الأرض التي منها أتت

أولى بها لو أنها قد وافقت
ولم تخالفها متى ما نبتت
ووجه هذا القول فيما حرره
قد نبتت في الأرض فهي تتبع
لا تخرجن عنه لرب الشجرة
بأنها منها بأن يبحث عن
أو يشهدن الأمناء في النابتة
لأنه يمكن فيما قررره
فإن يكن قد بان أن الثانيه
فصاحب الأرض له أن يأخذها
فإن يكن يمتد جذع نخلة
فنبتت له عروق فيها
أى أنه لملك للشجرة
ليس لرب الأرض لو يستغنى
قال الإمام القطب في نوازل
إن يخرجن عرق لإنسان على
فرب ذاك العرق يؤخذنا
فإن إلى إثم إثم يبقيه
وبعضهم قال لرب الأرض ما
وهكذا إن حمل السيل الشجر
ثم ثلاثا من سنين قد بقى
على أخى الأرض لرب الشجر
والأرض إن لاثنتين كانت فيها
فنبتت من بينهما ثالثه
فذان فيها بالسوا لأنما

لتلكم التى هناك سبقت
أو في حريمها تكون ثبتت
لنا الإمام القطب إن الشجرة
لمن له الأرض إليه ترجع
إلا إذا ما ظهرت معتبره
ذاك بلا مضرة ولا محن
بأنها من تلك صارت ثابتة
أن تنبتن بدون تلك الشجرة
من تلكم الأولى يقينا جائيه
مالكها بنزعها من بعد ذا
لأرض جاره كغصن دوحه
فإنه لمن غدا يحويها
أو صاحب للنخلة المقررره
عن أصله وللثمار يجنى
نفوسه كهذه المسائل
أرض سواء وهناك قد علا
بنزعها في حين ينبتنا
فإنه لثابت عليه
تنبت أرضه بذاك حكما
وينبتن في أرض غير من ذكر
فذاك ثابت لدى التحقق
إذ كان في الأول ذا لم ينكر
لكل شخص شجرة يحويها
لم تدر من أيتها حادته
ذى الأرض كانت شركة بينهما

لو وافقت إحداهما للنابتة
وبعضهم قال لمن لنخلته
كذلك إن إحداهما قد ماتت
ونبتت من بعد بينهما
بأنها تكون من إحداهما
كذلك الصنوان مهما نبتا
وإن تك الغصون من أشجار
وتمكثن هناك فيها بقدر
فإنها تثبت إنما بيت
وإن تعوجت غصون من شجر
أى أرض ربها ومنها نبتا
فإن يك استغنى عن الإجدار
فإنه له حريم آخر
أولا فإنما الحريم الأول
وقيل لا حريم للعروق
لكنها إن تمكثن بقدر
وشجر من العروق ينبت
وبعضهم يقول مهما استغنى
ومن له فى أرض غيره شجر
إن يمنع العروق إن تعدى
أى ما يجاوز لحريم للشجر
وجائز لصاحب الأشجار
لأرضه فيما الحريم كان رد
ونخلة قد نبتت أو شجرة
فليتواخذوا على أن ينزعوا

جنسا ونوعا وصفات ثابتة
توافقن أو وافقت لشجرته
وبقيت أخرى بهذى البقعة
أخرى وليس من بيان هنا
فإن حكمها كما تقدر
بينهما فهو ودى ثبتا
تدخل فى أرض لذاك الجار
ما يثبتن فيه ذلك الضرر
ما زاد بعد ذاك منها ونبت
أو نخلة حتى بأرض تستقر
عرق بهذا الموضع كان ثبتا
من هذه النخيل والأشجار
غير الذى استحق هذا الشجر
يكون للجميع حيث يحصل
ولو على الأرض بدت من فوق
ما تثبتن فيمنعن عنها الضرر
فإنه إن استغل يثبت
أو إن تك الغلة تدركنا
فصاحب الأرض له بلا شجر
للموضع الذى لها قد ردا
فما يجاوز قطعه قد استقر
أن يمنعنه من العمارة
وما له بلا رضاه تبعد
فى حد ما بينهما معتبره
لها ومن موضعها فتقلع

ما لم تكن قد نبتت وإن تكن
كما تشاركنا على الأرض وقد
وبعد أن تثبت فالحـريم
عليهما ويتمانـعان
وكلما مع ميت قد وجدا
أو كان مجنونا من اللباس
أو خاتما أو ما به كان انتعل
كذلك ما عليه لفت اليد
أو أنه في فيه أو في أنفه
أو يضفرن شعره عليه
كذلك ما قد صر في ثيابه
وفي الذي تحت الفراش وجدا
ولم يك مدفونا به قولان
أن يقعدن وارثوه فيـه
أما الذي تحت الفراش دفنـا
لأنه يمكن أن قد دفنـه
وأنه قد جاء بعدما ذكر
وهكذا يقعد مهما سـكنا
ومات فيه لو يكون بـكرا
وإن يكن لم يسكن فيه الرجل
وينقلن إليه أو قد دخلا
فذاك غير قاعد نراه
وفي الفراش غير قاعد ولا
كذلك ما تحت الفراش يوجد
وقيل في الصانع إن مات فكل

قد نبتت فينهم ذى تجعل
قيل على الرؤوس قسمها يحد
من كل جانب لها مرسوم
عمارة الحريم في المكان
لو كان طفلا إذ، أصابه الردى
لو أنه كان غطاء الرأس
أو من فراش أو وساد قد حصل
أو بين أصبعيه ذاك وجدوا
أو كان مربوطا ولو لخالفه
فوارثوه يقعدون فيـه
يكون حكمه كما قلنا به
أو الذى كان به قد وسدا
لكنما المختار في الديوان
كذلك قطب العلما يرويه
فليس فيه من قعود زكنا
هناك غير ميت وكونه
فوضع الفراش فوقه وقر
بموضع ليس له تعينا
ذلك أو عارية من الورى
سكنى ولكن مرض به نزل
فيه وفيه مرض قد حصلا
إلا بما يلبس أو غطاه
وسادة كان عليها قد علا
ليس بمدفون به لا يقعد
ما كان في الحانوت والبيت حصل

يقعد فيه وارثوه إلا
بأنه له كذلك الحال إن
أو أنه استعاره فيقعد
إلا الذى فيه البيان حصلا
وإن يكن مع المريض سـكنا
هذا المريض أو أخو المكان
أى أن حيا منهما لا يقعد
لوارثى من مات والوارث لا
بل إنه مشـتبه بينهما
وقيل إن كان المريض ما سكن
إذ المريض كالمـتاع وحده
وفى المريض إن توفى ورحـل
فالوارثون يقعدون فيه
وفى الذى قيد هنا إليه
أو كان ذاك يربطن فى الرحـل
فكان ذا إليه أيضا قد يجـر
وذاك إن لم يك عنده أحد
قام به أو صاحب كان له
يوقف للبيان أو صلح يـقع
إذ المريض كالمـتاع جـعلا
كذلك مجنون وطفـل يوجد
فيها وإن على فراش وجدا
وفى الذى على فراشه يحـط
أما الذى تحت الفراش دفـنا
وإن يك الموجود لم يدفن ففى

إن أحد فيه بيانا أدلى
مات ببـيت بكراء قد سكن
وارثه فيما هناك يوجد
بأنه لغيرهم فـذاك لا
رب المكان وهنا ذاق الفـنا
فلا قعود قط فى ذا الشـان
فيما بذلك المكان يوجد
يقعد للحي بما قد حصلا
يوقف للبيان أو صلح سـما
فهو لصاحب المكان يصرفن
يحتاج للذى يقوم عنده
على كمثل فرس أو كجـمل
وفى الذى كان يرى عليه
كمثل أن يربط رحـل فيه
أو فى غرائر بها قد يدلى
وكلما يكون مثـلما ذكر
وإن يكن لديه إنسان وجد
فإن كل ما ذكرنا قبـله
وقيل ذاك للصحيح يرتـجع
فأمره لمن به تكفـلا
على بهيمة فـذاك يقعد
ففى الفراش هـكذا قد قعدا
أو أنه على الفراش قد ربـط
فليس فيه من قعود ها هنا
ذلك قولان لنا عن سـلف

لا يملك النفس لصاله الصغر
أو في فراش وجدا في منزل
فواحد للثان ليس يقعد
في عدم النفع لجلب حصال
لو أنه في البيت كان منفرد
هذا الصغير قاعد نلفيه
فيه فلا يكون فيه قد قعد
فلا تعود ها هنا له بدا
مع ميت فإن ذين قعدا
لصغر على كمثل جمل
وذو الجنون مثلهم لديه
ولدتا ولم يكن من شاهد
وغيرها بذكر قد أتت
سأيلها فالحكم فيما قد شجر
فهى به أولى بلا معانده
يلقى عليهما سهام لهما
أولى به وتلك تعطى بنتها
في ذا غليس مخطئا بحالة
في الثيل قطب العلما الحبر الأبر
وبعد ذاك ماتت الثنتان
أو قد بقين بعد كلهما
فاختلف الآباء في ذا الثان
قال فتاك من ثوى واخترما
شخص لثان إن عليه اختصما
صارا خليطين إذا لم يعلما

والطفل إن كان صغيرا محتقر
مع ميت على كمثل جمل
وعند ذين كان مال يوجد
لأنما هذان قد تماثلا
ويقعد الصغير في خص وجد
وفي الذى يكون أيضا فيه
لا ميت إن يوجدن منفرد
لا سيما مع غيره إن وجدا
مراهق أو بالغ قد وجدا
وهكذا طفل ولو لم يعقل
فيه وفيما يوجدن عليه
وامرأتان في مكان واحد
وقد أتت واحدة بابنة
فادعنا كلتاهما إن الذكر
بأنه إن كان عند واحده
أولا فبالقرعة يكشف العمى
فمن عليه وقعت قرعتها
قلت ومن يحكم بالقيافة
وجدت هذا في اللباب وذكر
إن ولدت ثنتان في مكان
أو بقيت واحدة منهما
ولم يكن نزر ذا من ثانى
أو مات واحد وكل منهما
فإنه لا يقعدن منهما
قالوالدان قيل ما بينهما

وقال بعض يحكم بالشبهة وهو سواء كانت الثنتان أو غادة من تين كانت مسلمة وحرثان أو رقيقتان وتلك حرة وناققتان إن ولدا ليلا ولو قد وجدا أو هذه تتبع هذا الولد فلا يعود كائن بهذا التبغ فتلكم الأولاد مال مختلط وقال بعض العلماء يحكم وإن تكن إحداها منفردة غربها أقعد في هذا الولد وهكذا إن مات منها ولد بن إن ذاك شركة بينهما وولد ترضعه شاة فقد لو وقفت بجانبها سواءها أو أنها تحن عليه وبقبول ولد لا يحكم وراكبا بهيمة فيها سوا أو أنه كان على السرج استوى أو واحد أمسك منها الرسنا وقيل إن سرج عليها أوقعه يقعد فيها راكب عليه وإن عليه يركب اثنتان وقال بعض يقعد المقدم

أو قافلة تبين ما أشتبته مسلمتين أو ذوى كفران وغيرها مشركة مجترمه أو غادة للرق قد تعانى كذلك أيضا وكذا الشاتان كل ورائها سليل قد عدا وهذه تتبع ذاك وجدا من النسول أو من الأنوقع يصطلحون فيه إن كان شطط في ذاك بالأشبهاء ما بينهم بولد يتبعها على حده لعله الإتياع هذا قد وجد فالحي فيه أحد لا يقعد يقسم نصفين إذا ما اختصما يقعد رب الشاة في هذا الولد تلحسه فذاك ما كفاها لأنما الرضاع أقوى فيه على بنى آدم فيها بينهم لو واحد قدامها قد استرى أو نحوه فكلهم فيها سوا أو نحوه فهم سواء ها هنا أو نحوه كحوية وبردعه لأنما أصل الركوب فيه لا يقعدن واحد للثاني لخبر عن الرسول يرسم

بأنما صاحب البهيمة
ومطلقا ذاك عليها السرج أم
وقاعدا عليه أم لم يقعدن
والقطب قال إن هذا القيـدا
وليس في الحديث بل هذا الخير
بل إنه في حكم آداب وفا
قلت ولو في حكم آداب أتى
بأنما الأحق بالتقدمة
بأن أن الأصل أن يركب في
وراك لسائق وقائد
وقيل للراكب يقعدنا
وصحح الأول قطب العلمـا
وبعضهم يقول مهما اختصما
ويقعد القائد فيها علنا
وممسك لرسن ما يلي
وقيل عكسه لأن الرسنا
ولا قعود بين ممسك الرسن
وإن تكن ذبيحة قد توجد
وهكذا مال وقد دار به
ليس بأيديهم ولا ذا كـانا
فلا قعود لهم فيه لمن
وإن يكن ذلك في أيديهم
وفي بهيمة فمن يسـقيها
أو علف إن تكن تلك بيـده
ورافع شيئا من الفحص فما

أحق بالصدر وبالتقدمة
لم يك سرج هكذا بعض جزم
عليه أن يمسك لجاما كرسن
لكي يقوى الحكم ثم زيدا
لم يك نصا في الذي هنا ذكر
إذا على بهيمة ترادفا
فإنه لما لدينا بثنا
والصدر منكم صاحب البهيمة
مقدمها صاحبها ويصطفى
يقعد فيما جاء عن أماجد
سائقها أو قائد معنى
لأنما الركوب صار أعظما
لا يقعدن بعض لبعض منها
لسائق إذ صار فيها أمكنا
رأسا لها القاعد عند الأول
إمساكه من طرفه تعينا
من فرس ومن لجاما يمسكن
ما بين قوم مالهم فيها يد
جماعة في الأرض من جانبه
في يد بعض منهم استيانا
قد جاءه من غيرهم له اذن
فيقعدون فيه عن غيرهم
يعرف قاعد ومن يرعيها
تأوى إلى منزله ومقعدـه
له عليه من قعود علما

إن لم يكن يعرف قبل ذاك له
وهو الذى إليه يستوى الورى
فهو بحكمها يقال أليق
ومن على شخص ببيته دخل
كمثل ثوب داخل البيت فلا
لأنه فى الأرض لما يوجـد
بل فى يديهما معا وقيلا
وهو اختيار ظاهر الديوان
وهو الذى أراه حيث البيت قد
كمثما يقعد بالإجماع
أى إن يكن نازعه من جـده
ومن له بهيمة قد تعرفن
بردعة وحوية زمام
وإن من له لجام عرفا
على بهيمة وفى البهيمـة
على البهيمـة التى تنوزعا
ومن له يعرف شئ كالوعا
نوزع فى الشئ فهـذا أولى
كذلك إن كان له الشئ عرف
ويقعدن بذلك الوعاء
وبالغلاف والوكاء يقعد
فى ذلك الوعا وبالبهيمـة
إن عرفت له وليس يقعد
ولا قعود بفصيل قالوا
كذلك بالخروف ليس يقعد

ولم يكن من مال فحص حصله
فحكمه حكم لقطـة جرى
يعرفن وبعد ذاك ينفق
وقد تجابذا على شئ مثل
قعود ما بينهما قد جملا
ولا على سقف ولا فى الوتد
بأن رب البيت فيه أولى
فيما روى القطب الجليل الشأن
صار له مثل الوعا لذا قعد
فى ثوبه اللبوس مع نزاع
من طرفه حين له مد يده
أولى بما فيها كسرج ورسن
قيـد من الحديد واللجام
كالسرج والقيـد بدون ما خفا
نوزع لم يقعد بذى المذكورة
بل البيان يلزمنهما معا
وكان فى الوعاء شئ وضعا
بالشئ حيث فى وعاء حـلا
وفى الوعا نوزع مثـلما سلف
فى الغمد والوكاء والغطاء
وبالغطاء إن له فيه يد
يقعد فيما ترضعن من رمكة
فى تابع بلا رضاع يوجـد
فى ناقة لو ترضع الفصـال
فى نعجة لو يرضعنها الولد

ويقعدن بخشب الحياة
ويقعدن بالدرع للقتال
كبيضة إن بالدرع اتصلت
وبالسنان يقعدن في عود
ولا قعود في الدرع قالوا
وفي السنان عندهم بعود
والقول في الزج وفي السهم كما
ويقعدن بالسيف والسكين
ولا قعود في الحسام لا ولا
ويقعدن بالغمدة في السيف الخدم
ويقعدن بالرمح في الغلاف
ويقعدن بالبيت في باب علم
ولا قعود بين قفل أبدا
ويقعدن بحائط في متصل
وحلقة وهذه لا يقعد
والأرض يقعدن بها فيما استقر
وما بها يركز أيضا كالخشب
ومثل ما أجل وغار يوجب
وواضع حيا بيت أحد
فإنه بالحب أيضا يقعد
كذلك إن كان وعاء الحب
وقال بعض العلماء رب الوعاء
في ذلك الحب الذي قد كان في
وقيل فيمن لحبوب اشترى
أو أنه قد استعار لوعا

في آلة النسيج بكل حالة
فيما بها قد كان ذا اتصال
ودرقة غلافة تحصلت
مركوزة فيه إلى العمود
بكل ما له به اتصال
للمرحح لا يكون من قعود
في المرحح والسنان قد تقدا
عندهم في مقبض لذين
سكينه بمقبض قد جعل
كالعكس والسكين مثله علم
بدون ما عكس هنا يوافي
لا عكس ذاك فك أو ركب ثم
وبين مفتاح له قد وجدا
من خشب ووتد به جعل
في حائط بها غداة توجد
كان عليها من بناء وشجر
وهكذا عين بها بئر وجب
وتلك في الأرض بها لا يقعد
ألفى به كفضة وعسجد
فيما به من مثل ذاك يوجد
قد استعاره لبعض الصحب
والبيت قاعد على ما وضع
وعاء أو في غير حب مختفى
من غيره ويترك مع آخر
ويترك ذلك فيه أجمعا

فكل ما قد كان فيه يوجد
وقل بعض العلماء يقعد
وإن تداعى الحر والعبد معا
والعبد للمولى به قد ادعى
إن بينا كذا إذا حران
وهو لمن بيانه أعـدل لا
وذاك حيث الجمع صار ممكنا
وإن بعد وعدالة هما
وإن عدالة الشهود استوت
فقال بعض إنه نلأكثر
فليقسماه بالسوا وقيل بل
وقد حكى الإجماع قطبنا الأجل
أقدم من بيان من قد ادعى
كذلك من يرجح في الشهادة
مع استواء كان في ذى الحالة
فالبيّنات إن تكافأت لنا
أبطل صاحبنا لذاك الأدونا
فهى على بينة العبودة
بينة الرضا بترويج على
بينة من مدع للعاجل
كذا جميع من يكون القول له
ومدعى الشرا بألف قدما
على الذى البيع بألفين ادعى
بينة تكون بالمهمات
إذ المهمات حدث والعدم

فبائع الحبوب فيه يقعد
رب الوعا فيما هناك يوجد
شيئا وفي أيديهما ذا وقعا
فذاك بين الحر والمولى معا
تداعيا وجىء بالبيان
لمن يزيد بالشهود النبلا
كالدار اثنان عليها بينا
تساويا فبالسواء قسما
وزاد بعض منهم بالكثرة
والبعض للكثرة لم يعتبر
بعدد الشهود قسمه جعل
إن بيان الرم لو كان يقل
أصلا ولو كان كثيرا وقعا
أيضا بغير صفة العدالة
في عدد لهم وفي العـداله
في كل ما الجمع به ما أمكنا
كمن على حرية قد بينا
تقدمن إن وقعا في دعوة
بينة الإنكار أعلى منزلا
على بيان مدع للأجل
يقدمن بيانه إن حصـله
بيانه يوما إذا ما اختصما
أو بثلاثة فذا لن يسما
أقدم من بينة الحيااة
لأجل ذا بيانه مقدم

من الشفيع المدعى الأقل
أقدم من بينة الزوجية
كذا الشراء من تراث لهم
بيع الخيار وهو مما قد رهن
عروبة من الولا محققه
والرم والمشاع من ملك أحق
من مشرك ببيانه مقدم
ومن براءة كذا أولى الحدث
من يدعى الغصب الأموال الملا
ونسب أولى من الإقرار
من الأمانات لمن بها نطق
أباه أعطاه وقبضه زكن
لما يزل يأكله ويذهب
بينه بأنه قد أكلا
قد غاب أنه من الدنيا رحل
زوجته به له قد أفصحوا
بأنه حى إلى ذا الآن
حياة إلا أن يصح مثلا
يكن بيان فعلى الكل قسم
بأنه مالى بلا توانى
أنكر دعوى خصمه المبين
تلتزمه إن لم يكن بيان
نصفين أى من بعد ما قد أقسما
فحقه من ذلك حتما ذهبا
على أناس لليمين فى القضا

بينه الشارى بألف أولى
بينه الطلاق للحليلة
والقطع من وصف الرهون أقدم
والإرث من عطية والقطع من
والرهن أولى عندهم من صدقه
وهكذا حرية فى جنب رق
وذويد من مدع ومسلم
والعقل أولى من جنون منبعث
ومدعى الشراء قدمه على
وهكذا الرضا من الإنكار
به كذا بينة القرض أحق
بينه تشهد فى المال بأن
بينه تشهد إنما الأب
بينه القبض تقدم على
واثنان مهما شهدا على رجل
فتقسم أمواله وتتكح
ويشهدن من بعد ذلك اثنان
لم يقبلا إذ بعد موته فلا
وإن تداعى اثنان فى مال ولم
يحلف كل واحد للثانى
لأن كل واحد من ذين
وكل من أنكر فالأيمان
وبعد ذلك يقسم بينهما
وكل من عن اليمين قد أبى
وقيل إن المصطفى قد عرضا

فأسرعوا فأمر المختار
بِسَهم في اليمين ما بينهما
وصورة الشركة في اليمين
على متاع لم تكن حازته يد
فإنه يقرع ما بينهما
فهو الذي يحلف لليمين
ومن طريق لأبى رافع عن
بأن اثنين أمام المصطفى
وليس من بينة لدين
وهو سواء عند قطبنا الأجل
قال وقيل ذاك فيما يحذر
والحيوان وكذلك الأعبد
كالدور فليترك على ما كانا
أعدل من بينة قد أدلى
إلا إذا طال الزمان وهما
إذ تركه ضر ومهما جعل
حتى يجيء الكل بالبيان
وقال كل للأمين إن أنا
فلتعطه لصاحبى فيدفع
إن لم يكن قد جاء بالبيان
ولم يكن ذاك البيان نافعا
وإن يكن بين كل للأجل
لأن لكل بيان منهما
لأن كلا منهما نصف له
أى قوله إن لم أبين فادفع

في حينما قد وقع الشجار
فمن أتاه السهم منهم أقسما
أن يقع النزاع بين اثنين
أحدهم ولا بيان لأحد
فمن له القرعة تأتى منهما
ويستحق الشيء عن يقين
أبى هريرة المهذب الفطن
تخاصما على متاع وصفا
قال تساهما على اليمين
في الأصل ذاك أو عروض قد حصل
فساده مثل طعام ينظر
أما الذى ليس يخاف يفسد
أو يحضرن واحدا بيانا
صاحبه بها وأعلى نقلا
لم يأتيا فإن ذاك يقسما
ذلكم عند أمين فى الملا
لأجل من حاكم الأوان
لأجل المحدود لم أبينا
ذاك إلى الثانى ولا يمتنع
مع أجل قد حده وأن
من بعد أن للخصم صار دافعا
أو قبله فيقسمان ما حصل
وإن هما ما بينا فليقسما
من آخر لأجل ما قد قاله
هذا لصاحبى ولا تمتنع

لحاكم في طولها وفي القصر
ما يقضين به الديون المشغله
شهرين أو شهرا ليدفعا
وهو مظنة الوصول للخبر
إن كان ذاك حاضرا أو غائبا
بمثل تجريح لمن قد شهدا
فإنه شهرا له يؤجل
أنكر دعوى الرق حالا وجدد
فأنكرت مقالة وردت
ليخضر البيان حينما وصل
فأوقع الحبر عليه من حكم
وهكذا عن الفتاة يحجم
فإنه من بعد حجر قد صدر
ليس بنافع له بيان
بأن ذاك عبده بدرونا
فذلك التحجير كالحكم يعد
منه بعيد إن يتم الأجل
إلى ثلاثة له يؤجل
أربعة يعطونه تأجيلا
يكون حكما بطلاق ماضى
ينفعه بياته لو حصلا
بأن هذا ليس عبدا لك قط
زوجك فالحجر به كذا عنى
أقعد ممن يدعيه من أحد
ورجحووا العكس لذى القضية

والضرب للأجال حسما ظهر
ومن عليه الدين وهو ليس له
إلا أصولا فيؤجلنا
يبيع أصله ويقضى ما ذكر
لمن يريد للشراء غالبا
ومدع نقضا لعقد عقدا
أو يتناقض لديهم يحصل
ومدع على امرئ رقا وقد
أو يدعى زوجية بامرأة
والحاكم الفاصل أعطاه أجل
فلم يبين عند وقت قد رسم
بأنه للعبد لا يستخدم
فلا يمسخها بوطء أو نظر
وبعد أن قد تم ذاك الآن
لو جاء بالعدول يشهدونا
وأنها زوجته بلا فند
وذلك البيان ليس يقبل
وبعد حكمهم وقيل يقبل
ويعجزن مع كلها وقيل
وإن تحجيرا أتى من قاضى
فتتكنن به كذا فى العبد لا
فحجره كمثل قول منه خط
أو أن ذى الفتاة لما تكن
ومدعى الشرا لنفسه يعد
بمثل رهن أو بكالعارية

لأن من بالرهن يدعيه
فصار دون خصمه في جر
والشئ إن كان لدى إنسان
وكل واحد عليه بينا
هذا على المختار في قول الأولى
الواضح الجلي أن ترجحنا
إذا أتى قبلا بها أو كانا
وامرأة للمس جاءت تدعى
وبعد إرخاء لسرير فإذا
قال وقال قومنا تحلف
لو مانع في ذلك المقام
وبعضهم يقول لا تصدق
إلا إذا ما كان لا يبالى
وفي اليمين تلزم المدعى
فيحلفن المدعى من بعد ذا
وإن يقل من ادعى عليه
إنى أحلفن على الدعوى فلا
واثنان قد تداعيا في امرأة
أو إنها سریتی أو ابنتی
فأخلف في قعوده في المرأة
وإن تقل فلان زوجى أو تقل
فهو يكون قاعداً ويرفع
وإن يكن قد انتفى منها رجع
وجوزوا استخدام شخص طفلا
وأنكر الطفل ولا يخلى

كشاهد للغير صار فيه
منفعة إليه كانت تجرى
فجاء يدعيه بعد ثانى
فهو لغير قابض تعيننا
وقال قطب العلماء النبلا
بينه القابض مهما أوضا
كلاهما قد أحضر البيانا
من بعد ما خلا بها في موضع
أنكر فالصداق تعطى عند ذا
وتأخذ المهر كما قد يعرف
كالحيض والصيام والإحرام
إن كان مانع هنا يتفق
حليلها بمثل ذى الأحوال
عليه والنكول عنها أوقعها
وما الذى كان ادعاه أخذا
من بعد حكم بنكول فيه
يقبل منه بعد ما قد نكلا
كل يقول إنها حليبتى
وواحدا قد صدقت في الدعوة
بقولها يروى عن الأئمة
مولای غیر ذین قولها قبل
فيها النزاع بين من تنازعا
بينهما النزاع مثلما وقع
قد ادعاه عبده مولى
يذهب به أو يتأفنه أكلا

ولا يغيبه بوجه مثلما
أو في الذی يهلكه يستعمل
وهكذا لا يخرج منه من يده
وذلك حيث لم يكن للطفل
ومثله المجنون قام الشارع
فيتركه عند من قد ادعى
إذ وجد في يده فصارا
أو يمكن القيام بالبينّة
ويجب لهم على الإنفاق
إلى إفاقة أو احتلام
وإن يخافوا منه للإتلاف
ويجب أن ينفقتهما إلى
ومن يكن قد ادعى أصلا بيد
فليعطه الحاكم في ذا أجل
وليس في ذلك من تثقيف
قال وأما عندنا يثقف
وليتنفع به إلى أن يحضره
وجاء فيمن يدعى أصلا بيد
فإنه يتقن أو يحضرا
ويترك في يده وليس له
ولا له هدم ولا يغير
وتوقفن غلته وإن يخف
فإنها تباع والأثمان
وبعضهم يقول لا يثقف
وإن يكن ما صار فيه الادعا

أن يقتلنه ويذيق العدا
وكما كمثل هذا جملا
وملكه وهكذا من يله
تكلم بحقه فيدلى
بحفظهم إذ وقع التنازع
ومن يديه عند ذا لا ينزعا
بقبضهم أولى ولا يمارى
لهم فيظهروا لأي حجة
أكل وشربا ولباسا وافي
فينصب من بعد للخصام
فليجعل عند أمين كافى
أن يحكم بينهما ويفصلا
شخص أو البعض من الأصل فقد
يأتى لديه ببيان قبال
مع غيرنا عن قطبنا المنيف
فماله يخرج أو يتلف
خصمه البينة المعتبره
شخص وواحد له بذا شهد
سواه عند أجل تقررا
يخرجه من يده وينقله
إلا بإصلاح فساد ينظر
لها الفساد والضياع والتلف
توقف حتى يحضر البيان
بواحد من الشهود يعرف
مما لنحوه الفساد أسرا

كاللحم والبطيخ أو ما شاكله
بياع والأثمان توقفتنا
وإن يكن يقبله فيوقف
وعنده يباع ثم توقف
ولا اعتبار بادعا طفل ولا
سيدهم إن كان زيد منكرا
وإن يكن يقبل ذاك منهما
ومع بلوغ الطفل فالخصام له
أى بالذى أقرر فى طفولته
وليحضر البيان من يستعبد
وإن يكن قد طلب المستعبد
فإنه يجبس حتى يحضرا
بنظر من حاكم وألزمنا
وهكذا من يدعى فى امرأة
إذ أراد منهم الأيماننا
أو أنه يطلب للضمين
ويطلب الضمين للبيان
وإن يكن لم يأت بالضمين
أو أن ذاك المدعى قد كانا
فيجبسون وعليه ينفق
وما له عليهم أن يرجعا
وإن يكن لم يجد البياننا
فتحلف المرأة إن لم تكن
كذلك تلك الأمة المحترمه
والعبد هكذا اليمين بيدي

من كل ما يكون لابقاء له
إن لم يك التأخير يقبلنا
حتى يحاذرن عليه التلف
أثمانه إلى خصام يوصف
أخى جنون إن زيدا مثلا
إذ لا خصام لهما معتبرا
يلزمه أن ينفقن لهما
لا يؤخذن بالذى نقوله
ومثله المجنون فى قضيته
لبالغ إن كان ذاك يجحد
حبسا لهذا حيث كان يجحد
يمينه مع أجل تقررا
إنفاقه لأجل ما قد رسما
أو يدعى للعبد أو للأمة
أن يحضروا مع أجل قد كانا
إن كان لن يقنع باليمين
فهو له بدون ما توانى
ولم يكن يحلف لليمين
لم يقبلن منهم الأيماننا
لأنه عظامهم يرتقوا
إن بان غير ما له قد ادعى
فى أجل فيجد الأيماننا
زوجته قط بهذا الزمن
تحلف أن ليست له قط أمه
بأنه ليس له بعبد

وحكم عكس هذه القضية وهو بأن تدعى العقيـله أو يدعى العبد وهكذا الأمه فينكرن فالبيان يلزم وإن يكن ما ثم من بيان ويحبسن لأجل البيـنة ولا من المرأة والعبد وما في الأجل الذى لهم تأجلوا وقد أتى فى أثر من ادعى يؤجلن مقدار ما قد تصل فإن تكن عند حليـل وأتى فإنها لا توقفن عن بعـلها إلا إذا ما صح عقد أو قعا ويضرين أجل فإن وصل أولا يخلى بين هذا الرجل ومن على الزوج طلاقا تدعى فإنها تؤجلن كما ذكر وإن تكن تدعين البعـلا أو حرمة بينهما قد ادعت ومدعى الجنون فى الحـليلة أو الجـذام يدعى أو عقلا يلزمه البيان إن ما ذكر إلا إذا ما كان شيئاً علما ومن لذى يتم يقيم حججا على امرىء كان بمال قبضا

كمثل حكمها بلا تفرقة بأنها لذا الفتى حليـله بأنهم لذا عيـد مرغمه عليهم فيما به تكلموا فيحلف المنكر للأيمـان ولو بدون طلب من أمة عليه إنفاق لهم قد لزما ليحضروا لهم بيـانا يقبل تزوجا بغادة ليمنعا بيـنة له وليست تعضل من قال إنى زوجها لا ذا الفتى وهكذا لا يـمنعن من قبلها فيمنعان هاهنا عنها معا من بعد ذاك بيـان وقبل وزوجه إن لم يجى للأجل وهكذا بيـنة فى موضع لتحضرن لها بيـانا معتبر ممن يرد وهو مثل المولى مثل رضاع أـجلت إذ سمعت وكونه من قبل ما زوجية أو برصا أو مثل نخش حلا قيل نكاحها عليها قد ظهر بأنه قبل النكاح ارتسما أو غائب عن أرضه تولجا فى يده يؤجلن لذى القضا

وهكذا من يدعى حكما حتم
على الذى فى يد إنسان عرف
قال فتى محبوب من قد ادعى
ويدعى بينة لديه
يوما ^{إذا} جاء بها وإلا
وإن يكن له كفىل فهو لا
ومدعى البيان عنه يسأل
فإنه يعطى له آجالا
وامرأة إن ادعت على رجل
وينكرن وبالإطلاق تطالب
أن لا يغيب عن بيانها متى
حلفه بذلك القاضى الأبر
وهكذا إن ادعاها زوجته
وأمهالوه مدة ليحضرا
وإن تكن منه يميننا تطالب
أن يحضرن عند ذلك الأجل
والمتـوالة إذا ما ادعت
أى بالثلاث قد دهاها وانحرف
فإنه يحبس بالتهمات
يدفع عنه تهمة قد تقع
كمثل أن تقول هذى حالا
كذا فيدرك أن ذاك اللفظ لم
وجائز لحاكم يحلفه
لو لمحال وبما تعسرا
من ذاك أن يحلف الحليلا

من نحو قاض أو من الولى الأثم
إلا إذا ما كان ذا الشئ تلف
حقا له على امرئ قد وقعا
فيحبس المدعى عليه
يترك حيثما يشا تولى
يحبس إن أحضر من قد كفلا
فإن يكن بيانه يعـدل
أولا فينفذن عليه حالا
بأنه حليها فما قبل
منه يميننا بثلاث تحسب
جاءت به لأجل قد ثبتا
خشية تعطيل عليها وضرر
وأنكرت مع حاكم زوجيته
بيانه مع أجل تقررا
على الثلاث فلها ذا يجب
ذاك الذى أجله القاضى الأجل
أن الحليل بتها بالطلاق
وكان معروفا بكثرة الحلف
إن لم يكن له بيان آتى
حتى يجىء ببيان يدفع
بأن من لفظ طلاق قال
يكن من الطلاق فى شئ علم
بما إلى حث الطلاق يصرفه
والقصد من ذا فكها مما جرى
لا يشربن أو يأكلن مأكولا

أو أنه إلى السماء يطنع
وهكذا القاضي يحلفنا
أو بمحال يلجئن للحث إن
عتقا على سيده وكانا
قيلا لسحنون نرى ابن عاصم
فيا ترى من أين هذا أخذا
من عمر الثاني الرضى أى فتى
بأنه قد قال تحددنا
بقدر ما من الفجور أحدثوا
قال الإمام القطب ذاك قد علم
والدفع للكيد معا والمكر
ليس على الوجه الذى قد يحظر
فإنما التحليف بالطلاق
لما أتى التحليف بالطلاق
قال وعمل قائل الإجازة
ولأخف الضررين يرتكب
ومدع عتقا على مولاه
فإنه يبين لا يمنع
وإن يكن لم يجد البيانا
يحلف مولاه بأننى لم أكن
ويمنعه مالكة أن يذهبها
وإن تقل له الفتاة بعد ما
لكنه أنكر ما قد تدعى
وإن من أقرب بالجنية
ويدعى بأن ذاك فى يدي

ويصلن من كل ما يمتنع
أيضا بما قد كان بعسرنا
كان ادعى عبد ولى مؤتمن
يعرف ممن يكثر الأيماننا
يحلفن بالطلاق الجازم
فقال سحنون لهم من بعد ذا
عبد العزيز إذ لنا عنه أتى
أقضية للناس توقعنا
وقدر ما من الضلال لوثوا
فى دفع ظالم عن الذى ظلم
وحيل من ظالم وغدر
فى الشرع فالمحجور لا يحل
يمنع أو يكره كالعقاق
وبالعقاق حلف الفساق
أجاز ذاك لمسيس الحاجة
وذاك وجه بعضهم له ذهب
وكان ذاك منكرا دءواه
من طلب البيان حيث يقع
لأجل فيجد الأيماننا
أعتقته وأنه عبد وقن
لأجل القاضي الذى قد ضربا
طلقنى مسستنى تغشما
فأقول قوله بهذا الموضع
من ذى جنون أو صبي أو أمة
أمانة متروكة لأحد

أو أنه من ملكه قد أخرجه
أو أنه أفاق أو قد احتلم
فإنه يضمن ما به أقر
لو كان معروفا بأن ما ذكر
فإن يكن ذلك في يديه
فماله من رجعة قط على
وإن يكن أمانة لديه
إلا إذا في حفظهم قد ضيعا
وما له أن ترجعن قالوا على
إن كان مأخوذا بما به أقر
وذاك في الأحكام بين الأمة
إن لم يكن ذا بتعد وقعا
وإن يقل صاحبه لقد جنى
من أجل تضييع لديك وجدا
فإن مولى الشيء في ذا مدعى
وإن يقل كان لديك بأعتدا
وقابض يقول كان في يدي
فالمقول قول من يكون الشيء له
لا يسترق العبد باستخدام
إن ادعى مع وارث حريه
قال الإمام القطب فيما عندي
إن بالغين عاقلين وجدا
وقادرين يظهر الحاربه
قال وثم لا يكون ممكنا
فإن أتى الموت لتلك الأمة

أو أنه أعتقه وأبهجه
قبل وقوع لفساد قد ألم
وما به قام البيان واستقر
لغيره فماله عن ذا مفر
بوجهه غصب ضمه إليه
مولاه بالذى له قد فعلا
كان له أن يرجعن إليه
فإنه ليس له أن يرجعا
مولاهم بما عليهم بذلا
من حدث من هؤلاء قد صدر
ويأخذن من ماله بخفية
في يده أو كان فيه ضبعا
أو قد أصابه التلاف والعنا
وقال هذا لم أضيع أبدا
والقول للقائل لم أضيع
لا ترجعن بما عزمت أبدا
أمانة ولم أكن بمعتدي
والمدعى القابض في ذى المسأله
من رجل له إلى الحمام
كذلك أيضا أمة زنجيه
ليس عن الرق لهم من يد
من قبل أن يشرب ذا كأس الردى
بدون ما جبر ولا تقيمه
غير الذى ذكرته مبينا
ولم تكن تنطق بالحريه

ثم ادعوا حرية من بعدها
لأنها سارت لدار الأخرى
وكلفوا البيان بالحرية
حرية وهكذا الحال
هن قعدن وكذا الظهور
بأنه في العقل ذو نقصان
وافر عقل فهي أولى وأجل
مات وآخران بعد ذكرنا
وفي مقام واحد جميع ذا
بموته أولى بلا توهّم
واثنان بالحياة قد تقدما
معانينا في الحال ما ذاق الردى
أولى بنا من خبر منقول
في نظمنا بيانها متمما
أو سبع يرديه بالتمزيق
ولم يكن في أمره متهمما
يجوز قوله على ذا الشبان
من بعد ما ساق لمثل ما مضى
لشاهدين ضاقت الفجاج
وحرة تلکم وليست بأمه
وكان قد وافى بلوغه الرجل
منه صداقها الذى تستوجب
يحبس حتى تظهر الغيوب
ويكسون أو أنه يطلق
قيل عليه يحلفن إن جحدا

وخلفت نسلا لدى سيدها
فالرق للأولاد شيء قـرا
وأنها بحالة الرقيـه
والأصل في الأشياء على ما قالوا
طفولة حياة الحضور
ومن عليه يشهد اثنان
ويشهد اثنان بأنما الرجل
واثنان يشهدان أن عمرا
بأنه حى وما لاقى الأذى
بينه الحياة ما لم يحكم
فإن يكن بموته قد حكما
فإنها ترد إلا إذا غدا
فإنما العيان بالقبول
وهذه مسائل تقـدما
وقيل من يموت في طريق
وما لديه غير شخص علما
فإن في الحكم بالاطمئنان
قال الإمام السالى المرتضى
لو أن كل حالة تحتاج
وامرأة عاقلة محتـلمه
قد ادعت على فتى حر عقل
بأنه حليها وتطلب
وأنكر الزوجية المطلوب
يقر بالتزويج ثم ينفق
وفي اليمين الاختلاف وردا

لأن بالتزويج أشياء تلزم
ومن نفى عنه اليمين يحكم
ورجل قد ادعى بدعوة
وأنها بغيره تزوجت
وبالأخير منهما تعلقت
فإنه إذا أقام البينة
ترد نحوه وفي الشهادته
فقل تقبلن لأن الشهرة
ورجلان ادعىا في امرأة
وكل واحد من الاثنين
فإن تكن في بيت واحد فمن
وإن تكن في جانب فمن سبق
وإن بين نكاحهم في عقدة
وإن يؤرخ واحد من ذين
فهى لمن أرخ بالبليان
والحكم بين الناس في الليل على
واختلفوا إن كان في ضوء القمر
كتابة الأوراق والبرآن لا
أخذ الأمانات وردها إلى
ودافع شيئاً لصانع على
ويتلف الشيء فقال الدافع
يقول دون أجره في الواقع
فيلزم الصانع عزم الصنعة
ومدع بأنه لخبال
فالقول قول خالد إن أنكرنا

من نفقات وأموار تعلم
أن لا يمين في النكاح تلزم
على فتاة أنها حيلتى
فأنكرت مقالها وخرجت
وفي مكانه وبيته بقت
بأنها زوجته المعينه
بشهرة خلف بهذى الحالة
تقبل في النكاح مستمره
كل يقول إنها حيلتى
جاء بشاهدين مقبولين
في بيته فإنه بها قمن
بيانه فإنه بها أحق
واحدة ففاسد لم يثبت
على نكاحه بأى حين
إن لم يكن أرخ هذا الثانى
ضوء السراج جائز إن فعلا
فقل بالجواز والبعض حجر
بأس بها فجائز أن تفعل
أربابها جميعاً ما حظلا
ان يصنعن له ويعملن
بأجرة دفعته والصانع
فالقول في ذلك قول الدافع
لكنه يعملها بأجرة
باع خياراً نخل هذا العاضد
وجاءنا بالقطع يدعى الشرا

ألفين زيدا فنفاه معلنا
 قاما على شهادة الألفين
 أن اللصوص سرقوا الألفين
 كائنة من قبل هذى الدعوة
 إذ ما عليه وقت ذا الألفان
 فذاك ضامن بدون مـرية
 مغتصبا لذينك الألفين
 فقال ما أقرضنى أعطانى
 للقرض فليحلف على ما يدعى
 فتلف الشيء وزال عنه
 يقبل قوله بلا يمين
 يقوله فلازم أن يغرما
 حسامه لعامر وما انثنى
 لرهنه وجاء يدعى الشراء
 آنية فعرفت لما هلك
 بأنها لهم بلا نكران
 والمدعى مهـدورة بينته
 فقال بل أرهنتى وجحـدا
 إن لم يقرب ذلكم بيانه
 بأنه طلقها ورفعت
 قال لقد طلقتهـا فيما مضى
 طلقنى وبعد ذاك اخـترما
 إرث لها إذ قد أقررت أولا
 إذ قولها الأول صار كالعبث
 لا يقبلن كقولها الذى مضى

ومدع بأنه قد أمنا
 فجاءنا بعد بشـاهدين
 فجاءنا زيد بشـاهدين
 فإن هما قد شهدا بالسرقة
 فما على الأمين من ضمان
 وإن تك السرقة بعد الدعوة
 لأنه يكون فى ذا الحـمين
 ومدع قرضا على إنسان
 فالقول فى ذلك قول المدعى
 ومن يبيع شيئا بجزء منه
 فقال قوم هو كالأمين
 وقيل كالأجير لا يقبل ما
 ومدع بأنه قد أرهنا
 فالقول قول عامر إن أنكرا
 ومن توفى وببيته ترك
 وجاء ناس بعد بالبيان
 فإنه مات وماتت حجته
 وقائل أمنت سـيفا أحـمدا
 فالقول قول مدعى الأمانه
 وامرأة على حليلها ادعت
 وأنكر الزوج فلما مرضا
 وأنكرت مقـاله تقول ما
 فالخلف فى الميراث بعض قال لا
 وقال بعض إنها له ترث
 وهكذا دعواه لما مرضا

وذاب شاة فقال بعد ما
وربها يقول حية لقد
فالقول قول غارم ومن ذبح
ومدع أن فلانا سارقا
فقل إنه خصيم فيها
وقيل لا يكون فيها خصما
وفي أمين يدعى ارجاع ما
أو يدعى تلافها بلا سبب
وقيل إن يشاهدين ائتمنا
فقوله لا يقبلن في التلف
وإن أتى الدلال يوما يدعى
فإن ما يقوله لا يقبل
ويقبلن مقالته على الثمن
وبائع ثوبا لغيره وقد
وقال إننى لقد أمرته
فقال ما شرطت شورا أبدا
وإن يشا رد اليمين فهنا
بأننى مشترط عليه
وبعد ذاك فعلى الدلال
وقائل بادلت زيدا بجمال
لكننى شريت منه جملا
فالكل منهم مدع فمن وصل
وإن هما قد عجزا البيانا
وقائل إننى قعدت أحمدا
لكنه أسكننى إياه

ماتت ذبحتها فليست أغرم
ذبحتها ولا بيان لأحد
للشاة فهو غارم بما جرح
أمانة من يتيه وانطلقا
يحلفن سارقا عليها
بل ربها يكون خصما ثما
لديه من أمانة تلزما
فالقول قوله ولا غرم يجب
يردها بشاهدين معلنا
والرد إلا ببيان قد عرف
ذهاب ما في يده من سلع
في أكثر القول وما يقول
لأنه قد صار مثل المؤتمن
أراد رب الثوب نقضه ورد
يبيعه والشور قد شرطته
فالقول فيها قول بائع غدا
يحلف ذو الثوب يمينا معلنا
أن لا يبيع قبل شور فيه
يعطيه مثل ثوبه بحال
فقال زيد لم يكن ثم بدل
وبعته منى بعيرا أكمل
بحجة فإن قوله قبل
تحالفا واثبت ما قد كانا
بيتا فقال ما اقتعدت أبدا
فالكل مدع بما أتاه

وأعجب البعض من الأخبـار
من الأجور قدر ما قد سـكنا
ومن له ورقة على رـجل
وقد أقر أنه قد وصله
فقال من عليه تلك الورقة
فالقول قول من عليه حيثما
لأن من كان له الحق أقر
وقيل قول من له الحق ولا
ومن يسلم لأبى زوجته
وتهلكن فجاء بعد يطلب
وقال قد تزعتـه منها وقد
فـقوله يقبل في ذا الحال
بأنها قد وهبتيه فلا
ومن يقل أعطيت رب صنعة
فتلفت فقـال رب الصنعة
فليأتنا الصانع بالبينة
إن كانت الصنعة مما لم يكن
مع أن في تضمينه بذـا التلف
ومن يقل على ألف درهم
أو من مبيع شرطه القبض وقد
أو كان واستوفاه منى فعلى
وبعضهم يقول ما أقر له
وإن تداعى اثنان في مال ولم
فمن أتى بحجة في المال
وإن هما قد بينا جميعا

أن يلزمـن ساكنا للدار
يدفعها لصاحب الدار هنا
وكان فيها ألف دينار مثل
منها ثلثمائة مـكمله
أوفيت ما بها جميعا عن ثقه
قد ادعى أداءها متمما
يقبض بعضه فمن هنا انعقر
يضره إقرار ما قد وصلا
صداقها المفروض مع عقدته
ميراثه فلم يقربـه الأب
أبرأت نفسى منه وهى لى ولد
أما إذا ما قال في الجـدال
يقبل ما كان به تقولـا
صناعة يعملها بأجرة
دفعتهـا إلى دون أجرة
على ذهاب كائن في الصنعة
يعمل من دون أجـور وثن
خلفا أتى عن قادة لنا سلف
لخالد من ثمن المحرم
مات ولم أقبضه بعد أن عقد
مقال بعض قوله قد قبلا
فيؤخذن منه وتسقط الصلة
يكن لهم في المال قبض قد علم
مقبولة فهو له بحال
يقسم ما بينهما توزيعا

وإن هما قد عجزا البيانا
ولا يسـلطان لو قد حلفا
لكن على الحاكم في ذا الحال
وهكذا يكون حتى يوقعا
وقيـل بل يوقفه القاضي على
وقبل تعطى الفقرا غلته
وإن من عن اليمين نكلا
وهالك خلف مالا وأقرر
فجاء شخص بعد ذاك وادعى
وأحضر البيان في الخصام
إن لم يجيء من كان قد أقر له
وإن يبين نظروا البيانا
وإن من قد نسبت بينته
وما لمن شهوده لم تنسب
فإن أراد من عن الإرث انتفى
بأنه وارث هذا المال لم
وبائع بهيمة لآخر
بينـة على عيوب فيها
فذاك لا تسمع دعواه ولا
أما إذا منه استحققت فالثمن
وذاك مهما صح بالبينـة
من كان مات فهنا فليغرما

فيحلفان هاهنا أيـمـانا
في المال إلا ببيان عرفا
يمنعهم تعديا في المال
صلحا به جميعهم قد قنعا
يدى أمين يقبضن الغللا
كذلك حتى تنقضى شـبـهـته
فما له في المال حق جعل
أن فلانا وأرثى يوم احتضر
بأنه وارث من قد صرعا
فالمال ماله بلا كلام
ميتهم بحجة معـدله
وأعطى الأقرب أيا كانا
فإنه تكون أقوى حجة
جدوده حق غدا في النشب
أن يحلفن وارث فليحلفا
يعلم لهذا فيه من حق رسم
ثم توفي فأقام من شـرى
كائنة من قبل أن يشريها
بيانه وحقه قد بطلا
يصير في تركة من قد ارتهن
بأنما البائع للبهيمة
وارثه لثمن متمما

الدعاوى فى المماثلات

عمرًا دراهمًا ويطلب القضا
فليأمرنه بأداء اللازم
أودعه فى سجنه ولا مفر
والسجن لا حد له إلا الأدا
فإنه يخرج من سجنه
عسرت وأمره تبيننا
يجبر أن يجيئهم عما وقع
أو بالسجون أو بذاك أجمعًا
من بعد ما الحق عليه قد وجب
يسمع له بينة أو يقبل
فلينفذ الحكم عليه لو جاز
وبعد أن فى أمره يمهله
أنكر دعوى مدع وقد جحد
بأجل من حاكم قد عينه
خصمه بأنه يوافق
أو يطلبن منه ضمينًا فهو له
أو يحضرن عنه ضمينًا قد كفل

ومدع بأنه قد أقرضنا
فإن أقر ذاك عند الحاكم
فإن يكن لم يعط ما به أقر
إن لم يك العسر له قد أقعدا
وإن بين إيساره فى حينه
أو حدثت من بعد ما قد سجننا
وإن يكن عن الجواب يمتنع
لو كان بالضرب الذى قد أوجعا
وإن يكن من مجلس الحكم هرب
فلينفذ الحكم عليه ثم لا
وإن يكن قبل فراغ الحكم فر
لكنه بعد تلوم له
وإن يكن من يدعى عليه قد
فليحضرن المدعى للبينه
وإن أراد المدعى اليمين من
مع مدة وأجل تأجله
يحلف أنه يوافق للأجل

باب الأيمان

للمدعى عليه إذ يخاصم
جاءت بذاك سنة مبينه
وما له بغيره أن يحلفا
بينهما إن وقع التخاصم
يرضى مع الخصام حين وقعا
تمضى اليمين والرجوع لا يجد
ثمت يتلو أحرف اليمين
حاكمهم ليس له تبديله
فلا تباشر كفها للقسم
أمسكه لا تقبض له قط يدا
لديهم الغاموس في عرف علم
فغيرها وبالجميع حلف
بمصحف بل بالغموس يحلف
أقل من ربع لدينار وفي
قط وذا للقطب قول يعرف
بغير اسم الله حجر عنه قف
منزل التوراة للكليم
عليه زد منزل الإنجيل
سيحانه ورب بيت النصار
أن زيادة بهذا المذكور
فإنها عن مالك قد جاءت
شخصا على حق له منه انتفى

أما اليمين فهي شيء لازم
إن لم يجيء من يدعى ببينه
يحلف بالله العظيم وكفى
وإنما يحلفن الحاكم
إلا إذا كان الذي قد ادعى
أن يحلف المنكر وحده فقد
يمسكه الحاكم باليمين
ويتبع الحالف ما يقوله
والخود إن لم تك ذات محرم
أما الكتابي فمن طرف الردا
وهذه اليمين فهي ما تسم
أما التي يدعونها بالمصحف
إلا الأمين فهو لا يحلف
وجاء لا تحليف بالمصحف في
وقيل بالمصحف لا يحلف
إذ فيه غير اسم الإله والحلف
وزد على اليهود للتخميم
أما المسيحي فالتتكي
وحلف المجوس باسم الباري
قال الإمام القطب في المشهور
قال وما يروى من الزيادة
وليس للحاكم أن يحلفا

وحق طفله وعبده وحق وكل ما قد كان في يديه وإن يكن حلف انسانا على والقاض لا يأمر من له تجب يحلفن خصمه فإن أمر فإنما تحليفه قد نفذ كذا إن كان له قد حلفا وهكذا لا يأمرن قيل الحكم يحلف وحده ومهما حلفا من حاكم ولا أخى الحق فلا ولا تحلف أحدا قط على أو أنه لا يظلمن أحدا أو أنه لا يؤذین مسلما ومدع على فتى فأنكره ثم أتى ذو الحق بالبيان إذ قيل في البينة العادلة وأنها لا تقطعن أبدا إلا إذا كان الذى قد ادعى وكان عالما بهم فحلفا وفى الدعاوى المتعددات وبعد ما هذا ثلاثا يحلف للمدعى منهم إلا فلتجمع ثم ليحلفه يميناً واحدة وبعضهم يقول كل دعوة والنصب بالحج وبالعقوب وما

كان له فيه نصيب من طرف فما له يحلفن عليه ذاك فجائزا له ما فعلا تلك اليمين من خصيم مقترب وحلف الخصم لخصمه ومر وذلكم لحقه قد أخذنا بغير أمر حاكم فقد كفى شخصا عليه لازما حكم القسم بنفسه ولم يكن محلفا يسقط عنه ما عليه حصلا أن لا يقول الزور أو يحسو الطلاب أو يفسدن أو يأوى مفسدا وقال بالجواز بعض العلماء وحلف النافى يميناً فاجره فحقه باق بلا نقصان أولى من الأليمة الفاجرة حقا لمسلم ولو طال المدا عن اليمين بالشهود قنعنا خصماً له فالحكم تم بالوفا يحلفن ثلاث دعويات فليقل القاضى الهمام المنصف كل دعاويك لنا فى موضع للكل لو كانت مئينا زائده لو كثرت فإنها بحلقة أشبهه جوز بعض العلماء

وقيل لا نصب سوى بمثلما
وهو مقال لأبى المؤثر قد
وكان موسى بن على يذهب
فقد روى بأنه قد حلفا
ومرة بالحج والعق نصاب
وبالطلاق لا يجوز القسم
إلا لبيعة الإمام الأعظم
جميع من يخاف نقض البيعة
والبعض تحليف الطلاق يمنع
والسالى شيخنا ممن بذا
وإن تك الدعوى فيما عظما
فينبغى أن يؤتى بالمتكسر
بعد صلاة العصر وليستقبل
والمشركون فيحلفون
فحلف اليهود وسط البيعة
قال الإمام القطب في مذهبنا
وقاعداً يكون من قد أقسما
لا يشرطن مسجد أو منبر
وإنما يحلف حين يتم
فالهادى ألزم اليمين المنكرا
وقال بعض يحلفن بذى العلى
في ربع الدينار أو في أكثر
أو فوقه وقيل قائما بلا
وتخرج المرأة عند الحكم
وما عليها بالنهار تخرج

تنازعا عليه حين اختصما
رواه في الجامع عنه بسند
إلى الجواز مطلقاً وينصب
سبعين حجة وما توقفنا
على فتى في شفعة لها طلب
في كل شيء فهو مما يحرم
يحلفن بالطلاق المبرم
منه أو الغدر ونكث الصفة
في كل حالة وعنه يردع
قال فكن بما يقول آخذاً
من الأمور كالفروج والدما
في المسجد الجامع تحت المنبر
منتصبا ويحلفن بالعلى
في موضع له يعظمونا
كذا المسيحي لدى الكنيسة
يحلفن حيثما قد أمكننا
أو أنه متكناً أو قائماً
لا زمان قل ذا أو يكثر
عليه ذلك القضاء المبرم
لم يذكرن جامعاً أو منبراً
وهو يكون قائماً مستقبلاً
في المسجد الجامع عند المنبر
شرط بأن يكون ذا مستقبلاً
فيما له بال بليلى أسحم
إن لم تكن ذى من نسا تخرج

لو دون إذن من حليل عرضا
وخرجت هندية ولا مرأى
وقت النهار فإليه ترجع
يخرجن أى من المخدرات
شخصا يحلفنها بالبارى
لوجهها حين اليمين توقع
وجه وفوقه غطاء جعلاً
وقال إنى فى مكانى أحلف
وما لى فى ذاك عذر حصلاً
وليس من صنف المخدرات
عن غيره فى أى دعوى عرفاً
يحلف عن مستخلف فى العقدة
والبيع كالقبض وكالإعطاء
وكيل مطلوب إذا يوكل
أو عادة لها خصام قد عرض
من طالب من كل من يكون
يقبله من طالب ومن طلب
أقضية بحسبما قد أحدثوا
من ادعى يمين منكر أبى
فإنما بالإذن منه الحلف
لها من الشأن الذى قد عظم
صاحبها وفى الآثام والضرر
بلاقعاً وتورث الدماراً
كذباً على حق امرئ يسلفاً
وذاك بالإطلاق صار كاتبه

وتخرج المرأة فى فصل القضا
قد خرجت غاطمة الزهراء
وإن تكن من اللواتى تخرج
وإن تكن ليست من اللواتى
فليرسل القاضى لها فى الدار
بمحضر من خصمها وتطلع
لأنه لا يحكم قط على
ومن أبى الخروج حيث الحلف
فهو نكول عن يمين جعلاً
إن كان من رجالاتنا الأيالة
وما لشخص أبداً أن يحلفاً
إلا الذى باشر كالخليفة
إذا لها باشر كالشراء
وقال عن سحنون ليس يقبل
إلا إذا المطلب كان ذا مرض
ويقبل الوكيل أى سحنون
قيل لى فإن مالك الأرب
فقال قال عمر لتحدث
وجاء فى الديوان إن لم يطلب
فذلك الحاكم لا يحلف
سميت اليمين غاموساً لما
فإنها تغمس فى نار سقر
وأنها لتذر الديار
وهى التى يحلفها من حلفاً
وبعضهم قال اليمين الكاذبه

وجائز لـ~~ها~~كم يحلف
لو مدع يقول لا تحلف
وهو الذى جرى عليه العمل
لما علمت من مقال جاء فى

بها جميع من عليه الحلف
خصمى لى إلا يمين المصحف
ذا اليوم عندنا غداة تفصل
يمين مصحف عن القطب الوفى

اقسام اليمين

أقسامها ثلاثة في الأثر
وفي يمين التهمة الحلف علم
وقوة التهمة بعض يشترط
وبعضهم ألزمها حيث تجب
ومن له حق على من لم يطق
مثل جنون أو صبا أو غيبة
يحلف أن حقه باق إلى
وأنه لم يكن استوفى ولا
فهذه هي التي تدعى القضا
أما يمين منكر فهي التي
فهذه أقسامها مع من وعى
وهو اليمين عند شاهد ولا
وحالف على القضا فقوموا
أو قد أفاق ذو الجنون يقبل
وليس من شغل بمن قد أنكرا
بأنما هذا يميننا لضرر
وهي التي يقصدها الخصم لكي
أو كي يهينه بها ويشغله
وهي على ما جاء في الديوان أن
من أدعى بأنه لقد طلب
ومدع بأنه قد دفعنا
لربه أو أن ربه أمر

يمين تهمة قضا ومنكر
فبعضهم ألزمها من يتهم
وقيل لا يمين في التهمة قط
فيها على المتهم حبس وأدب
عن نفسه دفعا لعائق لحق
تلزمه اليمين في ذي الصفة
ذا الوقت في ذمة من قد سألا
أبرأ ولا أعطى له أو حولا
لديهم استحسنها من قد مضى
تدفع للدعى التي لم تثبت
ومالك يزيد قسما رايعا
يصح في مذهبنا أن يفعلا
من غاب أو ذاك الصبي احتلما
منهم بيانهم غداة يصل
إن قال عند حلف منه جرى
يريد مني لا لعني قد صدر
يعيظ خصمه بها بغير شيء
بهذه اليمين أو ليثق له
يتهمن الأمناء أهل الفطن
يحلف المنكر من دون سبب
ما كان من حق عليه وقعا
له بأن يدفعه إلى عمر

أبرأني منه على يقين
يكلفن بينة لو بالخبر
فيحلفن طالبه أيما
أمره أن يعطى فلانا ما لزم
إلى الذي أمرته أن يوصله
فيغرم المطلوب ما به أقروا
بأنني استوفيت منه ما وجب
للغير ذا أو أنه قد دفعا
تركته فقوله هذا يرد
أنى ما استوفيت ما قد يعرف
لم أترك له بقصد منى
أنى ما تركت أو أمرت ثم
أحلف أو يحضر مالى مكملا
كما وصفنا ولذاك بأخذ
قد ادعت أن لها شيئا زكن
عليه لكن بعد ذلك ادعى
قد أمرتني أدفعن المالا
قد تركت لى المال تركا محضا
وتدفعن ضمين وجه حالا
يأتى بها ضمينها إن تضع
من بعد وضع حملها بالمصحف
لأن من بها حمال قد ظهر
به مضرة وشأنها عرفت
ذا الحمل خيف ضره أن يصل
لذاك أرجى أمرها فى الحال

أو يدعى بأن رب الدين
من بعد ما يشغل ذمة أقر
وإن يكن لم يجد البيانا
إنى لم أستوف منه لا ولم
أو لست أدري أنه قد أوصله
أو أنني لم أترك ما ذكر
وإن يقل حلفه لى من قد طلب
أو أنني أمرته أن يدفع
أو حلفنه لى أنني لقد
لأنما الطالب هو يحلف
أو أنني لم آمرن أو أنى
وأن للطالب إن شاء القسم
ولم أك استوفيت أن يقول لا
فيحضرن ويحلفن من بعد ذا
والمدعى إن كان حاملا بأن
على فلان وأقر المدعى
بأنها استوفته أو قد قالا
إلى فلان أو يقول أيضا
فتأخذن فى الوقت ذاك المالا
لوضعها إذا أراد المدعى
ليأخذ اليمين فلتحلف
وإنما بوضعها ذى تنتظر
لا تحلفن بمصحف إذ الحلف
للمال والأبدان طرا فعلى
إذ ليس من دعوى على الحمال

لامرأة حاملة بمصحف
ضمنه بعض وبعضهم نفى
أو يبرأ المريض والمجهود
يفيق مما فيه قد يكون
حمل وباسم الله بينما وقع
فانها تحلف في ذا الحين
قد زارها الحمام قبل تحلفن
وبعد وضع أو قبيل أن تضع
بأنها استوفت لما لها رسم
وأرته كذاك في ذا الموضع
من قبل ما إن يأتين بالحلف
أبرأ ولا أمر شخصاً فعلاً
لغائب أو ليتيم ضم ضعفا
من ادعى عليه أنه استقر
ذاك اليتيم أو وفاء الغائب
لما به أقر ذا من نقد
من غاب أو ذلكم الطفل احتلم
أن أبى استوفي لذا ولا أمر
أوفيت للطفل فتقوله يرد
وما له من بعد من يمينين
أو يصحو المجنون مما قد ألم
إلى خليفة غدا معروفا
لم يقبض من عندهم شيئاً زكن
خليفة فإنه لا يسمعن
من حلف في نفى هذى الدعوة

وجاء في الديوان من يحلف
فأسقطت ففي الضمان اختلفا
وهكذا يؤخر الحدود
ويصحو السكران والمجنون
وصح أن يحلف بالغاموس مع
إذا أراد طالب اليمينين
بلا انتظار وضعها وإن يكن
بمصحف أو غيره مما شرع
فيحلفن وارثها إن ما علم
أو تركت أو أمرت والمدعى
يحلف حين المدعى لا في التلغ
ما أعلمن أنه استوفى ولا
وإن يكن من يدعى مستخلفاً
ويطلبن ديناً لهم وقد أقر
لكنه ادعى وفاء لأبى
فإنه يجبر أن يؤدي
ويحيين يمينه إذا قدم
يحلف بعد ذلك ما عندى خبر
والمدعى عليه إن قال لقد
لا يسمعن فليدفعن في الحين
أى حينما قد يبلغ الطفل الحلم
وإن يكن قد نسب الاستيفا
فيحلف الخليفة المذكور إن
وإن يكن قد ادعى الإبراء من
ولم يكن قط على الخليفة

أى أنه لم يقبضن ما وصف
فلليتيم ضامن ولا مفر
لما على الفاكل كان ينسب
حيث عن اليمين هذا فكبا

وإن أبى خليفة من الحلف
حين ادعى القبض عليه من ذكر
إذ النكول عن يمين يوجب
إذ في تلاف المال صار السببا

ما فيه اليمين وما لا يمين فيه

مضرة في بدن مشرف
وفي التعدي وكذا العتاق
يمين في حد وحق ذي العلى
بأنه زكاة ما له كتم
بينه يحلفن وقيل لا
أو تثبت الخلطة والمداخله
فمرة نكفيهما إذا حصل
والنقد مرات لدفع الحيل
فإنه مذهب أهل طيبة
أن اليمين تلزم المنكرا
كان أدعى من فيهم الشرور
لكى يهينوهم بالادعاء
بالغرم باطلا لما لهم عنا
أقضيه تحدث للأنام
فقول جمهور لهذى الأمة
أنهم بباطلك ما حكموا
أنهم لم يشهدوا إلا بحق
قد ادعى بأنه له ولى
فلأن كى يأتى به للحكم
ومثله العبد إذا ما اختصموا
ولا وكيل الطفل أو ذى الغيبة
والبيع فليحلف على ما باشرا

وتدرك اليمين في القتل وفي
والوطء والنكاح والطلاق
وفي المعاملات في المال ولا
وجوزوا تحليف من قد اتهم
وجاحد للشبتم والقذف ولا
وقيل لا يمين في المعاملة
بالنقد مرات وأما بالأجل
وقيل حتى تثبتن بالأجل
قال الإمام القطب شرط الخلطة
مصلحة خصوا بذاك خبرا
قالوا ولو لا هذه الأمور
على أهيل الخير والوفاء
فيخرجوا عن اليمين هاهنا
لما أتى عن عمر الإمام
قال وأما عدم شرط الخلطة
وما على الحكم قطعا قسم
ولا على الشهود أيمان تحقق
ولا على ناف لدعوى رجل
أو إنما له ولى سمى
ليأخذن منه حقا يلزم
ولا على الوكيل في الخصومة
إلا الذى باشره من الشررا

والأم فيها الاختلاف قد رسم
 إن شاء أن يحلفها لا يجبر
 يحلف أو يردمها لا يعذر
 واحدة من اثنتين أدبا
 ليس على حق لابنه لزم
 إذ يحلفن للذي لا يعرف
 أن لا له ولا عليه من قسم
 كغيره في كل دعوى مرسله
 أن له إذا أراد القسم
 يوما إذا ما اشتجروا واختلفوا
 من يسمع اليمين عنه في الملا
 فأنكر الدعوى ولليمين رد
 إلا بشاهدين عدلين هما
 والمنكر الدعوى له رد الحلف
 ما كان فاعلا لأمر الرد
 في مال مسجد لمن توكلا
 على نصيبه الفتى منتصفا
 وزوجة لزوجها المصحب
 وغيرهم من سائر القرابة
 ويحلف الحر لعبد عضله
 فيما يصح دون إذن السيد
 على الذي أنكر أحدًا رمى
 وفي المصلى وطريق الطبر
 تعدية يحلفنه بالصمد
 أو من خليفة ولي عليه

ولا على الوالد للابن قسم
 والأب قيل إنه بمخير
 وقال بعض إنه يخير
 يأمره القاضي بذا فإن أبى
 يؤدين على خلافه الحكم
 وذو العمى ليس عليه حلف
 لكن له اليمين والبعض حكم
 وبعضهم قال عليه ثم له
 وأكثر الأقوال عند العلما
 وأنه ليس عليه حلف
 وبعضهم يشترط أن يوكلا
 فإن أتى مدعى على أحد
 فها هنا تبطل دعوى ذى المعى
 لأنه لا يحلفن كما عرف
 وما عليه حلف من بعد
 وليس في الرموم أيمن ولا
 وجائز في الرم أن يستحلفا
 ويحلف الابن الأم وأب
 والزوج أيضا يحلفن للزوجة
 والعبد للسيد والسيد له
 والعبد للحر كذا للأعبد
 والمسلمون يدركون القسم
 في مسجد ساقية مقابر
 والطفل مهما يدعى على أحد
 لو دون إذن كان من أبيه

رد اليمين

تلتزمه بينة تلغى الجدل
صاحبه الثانى يميناً وكفى
قيل له أحلفها وخذ أو فدع
أعطى حقه وإلا صرّها
أولا فليس للذى أنكّر بد
أو يحلفن بالله رب العزة
من يدعى أو يحلفن إن نكلا
وعن مكانها فلا تغير
عن أحمد والمنكر الأيمان
والقطب قد مال إلى تصويبه
فأول القولين نلقى عنهم
محمد العلامة المهذب
إن منكر أراد بقصده
فالحق لازم عليه يجعل
قال أبو حنيفة في كتيبه
أصحابنا يجبره القاضى الفطن
وهو الذى يوجبه قال النظر
بتركها معصية قد ارتكب
عليه فيما عنه أيضا رفعاً
ودفع الحق له على الوفا
بالرد عن خير الورى منقول
من يدعى أن ردها من أنكرا

ومن أتى مدعياً على رجل
فإن أتى بها وإلا حلفا
فإن يردّها على من يدعى
فإن على ما يدعيه حلفا
إن كانت اليمين مما فيه رد
أما بأن يعترفن بالدعوة
وقيل لا يكون لازماً على
بل يحلفن لازماً من ينكر
إذ يلزم المدعى البيان
وهو مقال للربيع الأنبيّه
أما العمانيون في فتواهم
قال الإمام القطب قد حكى أبو
عن صاحبنا اتفاقهم في الرد
والمدعى عن اليمين ينكّل
قال ومن غير صاحبنا به
قال وقال البعض كالثذوذ من
بحلف أو بذلك الحق يقرر
إذ طاعة الحاكم شيء قد وجب
والمصطفى قال لمن كان ادعى
إنى أصدرتك لن أحلفا
فهذه دليل من يقول
والرد قد يكون فيما باشرا

وليس في التهمة من رد ولا كمدع على فتى بالحق له فإن في هذا على من أنكرا ولا يكون الرد في العتاق وبعضهم أجاز في الطلاق لكنما القاضي عليه يشرط كذلك التهمة فيها قيل رد والتعدييات كلها ما حضرا كذاك كل دعوة لا تنقطع لأنما اليمين هي المنتهى والرد ما لم ينعمن المدعى وليس للحاكم مهما أنعما ولا قبولا من أخى الدعوى فإن من بعد إنعام فإنه مضى أن يدخلن في الرجوع بعدما وبعضهم قد جوز الرجوع ما فإن أبى من اليمين ردت أو يحضر الحق الذى قد ادعى أو يحلفن لأنما الحق لزم والقطب قال واجب عليه إن شاء تحليفا لكيلا يحافا وإن يكن خليفة من يدعى فردت اليمين عند الادعاء لا يأخذان مدعا هما إلى بعد قدوم أو بلوغ وقعا

من يدعى حقاً لمورث خلا لكن وكيله به قد عامله إليه لا رد فيها ذكرا ولا النكاح العفو والطلاق أن ردها الزوج مع الشقاق يمينها طلاقها فتسقط والقول بالمنع هنا هو الأسد أو غاب قيل ما بها رد جرى بالرد فالرد لدها ممتنع منقطع الحكم يكون عندها عليه باليمين للذى ادعى أن يقبلن منه يرد القسما قد فعلا كلاهما ما قد زكن وقد أجاز بعضهم لذى القضا من ادعى عليه كان أنعما لم يكن المنكر منهم أقسما عليه أن تأتى بتلك الحلفة لم يجد الإحضار لو قد طمعا من بعد أن يجىء هذا بالقسم أن يحضرن حقه لديه له وبعد يطلننه في الوفا أو كان حاملا ولما تضرع عليهما حين الخصام وقعا أن تقع اليمين فيما أقبلنا إفاقة أو بعد ما إن تضعا

من ادعى عليه حتى الأمد
خيف عليه منه ضر وأذى
إلى وقوع تلکم اليمين
ما يبلغن وهكذا فيما أتى
يخلف بالمعلم لدى التناكر
ردت على خليفة لمن يعد
للفعل يخلفن ولن ينتظرا
طفل وغائب ومن قد حملا
كان الخليفة الذی نعيه
للمدعى اليمين حين تبعدو

وذلك الشيء يكون بيـد
إن كان قبلا في يديه وإذا
فإنه يتترك مع أمين
ويخلف الطفل على العلم متى
كل امرئ للفعل لم يبشر
والقطب قال إن تك اليمين قد
وقبل الرد فمهما باشرا
بتلكم اليمين مجنون ولا
أما إذا ما المدعى عليه
فقير جائز له يرد

اليمين على القطع والعلم

من نحو رهن أو بيع أو شرا
تولية إقالة أو هبة
يخلف في ذاك على البتات
يخلف بالعلم إذ اتقاه
على أبي فلان الذي غير
أن عليه لك حقا يرسم
بطفله أو حيوان حين مر
من كل شيء لم يباشر فعله
لا يخلف بالقطع فيما نصف
منك كمثما تقول وانتبذ
عدا على زرعك أصلا وأكل

وكلما الإنسان فيه باشرا
أو نكاح أو طلاق قسمة
أو من عتاق أو تعدد ياتى
وفي الذى باشره سواء
كمدع أن له حقا حضر
فإن نفاه يخلفن ما أعلم
وهكذا إن ادعى عليه ضر
فإن في هذا وما شاكله
يمينه بالعلم حين يخلف
ما أعلم أن طفلى قد أخذ
كذلك ما أعلم ثورى والجمال

ما تجب فيه اليمين على المدعى

من أنكر الدعوى ومن زيفها فيه على من يدعى اليمين على العيال ثم لم يصدقه إنفاقه فقلوه مقبول عن قدر المعتاد في الذي ادعى رد الى المثل ولن يزاذا كذلك الصانع مع ذي الصنعة فالقول للصانع في ذا الوطن إن ادعى في بعضها للزيف ديناره ولم يجد تبيننا بأن ذا ديناره فييدله من العروض لفتاة أو رجل عليه من كان أعاره هنا بأن هذا ملكه ولا مرا له بأنه اشتراه بكذا وليعطه المعير ما قال به فغاب بالزيت وبعد رجعا بالزيت أو بالزيت ملحا جاء ولم تكن بينة معه وبعده ذا ييدله البائع له في كل ما يوزن أو يكال

والأصل في اليمين أن يحلفها وإن نوعا آخرها تكون وذلك كالوكيل يجرى النفقه فكل ما قد يدعى الوكيل مع اليمين إن يكن ما ارتفعوا وإن يكن قد جاوز المعتادا كذا وكيل الطفل أو ذي الحبة إن قال هذا ما به أثبتني وأخذ دنائرا في الصرف فأنكر الدافع أن يكونا فيحلفن المدعى في المسألة ومن أعار جملا أو كجمل والمستعير باعه فبيننا في يد من كان له قد اشترى فبين الشاري الذي قد أخذنا فإن هذا يحلفن بربه ومشتري زيتا بظرف وضعا لبائع يقول إن ماء وأنكر البائع أن الزيت له فيحلف الشاري بهذي المسألة وهكذا الحكم على ما قالوا

ومشتر ما لامرئ شفعته
ولا بيان يحلف الشاري وما
وإن يرى في ذاك بعض كلفة
وهكذا مرتهن أن يدعى
وأنكر الراهن والبيعان
يحلفها مرتهن بربه
وحارث أرضا لغيره بلا
وقد أراد ربها أن يحصدا
فقال قد بذرت فيها قدرا
فليحلف الحارث وليأخذ كما
وهكذا إن حرث اثنان وقد
يشرط أن له يرد الآخر
وقال قد بذرت هذا القدر
فإن صاحب البذور يحلف
كذا إذا أنفق بعض الشركا
لغيبه الآخر عن دياره
ومن يوكل في شراء شيء زكن
ثم ادعى بأنه قد اشترى
فالمشترى يحلفن حالا
وهكذا الصانع أيضا إن يقل
ولا بيان يحلفن الصانع
وليعطيه الكراء في يديه
وإنما العلة فيما وصفا
وكل من يجعله حاكمنا
إن قال إنني دافع الرسالة

وقال إنني يكذا اشتريته
يقول يعطى شافع متمما
فإنه يترك أخذ الشفعة
بأن هذا رهنك الذي معي
منعدم فيها هنا الأيمان
ويأخذ الراهن ما قال به
إباحة ودون إذن حصلا
ويعطينه بذره المحصدا
محصدا وربها قد أنكر
قال به من قدر متمما
كانت بذور الحرث من فرد فقد
نصفا من البذور الذي قد نثروا
ولا بيان والأخير أنكر
ويأخذن ماله قد يصف
من ماله فيما عليه اشتركا
أو لامتناع منه أو إعساره
بدون أن يجعل حدا في الثمن
على كذا والثان منهم أنكر
ويأخذن ما به قد قالا
ذا شيءك الذي أتيت للعمل
ويأخذن الشيء ذاك الدافع
بحسبما توافقا عليه
بأنه في ذا أمين عرفا
على رسائل له مؤتمنا
لربها حلف على ما قاله

وهكذا من يديه جملا
وأمره ينفقن عليه
ولم يكن له بيان حلفا
كلقطة أو كمرام مثلا
قال كذا أنفقت بعد فيه
وليعط ما قد حلفوه بالوفا

الذكول عن اليمين

من وجبت عليه بالتعيين
حتى يقرأها هنا أو يحلفا
عليه بالدعوى ولو تبرما
فالحبس حتى يحلفن أو يقر
وهكذا في العفو والعتاق
إذا تأبى فعليه يحكم
فالنار في الأخرى له إن لم يتب
عليه وليكفرن بعد الوفا
بكل حرف في الكتاب لفظه
قيل بكل عشر آيات تعد
وقيل بل واحدة مأثوره
وتوبة تمحو الخطايا المثله
مرسلة بعد المتاب الأشهر
وربه الغفار يقبل الوفا

ويجبر القاضي على اليمين
فإن أبى عاقبه وأنصفا
وقال بعض إن تأبى حكما
وذاك في المال وأما في الضرر
كذاك في النكاح والطلاق
وقيل بل في كل ما قد رسموا
وحالف بمصحف على كذب
وإن يتب فليغرم ما حلفا
تلزمه كفارة مغلظه
وقيل بل بكل آية وقد
وبعضهم قال بكل سورة
وبعضهم قال عليه مرسله
وحالف الغاموس فليكفر
وبعد غرم ما عليه حلفا

الاسترداد في الدعوى

ويسترد الحاكم المنتصب
بجرة من مثل زيت أو وعا
مما يكال أو يوزن يعرف
كأن يقول لى عليه بالسلم
قلة زيت جولو من بر
من كل ما لا يضبطن حدم
فيأمرن الحاكم المطلوبا
فإن أقر أن ذا عليه
لكن على معين لا يجبر
وإن يكن لهذه الدعوى جحد
وفي العنا المعلوم يسترد
على الذى كان من الأعمال
وفي العنا المجهول هكذا على
كمثل أن يقول خط لى منزرا
وفي العنا المجهول هكذا على
كأن يقول احفر سعيد بيرا
أما العنا المجهول ليس يسترد
وما على المجهول من بيان
لو أنه قد كان بالمعامله
فإن يكن أحضر أو حد يحد
أو أنه أحضر مثله بلا
صح البيان عند هذا الشأن

جواب مدعى عليه يطلب
من الحبوب كان فيه الادعا
وليس ذاك بعيار يوصف
أولى عليه بشراء منبرم
وهكذا غرارة من تمر
أو يعرفن مقداره وعدم
بمثل ذى الأمور أن يجيبا
يجبره بدفعه إليه
إذ لم يعينا لما قد يذكر
يحلقة بالمهيمن الصمد
منه الجواب حينما قد يبدو
يعلم عندهم بكل حال
ما كان من أعمالهم لم يجهلا
أو القميص بالذى تيسرا
ما كان من أعمالهم قد جهلا
لى بكذا من درهم مذكورا
فيه على مجهول أعمال ترد
وهكذا لا رد فى الأيمان
ما لم يكن ذاك الوعا يحضر له
وكان ذاك الحد معلوما عهد
زيادة ودون نقص حصلا
وصح فيه الرد للأيمان

وليس يسترد من عليه حب
بدون ذكر الكيل والوزان
وهكذا ليس يكون فيه
لأنما الجواب فيما قد جهل
في كل وجه وكذا اليمين لا
إلا إذا الطالب قال مثلاً
لئقرضن حاجته فأخذنا
أمسكه لى من عنده بإحكم
فإن أقر بالذى قد ادعى
يدفع ما به أقر معلناً
ثم يحلفه لمن طلب
وإن يكن ما يدعيه الطالب
من كونه أعطى له مفتاحاً
فإنه يلزمه أن يحلفاً
لجهله ولا يصح فيه قط
وإن أقر المدعى عليه
وهو من المجهول ثمت ادعى
يكلف البيان في ذا الحال
فإن يكن لم يجد البياناً
ويحلفن ما بقى شئ إذا
فيحلف الطالب من قد ادعى
فياًخذ الطالب في المجلس ما
ومن بعين يطلبن أو غير
من بيع أصل كان أو ثياب
لو أنه لم يذكرن في الأصل

وهكذا عين من القرض انتسب
أو قدر محدد البيان
رد يمين حيثما تلفيه
مقداره لا يسترد من رجل
ترد في الشئ الذى قد جهلاً
أعطيته مفتاح بيتى أولاً
منه ولم يرد لى من بعد ذا
فيسترده جواباً يفهم
طالبه يأمره أن يدفعاً
كمثلما ألزم نفسه هنا
ما إن بقى عليه من حق وجب
يجرده أصلاً ولا يقارب
وأنه لأخذه أباحاً
وليس من رد لذاك عرفاً
بيناً إذ وحده فيه سقط
بما ادعاه طالب لديه
بأنه استوفاه منه أجمعاً
بأنه أو في لذاك المال
فليحضرن ما شاء عياناً
طالبه يطلب منه كان ذا
بأنه ما استوفى منه أجمعاً
أحضره مطلوبه متمماً
عين كمثل الحب والتمور
يطلبه الحاكم بالجواب
بأنه من شجر أو نخل

وفي الثياب أنها من صوف
ولازم نوع الحبوب يذكر
أو من شعير وإذا ما كانا
بأن يقول غنم أو بقير
إن لم يكن بيعهم من السلف
فلجواب هاهنا لا يسترد
واللون في الصان لأن الاعتنا
إلا قليلا وإذا لم يك قد
كمثل أن يقول إنني أظن
كذا كذا أو قال في دعواه
والبيع للعين بعين غير ما
والبيع للشيء بشيء إن يكن
لذلك لا استرداد أيضا أصلا
وكل بيع لا يكون منعقد
وكل دعوى لا تجز وكادعا
بل إنما القاضى وذو الأحكام
وليخبرنهم بالذى لهم يحل
ومن أتى مقترضا من أحد
بينه القرض ولم يلفظ متى
بل ساكتاه أعطاه فليستمسك
وطالب القرض إذا كان أمر
إليه حالا عند ذاك المقرض
فأرسل المقرض عند من أمر
ويتلف الدينار قيل أن يصل
وقال ما أعطيك إنى منك ما

أو أنها من قطنه المعروف
كأن يقو ذاك بر ينظر
من حيوان يذكر البيانا
وسنه ولونه لا يذكر
وإن يكن بسلف ذاك اتصف
أو يذكر السن بإطلاق وجد
بالبيض لا بالسود في الصان لنا
حقوق دعواه متى لها اعتمد
بأن لى على سعيد أو حسن
أشك لا يقبل ما ادعاه
نقد فلا استرداد فيه علما
من جنسه فهو ربا فيمنع
في كل بيع لا يكون حالا
ففيه أيضا هكذا لا يسترد
أجر الزنى أو الغنا لن تسمعا
ينهاهم عن فعلة الحرام
وبالذى كان عليهم قد حظك
لمثل دينار فأعطى في اليد
أعطاه أقرضتك هذا يا فتى
بالقرض إن شاء مع القاضى الذكى
مقرضه برسله على الأثر
أو طفله أو من لذلك يرتضى
أن يرسله معه ومن ذكر
فجحد الطالب قرضا ونكل
أخذت قرضا في الذى تقدما

أو أننى لم أطلب منكم
أو أننى ما قلت أرسلناه لى
فليقل المقرض للقاضى أعطنى
فإن لى عليه دينارا فقد
أى أنه ليس عليه ذكر من
وإن أتى بذكر من قد أرسله
فى نفس الأمر حيث إنه أتى
أما على منفعة تعود له
وإن يكن قد جحد الشراء
تخالفت فى صفة واحدة
كعشرة من الدنانير ثمن
فليقل البائع للقاضى الأبر
عليه لى كذا كذا من قبل
ويذكرن فى ذاك الادعاء
وإن أتى يطلب منه ثمننا
فى صفقات لى على هذا كذا
منى كذا كذا ببيع طابا
إذا أراد بائع الأمتعة
فإن أقر دفع الأثماننا
لا يسترده هنا بنية
يكلف البائع للبينة
إذ لبس يجمع الشهود الأمتنا
ثم يؤدون لها بمرة
فإن ذاك الأمر مما منعنا
والمدعى لا يجمع دعاوى

أو حيث لم يصل إلى عنكا
عند الذى أرسلته من رسل
حتى من هذا الفتى وأوفنى
دفعته قرضا وعن ذا لا يزد
أرسله لديه فى ماضى الزمن
مع حاكم فإنه أوثق له
بذكر قصة كما قد ثبتا
فليس ذا أوثق فى ذى المسألة
من كان يوما مشتر أشياء
بثمن محدد الكمية
شاة ووسق التمر مع صاع لبن
حين أتى مطالباً لما ذكر
كذا كذا فخذ لى عن كمل
حينئذ أجناس ذى الأشياء
أشياء تخالفت وباعها هنا
من الدنانير بحيث أخذنا
ويسترد الحاكم الجوابا
منه اليمين عند هذى الصورة
وإن نفى فيكلف الأيماننا
إن كان منكراً لتلك الدعوى
إذ لا بيان صح فى ذى الصورة
قط شهادات تخالفت لنا
هناك فى شهادة واحدة
فيما لنا القطب الإمام رفعنا
مختلفات الحكم والفتاوى

كالتعدييات والمعاملات
فإن يكن شهود كل دعوة
غليشهن شهود كل منها
أما إذا كان شهود الكل
غليشهدوا هنا بكل واحد
وهكذا من ادعى بذكر كل
بل وحدها فقط يدعيها
وبعد ذاك يدعى الأخير
فإن يكن من يدعى قد جمعا
فللشهود غير جائز أدا
في تلكم الدعوى بمرة ولا
وليس للحاكم أن يسوغا
لكنه يعيد كل دعوة
ومن يك استمسك يوما لفتى
فأنكر الخصم وبعد كلفه
فشاء أن يستمسك بدعوة
فإنما الحاكم لا ينصت له
لأنه بذلك قد عطلا
في تلكم الأولى وألغياها
كذلك إن بدعوة له حكم
بمثلها لا ينصتن إليه قط
بأن لى عليه دعوات آخر
أو زاد بعضا في ادعاه أيضا
كذلك إن تخالف الأجناس
كذلك مهما افترقا وذهبا

في دعوة واحدة ويأتى
من ذى الدعاوى قد غدوا بحدة
بحدة حين يؤدينها
متحدين مع وقوع الفعل
من الشهادات له على حده
دعوى بنفسها بلا خلط يحل
ويشهدن شهوده عليها
ويشهدن شهوده المذكورة
مختلفات حين جاء وادعى
شهادة كان لهم قد أشهدا
شيئا يلى شيئا فذاك حظلا
ذاك الذى من الشهود أفرغا
بشاهديها تقرنن بمرة
مع حاكم بدعوة لها أتى
أن يأتين ببيان عرفه
ثانية قبل انقضا الأولى
فيمما ادعاه بعد ذا وحاوله
أولاهما إلا إذا تقايلا
جميعهم وأمرها تنهاى
وشاء أن يستمسك مع الحكم
إلا إذا قبل الشروع قد شرط
كمثل هذه التى لها ذكر
أو أنه نقص كان بعضا
في الدعوتين وانتفى الإلباس
من حضة القاضى وقد تغيبا

مقدار ما قد يوقعا تعاملا
أقل ما يحلفن بمصحف
لأنه يقال في الأيمان
فاشترطوا فيه الذي قد تقطع
وما به الفروج تستحل
وفي الذي من ربع الدينار
ويجبون على الأداء ويسترد
ولو على شيء قليل كانا
وكل سكة عليها يسترد
أى بلد الحاكم أيضا وعلى
كذلك درهم ونصف وكذا
لو أنه ما قال عند الكلم
وذكر ذا بدون شك أولى
وهكذا إن عديدين ذكرا
جنس الذى يعد مع بعض العدد
كمثل أن يقول خمسة لى
فتحمل الخمسة فى ذا الحال
وقيل ذا ليس بشيء إن وجد
إلا إذا المعدود كان قد ذكر
وقال عشرون من الدراهم
وهو الصحيح عند من تقبدا
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
لأنما كلام عرب والعجم
ومدع على امرئ ديناراً
وقد أقر المدعى عليه

بينهما وبعد ذاك أقبلا
عليه قالوا ربع دينار وفى
لمصحف مضرة الأبدان
به يد من سارق وتنزع
من الصداق فهو الأقل
أدنى يحلفن بالجيار
خضم جواب مدع بلا فند
إذ ذاك مملوك ولو قد هانا
إن عرفت واعتيد ذاك فى البلد
كمثل دينار ونصف مثلاً
مد ونصف والذى كمثل ذا
ونصف دينار ونصف درهم
لأنه للبس يأتى أجلى
فصاعداً لو أنه لم يذكر
فيحمل العد على ما قد وجد
عشرين درهما طلبت أحداً
على الدراهم لى الإجمال
وأنه فى ذاك ليس يسترد
مع كلها بواجب لم يقتصر
وخمسة درهما لسالم
لأنه لا شك أجلى للعمى
والأول الصحيح عندى المعتبر
جميعهم جرى على ذا وانبرم
أو كيس بر هكذا قد صار
ثم ادعى خلاف ما يحكيه

من سكة قال بها من ادعى
بدون ما بينة قد يحضر
ويحلفن على الذى عليه
يقول فى ودیعة أمانة
ونحوها لى عنده ذلك من
والخلف فى الربا ومثله الغلط
وقيل بل يقول لى عليه
وفى سوى ذلكم يقول لى
كذا كذا كأجرة بيع سبق
يصدقن مضارب مستودع
فى تلف الذى بأيديهم جعل
وإن هم لما يكونوا أمانة
إلى شهود يشهدون علنا
وإن هم ليسوا ذوى أمانة
فإنهم يكلفون بالحلف
فى يد موروث فما عليه
بأن ذاك الشئ كان تلفا
لا إن يكن معه ادعى للتلف
وفى تلف ذاك لا يصدقن
وإنما عليه كان أو تمنا
بأنه لتالف وقييل لا
لكنه يحلف أنه ذهب
لأنه فى يده ممن عدم
والمستعير كالمضارب الألد
ما بيديه ويقول مثلا

كذلك ميزان عيار وقعا
فإنه بما أقبر يجبر
طالبه زاد إذا ينفيه
والرهن والقراض والعارية
قبييل ما استودعه ما ارتهن
قيل يقول عنده لى قد سقط
كذا كذا واطلبن فيه
على الفتى كذا كذا من قبل
أرش وغصب وصادق وسرق
ومستعير دون خلف يقع
إن أمانة كانوا لدى القاضى الأجل
لديه يحتاجون للذى عنا
بأنهم فى أمرهم لأمانة
أو ليس يدرى ما لهم من حالة
ووارث لهم إذا ادعى التلف
لأجل ذاك من يمين فيه
فى يد موروث له فيحلفا
بنفسه فثم بالغرم يفى
لأنه عليه غير مؤتمن
موروثه إلا إذا ما بينا
غرم عليه هاهنا قد جعلنا
من يده وليس من غرم يجب
مثل أمانة بقى فلا يلم
مستودع مرتهن إذا جحد
لا رهن عندى لا ولا ولا ولا

أو نحوذا فبين المستودع
ثم ادعى تلافه من بعد لا
أو يمين يحلفنها على
والمدعى عليه أن يزيف
وما أقدر ثم إن الطالب
ثم ادعى من يدعى عليه
يكلف البيان بالاستتقا
لا يجدن من طالب يميننا
وإن يك استمسك شخص برجل
ثم ادعى المطلوب أن الطالبنا
مع حاكم سواء فالقاضي الأبر
على الذي كان له قد ادعى
فإن يكن لم يأت بالبيان
بأنه لم يأخذ من الحلف
وقال في الديوان من قد ادعى
وبين الطالب مدعاه
يبين على الوفا المديان
فليحضر المال لدى ذى الدعوة
بأنه للحق ما أوفاه
وما لدى الحاكم كان قد لزم
أو يمين فعلى من يدعى
إن ادعى المطلوب دفعه إلى
وليس للمطلوب من يمين
إن لم يجد بينة لما ذكر
بلا تقدم لإنكار هنا

عليه أنه لديه يقع
يصدقن بلا بيان قبل
تصديق ما قال ولما يقبل
دعوة طالب ومنها ينتقى
بين ما جاء به مطالبنا
بأنه استوفى الذى لديه
فإن يكن لم يجد الموصوفا
بأنه لم يقبض الديونا
على حقوق عند حاكم أجل
حلفه قبل على ما طالبا
يكلفه بيانا معتبر
من حكم حاكم على ما وقعا
فيما ادعى كلف بالإيمان
قبلا على الحق الذى له وصف
دينا على امرىء وجحدا أوقعا
ثم ادعى بأنه أوفاه
وإن يكن ليس له بيان
ثم ليحلفه بربر العزة
وبعد ذا فليعطه إياه
ببينات أو بإقرار علم
عليه دفعه لطالب سعى
طالبه منذ زمان قد خلا
على الفتى الطالب للديون
إلا إذا فى الابتدا كان أقر
ثم ادعى استيفاء وأعلنا

أو ادعى براءة فإن له
إليه إن لم يكن منه وفا
وواحد من الوصيين على
إن غاب من مجلس حكم أو فقد
للباق أو عليه مهما علما
وجاء في قول لبعض الفطنا
كذا وكيلان ومأموران
ومن عليه الذين من معاملته
أو عنده لأحد وديعه
فجاء شخص بعهده وادعاه
ومن عليه ذاك أو لديه
وهو به يقرر إقرارا فلا
على سواه والذي قد وقع
بشاهدين شهدا بأنما
ملك مدع له أقرا
ويعلمن بذاك أو لا يعلم
لأجل ما جاء من البيان لا
ويحجر التصرف القاضي الأبر
إلى البيان وإذا أعطاه
لم يلزم الحاكم شيء أصلا
يعلمه بأن ما عليه
أخرجه عامر باليقين
وجوزوا إقرار والد على
كذلك الجنون من صباه
من حين مولود فيغرم الأب

على الذي يطلبه وعضله
ولا براءة بوجه عرفا
ذى اليتيم أو من كان قد ترحلا
فالقاض للجواب ليس يسترد
أن ليس وحده وصيا قـدما
يجوز أن يستردن له هنا
والضامنان في جميع الشأن
أو من تباعة عليه حاصله
أو عنده رهن ولن يضيعه
بأن ربه له أعطاه
يعلم ماذا المدعى بيديه
يجبر من إقراره الذى انجلى
إلا إذا بين ذاك الادعاء
صاحبه أخرجه متمما
بذلكم أو لم يكن مقرا
فإنه حينئذ يلزم
لأجل إقرار هناك حصلا
عليه فى المال الذى له قهر
بلا كلام كان قد أبداه
لأنه جاز له وحلا
لعامر أو أن ما لديه
إلى الذى له ادعى فى الحين
سليله إن كان طفلا حصلا
كذا أصم أبكم نراه
بذلك الإقرار عمن ينسب

ولا يجوز منه إقرار جرى
إلا إذا في صغر تولى
وجوزوا الإقرار من خليفة
ومثله من كان قائما على
ولا يجوز من خليفة على
إلا إذا جوز من قد وكله
وواحد من متفلاوطين
عليهما من تجرهم تحققا
ولا يجوز منه إن أقرا
كذلك إقرار بدين كانا
وإن يك المطلوب يوماً قد جحد
ما يدعيه أزهر إن حمد
وما لدى الأزهر من بيان
لم يعلمن أن الذى عليه
صار لأزهر بوجه هبة
ويجتري في ذى الأمور بخبر
وهو إذا قالوا بأنما حمد
بهبة أو غيرها من غير
لئن يقولوا إننا لنشهدا
ومن يكن مقترضا من خالد
أو أنه منه لشيء اشترى
لخالد وهو الذى قد باع له
لا يدفعن لماجد أو يدفعا
كذلك من يأخذ كالأمانة
من واحد يرد ما قد أخذ

على ابن ابن لو يكون أصعرا
لأمره يحمل عنه الكلا
على الذى استخلفه في الضيعة
مساجد بأمرها تكفلا
خصومة لأحد توكللا
إقراره أو أنه فوض له
فجائز إقراره بدين
وكائن من قبل أن يفترقا
من بعد ما تفرقا ومرا
عليه من قبل اشتراك باننا
أن عليه أو لديه لحمد
أخرجه للكه ولم يعد
فليحلف المطلوب في ذا الشأن
من الحقوق والذى لديه
أو غيرها من حمد بن طلحة
إن كان من أهل أمانة صدر
أخرجه للكه أزهر النجد
تزوج في هذه الأمور
أو مالك الشيء لنا قد أشهدا
وكان خالد شريك ماجد
فليدفعن الثمن المقررا
أو أنه أقرضه في المسألة
إليهما فإن ذاك منعنا
أو يأخذن كالرهن والعارية
من إليه يدفعن من قبل ذا

تفرقا عن شركة بينهما
لواحد من ذين يطلب القضا
وذاك بالإطلاق عنهم نقله
أو أن يكونا بعد ذاك اقتسما
بها يراد شركة العنان
قد وقعت من دون بعض جائئ
فيها الشريكان كواحد زكن
والمفاوضين في الأموال
تشارك من والد لهم غدا
كمثل شخص واحد في المال
من مال من يكفله متاعا
حتى إذا اليتيم وافي الحلم
أفاق ثم قام في شئونه
أثمناه إن شاء ممن ذكرنا
أو اليتيم هكذا يكون
بأنه خليفة قد استقر
لأجل ذا قام بهذا الشأن
عقیده كأنه منه حصل
لهم شراكة وقد تصددت
شركة كانت يارث أخا
والطفل من بعد بلوغ قد وقع
كأن ذاك الفعل كان منهما
أن يجحدن الثمن المحصلا
بين الجميع ليتم الفصل
من شاء منهما بدون ريب

لو أن ذاك الأمر كان بعد ما
وهكذا من باع أو من أقرضا
ممن له أقرض أو من باع له
انفسخت شركة ما بينهما
وهذه الشركة في ذا الشأن
أو كان في بعض من الأشياء
ونحو ذا من شركات لم يكن
خلاف من تعاقد في المال
وهكذا من لهم قد قعدا
غان هذين بكل حال
وفي خليفة إذا ما باعا
ولم يكن أثمانه تسالما
أو ذلك المجنون من جنونه
يستمكن بالمشتري إن أنكرا
خليفة باع أو المجنون
ويخبر الخليفة القاضي الأبر
من قبل هذا الوقت والأوان
ويدعى العقيد بالذى فعل
واحد من الذين قعدت
بفعل ثان منهما وهكذا
ويدعى الغائب بعد ما رجع
بفعل من يستحلفن عليهما
كذلك شارى سلعة من وكلا
ويذكرن كيف دار الفعل
يستمكن بذلك المطلوب

ويدفع المطلوب ما مكان لزم
 وغيره لمن يريد منهما
 لا تنصبن خصومة فيما حرم
 أو عارض كمثلما قد غصبا
 كذاك في أثمان ما قد ذكرا
 وهكذا ما بين أهل الريّة
 والحق لا يعطى لشخص قد أتى
 والقاضى لا يقضى له لو سأله
 إذا أتى مدعيا مخاصما
 وقد مضى قول بغير ما ذكر
 وللشهود جائز قد قيل أن
 وكل ما جاوز للمقـدار
 على امرئ من وجه بيع شاة
 إلا على مقال من قد أثبتا
 أو من يقول البيع ماض ويرد
 قال الإمام القطب والذى وضح
 وأنه يبطلان بيعهم
 على الذى يقول بالبطلان
 أو يثبت البيع على ما فيه
 قلت وذاك فى الزمان الأول
 تباع والنصف من الدينار
 أما بهذا الوقت والشاة علت
 ورجل إن ادعى على أحد
 والمدعى عليه ينسبها
 فبالذى يقول لا يستقبل

عليه من أثمان بيع قد علم
 إن يكن المطلوب ذاك علما
 بالذات كالخمر وخنزير ودم
 ومثل مسروق وأموال الربا
 لا تنصبن خصومة بين الورى
 لا ينصب الحاكم للخصومة
 أن يعطى الذى عليه وجبا
 بل إنه لا ينصب الخصام له
 حتى يؤدى ما عليه راغما
 والحق هذا وهو عندى المعتبر
 لا يشهدوا له إلى أن يذعنن
 كمدع لمائة الدينار
 فذاك لا استرداد فيه أتى
 للبيع من غبن به كان أتى
 فيه إلى ما دون غبن قد وجد
 بأنه ينصبها فهو الأصح
 من بعدما بان له أمرهم
 أو نزع غبن فى المقال الثانى
 بدون نقض ثم يعتـريه
 إذ كانت الشاة بدينار جلى
 وما كمثل ذلك المقـدار
 عن مائة الدينار حينما غلت
 ما كان فى يديه من مال وجد
 ذاك لغيره ويثبتها
 ما لم يكن له بيان يقبل

أمانه لا حـدد لـديه
 في يـده أمانة تحتمـا
 لم يشـتغل بقـوله لو جـأرا
 وبين مدعيه لو قد بينا
 لأمره وباليـيان أدلى
 بيده بأنه رهن غـدا
 فلا خصام بين مدعيه
 على الذي قد ادعى إعلانا
 ما جاء قـوله بلا توقف
 لا ينصبن قط لمدعيه
 فليطلبن بيـانه فيما زعم
 سواء غصب منه كان من أمد
 منه وقد أنكر ما يقـوله
 بينة على الذي قد وقعـا
 تلزمه إليـة وهى الوفا

بأن ذاك المال فى يديه
 وإن يكن قد ادعى بأن ما
 لمن يلى لأمره من الورى
 فينصب الخصام بينه هنا
 بأنه كان لمن تولى
 وهكذا إن ادعى من وجدا
 أو أنه لقطـة لديه
 وبينه إن أحضر البيـانا
 وعن فتى عباد أن القول فى
 بلا بيان والخصام فيه
 إلا إذا استترابه القاضى الأثـم
 ومدع بأن ما كان بيـد
 أو ادعى عليه ما يزيله
 فإنه تلزم من كان ادعى
 أولا فمن أنكر ما قد وصفا

دعوى العبيد وجنایاتهم

له سواء فيهم الحكم يكن
كذا على الأموال في الضمان
عليهم من كل غرم ركبوا
جاء عن قيمتهم واقتحما
أو في يديهم لشيء صيرا
بأن كل ماله العبد فعل
في المال أو في بدن ذاك بدا
من قيمة العبد وأعلى قدرا
في مال ناس وعليهم اعتدى
إلا إذا جوزه مولاه
فقييل لا ضمان فوق القيمة
تفسده لو أنه قد عظم
هذا الذي الأخذ به تعينا
لا يؤخذن بالذى تقوله
ولو أقر وحده بما فرط
فها هنا إقراره تعينا
لو كان مأذونا له أن يتجر
من بعد ما أعتقه الموالى
يؤخذ قلا كان ذا أو كثيرا
عليه حال رقه فلا مفر
مختلف بحسب كل نازله
به أقر لو يكون عظما

العبد محجور عليه أو أذن
في تعدياتهم على الأبدان
فيلزم السيد ما قد وجبا
لكنه لا يلزم السيد ما
إلا إذا لهم بفتك أمرا
وفي مقال جاء عن بعض الأول
فإنه يلزم ذاك السيدا
لو أن ما جناه كان كثيرا
فإن أقر بالذى قد أفسدا
فلا يجوز ما هنا أبداه
والخلف فيما تفسد البهيمة
وقال بعض يضمن كل ما
قال الإمام القطب فيما عندنا
وإن أقر العبد بالمعاملة
وهكذا السيد لا يؤخذ قط
إلا إذا كان له قد أذنا
وقييل لا يجوز ما به أقر
وإن أقر العبد بالأموال
فإنه بما به أقر
لو أنه بقول كان ما ذكر
والحكم في العبيد في المعاملة
فيؤخذن رب مأذون بما

من كل شيء بالمعاملات
مادام في الملك ولو تعدى
إن لم يك الحاكم في الإقرار
وذا كان يتهم بالميل إلى
فإن يكن من ملك سيد فرط
ولا على وارثه إذا هلك
وخصم ما دون له في التجر
لو ربه ويسترد الخصم
ويؤخذن مع النكير بالهلف
وهكذا إن أحضر البيهنا
ويشهدن عليه لو قد غاب عن
فيما ذكرنا كله ويحكم
والخصم إن بسيد تمسكا
أى يحجذن أن له عبدا يسم
أو يحجذن أن له مأذونا
إن وجد البيان ذا لو بالخبر
يحلفنه أنه لا عبد له
وآذن لعبده في سلعة
فالإذن في الكل له لقد وقع
ويصنعن كل شيء يصينع
ولا يصح الإذن من خليفة
فما من الدينون يلخذنا
ويرفع السيد من قد أخذنا
بأن ينلحن عليه مشهرا
إن كان قد أُرلد للتحجير

له تعلق هناك آتى
رقبة فذاك لن يحدا
قد رابه بصفة الإكثار
نفع الذى له أقر مثلا
لا يقبلن إقراره عليه قط
سعيده ذاك الذى له ملك
يستمكن به بدعوى تجرى
له الجواب من تولى الحكم
ويجبرن على الأدا إذا اعترف
ذا العبد في دعواه واستيانا
مجلس حكم ربه لم يحضرن
عليه لو بلا حضور يعلم
ويجحد السيد ما هذا حكى
فلان مثلما ادعى ذا وزعم
فمدعيه يحضر التبيينا
وإن يكن لم يجذن ما ذكر
أو ليس مأذون له قد جعله
يتجرن أو صنعة معروفة
يتجرن فيما يشا من السلع
وكل بيع وشراء يوقع
على أخى الجنون أو ذى النعية
فلأنه لذك يضمننا
له من السوق الذى تعينا
بأنه عليه تجرا حيرا
ويشهد المحولة بالمذكور

سـيـدـه من كان للعبد ملك
 في طلب القوت بنفسه هنا
 لمن به استمسك في الخطاب
 فإن يكن أنكره يحلف له
 وليس من جبر عليه إن أقر
 يجبر أن يجيز ما أبداه
 به رقيقه ولو كان كثر
 سيده بدون حبس جائى
 خصم له إذا أتى يدعين
 إن جحد الدعوى ولا يعترف
 يجبر ذا على الأدا إن نكلا
 ذا العبد أو بين ذا دعواه
 فينفذ الحكم ومولاه يرى
 بقيمة غدونها من عضله
 بالكل لو زاد على القيمة ذا
 يدرك من سيده أن يبذلا
 فإن يكن فلازم أن يدفعها
 إن طالب الحق أتاه فسأل
 فيما به عامل مع جبر ظهر
 عليه أو كان أقر معلنا
 إن كان عن ملك له قد أبعدا
 لمن عليه يدعى أن يجحد

وهكذا وارثه إذا هلك
 أما المسرح الذى قد أذنبا
 فيسترد منه للجواب
 في صنعة تكون أو معامله
 لو مالك العبد لذاك ما حضر
 أو بينوا عليه بل مولاه
 فيحكم عليه بالذى أقر
 وقيل يجبرن على الأداء
 ويسترد القول للرقيق من
 وذلك المطلوب لا يحلف
 أو يحضرن سيده كذاك لا
 إذا أقر بالذى ادعاه
 حتى يكون ربه قد حضرا
 ويأخذ السيد في المعاملة
 وفي مقال بعضهم أن يؤخذ
 وما به قد عامل المحجور لا
 مادام ذا من ملكه لم يطلعا
 تلزمه قيمة عبد فأقل
 ويطلب الجواب من عبد جبر
 بالأدا لا يجبرن إن بينا
 بل يجبرن سيده على الأدا
 ويحلفن في حضور السيد

رد الأشياء بالعيب

معلومة وشاء رد السلعة
وكان لم يعلم به لما اشترى
مستمكا برب تلك السلعة
إليه سلعة بها العيب وجد
فأياخذن سلعته كما ترى
أو جحد العيب الذى فيها بدا
كان له فى ذا بيان قد ركن
فيحلفن البائع الأيمان
معيبة فى حينما أزالها
يحلف ها هنا لفصل الحكم
فيها بعيب حينما قد بعت
وإن يكن أقر ذا بعيبه
يحلف بالله العلى الأكبر
نقية من العيوب القائمة
ذا العيب مع بائعها تقدا
وإن ذاك العيب عنده ظهر
بالعيب شاربيها لدى عقد الشرا
بعيبيها ذاك الذى قد اشترى
أو يحلفن بربه من اشترى
له عيوبها لدى عقد الشرا
بأنما الشارى رضى ما وقعا
بعيبيها الكائن بعد الروية

من اشترى لسلعة بقيمة
من أجل عيب كائن قبل الشرا
فليأتين حاكما بالبلدة
ليقبض الأثمان منه ويرد
فإن أقر بائع بما جرى
فإن يكن للبيع هذا جحدا
فالشترى يلزمه البيان إن
فإن يكن لم يجد البيانا
ما باعها أصلا وما ياع لها
قال الربيع المرتضى بالعلم
يقول والجبار ما علمت
أو أن هذا العيب لم أعلم به
ويدعى حدوثه مع مشترى
ما باعها إلا وهى ساله
إن لم يبين مشترىها إنما
وإن يكن بالعيب بائع أقر
نكتة يقول إنه أرى
يبين البائع أنه أرى
إن يكن الشارى لذاك منكرا
بأنما بائعها ما إن أرى
وإن يكن بائعها قد ادعى
أى أنه رضى بهذى السلعة

أو يدعى استعمالها من بعدما
أو يدعى بأنما الشاري ذكر
بين دعواه ومهما أثبتنا
وإن يكن لم يأت بالبيان
وترجع السلعة أن ما بانا
ويجترى في ذا المقام بالخبر
أو أنه من بائع أو قد أرى
أو قد حضرنا صفقة البيع وما
لو أن هذا القول نفى يحصل
وقد مضى ما قيل في شهادة
والعيب كله سواء يحكم
إلا إذا بين ذو الشراء
قالوا ولا عبرة بالإمكان
فلا يقال العقل لا يجيز أن
من مشترى عادة فهو يرى
لأنما قدرة ذي الجلال
أن يحدث أمرنا ^{لنا} وقد ظهر
فالعيب من شمار ولو كان ظهر
وقد روى القطب إمام العلما
بأنما العيب الذي لن يمكننا
فإنه من بائع قد حكما
قال وإنه هو المأخوذ به
فإنما الحكم بوجه الحق
يرجع للترجيح والترجيح لا
ثم اليمين في العيوب توقع

رضى بعيها الذي قد علما
إقالة من بعد ما العيب نظر
بيانه فليس من رد البنى
فألزم الشاري بالإيمان
إضراره بحلف قد كانا
بأن ذا العيب لصفقة حضر
بذلك البائع من قد اشترى
أراه بائع لشمار قدما
لكنه بحضرة فيقبيل
تهاتر بيان هذى الصفة
بأنه من مشترى ويلزم
بأنه من بائع الأشياء
في العقل عندنا بهذا الشأن
يكون هذا العيب مما يحدث
من بائع لقدم قد ظهرا
سبحانه صالحة بحال
قدمه والعكس مثلما ذكر
لنا بأنه قديم في النظر
عن بعض من كان لنا تقدا
حدوثه في عادة باننا
بلا بيان عند بعض العلما
وصحح القطب له في كتبه
في غالب الأحكام بين الخلق
يلغى لا مكان هناك حصلا
بالعلم لا بالقطع حين توضع

وقد أتى في الأثر السديد
ما يمكن حدوثه مع من شرى
مع اليمين إن يكن ما علما
وأن ما لا يمكن فيهِه
مع اليمين عند بعض العلما
قال ابن يوسف وفي النوادر
إن كان عيب مثله قد يحدث
بالعلم فيما يختفى والبت في
فإن يكن في الصورتين قد نكل
بالعلم إننى شريكه وما

قول رويننا عن أبى سعيد
فالقول قول بائع فيه نرى
بالعيب فيه قبل ذا تقدا
فالقول فيه قول مشتريه
وبعضهم بلا يمين حكما
قد جاء عن بعض من الأخابر
فليحلف البائع بالمولى الممن
ما لم يكن من ذاك غير مختفى
فيحلف الشارى بربه الأجل
أعلم عيباً فيه قد تقدا

الدعوى في التعديات والغصب

يستردد الحاكم غاصبا ظلم وعرف الغصب بأخذ سلعة قال الإمام القطب والحير الأبر بباطل يأتى على عشرة والحكم فيها أبدا مختلف حراة غصب كذاك السرق كذا دلالة على مال المورى بنكر حق أو بدعوى البطل كمثل شطرنج ومثل الفرد ثم التعدى فهو فى الأموال وهكذا يكون فى الأبدان فمن أتى مدعىا مع حاكم مطلبا من ذلك القاضى الأبر بالغصب يستأديه ثم لياخذا وهو بأن يضرب ضرب الأدب لأنما التميز فى الكبيرة لأنما النكال فى الكبير فلإمام يفعلان ما يصلح ومدعى الغصب على من قد عرف يؤدبن وما على ذاك أحب وأن على متهم قد ادعى فإن يكن عن اليمين يلتف

يجيب مظلوما ببايه ألم تعدياً قهراً بلا حراة بأنما الأخذ لأموال البشر وكلها محرم فى الأمة وها أنا أذكرها وأصف خيانة ثم اختلاس يلحق ثم فجور فى خصام ومرا كذاك القمار عند الكل غش رشا وكل ذا تعدى يكون والأنفس بالأفعال وفى الفروج من ألقى عصيان غصبا على شخص كتود ظالم يعطيه حقه فإن هذا أقر حق التعدى منه حالا بعد ذا وجائز تعزيز هذا المذهب وجوز النكال فى ذى الصورة والغصب من كبائر الأمور وما يناسب من كما يتضح بالدين فينا والصلاح واتصف ولا يمين أنه لما غصب حلفه بأنه ما أوقعنا ظالم على الغصب لذلك يحلف

وبعدها فليأخذن ما ادعى
فإن يكن عن اليمين ذا نكل
وإن يكن بالغصب هذا يعرف
وإن عن اليمين ينكل سجننا
فإن أقر يغرم من ما فعلا
وبعضهم يقول مهما عينا
وقد مضى أن ليس من رد على
مغتصب وقد أبى من الحلف
يحلف للولى أنه ما عفا
لا يحلف الجانى على ما وصفا
وإن أبى الغاصب من أداء
أجره حاكمنا عليه
إن كان غير ممكن للحاكم
كمثل أن لم يعرفن محله
إن قام ذا بعينه وأمكننا
وقال بعض حقه أن يضربا
لو كان قائما ولو قد أمكننا
وإن يكن أتلفه فيحسمكم
يغرم قيمة الذى قد أتلفا
وبعضهم يقول إن لم يمكننا
وييسط الحاكم كفه إلى
تريقضين منها الذى قد وجبا
من قيمة تكون أو مثال
أولا فيحبسونه ويضرب
وما إلى القتل سبيل إلا

بأنه منه يغضب نزعاً
فما له شيء وحقه بطول
فإنه في هـذـه يحلف
ثم بضرب هـذـوه علنا
بذاك الإقرار وبعض قال لا
فإنه يغرم ما تكونا
من يدعى الغضب إذا ما نكلا
والعفو ليس فيه من رد عرف
فيقتل الجاني على ما اقتترفا
أن الولي عنه كان قد عفا
ما كان غاصباً من الأشياء
وإن بضرب مؤلم يؤديه
يأخذ للغصب والمظالم
وإن درى المحل يأخذن له
يأخذ مميـزاً معيناً
حتى يجيء بالذي قد غصبا
أن يأخذوا وحدهم وعيناً
عليه بالغرم كما قد يلزم
وذاك بالإطلاق مع من سلفا
مثل وإن أمكن فالثل هنا
أموال من قد كان يغضب الملا
عليه من حق لمن قد غصبا
إن ظفر الحاكم بالأموال
حتى يؤدي ما عليه يجب
إن يكن الشيء لهم تجلي

وكان في المنع له معاندا
لم يك ممكنا لهم أن يؤخذوا
يقتل والقتل إذا لم يمكن
وأنه مع غاصب قد اعتدى
أو قيمة وأخذوا للكل
في أخذ قيمة أو المثال
لديه إن مثلا هنا أو قيمة
إن كان في الجمع عناء ونصب
عليه دون ذاك خوف وفزع
أو قاطع عليه كان قد قطع
كمثل ملح في ورجلان ظلم
حيث له القيمة كالسودان
أو قيمة فيه وما قد ماثلا
أن يوصل الملح لوا رجلا
مئونة يؤخذ بالحمال
أن نقل المصوب نحو دار
في بلد كان به الغصب لحق
حيث رآه كان من بقاء
في موضع الغصب ينال قسطا
إليه حيثما رآها تهرع
فكالمتاع هذه فيها أحكام
في الكل موجود بلا إشكال
في الموضع الذي بغصب ناله
في موضع الغصب يكون مثله
ما بين أخذه بحيثما يرى

بعينه وقد أبى من الأدا
فلهم القصد لأخذه إذا
من غاصب له بضرب دون أن
وان يكن بقاء ذا الشيء بدا
من بعد ما قد حكموا بالمثل
ربه الخيار في ذا الحال
وأخذ مغمصوب وفي إمسك ما
وكلف الغاصب جمع المغتصب
لا يعذر الغاصب إلا إن قطع
من ظالم يخافه أو من سبع
وغاصب ما لم تكن له قيم
ويقدرن بعد على ذا الجاني
يطلب بالملح به ولو غلا
ويلزم الغاصب في ذا الشأن
إن كان للمغمصوب في ذا الحال
وجاء في بعض من الآثار
فربه قيمته له بحق
وقيل يعطى عين ذا المتاع
وقيل قيمة العروض يعطى
والحيوان فالكبار تدفع
أما التي بنفسها لم تقم
لأنما مشقة الحمال
والكيل والموزون مثله له
وقيل إن كان بعيذا فله
وإن يكن ذاك قريبا خيرا

كان به الغصب عليه قد نزل
بحيثما يكون قد حصله
مؤونة لمن أراد حملها
من بعد أن عليه بالأدأ حكم
لو في الحجاز وجدت لو تكثر
أو غيرها ثم عليها أنفقها
حتى إذا القيمة زادت فيها
من غلال ومن مزيد جائي
وهو الذي صحه القطب السرى
لعرق ظالم كذا روى لنا
فإنه أشركه مع من غصب
ويغرم الغاصب فيما نمقا
أو مثله كلبن صوف وبر
والسكن للدور بحكم جازم
وليس في الحكم مع المغاربه
فليتخلص منه في دنياه
ويطلب النجاة من باريه
عند المشارق الذرى الأعلام
وهو الصحيح عندنا والمعتبر
لرجل ويحرفنها وذهب
أن أدرك الزرع بها ووصلا
قيل ويترك لمن كان اعتدى
بأنه يحصده كمالا
وربها النقصان يعطى فقد
فإنه للفقراء يرجع

وبين أخذ مثل ذاك في محك
وقيل بل عين متاعه له
كذلك الديون إن كانت لها
وقد أبى المدين دفع ما لزم
فيؤخذن بها وليس ينظر
وغاصب بهيمة فانطلقا
أكلا وشريا أو طلا يوليها
فماله العناء كالنماء
وذا المقال فهو قول الأكثر
وذاك أخذ بعموم لاغنا
خلفا لقول لربيعنا الأرب
بقدر ما في قيمة قد أنفقنا
قيمة ما استغل من غصب قهر
وخدمة العبيد والبهائم
وذاك في أخراه دار العاقبه
فإن يشا النجاة في أخراه
بدون ما أن يحكم عليه
ويغرم من ذلك في الأحكام
قال الإمام القطب بعد ما ذكر
وقال في الديوان من أرضا غصب
وربها لم يقلبنها إلى
فصاحب الأرض له أن يحصدا
بقدر بذره وبعض قال
وقال بعض يخصدنه المعتدى
وقال بعض كلما قد يزرع

والمتعدي لازم عليه
أما سوى الأصل فيضمنه
وتالفا منه ولو كان بما
كذا النتاج وسواه يضمن
وإن يكن باع حراما حظلا
ويتلفن في يدى شاريه
أو أنه أتلفه فيضمن
وقيل لا يضمن نسلا إن تلف
أما الذى فى يده قد دخلا
لا يضمن منه سوى ما أتلفا
وقد أتى فى أثر للقـدما
يشادينه ماله بنفسه
وقيمة المغصوب فى يوم غصب
إلا الذى قد كان بالوزن يحد
ذاك الذى الأحاد لن تختلفا
وإن يك المذكور قد تغيرا
فإن ربه غدا مـخير
أو أنه يأخذ عنه القيمة
وإن يك التغير الذى وجد
بأخذه وقيمة النقصان
والغلة التى عليه تعلم
أولها ما كان قد تولدا
وهو على خلقته مثل الولد
ثانيهما ما كان قد تولدا
كالصوف والألبان والتمور

نقصانها لربها يديه
ويضمن الغلة أيضا منه
من قبل الله العظيم اخترا
له وكل غلة تبين
وعند من شراه قد تتاسلا
بنازل أتاه من ياريه
ذلك بائع كما يعين
بما من الله أتى من التالف
بلا تعد من حرام حظلا
أو أنه ضييعه وما وفا
بأنه يلزم من قد حكما
إن كان ذاك قائما بجنسه
إن كان ذاك فائتا وقد ذهب
أو الذى يكال أو ما قد يعد
كالبيض والجوز فمثل قد كفى
بحادث من قبل الله طرا
فى أخذه بنفسه الذى اعتري
بنظر العدول ممن علما
عليه جاء باعتداء من أحد
أو يأخذ القيمة فى ذا الشأن
ثلاث غلات لديهم تقسم
عما بغصب يؤخذن واعتدا
فإنه بدون ما خلف يرد
على سوى الخلقه حينما بدا
فقيل ذا للغاصب المأزور

لما أتى الخراج بالضمان وذلك الخراج نفس الغلة وقيمة إن يكن ادعى التلف وذا هو الصحيح في ذا الشأن في غير ما كان بغصب أخذا وإن يك المغصوب يوما تلفا وما له في غلة شيء جعل وما له يكون شيء في القيم لكنهما الصحيح فيه الثاني وثالث الأنواع ما تولد مثل الكرا يرد في قال وقيل بالرد إذ الكرا وقع وقيل بالرد إذا ما انتفع وهو الذي صحح قطب العلما فبعضهم بين الأصول فرقاً وألزموه حق ما قد عطل وما عليه أن يرد ما استغل كذا بتحويل لعين صائر والزرع للطعام مثله جعل قال الإمام القطب أما عندنا وقال بعض إنه للفقرا وإن تكن لم يقصدن إلا بأن إن كان قد عطل أو قد انتفع وكلما في مال شخص أفسدا وبأن نقصان الفساد والتلف

في خبر عن سيد الأكوان أو يرجعنها إذا ما قامت أو من سوى مقالته ذا ما عرف إذ خبر الخراج بالضمان وإن للمغصوب حكما غير ذا فيستحق قيمة على الوفا وقال بعض يستحق للغلل وهو المقال الأول الذي رسم أنهما له بلا نقصان عن غلة من ذلك الشيء بدا وقيل لا يرد به بحال لا إن يكن عطل أو قد انتفع لا إن يكن عطلها وضيعا والقول بالتفريق أيضا رسما والحيوان في ضمان لحقا مع ربه وذا بإجماع الملا إن بتصرف وتقويت حصل وذاك مثل التجبر بالدنانير وذاك عند المالكية الأول فهو لرب الشيء قد تكونا وقيل إنه له قد صيرا يغصب للنفع فإنه ضمن أو كان أكرى فالضمان قد وقع إن عين ذاك المال حاضرا غدا ثم على قيمته أيضا وقف

في يوم غصبه بتقويم جرى
أو ذلك المصوب غاب وذهب
بصفة بينهما معلومه
أو صفة بينهما منكشفه
ولا على القيمة أو قد اختفت
فليأخذ المصوب منه هاهنا
أى ما به أقر من كان اغتصب
ويحلف الغاصب بعد ذاك ما
وإن تكن قيمة ذاك تعلم
وتعرفن قيمته في يوم ما
أو أنه قد كان معروف الصفة
فالخلف هل له على الغاصب ما
لو قوموه فيه أو عليه
يوم ترفع إلى من حكما
ووجه القطب لما تقدما
وهو يساوى قيمة معلومه
كأنما الغاصب منه قد غصب
ووجه ثانيها بأن لم يثبت
إلا متى ما حكم الحاكم له
قيمه في يوم ما القاضى حكم
بأنما الغاصب ظالم يحق
لأنه في قوت ما كان غصب
وفي تنازع على قيمته
لما يكن من حاجة هنا إلى
وثم قول رابع حكا

من العدول العارفين البصرا
واتفق الغاصب مع من قد غصب
غما له عليه غير القيمة
وإن هما ما اتفقا على الصفة
في وقت غصب قيمة ما عرفت
من ذلك الغاصب ما تبيننا
من قيمة تكون أو مثل يصب
بقى له عليه حق رسما
في يوم ما الغصب عليه يقدم
حاكمهم بالغرم فيه حكما
ورجعا لقيمة مكيفه
يقومن عليه يوم ظلما
قيمه يوم الخصام فيه
وقال بعض العلما أغلاهما
بأنه غصبه وظلما
فيستحق الآن تلك القيمة
لتكم القيمة حيثما وثب
له بحكم ظاهر القضية
به فيعطى القيمة المكمله
وثالث الأقوال وجهه رسم
أن يحملن عليه ما كان ينشئ
ونفعه عن ربه صار السبب
لو كان لم يغصب له في وقته
ذاك لأجل ذا عليه حملا
إماننا القطب وما أعلاه

وحكم من ينحصر مغضوب له
أو الشرا أو غير ما قد ذكرنا
حكم الذي يغضب في جميع
وليس من شيء عليه أبدا
وقيل بالغرم إذا ما أتلّفه
ولم يكن عليه من ضمان
أو يدخلان ملكه وقد تلف
وقيل في الأشياء التي ينتفع
وصفحة إذا عليها يعتدى
فإن تلك المنفعة المقصودة
خير بين أخذ قيمته له
وبين أخذه ويأخذنا
وإن يكن جميعه قد ذهب
وإن يكن قل الفساد وغدا
كحاله قبل فساد وضحا
ما كان من تلك الأمور يقبل
مثل خياطة لشوب انخرق
فيأخذن من بعد ذاك الحال

بالإرث أو بهبة حصله
مع علمه بأنه غصب جرى
مسائل الغصب على التتويج
إن كان لم يعلم بما فيه بدا
وهو الصحيح عند أهل المعرفة
إن كان غير عالم بالشان
بدون أسباب وتضييع عرف
بها كثوب وكسيف يقطع
إن خطأ قد كان أو تعمدا
قد تلفت وأصبحت مفقوده
ويأخذنه بعد ما عطّله
أرشا له كما يقدرنا
فالغرم كله عليه زكيا
ينتفعن بما يكون فسادا
فالأرش فيه بعد ما إن يصلح
لحالة الصلاح حين يفعل
وغسله من نجس به لحق
أرشا لفساد على الكمال

الدعوى فى المجهول والاسترداد

ويطلب الجواب الذى ادعى على اعتدا وليس يعرفنا ومدعى المجهول فى المعامله إذ التعدى شأنه الجهل معه أو باختفا يكون كاختلاس فإن أقر ذلك المطالوب بما به يقول فى الإقرار إن ما بقى عليه شئ أبدا فإن يكن عن اليمين قد نكل ويأخذن ما عليه قد حلف وقال بعض يجبرن المدعى وذلكم لأنه ليس يصح أى فى الذى قد كان مجهولا ولم أما الذى يحضر مما قد جهل كمثما أن تشهدن البينه لأزهر لو أنهم لم يعرفوا أو أن ذا الوعا الذى قد شاهدوا لم يعرفوا جنس الذى فيه ولا وجاز فيما قد سمعناه الخبر بأن يقولوا إن وضاح ارتكب أو أنه على فلان اعتدى أو أن يقولوا إنه قد أدبا

أكلا لحب أو دراهيم معا كيلا لها أو يعرفن الوزنا لديهم لا يسترد قط له لأنه يكون بالمانعه ودون قصد لحضور الناس يطالبه حاكمنا الأريب وبعد ذا يحلف بالجبار وحلفوه إن يكن قد جدا فيحلف الآخر بالله الأجل وقال بعض يأخذن بلا حلف عليه إن يحلف لو تمنعا بيان دعوى فى الذى لم يتضح يحضر بحين الادعا ولا علم فجائز فيه البيان إن حصل بأن هذى العرمة المكونه كم هى إن كانوا عليها وقفوا لحارث لو أنهم إذ شهدوا كيلا فما قالوه فى ذا قبلا لأخذ حق للتعدى قد ظهر ما يوجبن تعزيزه أو الأدب فيضربنه القاضى للذى بدا فلا يعاد بعدما قد ضربا

ولا يجوز لأدا المصوب
ويجزين أن يقولوا أخذا
وهكذا يأخذ رأينا
ومدع غصب الذى كان معه
ومدع كمثل العارية
فإن أقر غاصب بما اغتصب
إلى الذى كان لديه أولا
وإن يكن أنكره ولم تكن
إذا رجعا ذلك للبينة
وإن يكن لم يرتجى بيانا
وهكذا خليفة الغائب
ليس له يحلفن للغاصب
بلوغ طفل صحو ذى الجنون
وإن يكن لم يرتجى فمثلا
وجاز قول الغاصب العدا
فى كمتاع من عروض أو نشب
هذا يكون لا سواء أو نطق
أو قال من نوع كذا المصوب لا
أو أننى غصبته مكسورا
إن لم يبين ربه خلاف ما
وإن يك الغاصب جملة فمن
بمن ترى منهم ومن قد قدرا
فى كل ذاك الشئ وليغرم له
لو كان ذاك أخذا بعضا قعد
لأنه فى تلف الكل غدا

أن يخبروا مع حاكم أريب
ذلك فى أعيننا واستحوذا
فهذه شهادة لدينا
لغيره على امرئ قد أوقعه
يطلبه الجواب قاضى البلدة
يأمره برد ماله غصب
بكأمانة وفيه سالا
بينه فليمين يمهـلن
من عنده أو صاحب العارية
يحلفنه عند ذا أيمانا
أو ذى جنون وخليفة الصبى
فى مالهـم إلى قدوم الغائب
إذا رجعا فى ذاك للتبيين
قدمته يحلفنه قسما
مع يمينه بذى الآلاء
بأنما الشئ الذى له غصب
هذا فقط لا زيادة تحقق
نوع كذا فكله قد قبلا
يقول أو منقطعاً مبتورا
قال به الغاصب مع من حكما
كان له الغصب له يستمكن
عليه فى أى مكان ذا يرى
فى حاله المصوب منه كله
أو غير أخذ لشيء من سبد
بدون شك سببا حيث عدا

لو وحده كان أتا هم منتصل
ويجبرن على أدا الكل متى
أو كان قد صح البيان وقيل
ويرجعن على صاحبه بما
وقيل لا يستمكن بكل
وغاصب المتاع من اثنين
فما ينوبه تماما إن علم
فيما غدا مشتركا بينهما
لأنه لا يبرأ قِيلَ إذا
وقيل جائز بأن يستمكا
بأقبيها لغاصب لن يأخذ
إذ ذاك ماله له أن يقبض
وبعضهم أجاز أن يستمكا
إذ سهمه لم يتميز منه
لو كان يدري أنه له السدس
لأنما الشركة فيه شائعة
وإن يكن منابه لم يعرفا
وإن تك الشركة ما بينهما
فإنه يستمكن بالكل
وآخذ من غاصب لسهمه
ويقدرن بعد على ما قد غصب
قيل له الرجوع والرد على
وجائز قالوا لمن قد غصبا
إن صحت الدعوى ولم يبين
أو أنه قد كان لم يبين

وتأبى من الذى له فعل
أقر أنه لنهم إذ أتى
بأنه من غاصبى هذا الرجل
ينوبهم إن شاء مما غرما
فرد سوى ما نابهم فى الأصل
يستمكن كل امرئ من ذين
منابه كالثلث أو كالنصف ثم
على الذى يختاره من علما
ما دفع الكل له وأنفذا
بدون حصة له ويترك
أو يتبعنه بها من بعد ذا
بعضا وبأقيه له أن يرفض
أيضا بكل ما غدا مشتركا
معينا له فيعرفنه
أو ثلث أو ربع أو الخمس
فهى على الأجزاء طرا واقع
يستمكن بالكل مما وصفا
فى الكل عن تفاوض قد أبرما
إذ ذاك مال واحد فى الأصل
دراهما أو مثلها بحكمه
بعينه فقيه خلف فى الكتب
غاصبه وبعضهم يقول لا
منه يحلفن من قد غصبا
ذاك بيانا كافيا لما غنا
رأسا على دعواه فى ذا الوطن

كذا الدعاوى فى التعديات
وغيرها إن كان أصل الدعوة
وتبطلان كمثل أن يشهد له
أو يدفعن عنها وإن لم يك قط
فلا يمين عندها كمثل أن
ثم يجيب المدعى عليه
ثم يقر المدعى فى الحال
بأنه يخاضع لغضبه
أو يثبتن أن ذاك المالا
ولم يجدد دعوة أن بطلت
أو بطلت حين الشهود زيفا
لا يلحق الوارث ما كان فعل
غصبا وغير الغصب فى نفس وفي
أو بقرار أو سوى ما علما
بعينه والمتعدى فيه
وكان من يقوم بالشهادة
فى ذا الذى فيه التعدى كونا
أو كان أحيا الطالب الدعوة فى
أو أنه قد ادعى الإيضاء له
أو كان من موروثهم قد ادعى
فإن يكن أحيا لتلك الدعوة
أو ادعى الأمر بدفعها له
ويطلبن منه بيان الادعا
لو ذلك المصوب لا يميز
وهكذا إن كان أيضا تلفا

جميعها وفى المعاملات
ذا صحة وجاء بالشهادة
من جر للنفس انتفاعا حصله
أصل دعاويه صحيحا منضبط
يدعين على سعيد أو حسن
بالنكر للقول الذى يبيديه
أو أنه يثبت عند الوالى
بلا وكالة له فى أمره
من ريبة أو من حرام ألا
دعوته من أصلها وأهملت
أو كونه لنكر قد حلفا
موروثه على اعتداء منه حل
مال بفسخ أو ربا مزيف
إلا إذا المصوب كان قائما
قد كان قائما لدى رائييه
على المصوب أو على التعدية
أو ذلك الغصب بعينه هنا
حياة ذاك المعتدى المقترف
من متعدد باعتداء قفله
أمرا له أمواله أن تدفعها
أو ادعى فى ذاك للوصية
فليس من حاكمنا مقالة
إن لم يقر وارث بما ادعى
من مال ميت وليس يفرز
فحكمه مثل الذى قد وصفا

ويطلبن صاحب الوديعة
 أى ميت كانت لديه قبل ذا
 إن جحد الوارث دعوى المدعى
 يقول لى وديعة مع حمد
 جناية الأطفال فى الدماء
 والأولياء إن لم يكن أب ولا
 لأنما الطفل بهيمة تدب
 فان هم لم يحفظوهم ضيعوا
 لو ذلك الطفل له أموال
 وقال بعض العلماء يرجع
 إن كان فى الحين مع التأدية
 وأنه إن شاء ذلك الأب
 أن يعطين من مال ذاك الطفل
 وأنه أحق من أن يدفعها
 وبعد ذاك الدفع يأخذان
 وقيل إن الأمر فى الأموال
 أما الدماء فالثالث فوق العاقله
 فهو على أبيه أو مولاه
 ورجح الإمام قطب العلماء
 وإن يكن قد أمر الصغير
 إن كان قد جن من الطفولة
 فى النفس أو فى المال فهى تلزم
 وإن يكن يجعل هذين على
 أو ضيعا فذاك من مالهما
 من ماله وقيل ما قد كانا

ونحوها وارث شخص ميت
 على طريق التعديات أخذ
 فليأت للقاضى الأبى الورع
 ومات والوارث فيها معتدى
 والمال مطلقا على الآباء
 رجوع فى مال الصغير جعل
 فحفظه على وليه تجب
 من ها هنا الغرم عليهم يقع
 وذا على الراجح فيما قالوا
 فى ماله بكل غرم يدفع
 أو كان بعد غرمه بمدة
 أو الولى القائم المنتدب
 من أول المرة عند البذل
 من مالهم لما عليه وقعا
 من ماله عن لازم الضمان
 كما ذكرناه من الأموال
 وما يكون دون هذى النازله
 فيدفعان عنه ما جناها
 هذا على ما كان قد تقدما
 أو ذلك المجنون لو كبيرا
 أبوهما بهذه الجنيحة
 جميعها عليه فهو يغرم
 شئ فأفسدا به وبذلا
 وإن يكن ليس لهم فليغرما
 فى يد هذين بإذن بانا

من سيد ومن أب فيلزم
لو كان للصغير مال وعلى
لو أنه أكثر من رقبته
وهو سواء في يديهم وجدا
جناية المجنون من بعد الحلم
من ماله إلا إذا ما أمره
فإنها من مال والدته
في ماله وليس في مال الأب
فإن ما جناها في الأموال
والثلث في النفس فإنه على
لا يسترد والد للولد
أن أباه ما له قد أكلا
إذ ليس من تعدية للأب في
فإن يكن عطله أو أفسدا
فحكمه كأنه قد صيرا
وإن يكن إسرافه ادعى الولد
والمصطفى قد استرد والدا
ذاك الذي قد قال إن والدي
وحينما والده الجواب رد
أنت وما تملكه من مال
والأم أيضا بالجواب تسترد
ويحكم عليه مهما احتاجت
وهكذا فيما سمعناه الولد
وولد على أب إن ادعى
ومثل ضرب صح في ذا يسترد

أب الصغير ما جناه يغير
سيد هذا العبد ما قد فعلا
وقيل لا لزوم فوق قيمته
بأجرة أو دون أجر عقدا
في المال كلها عليه تلتزم
أبوه أن يفعل ما قد صيره
وما يكون دون ثلث في البدن
وإن يكن ليس له من نشب
والنفس دين لازم بحال
عاقلة وما من الثلث عالا
إن يدعى مع حاكم في البلد
تعدية فقوله لن يقبلا
مال بنيه إن يكن لم يسرف
أو أنه أعطاه يوما أحدا
في مال نفسه الذي قد ذكرا
أو أنه جاوز حداً يسترد
لولد فيما روه مسندا
يحتاج مالى في الحديث الوارد
قال النبي عند ذاك للولد
إلى أبيك صائر بحال
في كل شيء دون خلف للولد
بكل ما تحتاج من مئونة
في كل دعوة لأم يسترد
مضرة في بدن قد وقعا
أي يسترد الأب فيه للولد

وهكذا إن ادعى المعاملة ولو إماعة إذا كان ادعى أو يطلبنه للخلاص وادعى والقسم للإرث وغير الإرث من لقسمة أو ادعى إن قسما أو عكس ذا كأن يكون الأب قد قالوا وأما الضر في النفوس فإنه من حيث أن لا سبلا أما معاملات من قد وصفا قال أما ما غدا مشتركا فحيث أن الإرث حق لزما وما غدا مشتركا فتلزم وصح الاسترداد في الأبناء في التعديات والمعاملات والعبد في مقال أهل الرشيد كذاك أيضا لحليل الغانيه إذا هما لم يفسدا فيه ولم كذاك مهما يجعلن للمرأة فإنها على المزيّد تسترد وإن هما قد أفسدا في المال وأنه لا يسترد من دخل وذاك إن لم يدعى عليه تعدية وذاك حيث أمكننا لربه وفي الجنان مال وممكن بأن يكون قد دخل

كالبيع والرهن وقرض قبله ذلك منه لأبيه وقعا والده القضاء منه أجمعا مشترك إذا أتاه يطلبين وأنكر الوالد ما قد زعما جاء بدعوى القسم والابن جحد والضرب من والده الثروس عليهما للأب فيما فعلا فلو جوب في العقود بالوفا بالإرث أو بغير إرث أدركا وقد غدا مشتركا بينهما قسمته إن طلبت بينهما للأب مطلقا بلا مرأ وغير هاتين من الصفات لا يسترد أبدا للسيد في أكل مال لهما بتعدييه يجاوزا فيه لحد قد علم نفقة مع حاكم في البلدة لو أنه كان قليلا إذ يعد فيستردان له بحال بيتا كدار وجنان لرجل بأنه أفسد شيئا فيه بأنه لم يك في البيت هنا ولا نساء لا ولا عيال في البيت عاقلا ومضطرا وجل

وإننى يعجبني أن أسترده
 فى البيت والدار بلا استئذان
 يسأل عما كان قد ألجأه
 فاعذر مقبول وإلا فالأدب
 كذلك أيضا من عليه يدعى
 أو من كجب كان أو جنان
 فإنه الجواب ليس يطلب
 عن بيع فضل الماء إن لم يدعى
 أو أنه قد كان ذاك وجدا
 أو أنه كان سقى منه هنا
 واستمكن بالأجير لبنا
 أو كان فى أرض العموم جعله
 لا بالذى كان له مستأجرا
 وهكذا يستمكن بفاعل
 بدون عقد أجرة ومال
 ونحو ذا مما غرور ظهرا
 إلا إذا المأمور كان عبده
 وهو سوا فى تلكم الأمور
 أو دون علم منه إلا أنه
 وما له أن يرجعن بذا على
 وإن يكن لم يعلم رجعا
 لأنه بذا الغرور ضامنا
 والظالم الألد فهو أولى
 قال الإمام القطب لكن ما هنا
 أما على الحكم فليس يرجع

لأنما الدخول منع للأبد
 وذلك الإمكان أمر ثانى
 فإن بعذر جاء فيما جاء
 لكسره حجرا من الشرع انتسب
 سقى ونزح من كبئر وقعا
 على اعتداء منه فى ذا الشأن
 لأجل نهى للنبي ينسب
 بأنه أفسد فى ذا الموضوع
 منغلقا ففكه تعمدا
 لحرثه أو غرسه أو البننا
 إن كان فى أرض لغير كونا
 أو لقط نخل باعتداء فعله
 أن يفعل ما هنا قد ذكرا
 ذاك بأمر من سواه حاصل
 لأنما الغرور بالأقوال
 فلا ضمان فيه فى الحكم جرى
 أو طفله أو ذا جنون عنده
 إن كان عن علم عن المأمور
 إن كان عالما فيضامنه
 أمره ونحوه إن فعلا
 عليه بالضمان فيما أوقعا
 ومتسبب لما كان عننا
 أن يحملن عليه أيضا حملا
 لدى فيما بينه وربنا
 عليه بالضمان فيما يوقع

لأنما ذلك باختيــــــــــــــــاره
وما لآمر له بما ذكر
قال ولكن ظاهر الديوان
وفي حدوث ضرر بالجار
يستمسك الجار بمن قد شاء
مستأجراً وبأجير الفعل
قال وفي الديوان يستمسك ذا
إلا إذا ما الأجراء أفسدوا
أما إذا استأجرهم في كبنــــــــا
بدون أنه طريق من يمر
فإنهم بالنزع يؤخذون
ويسترد بائع مال أحد
فإن أقر أو عليه بينا
ويؤخذن بالرد فيما قبضا
والأصل يدركنه ربه بلا
ومن يزوج أمة لغيره
أو ابنة لغيره ولم يبل
والقطب قال إن للحكام
عندى بأن يعزروه علنا
لأنما ذاك يؤدي للزنى
وهو مقال لأبى عبيدة
أبى المؤرج الفقيه العلم
كذلك الشهود في النكاح
ومن عليه جىء بالبيان
أو في العروض أو بذاك قد أقر

أتاه غير متق أو كاره
عليه سلطان بأمره قهر
يرجع في الأحكام بالضمن
من كبناء أو حفير طارى
من دين مهما أنكر البناء
أو أنه يستمسك بالكل
بمن غدا مستأجرا وليأخذ
شيئاً بعلم وله تعمّدوا
على الطريق شاء أن تكونا
أو أنهم لا يعلمون ما ذكر
مع صاحب البناء أجمعونا
مكره أو معيره على تعد
فإنه يؤدبن لما جنى
وهو العروض هكذا فصل القضا
منع بحيثما له قد حصل
بدون إذنه ودون أمره
فإنه يؤدبن لما فعل
كذا جماعة من الأعلام
أو أنهم يؤدبوا لما جنى
قال وفي التعزير قول بينا
مسلمنا قد جاء في زواية
فإن يكن أنكر ذا فليقسم
كالزوج والغانية الرداح
بالاعتدا في المال والأبدان
يضره حاكمنا لما صدر

طفلاً وعبداً كان أنثى أو ذكر
مبيناً ما جاءه تبييناً
لما أتاه مطلقاً وأوقفاً
في بالغ النساء والرجال
وما استحق من نكال أو أدب

وهو سواء كان بالغاً وحر
وعاقلاً قد كان أو مجنوناً
عليه ضرب أدب قد وقعاً
أو ضرب تعزير أو النكال
بنظر الحاكم فيما قد يجب

باب الإقرار

أحكامه عن قيادة أبرار
فإنه للاعتراف آتى
وحكم صدقه وجوبا معتبر
أو لفظ من ينوبه في قائلته
صلى عليه الله ما صبح سفر
نفس له بما يكون فعلا
كذلك بعض العلما يرويه
بالدين فوقه لشخص مثلا
معين من ماله لكمبر
لو أنه لو ارث قد ياتى
ما قد يكون المرء فيما ينطق
فإن تكن هناك شئ من ريب
في مرض لو ارث من البشر
وارث من له أقرها هنا
ذلك في سقم لموت باننا
بأنه إن جاء من أقرار
أو النساء جائز بحال
به سواء الموحدون
ومن عليه ماله قد حجرا
إقرارهم في مالهم إذا بدا
من بعد ما قام عليه الغرما
إلا إذا سيده يجيز

باب به أذكر للإقرار
وذلك الإقرار في اللغات
وفي اصطلاح الفقها فهو خبر
على الذى يقوله بلفظته
وقد روى عن الرسول من مضر
بأن إقرارا من المرء على
أكبر من شهادة عليه
فإن أقر بالغ قد عقلا
أو أنه كان بشئ قد أقر
جاز ولو في مرض الممات
في مرض أو صحة وأصدق
مع موته إن كان ذا لم يسترب
لم يحكم بما به كان أقر
أو غيره ويتخاصصنا
وغير وارث ولو قد كانا
وأجمع الأعلام في الإقرار
وبالغون هم من الرجال
عليهم وهم للأخوذونا
والمشركون غير من قد حجرا
ومفلس فلا يجوز أبدا
والخلف في الإقرار ممن أعدا
والعبد إن أقر لا يجوز

ولا المجانين بكل حال
وذاك أن له إشارة تحس
والأمر والنهي إذا أتاه
لا يلزم من شيء من الأشياء
ممن يكون باللسان ينطق
فيه اختلاف العلماء الأقطاب
وقيل لا أو ينطقن بما ذكر
للناس من أتاها ومن ذكر
وللمجانين بكل حال
فيه فقد أبطله بعض السلف
ما كان حيا يولد من بعد ذا
كان لغير الآدميين أتى
بكل حق لو يكون ذا جهل
وبالعوارى وقراض وقعا
لم يك أيضا في الضمان لزما
حال طفوليته ولوثة
بأنما الفعل بها قد كانا
بالفعل أو قول به تجرا
فذاك مأخوذ به مع لفظته
مقبولة بأن ما قد كونه
في حال كونه من الأطفال
فيها وليس يؤخذ بقوله
القول قوله يكون فيهما
وينسب لجنون قد صدر
فذاك مأخوذ بما كان اقترف

كذاك لا يجوز من أطفال
وجاز بالإيماء من أخى الخرس
يدري بها رضاه من سواه
وبعضهم يقول بالإيماء
وذلك الإيماء لا يتفق
وهكذا الإقرار بالكتاب
يحكم بعضهم على من قد أقر
وجوز الإقرار ممن قد أقر
أحرارهم والعبد والأطفال
والحي والميت والحمل اختلف
وبعضهم يرى جوازه إذا
وأنه ليس بجائز متى
وجوز الإقرار في قول الأول
وبالخطا وبالأمانات معا
ونحوه من كل مضمون وما
ومن أقر بالذي قد أحدثه
لم يؤخذ به إذا ما بانا
وقيل مأخوذ وإن أقر
وينسب ذلك في طفولته
إلا إذا كانت لديه بينة
من المقال أو من الأفعال
وقال بعض يؤخذ بفعله
وقد أتى في قول بعض العلماء
وإن يكن بالفعل منه قد أقر
وكان بالجنون قبلا قد عرف

وقال بعض العلماء يصدق وإن يكن لم يعرفن به حكم وإن يكن إلى الخطأ هذا نسب فيؤخذن بما جنى هذا الفتى إقرار عبد بالذى فيه التلف مما إلى السيد كان رجعا بدون تجويز وقال البعض لا قال الإمام القطب في مذهبنا يصح للقريب والصديق في صحة أو مرض هذا وفما قال وأما المالكيون فقد لغير وارث بحالة المرض إلا إذا كان قريباً من ذكر فإن يكن ذاك فلا يصح إن شيئاً من الأولاد لو قد سفلوا وقيل من ثلث خروجه اتضح وقيل إن والده أو ولداً أولاً فإن ما به كان صدع قالوا ومن لابن أقر يشب كأن يكون أمه ماتت وله من إرث أمه ويشهد هذا صح وإن كان اختياراً ما ذكر صح له إن كان ذلك الولد أولاً فإن ذاك لن يصح كذا إن كان محب زوجته

لا يؤخذن بما به ذا ينطق عليه بالذى له قد اجترم أو الكراهية أو نوم غلب لا يستقل بقوله الذى أتى لنفسه أو بعضها فيه اختلاف فقيل جائز إذا ما وقعاً يجوز حيث العبد مال حصلاً بأنما الإقرار إن تبيناً وغير هذين على التحقيق إلا إذا الريب عليه عرفاً قالوا إذا الإقرار بما قد وجد فإن ذاك ثابت لا ينتقض أو أنه كان صديقاً للمقر كان المقر بعده لم يتركز ولا أباً له وجداً لو علا وبعضهم قال من الكل يصح أبقى من الكل يجوز ما بدا مخرجه من ثلث كما يقع مع غيره فإن يكن ذا لسبب أصل فيشهدن بما قد حصله للأجنبي بديون هنا أعنى بدون سبب هنا ظهر عق أباه والجميع قد شهد لأجل تهمة بميل أضحى إقراره لا يثبتن لتهمة

وإن يكن لها الحليل مبغضا
 وإن يكن مجهول حال الرجل
 من الذكور واحدا فما يزد
 وكان منها ذلك الابن ظهر
 وإن يكن لم يتركـن ولدا
 فإن في ذلك خلـفـا ذكرا
 قالوا وإن كان المريض قد أقر
 وكان غير ولد وزوجة
 أو ذكر كان فإنه يصح
 كذلك إن للأُم أو للأخت قد
 قالوا وإقرار من الفتاة
 لها على جميع ما قد مرا
 وهكذا إقرار فرد منهما
 على رفيقه كإقرار جرى
 ورجل بالحيوان قد أقر
 أو غير ذا فإن كل ما ذكر
 وإن ببعضه أقر كالعجز
 وإن له كان بذا الشيء أقر
 أو واحد من ذينك الشئيين
 وإن بدينار ونصف قد أقر
 من ذاك دينار وبعض قالـا
 كمثـلـما لو قال دينار له
 يبنى على الخلف الذي قد سبقا
 وذكر ما رآه قطب العلمـا
 وإن يكن قال على ذا الجمل

وإن إقرارا لها منه مضى
 فإن يكن أبقي سليلا من رجل
 صح صغيرا أو كبيرا الولد
 أو من سواها الحكم فيه ما ذكر
 أو كان خلى ابنة فصاعدا
 أثبتـه بعض وبعض هـدرا
 لوارث له بدين مستقر
 فإن يكن ذا ولد كابنة
 إقراره بذلك على الأصح
 أقر مع وجود ذلك الولد
 للزوج كالإقرار منه آتى
 من هذه الأقوال واستقرا
 يقبض ما كان له قد علما
 بالحق وانتهى الذى عنهم يرى
 إلا كرأس أو كرجل قد ظهر
 جميعه لمن له كان أقر
 والرأس والرجل غذاك لم يجز
 أو ذا وما عين واحدا ظهر
 فواحد له من الاثنـين
 لأزهر فإن للأزهر قد
 ونصف دينار بذاك نالا
 ونصف دينار وقد أكمله
 وقد مضى بيانه محققا
 وذا هو القول الأخير منهما
 أو ذا الحمار لكم أو ذا الحمل

بعض وبعض لم ير الجوازا
 قد كان ممنوعا كرهن علما
 وكل ما يكون مثل ذين
 من صح عقله بحالة المرض
 إقراره بالدين فوقه يحط
 تصديقه للغرما فيما خلا
 حق له باق عليهم من زمن
 مثل ودیعة قراض من عمر
 كمن عليه تلزم الديون
 يقول ذا الحق على مستقر
 وما كمثلها يقول عنديه
 يقول إن ذا على قد زكن
 كذا أمانة قراضا لعمر
 جوازه والمنع قول ثانى
 لحارث فجائز وقيل لا
 إقراره وبعد ذاك فصلا
 كمثل أن يقول ذلك المقرر
 ألفا ودیعة تكون عندنا
 ألف الودیعة الذى عندى عرف
 قرضا ولم أودعك شيئا أصلا
 ودیعة والألف غصبا صرفا
 ودیعة منى وما أتلقتـه
 أخذتها بالغصب من يدينى
 والغصب فى هذى بدون نقض
 بأنه لحقـه كان قبض

مما يكون حاضرا أجازا
 ولا يصح قط إقرار بما
 وعوض أيضا ومثل الدين
 ثم المراد بالمريض إن عرض
 لأن من خولط لا يصح قط
 وهكذا تبرئة منه ولا
 بأنهم أوفوا له ما كان من
 وإن من بغير مضمون أقر
 فإنما إقراره يكون
 لكنه إن كان بالدين أقر
 وفى القراض والعوارى البادية
 إلا إذا كان له هذا ضمن
 وإن يكن قال على من أقر
 فإن فى المختار للديوان
 وإن يقل عندى كذا ديناً حلاً
 وإن أقر رجل وأجملا
 فالقول قول من له كان أقر
 أخذت ألفى درهم منك أنا
 والألف قرضا ثم بعد ذا تلف
 وقال ذاك قد أخذت الكلا
 كذا إن قال أخذت ألفا
 فتلف الألف الذى أخذته
 وقال ذا كل من الألفين
 فالقول قول المدعى للقراض
 وإن أقر ذو سقام فى المرض

لو أنه من وارث صح كما
كذلك إن أقر أنه عفا
أو أنه قد كان أعطاه الديه
كذا إذا إقراره قد أوضحه
فإن بذلك المريض قد أقر
إذ ليس فرق بينما إن قال
وبين قوله قبضت مالى
لأن فى كل الذى له ذكر
بما هو الأمين فيه مثل أن
بأنه وصية قد أنفـذا
أو أنه بتلف الأمانة
كمثل موجب النكال والأدب
يقام إن صح عليه الحد
خلاف ما إن قال قد دفعت
لا يبرأ الوارث منه حالا
ثم من المجهول مثل أن يقر
أو زينب بعض أماء وكذا
فإن ذاك جائز إن كانا
وإن له كان بدرب قد أقر
ونحو ذا لو كان لم يعين
وليخرجنها لازما فى الأرض
وإن يقل بعدد الأصابع
من كل ما عدده قد عرفا
وإن يقل كذا على لك من
أو قبل أن تخلق دنيانا فلا

إقراره له بدين لزما
عن قاتل وإليه وأسـعفا
كاملة سلمها مستوفيه
بأنه بغى على من جرحه
أو الصحيح صح منه ما ذكر
كذا على لفلان حالا
وبرئت ذمـة ذا مالى
نقصا لمال وكذا إذا أقر
يقر ذاك الشخص إقرارا زكن
أو لوصايا وارث له كذا
أقر أو موجب حد ثابت
فإن يكن بمرض هذا نكـب
كأدب وكنكال يبيـدو
دينا لموضح وقد سلمت
إن لم يصدق ذاك ما قد قال
بحمل ذى الناقة أو هذى البقر
غير الذى قلنا على هذا المحذا
ذا الحمل فيما قد ذكرنا بانا
فى أرضه أو بسواق وممر
صح كما لو كان بالمعين
بدون ما ضر هناك يفضى
دراهما أوعد من فى الجامع
فذاك جائز كما قد وصفا
قبيل أن تخلق أنت يا حسن
يجوز بل هذا كلام بطلا

ولا يجوز أن يقرر أبدا
وهكذا استثناءه كأن يقرر
ذا العام أو ذى الشاة أو ما يحصل
أو أن يقر بالذى لـديـه
ذا العام لا تدخل فى الإقرار
وذلك الإقرار فهو لا يجر
فإن يكن أقر بالأرض فلا
وهكذا العكس وقيل دخلا
وإن يكن بماء عين قد أقر
فذلك الإقرار مثلما أقر
دون ثمارها وعكس ما ذكر
وجوز استثناء ما قد وجدا
كمثل هذى الشاة إلا حملها
وجاز أن يقر فى الكلام
إلا بكيـل يعلمن منها كما
من هذه العرمة فالكل يصح
وإن يقل لأزهر على إن
أو سفرى هذا كذا إن قمت
فإن ذاك غير جائز بحق
وإن يقل كذا على لك إن
أو إن مطرنا أو إذا ما وصلا
فكل ما ذكرت مما قالا
والدار مهما عرفت لخالد
بأرضها أو نقضها جاز وتم
ويقعدن أقل من ثلاثة

بكل شىء وهو لما يوجد
له بما تحمل هذه الشجر
من شعر والسمن فيما يقبل
إلا غلاله التى تأتية
فإن هذا أيما منها
جميع ما البيع له قد كان جر
يكون فى ذاك النبات دخلا
بالأرض نبتها الذى تحصلا
من دون بقعة كعكس ما ذكر
صح كذا إذا أقر بالشجر
يصح مثل ثمر دون الشجر
من ذاك مع إقراره الذى بدا
أو صوفها أو شعرا قد حلها
بعرمة تكون من طعمام
إذا بكيـل قد أقر علما
ويثبتن كمثما قد اتضح
مت كذا من مرضى هذا زكن
من مرضى أو سفرى رجعت
وبعضهم ألزمه كما نطق
قال فلان ذا على يلزم
حارث أو إن مات زيد مثلا
ليس عليه فيه شىء حالا
وقد أقر بعد ذا لما جدد
لا إن تكن لم تعرفن لمن رسم
أعوامه كان بهذى البقعة

وجوز استثناءؤه للساربه
والبئر أو ما كان نحوها حصل
وإن يكن أقر بالبستان
فإن ذاك جائز مع بعض
ومن بدار في يديه قد أقر
بها أقر لامرئ سواه
وإن تكن بيد إنسانين
بها لشخص والأخير أنكر
لمن له أقر ذلك المقر
وإن بنصفها أقر لرجل
فللذى له أقر الربع
وإن يكن قال على درهم
وهكذا إن كان عاطفا بفا
وإن يقل عشرة دراهم
فتلك عشرون عليه تلزم
أو عشرة فدرهم مع بعض
وقيل بالعشرة ليس يحكم
ودرهم مع درهم يا خالد
ودرهم إن قال بعد درهم
فذاك واحد بلا توهم
واثنان في اثنين أو في خمسة
ونحو ذاك فعليه ما نطق
ودرهم إن قال مع دينار
ودرهم بل درهمان لزما
وإن يكن قال على لعمري

أولا لأسطوانة هناك باديه
والباب والقفل وغير المتصل
واستثنى للأشجار والعيدان
والبعض بالبطلان فيه يقضى
لرجل وبعد وقت قد غبر
فهو لأول ومما أولاه
وقد أقر واحد من ذين
فإن نصفها بذاك صبرا
ونصفها لمنكر كما غبر
وأنكر الآخر ما منه حصل
من سهم ذلك المقر يرجع
ودرهم فدرهمان يلزم
أو أنه بثم كان عاطفا
وعشرة دراهم قد لزما
وإن يكن قال على درهم
والبعض بالعشرة فيها يقضى
أو المراد من كلام يعلم
أو فوقه أو تحته فواحد
أو قبل درهم أتى في الكلم
كذلك أيضا درهم في درهم
وهكذا ثلاثة في سبعة
به قبيل من مقال وسبق
يلزمه الدرهم في الإقرار
عليه درهمان لو قد ندما
يوم الثلاثا درهم قد استقر

والأربعاء درهم فيلزم
ومن أقر لامرئ بأن له
ثم أقر من له الحق لزم
وبعد ذا بين من عليه
بأنه قرشين أعطى وادعى
ويدعى من كان أصل الحق له
أو أن ذين لم يكونا أصلا
فالقول قول من عليه الحق
وإنه ما إن بقى عليه
وإن أقر لأناس وشهد
لآخرين بديون حاصله
كذلك إن كان لناس قد أقر
ثم أقر بعد ذا لناس
ومن لغائب بدين لزم
لا يسمع الإقرار منه إلا
إن يكن بينة ما أحضرا
ما كان في يديه من مال وما
وجاء في الديوان إن يكن أقر
ثم أقر بعد للحسين
كذا إذا بما يحيط لفتى
بما بماله يحيط قسما
وإن لقوم قد أقر في المرض
وقد أقر وارثوه بعده
إقرار وارثيه ليس يقبل
وهكذا إن بديون قد أقر

عليه درهمان في قولهم
عليه تسعة قروشاً كامله
بأنه لسبعة منها استلم
ذلكم الحق الذي يحكيه
بأن ذا الباقي عليه أجمعا
بأنها من سبعة مفصلة
من تسعة فيها ادعاهم قبلا
إنهما من تسعة تحقق
شيء من الحق لدعيه
عليه شاهدان أيضا في البلاد
تحاصص الجميع فيما كان له
وهو صحيح بديون تستقر
وهو بأمراض له يقاسى
أقر إذا قام عليه الغرما
بحجة عادلة إن أدلى
فليأخذ الذى هناك حضرا
عليهم من غائب ما علما
بما بماله يحيط لعممر
كذا فيقسم ما به نصفين
أقر والثانى بعدلين أتى
نصفين هذا المال ما بينهما
أو صحة بماله الذى قبض
لغيرهم بما يكون عنده
والمال كله يجوز الأول
لأزهر ووارثوه لعممر

إلى أن يقبضن أزهر مكملاً
 بما عليه لعمير لزماً
 مع أزهر بأنه لا يعلم
 فما بقى يقبض ذاك عمراً
 يحيط مال الوالد المديون
 وقد أقر بعد ما قد وقعا
 شقيقه فلا يضمنوه
 شيئاً على من للمديون أخذوا
 لأزهر من بعد إقرار صدر
 أزهر شيئاً حيث ذا مستهلك
 ثم بدين قد أحاط مثلاً
 بالإرث هذا الدين فالضمان قر
 أقر بالإرث له فليعطين
 بأنما موروثه قد أوصى
 أعطاه إياه تماماً ما جحد
 لرجل يحيط بالذى ذكر
 كما ذكرنا أنه يلزمه
 بالدين أو أمانة مستحدثه
 فليعطين منابه مما ترك
 من ماله جميع ما يحكيه
 فسهمة يعطيه إذ ما خاناه
 بما يحيط والتراث دفعوا
 بالدين يؤخذون بالضمان
 أى قدر ما له من الكل خلص
 قد دفعوا المال إليه تما

فلا ينال عمر شيئاً إلى
 إن كان أزهر هنا لم يعلم
 وعمر له يمين تلزم
 وبعد أن يستوفين الأزهر
 وإن أقرر ولد بدين
 لرجل ثم إليه دفعوا
 لرجل بأنه أخوه
 شيئاً من الإرث ولا يدرك ذا
 وهكذا إن بالوصايا قد أقر
 لخالد بالدين ليس يدرك
 ومن بوارث أقرر أولاً
 فأنكر الذى له كان أقر
 أى يضمن المقر ما أعطى لمن
 كذا إن أقر حين نصا
 لرجل بثلاث ماله وقد
 وبعد ذلكم بدين قد أقر
 أى مال موروث له فحكمه
 وإن يكن أقر بعض الورثه
 ولم يعينها على من قد هلك
 وقال بعض العلماء يعطيه
 وإن يكن قد عين الأمانه
 وإن أقرر الوارثون أجمع
 ثم أقرؤا بعد ذا لثانين
 أى يضمنوا مناب هذا بالحصص
 وإن أقرؤا بمحيط ثما

على الذى أودى محيطا حمله
ضمانه عليهم قد يقع
له أقر الميت الذى ارتهن
فما عليهم فيه من ضمان
لو أنه قد جاء بالبيان
ذلك فيما بينهم يقينا
إن دفعوا لمن أتى مبينا
سواه بالحجة والبيان
منابه الذى له تعيينا
ويدفعونه إلى الثانى بحق

وبعد ذا بين شخص إن له
فإن ما لأول قد دفعوا
وإن هم قد دفعوا المال لمن
أو للذى قد جاء بالبيان
لمن أتى من بعد ذا الأوان
لكن هم ليتداركونا
وجاء فى مقال بعض الفطناء
وبعد ذاك الحال جاء ثانى
فإنهم لزامنون هاهنا
فيأخذونه من الذى سبق

الحجر وقيام الغرما

ويبيع من أمواله ما قابله
والغرما عليه أيضا لم تقم
لو كان إعتاقاً لعبد هو له
والغرما عليه كانت لم تقم
فحكمه كمفلس لديهم
إن كان بعد ما بدين قد حكم
أمواله عليه والقوام
وبعد حكمهم بدين يجري
أمواله ففيه خلف السلف
وقال بعض باطل فيحجر
لا يجزيه الصوم فيما لزم
أو الظهار أو يمين مرسله
لماله إن فيه حنث قد جرى
نفقة لازمة عليه
دام عليه لن تقوم الغرما
له ويستبين بين الناس
في ماله كمن بإفلاس رمى
مادام لم يحجر عليه كله
عليه في ذاك بأن يسألما
بأن يزيله وأن يفنيه
ما لم يفلس جائز إذا طرا
فخالعت زوجا بما قد أمهرا

ومن بماله أحيط جاز له
مادام لم يحجر عليه من حكم
وقيل لا يصح ما قد فعله
لو كان لم يحجر عليه من حكم
وهو الذي له يقال معدم
وباطل بلا خلاف قد رسم
وبعد ما قد حجر الحاكم
وإن له أعتق قبل الحجر
ولا وفا بذلك المذكور في
قيل مضى وذاك هو الأظهر
وجاء في الديوان أن المعدم
عليه من تكفير قتل فعله
ولازم عليه أن يفشرا
ويدركن وليه لديه
وهو على الولي لا يدرك ما
أو يحكم الحاكم بالإفلاس
وقيل لا يجوز فعل المعدم
وقد أجاز الشيخ موسى فعله
وقيل بالجواز ما لم يحكما
وقيل ما لم يحجرن عليه
أو يتصرف فيه والتبعض يرى
ومن عليها ما لها قد حجرا

ففعلها ذاك طلاق يجري
ووارث المحجور لا يصح له
لأنما الذين بهذى التركة
فليس للوارث شيء علما
كذلك بيعه إلى أن يوصلا
وإن يكن باع لكيما يوصلن
بدون تضييع ففيه اختلاف
وذا هو القول الصحيح فيما
وإن له عرض للضياع
وإن يكن لحيوان قد ترك
وتقد يلي مؤنة ما قد علما
قال الثميني وقطب العلما
اذ ليس للوارث شيء فيه
إلا على مقال من قد ألزما
ويقبض الأثمان ممن باع له
لو كان غير وارث لقل ما
ليس على مقال من قد قالا
إذ كان غير وارث في المال
ومن له دين على أبيه من
مات أبوه وسواه غرما
فالابن في التركة ينزلن
وفي الحياة إن تحاصصوا فلا
وهكذا في الدين من عدالة
إذا له والده بها أقر
وفي الذي بعضهم قد قاله

إذ ما لها تصرف في المهر
في هذه التركة فعل فعله
أحاط من جهاتها المحسوسة
فيه إلى أن يوفين الغرما
إليهم حقهم مكملا
إليهم ومنه قد ضاع الثمن
ضمنه بعض وبعضهم نفى
رواه قطب العلما مرسوما
فضامن يكون بالإجماع
مؤنته في المال بعد أن هلك
وارثه من بعده لا الغرما
وإن في ذا القول بحثا علما
فكيف ألزموه أن يليه
بأن يبيع تركة للغرما
ويوصلنها الغرما مستكملة
يأخذه إذ كله للغرما
بأن ذا لا يلزمه حالا
شيئا فهذا وجه ذاك القول
معاملات أو تعدد قد زكن
خلف في المال متى ما انخرما
لديهم وقد يحاصصنا
يكون في مال أبيه نازلا
لا ينزلن عندهم في القسمة
وذا هو الراجح في نص الأثر
يحاصصن الابن بالعدالة

وقد حكى القطب عن الديوان
بدينه على أبيه الثابت
إن هلك الوالد أما إن يكن
وزوجة المديون في الصداق
وعقرها إن كان حيا أو هلك
وهكذا بمتعة وإنما
ذاك الذي حل إذا الزوج بقا
إلا الذي بالموت قد تأجلا
إن كان حيا وإذا الزوج هلك
وجاء في قول البعض لخصا
وقال ميانة فيما أوردا
بأنما المشهور بين العلما
قال وبعضهم يقول فيهما
أما أخو الحرث ومن قد كانت
فجاء في الديوان في هذا الرجل
وقيل في الصنيع أنهم أحق
كصانع وخارز ومن يخط
وبعد ذا ما يفضلن منهم
أما الذي في يده قد كان من
أو بقراض كان أو كراء
وكان ذا ممن له دين على
فأسوة ذلك بين الغرما

ينزل الابن مع الديان
عدالة وغير ما عدالة
حيا فبالعدل هنا لا ينزلن
تحاصص الديان باتفاق
وهكذا عقر الزنى بدون شك
تحاصصن بصداق لـلـزما
وقيل بل تحاصصن مطلقا
فما به تحاصصن قال الأولى
فإنها تحاصصن فيما ترك
بأنها في الموت لن تحاصصا
عنه الإمام القطب نبراس الهدى
بأنها تحاصصن فيهما
أن لا تحاصصن باقى الغرما
جنانه بيده بأجرة
والغرما أسوة فيما حصل
بما يكون في يديهم قد سبق
إلى تمام مالهم كان قسط
فذاك بين الغرما يقسم
وديعة أو أنه قد ائتمن
أو ذاك من وجه العواري جائى
من كان ذا الشيء لديه جملا
إن كان حيا وإذا ما اخترما

باب الصلح

وهو بضم الحاء لا بالفتح على رضا واقع في القلب عن حقه أو ادعاء سلفا وحكمه حكم البيوع إن وقع من حيث ذاته لمن يأتيه إزالة الشيء بشيء يعلم بأنه عقد نزاعا قد قطع بأن هذا رخصة من ذي العلى بأنه أصل بنفسه استقل هريرة وبعض أهل الكتب من الذى قد كان يحظرنا أصل بنفسه إليه قد ندب قالوا حديث الهاشمى المرسل هذا من المجمع فى الكلام يقول بالعموم لفظ الخبر من جملة المندوب فى قولهم قد جاء عن نبينا المختار وسنة الهادى إلى الصواب رضى الفريقين لدى الخصام من ثم كان سيد الأحكام فيه كذاك شاهد من زور كان يزكى من آثام وفتن

باب به أذكر حكم الصلح قطع النزاع فى لغات العرب وشرعا انتقال شخص عرفا دفع نزاع أو لخوف أن يقع والصلح مما يندبن إليه والصلح فيما قاله بعضهم وبعضهم عرفه كما وقع والخلف فيه قال بعض من خلا وفى مقال جاء عن بعض الأول قال ابن إسحق وقال ابن أبى بأن هذا رخصه مستثنى وفى الذى عن بعضهم لنا كتب فالقائلون بالمقالات الأول الصلح هو سيد الأحكام ومن يقول بالمقال الآخر والصلح بين الناس مهما اختصموا وللذى فيه من الأخبار وكونه موافق الكتاب وفيه أيضا صلة الأرحام وتفرحن ملائك الرحمن سلامة لداكم من جور وصاحب الفتوى من الميك ومن

وهكذا فيه عظيم الفضل
من ثم كان سيد الأحكام
وأنه لجائز بين الوري
أو الذي قد حرم الحلالا
وأنه أحرز للحكام
أما الذي أحل لأمحرم
على الذي أكثر منه وأجل
وما يحرم الحلال مثل أن
على طلاق فاطم الثانية
وما روى أيضا لكل كلمه
وكم حديث للرسول أثرا
وقد روى عن النبي المصطفى
فليصلح بين الوري لا يوقع
والصالح بين الناس في رواية
وقد أتى عن عمر موضعا
فإن فصل الحكم ما بينهم
وقد روى عن أنس من أصلها
أعطاه ربي يالها من مرتبه
والصالح جائز على وجهين
فواحد أن يقعدن كظالم
فمن أتى يصلح ما بينهما
أريد أن تأذن لى أن أدفعا
بما استطعت وبما وجدت من
يقول للظالم إني لا أحب
وما أنا قط أريد لك ذا

لصلح قام بأمر العدل
في خبر عن سيد الأنام
إلا الذي أحل ما قد حجرا
فذاك صلح لا يجوز لا لا
بدون ما شك من الآثام
فمثل أن يصلح من درهم
فإن هذا لربأ ولا يصلح
يصلح زوجه أم الحسن
أو لا يطاء فاطم بالأصالة
في صلحهم حسنة متممه
في الفضل في الإصلاح ما بين الوري
من شاء فضل العابدين الشرفا
بينهم عداوة يشنع
لشعبة من شعب النبوة
رد والخصوم يوقعوا التصالحا
يورث أضغانا وحقدا فيهم
ما بين اثنين وقد تشاحا
بكل كلمة عتاق رقبه
وهاك ما قالوه للتبيين
على امرئ في ماله وغاشم
يقول للشخص الذي قد ظلم
عنك لظلم ظالم توقعما
مالك يا هذا فإن له أذن
لك الذي أخذته بلا سبب
اترك كذا لخالد اترك كذا

حتى يكون ذاك لا يرضيه
 كان قليلا أو كثيرا ما بقى
 وإن يكن له أطاق دفعها
 لا وجه للصلح الذى قد كونه
 إلا إذا ما غتتة توقعها
 يقول للشخص المظلوم اردد كذا
 فأول الوجهين ذا والثانى
 فى الشئ والمحق لما يعلم
 لعدم علمه بهذى المسألة
 أو حيثما تكون ذى المسائل
 أو لاشتباه فى كلام الخصما
 ولو باعطا ما عليه اشتجرا
 على اجتهاد منه فى ذى المشككة
 ويتبرا كل شخص منهما
 بأن يقول إننى أبرأتك
 فى شأن هذا الشئ أو جعلتك
 فكل من من ذين قد تعلقا
 من بعد صلح واقع فليدفع
 لخصمه أو حيث إنه وهب
 كان بحضرة من الحكام
 والمصلحون لهم يقربوا
 أن يرجعن منهم فتى وينكر
 ويعرضن عن دعاوى الراجع
 وقال فى المنهج يضى الصلح فى
 وهكذا يضى بشئ ملتبس

إلا الذى بقى على يديه
 وذاك إن لدفعه لم يطق
 يدفعه والصلح به لا يسعى
 لأنما الصلح هنا مداهنه
 أو ضرراً يأتى إليه مسرعا
 ولا يقل له كذا أنت خذا
 إن يتخاص من هناك اثنان
 من مبطل من ذين فيما اختصما
 ولم يكن تيسر السؤال له
 لا تدركن بالعلم لو تحاول
 كان فيصلحن ما بينهما
 جميعه لواحد ممن ترى
 من بعدما إن يهب ذا الشئ له
 أى من دعاويه لن قد خصما
 من كل دعوة ترى هنا لك
 فى الحل منه قط لن أسألك
 بذلك الشئ الذى تحققت
 حيث تبرأ من جميع الادعا
 لمصلح أو خصمه وما نكب
 أو دون حضرة مع الخصام
 بيان إبراء هناك أوجبوا
 ويجزين فى ذا سماع الخبر
 حاكمنا إن بان أصل الواقع
 ما كان فيه الخلف بين السلف
 لا يعرفن أصل له ولا أسس

إن أبطل الحكم الذى يمضيه بأن له الحق بلا إشكال بالصلح والتعريض أيضا لهما منصبه ومجلس الحكم الوفى قد ادعاه خصمه وألزمه وقيل لا صلح مع الإنكار بين يدى حاكمنا لو قلا ويعرفن النقض والإبراما فى الأرض والجروح والقياس وغير واسع إليه يقدم إلا إذا به الجميع قد رضوا غير الذى للحكم قد ترشحا ضعف أموره إذا ما فعلا إذا له وجه الهدى توضحا لعارف وثقة أخى بصر ولا الهبات عند صلح يجرى يرجع فى الصلح الذى قد فصله من بعد عقد الصلح لا رجوع له فذاك لا ينعقدن أو يثبتا فصلحهم لو عقدوا له هبا كان على الإنكار قد صالح ذا فينكرن دعوة هذا وجحد وبعده يجىء بالإقـــرار من قبل صلح بينهم تقررا للصلح بعد أن يقوم ومضى

وما على القاضى أثام فيه ما لم يكن فى هذه الأحوال وهل له الدخول ما بينهما فيه وإن لم يطلباه وهو فى وواحد من ذين منكر لما قيل له ذاك بلا إجبار وقيل لا يكون صلح إلا أو عند شخص يعرف الأحكاما خشية أن يصلح بين الناس وغيرها شخص بما لا يعلم ولا يكون الصلح حين يفرض وينبغى كون الذى قد أصلا كيلا يؤول ذلك الأمر إلى وأنه لا ينبغى أن يصلحا وينبغى بأن يولى ما ذكر وأنه إن لم يك التبرى فإن من يرجع منهما فله وقال بعض العلما فى المسألة وإن يك الصلح على كره أتى لو أنه أبرأ أو قد وهبا وقيل جائز رجوعهم إذا وهو بأن يدعين على أحد ثم يصلحن على الإنكار يقر بالذى به قد أنكرا وواحد من ذين مهما نقضا

من مجلس فيبلغن الآخر
وإن يكن قد حبس الخصمان
وقال كل منهما لا يرجع
وقد تباريا هناك فأمر
فإنه لكل شخص منهما
لأنه لا يثبتن في الحبس قط
لأن هذا الحبس قهر عرضا
وهكذا الإقرار في الأعباس
ولا يجوز الصلح من خليفة
وهكذا للرجل في واقع
ولا يجوز لامرئ أن يحضرا
وقيل بالجواز للخليفة
إذا رأى بأنما الصلح أتم
كمثل أن يعلم أن المدعى
وخاف أن يذهب بالبينة
فجائز بالبعض أن يصلحا
وقد علمت أن ذا اليتيم ومن
علمهم فيما لهم قد صلحا
والصلح بين العقلا الأحرار
من الرجال والنساء مسلما
وفي الحقوق كلها يثبت من
والمال والذي إليه يأتى
وفي الحقوق كلها ما علما
ما حل وقته كذا ما لم يحل
كذلك في معين وغير ما

فينقضه فله النقص جرى
وداخلا تصالح الاثنان
على أخيه بالذى قد أوقعوا
أن يخرجوا من بعد قاضينا الأبر
أن ينقض الذى له قد أبرما
صلح على شخص ولو له يخط
والصلح لا يكون إلا عن رضا
لا يثبتن من جميع الناس
على كمثل غائب من بلدة
بيده للغير كالودائع
لمثل هذا الصلح حين سطر
ومن لديه كان كالوديعة
لصاحب المال فهذا لا يذم
له بيان في الذى قد يدعى
ما كان للغائب كالوديعة
ليسلم الباقي كما توضحا
غاب ونحوهم كمثل من يجن
وقد مضى بيانه موضحا
البالغين جائز وجارى
يكون ذا أو مشركا مجترما
نفس ودون النفس من جرح البدن
من اعتداء ومعاملات
منها وما بالجهل صار مبهما
وفي الذى ليس له قط أجل
معين يثبت مهما أبرما

وهكذا يجوز بالوفاق وبقليهم على الكثير وذلك إن كان على خلاف أن بالقليل صلحهم كان على أما إذا أصلح بالكثير وكان في الوفاق فالصلح انهدم والصلح جائز على الإقرار وقيل في الإقرار لا يجوز لم يقع الصلح وقيل لا يتم وإنما جاز على الإقرار وقال بعض لا يجوز الصلح قط أى أنه لا يعرفنه المدعى قال الإمام القطب يذكرون عن في رجل كان له على رجل صالحة بأن يعجلنا قال فلا يجوز ما قد ذكرا بأن ذا هو الربا المحض وفي بأنه قد قال في ذا الأمر قلت وذا هو الذى قد عرفا وقد بسطنا القول فيه آنفا وقال بعض العلماء اتفقوا في حالة الإقرار والإنكار بين الخصيمين ولن يدخله وكل ما يجوز في البيوع وكل شيء في البيوع يمنع

وبالخلافاً دون ما شقاق وبكثيرهم على اليسير أما الوفاق فيرى أسلاف كثيره فجائز إن فعلا على القليل وعلى اليسير وغير جائز لهم ولا يتم كذلك جائز على الإنكار فإن أقر بالذى يجوز صلح على الإنكار ان نكر علم يرضى بما به يكون داري إلا على أمر عليهم اختلط والمدعى عليه مهما يقع أبى عبيدة الرضى المؤتمن عشرون دينارا تماماً لأجل بعضا له والبعض يتركنا وقد روى بعض عن ابن عمرا رواية عن ابن عباس الوفي إن ألوقعوه ما به من حجر بالموضع والتعجيل مع من سلفا في بابيه راجعه كيما تعرفا على جواز الصلح فيما نمقوا إن كان عن رضا وطوع جارى إكراه واحد فلا رد له ففيه لما يك بالمنوع فإنه في الصلح ليس يسع

فلا يجوز عذره فيه ولا
واحد باثنين من جنس إلى
وهكذا الوضع مع التعجيل
والوضع والتعجيل فيه يختلف
فلا يجوز صلاحهم بالفضة
أو بتفاضل كذا بالذهب
وبعضهم أجاز بالتفاضل
وجائز بفضة عن الذهب
واختلفوا في الصلح إن كان على
قال الإمام القطب ما حكاه
أى من جواز الصلح في المجهول
قال وقومنا لذاك منعوا
ومنعوا الوارث أعطى الزوجة
وارثها من زوجها للجهل
من بعد أن يباع ما الديون
وإنه إن لم يكن في التركة
فالصلح جاز باندنانير وما
ومن يمت عن ولد وزوجة
حاضرة وهـكذا دنانرا
فصالح الابن لتلك الزوجة
فإن يكن مقدار إرث أو أقل
لأنها باعت لعرض حضرا
بالنقد من دراهم وقد ذكر
بأن ذى المسألة المذكوره
وقال إنه إذا بيع الذهب

جهالة إن كان جهل حصلا
وقت فكل ذاك مما حظلا
ونحوه أيضا من المحظول
وقد ذكرنا حكمه فيما سلف
عن فضة قط بوضع مدة
عن ذهب فكل ذاك يجتنب
بدون تأخير لوقت آجل
والعكس إذ ذاك قضاء في الكتب
ترك قيام بعيوب جعل
مشايخ الديوان وارتضاه
فمذهب الصحب أولى التبجيل
وعندهم ذلك ليس يقع
في مهرها الكالىء مثل الفضة
بما بقى من تركه في الأصل
تقضى به وهكذا يكون
عين ولا دين لمثل الزوجة
كمثلها يكون من دراهما
ويترك دراهما من فضة
كذا عروضاً غائباً وحاضراً
يعطى لها دراهما من تركة
جاز وإلا فهو صلح لا يحل
وغائب أيضاً كذا دنانرا
هناك قطب العلما الحبر الأبر
قولان فيها عندنا مأثوره
وفضة بمثله بيعا وجب

أو بالأخير هكذا فلا يحل
عندهما أو عند فرد منهما
إن كان عند واحد قد وقعا
إن كان عند الكل فيما ذكره
ولا يجوز الصلح باقتسام
ولو أقر الغرما وإن هم
فمن يكن منها شيء قبضا
بل بينهم بقدر إرث يعتبر
من قبل أن يقطع ممنوع لما
بل يقطعن ويصفي ثما
ومن أراد الصلح في شيء وقد
إلا بقبض ما به الصلح وقع
دين على الغائب ذاك أصبحا
كان كبيع الدين بالدين
ولا يحل لامرئ يعلم أن
يأخذ شيئا منه بالصلح ولا
شيئا من الذي عليه قد حصل
والصلح في الميراث لا يجوز في
وقيل إن أشكل أمر من سبد
وهكذا إن حاذروا من فتنة
غجائز لأهل هذى الصفة

بأن يكون عوض هنا حصل
إذ لا تماثل هناك علما
ولاجتماع البيع والصرف معا
قال فذى القاعدة المعتمدة
ديون من مات على السهام
قد قسموها فهي ما بينهم
فماله بنفسه لو مضى
وهكذا الصلح بقسمة الثمر
في ذلكم من غرر قد علما
يقسم بالكيل اقتساما تما
فات بغصب أو سواه لم يجد
نقدا لأن قيمة الذي انتزع
وإن بغير حاضر قد صولحا
وهو من المنوع دون مين
ليس له حق على من يطلبن
أن يترك ذاك له ويهملا
لو يجعلنه منه عند ذا يحل
مشهور هذا المذهب المشرف
أو غيره فجائز ولا يرد
بأن تقوم أو وقوع محنة
وقوع صلح لانتفاء الفتنة

التسعر والحجر

باب به أذكر للتسعر
ليس لحاكم ولا إمام
بأن يسعروا على الأنعام
روى بأن المصطفى عام سنه
يسعر السعر ومنه امتنعا
المقايض الباسط فيما يؤثر
لكن سلوا ربكم الإفضالا
وإن معنى قولهم عام سنه
وقال بعض العلماء القادة
بأن يسعروا على مقدار
وما رأوه صالحاً في الثمن
وفي رواية بأنه سئل
وقال إنى لأرجوا أن لا
قال الإمام القطب فالذى حظل
حديثنا هذا على الحجر ومن
على نزاهة وحوطة كما
لا أقضين بين الورى خشية أن
قال أبو محمد من بعد ما
فغير جائز لذلك الخبر
أموالهم ويجبرنهم على
لكن إذا ما بلغ الأنعاما
من حاجة إلى الطعام وعزم

وهكذا أذكر للتجوير
ولا جماعة من الأعلام
أموالهم بالكفرة والإرغام
قد سألوه حين لاقوا محنه
وقال صابرا على ما وقعنا
ويرفعن عنه هو المسعر
ومن لدنه غاطلبوا النوالا
أى عام شدة عليهم كائنه
يجوز للقاضى أو الجماعة
أنظارهم مع حالة الضرر
صالحا كان على المثلثين
بأن يسعروا لهم فما قبل
ألقى بمال مسلم للمولى
لذلك التسعر فهو قد حمل
أجازته فإنه ليحتمل
يقول من تطلبه أن يحكما
أظلم إنسانا بمال أو بدن
ساق حديث المصطفى متما
يسعروا حاكم على البشر
بيع بلا طيبة نفس حصلا
حال ضرورة عليهم قواما
أهل الطعام منعه لما دهم

أن يأخذن أصحاب ذا الطعام
عدل ولا يجبرهم بأدون
لا غيرها رواه قطب الأمة
ولو بلا ضر هناك دهما
أهل منازل وأرباب السكن
لسعره في عاجل وآجل
على الورى في السعر من لم يعرفه
من باع بالسعر الذى قد حصله
له بغير سعره المتاعا
مع أنه من جملة التسعير
فالضر حاصل بهذى الصور
إليه غير من بيوع ما حصل
في هذه البلاد بعد ينزلا
من أهل ذى العين ومن غيرهم
ولو بشدة الغلاء البين
إخراج ساكن طرا لديهم
أو باحتكار لطعام مثلا
بسر أهل هذه البلاد
للناس بالدخان أو بالغنا
في ذا المكان جائزا قد وصله
قلنا فلا يخرج عنهم مرغما
دار كأرض وكبيت مثلا
ذا بشراء أو بميراث ترك
تخالفا كذا موازين تحد
وغاعل لمثل هذا العمل

فإنه يجوز للإمام
بييع ما في يدهم بثمان
فجوز التسعير للضرورة
وجوز التسعير بعض العلما
وجائز لمن حوالى السوق من
بأن يردوا السعر فى المنازل
كيلا يكون اللبس فى هذى الصفة
يظن هذا أنه يبيع له
فى ذلك السوق وهذا باعا
وإنما رخص فى المذكور
لأنما ذلك دفع ضرر
لا يمتنع أهل بلاد قد وصل
إذا هم قد حاذروا من الغلا
لكن لهم بيع لمن جاءهم
بما أحبوا ها هنا من ثمن
وأهل منزل يجوز لهم
يضرهم بمثل إيقاع الغلا
أو أنه يخبر للأعداى
أو نحو ذا كمن يعلمنا
إلا إذا ما عندهم أعطى الصلاه
فإنه إن كان أعطى مثـلـما
كذلك إن فيها له قد حصلا
لا يخرجوه وسواء قد ملك
ويحرمن جعل عيارين وقد
فى السوق حتما وكذا فى المنزل

ذاك ولو كان من الثقات
أهل الحوانيت وسوق يوقع
عليهم منذ زمان سلفا
للسوق في الصباح مهما أظهروا
كذاك أيضا عكس ذى القضية
كانوا يبيعون مع العشية
صبيحة وعكس هذا مثلا
أن يحجرن على ذوى الكتاب
سائر أهل الشرك ممن نبذا
ولبن وسائر المطاعم
بيعهم فيه علينا قد سبق
جاء بنو الإسلام بعد في البلد
فيه الرطوبات وأمرهم ظهر
في أرضنا سوقا وفيه مكثوا
أن يمنعوا بيع رطوباتهم
قول لبعض المسلمين النبلا
من جملة المنجوس والمعاب
بذاك بأسا والخلاف شهرا
في كل سوق قائما ينتخب
يعبرن عليهم العيارا
وهكذا مقدار تسعيرهم
ويجزئهم عن المحجور
كذا عيارين فكل منعنا
لديهم يعلم كم ذا صار
في بيعهم ولا شراء يفعل

فإنه يمنع من أن يأتى
وأهل منزل لهم أن يمنعوا
إن يحدثوا ما لم يكن قد عرفا
كأن يكونوا في القديم يعمرؤا
فيطلبون رده عشية
أو أنهم للحم والفاكهة
غطلبوا أن يرجعوا ذاك إلى
وجائز لحاكم الصواب
بأن يبيعوا للرطوبات كذا
في سوقنا كالزيت واللحوم
إن لم يك السوق الذى قد اتفق
فإن يكن قد سبق السوق وقد
وهم يبيعون قبيل ما ذكر
أو أنهم لنفسهم قد أحدثوا
فالمسلمون لا يحل لهم
قلت وهذا القول مبنى على
إن رطوبات ذوى الكتاب
ومن يقل بغير هذا لا يرى
وليجمعان حاكمنا المذهب
لما من الصلاح فيه صار
ويحفظن مبيعات بيع لهم
مع من يرى الجواز للتسعير
كجعل ميزانين في السوق معا
وليعلن الصالحا عيارا
وذلك العيار لا يستغل

خشية أن يزيد باستعماله
فهم يعبرون بالذى وصف
ويحبس الصلحا فيما فحش
كالخلط للماء بزيت أو لبن
والشحم بالسمن وكالتراب
ويحجر الشواء والخباز إن
ويحبس من يغش للسبع
ويحبس السمسار مهما عرفا
وبائع لريية وما حجر
وتحجر الحرة من أن تنخرط
والاختلاط يحجرن على الخرد
إلا عجوزاً ليس يشتهى الرجل
وليس من بأس على الإمام
لكن من قد يشتهى منها
ويحجرن أيضاً على ذوى العلال
يمنع لا يخالط الأنعاما
فى السوق رطباً وكذا لا يرد
أو مثل عين وهى للعموم
أما بأن يبيع شيئاً رطباً
أو يابساً أو أن يبيع الثانى
أو تستقى مما لخصوص غدا
ويحجرن عليه أن يتخذا
ويمنعنه الإمام ما بقا
ويأكلن من ماله وإن يكن
فبييت مال الله قد كفاه

عن قدره أو ينقصن عن حاله
كل عيار فى البلاد قد عرف
من زائد أو ناقص أو بيع غش
كذا هزيل اللحم بالذى سمن
بالصوف فهو فيه أى عاب
لم يحسنوا أن يطبخوا طبخاً حسن
فالغش فى الحديث شئ قد منع
بالجحد ما بين الورى واتصفا
ومشتر وأكل لما ذكر
فى سوقنا وبالرجال تختلط
فى السوق أو سواء حجراً للأبد
منها لشيء فلها حكم جعل
أن تدخل الأسواق للشراء
يؤمرن بالستر إذا برزنا
كأبرص ومن به الجذام حل
أو أن يبيع وحده الطعاما
من مثل جب أو كبئر تورد
أو يغسلن فى ذلك المعلوم
فى غير سوقنا إذا أحبا
فى سوقنا فليس من نكران
أو يغسلن فحجره لن يجدا
صناعة فيها يعاملن ذا
من أن يخالط الأنعام مطلقاً
ليس له مال ولا من يطعمن
وأنه إن لم يكن خلاه

وليتحرز عنه كل من يمر
قلت وهذا الحكم في المجذوم لا
أى منعه من أن يخالط البشر
واحجر على ذى السحر والتكهن
في طبعه كذا على النائحة
وكل أصحاب الملامى وعلى
في قوله وفي انكشاف العورة
على الزنى كمثما قد دفعا
فإنه نفى من المدينونة
وهكذا يحجر جاسوس على
قال الإمام القطب مثل من يدل
قلت وذا عصر الإمام الطاهر
تملكوها وأذلوا للعرب
فزال كل ذاك والشكر وجب
بقادة من عظماء الجزائر
وجالدوا الروم جلاداً لم يكن
ترميمهم الإفرنس بالقنابل
فما انتشوا لذاك أو تضععوا
حتى انثنى ديجول عنهم صاغرا
ونظف الرحمن للجزائر
فنسأل المنان أن تبقى على
وكاسر لحجر حاكم البلد
وإن يكن قد ادعى حين كسر
فإن يكن من أهل ذاك المنزل
فإنه في فعله لن يعذرا

بجنبه مخافة من الضرر
فيمن بلى ببرص من الملا
فأبرص لا يمنع مما ذكر
وهكذا الطبيب غير المحسن
ومن تغنى وعلى اللاعبة
مشتهر بفسقه من الملا
وقارن الرجل عند النسوة
بأنما الفارق هذا منعا
عجوزة تأتي لهذى الفعلة
ما لا يكون فعله محلا
روما على أموال عرب ومحل
إذ كانت الروم على الجزائر
والمسلمين وسقوهم للوصب
لله حيث رد أملاك العرب
تمرسوا بأكبر الكبائر
له نظير أو مثيل في الزمن
والحرقات وبسهم قاتل
أو هدمن كيانهما ما يقع
لما رأى من بأسهم ما لم يرى
من كفر كل كافر وبائر
ميزاب خيره وسقرا شاملا
يؤدبن بالضرب والحبس الأشد
بأنه لجاهل بما حجر
والحجر مشهور بكل محفل
ويخرجن الحق منه صاغرا

وينبغي لحاكم الإسلام أن يجبروا بالحبس من يفسد في أن يعطينها لأمين ضبطاً أو يتركوا الأموال في يديه لا يفسدنها وإذا ما أفسدا وإن يكن لرشده قد علما وينزعون للأمانات وما من يد من في يده ذاك غدا ومن يدى خليفة لغائب ومن يد الشريك مهما غابا ويجمعونه لدى أمين وإن هم لم ينزعوا ما قد رسم وقيل ليس الحجد جائزا على وإن يكن قد بلغ اليتيم فإن ماله إليه يدفع ورشده بلوغه مع حفظ وقيل رشده البلوغ وحده وذا هو المأخوذ في الديون وقال ووجهه بأنه متى فماله إليه يدفعنا فيجعلن بعد هذا الحال وقال بعض المالكية الأول عدم اهتمامه بحفظ المال والعجز عن تنميته لما ترى إن يترك جنانه للطير

أو لجماعة من الأعـلام أمواله بكل فعل متلف وينفقن منها عليه مقسطا ويحجروا من بعد ذا عليه فليوجعوه أدباً لما بدا ردوا إليه ما له متمماً مثل العواري وقراض علما إن كان قد ضيعه وأفسدا وذى جنون ويتيم شاحب شريكه وأبعد الذهابا يحفظه بغاية التصوين من يد مفسد فلا ضمان ثم محتلم في ماله إن عقلا ورشده أونس إذ يقـوم إن كان حافظا ولا يضيع أمواله عن بعضهم في لفظ لو أنه لم يك حفظ عنده به رواه القطب للبيان ما يبلغن حالمه ذاك الفتى حالا وإن فيه السفاه عنا في يد حافظ على الأموال السفه الذى يكون فى الرجل رهكذا تضـييعه بحال قال ومن ذا السفه الذى جرى والمال للأغنام والحمير

ودون ما حرز ولا تصوين
حتى يصيبه الفساد والضرر
بدون ما راع ودون قوائم
كذلك إن كان عليها حملا
فإنه لها من المضرة
غكله لها مضرة يفى
قد قيل عن عجينها وتهملا
وكل ما كان عليه ياتى
تم بعون الواحد القدير
فالحمد للمهيمن الوهاب
وما لأهل الدين في النزاع
ما حل من ذاك وما قد حرما
وما لحاكم على الأنعام
جننا بهاطل على الوجه الأتم
حمداً يفوق البدر في كماله
وآله وصحبه الأشراف

بدون ما حفظ ولا تحصين
كذلك تأخير الحصاد للثمر
كذلك قيل الترك للبهاائم
فتسرقن أو تعمل مثلاً
بدون ما جلس ولا يردعة
وترك سقيها وترك العلف
ومن سفاه امرأة أن تغفلا
حتى تناله كمثل الشاة
وبتمنام الحجر والتسكير
ثامن أجزاء من الكتاب
ضمنته مسائل الإمامه
وما عليهم وأحكام الدما
مسائل الحدود والاحكام
وما عليه والدعاوى والقسم
فالحمد لله على إكماله
مصلياً على الأمين الوافي

قد تم بحمد الله وعونه وتوفيقه نسخ الباقي من الجزء
الثامن من سلاسل الذهب في علم الأصول
والفروع والأدب في صباح الرابع عشر
من شهر رجب الأصم من سنة ثمان
وتسعين وثلثمائة وألف هجرية بقلم
ناظمه العبد لله محمد بن شامس
البطاشي وكان كتابه هذا
ببيت الجبل من محلة
الوشل من مدينة
مطرح فالحمد
لله أولا
وآخرا
تم

يشتمل هذا الجزء على ثلاثة عشر ألف بيت وثلثمائة بيت

فهرس الجزء الثامن من سلاسل الذهب

١	كتاب الأمامة والدماء	٧٣	سياسة الأئمة في الحروب
٣	الإمامة	٨٠	باب البغى
٨	الذى الذى يصلح للإمامة	٨١	إقامة الدعوة على البغاة
١٢	متى يعقد للإمام	٨٩	ما يجوز فعله فى البغاة
١٤	الحال التى يلزم فيها تقديم الإمام	٩٧	أسباب البغى
١٧	عقد الإمامة	١٠٠	ما يثبت به البغى
٢١	ألفاظ العقد	١٠٥	ما يحكم به على الباغى
٢٤	العائدون على الإمام حيث يقام الإمام		واختلاط الباغى بغيره
٣٥	ما يجب على الإمام للرعية وما يجب على الرعية للإمام	١١٠	الاستعانة على الباغى وجنائة الجيش
٣٨	ما يلزم الإمام فعله	١١٦	استقتال البغاة
٤٢	أحداث الإمام	١٢٧	قتال الباغى بالهجوم عليه
٤٧	عزل الإمام	١٣٦	وجوب الدفع عن النفس
٥٣	التقية للإمام	١٣٨	ما تجوز فيه التقية وما لا تجوز
٥٩	أحكام الإمام فى الرعية	١٤٠	القول فى الثبات للعدو وحكم الفرار
٦١	الإمام إذا عمى أو صم أو خرس	١٤٦	ما يدفع به الباغى
٦٦	عمال الإمام بعد موت الإمام	١٥٢	الدفاع
٦٨	تعدد الأئمة	١٥٦	الدفع عن المصاحب
٧٢	طاعة الأئمة واختلاف العساكر	١٦٠	ما يجوز للمدافع
		١٦١	ما يلزم البغى عليه
		١٦٩	البغى بإرادة الفاحشه

- ١٧١ ما يعلم به مراد الباغي
١٧٧ حقبة أحد الفئتين وبطلانها
١٨٣ بغى بعض العسكر
١٨٥ أدلة الحكم بالأمانة
١٨٩ السلب والقاطع
١٩٥ البغاة إذا عارضوا المبغي
عليهم في الطريق
١٩٨ الضرب بالمزاح
٢٠١ الجبر على الغزو
٢٠٢ التقاء السرايا
٢٠٨ باب الفتنة
٢١٥ الباغي إذا اختلط بأهل
الفتنة
٢٢٤ الحرب المحقة والمبطله
٢٢٦ الهدنة
٢٣١ حكم مانع ما يستوى الناس
فيه
٢٣٥ ما يجوز لولى المقتول
٢٤٢ القتال مع البغاة
٢٤٤ الأمان
٢٤٦ من لا أمان له
٢٤٧ الجبر على الدفاع
٢٤٩ فضائل الجهاد
٢٥١ جهاد المشركين وقسمة الغنائم
٢٦٠ الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر
٢٧١ كتاب الحدود
٢٧٤ حد الزاني
٢٨٤ ناكح البهيمة واللوطى
٢٨٦ ما يضرب من جسد المحدود
٢٩٠ حد القاذف
٢٩٤ حد الشارب
٢٩٨ حد السارق
٣٠٧ حد المرتد
٣٠٩ موجب الأدب
٣١٤ الحبس وموجب الحبس
٣٣٤ كتاب الأحكام
٣٣٧ الحكم
٣٥٦ لزوم القضاء وآداب القاضي
٣٦٧ سيرة الحاكم
٣٧٩ كتابة الحكم
٣٨١ كتابة القاضي الآخر
٣٨٣ حكم القاضي بعلمه
٣٨٥ ما يحكم به القاضي من
الأقوال
٣٨٧ إنفاذ الحكم
٣٨٩ الحكم للغائب وعليه
٣٩٢ الحكم في الأصول والعروض

- ٣٩٤ باب الشهادات تحمل الشهادة
٣٩٩ من تقبل شهادته ومن ترد
٤١٥ شهادة السماع
٤١٧ شهادة الزور
٤٢٣ اختلاف الشهادات
٤٣٠ تغير الشهود عن حالهم
٤٣٥ رجوع الشاهدين عن الشهادة
٤٣٩ استيداع الشهادة
٤٤٤ الخبر
٤٤٧ مشهور أهل الجملة
٤٥٢ الفرق بين الشهادة والخبر
٤٥٨ التركية والتجريح
٤٦٨ باب الدعاوى
٥٠٢ الدعاوى فى المعاملات
٥٠٣ باب الأيمان
٥٠٨ أقسام اليمين
٥١٢ ما فيه اليمين وما لا يمين فيه
- ٥١٤ رد اليمين
٥١٧ اليمين على القطع وعلى العلم
٥١٨ ما تكون فيه اليمين على المدعى
٥٢١ النكول عن اليمين
٥٢٢ الاسترداد فى الدعوى
٥٣٥ دعوى العبيد وجناياتهم
٥٣٨ رد الأشياء بالعيب
٥٤١ الدعاوى فى التعدييات والغصب
٥٥٠ الدعاوى فى الجهول والاسترداد
٥٦٠ باب الإقرار
٥٧١ الحجر وقيام الغرما
٥٧٤ باب الصلح
٥٨٢ التسعير والتحجير

